مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

الدورتان الثانية والعشرون والثالثة والعشرون

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والثلاثون

الملحق رقم ١٥ (A/36/15)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

الدورتان الثانية والعشرون والثالثة والعشرون

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والثلاثون

الملحق رقم ١٥ (A/36/15)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٢

Digitized by UNOG Library

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

الرمـــــوز

يرمز الى وثائق مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجلس التجارة والتنمية والهيئات الرئيسية المتفرعة عنه ، بالرموز التالية :

الدورة الاولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	A/CONF.46/-
الدورات اللاحقة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	TD/-
مجلس التجارة والتنمية	TD/B/-
لجنة السلع الاساسية	TD/B/C.1/-
لجنة المصنوعات	TD/B/C.2/-
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة	TD/B/C.3/-
لجنة النقل البحرى	TD/B/C.4/-
اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات	TD/B/C.5/-
لجنة نقل التكنولوجيا	TD/B/C.6/-
لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية	TD/B/C.7/-
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل وبالميزانية البرنامجية	TD/B/INP./-
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية	TD/B/RBP/-
مجموعة وثائق المجلس الاعلامية	TD/B/INF/-
مجموعة وثائق المجلس عن المنظمات غير الحكومية	TD/B/NCO/-

وصدرت المجلدات الثلاثة عن اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، في الوثائق التالية : المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : A.79.II.D.14) الذى يضم ، فيما يضم ، قرارات ومقررات المؤتمر ؛ والمجلد الثاني ، موجز بيانات رؤساء الوفود والمحاضر الموجزة للجلسات العامة (رقم المبيع : A.79.II.D.15) ؛ والمجلد الثالث ، الوثائق الاساسية (رقم المبيع : A.79.II.D.16) .

وتتالف رموز قرارات ومقررات دورات المؤتمر من رقمين ، الاول يدل على القرار او المقرر ، ويتبعه بين قوسين رقم مسبوق بالحرف " د " يدل على الدورة التي اتخذ فيها ، مثل ١ (د — ٢) ، ٣٦ (د — ٣) ، ٨٥ (د — ٤) ، ١٠١ (د — ٥) وهلم جرا .

وتتألف رموز قرارات ومقررات المجلس من رقمين ، الاول يدل على القرار او المقرر ويتبعه بين قوسين رقم مسبوق بالحرف " د " يدل على الدورة التي اتخذ فيها . أما اذا كانت الدورة استثنائية فان الرقم الدال على الدورة يكون مسبوقا بالحرفين " دإ " .

Digitized by UNOG Library

المحاضر الموجزة

يرمز الى المحاضر الموجزة (حيث تنظم محاضر موجزة) للمناقشات التي تجرى في الجلسات العامة للمؤتمر ولجان الدورة التابعة له ، وللمجلس ، بالرمز المناسب للهيئة المعنية (أنظر أعلاه) ، متبوعا بالحرفين "SR" . ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ يصدر تصويب مجمّع لجميع المحاضر الموجزة لكل دورة من دورات المجلس في المجلد الذى يحتوى على المحاضر الرسمية للدورة (TD/B/SR/... — .../Corrigendum) . ويحتوى المجلد نفسه على جدول بمحتويات المحاضر الموجزة للدورة ، وجدول أعمال الدورة بصيغته المعتمدة ، وقائمة بالوثائق المتصلة بجدول اعمال الدورة .

المرفقات

تصدر نصوص الوثائق التي يتم اختيارها لادراجها في وثائق دورة المجلس ذات الصلة بوصفها مرفقات "للوثائق الرسمية" للمجلس ، وذلك في شكل كراسات تتعلق ببند جدول الاعمال ذى الصلة .

الملاحق

تتضمن "الوثائق الرسمية" للمجلس ملاحق مرقمة وبيانها كالتالي :

الملحق رقم	الدورة الثانية والعشرون	رقم الوثيقة
١	القرارات والمقررات	TD/B/848
٢	تقرير لجنة الموارد غير المنظورة ، والتمويل المتصل بالتجارة عن دورتها التاسعة	TD/B/833
٣	تقرير لجنة السلع الاساسية عن دورتها التاسعة	TD/B/834
٤	تقرير لجنة النقل البحرى عن دورتها التاسعة	TD/B/825
٥	تقرير لجنة نقل التكنولوجيا عن دورتها الثالثة	TD/B/836
٦	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة	TD/B/850
	الدورة الثالثة والعشرون	
١	القرارات والمقررات	TD/B/877
٢	تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها العاشرة	TD/B/853
٣	تقرير لجنة النقل البحرى عن دورتها الاستثنائية الثالثة	TD/B/855
٤	تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الرابعة	TD/B/882

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالانكليزية]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	ملاحظة تمهيدية		ن
الفصل	الجزء الاول - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الاول من دورته الثانية والعشرين المعقودة في قصر الامم ، جنيف، في الفترة من ٩ الى ٢٠ اذار/مارس ١٩٨١		
	مقدمة	١ - ٣٥	٢
الأول -	البيانات العامة التي ألقيت باسم المجموعات الاقليمية وبيانات أخرى ..	٣٦ - ١٣٤	١٢
ألف -	بيانات عامة باسم المجموعات الاقليمية	٣٦ - ١٠٠	١٢
باء -	بيانات أخرى	١٠١ - ١٣٤	٢٧
الثاني -	تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ماقد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية (البند ٣ من جدول الأعمال)		
	ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (البند ٤ من جدول الأعمال)	١٣٥ - ١٤١	٣٥
الثالث -	مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب توجيه نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الثانية والعشرين (البند ٢ من جدول الأعمال)	١٤٢ - ١٩٩	٣٧
ألف -	قرار المؤتمر ١٠٢ (د-٥) : الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا	١٤٣	٣٧
باء -	قرار المؤتمر ١٠٣ (د-٥) : الممارسات التجارية التقييدية	١٤٤ - ١٥٢	٣٧
جيم -	قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) : مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية	١٥٣ - ١٧٠	٣٩
دال -	قرار المؤتمر ١١٩ (د-٥) : الحمائية في قطاع الخدمات	١٧١ - ١٧٤	٤٢
هاء -	قرار المؤتمر ١٣١ (د-٥) : الحمائية والتكيف الهيكلي	١٧٥ - ١٧٨	٤٣

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث (تابع) واو	قرار المؤتمر ١٣٢ (د-٥) : المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف	١٧٩ - ١٩٥	٤٤
زاي	المسائل المحالة الى الآلية الدائمة للاونكتاد ؛ مشروع القرار المعنون " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية " (TD/L.195)	١٩٦ - ١٩٩	٤٧
الرابع	تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية (البند ٥ من جدول الأعمال)	٢٠٠ - ٢٠٨	٤٩
الخامس	المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وانشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة (البند ٨ من جدول الأعمال)	٢٠٩ - ٢٨٠	٥١
ألف	تجارة السلع الأساسية	٢١٠ - ٢٢٥	٥١
	١ - تقرير اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية عن دورتها العاشرة	٢١٠ - ٢١١	٥١
	٢ - تقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها التاسعة	٢١٢ - ٢٢٥	
باء	التمويل المتصل بالتجارة	٢٢٦ - ٢٢٩	٥٥
جيم	النقل البحري	٢٣٠ - ٢٣٨	٥٦
	١ - تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها التاسعة	٢٣٠ - ٢٣٢	٥٦
	٢ - تقرير الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري عن دورته السابعة	٢٣٣ - ٢٣٨	٥٧
دال	نقل التكنولوجيا	٢٣٩ - ٢٨٠	٥٨
السادس	الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ مكان انعقادها ، وموعدها ومدتها (البند ٦ من جدول الأعمال)	٢٨١ - ٣١١	٦٧
السابع	ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد (البند ٧ من جدول الأعمال)	٣١٢ - ٣٣٨	٧٥
الثامن	التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية (البند ٩ من جدول الأعمال)	٣٣٩ - ٣٥٠	٨١

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
التاسع —	المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها (البنود ١ و ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمال)	٣٥١ — ٣٩١	٨٤
ألف —	افتتاح الدورة	٣٥١	٨٤
باء —	انتخاب أعضاء المكتب	٣٥٢ — ٣٥٥	٨٤
جيم —	الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس	٣٥٦	٨٥
دال —	اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة	٣٥٧ — ٣٦٤	٨٥
هاء —	اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض	٣٦٥	٨٧
واو —	العضوية والحضور	٣٦٦ — ٣٧٢	٨٧
زاى —	تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي	٣٧٣ — ٣٧٥	٩٠
حاء —	انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية	٣٧٦	٩٠
طاء —	ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث	٣٧٧ — ٣٧٨	٩١
ياء —	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٣٧٩ — ٣٨٥	٩١
كاف —	جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثالثة والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة	٣٨٦ — ٣٨٨	٩٢
لام —	الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس	٣٨٩	٩٣
ميم —	اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة	٣٩٠	٩٣
نون —	تأجيل الدورة	٣٩١	٩٣

المرفقات

الاول —	القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته الثانية والعشرين	٩٤
الثاني —	النصوص المرجأة لمواصلة بحثها من قبل المجلس	١٢٠
الثالث —	الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس	١٢٣
الرابع —	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للمجلس	١٢٥
الخامس —	البيان الذى أدلى به في لجنة الدورة السيد م . هاسيلد ، رئيس اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية	١٢٧
السادس —	الدول الأعضاء في اللجان الرئيسية	١٣٢

Digitized by UNOG Library

المحتويـــــات (تابع)

الجزء الثاني — تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الثانية والعشرين المعقودة في قصر الامم ، جنيف ، في ١٢ ايار/مايو ١٩٨١

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ — ٢	١٣٩
الأول —	المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة : الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (البند ٨ (هـ) من جدول الأعمال)	٣ — ٣٩	١٤٠
الثاني —	المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها (البنود ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمال)	٤٠ — ٥٣	١٤٩
	ألف — افتتاح الجزء الثاني من الدورة الثانية والعشرين	٤٠	١٤٩
	باء — العضوية والحضور	٤١ — ٤٧	١٤٩
	جيم — تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي	٤٨	١٥٠
	دال — استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٤٩ — ٥٠	١٥٠
	هاء — مسائل أخرى	٥١	١٥١
	واو — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة	٥٢	١٥١
	زاى — اختتام الدورة	٥٣	١٥١

مرفـــق

المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الثانية والعشرين ١٥٢

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابـــع)

الجزء الثالث - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الاول من دورته الثالثة والعشرين المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ، في الفترة من ٢٨ ايلول /سبتمبر الى ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١

الفصـــل		الفقـــرات	الصفحة
	مقدمـــة	١ ـ ٣٠	١٥٤
الأول ـ	تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكليـــة في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجـــالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيـــه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقـــات الاقتصادية الدولية (البند ٣ من جدول الأعمال)	٣١ ـ ٢٥٠	١٥٩
	ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (البند ٤ من جدول الأعمال)		١٥٩
الثاني ـ	مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلـــب توجيه نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الثالثة والعشرين (البند ٢ من جدول الأعمال)	٢٥١ ـ ٣٦٥	٢٠٢
	ألف ـ قرار المؤتمر ١٠٩ (د ـ ٥): مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية	٢٥٢ ـ ٣٠٢	٢٠٢
	باء ـ قرار المؤتمر ١١٢ (د ـ ٥): تعزيز المقدرة التكنولوجية للبلدان النامية بما في ذلك التعجيل بتحولهـــا التكنولوجي	٣٠٣ ـ ٣١٦	٢١٢
	جيم ـ قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥) : المسائل المؤسسية ...	٣١٧ ـ ٣١٩	٢١٤
	دال ـ قرار المؤتمر ١١٩ (د ـ ٥) : النزعة الحمائية في قطاع الخدمات	٣٢٠ ـ ٣٣١	٢١٥
	هاء ـ مقرر المؤتمر ١٣٢ (د ـ ٥): المفاوضات التجاريـــة المتعددة الأطراف	٣٣٢ ـ ٣٥٨	٢١٧
	واو ـ المسائل المحالة الى الآلية الدائمة للاونكتاد : مشروع قرار بعنوان " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدوليـــة في السلع الأساسية"	٣٥٩ ـ ٣٦٥	٢٢٣

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث —	تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ا — ٩) عن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية (البند ٥ من جدول الأعمال)	٣٦٦ — ٣٧٩	٢٢٥
الرابع —	المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة (البند ٩ من جدول الأعمال)	٣٨٠ — ٤٤٦	٢٢٨
	ألف — المصنوعات وشبه المصنوعات	٣٨١ — ٤٠٦	٢٢٨
	١ — تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات عن دورتها العاشرة	٣٨١ — ٣٩٣	٢٢٨
	٢ — تقرير فريق الخبراء المشترك بين الاونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي عن دورته الثانية	٣٩٤ — ٤٠٦	٢٣١
	باء — النقل البحري	٤٠٧ — ٤١٩	٢٣٤
	جيم — نقل التكنولوجيا	٤٢٠ — ٤٤٦	٢٣٧
الخامس —	الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها (البند ٦ من جدول الأعمال)	٤٤٧ — ٤٦٠	٢٤٢
السادس —	العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها (البند ٧ من جدول الاعمال)	٤٦١ — ٥١٣	٢٤٦
السابع —	مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٥١٤ — ٥٣٤	٢٥٨
	ألف — تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات عن دورته الرابعة عشرة	٥١٤ — ٥٢٥	٢٥٨
	باء — التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي : التقرير السنوي الرابع عشر للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي	٥٢٦ — ٥٢٧	٢٦٠
	جيم — الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح	٥٢٨ — ٥٣٤	٢٦١

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابـــع)

الفصـــل		الفقـــرات	الصفحة
الثامن	ـ البيانات الختاميـــــة	٥٣٥ ـ ٥٤٨	٢٦٣
التاسع	ـ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بهـا (البنود ١ و ٨ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمال)	٥٤٩ ـ ٦٢٤	٢٦٧
	ألف ـ افتتاح الدورة	٥٤٩	٢٦٧
	باء ـ انتخاب أعضاء المكتب	٥٥٠ ـ ٥٥٢	٢٦٧
	جيم ـ الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس	٥٥٣ ـ ٥٥٤	٢٦٨
	دال ـ معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد فـــي صدد الانتخابات	٥٥٥ ـ ٥٥٧	٢٦٨
	هاء ـ إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة	٥٥٨ ـ ٥٦٩	٢٦٩
	واو ـ اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض	٥٧٠ ـ ٥٧١	٢٧٣
	زاى ـ العضوية والحضور	٥٧٢ ـ ٥٧٩	٢٧٣
	حاء ـ عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطـــة الأجل والميزانية البرنامجية	٥٨٠	٢٧٤
	طاء ـ تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمـادة ٧٩ من النظام الداخلي	٥٨١	٢٧٤
	ياء ـ الانتخاب لعضوية اللجان الرئيسية	٥٨٢	٢٧٥
	كاف ـ ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث	٥٨٣	٢٧٥
	لام ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٥٨٤ ـ ٥٩٦	٢٧٥
	ميم ـ جدول الأعمال المؤقت للدورة العاديـــة الرابعـــة والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة	٥٩٧ ـ ٦٠١	٢٧٧
	نون ـ مسائل أخـرى	٦٠٢ ـ ٦٢٠	٢٧٨
	١ ـ قرار الجمعية العامة ٣٥/١٠	٦٠٢ ـ ٦٠٣	٢٧٨
	٢ ـ التعاون التقنى فيمابين البلدان النامية	٦٠٤ ـ ٦١٨	٢٧٩
	٣ ـ اعلانات تتصـل بالصندوق المشترك للسلـع الأساسية	٦١٩ ـ ٦٢٠	٢٨١
	سين ـ الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس ...	٦٢١	٢٨٢
	عين ـ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة	٦٢٢ ـ ٦٢٣	٢٨٢
	فاء ـ فـض الـدورة	٦٢٤	٢٨٢

Digitized by UNOG Library

المرفقـــات

		الصفحة
الأول	ـ القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين	٢٨٣
الثاني	ـ النصوص المرجأة لمواصلة بحثها من قبل المجلس	٣٠٨
الثالث	ـ المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف (مقرر المؤتمر ١٣٢ (د ـ ٥)) : بيان ألقـــاه مدير شعبة المصنوعات ، باسم الامين العام للاونكتاد ، في الجلسة الرابعة للجنة الاولى للدورة ، المعقودة في ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ..	
الرابع	ـ الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس	٣١٨
الخامس	ـ جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للمجلس	٣٢٠
السادس	ـ الدول الاعضاء في مجلس التجارة والتنمية	٣٢٢
السابع	ـ الدول الاعضاء في اللجان الرئيسية للمجلس	٣٢٤

Digitized by UNOG Library

الجزء الرابع - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين المعقود في قصر الأمم، جنيف في الفترة من ٤ الى ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ — ١١	٣٣٢
الفصل		
الأول — المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة ؛ الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (البند ٩ (د) من جدول الأعمال)	١٢ — ٢٦	٣٣٤
الثاني — مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة وتتطلب توجيه نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الثالثة والعشرين ؛ قرار المؤتمر ١١٤ (د — ٥) بشأن القضايا المؤسسية (البند ٢ من جدول الأعمال) ..	٢٧ — ٣١	٣٣٨
الثالث — الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛ مكان وتاريخ انعقادها ومدتها (البند ٦ من جدول الأعمال) .	٣٢ — ٣٦	٣٣٩
الرابع — المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها (البنود ١ (هـ) و ١١ (هـ) و ١٣ من جدول الأعمال)	٣٧ — ٦٨	
ألف — افتتاح الجزء الثاني من الدورة الثالثة والعشرين	٣٧	٣٤٠
باء — العضوية والحضور	٣٨ — ٤٣	٣٤٠
جيم — جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الرابعة والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة	٤٤ — ٤٧	٣٤١
دال — استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٤٨ — ٦٦	٣٤١
هاء — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة	٦٧	٣٤٥
واو — اختتام الدورة	٦٨	٣٤٦

المرفقات

الأول — القرار والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين	٣٤٧
الثاني — جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للمجلس	٣٥٢

Digitized by UNOG Library

ملاحظة تمهيدية

يقدم مجلس التجارة والتنمية تقريره السنوي السابع عشر (١) الى الجمعية العامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ . ويشمل هذا التقرير (٢) الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ الى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ويتألف من

---

(١) وردت التقارير السنوية الستة عشر السابقة لمجلس التجارة والتنمية في ملاحق "الوثائق الرسمية للجمعية العامة" ، على النحو التالي :

التقرير السنوي	الفترة	دورة الجمعية العامة	رقم الملحق	الرمز
الأول	١٩٦٥/١/١ - ١٩٦٥/١٠/٢٩	العشرون	١٥	A/6023/Rev.1
الثاني	١٩٦٥/١/٣١ - ١٩٦٦/٩/٢٤	الحادية والعشرون	١٥	A/6315/Rev.1 Corr.1
الثالث	١٩٦٦/٩/٢٥ - ١٩٦٧/٩/٩	الثانية والعشرون	١٤	A/6714
الرابع	١٩٦٧/٩/١٠ - ١٩٦٨/٩/٢٣	الثالثة والعشرون	١٤٠	A/7214
الخامس	١٩٦٨/٩/٢٤ - ١٩٦٩/٩/٢٣	الرابعة والعشرون	١٦	A/7616 و Corr.2
السادس	١٩٦٩/٩/٢٤ - ١٩٧٠/١٠/١٣	الخامسة والعشرون	١٥	A/8015/Rev.1 Corr.1
السابع	١٩٧٠/١٠/١٤ - ١٩٧١/٩/٢١	السادسة والعشرون	١٥	A/8415/Rev.1
الثامن	١٩٧١/٩/٢٢ - ١٩٧٢/١٠/٢٥	السابعة والعشرون	١٥	A/8715/Rev.1 Corr.1
التاسع	١٩٧٢/١٠/٢٦ - ١٩٧٣/٩/١١	الثامنة والعشرون	١٥	A/9015/Rev.1
العاشر	١٩٧٤/٩/١٤ - ١٩٧٥/١٠/٢	التاسعة والعشرون	١٥	A/9615/Rev.1
الحادي عشر	١٩٧٤/٩/١٤ - ١٩٧٥/١٠/٢	الثلاثون	١٥	A/10015/Rev.1
الثاني عشر	١٩٧٥/١٠/٣ - ١٩٧٦/١٠/٢٣	الحادية والثلاثون	١٥	A/31/15, vol.I vol.II Corr.1
الثالث عشر	١٩٧٦/١٠/٢٤ - ١٩٧٧/٩/١٠	الثانية والثلاثون	١٥	A/32/15, vol.I vol.II Corr.1
الرابع عشر	١٩٧٧/٩/١١ - ١٩٧٨/٩/١٧	الثالثة والثلاثون	١٥	A/33/15, vol.I vol.II Corr.1
الخامس عشر	١٩٧٨/٩/١٨ - ١٩٧٩/١١/٢٣	الرابعة والثلاثون	١٥	A/34/15, vol.I vol.II
السادس عشر	١٩٧٩/١١/٢٤ - ١٩٨٠/٩/٢٧	الخامسة والثلاثون	١٥	A/35/15, vol.I vol.II

(٢) انظر الحاشية الواردة في الصفحة ١ .

Digitized by UNOG Library

التقارير المقدمة عن الجزءين الأول والثاني من الدورة العادية الثانية والعشرين المعقودين في الفترة من ٩ الى ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١ وفي ١٢ ايار/مايو ١٩٨١ (٣) وعن الجزءين الاول والثاني من الدورة العادية الثالثة والعشرين المعقودين في الفترة من٢٨ أيلول/سبتمبر الى ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ ومن ٤ الى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٨١ (٤).

واثناء الفترة التي يشملها التقرير الحالي اجتمعت الهيئات الفرعية التالية للمجلس ؛ وفيما يلي بيان دوراتها :

اسم الهيئة الفرعية	الدورة	الفترة	صدر التقرير في الوثيقة
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة	التاسعة الجزء الثاني	٢٩/٩-٣/١٠/١٩٨٠	TD/B/833
لجنة السلع الاساسية	التاسعة	٢٩/٩-٧/١٠/١٩٨٠	TD/B/834
لجنة نقل التكنولوجيا	الثالثة	١٧-٢٨/١١/١٩٨٠	TD/B/836
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية	الثالثة	٤-١١/٥/١٩٨١	TD/B/850
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات	العاشرة	١١-٢٢ أيار/مايو ١٩٨١	TD/B/853
لجنة النقل البحرى	الاستثنائية الثالثة	٢٧ أيار/مايو-٦ حزيران/يونيه ١٩٨١	TD/B/855

---

(٣) صدر أصلا بوصفهما الوثيقتين TD/B/847 و TD/B/851 على التوالي .

(٤) صدرا أصلا بوصفهما الوثيقتين TD/B/876 و TD/B/883 و Corr.1، على التوالي .

Digitized by UNOG Library

الجزء الأول

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الاول من دورته الثانية والعشرين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف،
في الفترة من ٩ الى ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

مقدمـــــة

١ ــ قام السيد م • العريبي (الجماهيرية العربية الليبية) ، رئيس مجلس التجارة والتنمية الذى انتهت مدة رئاسته ، بافتتاح الدورة الثانية والعشرين للمجلس في ٩ آذار/ مارس ١٩٨١ • وفي كلمته الافتتاحية ، اقترح أن ينظر المجلس في الأخذ باجراء جديد يقوم بموجبه رئيس المجلس الذى انتهت مدته ، قبل أن يسلم الرئاسة الى خلفه ، باستعراض التطورات التي حدثت خلال فترة شغله لمنصبه • وقال انه هو نفسه لم تسنح له الفرصة ، بوصفه رئيسا ، للاشتراك في أعمال الأونكتاد الجارية خلال فترة رئاسته • وأعرب عن أمله في أن تعالج الحالة بحيث يتمكن خلفاؤه من المساهمة بين دورات المجلس في تحقيق أهداف الأونكتاد • فوظائف رئيس المجلس ليست ، في رأيه ، وظائف شرفية ، كما أنها لا تقتصر على مجرد شكليات ادارة اجتماعات المجلس • ففي هذه الدورة تتاح للمجلس ، في اطار نظره في ترشيد آلية الأونكتاد ، فرصة لتعزيز منصب الرئيس ، وتمكينه مستقبلا من المساهمة بطريقة ايجابية في أعمال الأونكتاد ، وفي عملية المشاورات والمفاوضات فيما بين الدول الأعضاء ، كما هو خليق بشخص انتخبته الدول الأعضاء لتولي هذا المنصب •

٢ ــ وتولى السيد ب • هـ • ر • مارشال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) الرئاسة فور انتخابه لشغل هذا المنصب ، ولاحظ أن الأونكتاد ساهم مساهمة حاسمة في أعمال الأمم المتحدة في مجموعها وفي التفكير بشأن مشاكل البلدان النامية ووضعها في الاقتصاد العالمي • وقال انه قد يبدو متناقضا أن تكون الصعاب التي تصادف في تحديد دور الأونكتاد في الثمانينات قد نشأت الى حد ما من انجازاته السابقة • فقد نبه الأونكتاد المنظومة ككل الى مجموعة واسعة النتوع من المشاكل ، ولعله ، بصفة خاصة ، قد شجع الجمعية العامة نفسها على القيام بدور أكثر ايجابية في الشؤون الاقتصادية •

٣ ــ وقارن الوضع الذى يواجهه الأونكتاد في عام ١٩٨١ بالوضع الذى كان يواجهه في عام ١٩٦٦ ، عندما اشترك للمرة الأولى في اجتماعات الأونكتاد ، فقال أنه قد حدثت ثلاثة تغييرات هامة • أولها ان الوضع الاقتصادى العالمي اصبح أشد اضطرابا بكثير ، ويعتبر عام ١٩٦٦ ، اذا ما ألقينا نظرة على الماضي ، مرفأ طمأنينة • وثانيها أنه كان يوجد آنذاك ، في عام ١٩٦٦ ، قدر أوسع نطاقا بكثير مما يوجد حاليا من توافق الآراء بشأن دور الحكومة في الادارة الاقتصادية • والظاهرتان مرتبطتان بطبيعة الحال • وثالثها ، وقد يكون هذا هو أهم التغييرات الثلاثة ، هو حدوث تطور كبير في طبيعة الفكر المتعلق بالتنمية • فقد كان هناك اتجاه في الماضي لافتراض أن عملية التنمية متجانسة نسبيا ، وأنه من الممكن التركيز على طبيعة البيئة الخارجية التي تحدث فيها العملية الانمائية ، على أساس افتراضات مبسطة الى حد ما بشأن التنمية • فقد كان في الامكان مثلا استخدام التعبير " مراحل النمو الاقتصادى " في التحدث عن هذا الموضوع • أما في عام ١٩٨١ ، مع وجود خبرة طويلة واسعة بالتعاون الانمائي ، وادراك أكبر للمشاكل الحادة التي تواجهها البلدان النامية ــ وفي هذا الشأن تختلف الظروف الوطنية والأولويات الوطنية وخيارات السياسة الوطنية من بلد الى آخر ــ فينظر الى العملية الانمائية كشئ أشد تعقيدا بكثير • وأضاف أن جهود التعاون الانمائي الدولي يجب أن تتكيف تكييفا أوثق مع الظروف الوطنية الفردية اذا أريد لها أن تكون مؤثرة الى أقصى الحدود • وتنعكس ثمرة التجربة الجماعية في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (١) التي اعتمدتها الجمعية العامة .

---

(١) قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، المرفق .

Digitized by UNOG Library

٤ - وعلى امتداد الأعوام فسرت " التجارة " ، عن حق تماما ، تفسيرا واسعا ، بل شاملا ، فقد أصبحت تعني في الأونكتاد البيئة الاقتصادية الخارجية التي يجرى فيها التعاون الانمائي • ومن الناحية الاخرى ، حدث تطور أقل في ادراك الأونكتاد لكلمة " التنمية " ، وعليه أن ينظر الى هذه الكلمة نظرة أدق بكثير في المستقبل • الا أن هناك بالفعل مؤشرات هامة للاتجاه الذى يحتمل أن تسير فيه أعمال الأونكتاد • فهناك أولا التأكيد الذى أولي للاعتماد الفردى على الذات والاعتماد الجماعي على الذات ، فيما يتعلق بالبلدان النامية • وتساءل السيد مارشال عن آثار هذا التأكيد بالنسبة للمكون الاقتصادى الخارجي للعملية الانمائية • وثانيا ، هناك الاهتمام الجارى ايلاؤه للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية • ويتضمن ذلك مسائل هامة يلزم حلها فيما يتعلق بالاجراءات والمبادئ ، وان كان يعتقد أنه لاينبغي لهذه المشكلة ، بالرغم من أهميتها ، أن تحجب أهمية التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بوصفه عنصرا في الصورة الانمائية • وثالثا ، هناك الأعمال التي يقوم بها الأونكتاد فيما يتعلق بأقل البلدان نموا وتوقع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في باريس في ايلول / سبتمبر ١٩٨١ • ورابعا ، هناك الأعمال المقبلة التي سيقوم بها الأونكتاد على اثر اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية نفسها •

٥ - وليس هناك مايحتم أن تكون الشكوك التي تواجه الأونكتاد من عدة نواح مسألة مثبطة ، بل ينبغي أن تشكل تحديا • واقترح أن ينظر الأونكتاد الى الأمام على ثلاث جبهات • فأولا ، فيما يتعلق بالمضمون ، هناك عدد من المشاكل ذات الأهمية في جدول أعمال الدورة الجارية • وثانيا ، لم يضطلع الأونكتاد ، في اعتقاده، بأعماله بالكفاءة الواجبة • وربما كان أهم مايتعين عمله هو تحقيق المزيد من الصراحة في المناقشات والمزيد من تلاقي الأفكار • فبيانات ومواقف المجموعات نافعة عندما يكون الأمر متعلقا بالتفاوض على نصوص محددة ، ولكن لها مساوئها عندما يتعلق الأمر باستقصاء مشاكل صعبة يلزم فيها نهج جماعي وتحليل جماعي • والأونكتاد جزء هام من نسيج المشاورات الدولية ، ويتعين الابقاء على نسيجه في حالة طيبة • وقد خطت المجموعات خطوات واسعة في الدورة الحادية والعشرين للمجلس نحو اجراء بعض التنقيحات المفيدة في اطار الأونكتاد • وأعرب عن أمله في أن تتمكن المجموعات من الانتهاء من أعمالها في هذه الدورة • وثالثا أشار الى اننا وصلنا الآن الى منتصف الطريق بين الدورتين الخامسة والسادسة للمؤتمر • وليس الوقت بمبكر جدا على بدء التفكير فيما ينبغي على الأعضاء السعي لتحقيقه في الأونكتاد السادس ، الذى سيكون أول دورة للأونكتاد تعقد على مستوى المؤتمر في الثمانينات • وستكون تلك الدورة مختلفة حتما عن سابقاتها ، ويمكن أن تكون حاسمة بالنسبة لمستقبل المنظمة في هذا الوقت من تاريخ الأمم المتحدة والمفاوضات الاقتصادية الدولية الذى يكتنفه الغموض والشكوك •

٦ - وفي الجلسة ٥٤٦ ، المعقودة في ١٠ آذار / مارس ١٩٨١ ، ألقى الأمين العام للأونكتاد بيانا استهلاليا استعرض فيه المهام المطروحة أمام المجلس في دورته الثانية والعشرين ، مكملا اياه ببيان مكتوب يتناول بمزيد من التفصيل البندين ٥ و٧ من جدول الأعمال (٢) •

---

(٢) عمم فيما بعد نص البيان الشفوى (TD/B(XXII)/Misc.4) عملا بمقرر اتخذه المجلس في جلسته ٥٤٦ ، بعد أن أحاط علما بالآثار المالية لذلك • وللاطلاع على ملحق ذلك البيان ، انظر TD/B(XXII)/Misc.3 •

Digitized by UNOG Library

٧ ــ وقد قال الأمين العام في بيانه الشفوى أن جدول الأعمال يتضمن قضايا حيوية عديدة • وان المجلس دعي ، في بعض الحالات ، الى اتخاذ اجراءات لاستكمال النتائج التي حققتها الدورة الخامسة للأونكتاد ، وتحريك الاجراءات والآليات والعمليات التي تسمح بمعالجة المشاكل العسيرة الكثيرة المخيمة على الساحة الاقتصادية الدولية بتعمق • وقال ان التقديرات الأخيرة تفيد أن الأزمة الاقتصادية ستصبح أكثر حدة مما هي عليه الآن ، وستؤثر على جميع البلدان • وتواجه البلدان النامية ، باستثناء تلك التي تتمتع بفائض ، احتمال ارتفاع العجز في حساباتها الجارية من ٧٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٩٠ بليون دولار عام ١٩٨١ ، نظرا لاستمرار تدهور معدلات التبادل التجارى لهذه البلدان ونظرا كذلك لزيادة مجموع ديونها غير المسددة من ٤٤٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٩٠ بليون دولار عام ١٩٨١ • وهي ستبدأ عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث بمعدل نمو أقل بوضوح من المعدل المستهدف للنمو في العقد •

٨ ــ وأردف قائلا انه يكاد يكون في غنى عن أن يؤكد على المخاطر التي ينطوى عليها السماح باستمرار هذه الأوضاع • ففي الوقت الذى يشعر فيه بتزايد الوعي بأهمية بلدان العالم الثالث بوصفها عوامل في السلم والاستقرار الدوليين ، فانه مع ذلك مندهش للتناقض الواضح بين هذا الوعي وبين التراخي العام في تدابير السياسة العامة الرامية الى دعم العملية الانمائية في هذه البلدان ، وقد اتسم هذا التراخي بتزايد القيود المفروضة على المعونة الرسمية ، واشتداد القيود على فرص وصول البلدان النامية الى الأسواق والتقدم الضئيل أو انعدام التقدم في المفاوضات بشأن اتفاقات تثبيت وتعزيز أسعار السلع الأساسية وحصائلها •

٩ ــ ومساعدة البلدان النامية على تمويل الثغرة المتزايدة في مدفوعاتها حاجة جد ملحة • لكنها ليست الحل النهائي • ونظرا لاحتمال تباطؤ نمو البلدان الصناعية في الثمانينات وزيادة الضغوط التصاعدية على أسعار الطاقة والأغذية والمصنوعات فان المشكلة الحاسمة للغاية الواجب حلها تكمن في كيفية تمكين البلدان النامية من التعجيل بتنميتها • ومن رأيه أن المشكلة لا يمكن حلها الا اذا توفر شرطان اثنان : أحدهما هو حدوث تغيير في طبيعة العلاقات والروابط الماضية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، والآخر هو اقامة البلدان النامية لروابط جديدة ، فيما بينها على الأخص • وكلا المطلبين وثيق الصلة بالمهام التي ينبغي للأونكتاد أن يعالجها ، ولاسيما في مجالات حيوية أربعة هي : تجارة السلع الأساسية ، والحمائية والتكيف الهيكلي ، والنقد والتمويل ، والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية •

١٠ ــ وأضاف الأمين العام أنه لئن كانت هناك حاجة فورية لتيسيرات مالية تساعد البلدان النامية على ما تواجهه من مصاعب في مدفوعاتها ، فان الحل الدائم يكمن في زيادة حصائل صادراتها • وتظل مسألة دعم أسعار وحصائل السلع الأساسية ، في هذا الشأن ، ذات أهمية خاصة وتضفي مزيدا من الالحاح على ضرورة التنفيذ السريع الكامل لمفهوم البرنامج المتكامل للسلع الأساسية (٣) . وعبر عن بالغ قلقه بشأن انعدام التقدم في التفاوض على اتفاقات السلع الأساسية المفردة ، الأمر الذى لا يتمشى مع متطلبات الوضع الراهن او مع الالتزامات الصريحة التي غالبا ما تتعهد بها الحكومات لغاية تثبيت أسواق السلع الأساسية وتحسين عملها • أضف الى ذلك أن ضعف أسواق السلع الأساسية وعدم استقرارها يضران بوجه خاص بالاستثمار وبالتالي بتوقع الامدادات في المدى الطويل ، وهي مسألة تثير قلق البلدان المستهلكة ذاتها •

---

(٣) قرار المؤتمر ٩٣ (د ــ ٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ •

Digitized by UNOG Library

١١ - واستطرد قائلا ان الاهتمام تركز ، في مانيلا ، على تسويق السلع الأساسية وتوزيعها وتجهيزها ، وستقدم الى لجنة السلع الأساسية في دورتها القادمة النتائج التي أسفرت عنها بعض الأعمال التي اضطلعت بها الأمانة في هذا الشأن • وعبر عن الأمل في أن يتيح ذلك البدء في عملية تفاوض تفضي الى الاتفاق على اطار للتعاون الدولي في ذلك المجال • كما انه عبر عن الأمل في أن يتحقق تقدم ما في موضوع التمويل التعويضي عندما تتقدم الأمانة بدراستها في غضون الشهور القليلة القادمة •

١٢ - بيد أنه لكي يتسنى للبلدان النامية تعزيز قدرتها على تكوين الحصائل ينبغي أن تتاح لها كل الفرص لزيادة حجم صادراتها من المنتجات الأولية والمصنوعات على حد سواء • وفي هذا الصدد تكتسب مشكلة الحمائية والتكيف الهيكلي ، فيما يتعلق بكل من المنتجات الزراعية والمصنوعات ، أهمية حيوية ، ويتعين ان تشكل هذه المشكلة أحد الاهتمامات الرئيسية للأونكتاد • وقد واصلت الأمانة دراستها بشأن الجوانب الموضوعية للمشكلة وسيتم تقديم دراساتها للمجلس في دورته القادمة • كما أجرى موظفو الأمانة مناقشات في عدد من العواصم وهناك ، فيما يبدو ، رغبة حقيقية في اعطاء الموضوع اهتماما جديا بشكل منظم وبناء • وقال انه أجرى ، بنفسه ، مشاورات غير رسمية في هذا الشأن مع عدد من الخبراء الرفيعي المستوى أكدت الى حد بعيد اعتقاده بأن ظهور الاتجاهات الحمائية أمر خطير بدرجة تكفي لجعله يشغل بال المجتمع الدولي ، وأن عكس هذه الاتجاهات سوف يساعد على توسيع التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي • وفي معرض البحث عما يمكن عمله لمعالجة هذه المشكلة ، قال انه يرى أن زيادة الشفافية فيما يتعلق بالوسائل الحمائية المستخدمة وبسائر التدابير ، التي تتضمن وضع ترتيبات وقائية كافية ، كفيلة باثبات فائدتها بصفة خاصة في القريب العاجل •

١٣ - وفيما يتعلق بالنُهج الأطول أجلا والأكثر جذرية ، عبر عن قناعته بضرورة التوصل الى فهم أفضل للتغيرات العديدة التي حدثت في مجال التجارة العالمية من خلال الدراسات والتحليلات من ناحية ، والمناقشة والحوار في المحافل الدولية من ناحية أخرى • وهذه التغييرات ، التي تتضمن اطراد استخدام الحواجز غير التعريفية ، وظهور الشركات عبر الوطنية والكيانات التجارية الكبيرة كعوامل غالبة في التجارة العالمية ، والنمو الموازي والهائل في التجارة الحكومية ، وظهور نظم تكاملية في أنحاء متعددة من العالم بما في ذلك بعض البلدان الصناعية الكبرى ، ونظام الأفضليات التجارية لفائدة البلدان النامية ، وازدياد الطاقات التصديرية لهذه البلدان في مجال المصنوعات ، جعلت عمليات التجارة العالمية مختلفة جدا عما كانت عليه منذ ٢٠ أو ٣٠ عاما خلت • وفي هذا السياق ، هناك مهمة يتعين على الأونكتاد أن يضطلع بها وهي تنظيم عملية بحث هذه القضايا على ضوء قرار المؤتمر ١٣١ (د-٥) • وقال انه يرى أن موضوع الحمائية والتكيف الهيكلي هام ومعقد لدرجة تتطلب اسناده الى آلية مقصورة عليه ، تنشأ خصيصا لهذا الغرض ، وتسير على وتيرة تبتدعها لنفسها بحيث يمكنها أن تركز تدريجيا على التشعبات العديدة لهذا الموضوع •

١٤ - وهناك مجال ثالث حاسم الأهمية في البحث عن حلول وهو مجال النقد والتمويل • ويوجد جانبان مترابطان لمسألة الاصلاح النقدي : أولهما مسألة احراز تقدم نحو ايجاد نظام متماسك وأدعى الى الثبات يغطي قضايا من قبيل : خلق وتوزيع السيولة الدولية ، والدور المقبل لحقوق السحب الخاصة ، وطبيعة نظام أسعار الصرف مستقبلا ، وتحقيق مزيد من العالمية ،

Digitized by UNOG Library

وضرورة منح البلدان النامية دورا أكبر في عملية اتخاذ القرارات • أما الجانب الآخر فيتعلق بنطاق الموارد اللازم توفيرها للمؤسسات المالية الدولية لسد ثغرات المدفوعات وما يرتبط بذلك من شروط • وقد اتخذت المؤسسات المذكورة مؤخرا خطوات هامة من أجل زيادة حجم الموارد المتاحة للبلدان النامية ، الا أن كثرة كثيرة من هذه البلدان اضطرت مع ذلك الى تقليص واردا تها الأساسية والحد من مشاريعها الانمائية وبرامجها الاجتماعية • ولئن كان من واجب الأونكتاد أن يتجنب الاضطلاع بالأنشطة التي تمثل ازدواجا مع أعمال المؤسسات المالية الدولية ، الا أنه ينفرد بمساهمة لا يشاركه فيها غيره ، لأنه على وجه التحديد يمكنه النظر الى القضايا في اطار علاقتها بالتجارة والتنمية ، وقد سبق له أن قدم اسهاما قيما عن طريق عدد من الدراسات ، وكذلك عبر المناقشات التي دارت في هيئاته الحكومية الدولية والتوصيات التي تقدمت بها هذه الهيئات • ومضى يقول انه من دواعي الأسف أن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المخصص الذى أنشئ اثر الأونكتاد الخامس لم يحظ بمشاركة خبراء من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي بصفة عامة ، وأعرب عن ترحيبه بأن تبحث الحكومات كيفية معالجة هذه الحالة •

١٥ — وقال ان المشاورات التي أجراها الأونكتاد مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن معالجة مشاكل الديون المستقبلة ، تلبية لقرار المجلس ٢٢٢ (د — ٢١) ، قد أدت الى نتائج ايجابية ويجرى تعميم تقرير موجز عما دار فيها من مناقشات بوصفه ملحقا لبيانه هذا • وأردف قائلا انه في غنى عن التأكيد على أهمية قضية الديون في اطار الأزمة الحالية ، ومن ثم على قيمة المقرر الذى اتخذه المجلس • وأضاف ان هناك جانبا آخر لمشكلة الديون يتعلق بتنفيذ مقرر المجلس ١٦٥ (د — ٩) • وأكد ، في هذا الصدد ، على أن القضية الرئيسية فيما يتعلق بالتنفيذ تتمثل في توسع المانحين في تخفيف الديون من خلال تطبيق التسوية الرجعية المفعول للشروط على كافة البلدان الموصوفة في القرار بأنها " بلدان فقيرة " •

١٦ — وفي معرض تساؤله عن الكيفية التي ستتوصل بها البلدان النامية الى تحقيق أهدافها باعتبار ما ينتظر من تباطؤ سرعة النمو في البلدان الصناعية ، قال ان الاجابة على السؤال تنقسم الى شطرين ، وانه يود الآن ابداء بعض الملاحظات فيما يتعلق بالشطر الثاني الذى يتناول انشاء روابط جديدة ، خاصة فيما بين البلدان النامية ذاتها • وقال انه يشعر شعورا قويا أنه بوسع البلدان النامية أن تخفف الى حد ما من حدة المشاكل التي تواجهها عن طريق التعاون فيما بينها • ثم تساءل عما اذا لم يكن هناك شيء تستطيع البلدان النامية القيام به لتقوية أسواق منتجاتها الأولية عن طريق التعاون فيما بينها • وقال انه يشعر أن احتمالات النجاح في ابرام اتفاقات سلعية بالاشتراك مع المستهلكين ستعزز الى حد كبير لو تمكن المنتجون من الاتفاق على موقف موحد • ويشكل عجز البلدان المنتجة عن الاتفاق على هذا الموقف الموحد أحد العناصر التي تساهم في بطء التقدم المحرز في وضع مثل هذه الاتفاقات •

١٧ — وفيما يتعلق بمسألة الوصول الى الأسواق ، قال انه يعتقد أنه ينبغي التماس منافذ للفوائض التصديرية المتزايدة في البلدان النامية داخل تلك البلدان ذاتها ، نظرا لأن البلدان الصناعية لن تستطيع ، في الأجل الطويل ، أن تستوعب جميع الفوائض التي ستقوم البلدان النامية بانتاجها كلما سارت قدما على طريق التصنيع • ولا مجال للشك في أن التجارة فيما بين البلدان النامية قد ازدادت في الفترة الأخيرة ، الا أن الأمر يستلزم أن تقوم هذه البلدان نفسها

Digitized by UNOG Library

بتشجيع هذه العملية وتيسيرها • ويضفي هذا الاعتبار طابعا من الالحاح على ضرورة احراز تقدم سريع صوب اقامة نظام تجارى تفضيلي فيما بين البلدان النامية باعتباره جزءا رئيسيا في أى برنامج للتعاون الاقتصادى •

١٨ــ واسترسل يقول ان النقد والتمويل يشكلان مجالا آخر من المجالات التي يمكن للبلدان النامية أن تتخذ فيها تدابير لتحسين الوضع بنفسها عن طريق خلق مؤسسات ومرافق توفق بين احتياجات البلدان النامية من الموارد المالية وحاجة مودعي الأموال الى الأمان والعائدات الملائمة • وأشاد بالسجل الرائع للبلدان النامية المنتجة للنفط في ميدان تقديم المعونة للبلدان النامية الأخرى ، وقال انها تفوق كثيرا ، من حيث نصيبها في الناتج القومي الاجمالي ، ما قدمته للبلدان الصناعية الكبرى المانحة • غير أن المعونة التساهلية التي تمنحها البلدان النامية المنتجة للنفط لا يمكن أن تحلّ وحدها مشاكل المدفوعات الضخمة التي تعاني منها البلدان النامية، اذ أن مسؤولية حلها تقع على عاتق النظام النقدى والمالي الدولي ككل • ولكن في الامكان المساعدة في الحل عن طريق اتخاذ اجراءات فيما بين البلدان النامية ذاتها تفضي الى تعبئة مزيد من التدفقات المالية التي يغلب عليها الطابع التجارى •

١٩ــ وأضاف الأمين العام أنه ينبغي النظر الى التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بوصفه جزءا حيويا من الاستراتيجية الانمائية الدولية وأنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والأونكتاد ذاته أن يقدما كل الدعم الممكن لهذه العملية • وأردف قائلا انه من الأهمية بمكان ايجاد سبل لتمكين البلدان النامية من السعي الى تحقيق هدف التعاون الاقتصادى فيما بينها ضمن اطار الدعم الدولي لهذه العملية كجزء من استراتيجية انمائية شاملة •

٢٠ــ ووجّه الانتباه الى ضرورة اتساق الحلول الدولية التي يتم التوصل اليها باتفاق حكومي مع مصالح جميع البلدان • وستفيد كل مجموعة من مجموعات البلدان من النهج والاجراءات الرامية الى تخفيف حدة الأزمة الحالية ، ومن تحسين سير الآليات الاقتصادية الدولية • وتتمثل أولى ضرورات السعي لحل القضايا المتشعبة في المجالات التي أبرزها في وضع الأطر للحوار والمناقشة، وهو يرى أن من المهام الرئيسية التي تواجه المجلس قيامه بالذات بتشكيل هيكل هذه الأطر داخل الأونكتاد لبحث وتوضيح القضايا المذكورة • ولا بد لهذه الأطر أن تتطور وتنضج قبل أن تصبح الحلول المقبولة ذات طبيعة واضحة جلية • وسوف تشغل هذه الأطر طاقات الأونكتاد لبعض الوقت في المستقبل ، ولذا فهو يحث الحكومات على المساعدة في وضعها دون ابطاء • لأنه اذا قدر لهذه الأطر أن تنظم تنظيما جيدا فستساهم في المفاوضات العالمية المقترحة لعام ١٩٨١، وستستفيد هي منها بدورها •

٢١ــ ثم تحول الى سائر الأعمال والقضايا الهامة التي تشغل بال الحكومات الأعضاء ، فأشار الى الأعمال الجارية للأونكتاد بشأن تجارة السوائب في مجال النقل البحرى ، وعبّر عن الأمل في أن تتوج المفاوضات المتعلقة بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا بالنجاح في الدورة الرابعة القادمة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بهذا الموضوع • وفيما يتعلق بمسائل التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لاحظ حدوث تقدم في المفاوضات التي دارت بشأن وضع مشروع قرار بهذا الصدد أثناء الدورة الأخيرة للمجلس ، وعبّر عن الأمل في أن يتسنى التوصل الى اتفاق في الدورة القادمة •

Digitized by UNOG Library

٢٢- وقال انه يود التطرق الى نقطتين اثنتين قبل اختتام كلمته ، أولا هما تتعلق بضرورة اقامة آلية ملائمة ، داخل الأونكتاد ، لاجراء استعراض سنوى للحالة الاقتصادية العالمية تكملة للأعمال الجارية في مجالات المشاكل المختلفة ، وتيسيرا لتبادل الآراء والمعلومات حول الحالة على مستوى رفيع • وأضاف أن الأمانة بصدد اعداد تقرير سنوى واسع النطاق عن التجارة والتنمية كخطوة أولى في هذا المضمار •

٢٣- أما النقطة الثانية فتتعلق بترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد على ضوء قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) • وقد أشار الى أن هذا القرار يدعو الى تعزيز الأونكتاد بوصفه أداة رئيسية من أدوات منظومة الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادى الدولي ، والى منح الأونكتاد مزيدا من المرونة في تناول المسائل المتعلقة بالادارة والميزانية والموظفين ومن أجل ترشيد الآلية الدائمة ، وأكد على الحاجة الى تنفيذ القرار بحذافيره • وقال ان المناقشات لا تزال مستمرة حول مسألة المرونة وأنه أفاض في هذه المسألة في بيانه التكميلي • وفيما يتعلق بمسألة الآلية المؤسسية أشار الى المقترحات التي قدمها بشأن انعقاد المجلس ولجانه الدائمة والتي تمت صياغتها بعد مشاورات مع المجموعات الاقليمية • وقال انه أفاد من هذه المشاورات وأنه يقترح أن يحتفظ المجلس، في الوقت الراهن ، بهذه المقترحات التي أوردها في بيانه التكميلي ، لمواصلة النظر فيها • وقال انه يهمه ، في هذا السياق ، الاستماع الى وجهات نظر أعضاء المجلس حول امكانية القيام بتنفيذ بعض الاقتراحات التي أبداها ، على أساس تجريبي ، ربما في عام ١٩٨٢ • وأضاف أن بعض الاقتراحات التي تقدمت بها الحكومات • مثل الاقتراحات التي تتصل بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية واتاحة الوثائق في الوقت المناسب ، وهي مسائل من صلب اختصاص الأمانة ، يجرى تنفيذها، وعبّر عن اعتقاده بأن دلائل التحسن في هذا الميدان بدأت تبدو للعيان في دورة المجلس الحالية •

٢٤- واختتم كلمته قائلا ان من بين المشاكل الحرجة التي تواجه المجتمع الدولي والتي اكتسبت الآن أهمية خاصة ، حالة أقل البلدان نموا • ثم عبّر عن سروره لما لمسه في المجتمع الدولي من وعي متزايد بضرورة التصدى لهذه المشكلة بسرعة وكفاية • وقال انه يأمل أن يشكل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذى سيعقد في أيلول /سبتمبر ١٩٨١ والذى ستسبقه اجتماعات منفصلة تستعرض فيها أحوال أقل البلدان نموا ، بداية جادة في عملية أطول أجلا لاستئصال الفقر في أضعف بلدان العالم •

٢٥- واستمع المجلس، في جلسته ٥٥١ المعقودة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨١ ، الى بيان السيد ج •ريبير وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية الذى أكد على علاقات العمل الوثيقة القائمة بين ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية وأمانة الأونكتاد • وبعد أن أشار الى التقدم المحرز في المفاوضات الجارية في نيويورك حول المسائل الاقتصادية خلال الأشهر الستة الأخيرة •وقال ان هذا التقدم لم يكن غير ذى شأن ولكنه لا يزال غير كاف • فعلى الرغم من التحفظات التي أعرب عنها عدد من البلدان المتقدمة النمو بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، تضمنت هذه الاستراتيجية مجموعة من الأهداف لتنمية البلدان النامية في سياق اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وحددت عددا من الخطوط التوجيهية لبلوغ هذه الأهداف على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي • وأضاف ان الأهداف الكمية المحددة في الاستراتيجية

Digitized by UNOG Library

فيما يتعلق بنمو البلدان النامية يمكن أن تبدو غير واقعية أو طموحة،ولكنها اذا ما قورنت بالاحتياجات الواجب تلبيتها للحد من الفقر في العالم ، تعتبر أقل مدعاة للنقاش بكثير ، ولا تبدو بعيدة المنال ، بالنظر الى النتائج الماضية ، وبافتراض تعبئة الطاقات على الصعيدين الوطني والدولي على السواء • وقال انه تجدر الاشارة أيضا أن الاستراتيجية الجديدة تؤكد بصورة أوضح من الاستراتيجية السابقة على أن الهدف النهائي للتنمية هو تلبية حاجات الانسان ، بما في ذلك الحاجة الى المشاركة • وهي بالتالي تولي بعض الجوانب الاجتماعية للتنمية ، مثل دور المرأة ، الأهمية الواجبة ، وبالمثل ، تضمنت الاستراتيجية عددا من التدابير الاصلاحية المتعلقة بنظام العلاقات الاقتصادية الدولية •

٢٦- واستطرد قائلا ان الجميع اعترف بالأهمية الخاصة لآلية الاستعراض والتقييم ، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية ، نظرا للحالة الاقتصادية المتأرجحة السائدة حاليا ، ورغم أن الاستراتيجية صممت كاطار مرجعي للتعاون الدولي من أجل التنمية ، فانه من الواضح أن آلية التنفيذ يجب أن تستكمل تدريجيا تبعا لسير المفاوضات الدولية ، وخاصة بعد انتهاء المفاوضات الشاملة التي تتناول خمسة مجالات أساسية هي : المواد الخام والتجارة والطاقة والتنمية والقضايا النقدية والمالية •

٢٧- ورغم أن المناقشات الجارية حول المفاوضات الشاملة ، قد توقفت في الوقت الحاضر فان مشاورات الأشهر الستة الأخيرة أتاحت تضييق الخلافات في وجهات النظر • غير أنه لا يزال هناك خلاف بشأن تحديد دور الجهاز المركزي ، العامل تحت اشراف الجمعية العامة ، ودور الأجهزة المتخصصة • وأما بشأن جدول الأعمال ، فان الخلاف الأساسي يتصل بكيفية صياغة البنود المتعلقة بالقضايا النقدية والطاقة • وهو يأمل مع ذلك أن يتيسر ، على أساس نقاط الاتفاق الذى تم التوصل اليها بالفعل،بدء مفاوضات فعالة • وفي رأيه أن اخفاق الأمم المتحدة في التوصل الى اتفاق ستترتب عليه آثار ضارة لاسيما أن ذلك يحدث في وقت يضاف فيه الى الشكوك العديدة التي تحوم حول الاقتصاد العالمي الشك الناجم عن عجز الدول الأعضاء الواضح في التغلب على نقاط الاختلاف المحتومة في وجهات النظر أو على مظاهر الارتياب المفهومة ، لكي تقوم معا ، انطلاقا من نقاط أساسية ، بتنفيذ اجراءات التعاون أو باجراء اصلاحات يمليها اقتصاد دولي يتسم أكثر فأكثر بحقائق الترابط •

٢٨- ويبدو أن اغراء اعتماد مواقف انطوائية أو سياسات مغرقة في الأنانية قد أخذ يظهر من جديد ، ذلك أن مزايا التعاون الدولي تبدو للرأى العام ، ان لم يكن للزعماء السياسيين ، غير ملموسة كثيرا في الأجل القصير لتبرر اجراء التغييرات اللازمة • ويؤكد تحليل الحقائق الاقتصادية الأخطار البالغة التي يمكن أن ينطوى عليها الاستسلام أو مجرد الارتياب • وعلى نقيض الحالة في السبعينات يبدو أن الغالبية العظمى للبلدان النامية تواجه صعوبات خطيرة للمحافظة على معدل معين من النمو غير المرتبط بالحالة الاقتصادية في البلدان المتقدمة ، وهذا يرجع بالدرجة الأساسية الى تردى معدلات تبادلها التجارى والعبء المتزايد لخدمة ديونها ، الذى اشتدت وطأته بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ، ويرجع ، في حالة أكثر البلدان فقرا ، وخاصة أقل البلدان نموا ، الى ركود المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة اليها بشروط ميسرة •

٢٩- وأضاف أن الصورة المرتقبة في الأجل المتوسط والبعيد لا تبعث هي الأخرى على الارتياح • ففي السنوات القليلة القادمة ، سيكون معدل النمو في البلدان النامية ، وخاصة البلدان التي تعاني

Digitized by UNOG Library

من عجز ، أقل بوجه الاحتمال من معدل العقد الأخير ، وبالتالي ، أقل بكثير من الهدف المحدد في الاستراتيجية • فان حالة البلدان الأكثر فقرا تبعث على القلق بوجه خاص ، لأن الصادرات السلعية يحتمل أن لا تتحسن الا بصورة ضعيفة ، ولن يحدث تحسن في معدلات التبادل التجارى ، وستزداد صعوبات الاقتراض من الأسواق المالية • ويفترض أن تتأثر البلدان النامية المصدرة للمنتجات المصنعة بدرجة أقل ، شريطة أن تقاوم البلدان الصناعية ، كما يبدو انها لا تزال تفعل ذلك حتى الآن ، اغراء اللجوء بصورة واسعة الى ممارسات حمائية معلنة أو خفية • وعلى أى حال ، فان مثل هذا التطور لا يمكن أن يعني سوى حدوث انخفاض بسيط جدا في عدد أولئك الذين يعانون من الفقر المطلق أو من سوء التغذية ، هذا اذا لم يتزايد عددهم •

٣٠ــ وأشار الى أن الفريق العامل التابع للجنة التنسيق الادارية خلص الى أنه ينبغي لكي يكون بالامكان تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية ، أن يرتفع الانتاج الغذائي للبلدان النامية من ٢ر٨ في المائة الى ٤ في المائة سنويا • ولكن يبدو أن النمو الممكن أو المحتمل يتراوح بين ٢ر٢ و ٢ر٤ في المائة ، وفي هذه الحالة ، سيبلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية حوالي **البليون** • هذا فضلا عن أن احتياطيات العالم من الأغذية منخفضة بدرجة خطيرة ، وعلى الرغم من أن القرارات المتخذة في المؤتمر العالمي للتغذية قد أتاحت انشاء عدد معين من الآليات ، فان التجارب الأخيرة تشير الى أن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يواجه حالات الطوارئ على نحو سريع ومناسب •

٣١ــ وأضاف أن البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي تحاول جميعها السيطرة على التضخم ولكن القوى العاملة في هذا المجال هي قوى معقدة ومن غير المؤكد أن تكون الأدوات السياسية التقليدية فعالة • ومضى قائلا ان بعض البلدان تعتمد كثيرا على سياسات لتنظيم الطلب ، وخاصة على سياسات نقدية • ولكن توجد في الاقتصاديات الصناعية عوامل مقاومة هائلة ذات طابع مؤسسي وهيكلي • لذلك يبدو أن هناك أسبابا وجيهة تدعو الى معالجة المشكلة بصورة عملية ، ليس فقط عن طريق اتباع سياسات لتقييد الطلب ، بل أيضا عن طريق اتخاذ تدابير لتشجيع الاستثمار واعادة التلاحم الاجتماعي عن طريق تخفيف المنافسة القائمة بقصد حماية الدخول • وقال ان الاجراءات على الصعيد الوطني ينبغي أن تستكمل بتنسيق السياسات على الصعيد الدولي ، وخاصة لاضفاء مزيد من الاستقرار ، في آن واحد ، على أسواق القطع وأسواق البضائع ، وخاصة الطاقة •

٣٢ــ واستطرد قائلا ان من الضرورى تحقيق بعض النمو غير التضخمي في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، وخاصة اذا ما أريد تجنب الحمائية • فالمناخ المواتي للاستثمار ونمو الانتاجية من جديد هما من المقومات الأساسية لسياسة التكييف الهيكلي • وقال ان كثيرا من المخاوف قد أبديت ، في الأونكتاد وغيره ، بشأن العقبات التي تضعها الممارسات الحمائية المتزايدة أمام التوسع في العالم الثالث • ويبدو أن قادة العالم الغربي يواصلون اتخاذ موقف حازم ، على الرغم من الضغوط الداخلية القوية التي يتعرضون لها • وربما كان محك هذه المقاومة يكمن في طريقة معالجة المنازعات الناشبة بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ذاتها في قطاعات مثل قطاع السيارات • وقال ان موضوع المناقشة الجارية حاليا بين البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي هو الموضوع الذى يشغل بال البلدان النامية في المقام الأول •

Digitized by UNOG Library

٣٣- وأضاف أنه يرى أنه من واجب مختلف الشركاء ، في الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة ، أن يسعوا ، أكثر من أي وقت مضى ، الى ايجاد حل لمشاكل التنمية وذلك عن طريق تعبئة قواهم الذاتية أولا • وهذا الحل يقتضي أيضا تعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة بين البلدان النامية • والمسألة هي معرفة ما اذا كان التقدم الضئيل المحرز عن طريق التشاور والتفاوض الدولي وما اذا كان التشكيك في النهج المتعدد الأطراف للبحث عن حلول مناسبة ليس من شأنهما احداث حالات من القطيعة أو التوتر ذات نتائج ضارة طويلة الأمد • وقال انه يمكن ابعاد هذا الخطر عن طريق السعي الى اتفاقات حول تدابير طارئة في مجالات الاهتمام المشترك وعن طريق المضي ، رغم العقبات الحالية ، في بذل الجهد اللازم لكي يتم في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية تحديد قواعد تستجيب للحرص على تأمين الانصاف في المشاركة والفعالية في الادارة ، ولكي يتم انشاء آليات مؤسسية متكيفة مع الأبعاد الجديدة للاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي • وقال ان من المهم القيام بالعمل على مراحل ، وعدم العودة ، من البداية ، الى التشكيك فيما تم احرازه بالفعل ، ما دامت لم توضع بعد حلول بديلة صحيحة ومقبولة لدى جميع الأطراف المعنيين •

٣٤- وقال في ختام حديثه انه يجب تشجيع اتخاذ اجراءات مرنة لتنسيق السياسات الداخلية التي تتبعها الدول الأعضاء في المجالات الهامة ، هذا ان لم يكن للمواءمة فيما بين هذه السياسات في بعض الحالات • فالحدود بين السياسات الداخلية والعلاقات الدولية لم تعد موجودة الا في الهياكل الادارية ، ومن الملح أن تبدأ الدول بمراعاة ذلك على المستوى العالمي •

* * *

٣٥ - ويتضمن الجزء الاول من هذا التقرير سردا لأعمال المجلس خلال الجزء الأول من دورته الثانية والعشرين (٤) .

---

(٤) للاطلاع على سرد أكمل للأعمال في الجلسات العامة ، أنظر المحاضر الموجزة للجلسات من ٥٤٥ الى ٥٥٢ (TD/B/SR.545-552) .

Digitized by UNOG Library

الفصـــل الأول

البيانات العامة التي القيت باسم المجموعـات الاقليمية وبيانـات أخرى

ألـــف ـ بيانات عامة باسم المجموعات الاقليمية

٣٦ ـ وجّـه الناطق باسم المجموعة باء النظر الى الاسقاطات المتعلقة بالاقتصاد العالمي التي نشرتها أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى في عدد كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ من نشرتها المعنونة " آفاق اقتصادية " ، والى الملاحظات الواردة فيها بشأن ارتفاع سعر البترول في ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ والاتجاه التقشفي للسياسات المالية والنقدية التي ترى حكومات البلـــدان الأعضاء في المنظمة المذكورة أنه لا غنى عنها للتغلب على الضغوط التضخمية التي لم تخف وطأتهـا بعد ، ولارساء قاعدة اقتصادية سليمة للمستقبل • ونتيجة لهذين العاملين ، سيكون الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في منطقة المنظمة أقل بحوالي ٥ر٦ في المائة مما كان يمكن أن يكون عليه فـــي ظروف أخرى ، ويرتقب حدوث انتعاش ضعيف يؤدى الى معدل سنوى للنمو ربما يبلغ ٣ في المائة فـي منتصف عام ١٩٨٢ • وقال انه في حين أن من المرجح أن يتباطأ معدل التضخم ، فان من المتوقع أن تزداد البطالة بصورة حادة في جميع البلدان الأعضاء تقريبا • وان تصل الى حوالي ٥ر٧ فـــي المائة من مجموع القوى العاملة في النصف الأول من عام ١٩٨٢ •

٣٧ ـ وأضاف أن أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى رأت أن هناك احتمـــالا كبيرا لأن يقل الانتاج عن المستوى المتنبأ به بدلا من أن يتجاوزه ، وهو رأى يتأكد الآن على مـــا يبدو ، وهذا يرجع بصورة رئيسية الى أن السياسات التى تعين على بلدان المنظمة أن تعتمدهـــا كانت في الواقع أكثر صرامة مما افترضته أمانة المنظمة • وقال ان من المحتمل أن يكون النمو في الربع الأول من عام ١٩٨١ أقل بقليل مما هو متنبأ به في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ • وفي حـــين أن من المتوقع أن تزداد البطالة في كل من بلدان المنظمة تقريبا ، فانه من المرجح أن يقل التضخم تدريجيا مع احتمال تزايد الأسعار الاستهلاكية فى منطقة المنظمة بمعدل يبلغ حوالي ٩ في المائـــة سنويا •

٣٨ـ ومن المرجح ، وهذا ما تدركه بلدان المجموعة باء تمام الادراك ، أن تؤدى هذه الظروف في المدى القصير الى تفاقم المشاكل الخطيرة بالفعل التي تواجهها كثرة من البلدان النامية بصدد موازين حساباتها الجارية • ومع ذلك ، فقد شدد على عزم بلدان المجموعة باء على السعي لايجـاد ظروف يمكن فيها مواصلة النمو الاقتصادى الشامل في وقت مبكر خدمة لمصالح الجميع •

٣٩ ـ ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء كذلك ان أحد البنود الرئيسية المعروضة على المجلـس في هذه الدورة يتعلق بمسألتي النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي اللتين لا تزالان معلقتين منـــذ الأونكتاد الخامس • وقال انه على الرغم من أن المداولات المكثفة في اللجنة الثالثة للدورة الـــتي أنشأها المجلس في دورته الحادية والعشرين لم تسفر عن الاتفاق على اطار للاستعراضات الـــتي توخاها قرار المؤتمر ١٣١ (د ـ ٥) ، فقد تم تضييق الفجوة الموجودة بين مختلف وجهات نظـــر المجموعات الاقليمية وتحديد نقاط الخلاف على نحو أوضح • وأضاف أن المجموعة باء مستعدة لاجراء مزيد من تبادل وجهات النظر في الدورة الراهنة ، بأمل التوصل الى اتفاق بشأن أعمال الأونكتـاد المقبلة في هذا الميدان والترتيبات المتصلة بها ، بحيث يمكن الشروع في العمل الموضوعي بشـــأن

Digitized by UNOG Library

هذه القضايا دون مزيد من الابطاء • وقال ان المجموعة باء تلاحظ باهتمام أن الأمين العام للأونكتاد قد شدد في بيانه الافتتاحي على الدراسات والمحاورات والتحليلات بوصفها الطريق لسبر غور القضايا • وقد تضمن بيانه بعض الأفكار التي تثير الاهتمام ، والتي تستحق النظر فيها باستفاضة من جانب جميع الأطراف المعنية •

٤٠ــ وذكر بصدد قضية الديون أن المجموعة باء ستدرس بعناية المعلومات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد عن تقدم المشاورات التي أجراها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفقا لقرار المجلس ٢٢٢ (د ــ ٢١) • وقال ان المجموعة باء تعتبر اعتماد هذا القرار مساهمة قيمة في تعزيز التعاون البناء في هذا الميدان الهام• وفي الوقت نفسه تتوقع المجموعة أن يؤخذ دائما بعين الاعتبار ، عند معالجة الترتيبات والممارسات ذات الصلة ، البيان الذى أدلت به وقت اعتماد القرار•

٤١ــ وأشار الى الخاتمة الناجحة التي انتهت اليها المفاوضات بشأن الصندوق المشترك للسلع الأساسية فقال ان الاتفاق(٥) يشكل أحد أهم انجازات الأونكتاد وأن شروع الصندوق المشترك في عملياته في وقت مبكر سيكون له أثر هام على الدور الحفاز الذى يتوقع له أن يؤديه • ولهذا السبب ولأسباب أخرى ، تأمل المجموعة باء باخلاص أن يتم تحقيق تقدم أسرع في العملية التحضيرية خلال الأشهر القادمة • ولاحظ في هذا الصدد أن ١٤ دولة من أصل الدول الـ ٢٦ الموقعة حاليا على الاتفاق هي من بلدان المجموعة باء •

٤٢ــ واستطرد قائلا انه علاوة على اعتماد اتفاق انشاء الصندوق المشترك ، تم تحقيق بعض التقدم بشأن تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية • وقال ان المجموعة باء تواصل اعتناق مبادىء وأهداف قرار المؤتمر ٩٣ (د ــ ٤) ، وسجل موافقته على الاتفاق الذى تم التوصل اليه في الدورة التاسعة للجنة السلع الأساسية فيما يتعلق ببرنامج الأعمال المقبلة في ميدان السلع الأساسية والذى سيتيح التنفيذ الفعال للتدابير المتفق عليها في قرار المؤتمر ١٢٤ (د ــ ٥) •

٤٣ــ وانتقل الى مسألة التكنولوجيا فلاحظ أنه تم في الدورة الثالثة للجنة نقل التكنولوجيا الشروع في محاولة مفيدة لتعزيز برنامج الأعمال المنوع الذى يضطلع به الأونكتاد في ميدان التكنولوجيا • وقال انه تجسيدا للادراك المتزايد للدور الأساسي للتكنولوجيا في عملية التنمية ، تم اعتماد عدد من القرارات والمقررات في الأونكتاد منذ الدورة الثالثة للمؤتمر عام ١٩٧٢ ، مما أدى الى توسيع نطاق أنشطة الأونكتاد في هذا المجال • وأضاف أن المجموعة باء تعتقد أنه ينبغي للمجلس ، لدى معالجة المسائل المحددة المحالة اليه من لجنة نقل التكنولوجيا ، أن يأخذ في اعتباره ضرورة تقييم أنشطة الأونكتاد في ميدان التكنولوجيا بغية ضمان أن العمل المضطلع به الآن سيساهم مساهمة فعالة في نقل التكنولوجيا وتطويرها •

٤٤ــ وأشار الى أن الدورة الراهنة للمجلس ستعقبها مباشرة الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة لوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا • وقال ان المفاوضات الصعبة بشأن المدونة المقترحة قد أسفرت بالفعل عن قدر كبير من الاتفاق ، وأن المجموعة تأمل أن تتمكن الدورة القادمة للمؤتمر المذكور من استكمال المفاوضات بنجاح •

٤٥ــ وقال ان المجموعة باء تأمل باخلاص أن يكون في الامكان التوصل الى اتفاق بشأن ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد في الدورة الحالية للمجلس • فبعد عام ونصف من العمل المكثف ، لا ينبغي بعد اليوم أن يتأخر الاتفاق على تدابير تساعد على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في جعل

---

(٥) TD/IPC/CF/CONF.24 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.81.II.D.8) •

Digitized by UNOG Library

الأونكتاد منظمة أكثر فعالية وانتاجية • وتأمل المجموعة باء أن تتمكن الدول الأعضاء الآن من ابرام الاتفاق الذى كاد يتم التوصل اليه في الدورة السابقة ، آخذه في حسبانها الآثار السلبية التي ستنجم عن عدم القيام بذلك على الأونكتاد كمنظمة • وسيشكل النجاح في الاتفاق علامة هامة للحكومات وباقي منظومة الأمم المتحدة على أن الدول الأعضاء في الأونكتاد قادرة على اجراء التحسينات الضرورية في آلية الأونكتاد المؤسسية وطرق عمله ، مما يمكن الدول الأعضاء من الاستفادة من الأونكتاد على نحو أكثر فعالية في الثمانينات •

٤٦ــ ولاحظ المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أن الدورة تبدأ وسط دلائل على أن الأزمة الاقتصادية الدولية تتفاقم • فالحالة الاقتصادية في العالم أسوأ مما كانت عليه في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، ولا تبدو عليها دلائل الانتعاش • ففي أول عام من هذا العقد أخذت الأزمة الاقتصادية العالمية أبعادا لم يسبق لها مثيل ، وظل الاقتصاد العالمي في حالة اختلال هيكلي ، تتميز بعدم الاستقرار النقدى لفترة متطاولة ، واختلالات مزمنة في المدفوعات الدولية ، وتناقص ملحوظ في معدل النشاط الاقتصادى العالمي ، واتجاه مطرد نحو ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، وتكثيف التدابير الحمائية ، ونمو المشاكل الهيكلية ، والافتقار الى التكيف ، وتذبذب آفاق النمو على المديين المتوسط والطويل •

٤٧ــ وكانت لهذه الاتجاهات السلبية ، التي ظلت تتضاعف منذ الدورة الحادية والعشرين للمجلس ، آثار بعيدة المدى وغير متساوية • فقد تضررت البلدان النامية تضررا خطيرا ، ولم يحدث أبدا من قبل أن كان مجموع القوى الخارجية غير موات لها بهذه الدرجة ، وذلك كله بسبب ضعف اقتصاداتها الشديد • وقد بينت التنبؤات غير المشجعة التي وضعت في بداية العقد الانمائي الجديد أن معدل نمو البلدان النامية في مجموعها خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ لن يزيد عن ٥ في المائة ، وتنبئ ، بالنسبة للبلدان الأدنى دخلا ، بفترة من التدهور الأكثر حدة ، فعلى سبيل المثال ، يتوقع ألا تنمو أقل البلدان نموا بأكثر من نسبة ٢ في المائة في عام ١٩٨١ (ولن يزيد معدل نمو أشد البلدان تأثرا عن ٤ في المائة) • أما من ناحية هذه الاحصاءات معبرا عنها للفرد الواحد فان الصورة المتوقعة أكثر كآبة من ذلك •

٤٨ــ وقد كان للتضخم والانكماش وعدم الاستقرار ــ ولا سيما في النظام النقدى ــ والحمائية في الاقتصاد الدولي آثار شديدة على أضعف البلدان • اذ تفيد التقديرات أن معدلات التبادل التجارى لمجموعة كبيرة من البلدان النامية ستتدهور بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٨١ وحده ، وان التكلفة العالية للتمويل ستعمل على تفاقم العجز الذى تعاني منه البلدان النامية في حساباتها الجارية ، اذ يتوقع أن يزداد من ٧٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠ الى حوالي ٩٠ بليون دولار في عام ١٩٨١ • وستتضرر أقل البلدان نموا بصفة خاصة بسبب هذه الاتجاهات •

٤٩ــ وبالاضافة الى ذلك ، ونتيجة للتدهور في معدلات التبادل التجارى لأغلب البلدان النامية ــ وهذه مشكلة هيكلية مستمرة ــ وانخفاض الطلب على موادها الخام الصناعية وعلى مصنوعاتها ، يواجه عدد متزايد من البلدان النامية عجزا لم يسبق له مثيل في مدفوعاته الخارجية ، مما يحدث اضطرابا في برامجه الانمائية ، ويزيد من مديونيته الخارجية • وذلك ينطبق بصفة خاصة على أقل البلدان نموا •

Digitized by UNOG Library

٥٠ــ وقد أكد أثر الأزمة الاقتصادية المستمرة على العملية الانمائية العامة الشاملة انهيار العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة • وفضلا عن ذلك ، فان نظام التجارة الدولية يعاني من ضغوط خطيرة ، مما يضر بمصالح البلدان النامية بصفة خاصة ، وما لم تتغير المواقف غير المرنة التي تتخذها البلدان الصناعية ، وفقا لما حثت عليه مجموعة الـ ٧٧ ، فلن يمكن أن يتحقق في المستقبل القريب نظام للتجارة المفتوحة نسبيا ، عن طريق سياسات واجراءات مسؤولة ، ترمي الى احداث تغييرات هيكلية في التقسيم الدولي للعمل •

٥١ــ وهناك ادراك متزايد لطابع الترابط الذى تتسم به الحالة الاقتصادية الدولية • وثمة اعتراف ايضا بأنه بالرغم من الشكل غير المتماثل الذى اتخذه الترابط بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، فان قيام البلدان المتقدمة باتخاذ اجراءات مستقلة سعيا لحلول من طرف واحد سيكون مآله الفشل في النهاية • ففي الواقع ، وبالنظر الى الطابع الهيكلي للأزمة الاقتصادية الحالية ، قد تساعد السياسات الموجهة الى احداث تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادى الدولي ، والرامية الى تعزيز اقتصادات البلدان النامية ، في تذليل الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي تواجه البلدان المتقدمة • وما من شك في أن زيادة تدفقات المساعدة المالية الدولية في الظروف الحالية أمر له أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية ، ولا سيما أقلها نموا •

٥٢ــ ولاحظ أن مجموع المديونية الخارجية للبلدان النامية، الذى كان قد بلغ ٧٥ بليون دولار، في عام ١٩٧٠ ، يقترب الآن من ٤٥٠ بليون دولار ، وهذا مبلغ ستستوعب خدمته قرابة ٢٠ في المائة من صادرات هذه البلدان • ومدفوعات الفائدة السنوية التي تبلغ حوالي ٣٥ بليون دولار، تعادل ما يزيد على نصف صادراتها السنوية من المنتجات المدرجة في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، والجزء الأكبر من مديونها غير تيسيرى الآن • وقد كانت استجابة البلدان المتقدمة لهذه الحالة المزعجة مثبطة : فقد قال رئيس لجنة المساعدة الانمائية ان زيادة المساعدة الانمائية الرسمية التى قدمها اعضاء اللجنة في عام ١٩٧٩ كانت أقل منها في الأعوام الأخيرة ، وان احتمالات زيادة المساعدة الانمائية الرسمية مشكوك فيها •

٥٣ــ ثم قال ان مجموعته لاحظت بارتياح أن الدانمرك والسويد وهولندا والنرويج تفي بطريقة نموذجية بتعهدها بالاستمرار في تقديم مساعدتها القيمة الى العالم النامي ، ولكن وجود دلالات على احتمال حدوث تخفيضات في برامج المساعدة الانمائية الرسمية للمملكة المتحدة والولايات المتحدة أمر مقلق •

٥٤ــ وأعرب عن تقدير مجموعة الـ ٧٧ للسياسات الجديدة لصندوق النقد الدولي ، والمتمثلة في قيامه مؤخرا بزيادة ائتماناته للبلدان النامية ، وقال ان مجموعته تؤكد مجددا أنه يمكن لصندوق النقد الدولي أن يقوم بدور هام اذا ما أتيح قدر كاف من الموارد بأحكام وشروط مناسبة، واذا ما حرر الصندوق الى حد كبير " مشروطيته " في اقراض البلدان النامية •

٥٥ــ وأعرب عن تقديره للاستعراض الذى أجرته أمانة الأونكتاد بشأن الاجراءات المتخذة، بموجب الفرع ألف من قرار المؤتمر ١٦٥ (د إ ــ ٩) ، والذى يتضح منه ان البلدان المتقدمة قد فسرت النطاق الجغرافي للقرار بطريقة ذاتية جدا • ففي حين أن القرار يتيح قدرا من المرونة في التفسير ، فانه يؤكد المقرر الذى اتخذته مجموعة الـ ٧٧ على مستوى وزراء المالية ، والذى أشير اليه في الفقرة ٣ من قرار المجلس ٢٢٢ (د ــ ٢١) ، أن " البلدان المتقدمة التي تمنح

Digitized by UNOG Library

تدابير تخفيف لصالح فئة محدودة فحسب من البلدان النامية الفقيرة لا ينبغي اعتبارها قد نفذت القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) تنفيذا كاملا " • وقال ان ذلك الموضوع قد نوقش باستفاضة في الأونكتاد ، وان تقرير فريق الخبراء الرفيعي المستوى المعني بالتمويل لأجل التنمية ، والذى اجتمع في أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، تناول بالبحث الشامل السياسات المتعلقة بفرص وصول البلدان النامية الى أسواق رأس المال (٦)• وقد أوصت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، بالاستمرار في تسوية الشروط بأثر رجعي • وينعكس ذلك أيضا في القرار ٢٢٢ (د ـ ٢١) الذى اتخذه المجلس في دورته الأخيرة •

٥٦ـ وهناك نتيجة أخرى يمكن استنتاجها من عملية تسوية الشروط بأثر رجعي ، هي أنه بالرغم من اعلان عدد من البلدان المانحة اعتزامها الاضطلاع بها ، فانها لم تتخذ بعد اجراء محددا تحقيقا لذلك الغرض • وقد دهشت مجموعته عندما علمت أن المسألة ، في حالة بعض البلدان المانحة ، قيد المناقشة في " مفاوضات " ثنائية ، وتخضع في بعض الحالات لموافقة البرلمان ، وحثت مجموعته البلدان المتقدمة الدائنة على اتخاذ الاجراءات اللازمة فورا التي تفيد أساسا البلدان المنخفضة الدخل •

٥٧ـ وبالرغم من أن هذه التسوية قد ساعدت بلا شك في تخفيف مشكلة كثير من البلدان فرادى ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، فانه لم تكن لها آثار ذات بال على الزيادة العامة في مديونية البلدان النامية ، حتى أقلها دخلا • وفضلا عن ذلك ، وكما قال رئيس البنك الدولي عن حق ، ليس من المؤكد على الاطلاق أن تشكل هذه التسوية مساعدة انمائية رسمية اضافية •

٥٨ـ وفيما يتعلق بالديون الرسمية غير الداخلة في المساعدة الانمائية الرسمية ، والتي تتضمن على سبيل المثال ديونها للوكالات المالية المتعددة الأطراف ووكالات ائتمانات التصدير ، فان مجموعته لم تعد بعد اقتراحات محددة ، وان كانت تأمل تقديمها في الدورة القادمة للمجلس •

٥٩ـ وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تأسف لأن البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لم تقدم أى معلومات عن مساهمتها في تخفيف عبء ديون البلدان النامية • وبالرغم من أن هذه البلدان قد قالت انها تعتبر ذلك مسألة من المسائل التي تحل في العلاقات الثنائية ، فان الجميع ستكون لديهم معلومات أفضل عن الموضوع اذا ما وفرت هذه البلدان بيانات في هذا الشأن • الا أنه ينبغي الاعتراف بأن البلدان الاشتراكية تشكل مصدرا للمساعدة المالية الطويلة الأجل للبلدان النامية• اذ تفيد المعلومات من البلدان النامية أن ديونها لهذه البلدان وصلت في نهاية عام ١٩٧٩ الى ١٦ بليون دولار ، وان التكاليف السنوية لخدمة هذه الديون وصلت الى حوالي ١٦ر١ بليون دولار • وقد كانت هذه المساعدة من البلدان الاشتراكية نافعة ، وأعرب عن أمله في أن تنفذ هذه البلدان القرار ١٦٥ (د إ ـ ٩) وتوفر المعلومات ذات الصلة •

---

(٦) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثامنة عشرة ، المرفقات ، البند ٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة TD/B/722.

Digitized by UNOG Library

٦٠- وفيما يتعلق بالتدفقات المالية الخاصة ، أشار الى أن معدلات فوائدها عالية في الوقت الحالي وتتعرض لتقلبات لا يمكن التكهن بها . أضف الى ذلك أنه لم يتم احراز أى تقدم في السياسات الموجهة صوب تحسين وصول البلدان النامية الى أسواق رأس المال . والواقع أن حجم ائتمانات النظام المصرفي الخاص الى البلدان النامية قد هبط في عام ١٩٧٩ ويبدو أنه هبط من جديد في عام ١٩٨٠.

٦١- وقال ان مجموعة الـ ٧٧ قد رحبت باعتماد قرار المجلس ٢٢٢ (د - ٢١) ، الذى أورد أولا مرة خطوطا توجيهية دولية متفقا عليها بشأن عمليات الديون المستقبلة . على أن فعالية تلك الخطوط التوجيهية تتوقف على ثلاثة عوامل على الأقل :

(أ) نطاق استعانة البلدان النامية بها واطمئنانها الى أنها تشكل اطارا فعالا للعمليات المتصلة بالديون المستقبلة ؛

(ب) يجب أن تنظر اليها أيضا البلدان المتقدمة والمؤسسات نظرة لا تقل جدية ويجب ، بوجه خاص ، أن تربط ربطا أوثق بين اعادة جدولة الديون وبين التدفقات المالية الاضافية ؛

(ج) يجب توسيع وتحويل الآلية المؤسسية القائمة لاعادة جدولة الديون .

٦٢- ولا مناص من عدم الاكتفاء باجراء تحليل مناسب لمديونية البلدان النامية بل يجب أيضا تأمين آلية مناسبة تقوم بالرصد والمتابعة . وأشار الى أن مجموعة الـ ٧٧ كانت قد اقترحت في الأونكتاد الخامس انشاء لجنة دولية للديون ، على أن تكون منظمة ذات تشكيل مستقل تقوم بمعالجة المشاكل المتصلة بمديونية البلدان النامية . وقد اتفقت ، على أساس توفيقي ، على المخطط الوارد في القرار ٢٢٢ (د - ٢١) الذى يدعو رئيس البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي الى أن يقوما ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، بالنظر في أقرب وقت ممكن في اتخاذ اجراءات فعالة للاستجابة على نحو منسق لطلبات اجراء التحليل الواردة من البلدان النامية . وهي تأمل أن تنحو المؤسسات في تصرفها نحوا مبتكرا أصيلا وأن تستشرف المستقبل عند استجابتها لطلب المجلس .

٦٣- وترى مجموعة الـ ٧٧ أن مشكلة الديون تقتضي سلوك نهج بعيد النظر بدلا من الحلول الوقتية التي كثيرا ما كانت تطبق فالبلدان النامية المدينة لا تعتبر الحلول التي تقدم لمشاكلها منصفة أو كافية أو طويلة الأجل اذا صيغت في جو متأزم وفي مؤسسات يهيمن عليها دائنوها هيمنة مطلقة . كما أن الملامح المشجعة الجديدة تمثل ذروة الجهد المبذول على امتداد سنوات كثيرة . وقد سبق في عام ١٩٧٥ أن حدد فريق الخبراء الحكوميين المخصص لمشاكل ديون البلدان النامية " عناصر مشتركة " بوصفها دليلا لعمليات الديون (٧)، الا أن هذه هي المرة الأولى التي يوافق فيها المجتمع الدولي ، ككل ، من خلال قرار للمجلس ، على صياغة مجموعة متماسكة من الخطوط التوجيهية . وفي الوقت الحالي ، ليس بوسع البلدان النامية مجرد التأكد من أن الطلبات التي

---

(٧) أنظر تقرير الفريق عن دورته الثالثة (TD/B/545/Rev.1) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.75.II.D.14 .

Digitized by UNOG Library

ستتقدم بها لاعادة جدولة الديون ستجد على الفور آذانا صاغية حتى يمكن ايجاد حل لها في نطاق امكانياتها الذاتية وحدها • اذ يتعين عليها في معظم الحالات أن تمتثل لمجموعة جامدة من الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي قبل أن تأمل حتى في الانصات لما تسوقه من حجج • وأخيرا عند الانتهاء من مناقشة مشكلتها ، تقدم ، في أغلب الحالات ، حلول قصيرة الأجل يغلب عليها المعيار التجاري • وقال ان المطلوب هنا ايضا هو توفر الارادة السياسية واتساع الرؤية ، وان مجموعة الـ ٧٧ تثق بأن المجلس سيواصل الاهتمام النشط بالأحداث المقبلة •

٦٤ــ واستطرد قائلا ان البندين ٣ و ٤ المتعلقين بتقييم التجارة العالمية والحالة الاقتصادية وبالترابط ، هما بندان هامان في جدول الأعمال • وقد أدلت مجموعة الـ ٧٧ في الدورة السابقة للمجلس ببعض الملاحظات عن الخطورة المتزايدة للأزمة الاقتصادية العالمية واعراضها التي تأخذ شكل التضخم ، والبطالة ، والحمائية ، وانهيار النظام النقدي الدولي • وقد طلبت من الأونكتاد أن يضطلع بتحليل لمشكلتي التقييم والترابط وأن يقترح سياسات وتدابير من شأنها اشاعة الانتعاش في الوضع الاقتصادي العالمي الراهن • وقد ذكرت بالتحديد القضايا الآتية :

(أ) تقييم التجارة العالمية والحالة الاقتصادية ؛

(ب) النظر في تدابير تسهيل اجراء التغيير الهيكلي في الاقتصاد الدولي ، بغية اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

(ج) اجراء مناقشة بصدد تطوير القواعد والمبادىء الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ؛

(د) اسهام الأونكتاد في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة •

وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تود أن تؤخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار في الدراسة التي سيقدمها الأمين العام للأونكتاد الى المجلس في دورته الثالثة والعشرين •

٦٥ــ وفيما يتعلق بتطوير القواعد والمبادىء الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ذكر انه ينبغي ملاحظة أن أمانة الأونكتاد قامت بافراد نقاط الاهتمام المتصلة بها في الوثيقة TD/224 ، كما قام فريق من الاقتصاديين في اجتماع عقد تحت رعاية الحكومة النرويجية بدراستها في مؤتمر ريفينس المعقود في تموز/ يولية ١٩٨٠ (٨) ، وقد جرى استعراض ممتاز لنقاط الاهتمام ولقصور النظرية الاقتصادية الراهنة • وتود مجموعة الـ ٧٧ أن تستكشف الأمانة تماما هذه النقاط تمهيدا لمناقشة مضمونها •

٦٦ــ وفيما يتعلق بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، المعتمدة في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، ذكر أن مساهمة الأونكتاد لم تنعكس فيها على الوجه المناسب • يضاف الى ذلك ان بعض البلدان المتقدمة أبدت تحفظات كثيرة • وينبغي

---

(٨) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، الفقرة ١١١ •

Digitized by UNOG Library

أن يأخذ الأمين العام للأونكتاد تلك التحفظات في اعتباره عند تقييم الاستراتيجية ، على أساس أنها واقع ، وان يقترح تدابير من أجل تنفيذها واستعراضها حتى يمكن انجاز غايات وأهداف الاستراتيجية بقدر ما تتصل بالبلدان النامية • وسوف تقوم الجمعية العامة باجراء أول استعراض وتقييم من جانبها لتنفيذ الاستراتيجية في عام ١٩٨٤ • وربما أمكن للمؤتمر أن يكرس عناية خاصة لهذا الموضوع في دورته السادسة التي ستعقد في عام ١٩٨٣ • وتمهيدا للأونكتاد السادس ، ينبغي أن يتضمن جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين للمجلس بندا محددا بصدد هذه المسألة وأن ينظر الأمين العام للأونكتاد في اتخاذ التدابير المناسبة لمثل هذا الاجراء •

٦٧ــ وأشار الى مقرر المجلس ١٤٤ (د ــ ١٦) الذى أذن للأمين العام للأونكتاد بأن يوجه الدعوة لعقد اجتماعات من الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى لمساعدته في ابقاء مشاكل الترابط في مجالات التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي قيد الاستعراض الدائم ، فدعا الأمين العام الى الافادة في أقرب وقت ممكن من ذلك التصريح ، وأن يقوم بالاضافة الى ذلك باجراء المشاورات المتصلة بها في نهاية هذا العام أو بداية عام ١٩٨٢ •

٦٨ــ وذكر أن مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية كبيرة على مسألة الحمائية والتكييف الهيكلي • وقد تم التوصل في مانيلا الى اتفاق (انعكس في قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥)) بشأن برنامج عمل للتكييف الهيكلي المتصل بالتجارة وبالسياسات والتدابير المرتبطة بالحمائية • وللأسف ، فان المجلس لم يحرز أى تقدم في اتخاذ اجراءات بصدد هذا القرار • ومنذ الأونكتاد الخامس اتسعت التدابير التقييدية المفروضة على صادرات البلدان النامية في قطاعات ذات أهمية خاصة بالنسبة لصادرات تلك البلدان ، بالرغم من وضوح ميزتها النسبية في تلك القطاعات الانتاجية وشدة اعتماد تلك البلدان على حصائل التصدير الناشئة عنها • وقد ترتبت أوضاع حرجة على التدابير الحمائية التي تبناها عدد كبير من البلدان المتقدمة • فقد زادت التدابير التجارية التقييدية على الرغم من تواتر الاعلانات الصادرة عن البلدان المتقدمة للتأكيد من جديد على ايمانها بمبدأ تحرير التجارة • وقد قامت مؤخرا حكومات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، في اجتماع على المستوى الوزارى عقد في حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، بالاعراب عن تصميمها على التخلي عن التدابير التقييدية في مجال التجارة • وقال انه لن يتيسر الوصول الى حلول دائمة للنزعة الحمائية الا بالتصدى للمشاكل الهيكلية التي تنبثق منها • وقد أقرت البلدان المتقدمة ذاتها ، في الاعلان الذى أدلت به في الدورة السابقة للمجلس ، بأن المشاكل الحمائية مرتبطة أوثق الارتباط بمشاكل التكييف الهيكلي • وقد اتفقت على أن هناك حاجة مستمرة ومتزايدة لاجراء تغييرات ايجابية في السياسات ذات الصلة •

٦٩ــ وعلاوة على ذلك ، توجد مجالات هامة لاتفاق الآراء بصدد هذه المسائل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وتأمل مجموعة الـ ٧٧ ، نتيجة لها ، أن يتيسر ، اجراء حوار بناء ربما يفضي الى اتفاق في هذه الدورة على آلية وطرائق انجاز أهداف القرار ١٣١ (د ــ ٥) على أقل تقدير •

٧٠ــ وفيما يتصل بمسألة نقل التكنولوجيا في القطاعات الافرادية ، أشار الى أن لجنة نقل التكنولوجيا قد أحالت في دورتها الثالثة مشروع القرار TD/B/C.6/L.20/Rev.1 الى المجلس لمواصلة النظر فيه في الدورة الثانية والعشرين ، حيث ان الوقت لم يتسع لاستكمال المفاوضات • وقال ان

Digitized by UNOG Library

لدى الحكومات والمنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة الآن متسع من الوقت للاضطلاع بفحص متمعن للدراسات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد بغية الدعوة لعقد اجتماعات للخبراء في القطاعات المذكورة في مشروع القرار • وتبعا لذلك ، ينبغي أن يكون المجلس الآن في موقف يتيح له اتخاذ قرار بشأن الدعوة لعقد ثلاثة اجتماعات للخبراء وتحديد مواعيدها •

٧١ــ وقال في معرض اشارته الى مشروع القرار TD/B/C.6/L.26 الذى أحالته لجنة نقل التكنولوجيا أيضا الى المجلس ، ان مجموعة الـ ٧٧ توليه أهمية قصوى ، حيث ان من شأنه أن يجسد عددا كبيرا من التوصيات التي اعتمدها الأونكتاد الخامس فيما يتعلق بصياغة مجموعة متكاملة من السياسات والقوانين والأنظمة والاجراءات كوسيلة لتنفيذ الاستراتيجيات الرامية الى تحقيق التحول التكنولوجي للبلدان النامية • وقال ان مجموعته تعتقد أن الالتزامات المقطوعة بتوافق الآراء في مانيلا ينبغي ألا تبقى مجرد حبر على ورق في تقرير المؤتمر ، بل ينبغي أن يكون لها أثر مباشر على الصعيد الوطني • ولهذا الغرض يسعى مشروع القرار الذى قدمته مجموعة الـ ٧٧ الى ترجمة توصيات مانيلا الى عمل ملموس • والمشروع يرجو من الأمين العام للأونكتاد اعداد تقرير جيد التحديد لمساعدة البلدان النامية على اتخاذ التدابير الملائمة على الصعيد الوطني لصياغة التشريعات والسياسات المتعلقة بنقل وتطوير التكنولوجيا •

٧٢ــ وفيما يتعلق بمسألة ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد قال ان قرار المؤتمر ٩٠ (د ــ ٤) هو أصل الأعمال المتعلقة بالترشيد التي جرت في الأونكتاد • وهذا القرار ، بتوسيعه الكبير لمهام التشاور والتفاوض التي يضطلع بها الأونكتاد ، ولا سيما من أجل تنفيذ برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد(٩) ، يشكل بلا ريب ، عنصرا أساسيا في التطور المؤسس للأونكتاد • ومجموعة الـ ٧٧ تثق في أنه سيتسنى ، خلال الدورة الحالية ، انهاء المفاوضات المتعلقة بعملية الترشيد بالرغم من أنه لا بد من التسليم بأن جهودا كبيرة بذلت حتى الآن ، استهدفت أساسا ما يسمى بالجوانب السوقية • وقد أحرز المجلس تقدما ضئيلا في صياغة مبادئ وسياسات جديدة بشأن المسائل الداخلة في اختصاص الأونكتاد ولا سيما حول تنفيذ برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد • وقد لاحظ كل من الأمين العام للأونكتاد ومجموعة الـ ٧٧ ، عن حق ، في الدورة الحادية والعشرين للمجلس ، ان مشكلة الترشيد لا تقتصر على الجوانب المادية ، مثل الحد من سرعة تعاقب الاجتماعات واعداد الوثائق وتعميمها في الوقت المناسب ، بل هي أساسا مسألة تحديد كيف يمكن للأونكتاد أن يتحول الى أداة من أدوات الجمعية العامة أكثر فعالية وكفاءة في معالجته العديد من المشاكل الموضوعية الداخلة في اختصاصاته • وهذه المشكلة لا يتيسر حلها بمجرد تحسين آلية الأونكتاد • وعبر عن الأمل في أن يتسنى الانتهاء من المفاوضات في الدورة الحالية ، ربما بالاستناد الى مشروع القرار الذى قدمه رئيس الفريق العامل الذى شكله المجلس في الدورة السابقة ، كما تركز الجهود الجديدة في هذا الميدان مباشرة على ما وصفه الأمين العام للأونكتاد ، عن حق ، بالقضايا الموضوعية الداخلة في اختصاصات الأونكتاد •

٧٣ــ ومضى يقول انه لاجراء تقييم صحيح للدلالة الحقيقية لبعض منجزات الأونكتاد في مرحلته الجديدة من عملية اعادة التشكيل ، وهي منجزات تتسم ببالغ الأهمية ، ولكي يتسنى النظر بصورة مبدئية في البند ٨ (أ) من جدول الأعمال المتعلق بتجارة السلع الأساسية ، وبوجه اخص البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، لا بد من الاشارة الى الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، واتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع(١٠) ومجموعة المبادئ والقواعد بشأن الممارسات التجارية

---

(٩) قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د ـ ٦) •

(١٠) TD/MT/CONF/16 •

Digitized by UNOG Library

التقييدية التي ذكرت في الدورة الحادية والعشرين للمجلس بوصفها منجزات هامة حققها الأونكتاد في مجال التفاوض (١١). غير أن شكوكا أبديت من جانب الأمين العام للأونكتاد ذاته ، ومن مجموعة الـ ٧٧ ، حتى وقتئذ ، حول القيمة الحقيقية للصندوق المشترك نظرا لأن بدء تشغيله الفعلي يتطلب وجود عدد كبير من الاتفاقات السلعية الدولية ، وهو ما لا يتوفر في الوقت الحاضر. واسترسل يقول ان البلدان المتقدمة لم تكتف باتخاذ مواقف غير مرنة لدى التفاوض حول اتفاقات جديدة أو اعادة النظر في الاتفاقات القائمة ، بل انها أظهرت علامات تدل على التشدد في موقفها فيما يتعلق بالتفاوض العملي حول الأحكام المتعلقة بهدف من الأهداف الأساسية التي يرمي اليها البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وهو تثبيت أسعار السلع الأساسية .

٧٤ـ ومضى يقول ان مجموعة الـ ٧٧ تأمل أن يتجلى الارتياح الذى أعربت عنه البلدان المتقدمة لانهاء المفاوضات بشأن الصندوق المشترك واحتمال بدء نفاذ الاتفاق قريبا ، في اتخاذ موقف ايجابي ازاء ابرام اتفاقات سلعية دولية جديدة ، واعادة النظر في هذه الاتفاقات ، وقبل كل شيء الموافقة على الأحكام المتعلقة بتثبيت الأسعار السلعية .

٧٥ـ وفي ميدان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، قال انه لمن دواعي الانزعاج أن لا يتوفر في السنة الأولى من تطبيق نتائج تلك المفاوضات ، المرونة والاستعداد اللازمين لتمكين أغلبية البلدان النامية من الانضمام الى الاتفاقات المفردة . بل ان النسبة المئوية من البلدان النامية التي وقعت حتى الآن على الصكوك ذات الصلة قليلة بدرجة تضعف الثقة في نظام الغات وفي فاعلية نتائج جولة طوكيو . وأردف يقول انه في الوقت الذى تسلم فيه مجموعة الـ ٧٧ بأن حكم الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالامتيازات التعريفية يجرى التقيد به عموما ، وفقا للبرنامج الموضوع في بروتوكولات جنيف ، لا بد لها من أن تبين أن عددا من أهم المسائل المتصلة بمصالح البلدان النامية ، ولا سيما التنفيذ المبكر للامتيازات التعريفية بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية لفائدة هذه البلدان ومشكلة التصاعد التعريفي ، مازال باقيا دون حل .

٧٦ـ وأضاف أن مجالا هاما تشمله المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يتصل بالأحكام الوقائية وقد أحرز فيه تقدم ضئيل برغم تعهد البلدان المتقدمة بالتوصل الى اتفاق سريع . وانعدام الاتفاق ، اذا نظر اليه في اطار الحمائية المتزايدة في الغرب ، قد عرقل الى حد كبير سير المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عموما .

٧٧ـ واستطرد يقول ان من المسائل الأخرى التي توليها البلدان النامية أهمية خاصة، الفعالية التي يمكن " للغات " أن يعالج بها مشكلة تحرير التجارة الدولية في الزراعة ، وقدرته على تشجيع اعتماد سياسات ايجابية في التكييف الهيكلي ، واتخاذ تدابير لتوسيع التجارة العالمية، وبخاصة تجارة البلدان النامية ، وأعمال تحرير التجارة التي تقوم بالنظر فيها حاليا لجنة الغات المعنية بالتجارة والتنمية .

٧٨ـ وأردف يقول ان من المسائل ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للعديد من البلدان الأعضاء في الأونكتاد ، التقدم المحرز في تنفيذ اجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية (البند ٩ من جدول الأعمال) . وقد تم اعتماد برنامج عمل محدد لصالح هذه البلدان في نيروبي في القرار ٩٨ (د ـ ٤) وفي مانيلا في القرار ١١١ (د ـ ٥) . وقد لاحظت الجمعية العامة في مناسبات عديدة ، بقلق ، المبادرات الفاترة التي اتخذت حتى الآن لتنفيذ الاجراءات المحددة المرتآة في ذينك القرارين . وقد اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء

---

(١١) TD/REP/CONF/10/Rev.1 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.5) الفرع رابعا .

Digitized by UNOG Library

في جلستها العامة الثالثة والثمانين المعقودة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ ، القرار ٦١/٣٥ الذى ناشدت فيه ، الى جانب جميع الدول ، المنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تتخذ خطوات عاجلة وفعالة لتنفيذ اجراءات محددة لصالح البلدان النامية الجزرية ، ودعت المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة الى اتخاذ مزيد من التدابير عند اللزوم لتعزيز قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة للاحتياجات المحددة للبلدان النامية الجزرية أثناء عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٧٩ـ وأشار الى أن الجمعية العامة قررت ، في الفقرة ٤ من هذا القرار ، أن تضطلع في دورتها السابعة والثلاثين باستعراض شامل لتنفيذ التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لصالح تلك البلدان . وأضاف يقول ان مجموعة الـ ٧٧ ترى أنه لا تتوفر حتى الآن معلومات موثوقة فيما يتعلق بتنفيذ مثل تلك التدابير . وقد أجريت بعض الدراسات لكن لم يتسن بحثها في محفل ملائم من طرف البلدان المعنية . ولهذا السبب ، ينبغي أن تتاح الفرصة لفريق خبراء من البلدان النامية الجزرية للاجتماع والنظر ، بالاستناد الى الدراسات المقدمة ، فيما يجب أن يتخذ من اجراءات في المستقبل بشأن المشاكل المتزايدة الصعوبة التي تواجهها هذه البلدان وبشأن صياغة برنامج ملائم .

٨٠ـ وهناك ، عموما ، بلد ذو أولوية يتسم بالحاح كبير وهو البلد المتصل بأقل البلدان نموا . وقد أشار الأمين العام للأونكتاد ، في بيانه الافتتاحي ، بعبارات مؤثرة الى خطورة الحالة الاقتصادية في تلك البلدان ، مبينا أن الدخل الفردى في البعض منها سينخفض من حيث القيم المطلقة في السنوات القليلة القادمة ، مولدا عواقب وخيمة بالنسبة لأغلبية السكان . ورحب أيضا بارتياح بالأهمية العظمى التي يوليها المجتمع الدولي لمشاكل تلك البلدان معبرا عن الثقة في أن مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بتلك البلدان سيسهم مساهمة هامة في اتخاذ المزيد من الاجراءات الدولية الفعالة لمساعدتها . ومجموعة الـ ٧٧ تقر تماما الملاحظات التي أبداها الأمين العام وتؤيدها .

٨١ـ وأشار في ختام كلمته ، الى التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ذاكرا أن البلدان النامية على قناعة بأن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية ملقاة على عاتقها أساسا مثلما عبر عن ذلك تعبيرا بليغا برنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات[١٢] . وهذا التعاون يمثل ، كما بين الأمين العام للأونكتاد عن جدارة في بيانه ، عاملا رئيسيا في جهود المجتمع الدولي لتحقيق الانتعاش الاقتصادى العالمي . وقال انه يسره تبعا لذلك ، ابلاغ المجلس بما يلي :

(أ) ان المرحلة الأولى من خطة العمل القصيرة والمتوسطة الأجل الأولى من برنامج أروشا ، أى المرحلة المتصلة بالأولويات الثلاث المشار اليها في البرنامج ، يجرى تنفيذها بأمانة ، وأن مفاوضات تعريفية ستفتتح قريبا فيما بين البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ فيما يتصل بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ؛

(ب) وعملا بالمقررات التي اتخذتها مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك على المستوى الوزارى ، سيعقد في كراكاس ، فنزويلا ، في أيار/ مايو ١٩٨١ مؤتمر على المستوى الوزارى يعنى بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، بهدف توسيع نطاق هذا التعاون الى مجالات أخرى من التجارة والسلع الأساسية والنهوض بالتعاون فيما يتصل بالتمويل والطاقة والأغذية والتصنيع والتكنولوجيا .

---

(١٢) أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) ، المرفق السادس .

Digitized by UNOG Library

وتبشر المبادىء التوجيهية والاختصاصات المحددة للأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر بالتوصل الى نتائج مماثلة لتلك التي تحققت لصالح البلدان النامية في الاجتماع الوزارى التاريخي لمجموعة الـ ٧٧ في أروشا •

٨٢ـ ولاحظ ممثل الصين أن الاقتصاد العالمي كان ، مع حلول الثمانينات ، راكدا نوعا ما • فقد كانت معظم البلدان المتقدمة غارقة في أزمة اقتصادية تتسم بمعدلات تضخم وبطالة مستمرة الارتفاع وأسواق نقدية في حالة تقلب مستمر ، واختلالات في موازين المدفوعات • ناهيك عن أن " الركود التضخمي " السائد في تلك الاقتصادات قد أثر تأثيرا ضارا بالتجارة والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية مما أدى الى تدهور معدلات تبادلها التجارى أكثر من ذى قبل • كما اخذت القوة الشرائية لصادراتها في الانخفاض وارتفع العجز في حساباتها الجارية الى مستويات مذهلة مع ارتفاع مديونيتها الخارجية • ونجد أسوأ صورة لهذه الصعوبات الاقتصادية في أقل البلدان نموا حيث أصبح السكان يعيشون فيها حياة قاسية • هذا وما انفكت الفجوة الاقتصادية تتسع بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، وهي ظاهرة لا يمكن الا أن تسبب قلقا شديدا للمجتمع الدولي •

٨٣ـ وأشار الى أن هناك العديد من الأسباب العميقة الجذور لما حل بالاقتصاد العالمي من فوضى وتصدع ، غير أن أهمها جميعا يتمثل في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية المجحف وغير المعقول القائم حاليا ، اذ أن هذه العلاقات لم تؤد الى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية فحسب ، بل الحقت كذلك آثارا غير مواتية بالتنمية العادية للاقتصاد والتجارة في العالم• وأثبتت التجربة أن مسألة تغيير النظام الاقتصادى الدولي الحالي هي ضرورة موضوعية وأمر ملح للغاية • الا أنه رغم بقاء عدد من البلدان المتقدمة في حوار مع البلدان النامية ، هناك عدد قليل منها مازال مصرا على الحفاظ على العلاقات الاقتصادية الدولية القديمة ، وقد ذهب بعضها الى الاعلان مرارا وتكرارا انها سترفض الارتباط بأية التزامات • وعليه ، لم يتم التوصل الى حلول سريعة للعديد من القضايا الاقتصادية الدولية • وأضاف أن وفد بلاده يرى أن على الأونكتاد أن يتخذ اجراءات عملية وفعالة لمعالجة المشاكل الكامنة في العلاقات الاقتصادية الدولية وأنه ينبغي لجميع البلدان ، المتقدمة منها والنامية ، أن تساهم بصورة بناءة في تعزيز المفاوضات العالمية •

٨٤ـ وأضاف يقول أن الحالة الاقتصادية العالمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحالة السياسية العالمية ، وأن من شأن التوتر والاضطراب أن يؤثرا حتما تأثيرا معاكسا على تنمية الاقتصاد العالمي • فالبلدان النامية في حاجة الى مناخ دولي يتميز بالسكينة والهدوء كما هو الشأن بالنسبة للاقتصاد العالمي • وأثناء عملية تحول العلاقات الاقتصادية الدولية اللا معقولة القائمة حاليا ، يقتضي الأمر كذلك الوقوف ضد العدوان والتوسع والتخريب والسيطرة والاحتلال بفعل الهيمنة •

٨٥ـ وأشار الى انتشار الحمائية في التجارة الدولية فقال ان العديد من التدابير التقييدية تؤثر تأثيرا مباشرا على تصدير السلع المصنوعة وبعض المنتجات الزراعية ، اذ أن العديد من تلك التدابير موجه ضد البلدان النامية ، مما يعرقل بصورة خطيرة حركة التصدير والتصنيع فيها • وعمدت تلك البلدان الى مطالبة البلدان المتقدمة بالحد من الحواجز التعريفية وغير التعريفية وتحرير الأسواق • وطبقا لقرار المؤتمر ١٣١ (د ـ ٥) ، طالبت مجموعة الـ ٧٧ باتخاذ ما يلزم من تدابير لاعداد برنامج محدد زمنيا للانهاء التدريجي لجميع الحواجز المفروضة على التجارة والمؤثرة في الواردات من البلدان النامية ، ولاعداد برامج عمل للتكييف الهيكلي في قطاعات

Digitized by UNOG Library

محددة ولرصد وتقييم الاجراءات المتخذة في هذا الصدد • على أنه لم يتم احراز أى تقدم في هذا المضمار في الدورة الأخيرة للمجلس • وأصبحت هناك حاجة الى بذل الجهود بصورة مستمرة خلال الدورة الحالية كيما يتم التوصل الى اتفاق في أقرب وقت ممكن •

٨٦ــ ورغم عقد اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية، واتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع ووضع مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، لم تتحقق سوى منجزات محدودة جدا في صدد اقامة نظام اقتصادى دولي جديد • فتقدم المفاوضات حول السلع الأساسية المنفردة كان بطيئا ولم يتم التوصل الى أى اتفاق بشأن اصلاح النظام النقدى الدولي أو بشأن مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا • وفي هذا الصدد أعرب عن أمله في أن تكون الدورة القادمة لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن المدونة قادرة على انجاز العمل المتعلق بصياغتها •

٨٧ــ وأردف يقول أن الصين تؤيد الجهود الرامية الى تعزيز اختصاصات الأونكتاد وترشيد آليته الدائمة حتى يتمكن من القيام بدور أهم في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد •

٨٨ــ وأشار الى أن الصين بلد اشتراكي نام يمر بمرحلة مبكرة نسبيا من التنمية الاقتصادية، وأنها تنتمي الى العالم الثالث• فاقتصادها هو في طور التكيف ، علما بأن سرعة التنمية فيها تتحدد على أساس انسجام التناسب بين مختلف القطاعات • هذا وسيواصل بلده التمسك بسياسة الاعتماد على جهوده الذاتية أساسا ، مع استكمالها بمعونة خارجية ، كما انه سيطور تجارته الخارجية وتعاونه الاقتصادى والتقني على جبهة عريضة • وما هذا الا سياسة أساسية وليس مجرد تدبير من تدابير الملائمة • وختم حديثه يقول أن من شأن تنفيذ سياسة " اعادة التكيف واعادة التشكيل الهيكلي ، والتدعيم والتحسين " ان يجعل اقتصاد بلاده قادرا على الاستمرار في درب التنمية المستمرة المطردة •

٨٩ــ ولاحظ المتحدث باسم المجموعة دال ، وهو يتحدث في الجلسة ٥٤٩ المعقودة في ١٧ آذار/ مارس ١٩٨١ ، أن كثيرا من المشاكل التي تتسم بها حالة التجارة العالمية وحالة الاقتصاد الرأسمالي برمته قد جرى تناولها بالفعل من زوايا مختلفة خلال المناقشات في الدورة الحالية للمجلس • وقال انه يجب قبل كل شيء عند القيام بأى تقييم للوضع الاقتصادى الراهن في العالم الرأسمالي ، القول بأن الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا لا تزال هي المركز السطحي الذى تنتشر منه الهزات الى العالم كله • وتشير الاتجاهات عند الأونكتاد الخامس الى حدوث أزمة دورية جديدة في الانتاج ، واستمرار جنون التضخم ، وزيادة هائلة في البطالة ، وانخفاض ملحوظ في نمو تجارتها الخارجية ، وما الى ذلك •

٩٠ــ ومضى قائلا ان اشتداد حدة تلك الظواهر السلبية في البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعيا يؤثر تأثيرا ضارا للغاية على اقتصادات البلدان النامية ، وكذلك غيرها من البلدان • وتثير تلك الظروف صعابا جمة تعترض جهود البلدان النامية لبناء اقتصاداتها الوطنية وتعوق الفرص المتاحة لها في كفاحها من أجل رفع مستويات معيشة شعوبها • والبلدان الرأسمالية المتقدمة صناعيا ، وهي تحاول أن تتلمس مخرجا من تيه العسر الاقتصادى ، انما تسعى لتحقيق مصلحتها الذاتية فحسب ، بغض النظر عن المصالح الاقتصادية لغيرها من البلدان ، بل وعلى حساب هذه المصالح ، الأمر الذى يزعزع استقرار تنمية التعاون الاقتصادى الدولي ويعود بالضرر على كثير مما تحقق بالفعل في هذا الميدان • كما أن سباق التسلح الذى أطلقت له القوى العدوانية العنان ، والذى ينحرف

Digitized by UNOG Library

بموارد مالية ومادية ضخمة عن قضية التعاون الشمر فيما بين جميع الدول من أجل ايجاد حل لمهام السلم والبناء التي تواجه جميع البلدان وتواجه البشرية كلها ، انما يعود أيضا بضرر بالغ على تنمية التعاون الاقتصادى الدولي •

٩١ــ واستطرد قائلا ان المجموعة دال قررت أن توجه ، مرة أخرى ، ولو بايجاز ، انتباه المجلس الى هذا الوضع كيما تدلل مرة أخرى كذلك ، أولا على مدى ما صارت اليه في ظل الأوضاع الحالية حدة مشاكل تنمية التعاون الاقتصادى الدولي المطلوب من الأونكتاد أن يتصدى لها ، وللتدليل ثانيا على الحاجة العاجلة الى المزيد من تعزيز دور الأونكتاد في الاسهام في حل تلك المشاكل • وتود المجموعة دال بصفة خاصة استرعاء الانتباه الى مشكلة النزعة الحمائية • وأضاف أن أعضاء مجموعته قد عبروا بالفعل وبصورة متكررة عن آرائهم بشأن تلك المشكلة الهامة للغاية • وليست لديهم رغبة في تكرار تلك البيانات والآراء التي أعرب عنها ممثلوهم في مانيلا وفي دورة المجلس الماضية • ويدرك معظم المشتركين في دورة المجلس الحالية تمام الادراك موقف المجموعة دال من كافة أشكال التدابير الحمائية المستخدمة وأنماطها وأساليبها • الا أن التدابير الحمائية ، لسوء الحظ ، قد تعاظمت حدتها بصورة متزايدة على مدى السنوات الماضية ، وهي تتخذ أشكالا جديدة وتعكس اساليب جديدة تعوق التطور الطبيعي للتجارة الدولية ، وتتعارض مع مصالح البلدان الأخرى ، ولا سيما البلدان النامية •

٩٢ــ ومن بين التدابير الحمائية ، هناك تدابير كثيرة تنتهك بوضوح الالتزامات والقواعد التعاهدية أو تتحايل عليها • ولا يمكن أن يكون ثمة اختلاف مع القول الذى ورد في احدى الوثائق المقدمة من أمانة الأونكتاد الى الدورة التاسعة للجنة المصنوعات بأن القيود التي يفرضها اليوم عدد من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي على الواردات من البلدان النامية ، وكذا على الواردات من البلدان الاشتراكية ، سوف تؤثر في الغد تأثيرا سلبيا على صادراتها هي الى تلك البلدان التي يجرى تطبيق القيود ضدها •

٩٣ــ ومضى يقول ان بلدان المجموعة دال تؤيد بقوة تعزيز دور الأونكتاد في الكفاح ضد انتشار الحمائية • وتؤيد زيادة فعالية الأونكتاد بوصفه المنظمة التجارية الدولية الأكثر تمثيلا في هذا الميدان • هذا فضلا عن أن التدابير المحددة التي يتخذها الأونكتاد في الكفاح ضد الحمائية يجب أن تشمل جميع تدفقات التجارة الدولية • ويجب كذلك الا يغيب عن البال أن مسائل الحمائية ينبغي أن تنظر داخل الاطار التنظيمي المناسب في الأونكتاد مرة واحدة في العام على الأقل • وتود المجموعة دال ، بالاضافة الى ذلك ، ان تؤكد من جديد ، بالاستناد الى القرارات والمقررات المعتمدة في اطار الأونكتاد ، أن المشاكل الناجمة عن تطبيق التدابير الحمائية ينبغي ادراجها في جداول أعمال لجان الأونكتاد المختصة •

٩٤ــ وأضاف أن أزمة الاقتصاد الرأسمالي المتزايدة الحدة وما ينجم عنها من أنشطة اقتصادية وسياسية تقوم بها البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعيا ، تؤثر تأثيرا سلبيا خاصا على الوضع المالي لغالبية البلدان النامية ، ولا سيما بسبب زيادة ديونها الخارجية التي تعد مشكلة من أخطر المشاكل الراهنة التي تتطلب حلا سريعا • ذلك أن تعاظم الديون الخارجية يبطئ من مضيها في التنمية ، على نحو ما أكده بحق الأمين العام للأونكتاد والمتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ في بيانيهما • وأعلن أن النهج الذى تنتهجه بلدان المجموعة دال من هذه المسألة نهج معروف جيدا • وهو نهج يمليه الموقف الذى اتخذته في الدورة الاستثنائية التاسعة للمجلس • وتود المجموعة دال أن تؤكد

Digitized by UNOG Library

مرة أخرى على أن مسألة مديونية البلدان النامية مسألة لا يمكن حلها في المدى الطويل الا باعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي ، وعن طريق واحد وهو القضاء الحاسم على رواسب الاستعمار والاستعمار الجديد •

٩٥ــ ومضى يقول ان تعاون البلدان الاشتراكية ماليا مع البلدان النامية يقوم على أساس مختلف تماما عن ذلك الذى تقوم عليه علاقات البلدان الرأسمالية المتقدمة صناعيا بالبلدان النامية • فالمساعدة الاقتصادية والتقنية التي تقدمها البلدان الاشتراكية الى الدول النامية هي ــ على نحو ما سلمت به بلدان عديدة وكما أكده ايضا بيان مجموعة الـ ٧٧ ــ مساعدة تقدم بغية ضمان نمو امكاناتها الانتاجية وضمان استخدام مواردها الطبيعية على نحو أفضل واقامة البنية الأساسية اللازمة• ويتم تسديد القروض بصفة عامة ، وحيثما يكون ذلك ملبيا للمصالح المتبادلة ، من خلال توريدات سلع التصدير التقليدية ومن انتاج المشاريع التي اقيمت بمساعدة من البلدان الاشتراكية •

٩٦ــ ويستند التعاون الاقتصادى والتقني بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية الى معاهدات واتفاقات دولية حكومية • وهذا يتيح امكانيات التوصل دائما الى اساليب مفيدة للطرفين فيما يتصل بتوفير القروض وتسديدها ، مع مراعاة الأوضاع الخاصة للبلد النامي المعني • وعلى اساس هذه الشروط تعتزم البلدان الاشتراكية مواصلة التعاون في هذا الميدان •

٩٧ــ وفيما يتعلق بترشيد الأجهزة الدائمة للأونكتاد قال ان البلدان الاشتراكية قد وقفت دائما الى جانب تعزيز دور الأونكتاد بما يتفق مع قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) • وقد أكدت بلدان المجموعة دال مرارا اهتمامها بأن يمارس الأونكتاد تأثيرا ايجابيا متزايدا بشأن تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين جميع البلدان على نحو عادل ومفيد لها جميعا بغض النظر عن الاختلافات في نظمها الاجتماعية والاقتصادية • وهي من ثم تعلق أهمية كبيرة على احراز تقدم حقيقي والتوصل الى نتائج ملموسة في العمل المتعلق بترشيد أنشطة الأونكتاد • وبهذه الروح اضطلعت المجموعة دال بدور نشط في صياغة مشروع قرار متفق عليه • وكانت في دورة المجلس الحادية والعشرين مستعدة للانضمام الى الرأى التوافقي العام بشأن النص المقدم من رئيس الفريق العامل للدورة ، رغم ذلك العدد من الملاحظات الذى كان عليها أن تبديه في شأن عدة فقرات من النص •

٩٨ــ وتعتقد المجموعة دال أنه من الضرورى ومن الممكن اتمام الأعمال المتعلقة بالترشيد في الدورة الحالية على اساس الأعمال التي تمت من قبل والنصوص المتاحة بالفعل • وينبغي أن تستهدف كافة التدابير في هذا المجال تنفيذ الأونكتاد لولايته وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) تنفيذا فعالا وكاملا• وينبغي أن يستهدف الترشيد كذلك تحقيق أكبر قدر من كفاءة استخدام الموارد المتاحة للأونكتاد • ولا ينبغي أن ينحرف عن مبدأ العالمية الأساسي ، الذى ينبغي أن ينعكس في هيكل الأمانة ، وفي الوثائق التي تعدها والاتجاهات التي يتخذها عمل المنظمة• وينبغي في السياق نفسه التأكيد مرة أخرى على أهمية ما تقوم به جميع البلدان من اسهام في احراز المزيد من التقدم في واحد من الاتجاهات ذات الأولوية في عمل الأونكتاد ــ ونعني به التجارة بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة • وينبغي ان يسهم ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد في تعزيز دور المنظمة وفي اعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي وعادل •

٩٩ــ وتود المجموعة دال أن تشدد على بعض جوانب تنمية الاقتصادات الوطنية للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى• فقد كانت فترة السنوات الخمس الماضية بالنسبة لبلدان مجلس

Digitized by UNOG Library

التعاضد الاقتصادى فترة زيادة تعميق التكامل الاقتصادى الاشتراكي • اذ بدأ بالفعل تشغيل العديد من مشاريع التكامل الهامة • وتوضع الآن موضع التطبيق برامج طويلة الأجل تهدف الى تحقيق اغراض خاصة واعتمدت من أجل المساعدة في حل المشاكل الأكثر حدة وذات الأهمية الحيوية للاقتصادات الوطنية للبلدان الاشتراكية • وشهدت عمليات التخصص والتعاون مزيدا من التطور • وأصبح من المستحيل اليوم تصور أن يأخذ كل بلد من البلدان الاشتراكية مثل هذه الخطى الواثقة على طريق التنمية ونجاحه في حل مشاكله الاقتصادية دون الروابط القائمة مع البلدان الشقيقة الأخرى • وفي نفس الوقت لا تنوى هذه البلدان تكتم ما يثور احيانا في طريق تنميتها من مشاكل وصعاب معينة • فلم تكن السنوات القليلة الماضية هي أكثر السنوات مواتاة للاقتصادات الوطنية في عدد من البلدان الاشتراكية • وجاءت عوامل خارجية ايضا لتضيف الى صعوبة حل مشاكل شعوبها • ومن بين تلك العوامل تردى الوضع الاقتصادى العالمي والتقلبات السعرية الفاجئة وسباق التسلح ، الذى تفرضه القوى العدوانية ، والذى يضع عبئا كبيرا على عاتق البلدان الاشتراكية ايضا •

١٠٠ــ وفي نية البلدان الاشتراكية ان تبذل الكثير في مجال التعاون الاقتصادى والاجتماعي في سياق تنفيذ الخطط الاقتصادية الوطنية للسنوات ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ • وهذه الخطط خطط للبناء السلمي • ان البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى كانت دائما ــ وسوف تظل ــ بتوسيعها وتعميقها للمساعدة الاقتصادية المتبادلة ، تقف الى جانب تطوير التعاون على قدم المساواة ، وعلى نحو متبادل الفائدة مع جميع البلدان التي تبدى اهتماما بهذا التعاون • وستقدم هذه البلدان ، مسترشدة بهذه الاعتبارات ، مساهمتها البناءة للمساعدة في حل المهام التي تواجه الأونكتاد •

باء ــ بيانات أخرى

١٠١ــ أعلن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن آراء بلده بشأن الحالة التجارية والاقتصادية العالمية في الوقت الحاضر ، تقوم على اساس التقييم الشامل للتطورات العالمية الذى تم تقديمه في المؤتمر السادس والعشرين الذى اختتم مؤخرا للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي • وان النهج الذى يتبعه بلده قائم على اساس المبادئ والاستنتاجات المعلنة اثناء المؤتمر في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الذى قدمه السيد بريجنيف ، الأمين العام للجنة المركزية •

١٠٢ــ ولاحظ ان دورة المجلس الحالية معقودة في فترة غير مستقرة على نحو غير عادى ، مع قيام أنصار " الحرب الباردة " بشن حملة ضخمة لاضعاف الثقة في الانفراج وتقويضه ومحاولة احياء سياسة القوة • وقال ان هذه الأفعال تؤثر لا محالة على تنمية التعاون الاقتصادى الدولي •

١٠٣ــ وقال وهو يقيم الحالة التجارية والاقتصادية العالمية ، انه حدث منذ عام ١٩٧٩ تكثيف ملحوظ للاتجاهات السلبية الكثيرة في العالم الرأسمالي ، وان الواقع الرأسمالي المعاصر أكد ما قدمته البلدان الاشتراكية من تقييم واستنتاجات في الأونكتاد الخامس في بيانها المشترك (TD/249)[١٣] ولاحظ ان اقتصادات البلدان الرأسمالية تتسم بأزمات دورية متكررة تزداد حدتها

---

(١٣) المرجع نفسه ، المرفق السابع ، الفرع ألف .

Digitized by UNOG Library

بسبب الأزمات الهيكلية المتصلة ، في جملة أمور ، بأزمتي الطاقة والمواد الخام • وقال انه تجرى تغذية التضخم بنمو لم يسبق له مثيل في النفقات العسكرية ، بينما زادت في الوقت نفسه البطالة زيادة بالغة • وان هناك أيضا أزمة متزايدة في النظام النقدى الرأسمالي الدولي ، وأن بلدانا كثيرة تحاول في هذه الظروف حل مشاكلها التسويقية على حساب شركائها التجاريين ، وبهذا اضيفت تناقضات جديدة الى حالة النزاع المعقدة بدرجة كبيرة والقائمة من قبل في العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان الرأسمالية ، وأن وفده يؤيد في هذا الصدد تحليل الاقتصاد العالمي الذى أجراه الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي •

١٠٤ــ ولاحظ ايضا ان الأزمة الاقتصادية تؤثر تأثيرا معاكسا على الحالة الاقتصادية للبلدان النامية وغيرها من البلدان أيضا • وقال ان البلدان الاشتراكية لا تشكل استثناء من ذلك وان اقتصاد بلده بصورة خاصة تعقد بفعل عوامل خارجية بما فيها تدهور الحالة الاقتصادية العالمية وحدة تقلبات الأسعار • وعلاوة على ذلك ، ألقى ابطاء عملية الانفراج المصحوب بسباق التسلح الذى تفرضه قوى العدوان ، عبئا ثقيلا على بلده ، وان كل ذلك يؤكد أهمية مشاكل التجارة الدولية والتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، التي يجرى تناولها داخل الأونكتاد •

١٠٥ــ ومن بين الاتجاهات الأكثر اثارة للقلق في التجارة الدولية ، أبرز الحمائية المشددة التي يتبعها الكثير من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي على أنها واحدة من مشاكل السياسة التجارية العالمية في هذا العصر • وقال ان البلدان الاشتراكية عرضت في بيانها المشترك الذى ألقته في الأونكتاد الخامس (TD/257) [١٤] موقفها من هذا الموضوع ، وشددت فيه على مسؤولية البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي عن هذه العملية وآثارها السلبية على تدفقات التجارة الدولية واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس ديمقراطي وعادل ، وان البيان اشتمل على مقترحات للقيام ، على اساس دولي واسع ، بتطبيق التدابير المتفق عليها لمناهضة انتشار الحمائية والتي أخذ بعضها في الاعتبار في قرار المؤتمر ١٣١ (د ــ ٥) ، وانه يجد نفسه مضطرا مع ذلك ، الى ملاحظة انه ثبت خلال الفترة التي انقضت منذ اعتماد ذلك القرار أن الجهود المبذولة للحد من الاتجاهات الحمائية بعيدة عن تحقيق أى نجاح •

١٠٦ــ ومضى يقول ، انه بالرغم من التزامات البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي بالتقليل من المنافسة وتقييد نمو الحمائية ، زادت هذه الاتجاهات غير المواتية زيادة كبيرة • ولاحظ انه يجرى توسيع تدابير حمائية مختلفة لتشمل عددا متزايدا من السلع ، وأن هذه التدابير تتنوع أكثر فأكثر مع اتسام الكثير منها بطابع تمييزى • وقال انه تبذل علاوة على ذلك محاولات لتطبيق سياسات العدوان الاقتصادى والمقاطعة الاقتصادية ولاستخدام التجارة والروابط الاقتصادية وسيلة لممارسة الضغط على البلدان الأخرى • ولاحظ في هذا الصدد أنه على اساس التنبؤات التي وضعت في الغرب قد يواجه العالم قريبا تكثيفا آخر للاتجاهات الحمائية وانه نتيجة لذلك تتضاءل قيمة التقدم الذى تم احرازه من قبل في النضال من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس مبادىء الديمقراطية والعدل •

١٠٧ــ وأضاف قائلا ، انه بالرغم من الأهمية الكبيرة التي يعقلها بلده على جهود الأونكتاد في هذا المجال ، فان ما حدث مؤخرا من تعزيز للاتجاهات الحمائية يتطلب مبادرات جديدة من

---

(١٤) المرجع نفسه ، المرفق السابع ، الفرع باء .

Digitized by UNOG Library

جانب الأونكتاد ، بوصفه أكثر منظمات التجارة الدولية تمثيلا ، وانه يعتبر في هذا الصدد أن التقرير المقدم في الوثيقة TD/B/839 والذى أعد فيما يبدو وفقا لقرار المؤتمر ١٣١ (د ـ ٥)، لا يفي بمقتضيات هذا القرار ، سواء فيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بالحمائية أو فيما يتعلق بمشاكل اعادة التشكيل • وأضاف أن من المطلوب اجراء بحث أعمق وأدق ، بما في ذلك اعداد قائمة جرد مفصلة لما تحويه ترسانة التدابير الحمائية الآخذة في الاتساع ، وانه يمكن القيام بهذا العمل في ارتباط وثيق مع ما يتم القيام به من عمل في مجال اعادة التشكيل والتدابير الهادفة الى انشاء رقابة أشد على أنشطة الشركات عبر الوطنية • أكد على أنه لا يمكن ضمان نجاح الجهود التي يبذلها الأونكتاد فيما يخوضه من نضال لمناهضة انتشار التدابير الحمائية في بلدان معينة من بلدان الاقتصاد السوقي الا اذا خيض هذا النضال في جميع التدفقات التجارية العالمية المترابطة ولمصلحة جميع مجموعات البلدان الرئيسية •

١٠٨ـ وأعلن في نفس هذا الصدد ان الاسهام الذى سيقدم في تشجيع التجارة الدولية عن طريق تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف غير واضح • وقال علاوة على ذلك ان المخاوف من أنه قد يكون هذا الاسهام سلبيا في عدد من الحالات ليست عديمة الأساس ، وأكد على ضرورة الابقاء على مسألة تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في جدول أعمال المجلس •

١٠٩ـ ولاحظ أنه تم الاعراب عن آراء كثيرة فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية التي يواجهها العالم وقال انه على حين أن الكثير من هذه الآراء يتطلب تفكيرا جديا ، تقوم آراء بلده بشأن المستقبل على اساس التفاؤل العلمي المستمد من انجازاته التاريخية وما أحرزه شعبه من نجاحات ، وان الخطة الخمسية الانمائية العاشرة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انتهت لتوها بنجاح مع احراز نجاحات جديدة في ارساء الأسس المادية والتكنولوجية للشيوعية وفي زيادة رفاه الشعب ، وعلى الرغم من ذلك، فانه لا يود أن يخفي ان بلده لم ينجح في تحقيق جميع الأهداف التي تم تحديدها ، كما ان هناك بعض المصاعب ، بما فيها الدور السلبي الذى تؤديه عوامل خارجية معينة • وبحث الأداء التجارى لبلده على مدى الخطة الخمسية العاشرة ، فلاحظ ان اجمالي رقم الأعمال في التجارة الخارجية ارتفع بمعامل يزيد على ١ر٨ ليصل الى ١ر٩٤ بليون روبل، وهو انجاز للخطة يفوق ما كان محددا فيها بكثير • وقال ان فترة الخطة اتسمت بتكثيف كبير للتكامل الاقتصادى الاشتراكي للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى وبتضاعف رقم التعامل في السلع مع البلدان النامية ، وان هذه التجارة بلغت ٧ر٢٠ بليون روبل في ١٩٨٠ بالمقارنة بـ ٧ر١٠ بليون روبل في ١٩٧٥ •

١١٠ـ واستطرد قائلا ان بلده أيد باستمرار النضال الذى تخوضه شعوب البلدان النامية من أجل القضاء على آثار الاستعمار وأنه آخذ في تنمية تعاون اقتصادى وعلمي وتقني واسع النطاق على أساس النفع المتبادل ، وأن بلده دافع باستمرار خلال تقديمه المساعدة الى بلدان نامية كثيرة عن الحق السيادى لشعوب هذه البلدان في التصرف في مواردها الطبيعية من اجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية • وأضاف ان التنمية المخططة لاقتصادات البلدان الاشتراكية والأسس المختلفة اختلافا جذريا التي قامت عليها الروابط التجارية الخارجية لهذه البلدان لها أثر مفيد على استقرار اقتصادات البلدان النامية والاقتصاد العالمي في مجموعه •

Digitized by UNOG Library

١١١ــ واسترسل قائلا ان بلده قام ايضا ، وفقا للمبدأ اللينيني للتعايش السلمي بين الدول التي لها نظم اجتماعية مختلفة،وتعزيزا للانفراج الدولي ، بتوسيع روابطه التجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية مع البلدان الرأسمالية المتقدمة المهتمة مما أدى الى رقم أعمال تجارية قدره ٣١٫٦ بليون روبل في ١٩٨٠ مقابل ١٥٫٨ بليون روبل في ١٩٧٥ ، وان هذه الزيادة لم ترجع الى جهود بلده فحسب ولكن ايضا الى النهج البناء الذي اتبعه عدد من الدول الرأسمالية في تناول مسائل التعاون الاقتصادي الدولي ، وانه كان يمكن أن يكون حجم هذه التجارة أكبر بكثير لولا المحاولات التي زادت كثافة مؤخرا والتي تبذلها قوى معينة في الغرب لتطبيق العقوبات الاقتصادية لأسباب سياسية .

١١٢ــ وواصل كلمته قائلا ان تضحية قوى معينة في الغرب بالتعاون التجاري والاقتصادي، والعلمي والتقني مع البلدان الاشتراكية من اجل غايات سياسية مشكوك فيها سيضر بالضرورة بقضية التعاون الاقتصادي الدولي ، وانه تقع على عاتق الأونكتاد في مثل هذه الظروف ، مسؤولية خاصة للتحرك بنشاط لمقاومة المحاولات الرامية الى عكس اتجاه تنمية التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان التي لها نظم اقتصادية واجتماعية مختلفة واضاف في هذا الصدد أن بلده يعلق أهمية بالغة على أعمال الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ويأمل أن يتم في الدورة الثالثة المقبلة لهذه الفرقة على نحو صحيح تحديد الموارد التي ستخصص لما يطلق عليه اسم المجالات ذات الأولوية وأن هذه الموارد ستعكس حقيقة أنه ينبغي أن تحتل مسائل التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان التي لها نظم اجتماعية واقتصادية مختلفة مكانا هاما بين الأولويات البرنامجية للأونكتاد .

١١٣ــ وأكد مرة أخرى أن بلده يؤيد تعزيز سلطة الأونكتاد ، وطابعه العالمي وزيادة فعالية عمله ، وأنه يؤيد سرعة اتمام العمل المتعلق بترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد .

١١٤ــ ولاحظ ، بالنسبة للمستقبل ، أن المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي اعتمد منذ قليل خطة جديدة للبناء السلمي هي " التوجيهات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للفترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ وللفترة الممتدة حتى عام ١٩٩٠ " . وقال ان الخطة تستهدف بلوغ مؤشرات كمية ونوعية أعلى بكثير ، مثل النص على نمو للدخل القومي بنسبة تتراوح بين ١٨ و ٢٠ في المائة .ونمو للانتاج الصناعي بنسبة تتراوح بين ٢٦ و٢٨ في المائة ونمو للانتاج الزراعي بنسبة ١٢-١٤ في المائة .وأضاف ان البرنامج الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتيح امكانيات جديدة لزيادة تنمية التعاون الاقتصادي ذي النفع المتبادل مع البلدان الأجنبية ولاندماج اقتصاده الوطني اندماجا أعمق من ذي قبل في التقسيم الدولي للعمل ، وان ذلك يمثل انعكاسا واضحا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية لسياسة بلاده الرئيسية الرامية الى صون السلم وتعميق الانفراج والفهم المتبادل فيما بين الشعوب .

١١٥ــ وتابع كلمته قائلا ان بلده سيشترك اشتراكا نشطا ، خلال فترة الخطة الخمسية المقبلة، في زيادة تقوية التكامل الاقتصادي الاشتراكي للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، وأن ذلك سينمي المبادلات السلعية والروابط الاقتصادية والعلمية والتقنية وغيرها من الروابط مع البلدان النامية على اساس المنفعة المتبادلة ، ومع منح هذه البلدان المساعدة الاقتصادية والتقنية التي تؤدي الى تعزيز استقلالها الاقتصادي والسياسي، وان ذلك سيقيم روابط تجارية واقتصادية وعلمية وتقنية ثابتة وذات نفع متبادل ، مع تلك البلدان الرأسمالية المتقدمة المهتمة بالتعاون ، وأن ثمة

Digitized by UNOG Library

شرطا أساسيا يحدد الى حد كبير امكانيات قيام الروابط التجارية الاقتصادية مع الغرب الا وهو القضاء على التمييز والحواجز الاصطناعية والتخلي عن استخدام العلاقات الاقتصادية في اغراض سياسة غير لائقة وضارة بمصالح التعاون الدولي العادل •

١١٦ــ واسترسل قائلا ان بلده سيستمر في الاشتراك بنشاط في ايجاد حلول للمشاكل الدولية في ميادين المواد الخام والوقود والطاقة والأغذية وحماية البيئة واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واستخدام موارد قاع البحار واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس من العدل والمساواة ، وأنه يمكن وينبغي ، كما قال الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في المؤتمر السادس والعشرين الذى عقده الحزب ، عمل الكثير من أجل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس ديمقراطي واستنادا الى مبادىء المساواة ، غير أنه لا يمكن التقليل من شأن المشكلة لدرجة اعتبارها فرقا واحدا من الفروق بين " الشمال الثرى " " والجنوب الفقير" ، وقال انه يمكن تفسير انعدام احراز تقدم ملحوظ في مجال اقامة نظام اقتصادى دولي جديد أساسا بعدم استعداد الدول الامبريالية للتخلي عن وضعها كصاحبة امتيازات في النظام الاقتصادى الرأسمالي العالمي وبرغبتها في ابقاء البلدان النامية في حالة تبعية ، وان ذلك يفسر أيضا انعدام التقدم في بدء المفاوضات العالمية في اطار الأمم المتحدة ، وأن بلده يؤيد من حيث المبدأ ذلك الاقتراح الذى يعكس شعور البلدان النامية ، وهو شعور له ما يبرره ، بعدم الرضى عن تقدم المفاوضات الجارية فعلا •

١١٧ــ وأشار الى البند ٤ من جدول الأعمال ، بشأن ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي ، فشدد على السند العالمي والأساسي للترابط المتمثل في أن النجاح في حل هذه المشاكل وثيق الصلة بالنضال من أجل تعزيز السلم ووقف سباق التسلح • وقال ان هذا النضال كان دائما وسيظل ، كما تأكد في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، محور سياسة بلده الخارجية •

١١٨ــ وقال ممثل تشيكوسلوفاكيا أن الحالة في التجارة العالمية والبيئة الاقتصادية الدولية مازالت صعبة ، وان اقتصادات العالم الرأسمالي في حالة أزمة مزمنة يرى الاقتصاديون البارزون انها ستستمر • وللأزمة أثر شديد بصفة خاصة على البلدان النامية غير المصدرة للنفط ، ولا سيما فيما يتعلق بموازين مدفوعاتها • اذ ان حصائل صادرات هذه البلدان تخضع لتقلبات عنيفة تضر باحتمالاتها الانمائية وتؤدى الى تفاقم مشاكل ديونها الخارجية •

١١٩ــ ولاحظ أن أنشطة الشركات عبر الوطنية تشكل عاملا هاما في عدم استقرار التجارة العالمية ، فالسيطرة الكاملة التي تتمتع بها هذه الشركات على بعض القطاعات تفرض أشكالا معينة من التخصص على البلدان النامية ، ليست في صالحها الوطني ، بل انها في بعض الحالات تهدد سيادتها •

١٢٠ــ وأضاف قائلا ان أزمة العالم الرأسمالي ، التي ترجع الى أوائل السبعينات ، قد استحثت البلدان الرأسمالية على اتخاذ تدابير حمائية ، مما يلحق الضرر بكل من البلدان النامية والاشتراكية • وتطبيق هذه التدابير يميز ضد بعض الاقتصادات النامية وضد الاقتصادات الاشتراكية ويقيد التجارة الدولية • وقال ان بلده ، شأنه في ذلك شأن البلدان الاشتراكية الأخرى يشترك في التجارة الدولية ، ولكن البلدان الاشتراكية ، بالرغم من نجاح تكاملها ، قد تأثرت جزئيا بالأزمة الاقتصادية الرأسمالية • ولا يمكن اعتبار النظام الاقتصادى الاشتراكي مصدرا لاختلال التوازن في الاقتصاد العالمي ، ولا يسع وفده الموافقة على نظرية المسؤولية المشتركة عن الأزمة الحالية •

Digitized by UNOG Library

١٢١ــ وفيما يتعلق بالحمائية ، لاحظ ان بلده قد أخضع لاجراءات معقدة وترتيبات ترخيص مما خلق صعوبات للمصدرين ، واستشهد بعدد من الأمثلة التي تعد في نظره بمثابة حواجز غير تعريفية تعترض التجارة • وقال ان على الأونكتاد التوصل الى حلول لمشكلة الحمائية ، وهي مشكلة خطيرة ، كما تمارسها البلدان الغربية ، ثم قال ان البلدان الاشتراكية ستساهم من جانبها ، في السعي للتوصل الى حل ، كما سبق لها ان فعلت في الأونكتاد الخامس في مشروع القرار الذى قدمته •

١٢٢ــ ووجه ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية النظر الى ما للوضع الدولي الراهن من آثار غير مؤاتية على الشروط المفضية الى زيادة توسيع التعاون الاقتصادى الدولي • وقال ان الاحداث التي جرت منذ الدورة الأخيرة للمجلس أكدت صحة التحليل والتقييم اللذين قدمتهما البلدان الاشتراكية في بيانها المشترك (TD/249)(١٥) في الأونكتاد الخامس وأجراهما ايضا الناطق باسم المجموعة دال في الدورة الأخيرة للمجلس وفي دورته الجارية • فقد عانى الاقتصاد الرأسمالي العالمي في السبعينات من أزمة عميقة ومستديمة ازدادت تفاقما في الأشهر الأخيرة ، ووفده يؤيد في هذا الصدد تحليل الاقتصاد العالمي الذى أجراه الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي •

١٢٣ــ ولاحظ ان الأمين العام للأونكتاد ينوى أن يقدم سنويا " تقريرا عن التجارة والتنمية أشمل نسبيا " فقال انه يفهم أن ذلك سيتم وفقا لمقرر المجلس ١٤٤ (د ــ ١٦) • وأكد أن التقرير يجب ألا يؤدى الى أى ازدواج لما يجرى من مناقشة للحالة الاقتصادية في العالم في المجلس الاقتصادى والاجتماعي استنادا الى " دراسة الأحوال الاقتصادية في العالم " • ووجه النظر بوجه خاص الى الفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) فأكد أن المجلس هو المحفل المناسب لتقييم أهم الاتجاهات في التجارة الدولية والقضايا المتصلة بها •

١٢٤ــ وأشار الى ما تميز به الاقتصاد الرأسمالي العالمي في أوائل الثمانينات من هبوط معدلات النمو الاقتصادى وتزايد البطالة وانخفاض الانتاج وفساد النظام النقدى والتضخم المزمن والحمائية المتزايدة ، وقال ان وفودا أخرى ايضا أشارت الى ضرورة التصدى لمشكلة التضخم ، ولكن لم تثبت حتى الآن فعالية التدابير التي اتخذتها حكومات البلدان ذات الاقتصاد السوقي • وقد كانت حكومته تأمل أن يتمكن الأمين العام للأونكتاد ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٤ ، من أن يقدم الى الدورة الحالية تقريرا عن الآثار السلبية للتضخم على العلاقات الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك مقترحات لمكافحته • وكرر وجهة نظر بلده القائلة بأن سباق التسلح هو أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار التضخم • وأشار أيضا الى محاولات بعض البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي الرامية الى نقل آثار الأزمة الى بلدان أخرى ، وخاصة البلدان النامية • وقال ان هذه المسألة خطيرة جدا لأن وضع البلدان النامية في اطار التقسيم الدولي للعمل حسب النظام الرأسمالي لا يزال يتميز بعدم المساواة وغير ذلك من المساوئ • ونتيجة لذلك ، فقد جعلت الأزمة الاقتصادية الراهنة من الصعب على تلك البلدان المحافظة على معدلات نمو مرضية وأدت الى عدم استقرار عملاتها وانخفاض حاد في حصائل صادراتها وازدياد انفاقها على الواردات وزيادة كبيرة في مديونيتها الخارجية مما يهدد تحقيق أهدافها الانمائية الأساسية •

---

(١٥) المرجع نفسه ، المرفق الأول ، الفرع ألف.

Digitized by UNOG Library

١٢٥- وأكد أن الحمائية التي يطبقها عدد من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي تعوق بصورة متزايدة تدفقات التجارة الدولية واسترعى الانتباه بوجه خاص الى الاحكام الوقائية واجراءات مكافحة الاغراق في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الرئيسية ، وخاصة في أوروبا الغربية • وقال ان تواتر التدابير الحمائية آخذ في التزايد ، وفي الوقت نفسه ، تتم في حالات عديدة تقويضة طابعها التمييزى • وأضاف أن بلده يساند البلدان النامية في جهودها لازالة التمييز والحمائية لمصلحة جميع البلدان المعنية ، ويرى ان اقامة رقابة فعالة على أنشطة الشركات عبر الوطنية ينبغي ان تؤدى دورا هاما في هذه الجهود • وتريد حكومته ، وفقا للبيان الذى ألقاه المتحدث باسم المجموعة دال في الدورة الحادية والعشرين للمجلس ، ان يولى مزيد من الاهتمام في الأونكتاد لمسائل السياسة التجارية ومكافحة التمييز والحمائية ولبحث أثر أنشطة الشركات عبر الوطنية على التجارة الدولية وعلى البلدان كل على حدة •

١٢٦- وأشار الى البيان الذى ألقاه وزير خارجية بلده في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ (A/S-11/PV.14) بشأن ضرورة القيام باعادة تشكيل ديمقراطية العلاقات الاقتصادية الدولية والقضاء على القوة وفرض الارادة واللامساواة والتمييز على نطاق عالمي ، وهي أهداف يتوقف تحقيقها على الحد من التسلح ونزع السلاح •

١٢٧- وأكد ان بلده ، بوصفه بلدا اشتراكيا ، قد نادى دائما بتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس عادل وديمقراطي ، فضلا عن أنه استرشد في علاقاته التجارية والاقتصادية مع البلدان النامية بالمبادئ الديمقراطية المتمثلة في العدالة المطلقة والمساواة في الحقوق والمساعدة المتبادلة والمنفعة المتبادلة ، والتي تقوم عليها المطالبات المبررة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد • وهو يساهم على هذا النحو في تنفيذ قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د ـ ٦) المتضمنين للاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، واحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (١٦) • وهذه السياسة تستند الى الأداء الاجمالي الناجح لاقتصاد بلده في عام ١٩٨٠ ، اذ زادت تجارته الخارجية بنسبة ١٠ في المائة، وهو اتجاه يتوقع أن يستمر في عام ١٩٨١ •

١٢٨- وقال ان العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان النامية تؤدى دورا هاما في السياسة الاقتصادية الخارجية لحكومته ، وان التعاون المتنوع بصورة متزايدة في الشؤون الاقتصادية وفي الصناعة والعلم والتكنولوجيا يقوم الآن باستكمال التجارة التقليدية في السلع الاساسية فقد عقد بلده حوالي ١٥٠ اتفاقا بشأن التعاون العلمي والتكنولوجي مع البلدان النامية ، بالاضافة الى الاتفاقات التجارية ، وكل هذه الاتفاقات تقوم على مبادئ المساواة في الحقوق وعدم التمييز والمنفعة المتبادلة • وقد أمكن في الاعوام الاخيرة زيادة تبادل البضائع مع البلدان النامية زيادة كبيرة على أساس متوازن • فقد تزايد نصيب المصنوعات وشبه المصنوعات في واردات بلده من البلدان النامية وهو يبلغ الآن اكثر من الثلث ، وازدادت الصادرات الى البلدان النامية بنسبة ٣٦ في المائة عام ١٩٨٠ • وقال ان بلده يحرص ، في علاقاته التجارية مع البلدان الغربية على توفير قاعدة متسعة باستمرار للتعايش السلمي بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • وانطلاقا من ذلك ، عقد بلده اتفاقات حكومية بشأن التجارة والتعاون الاقتصادى والعلمي والتكنولوجي مع جميع البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي تقريبا • وعلى الرغم من تزايد دلائل الأزمة في السوق الرأسمالية العالمية والحواجز التجارية القائمة ، فقد حقق بلده نموا كبيرا في تجارته الخارجية مع بلدان الاقتصاد السوقي في عام ١٩٨٠ •

---

(١٦) قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) •

Digitized by UNOG Library

١٢٩ــ وقال انه يأمل أن يقوم المجلس في الدورة الحالية بدوره في مواصلة وتوسيع التعاون الاقتصادى السلمي الذى تتزايد أهميته نظرا لأن التجارة الدولية ليست مجرد أداة للتنمية الاقتصادية بل انها أيضا وسيلة أساسية لتعزيز الثقة بين الشعوب وتدعيم الأمن الدولي •

١٣٠ــ وأيد ممثل مجلس التعاضد الاقتصادى ما أعرب عنه ممثلو البلدان الاشتراكية من ملاحظات حول خطورة الوضع الاقتصادى العالمي ومن قلق ازاء مستقبل الاقتصاد العالمي واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل • ولاحظ أن مجلس التعاضد الاقتصادى كان قد اعتمد منذ عشرة أعوام برنامجا شاملا لتعزيز وتحسين التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان الأعضاء ، وحدد هذا البرنامج مبادئ توجيهية لنظام العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بينها • ويجرى تنفيذ البرنامج الشامل على اساس السيادة والمصالح الوطنية وعدم التدخل والمساواة والمساعدة المتبادلة•

١٣١ــ وكان من أهم النتائج تخفيض الفوارق في مستويات التنمية بين البلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية • ويجرى التعجيل بانشاء قاعدة صناعية عصرية في كوبا ومنغوليا • كما يجرى تنفيذ برنامج هام للتعمير والتنمية الاقتصاديين في فييت نام •

١٣٢ــ ويستمر الدخل القومي والانتاج الصناعي ورقم أعمال التجارة الخارجية في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى في التقدم بمعدل عال• ومن بين التطورات الهامة في ميدان التعاون وضع خطة منسقة للترتيبات المتعددة الأطراف بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى في الفترة ١٩٧٦ــ ١٩٨٠ ، وقد اعتمدت هذه الخطة في عام ١٩٧٥ • كما تم وضع خطة مماثلة للفترة ١٩٨١ــ١٩٨٥• وقد أولت بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى في تنفيذ برنامجها الشامل اهتماما كبيرا للتعاون في مجال الوقود والطاقة • وكان انشاء خط أنابيب " سويوز " مثالا للتكامل الاقتصادى الاشتراكي أثبت وجود مبرر لوضع برامج بناء واسعة النطاق • وقد تم انشاء خط الأنابيب الذى يبلغ طوله نحو ٢٧٥٠ كيلو مترا باشتراك جميع البلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية التي استفادت منه جميعا• وأضاف قائلا ان تكامل اقتصادات بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى عامل هام في حفز توسيع تعاون البلدان الأعضاء مع غيرها من البلدان • وقد برهنت بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى عمليا على تأييدها للمطالب العادلة للبلدان النامية في نضالها من أجل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وعادل واقامة نظام اقتصادى دولي جديد •

١٣٣ــ وقامت بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى ، تمشيا مع رغبات شركائها من البلدان النامية ، بتوجيه أكثر من ٧٠ في المائة من الموارد التي تخصصها للمساعدة الاقتصادية والتقنية الى القطاعات العامة في تلك البلدان بما فيها قطاعا الصناعة والطاقة • ويقوم التعاون مع الدول النامية على اساس اتباع نهج شامل ازاء مشاكل التنمية فيما يتعلق بالظروف المحددة السائدة في كل بلد من البلدان النامية •

١٣٤ــ وقال ان بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى وكذلك البلدان النامية قد عانت ، كما نوّه بذلك غيره من المتحدثين ، من جهود الحمائية المتزايدة • وأكد ان اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكن أن تكون فعالة الا اذا تم تنفيذها على أساس شامل ، يغطي أيضا العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وهو أمر يمثل جزءا لا يتجزأ من ولاية الأونكتاد • وعلاوة على ذلك ، لا يمكن النجاح في تنمية جميع البلدان وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية الا في ظروف سلمية من الانفراج وخفض النفقات العسكرية ووقف سباق التسلح •

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـــي

تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنميـــة والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ماقـــد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبـــادئ الناظمـــة للعلاقات الاقتصاديـــة الدوليـــة

(البند ٣ من جدول الأعمـــال)

ترابط مشاكل التجـارة والتمويل الانمائي والنظـام النقـدي الدولي

(البند ٤ من جـدول الأعمـــال)

١٣٥ــ عملا بالمقرر المتخذ في الجلسة ٥٤٤ المعقودة في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، عـــرض على المجلس ، في اطار البند ٤ من جدول الأعمال ، مشروع القرار TD/B/L.360 الذي قدمته مجموعة من البلدان النامية في الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة ، لمواصلة النظر فيه واتخاذ اجراء بشأنه.

١٣٦ــ وبالاضافة الى البيانين المذكورين أدناه ، أشير الى هذين البندين من بنود جدول الأعمال في بيانات عامة أدلت بها المجموعات الاقليمية ووفود مختلفة (أنظر الفصل الأول أعلاه) .

١٣٧ــ وقال ممثل يوغوسلافيا ان بلدان عدم الانحياز كانت قد وجهت الانتباه الى المشاكل الانمائية الخطيرة التي تجابه العالم ، وأنه يطرد الآن التسليم بالطابع الحرج للحالة الراهنة . وقـــال إن مايعوق مسيرة التنمية العالمية الان هو الهوة الاقتصادية المتزايدة التي تفصل بين البلدان المتقدمة وبين البلدان النامية ، وفي هذا الصدد ، شـــدد على أهمية الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التي تم اعتمادها حديثا ، وقال انه يأمل أن يشكل استعراض وتقييم تنفيذها احدى المهام الأساسية للأونكتاد . كما أن المفاوضات العالمية التي دفعت عجلتها بلـدان عدم الانـحياز والبلدان النامية ، وسائر الجهود التي تستهدف اقامة النظام الاقتصادي الدولـي الجديد كان من الممكن أن تسهم اسهاما هاما في حل الصعوبات التي تواجه الاقتصاد العالمي .

١٣٨ــ وأعرب ممثل جامايكا عن موافقته على الملاحظات التي ابداها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الفقرات من ٤٦ الى ٨١ أعلاه) وممثل يوغوسلافيا، ورحب بالروح البناءة التي تسود الحوار الذي يـدور بشأن هذين البندين من بنود جدول الاعمال . وشدد على أهمية " تقرير التجارة والتنمية" المقبل الذي أشار الأمين العام للأونكتاد الى أنه قيد الاعداد وأعرب عن أمله في أن يثير مناقشة جديـة بصدد مواضيع هذين البندين . وأشار في هذا الصدد الى مقرر المجلس ١٤٤ (د ــ ١٦) ومانـص عليه من قيام الأمين العام للأونكتاد بوضع مشاكل الترابط قيد الاستعراض المستمر ، بمساعدة مـــن الخبراء الرفيعي المستوى الذين تقوم الحكومات بتعيينهم ، كما وجـه الانتباه الى قرار المؤتمـــر ٩٠ (د ــ ٤) ، الفرع ثانيا ، الفقرة ٢ ، بشأن الدورات الوزارية للمجلس . وألمح الى أنه قد يمكـــن عقد احدى هذه الدورات في ١٩٨٢ .

١٣٩ــ وقال ان وفده ينتظر بشيء من فروغ الصبر، التقرير المتعلق بالتضخم العالمي الذي دعت الى وضعه الجمعية العامة في قرارها ١٩٧/٣٤ والذي قال الأمين العام للأونكتاد انه سيقدمه الى المجلس في دورته الثالثة والعشرين ، حيث أن البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، هـــي التي تعاني من ذلك أكثر من غيرها .

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٤٠- في الجلسة ٥٥١ المعقودة في ١٨ آذار/ مارس ١٩٨١ ، قرر المجلس ، بناء على اقتراح من الرئيس ، احالة البند ٣ من جدول الأعمال الى دورته الثالثة والعشرين وادراجه تبعا لذلك في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة .

١٤١- وفي نفس الجلسة قرر المجلس ان يحيل مشروع القرار TD/B/L.360 المتعلق بترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي الى دورته الثالثة والعشرين للنظر فيه من جديد واتخاذ الاجراء المناسب بشأنه (انظر المرفق الثاني أدناه) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب توجيه نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الثانية والعشرين

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٤٢ــ أحيل هذا البند الى لجنة الدورة للنظر فيه وتقديم تقرير بشأنه ، الا فيما يتعلق بقرار المؤتمر ١٣١ (د ــ٥) الذى أحيل الى فريق الاتصال التابع للرئيس .

ألف ــ قرار المؤتمر ١٠٢ (د ــ٥) : الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا

١٤٣ــ نوقش هذا الموضوع في لجنة الدورة بالاقتران مع نظرها في البند ٨ (د) من جدول الأعمال (انظر الفصل الخامس ، الفرع دال ، أدناه) .

باء ــ قرار المؤتمر ١٠٣ (د ــ٥) : الممارسات التجارية التقييدية

بحث الموضوع في لجنة الدورة

١٤٤ــ أشار الرئيس الى أن المؤتمر قد رجا في قراره ١٠٣ (د ــ٥) من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، أن يتقدم عن طريق الجمعية العامة بتوصيات الى مجلس التجارة والتنمية فيما يتصل بالجوانب المؤسسية المتعلقة بالأعمال المقبلة في اطار الأونكتاد بشأن الممارسات التجارية التقييدية ، على أن يأخذ في الاعتبار ما تم انجازه من عمل في هذا الميدان في هيئات اخرى داخل الأمم المتحدة . وقد وافق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية على مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية [١٧] ، في دورته الثانية في نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، وقد أحيلت مجموعة المبادئ والقواعد الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتمادها بوصفها قرارا (القرار ٣٥/٦٣) . وبعد أن أحاطت الجمعية العامة علما بالفرع زاى بشأن " الجهاز المؤسسي الدولي " الذى يحتوى على توصيات المؤتمر فيما يتعلق بالجهاز المؤسسي الدولي والوظائف التي ينبغي له أن يؤديها ، رجت من المجلس في دورته الثانية والعشرين ، أن ينشئ فريقا حكوميا دوليا من الخبراء يعنى بالممارسات التجارية التقييدية ويعمل في اطار لجنة من لجان الأونكتاد للقيام بالوظائف المذكورة في ذلك الفرع . ومن ثم فان المهمة المطروحة أمام المجلس تتمثل في تحديد مركز فريق الخبراء وعضويته تحديدا دقيقا ، حيث أن وظائفه قد حددت بالفعل من قبل المؤتمر المعني بالممارسات التجارية التقييدية ووافقت عليها الجمعية العامة .

١٤٥ــ وشدد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ على الأهمية الكبرى التي تعلقها مجموعته على انشاء الجهاز الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية . ووجه الانتباه ، في هذا

---

(١٧) TD/REP/CONF/10/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.5) .

Digitized by UNOG Library

المضمار ، الى الوظائف التي يتعين على الفريق الحكومي الدولي أن يؤديها ، كما هو مبين في الفقرة ٣ من الفرع زاى من مجموعة المبادئ والقواعد ، وأشار ، خاصة ، الى الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (و) و (ز) ، التي تنص على أنشطة من الواضح أنها تتجاوز نطاق الوظائف العادية التي تؤديها الهيئات الفرعية في الأونكتاد • ولهذا السبب كان من الضرورى أن يكون الفريق الحكومي الدولي مستقلا عن أية لجنة قائمة وأن يرفع تقاريره مباشرة الى مجلس التجارة والتنمية • وعلاوة على ذلك فقد رجت الفقرة الفرعية (ز) من فريق الخبراء الحكومي الدولي أن يقدم تقارير عن أعماله مرة كل سنة على الأقل • وهذا أمر غير ممكن لو أن الفريق كان فريقا متفرعا عن لجنة قائمة ، حيث أن اللجان الرئيسية للمجلس لا تجتمع غير مرتين في الفترة التي تتخلل دورات المؤتمر ، كما وجه الانتباه الى الفقرة ٤ من الفرع "زاى" التي تشير الى أن تكون هناك هيئات فرعية للفريق الحكومي الدولي وتبعا لذلك فانه من غير الملائم لفريق الخبراء الدولي الحكومي أن يكون بذاته هيئة فرعية •

١٤٦ــ ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء بارتياح اعتماد مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية من قبل الجمعية العامة • وأعرب عن ثقته في أن يساهم تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد ، المنطبقة على جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية ، وعلى كل المؤسسات سواء كانت مملوكة للقطاع الخاص أو مملوكة للدولة ، في تحسين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية • وأضاف أنه من أجل ترشيد آلية الأونكتاد ، ونظرا لضرورة تجنب انشاء لجان جديدة ، تؤمن مجموعته بوجوب قيام فريق الخبراء الحكومي الدولي بعمله في اطار لجنة قائمة • ومراعاة لنطاق وطبيعة الوظائف التي يتوقع من فريق الخبراء الحكومي الدولي أن يؤديها ، يكون من الملائم جدا أن يعمل الفريق كهيئة متفرعة عن لجنة المصنوعات • وأشار في هذا الصدد الى أن الأعمال المتعلقة بمجموعة المبادئ والقواعد من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية قد تمت خدمتها بنجاح من قبل شعبة المصنوعات في الأونكتاد ، التي اكتسبت خبرة قيمة في هذا الميدان ، كما أكد على وجوب اتاحة فرصة للتجمعات الاقليمية للمشاركة مشاركة كاملة في أعمال فريق الخبراء المقترح •

١٤٧ــ وأعلن المتحدث باسم المجموعة دال أن مجموعته تعتقد أن مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية يمكن أن تضطلع بدور هام في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي وأن تزيل كل أشكال التمييز وعدم المساواة والتسلط والاستغلال • وأكد في الوقت نفسه جميع البيانات والتحفظات التي أعلنتها مجموعته في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، وكذلك في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة • ولاحظ أن الجمعية العامة قد قررت أيضا أن تدعو ، في عام ١٩٨٥ ، الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة تحت رعاية الأونكتاد من أجل اعادة النظر في جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد ، وفيما يتعلق بانشاء فريق خبراء حكومي دولي يعنى بالممارسات التجارية التقييدية في الفترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٣ ، أشار الى التحفظات التي أبدتها المجموعة دال في المؤتمر المعني بالممارسات التجارية التقييدية وفي الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة على السواء ، التي قالت فيها أن دعوة مثل هذا الفريق الى الانعقاد لا ينبغي أن تترتب عليها آثار مالية اضافية بل ينبغي أن تستخدم الموارد الموجودة • وفيما يتعلق بتكوين فريق الخبراء ، كان من رأى المجموعة دال أن المشاركة فيه ينبغي أن تقتصر على الدول الأعضاء في الأونكتاد •

Digitized by UNOG Library

١٤٨- وقدمت المكسيك باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ مشروع قرار عن الممارسات التجارية التقييدية (TD/B(XXII)/SC/L.3) .

١٤٩- وفي الجلسة الختامية للجنة الدورة ، عرضت الرئيسة مشروع قرار كانت قد تقدمت به نتيجة لمشاورات غير رسمية (TD/B(XXII)/SC/L.7)، وتم سحب مشروع القرار (TD/B(XXII)/SC/L.3).

١٥٠- وفي الجلسة ذاتها أوصت لجنة الدورة باعتماد مشروع القرار المقدم من الرئيسة .

١٥١- ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء أن مجموعته تفهم أن النص لا يستبعد اشتراك منظمات حكومية دولية مختصة في عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية .

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٥٢- اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، مشروع القرار الذي أوصت به لجنة الدورة (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الاول أدناه ، القرار ٢٢٨ (د-٢٢)).

جيم - قرار المؤتمر ١٠٩ (د - ٥) : مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية : دراستان في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

بحث الموضوع في لجنة الدورة

١٥٣- عرض ممثل الأمين العام للأونكتاد التقرير المرحلي الثاني (TD/B/837) بشأن دراستين يجري اعدادهما عملا بقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) ، احداهما بشأن تقديم المساعدة الى شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، والاخرى بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني ، في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . وبين أن الأمانة تأمل أن تنتهي من الدراستين بغية وضع التقرير في صورته النهائية قريبا لكي يتسنى تقديمه الى المجلس في دورته الثالثة والعشرين .

١٥٤- وأشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى أن مجموعته قد أعربت عن قلقها ، في الدورة الحادية والعشرين للمجلس ، لان التقرير المرحلي الذي قدمه الأمين العام للأونكتاد (TD/B/820) بشأن اعداد دراستين يوضح انه لم يتم عمل الكثير ، ثم حثت على تقديم تقرير أكثر تفصيلا وشمولا الى المجلس في دورته الجارية .

١٥٥- وهنأ الأمين العام للأونكتاد على تقريره المرحلي الثاني القيم جدا (TD/B/837). فقد تضمن التقرير ، مع الاهتمام خاصة بناميبيا وجنوب افريقيا، وصفا موجزا لنطاق الدراستين قيد الاعداد وبعض النتائج الاولية الآخذة في الظهور . وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ أن منطلق هاتين الدراستين واهدافهما الرئيسية تسير في الاتجاه الصحيح ، فالتقرير يوجه الانتباه عن حق الى أن الملامح الهيكلية لاقتصاديات ناميبيا وجنوب افريقيا انما تتحدد بنظام الفصل العنصري البشع الموجود في

Digitized by UNOG Library

هذين البلدين • فالفصل العنصرى مستمر في تقييد وصول شعبي هذين البلدين الى الفرص الاقتصادية والاجتماعية ، وجعل من أغلبية شعب ناميبيا وجنوب افريقيا مجرد مورد للامدادات الدائمة من الايدى العاملة الرخيصة للحكومة العنصرية واجهزتها •

١٥٦ــ ولتقويم الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الظالمة غير المنصفة القائمة في هذين البلدين يتعين على حكومة جنوب افريقيا العنصرية سحب ادارتها الفاسدة من ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ • فالنظام العنصرى لجنوب افريقيا مستمر في احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، بالرغم من اعتماد اقتراحات الدول الغربية الخمس لانتقال ناميبيا للاستقلال • فاستقلال ناميبيا مازال يؤجل بسبب عناد حكومة جنوب افريقيا العنصرية •

١٥٧ــ وقد شهد الجميع أحدث موقف تعويقي اتخذته جنوب افريقيا من استقلال ناميبيا ، عندما أدى تشدد وفد جنوب افريقيا العنصرى في المحادثات التي دارت في الاجتماع السابق للتنفيذ بشأن ناميبيا الذى انعقد في جنيف في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، الى احباط الاجتماع وبذلك أظهرت جنوب افريقيا للعالم ، بما لا يدع مجالا للشك ، أنها ليست بعد مستعدة للسماح لشعب ناميبيا بأن يقرر مصيره بحرية عن طريق انتخابات حرة نزيهة •

١٥٨ــ ومن رأى مجموعته أنه ما من بديل عن قيام جميع أعضاء المجتمع الدولي ، بصورة صارمة ، بفرض جزاءات فعالة ، اقتصادية وغيرها ، على جنوب افريقيا العنصرى ، ولذا فانها تكرر دعوتها للمجتمع الدولي ، الذى أعطى جنوب افريقيا الانتداب في اقليم ناميبيا ، لينهض بمسؤوليته الادبية عن تحرير ناميبيا من قبضة جنوب افريقيا الخانقة ، وذلك بتأمين وقف الاتصالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية مع جنوب افريقيا وقفا كاملا •

١٥٩ــ ولاحظ أن الفقرة ٦ من التقرير المرحلي (TD/B/837) تنص على أنه " بالرغم من أن نتيجة النضال الحالي من أجل التحرير الوطني في هذين البلدين مازالت غير مؤكدة يفترض أن يكون التغيير السياسي المحتمل في صالح شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا " • ونتيجة هذا النضال من أجل التحرير واضحة تماما بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ ، فهي على اقتناع بأن هذا النضال سيفضي الى انتصار قريب للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وبذا يتاح لشعب ناميبيا ممارسة سيادته الكاملة على موارده الطبيعية • وسيفضي هذا الانتصار الى نقل اقتصاد ناميبيا من النظام الحالي الظالم الى نظام يضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذاتية الدفع •

١٦٠ــ ولاحظ بارتياح ان امانة الأونكتاد قد بدأت تنفيذ مقرر المجلس ٢٢٤ (د ــ ٢١) استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٤/٤٢ ، الذى دعا مختلف وكالات وأجهزة الأمم المتحدة الى صياغة برامج محددة لمساعدة الاقاليم والشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني ، وأعرب عن أمله في أن تتمكن الأمانة من الانتهاء من الدراستين بشأن تقديم المساعدة الى ناميبيا وجنوب افريقيا والى الشعب الفلسطيني في أوائل عام ١٩٨١ لكي يتمكن المجلس من اتخاذ اجراء مناسب في دورته الثالثة والعشرين •

١٦١ــ وقال ممثل الصين ان بلاده قد أيدت دائما الكفاح العادل للشعب الفلسطيني وشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا • وأضاف قائلا ان وفده يؤيد جهود الأونكتاد لتقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطني ، وفي هذا الصدد يحيط علما بالتقرير المرحلي الثاني للأمين العام للأونكتاد • وأعرب عن أمله في أن يتقدم الأمين العام للأونكتاد في تقريره النهائي باقتراحات فعالة بشأن

Digitized by UNOG Library

تقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطني في اطار تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وفي أن يقدم التقرير النهائي الى المجلس باسرع مايمكن •

١٦٢ــ أما المتحدث باسم المجموعة دال فقد لاحظ بارتياح التقرير المرحلي الثاني للأمين العام للأونكتاد ، وقال انه ينبغي الانتهاء في أقرب وقت ممكن من الدراستين اللتين تقوم أمانة الأونكتاد حاليا باعدادهما بشأن المشاكل المتعلقة بتقديم المساعدة الى شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا والشعب الفلسطيني • وفي هذا الصدد قال ان مجموعته تشاطر وفد نيجيريا رأيه الذى أعرب عنه في الدورة السابقة للمجلس ، ومفاده ان الوقت قد حان لمضاعفة العمل بشأن هاتين الدراستين المتعلقتين بمساعدة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية او الاحتلال الأجنبي • وأعرب عن رأى مجموعته قائلا ان الأعمال الجارية بشأن الدراستين ستفضي الى الانجاز الكامل والفورى للأهداف التي حددتها الجمعية العامة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، واضاف ان مجموعته ترى أن من المفيد النظر في الاقتراح المقدم في التقرير المرحلي الثاني بشأن الحاجة الى القيام بدراسة استقصائية واجتماعية واقتصادية شاملة لناميبيا ، من شأنها أن تساعد شعب ذلك البلد مساعدة كبيرة عندما يحصل على الاستقلال • وتود بلدان المجموعة دال ان تؤكد من جديد دعمها المستمر والثابت لكفاح شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا والشعب الفلسطيني من اجل التحرير الوطني والاجتماعي • وقد وجدت هذه المساعدة تعبيرا واضحا في التقرير الذى قدمه مؤخرا السيد بريجنيف ، الأمين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب والذى قال فيه على وجه الخصوص أن الاتحاد السوفياتي سيواصل الالتزام بسياسته الثابتة ازاء التعاون مع البلدان التي نالت الاستقلال وان الاتحاد السوفياتي سيواصل تعزيز وحدة الاشتراكية العالمية وحركات التحرير الوطني •

١٦٣ــ وأصر ممثل اسرائيل بحزم على موقف بلده كما أعرب عنه في مانيلا عندما صوت وفده ضد القرار ١٠٩ (د ــ ٥) وكما أعلن عنه في الدورات السابقة للمجلس • وفي معرض اشارته الى الجزء باء من التقرير المرحلي ، لاحظ مع الأسف ادراج قضايا غريبة لا تدخل في اختصاص الأونكتاد •

١٦٤ــ واشارت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية الى أن وفدها قد صوت في مانيلا ضد القرار ١٠٩ (د ــ ٥) وقالت أن وفدها لا يؤيد مساعدة الامم المتحدة الموجهة الى حركات التحرير الوطني أو من أجلها ، لأن مثل هذه المساعدة ، في رأيه ، تحوّل معونة الأمم المتحدة عن اللاجئين والاشخاص المتضررين في المناطق المعنية ، وتضفي طابعا سياسيا لا داعي له على نظام الأمم المتحدة لتقديم المعونة •

١٦٥ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان بوسعه الموافقة على ان يحيط المجلس علما بالتقرير المرحلي شريطة ان يسجل أيضا الأمل في أن تنتهي الأمانة من تقريرها وأن تقدمه الى المجلس للنظر فيه في دورته الثالثة والعشرين •

١٦٦ــ وأعرب المراقب عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) عن تقديره للأمانة على جهودها لمساعدة الشعب الناميبي ، وللمتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ لما أبداه من تمنيات طيبة كما شكر الصين لدعمها ، وأعرب عن امتنانه الخاص لتأكيدات الدعم التي أعرب عنها المتحدث باسم المجموعة دال • وأعرب عن اعتقاد سوابو بأن تحقيق حل عادل يتطلب من المجتمع الدولي تقديم أقصى مايمكنه من دعم الى الناميبيين والى سوابو • وأعرب في هذا الصدد عن تقديره للمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي في ميدان تدريب اليد العاملة وتنميتها •

Digitized by UNOG Library

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٦٧- وفي الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ قام المجلس، لدى احاطته علما بتقرير لجنة الدورة، بالاحاطة علما بالتقرير المرحلي الثاني المقدم من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/837)، وأعرب عن أمله في أن تنتهي أمانة الأونكتاد من دراستها للعرض على المجلس في دورته الثالثة والعشرين .

١٦٨- وفي الجلسة ذاتها، أعربت مراقبة منظمة التحرير الفلسطينية عن امتنان منظمتها لأمانة الاونكتاد لما تبذله من جهود . وقالت ان الدراسة التي يجري اعدادها ينبغي أن تعالج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وان تحدد المشاكل الانمائية الرئيسية والعقبات التي يواجهها هذا الشعب . وأضافت أن التقرير المرحلي الوارد في الوثيقة TD/B/837 يدل على انه قد تم اتخاذ خطوة ايجابية لتنفيذ قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) وهي تأمل ان يوضع تقرير أولي تحت تصرف المجلس في دورته الثالثة والعشرين .

١٦٩- واشارت الى التدابير القمعية التي تتخذها سلطات الاحتلال الصهيونية وقالت انها تهدف الى هدم مقومات الشعب الفلسطيني . وتقوم هذه السلطات بضم المزيد من الأراضي وتواصل مصادرة الأراضي العربية . وفضلا عن ذلك، يجري نقل الموارد الوطنية - مثل الماء - من المناطق العربية الى المستوطنات المنشأة بصورة غير شرعية، وتستغل اليد العاملة الفلسطينية عن طريق التلاعب بشروط التوظيف . وأضافت ان استخدام اسرائيل للموارد الوطنية للأراضي المحتلة لا يعود بالنفع، بوجه عام، الا على الاقتصاد الاسرائيلي، وبرغم الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال، في حدود امكانياته وطاقاته على استخدام القنوات الاسرائيلية لتحصيل لقمة العيش ويمنع من تحقيق تقدم اقتصادي مستقل، الأمر الذي يضطر الكثير من الأيدي العاملة الفلسطينية الى البحث عن عمل في مكان آخر، اما في اسرائيل نفسها أو في البلدان العربية الاخرى أو في الخارج .

١٧٠- ومضت قائلة ان منظمتها، التي تعتبر الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والمسؤولة عن جميع الفلسطينيين، تدرك أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعترف بأنه ينبغي لها، كحركة تحرير، أن تعد العدة لفترة ما بعد التحرير، بغية اقامة دولة فلسطينية مستقلة . وهي لا تزال تأمل ان يعزز المجتمع الدولي جهوده ها في مساعدة الشعب الفلسطيني .

دال - قرار المؤتمر ١١٩ (د-٥) : الحمائية في قطاع الخدمات

بحث الموضوع في لجنة الدورة

١٧١- وجه الرئيس الانتباه الى شروح جدول الأعمال المؤقت (TD/B/832)، التي يبلغ المجلس فيها بأن التقرير المتعلق بما يترتب على ممارسات الطيران المدني التمييزية والمجحفة التي تستخدمها البلدان المتقدمة من آثار على نمو النقل الجوي، قد تأخر اعداده بسبب تعقد القضايا ذات الصلة وان كان التقرير سيقدم الى المجلس في دورته الثالثة والعشرين .

Digitized by UNOG Library

١٧٢- وصرح الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ بأن مجموعته تهتم اهتماما كبيرا بالنقل الجوى ، وتعلق عليه أهمية بالغة ، وحث الأمانة على تقديم التقرير الى المجلس في الدورة الثالثة والعشرين على الاكثر.

١٧٣- وأحاطت لجنة الدورة علما بالبيان السابق ، وأوصت بأن يرجئ المجلس النظر في هذا البند الى دورته الثالثة والعشرين .

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٧٤- قرر المجلس ، في جلسته ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ وفي معرض الاحاطة علما بتقرير لجنة الدورة ، أن يؤجل النظر في هذا البند الى دورته الثالثة والعشرين .

هاء- قرار المؤتمر ١٣١ (د-٥) : الحمائية والتكيف الهيكلي

١٧٥- قرر المجلس في جلسته ٥٤٦ احالة هذا البند الى فريق الاتصال التابع للرئيس . وكان امام المجلس مشروعا قرارين مرفقان بتقريره عن دورته الحادية والعشرين لمواصلة النظر فيهما (١٨) .

١٧٦- وقد وردت اشارات الى هذا الموضوع في البيانات العامة التي أدلت بها المجموعات الاقليمية والوفود بصورة فردية (انظر الفصل الاول اعلاه) .

١٧٧- وفي الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، قدم الرئيس تقريرا عن المشاورات المكثفة التي جرت في فريق الاتصال وعرض مشروع القرار الذى تقدم به نتيجة لتلك المشاورات (TD/B/L.592) . ووجه الانتباه الى بيان الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار (TD/B/L.592/Add.1 و Add.1/Corr.1) .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٧٨- وفي الجلسة ذاتها اعتمد المجلس مشروع القرار المقدم من الرئيس ، وذلك بعد أن أحاط علما بالآثار المالية المترتبة عليه (١٩) ، للاطلاع على النص ، أنظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢٢٦ (د-٢٢) .

---

(١٨) TD/B(XXI)/SC.III/L.1 و Corr.1 و TD/B(XXI)/SC.III/L.3 . وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون الملحق رقم ١٥ (A/35/15) المجلد الثاني ، المرفق الثاني .

(١٩) للاطلاع على بيان الاثار المالية ، انظر المرفق الثالث ادناه ، الفرع ألف.

Digitized by UNOG Library

واو - قرار المؤتمر ١٣٢ (د-٥) : المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

١٧٩- عرضت على المجلس، من أجل نظره في هذا البند، مذكرة من امانة الأونكتاد عما حدث من تطورات حتى كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ فيما يتعلق بتنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف TD/B/838 و Corr.1 . وأشارت هذه المذكرة أيضا الى القضايا المعلقة الباقية دون حل والتي لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية والمساعدة التقنية المقدمة من الاونكتاد .

بحث الموضوع في لجنة الدورة

١٨٠- اشارت الرئيسة الى ان المجلس كان قد قرر في دورته العشرين المعقودة في آذار/ مارس ١٩٨٠ ، ان يضطلع ويستكمل في دورته الحادية والعشرين التقييم الشامل للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفقا لمقرر المؤتمر ١٣٢ (د-٥) . وطلب المجلس أيضا الى لجانه المختصة ان تدرس، في حدود اختصاصاتها ، التطورات الحاصلة في التجارة الدولية والناشئة عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وخاصة أثر هذا التنفيذ على تجارة البلدان النامية ، مع ايلاء الاعتبار الى ضرورة تعزيز مصالح هذه البلدان .

١٨١- وبناء على ذلك ، اجرت لجنة المصنوعات في دورتها التاسعة المعقودة في تموز/ يوليه ١٩٨٠ ، الدراسة المطلوبة للتطورات وتوصلت الى مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها . وكان قد عرض على المجلس في دورته الحادية والعشرين تقرير اللجنة (٢٠)، مع تقرير أعده الأمين العام للأونكتاد عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (٢١) . وفي هذا السياق ، أشارت الرئيسة الى أن المجلس قرر ، بعد ان لاحظ أنه لم يمكن التوصل الى اتفاق داخل اللجنة الاولى للدورة - وكان أحد العوامل هو ضيق الوقت - مواصلة تناول مسألة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في دورته الثانية والعشرين (٢٢) .

١٨٢- ومنذ انعقاد دورة المجلس الحادية والعشرين كانت قضية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد نوقشت في الدورة التاسعة للجنة السلع الأساسية . وتضمن الفصل الثاني من تقرير اللجنة (٢٣) بيانا عن دراسة اللجنة للتطورات الحاصلة في التجارة الدولية والناشئة عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

---

(٢٠) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الحادية والعشرون ، الملحق رقم ٦ (TD/B/822) ، وقد عمم بصورة مؤقتة تحت الرمز TD/B/C.2(ZX)/Misc 3 .

(٢١) TD/B/778 و Corr.1 و Add.1 و Add.1(Summary) و Corr.1 ، سيصدر بوصفه منشورا من منشورات الامم المتحدة (TD/B/778/Rev.1) .

(٢٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15)، المجلد الثاني ، الفقرات ٢٤٩ - ٢٧٤ .

(٢٣) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون الملحق رقم ٣ (TD/B/834) ، وقد عمم مؤقتا بوصفه الوثيقة TD/B/C.1(IX)/Misc.3 .

Digitized by UNOG Library

١٨٣- وشدد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ على أن بلدان مجموعته تعلق أهمية خاصة على هذه القضية ، وقال ان اجراء تقييم نهائي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف امر غير ممكن في المرحلة الحالية نظرا لأن عدة قضايا هامة مازالت باقية دون حل ، ولان القضايا التي تم التوصل الي اتفاق بشأنها لم تنفذ بالكامل • ومن المهم ، بصورة خاصة ، عقد اتفاق يتعلق بنظام للضمانات المتعددة الاطراف في اقرب وقت ممكن ، بحيث يعطي لنظام التجارة الدولية مزيدا من الشفافية ، والموضوعية ، والرقابة الافضل • وأعرب عن قلق مجموعته ازاء بطء الخطوات في هذا الجزء من المفاوضات وشدد على الحاجة الملحة الى ابراز الارادة السياسية في هذا المجال ، من أجل اعطاء قوة دافعة جديدة لعملية تحرير التجارة من القيود خلال فترة مابعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

١٨٤- وقدم قائمة توضيحية بالقضايا الاخرى ، مثل القيود الكمية ، والمنتجات الاستوائية ، والمنتجات الزراعية والتنفيذ المسبق للامتيازات التعريفية التي مايزال من المطلوب اتخاذ اجراء بشأنها من أجل اتمام الاعمال المضطلع بها • وقد ترك هذا الوضع البلدان النامية غير راضية عن نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عموما • وحتى في تلك المجالات التي انتهت فيها المفاوضات ، ينبغي تدعيم تنفيذ نتائجها ، وتعزيزه وتوسيعه لكي يلبي الاهتمامات الأساسية للبلدان النامية •

١٨٥- وفي الختام ، قال انه ينبغي للمجلس الاستمرار في متابعة تطورات تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن كثب والاحتفاظ بهذا البند في جدول أعمال دورته المقبلة• وأشار الى المقترحات المحددة الواردة في مقرر المجلس ٢١٤ (د-٢٠) الذى طلب فيه الى الأمين العام للأونكتاد والى برنامج الامم المتحدة الانمائي الاستمرار في تقديم المساعدة الى البلدان النامية في المشاورات والمفاوضات بشأن القضايا المعلقة الباقية دون حل والتي لها أهمية خاصة بالنسبة لهذه البلدان ، مع الحرص على تجنب حدوث أى ازدواج لا داعي له في الأعمال • وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي مواصلة تقديم هذه المساعدة الى مابعد نهاية عام ١٩٨١ •

١٨٦- وأعلن المتحدث باسم المجموعة دال ان موقف مجموعته الذى تم الاعراب عنه في الأونكتاد الخامس وماأعقبه من دورات المجلس ، لايزال ساريا • وشدد على أن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف يجب أن يكون على أساس طابع العالمية وأن يؤخذ في الاعتبار مصالح جميع المشتركين في التجارة الدولية •

١٨٧- وفيما يتعلق بالأعمال المقبلة بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في اطار الأونكتاد شدد على ضرورة تنفيذ الفقرتين ٣ و ٤ من مقرر المجلس ٢١٤ (د-٢٠)، وبصورة خاصة ، على قيام لجان المجلس المختصة بدراسة هذه القضايا وقيام الأمين العام للاونكتاد باعداد الوثائق المتصلة بذلك • ولاحظ أيضا أن المجلس لم يقم ، في دورته الحادية والعشرين بانجاز مهمته المتمثلة في اجراء تقييم شامل للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وفقا للفقرة ١ من المقرر ٢١٤ (د-٢٠) • وأشار أيضا الى أن المجلس كان قد قرر ، في دورته الحادية والعشرين ، أن يتناول هذه المسألة في الدورة الحالية• وفي هذا الصدد اعرب عن أسفه لان المذكرة التي أعدتها الأمانة (TD/B/838 وCorr.1) ليست ذات طابع تحليلي يسمح باتباع نهج لتناول القضية من ناحيتها المضمونية • وسأل أيضا عما اذا كان المجلس في وضع يمكنه من اجراء تقييم كامل ونهائي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في المستقبل القريب نظرا لان هذا التقييم لاينبغي ان يقتصر فقط على دراسة النصوص المتفق عليها • ولكن ينبغي ان يتناول أساسا أثر هذه الاتفاقات على التجارة الدولية في السنوات المقبلة • ولاحظ أيضا أن من المهم دراسة طريقة تنفيذ هذه الاتفاقات من

Digitized by UNOG Library

خلال التشريعات الوطنية في البلدان التي وقعت هذه الاتفاقات • وعلاوة على ذلك قال انه يرى ان هناك خطرا حقيقيا يتمثل في ان التدابير الحمائية الجديدة ، التي تم تطبيقها مؤخرا ، يمكن أن تهدد النتائج التي سبق تحقيقها • وأشار أيضا الى أن هناك سلسلة من المسائل الهامة لم يتم حلها بعد في اطار المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، مثل الضمانات ، والتجارة في المنتجات الزراعية ، والتجارة في المنسوجات ، وتسوية المنازعات ، وما الى ذلك • وأضاف ان نتائج المفاوضات الجارية بشأن هذه القضايا ستكون أيضا ذات أهمية بالغة للأونكتاد •

١٨٨ــ ومضى يقول ان المجموعة دال درست باهتمام كبير ، في دورة المجلس الحادية والعشرين مشروع القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ (TD/B(XXI)/SC.1/L.3) ووجدت أنه يعكس عموما القضايا الرئيسية المعلقة فيما يتصل بالمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وبتنفيذها ، وأن مجموعته تعتبر أن هذا العمل لم ينته وانه ينبغي مواصلته على أساس منتظم ، كما جاء في الواقع في الفقرة ١ من الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة التاسعة للجنة المصنوعات والتي وافقت فيها اللجنة على دراسة التطورات الحاصلة في التجارة الدولية والناشئة عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف • وأكد أيضا على أن الأونكتاد لا ينبغي له ، ولم يطلب منه ، ان ينحي جانبا دراسة المشاكل المتصلة بالمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف • وسيتعين على المجلس ان يبقي كل المسائل المذكورة أعلاه في جدول أعماله في المستقبل • وخاصة جدول أعمال دورته الثالثة والعشرين ، على الأساس الذي ذكره الأمين العام للأونكتاد ، أي على أساس العالمية ، ومع مراعاة مصالح كل مجموعات البلدان وكل المشتركين في التجارة الدولية •

١٨٩ــ وذكر ممثل الصين أن بلده مهتم بنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بالرغم من أنه لم يشترك فيها • وأعلن انه ينبغي للأونكتاد بوصفه منظمة تتناول التجارة الدولية ، أن يكون مشتركا بنشاط في هذه القضايا ، وفقا للولاية المخولة له بمقتضى مقرر المؤتمر ١٣٢ (د ــ ٥) • ولاحظ أن بعض اجزاء المفاوضات ، وخاصة في مجال الضمانات ، لم تستكمل بعد • وقال انه يؤيد الاقتراح المقدم من المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ باد راج التطورات الحاصلة في تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف كبند في جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للمجلس ، وانه يتفق ايضا مع الرأي القائل بانه يتعين على الأونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي الاستمرار في تقديم المساعدة الى البلدان النامية في المشاورات والمفاوضات بشأن القضايا الباقية دون حل والتي لها أهمية خاصة لهذه البلدان •

١٩٠ــ وأوصت لجنة الدورة في جلستها السابعة المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨١ ، بأن يعتمد المجلس مشروع قرار قدمته الرئيسة نتيجة لمشاوراتها غير الرسمية (TB/B(XXII)/SC/L.4) • ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء انه وفقا لمقرر المجلس ٢١٤ (د ــ ٢٠) جرت دراسة التطورات في التجارة الدولية الناشئة عن تنفيذ المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في لجنتي المجلس المختصتين وهما لجنة المصنوعات ولجنة السلع الاساسية • ولذلك تقترح مجموعته ان يختتم المجلس نظره في هذا الموضوع بوصفه بندا مستقلا من بنود جدول الاعمال في دورته الحالية • وفي الوقت ذاته • تود مجموعته ان تقترح الاستمرار ، حسب الاقتضاء ، في مناقشة مايطرأ على التجارة الدولية من تطورات اخرى تنجم عن تنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، ولا سيما اثرها على تجارة البلدان النامية والحاجة الى مساندة مصالحها اثناء تنفيذ برنامج عمل الاونكتاد المتفق عليه •

Digitized by UNOG Library

١٩١ــ وأشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى بيانه السابق حول هذا الموضوع ، وخاصة الى ما جاء فيه من أن مجموعته لا تعتبر ان التقييم العام لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف قد اكتمل على مستوى المجلس • والواقع ان المسألة لم تحظ بعد بالعناية التي تستحقها من حيث انها ينبغي ان تتيح فرصة لاجراء تقييم متكامل شامل لتنفيذ نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وأثرها على جميع الاطراف • وفي هذا الصدد ، يرى أن الولاية المسندة بموجب مقرر المجلس ٢١٤ (د ــ ٣٠) لم تتحقق بعد • وهو لا يقترح بذلك أن تستمر العملية ، المحددة المهلة بطبيعتها ، الى ما لا نهاية ، ولكن المجلس لم يخلص حتى الان الى اية استنتاجات ، حتى في شكل ملاحظات موجزة ، بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف • وبالتالي ترى مجموعة الـ ٧٧ وجوب بقاء هذا الموضوع مدرجا في جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للمجلس •

١٩٢ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ، معربا عن تأييده للاقتراح الذى طرحه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، أنه ينبغي ابقاء باب المناقشة حول هذا الموضوع مفتوحا كما ينبغي ادراجه في جدول أعمال الدورة الثالثة والعشرين للمجلس • ومن الاهمية بمكان ضمان تنفيذ الفقرتين ٣ و ٤ من مقرر المجلس ٢١٤ (د ــ ٣٠) • وهو يرى ان المجلس لم يجر تقييما شاملا للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف أو تقييم تنفيذ نتائجها • ومن المهم الا يتجنب المجلس المشاكل المتصلة بالمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف •

١٩٣ــ ولاحظت الرئيسة انه نظرا لان التقرير النهائي لم يقدم بعد الى المجلس ، تصر مجموعتان على ادراج البند في جدول أعمال الدورة القادمة للمجلس كي يمكن اجراء تقييم نهائي ، بينما اقترحت مجموعة اخرى مناقشة مسألة ادراجه في جدول أعمال الدورة القادمة في الجلسة العامة • وأعربت عن الامل في ان تتوصل المجموعات الى اتفاق • وللمجموعات ان تقرر اما اثارة المسألة في الجلسة العامة أو اعتبار انه لدى اعداد جدول أعمال الدورة القادمة للمجلس ستسفر المشاورات عن اتفاق تقبله جميع المجموعات ، مع مراعاة الآراء المبداة •

١٩٤ــ وعقب مناقشة اجرائية قصيرة ، وافقت لجنة الدورة ان تكون مسألة مواصلة معالجة هذا البند موضوعا لمزيد من المشاورات غير الرسمية •

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٩٥ــ اعتمد المجلس في جلسته ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ مشروع المقرر الذى اوصت به لجنة الدورة (للاطلاع على النص، انظر المرفق الأول أدناه، المقرر ٢٢٩ (د ــ ٣٢)) وقرر مواصلة النظر في هذا البند في دورته الثالثة والعشرين •

زاى ــ المسائل المحالة الى الآلية الدائمة للأونكتاد : مشروع القرار المعنون " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية " (TD/L.195)

بحث الموضوع في لجنة الدورة

١٩٦ــ اشارت الرئيسة الى أن هذا البند احيل من دورات المجلس التاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين •

Digitized by UNOG Library

١٩٧ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته ترغب مرة اخرى في التأكيد على الأهمية الخاصة التي تعلقها على المشاكل التي تثور في صدد تقييد ومراقبة انشطة الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية في ميدان انتاج السلع الاساسية وتجارتها • وذكر أن انشطة الشركات عبر الوطنية تمثل احدى العقبات الرئيسية التي تعوق اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية وتثبيت أسواق السلع الاساسية • ولهذا السبب قدمت المجموعة دال مشروع القرار (TD/L.195) في الاونكتاد الخامس وكانت مجموعة الـ ٧٧ قد لاحظت ان الافكار التي قدمتها البلدان الاشتراكية في مشروع القرار هذا تتفق من حيث المبدأ مع تطلعات البلدان النامية ، واستطرد قائلا ان النظر في انشطة الشركات عبر الوطنية في اطار اعمال الاونكتاد بشأن السلع الاساسية سيساعد ، كما شددت مجموعته مرارا وتكرارا ، على التوصل الى تعيين أعمق وأوسع للمشاكل الحالية وعلى توضيح أهمية القرارات التي سبق اتخاذها في هذا الميدان •

١٩٨ــ وأشار الى ان ضابط الاتصال القانوني للاونكتاد قد وافق في دورة المجلس الحادية والعشرين ، على احد الاجراءات الممكنة المقترحة فيما يتعلق بمشروع القرار TD/L.195 ، ألا وهو الاجراء الذي يقضي باحالة هذا القرار الى لجنة السلع الاساسية ، هو اجراء صحيح • وقد ظل ذلك عنصرا من عناصر موقف المجموعة دال • واضاف من ناحية اخرى أن المجلس قد يقرر الاحتفاظ بهذا البند في جدول أعماله •

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٩٩ــ وفي الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، قرر المجلس بناء على توصية لجنة الدورة أن يحيل النظر في مشروع القرار المعنون " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الاساسية " (TD/L.195) الى دورته الثالثة والعشرين (انظر المرفق الثاني أدناه) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ا-٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢٠٠- كان معروضا على المجلس للنظر في هذا البند ، الوثيقتان TD/B/810/Add.2-3 ، التي تتضمن جوهر الردود التي وردت من الحكومات على استبيان أرسله اليها الأمين العام للأونكتاد بشأن تنفيذ الفرع ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د ا -٩)، منذ صدور الوثائق TD/B/810 و Coor.1 و Add.1 التي عرضت على المجلس في دورته الحادية والعشرين ، وتقرير أولي من جانب الامين العام للأونكتاد بشأن تنفيذ ذلك الفرع من القرار (TD/B/809 و Add.1) .

٢٠١- وقدم الأمين العام في البيان الافتتاحي الذى ألقي في الجلسة ٥٤٦ وفي ملحقه الكتابي (TD/B(XXII)/Misc.3) تقريرا عن المشاورات التي اجريت مع رئيس البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي ، تنفيذا لقرار المجلس ٢٢٢ (د-٢١) بشأن الاجراءات الفعالة الممكنة للاستجابة الى الطلبات التي ترد من البلدان النامية لاجراء تحاليل لأوضاعها الاقتصادية .

٢٠٢- وبالاضافة الى البيانات المذكورة ادناه ، وردت اشارات الى هذا البند من جدول الأعمال في البيانات العامة التي ادلت بها المجموعات الاقليمية وبعض الوفود بصفة فردية (انظر الفصل الأول اعلاه) .

٢٠٣- وقال ممثل اثيوبيا ان المديونية الخارجية للبلدان النامية ناشئة عن تقلبات اسعار الصرف والتضخم المتفشي ، وكذلك عن هبوط حصائل التصدير . وأضاف ان عبء المديونية شديد الوطأة على بلده لاسباب عدة من بينها اطراد زيادة تكاليف النقل والتأمين وكذلك مدخلات أخرى . وأعرب عن تقديره للتدابير التي اتخذتها حكومات ايطاليا والسويد واليابان حيال ديون بلده . وأضاف ان بلده يشعر بالامتنان بصفة خاصة تجاه حكومة فنلندا التي ألغت كل الديون الناشئة عن مساعدتها الانمائية الرسمية . وقال انه يأسف للتدابير التمييزية التي يتخذها بعض بلدان المجموعة باء ازاء اثيوبيا بامتناعها عن تنفيذ الفرع ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د ا-٩) وكرر النداء الذى توجهه حكومته الى تلك البلدان لالغاء ديون بلده الناشئة عن المساعدة الانمائية الرسمية . واقترح أن يواصل المجلس استعراض تنفيذ قراريه ١٦٥ (د ا-٩) و ٢٢٢ (د-٢١) وأن يدرج الموضوع كبند له أولوية في جدول اعمال دورته الثالثة والعشرين . كما رأى انه يجب مطالبة الأمين العام للأونكتاد بأن يعرض على المجلس في تلك الدورة تقييما للتدابير المتخذة من جانب البلدان المتقدمة مقرونا باستنتاجاته وتوصياته لاتخاذ الاجراء المناسب .

٢٠٤- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مشاكل ديون البلدان النامية ينبغي ان تدرج في جدول أعمال الدورة المقبلة للمجلس أيضا ، وهو مايعني قيام الامين العام للأونكتاد بتقديم تقارير جديدة ، عن مواضيع منها تنفيذ القرار ١٦٥ (د ا-٩) الذى لم يتم تنفيذه الا جزئيا . ولاحظ ان أقل البلدان نموا وأشد البلدان تأثرا لم تحصل على تخفيف كامل لعبء الدين من خلال تسوية الشروط بأثر رجعي أو بما يعادل ذلك من التدابير . وأضاف ان مجموعة الـ ٧٧ مثلها مثل المجموعة باء مقتنعة بأن المجلس توصل الى توافق في الآراء عند اعتماده للقرارين ١٦٥ (د ا-٩) و٢٢٢ (د-٢١) ودعا البلدان الأعضاء في المجموعة دال ، التي ألمحت الى أنها نفذت القرار الأول ،

Digitized by UNOG Library

الى ان تقدم لأمانة الاونكتاد المعلومات الملائمة كيما يتمكن المجلس من التطرق الى استعراض تنفيذه من قبل تلك البلدان • وصرح بأن مجموعة الـ ٧٧ على استعداد لاجراء مشاورات غير رسمية على أى نحو كان مع بلدان المجموعة دال للتأكد من أنه يمكن حل أية صعوبات ، ان وجدت ، بشكل مرض •

٢٠٥ــ ولاحظ أن جل مديونية البلدان النامية يتصل الآن بديون تجارية أكثر من اتصاله بالمساعدة الانمائية الرسمية وان من المرجح ان يستمر هذا الاتجاه ، وأعرب عن أمله في أن يتيسر قريبا ايجاد حل للمديونية الخارجية للبلدان النامية ، نظرا للحالة الحرجة التي تجد نفسها فيها •

٢٠٦ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته درست بعناية البيان الاستهلالي الذى ألقاه الأمين العام للأونكتاد (TD/B(XXII)/Misc.4) والجزاء بيانه التكميلي (TD/B(XXII)/Misc.3) بشأن مشاكل الديون التي تعانيها البلدان النامية • وأضاف ان بلدان المجموعة باء تشارك مجموعة الـ ٧٧ ارتياحها لاعتماد قرارى المجلس ١٦٥ (د إ ــ ٩) و ٢٢٢ (د ــ ٢١) • وانها تعيد الى الاذهان وتكرر البيان الذى ادلت به عند قبول القرار الأخير ، ولا سيما البنود (د) و (هـ) و (و) المدرجة فيه (٢٤) • وقد أحاطت علما بالتحليل التمهيدى الذى اجرته امانة الأونكتاد بشأن تنفيذ القرار ١٦٥ (د إ ــ ٩) ، وتأمل أن يكون في وسع هذه الأخيرة تكميل التحليل ، ليشمل التنفيذ من جانب جميع البلدان المانحة الصناعية ، كجزء من برنامج عملها الجارى • ولاحظ ان هذه هي أيضا وجهة نظر مجموعة الـ ٧٧ •

٢٠٧ــ وأضاف ان بلدان المجموعة باء أخذت كذلك علما باهتمام بالتقرير الذى قدمه الأمين العام للأونكتاد بشأن المناقشات التي اجراها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وانها تعرب عن ارتياحها لكون الدعوة التي وجهها المجلس في قراره ٢٢٢ (د ــ ٢١) الى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات بريتون وودز ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، قد ارست الاساس لقيام تعاون على صعيد غير رسمي في مجال تبادل المعلومات • وقد وفى الأمين العام للأونكتاد ، بتقريره هذا ، بالتزاماته المشار اليها في الفقرة ١٢ في ذلك القرار •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٠٨ــ قرر المجلس ، في جلسته ٥٥١ المعقودة في ١٨ آذار/ مارس ١٩٨١ ، مواصلة النظر في هذا البند في دورته الثالثة والعشرين •

---

(٢٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) المجلد الثاني ، الفقرة ٢٩٦ •

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية ، وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٢٠٩ــ احيل هذا البند الى لجنة الدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه •

الف ــ تجارة السلع الأساسية

(البند ٨ (أ) من جدول الأعمال)

١ــ تقرير اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية عن دورتها العاشرة

بحث الموضوع في لجنة الدورة(٢٥)

٢١٠ــ قدم رئيس اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية تقرير اللجنة عن دورتها العاشرة (TD/B/IPC/AC/35)• وقد احاطت لجنة الدورة علما بتقرير اللجنة ، وقررت أن ترفق النص الكامل لبيان رئيس اللجنة المخصصة بتقريرها (انظر المرفق الخامس ادناه) •

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢١١ــ في الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، قام المجلس ، لدى الاحاطة علما بتقرير لجنة الدورة ، بالاحاطة علما بتقرير اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية عن دورتها العاشرة وأيد الاستنتاجات المتفق عليها التي توصلت اليها اللجنة •

٢ــ تقرير لجنة السلع الاساسية عن دورتها التاسعة

بحث الموضوع في لجنة الدورة

٢١٢ــ أشار رئيس لجنة السلع الأساسية ، في معرض تقديمه لتقرير اللجنة ، الى أن هذا التقرير هو أول تقرير ترفعه اللجنة الى المجلس منذ عام ١٩٧٦ ، حيث لم تجتمع اللجنة منذ الجزء الثالث من دورتها الثامنة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ • وقد تم منذ ذلك الحين ، تكريس نسبة ساحقة من نشاط الأونكتاد في ميدان السلع الاساسية للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية الذى وضع ، أصلا ، على

---

(٢٥) أنظر ايضا الفقرات ٢٢١ ــ ٢٢٤ ادناه •

Digitized by UNOG Library

أساس أن يكون له اطار زمني محدد ، والذى أنشأ له المجلس ، في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ ، عملا بقرار المؤتمر ٩٣ (د—٤) ، لجنة حكومية دولية مخصصة كلفت بمسؤولية رصد تنفيذ البرنامج •

٢١٣— وقد تقرر ، في دورة المؤتمر الخامسة ، في الفرع رابعا من القرار ١٢٤ (د—٥) أنه ينبغي عند نهاية الاطار الزمني المحدد ، ان تكون اية اجتماعات تحضيرية ومفاوضات أخرى تجرى تنفيذا لقرار المؤتمر ٩٣ (د—٤) ، جزءا من برنامج العمل العادى للأونكتاد في ميدان السلع الأساسية • وبناء عليه قرر المجلس أن يسند مسؤولية الاعمال الاخرى في اطار البرنامج المتكامل ، بعد هذا التاريخ ، الى لجنة السلع الأساسية •

٢١٤— لذلك فمن الواضح أن دعوة لجنة السلع الأساسية الى الانعقاد مجددا ، بعد فترة زمنية طالت حوالي خمس سنوات ، تمثل بداية جديدة الى حد ما للأونكتاد في ميدان السلع الأساسية • كما أن من الواضح أن الظروف التي أحاطت بهذه البداية الجديدة كانت أبعد من أن تكون مبشرة بالنجاح • وأضاف أنه لا يحتاج في هذا المضمار، الا للاشارة الى المناخ الاقتصادى السائد والمرسوم بالكساد الخطير في أغلبية البلدان وبتصاعد الحمائية في كثير من مجالات التجارة الدولية ، وبعدم الفعالية من عدة نواح للجهود الدولية الحكومية المبذولة من أجل استحداث ظروف أكثر مواتاة سواء في ميدان الحواجز التجارية بشكل عام خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، أو بالطبع في ميدان السلع الأساسية ذاته ، حيث قصر معدل التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المتكامل عن تحقيق الآمال التي عقدت عليه في البداية •

٢١٥— ولاحظ أن اللجنة قد بدأت في نشاطاتها بداية جديدة مرضية بالرغم من الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية • وقد تجسدت النتائج الرئيسية للدورة في قرار اللجنة ١٨ (د—٩) الذى يحدد منحي أنشطتها المقبلة فيما يتصل بكل من المفاوضات بشأن السلع الأساسية الفردية والجوانب الأخرى للبرنامج المتكامل ، التي لم تول الى اليوم الا قدرا قليلا نسبيا من العناية الا أنه تم في الأونكتاد الخامس التركيز عليها مجددا واضفاء طابع الالحاح عليها باعتماد قرار المؤتمر ١٢٤ (د—٥) الفرع ثالثا •

٢١٦— أما فيما يتعلق بمراقبة الأعمال التحضيرية والمفاوضات بشأن السلع الأساسية الفردية ، فقد قررت اللجنة أن توصي المجلس باتخاذ ترتيبات لدعوة اللجنة الى عقد دورة استثنائية في عام ١٩٨١ ، تقوم ، خلالها ، في جملة أمور ، بالموافقة على تدابير ملائمة للتعجيل باستكمال المفاوضات بشأن السلع الأساسية الفردية في اطار البرنامج المتكامل • وقامت أيضا باقرار جدول أعمال مؤقت لدورتها الاستثنائية ، ينص على اجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المتكامل والنظر في انشاء مرفق تكميلي لتعويض العجز المتصل بالسلع الأساسية ، في حصائل الصادرات ، وذلك هو موضوع قرار المؤتمر ١٢٥ (د—٥) • وحث المجلس على النظر بشكل ايجابي في توصية اللجنة •

٢١٧— وأوصت اللجنة بتكليف اللجنة الفرعية الدائمة للجنة السلع الأساسية ، التي لم تمارس نشاطها منذ مدة طويلة ، بالقيام ببعض الوظائف المحددة المتصلة بتنفيذ الفرع ثالثا من قرار المؤتمر ١٢٤ (د—٥) ، والتقدم الى لجنة السلع الأساسية بتوصيات عن الترتيبات المؤسسية الملائمة من أجل التفاوض و/ أو اتخاذ ماقد تراه مناسبا من الاجراءات الأخرى وطلب من المجلس أن يقوم ، في مغرض النظر في الجدول الزمني للاجتماعات ، بتحديد موعد لاجتماع تعقده اللجنة الفرعية الدائمة في عام ١٩٨١ ، قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجنة السلع الأساسية ، مباشرة •

Digitized by UNOG Library

٢١٨ــ وبالرغم من أن اللجنة قد ركزت على المسائل الاجرائية فانها تناولت بعض القضايا الموضوعية كما أنها قامت بالاضافة الى النظر في تنفيذ الفرع ثالثا من قرار المؤتمر ١٢٤ (د ــ ٥) باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ قرارات المؤتمر الأخرى ، وقد تمت الاحاطة ، بشكل خاص ، بالتقدم الذى تحرزه الأمانة في اعداد الدراسات عملا بالقرار ١٠٥ (د ــ٥) ، عن التجارة الدولية في الاغذية ، والقرار ١٢٥ (د ــ٥) المتعلق بانشاء مرفق تكميلي لتعويض العجز المتصل بالسلع الأساسية في حصائل الصادرات . وتمت الاشارة أيضا الى القرار ١٢٦ (د ــ٥) الذى يتناول مسألة وضع ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي الحالي للقمح . وأعرب في هذا الصدد ، اعتقادا منه بأن على الأونكتاد ان يضطلع بدور هام فيما يتعلق بالتجارة الدولية في الاغذية والتفاوض بشأن اتفاق دولي للحبوب ، عن أمله في أن تتمكن اللجنة من ايلاء عناية أكثر تفصيلا لهذه المسائل في الدورات المقبلة .

٢١٩ــ وفيما يتعلق بمسألة انشاء مرفق تكميلي لتعويض العجز المتصل بالسلع الأساسية في حصائل الصادرات ، قال ان هناك اتفاقا واسع النطاق على أن الدراسات التي استكملت بالفعل والدراسات التي من المخطط أن تضطلع بها أمانة الأونكتاد ، يمكن أن تشكل أساسا مفيدا للغاية لبحث القضايا المعنية ، وأشار الى أن كل المجموعات تؤيد ، مع بعض التحفظات ، ضرورة قيام اللجنة خلال دورتها الاستثنائية الأولى ، ببحث طبيعة وضخامة مشكلة العجز في حصائل صادرات السلع الأساسية التي تعاني منها البلدان النامية وبتوصية المجلس بمواصلة بحث هذه المسألة بمساعدة أمانة الأونكتاد وحسب الاقتضاء ، بالتشاور مع الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وذلك من أجل تيسير الاستمرار في بحث القضية العامة في اطار الاونكتاد والهيئات الدولية الحكومية الأخرى وخاصة صندوق النقد الدولي .

٢٢٠ــ ووجه الانتباه الى قرار اللجنة ١٧ (د ــ٩) الذى تحث فيه كل الحكومات على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان دخول اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية حيز التنفيذ ، في أقرب فرصة ، وضمان الدخول النهائي للاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي لعام ١٩٧٦ . حيز التنفيذ في تاريخ مبكر .

٢٢١ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال في بيان ألقاه مشيرا الى كل من تقرير اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية عن دورتها العاشرة وتقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها التاسعة ، ان أعضاء المجموعة دال ، اعتبروا ، في تقييمهم للعمل الذى انجزته اللجنة الحكومية الدولية المخصصة ، ان هذه اللجنة اسهمت الى حد معين في انجاز البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وبصورة رئيسية في جوانبه الادارية والتنظيمية . وكما سبق أن صرحت البلدان الاشتراكية في مانيلا بصدد تنفيذ البرنامج المتكامل (TD/259) (٢٦) ، فان توقف أعمال لجنة السلع الاساسية واحالة أعمالها الى اللجنة المخصصة ، أدى في الوقت نفسه الى عدم تنفيذ أجزاء كثيرة هامة من قرار المؤتمر ٩٣ (د ــ٤) وأيضا قرارات أخرى اعتمدها الاونكتاد . وأشار الى أن من المطلوب الآن اتخاذ تدابير حاسمة من أجل تحسين هذا الوضع . وأضاف أن الدورة التاسعة للجنة السلع الأساسية أثبتت أن معظم مشاكل التجارة الدولية في قطاعي السلع الأساسية والمنتجات الزراعية لا تزال بدون حل ، وانه يمكن ادراك ذلك مثلا من برنامج العمل الذى اعتمدته اللجنة في تلك الدورة .

---

(٢٦) أنظر اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) المرفق السابع ، الفرع جيم .

Digitized by UNOG Library

٢٢٢— ولاحظ انه لا يشك في أنه ينبغي للجنة السلع الأساسية ان تقوم بدور متزايد الأهمية في السنوات المقبلة في وضع تدابير وتوصيات تستهدف التغلب على نواحي التفاوت في عرض وطلب السلع الأساسية ، وضمان امدادات أكثر ثباتا للسلع الأساسية ، مما سيقضي على التقلبات المفرطة للأسعار ، كما تستهدف القضاء على تسلط الشركات غير الوطنية في ميدان أسعار السلع الأساسية .

٢٢٣— وأضاف أن بلدان المجموعة دال تعتبر أنه يمكن للجنة السلع الأساسية ، بوصفها محفلا دوليا مفتوحا للجميع يتولى مناقشة أية مشاكل سلعية ، ان تسهم ، وينبغي لها ان تسهم ، فيما يبذل من جهود دولية تهدف الى القضاء على التدابير الحمائية وغيرها من التدابير ذات الطابع التمييزي في ميدان السلع الأساسية والمنتجات الزراعية ، آخذة في الاعتبار مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء ، وانه ينبغي للجنة ان تنظر على أساس منتظم في هذه المسائل وغيرها من المسائل المتعلقة بتطبيع التجارة الدولية للسلع الاساسية وفقا لمقرر المجلس ٢١٧ (د—٢٠) . وأضاف انه تم اتخاذ الخطوات الاولى في هذا الاتجاه ، وانه بصورة خاصة ، يعتبر ان التقرير الذي اعدته الأمانة عن بعض من هذه القضايا للجنة السلع الأساسية في دورتها التاسعة (TD/B/C.1/207/Add.2) ، كان تقريرا هاما ومفيدا جدا ، بذلت فيه محاولة لالقاء بعض الضوء على نطاق الحمائية ونتائجها بالنسبة للتجارة الدولية في السلع الأساسية والمنتجات الزراعية .

٢٢٤— وفي الختام ، قال ان أعضاء مجموعته يعتبرون انه ينبغي ألا تحل مهمة تنفيذ البرنامج المتكامل ، الذي لا يمكن المغالاة في تقدير أهميته وطابعه العاجل ، محل جميع ميادين النشاط الأخرى للجنة السلع الأساسية على نحو ما تحدد لها من اختصاصات ، (في قرار المجلس ٧ (د—١) المؤرخ في ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٦٥) . وقال انه من الملائم في هذا الصدد تكليف اللجنة الفرعية الدائمة للجنة السلع الأساسية بمراقبة التنفيذ الكامل للبرنامج المتكامل ، وانه يمكن ان تشمل هذه الرقابة ، بالاضافة الى الجوانب التنظيمية ، اعداد توصيات بشأن المشاكل التي نشأت اثناء تنفيذ البرنامج لكي تواصل لجنة السلع الأساسية النظر فيها .

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٢٥— في الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار / مارس ١٩٨١ ، قام المجلس لدى احاطته علما بتقرير لجنة الدورة ، بالاحاطة علما بتقرير لجنة السلع الأساسية عن دورتها التاسعة وأيد القرارين ١٧ (د—٩) و ١٨ (د—٩) اللذين اعتمدتهما اللجنة[٢٧] .

---

(٢٧) للاطلاع على الاجراء الذي اتخذه المجلس بشأن الطلب الوارد في الفقرة ٣ من قرار اللجنة ١٨ (د—٩) الخاص بعقد دورة استثنائية للجنة ، أنظر المرفق الاول ادناه ، المقرر ٢٣٥ (د—٢٢) .

Digitized by UNOG Library

باء — التمويل المتصل بالتجارة
(البند ٨ (ب) من جدول الأعمال)

بحث الموضوع في لجنة الدورة

٢٢٦— عرض تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الثاني من دورتها الثانية[٢٨] المكرس برمته للتأمين، وقام بهذا العرض ممثل الأمين العام للاونكتاد الذي أشار بصفة خاصة الى القرار ١٩ (د—٩) المعتمد من اللجنة، والى مشروع القرار TD/B/C.3/L.131، المرفق بالتقرير بوصفه "عملا غير منته"، والى رجاء ابقاء اللجنة على علم بنتائج أعمال الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري، فيما يتعلق بالتأمين البحري.

٢٢٧— وأعرب ممثلو عدة بلدان نامية، مشيرين الى مشروع القرار TD/B/C.3/L.131 بشأن التأمين على المشاريع التي تمول بالمعونة الاجنبية او بالقروض، عن أسفهم لأن المجلس ليس مستعدا في دورته الحالية لمناقشة مشروع القرار بهدف اعتماده، ولأنه يتعين احالة هذا المشروع مرة اخرى الى لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في دورتها القادمة لاتخاذ اجراء جديد، كما اقترح رئيس تلك اللجنة في الجزء الثاني من دورتها التاسعة. وأشاروا الى أنهم كانوا يفضلون، لكسب الوقت، أن يتناول المجلس في دورته القادمة مشروع القرار الهام هذا، الذي يتعلق بموضوع أوسع من موضوع التأمين بمفرده.

٢٢٨— وأحاطت لجنة الدورة علما بتقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الثاني من دورتها التاسعة، وأيدت القرار ١٩ (د—٩) الذي اعتمدته اللجنة. كما أيدت الرغبة التي أعرب عنها رئيس اللجنة في أن تنعقد دورتها العاشرة في جزئين، يكرس ثانيهما كلية للتأمين. وفيما يتعلق بمواضيع التأمين المزمع ادراجها في جدول أعمال الدورة العاشرة، وافقت لجنة الدورة على الحاجة الى اجراء المزيد من المشاورات في الوقت المناسب فيما بين منسقي المجموعات.

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٢٩— في الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١ وفي معرض احاطة المجلس علما بتقرير لجنة الدورة، أحاط علما بتقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الثاني من دورتها التاسعة وأيد القرار ١٩ (د—٩) الذي اعتمدته اللجنة وقرر أن تنعقد الدورة العاشرة للجنة في جزئين، يكرس ثانيهما كلية للتأمين (انظر أيضا المرفق الأول أدناه، المقرر ٢٣٥ (د—٢٢))، ولاحظ المجلس أنه سيجرى المزيد من المشاورات بشأن مواضيع التأمين التي ينبغي أن تدرج في جدول الأعمال المؤقتة للدورة العاشرة.

---

(٢٨) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الثانية والعشرون، الملحق رقم ٢ (TD/B/833)، المعمّم بصورة مؤقتة بوصفه الوثيقة TD/B/C.3(IX)/Misc.5 و Corr.1.

Digitized by UNOG Library

جيم - النقل البحري
(البند ٨ (ج) من جدول الاعمال)

١- تقرير لجنة النقل البحري عن دورتها التاسعة

بحث الموضوع في لجنة الدورة

٢٣٠- قام رئيس لجنة النقل البحري في دورتها التاسعة بعرض تقرير اللجنة عن هذه الدورة[٢٩] فأشار الى ان المجلس كان أمامه، في دورته الحادية والعشرين، مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.568) تتعلق بالمسائل الناشئة عن الدورة التاسعة للجنة التي تتطلب عناية المجلس أو اتخاذه اجراء بشأنها. واعتمدت لجنة النقل البحري بالاجماع خمسة قرارات وثلاثة مقررات تناولت بالترتيب المسائل التالية: مشاكل الموانئ، والمساعدة التقنية والتدريب، وانتخاب أعضاء الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري، وأساطيل التسجيل المفتوح، وتنمية الأساطيل التجارية والنقل المتعدد الوسائط. وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة قد بلغت نقطة تحول فيما يتعلق بالقضايا الحيوية لتنمية الاساطيل، فقد لاحظت اللجنة هدف البلدان النامية الرامي الى اجتياز حد أدنى قدره ٢٠ في المائة من الحمولة العالمية بنهاية الثمانينات، كما اعترفت كافة المجموعات بأن حركة نقل البضائع السائبة ليست حرة بقدر ماكان يفترض في السابق. وأشار، في هذا الصدد، الى انشاء فريق من الخبراء انتهى لتوه من وضع استبيان سيوجه الى كبار المستوردين والمصدرين للبضائع السائبة. وأردف يقول ان الفريق سيعد في الوقت المناسب تقريرا عن تقييمه للحواجز التي تعترض سبيل مشاركة البلدان النامية في نقل البضائع السائبة والمعزوة لعمليات هؤلاء الأطراف. ومما له أهمية مماثلة المقرر الذي اتخذته اللجنة لعقد دورة استثنائية مكرسة للنقل البحري بسفن التسجيل المفتوح. وهذه الدورة، المقرر عقدها في الفترة من ٢٧ أيار/ مايو الى ٥ حزيران/ يونية ١٩٨١، ستنظر عن كثب في الجوانب التي لم يسبق النظر فيها. وأعرب عن ثقته في أن خطوة جوهرية ستتخذ بشأن هذا الموضوع الحرج. ولفت الانتباه أيضا الى تمثيل الدول الأعضاء وكذلك المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية تمثيلا قويا في الدورة التاسعة، مما يدل على الأهمية العظمى التي تحظى بها أعمال اللجنة. ولاحظ، في هذا الصدد، أن النقل البحري عنصر حيوي من عناصر التسويق والتوزيع.

٢٣١- وأحاطت لجنة الدورة علما بتقرير لجنة النقل البحري عن دورتها التاسعة وأيدت قرارى لجنة النقل البحري ٣٥ (د-٩) و ٣٨ (د-٩) ومقرريها ٣٧ (د-٩) و ٣٩ (د-٩). ولاحظت لجنة الدورة أن المجلس كان قد أيد من قبل في دورته الحادية والعشرين قرارى لجنة النقل البحري ٤٠ (د-٩) و ٤٢ (د-٩) ومقررها ٣٦ (د-٩).

---

(٢٩) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الثانية والعشرون، الملحق رقم ٤ (TD/B/825)، المعمم مؤقتا بوصفه الوثيقة TD/B/C.4(IX)/Misc.3.

Digitized by UNOG Library

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٣٢- في الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ وفي معرض احاطة المجلس علما بتقرير لجنة الدورة ، أحاط علما بتقرير لجنة النقل البحرى عن دورتها التاسعة وأيّد القرارين ٣٥ (د-٩) و ٣٨ (د-٩) والمقررين ٣٧ (د-٩) و ٣٩ (د-٩) المعتمدة من اللجنة(٣٠) .

٢- تقرير الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى عن دورته السابعة

بحث الموضوع في لجنة الدورة

٢٣٣- قدمت مقررة الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى تقرير الفريق عن دورته السابعة (TD/B/C.4/219). وصرحت بأن الدورة خصصت لوضع مجموعة من الشروط القياسية لعقود التأمين البحرى على أجسام السفن كنموذج دولي غير الزامي ، أعدت أمانة الأونكتاد بصددها دراسات عن الجوانب القانونية والمستندية للنظامين القانونيين للتأمين البحرى في فرنسا وأمريكا اللاتينية (TD/B/C.4/ISL/30 و TD/B/C.4/ISL/31 على الترتيب) . وذكرت أن الفريق قام بعمله الموضوعي في فريق خبراء فرعي وصاغ نصوصا مركبة بشأن مجموعة من شروط الأخطار وشرط المسؤولية عن التصادم وأدرجت هذه الشروط في تقريره .

٢٣٤- وأعلنت ان الفريق اعتمد القرار ٤ (د-٧) الذي يوصي بأن تكون مدة الدورة الثامنة ثلاثة أسابيع يواصل خلالها فريق الخبراء الفرعي ذاته عمله بشأن التأمين على أجسام السفن لمدة عشرة أيام عمل ، كيما ينهي أعماله في هذا الموضوع ، ثم يبدأ أعماله بشأن التأمين على البضائع لمدة أربعة أيام عمل . وسيجتمع الفريق نفسه بعد ذلك في يوم الخمل الخامس عشر . وأضافت ان المجلس قد يشاء الرجوع الى مذكرة امانة الاونكتاد المتعلقة بالجدول الزمني للاجتماعات (TD/B/L.583) والتي اقترحت فيها مواعيد عقد الدورة الثامنة للفريق العامل . وأشارت الى انه بالرغم من أن الفريق أوصى باطالة مدة الدورة الى ثلاثة أسابيع ، فقد لاحظ لدى اعتماده قراره أنه لن تترتب على ذلك آثار مالية نظرا للوفورات التي تحققت من خلال دعوة الفريق الفرعي الى الاجتماع .

٢٣٥- ولاحظ المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية الثلاث وممثل الصين أن الدورة العاشرة للجنة النقل البحرى ، التي سيقدم الفريق العامل تقريره اليها ، من غير المقرر أن تنعقد الا بعد الدورة القادمة للفريق وأوصوا بأن يؤيد المجلس قرار الفريق ٤ (د-٧) .

٢٣٦- وصرح الناطق باسم المجموعة دال بأن مجموعته توافق على القرار المعتمد في الدورة السابعة للفريق العامل والذي تضمن توصيات بمواصلة دراسة المشاكل في مجالي التأمين البحرى والتأمين على البضائع ، وأشار كذلك الى ضرورة استمرار الدورة الثامنة للفريق العامل لمدة ثلاثة اسابيع ، يكرس الاسبوعان الأولان منها لمسألة التأمين البحرى والاسبوع الثالث للتأمين على البضائع .

---

(٣٠) للاطلاع على الاجراء المتخذ بشأن قرارين آخرين ومقرر واحد ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/32/15) ، المجلد الثاني الفقرة ٤٢٤ .

Digitized by UNOG Library

٢٣٧ـ وقد وافقت لجنة الدورة على التوصية بأن يؤيد المجلس القرار ٤ (د ـ ٧) الذى اعتمده الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى •

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٣٨ـ قام المجلس في جلسته ٥٥٢ وفي معرض احاطته علما بتقرير لجنة الدورة ، بتأييد القرار ٤ (د ـ ٧) الذى اعتمده الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى •

دال ـ نقل التكنولوجيا

(البند ٨ (د) من جدول الاعمال)

بحث الموضوع في لجنة الدورة

٢٣٩ـ قدم رئيس لجنة نقل التكنولوجيا تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة[٣١] ، فذكر أن اللجنة ركزت اهتمامها على عدد من القضايا الواسعة ، مثل استعراض تنفيذ قرارى المؤتمر ٨٧ (د ـ ٤) و١١٢ (د ـ ٥) المتعلقين بتعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في النقل الدولي للتكنولوجيا ، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، والمساعدة التقنية والتنفيذية المقدمة من الدائرة الاستشارية لنقل التكنولوجيا في الأونكتاد • وقال ان قرار اللجنة ٨ (د ـ ٣) ، المتعلق بصياغة استراتيجية للتحول التكنولوجي للبلدان النامية ، له صلة أيضا بهذا الاستعراض للقضايا الواسعة • فهذا القرار يبين الخطوات الواجب اتخاذها لاعداد مجموعة من التدابير المترابطة والداعمة ، في نطاق اختصاص الأونكتاد ، بشأن التحول التكنولوجي للبلدان النامية ، بوصف ذلك مساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة • وهو مجال من المجالات التي ينبغي ان تلقى اهتماما مستمرا ، وان لم يكن ذلك بالضرورة في الدورة الحالية للمجلس •

٢٤٠ـ وذكر ايضا ان اثنين من القرارات التي اعتمدتها اللجنة يدعوان الى عقد اجتماعات لخبراء حكوميين : القرار ١٤ (د ـ ٣) يرجو الأمين العام للأونكتاد دعوة فريق من الخبراء الحكوميين الى الانعقاد في الربع الاول من ١٩٨٢ لبحث الجوانب الاقتصادية والتجارية والانمائية للملكية الصناعية في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية ، والقرار ١٣ (د ـ ٣) ، يرجو الامين العام للاونكتاد اعداد دراسة شاملة حول الامكانية العملية لقياس تدفقات الموارد البشرية ، بالتشاور الوثيق مع منظمات الامم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة منظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة الاحصائي ، وتقديم الدراسة الى حكومات الدول الأعضاء لابداء التعليقات عليها • كما أن القرار الأخير رجا المجلس ان يصرح ،

---

(٣١) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ٥ (TD/B/836) ، الذى عمم مؤقتا بوصفه الوثيقة TD/B/C.6(III)/Misc.4 و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

في دورته الراهنة ، للامين العام للأونكتاد بدعوة فريق خبراء دولي حكومي الى الاجتماع لبحث الامكانية العملية لقياس تدفقات الموارد البشرية ، على ألا يجتمع هذا الفريق قبل ثلاثة أشهر من تقديم الدراسة المتعلقة بهذا الموضوع الى الحكومات •

٢٤١ــ واضاف انه لم يتسن للجنة لسوء الحظ ، وقت كاف لانجاز كل العمل الذى كانت تعتزم القيام به واضطرت بالتالي ، لأن تحيل الى المجلس مشروعي قرارين مقدمين من مجموعة الـ ٧٧ ، كي يواصل النظر فيهما • ويتعلق احد هذين المشروعين (TD/B/C.6/L.20/Rev.1) بالقضايا في القطاعات المفردة وغيرها من المجالات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية ، وبوجه خاص ، الدعوة الى عقد اجتماعات خبراء بشأن ثلاثة قطاعات مفردة هي تحضير الاغذية والطاقة والسلع الرأسمالية• ويتصل مشروع القرار الآخر (TD/B/C.6/L.26) بدراسات حول آثار التشريعات والأنظمة على نقل التكنولوجيا • ويرد في تقرير اللجنة بيان متصل بنظرها في مشروعي القرارين هذين • وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس من اتخاذ اجراء نهائي لتسوية هذه القضايا غير المحلولة •

٢٤٢ــ وأشار في ختام حديثه الى أن عملية التشاور التي تمت في الدورة الثالثة للجنة واتفاق المجموعات الاقليمية ، بصورة جماعية ، على عدد كبير من القرارات والمقررات يشكلان خطوة الى الأمام نحو تدعيم أنشطة الاونكتاد المتنوعة في ميدان التكنولوجيا • وقال انه يود ، وهو يقدم تقرير اللجنة ان يؤكد على هذه النقطة مرة أخرى ، وأعرب عن أمله في أن يتم اتخاذ خطوات اضافية في هذا الاتجاه اثناء تنفيذ قرارات ومقررات اللجنة ، بحيث يؤدى العمل القيم الذى يضطلع به الأونكتاد في هذا الميدان الى زيادة فعاليته في تعزيز نقل التكنولوجيا وتطويرها مع مراعاة مصلحة البلدان النامية بوجه خاص •

٢٤٣ــ وأشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى أنه جرت في لجنة نقل التكنولوجيا مناقشة مفيدة لمشروعي القرارين TD/B/C.6/L.20/Rev.1 و TD/B/C.6/L.26 المحالين الى المجلس •

٢٤٤ــ وفيما يتعلق بمشروع القرار TD/B/C.6/L.20/Rev.1 ، ذكر أن الوفود أمامها الان متسع من الوقت لفحص الدراسات التي قدمت الى اللجنة من جانب الامانة عن قطاعات الطاقة وتجهيز الاغذية والسلع الانتاجية ، ليس هذا فحسب بل انها تلقت ايضا ملاحظات على هذه الدراسات من سائر المنظمات التابعة للامم المتحدة • ولذا فان مجموعته ترى ان مشروع القرار بشكله ومضمونه الحاليين مهيأ لان تدرسه كل المجموعات وتعتمده وفقا للفقرتين ٢٣ و ٢٤ من قرار المؤتمر ١١٢ (د ــ٥)• وأعرب عن امله في ان توافق سائر المجموعات على اعتماد مشروع القرار •

٢٤٥ــ وقال ان مجموعته تعلق أكبر قدر ممكن من الاهمية على مشروع القرار TD/B/C.6/L.26 وبعد أن أشار الى أن قرارى المؤتمر ٨٧ (د ــ٤) و ١١٢ (د ــ٥) ينصان على صياغة وتنفيذ السياسات التكنولوجية ، بما في ذلك تنظيم نقل التكنولوجيا ، قال انه لا يتبين اية صعوبة تحول دون قبول مشروع القرار من مختلف المجموعات الاقليمية •

٢٤٦ــ وتكلم المتحدث باسم المجموعة باء عن مشروع القرار TD/B/C.6/L.20/Rev.1 ، فأشار الى أن مجموعته تحتاج الى مزيد من الوقت لكي تصل الى قرار بشأن هذا الموضوع • وبعد أن أشار الى الطابع الاولي للملاحظات التي أبدتها سائر المنظمات التابعة للامم المتحدة بشأن الدراسات التي ترد في الوثيقة TD/B/L.582 ، سأل الامانة عما إذا كانت قد تلقت أية ملاحظات اخرى من جانب هذه المنظمات أو غيرها من المنظمات التابعة للامم المتحدة أو من جانب الحكومات • وفي معرض

Digitized by UNOG Library

حديثه عن قرار اللجنة ١٣ (د—٣) بشأن الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ، أشار الى ان مجموعته لا تجد صعوبة في الموافقة على الطلب الذى تقدمت به اللجنة الى المجلس ، حسبما يرد في الفقرة ٢ من ذلك القرار •

٢٤٧— وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته سترد بالايجاب على الطلب الوارد في الفقرة ٢ من القرار ١٣ (د—٣) •

٢٤٨— وقال ممثل الصين ان البلدان النامية تعلق على مشروعي القرارين TD/B/C.6/L.20/Rev.1 و TD/B/C.6/L.26 كليهما أهمية بالغة ، وأعرب عن تأييد وفده لهما •

٢٤٩— واشار المتحدث باسم المجموعة دال الى ان مجموعته توافق على الطلب الوارد في الفقرة ٢ من القرار ١٣ (د—٣) • وقال انه يمكن الانتقال بنشاط الاونكتاد في هذا المجال الى مرحلة التوصيات الملموسة ، لا سيما فيما يتعلق بالتعويض عن استنزاف الأدمغة من البلدان النامية الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو وفقا للمقرر الذى اتخذه المجلس في دورته الحادية والعشرين وقرار الجمعية العامة ٣٥/٦٢ • وشدد على ضرورة وضع أسلوب منهجي لقياس تدفقات الموارد البشرية ، بما في ذلك عن طريق الدعوة لعقد اجتماع لفريق دولي حكومي من الخبراء • وختم حديثه قائلا انه ينبغي الاضطلاع بهذا العمل في حدود الموارد الموجودة حاليا ، كما ينبغي أن يشكل فريق الخبراء على أساس مبادئ التوزيع الجغرافي العادل • وأضاف ان المجموعة دال تقترح ايضا ان يعقد اجتماع الخبراء في نفس الوقت الذى ستعقد فيه الدورة المقبلة للجنة نقل التكنولوجيا •

٢٥٠— وأعرب ممثل الصين عن موافقة بلده على الطلب الوارد في الفقرة ٢ من القرار ١٣ (د—٣)•

٢٥١— ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء بارتياح ان اللجنة قامت خلال دورتها الثالثة ببذل جهود من اجل تدعيم عمل الاونكتاد في مجال التكنولوجيا ، وأعرب عن امله في ان تستمر هذه الجهود حتى يمكن لبرنامج عمل الاونكتاد ان يسهم في تحسين نقل وتطوير التكنولوجيا في البلدان النامية • وفي هذا الصدد ينبغي الا تغرب عن بال المجلس ضرورة استمرار تقييم انشطة الأونكتاد في مجال التكنولوجيا ، مع مراعاة انشطة سائر المنظمات التابعة للامم المتحدة • وفي معرض حديثه عن مشروع القرار TD/B/C.6/L.20/Rev.1 ، قال ان الملاحظات التي وردت من سائر المنظمات التابعة للأمم المتحدة بشأن الدراسات المذكورة موجودة الان تحت تصرف الوفود ، وان مجموعته تقترح أن تقوم المجموعات الاقليمية في الدورة الراهنة للمجلس بفحص هذه الدراسات الفحص المتعمق اللازم ليتسنى التوصل الى قرار بشأن الدعوة لعقد اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بالقطاعات المحددة ، بما في ذلك تحديد عدد هذه الاجتماعات ، ومواعيد انعقادها ، والقطاعات التي ستتم تغطيتها ، وأشار الى الملاحظات التي وردت من سائر المنظمات التابعة للأمم المتحدة بشأن الدراسات ، فقال ان مضمون هذه الملاحظات يدعو مجموعته للتساؤل عما اذا كانت المشاورات التي عقدتها أمانة الاونكتاد مع هذه المنظمات قد حدثت منذ بداية الشروع في اجراء هذه الدراسات • وأعاد التأكيد على الاهمية التي تعلقها مجموعته على مسألة التنسيق بين الاونكتاد وبين سائر المنظمات ذات الصلة في هذا المجال ، لا سيما منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية •

٢٥٢— وفي معرض حديثه عن مشروع القرار TD/B/C.6/L.26 ، ذكر ان المجموعة باء تقر بأهمية السياسات الوطنية في هذا المجال باعتبارها وسيلة من الوسائل الهامة التي تؤدى الى تعزيز القدرة العلمية والتكنولوجية لجميع البلدان ، وبخاصة البلدان النامية • بيد أنه لما كانت آثار هذه الانظمة

Digitized by UNOG Library

غير معروفة تماما حتى الان ، فان الامر يقتضي اجراء دراسات تتناول البلدان التي توجد في مستويات انمائية مختلفة ، والبلدان التي توجد بها أو لا توجد بها تشريعات ، والبلدان التي عدلت تشريعاتها ولن يتيسر النظر فيما ينبغي اتخاذه من خطوات في هذا المجال الا بعد أن تتاح مثل هذه الدراسة الشاملة • وأعرب عن أمله في امكان التوصل الى اتفاق في الدورة الحالية بشأن الخطوات السليمة التي يتعين اتخاذها بصدد مشروع القرار هذا •

٢٥٣ــ ولاحظ المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ باهتمام البيان الذى أدلى به المتحدث باسم المجموعة باء بصدد مشروعي القرارين • وفيما يتعلق بمشروع القرار TD/B/C.6/L.20/Rev.1 ، أشار الى أنه لم يتم فحص الدراسات بسبب ضيق الوقت المتاح امام الدورة الثالثة للجنة • وفي معرض الاشارة الى أن البيان الذى أدلى به المتحدث باسم المجموعة باء لم يتضمن رد فعل ايجابيا على مشروع القرار ، قال ان هذا الامر قد يشكل عقبة تحول دون التوصل الى قرار بشأن هذه المسألة • وحث المجموعة باء على أن تقوم بدراسة شاملة للمسألة المعروضة وأن تتقدم برد بشأنها •

٢٥٤ــ وفيما يتعلق بمشروع القرار TD/B/C.6/L.26 ، قال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، ان مجموعته تحبذ اقتراح المجموعة باء بتوفير المزيد من الدراسات المقارنة • وأضاف ان مجموعته تود أن ترى المجموعة باء وقد اتخذت موقفا ايجابيا مماثلا فيما يتصل بالمقترح الوارد في الفقرة ٣ من مشروع القرار بوصف ذلك متابعة ممكنة لتلك الدراسات •

٢٥٥ــ وتكلم المتحدث باسم المجموعة باء عن مشروع القرار TD/B/C.6/L.20/Rev.1 فأكد من جديد أهمية القيام بفحص متعمق للدراسات المذكورة قبل الشروع في اتخاذ قرار بصدد المسألة ، ولاحظ بارتياح التعليقات المقدمة من حكومة كندا بشأن الدراسات (TD/B/L.582/Add.2) وقال انه يود أن يسمع آراء سائر الحكومات بشأن الدراسات •

٢٥٦ــ وعقّب ممثل سويسرا على الدراسات القطاعية المذكورة ، فقال انها دراسات مهمة تتناول بعض الجوانب الجديدة • فمثلا في مجال السلع الانتاجية ، توجد بعض المشاكل المنهجية أشير اليها في الملاحظات المقدمة من سائر المنظمات التابعة للامم المتحدة وكذلك حكومة كندا • اما فيما يتعلق بالدراسات المقبلة فان وفده يأمل ان تزيد الامانة من تعاونها مع سائر الهيئات التابعة للأمم المتحدة وبالتالي تساعد في عمل الهيئات الدولية الحكومية • وأضاف قائلا ان الدراسة التي تناولت قطاع السلع الانتاجية (TD/B/C.6/60)، هي دراسة سليمة ، وان بدا في بعض اجزائها ميل للتعميم استنادا الى عدد قليل نسبيا من الحالات • بيد أنه من الواضح ان الدراسة تستحق النظر•

٢٥٧ــ وقال ممثل كندا ان وفده هو واحد من الوفود التي احتجت في الدورة الثالثة للجنة نقل التكنولوجيا بأن التعميم المتأخر للوثائق لا يتيح القيام بفحص متعمق لهذه الدراسات ، ومن ثم اتخاذ قرار بشأن الدعوة لعقد اجتماعات افرقة الخبراء • وقد قامت حكومته الان بفحص الدراسات المذكورة باستفاضة بالغة وقد وردت ملاحظاتها في الوثيقة TD/B/L.582/Add.2 • وقد خص بالذكر النقاط الرئيسية التالية في تلك الملاحظات : (أ) توجد ضرورة لسلوك نهج منسق في اجراء الدراسات المذكورة بين المنظمات المعنية التابعة للامم المتحدة مثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ومنظمة العمل الدولية ، وبخاصة في قطاع السلع الانتاجية ؛ (ب) ترحيب حكومته بملاحظات سائر الوكالات التابعة للأمم المتحدة ؛ (ج) وبالاشارة الى الدراسة المتعلقة بقطاع السلع الانتاجية (TD/B/C.6/60) ، ترى حكومته ان

Digitized by UNOG Library

ان استعمال الخبراء الاستشاريين ينبغي ان يعكس توازنا اكبر من التوازن الذى تعكسه الفقرة ٤ من مقدمة الوثيقة ، وان كانت الدراسة تتضمن على أية حال بعض النقاط الجيدة في حين أن هناك ملاحظات أخرى مشكوك في صحتها ؛ (ه)ترى حكومته ان الدراسة المتعلقة بقطاع الطاقة (TD/B/C.6/65) هى دراسة جيدة أساسا ، ولكنها تلتمس ايضاحا بشأن الاشارة التي وردت في الدراسة عن وجود كارتل كهربائي دولي • وترى حكومته ايضا أن القضايا المذكورة في الفقرة ٥٤ من الوثيقة على سبيل المثال ، يمكن ان تثار في مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المزمع عقده في نيروبي في آب / اغسطس ١٩٨١ ، وان تناول هذه المسائل في الوقت الحالي قد يعد استباقا للحكم على نتائج ذلك المؤتمر ؛ (و) وفيما يتعلق بالدراسة المتصلة بتجهيز الاغذية (TD/B/C.6/66) تؤيد حكومته الملاحظات التي أبدتها منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية حسبما ترد في الوثيقة TD/B/L.582/Add.2 • وهى ترى ان تأثير التكنولوجيا ومستوى التجهيز على التغذية يشكل قضية هامة وانه ينبغي ان يتناولها اجتماع لفريق من الخبراء • وقد أبرز أيضا اهتمام حكومته بضرورة اشراك منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وربما هيئات أخرى تابعة للامم المتحدة مثل مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، في الاعمال التحضيرية لمثل هذا الاجتماع •

٢٥٨ــ وأعلن ممثل اسبانيا ان القطاعات التي تجرى دراستها هى قطاعات هامة بوجه خاص بالنسبة لبلده • وأشار الى الهيكل التكنولوجي العام لبلده فذكر ان اسبانيا غير مستقلة تكنولوجيا ، ولديها عجز سنوى في الميزان التجارى للتكنولوجيا يبلغ ٤٠٠ مليون دولار ومايزال يتزايد تدريجيا • وهذه السمة الهيكلية للتبعية التكنولوجية ، المقترنة بوجود أجنبي كثيف ، ملحوظة بوجه خاص في قطاعات مثل قطاع الكيماويات وقطاع السلع الرأسمالية ، وقد تناولتها دراسة للأونكتاد في عام ١٩٧٤ (٣٢) • وقال انه لم يحدث منذ ذلك الحين أى تغير في هذا الاتجاه صوب التبعية المتزايدة ، وكان لابد من محاولة ضبط تدفق التكنولوجيا الى داخل البلاد عن طريق التشريع الوطني • واتسعت في هذه الاثناء الفجوة بين التنمية الصناعية والتنمية التكنولوجية • وهو يعتقد ، استنادا الى تجربة بلده المذكورة آنفا ، ان النهج المتبع في دراسات الامانة ، الذى يساوى بين التنمية التكنولوجية والتنمية الاقتصادية نهج غير مناسب ، ويعطي انطباعا مضللا بأن جميع البلدان المتقدمة قد بلغت أيضا مستوى متقدما في ميدان التكنولوجيا • ولاحظ أنه وردت مع ذلك في دراسة السلع الرأسمالية اشارات صحيحة تماما حول تركز الموردين في بعض فروع هذا القطاع • وأما بشأن الدراسة المتعلقة بتحضير الأغذية ، فانه يعتقد ان الامانة أجرت تعميمات مبالغا فيها بشأن هيكل تسويق وأنماط استهلاك الأغذية المحضرة ، وبالغت في التركيز على التكنولوجيات المتطورة وممارسات الشركات الكبرى ، وهو أمر لاينطبق على جميع البلدان التي تعتبر متقدمة اقتصاديا • ويرى وفده انه بالاضافة الى عدم صحة هذا النهج ، كانت احدى نتائجه السلبية تجاهل امكانية التعاون فيما بين البلدان في المراحل الآنية للتنمية باستخدام تكنولوجيات وسيطة ، وهو أمر يمكن ان يصلح بلده كمثال عليه • وقال ان نقل هذه التكنولوجيات اعطى نتائج مثمرة جدا • وأشار أيضا الى انه على الرغم من ان هناك فائدة من دراسة هيكل السوق وأنماط الاستهلاك وغير ذلك ، فانه كان ينبغي أن تتركز الدراسات بصورة أوضح على القضايا التكنولوجية لكي تكون أكثر توافقا مع الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من قرار المؤتمر ١١٢ (د-٥) •

---

(٣٢) " قضايا رئيسية ناشئة عن نقل التكنولوجيا : دراسة افرادية لاسبانيا ــ تقرير من امانة الاونكتاد "(TD/B/AC.11/17) •

Digitized by UNOG Library

٢٥٩- وفي الوقت الذى اكد فيه على اهمية التعاون مع المنظمات الأخرى في الأمم المتحدة ، أعرب عن خيبة أمله لضحالة التعليقات الموضوعية المرسلة من المنظمات الاخرى والواردة في الوثيقتين TD/B/L.582 وAdd.1 وان كان يعترف بأن تأخير توزيع الدراسات قد يكون عاملا من العوامل التي أدت الى ذلك • وأعرب عن أمله بأن تبذل هذه المنظمات مزيدا من الجهود في المستقبل • وأن يؤخذ أيضا في الاعتبار النهج العملي الذى تسلكه الحكومات ، وأعرب عن اعتقاده بأن الدراسات المقدمة من الامانة تحتوى على عناصر ايجابية ، ولكنها تقتضي المزيد من العمل •

٢٦٠- وقال في ختام حديثه ان الوثائق توفر اساسا مناسبا لعقد اجتماعات خبراء تسفر عن نتائج ملموسة وايجابية بدرجة اكبر ، وانه ينبغي ايضا دعوة خبراء من المنظمات الاخرى التابعة للأمم المتحدة الى الاشتراك في هذه الاجتماعات التي يجب عليها أن تأخذ في الحسبان الكامل تعليقات الحكومات • ويجب ان تحدد الكيفيات والاختصاصات وغيرها تبعا لذلك •

٢٦١- وأشار ممثل اليابان الى الدور الحاسم الذى يمكن ان يؤديه قطاع السلع الرأسمالية والآلات الصناعية في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، فأعرب عن تقديره لأمانة الأونكتاد للتقرير الذى اعدته حول هذا القطاع (TD/B/C.6/60) • وقال ان الدراسة كانت قيد نظر السلطات المعنية في بلده ، وفي رأيها ان الدراسة اجريت على نحو جيد تماما وخلصت أيضا الى نتيجة مناسبة ، وهي انه بالرغم من انه من الأسهل نسبيا ، فيما يبدو ، الحصول على تصاميم المنتجات عن طريق مختلف أشكال التعاون الخارجي ، فان القدرة المحلية على تصميم السلع الرأسمالية المعقدة تشكل الهدف البعيد المدى ، وانه لا يمكن تطويرها بدون حوافز كافية وتخصيص موارد بشرية ومالية لهذا الغرض • وذكر ، مستشهدا بالفقرة ١٨ ، ان الدراسة هي أشبه بتقص اولي للمسألة الواسعة المتمثلة في نقل وتطوير التكنولوجيا في قطاع السلع الرأسمالية • ولذا ، ينبغي اتباع هذه الدراسة واستكمالها بسلسلة من الدراسات المتعمقة تغطي تجزئة مختلف البلدان النامية في تصنيع السلع الرأسمالية ذات الدرجات المختلفة من التعقيد التكنولوجي وأثر التكنولوجيا المتغيرة في هذا القطاع على جميع البلدان النامية •

٢٦٢- وصرح ممثل الولايات المتحدة بأن وفده يحتفظ بحقه في ان يقدم تعليقاته في مرحلة لاحقة •

٢٦٣- ورحب ممثل الامين العام للأونكتاد بالتعليقات المدلى بها ، التي قال انها ستراعى في عمل الامانة المقبل بشأن هذه القطاعات • وأوضح أيضا المسائل التي أثارها ممثل كندا فيما يتعلق بالكارتل الكهربائي الدولي والمشكلة التي يمكن ان تواجهها الامانة لدى شروعها في عملها بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة • كما شرح بايجاز المشاورات التي عقدتها وخططتها الامانة مع المنظمات الأخرى في الأمم المتحدة بشأن أنشطتها في ميدان التكنولوجيا •

٢٦٤- وصرح المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ بأن مجموعته استمعت باهتمام الى التعليقات المفيدة التي أدلت بها مختلف الوفود • كما أحاط علما بعزم الامانة على مراعاة هذه التعليقات في عملها المقبل وقال ان الدراسات التي أعدت حتى الان وما دار حولها من بحث يوفر في نظر مجموعته ، اساسا متينا لتحضير وعقد اجتماعات خبراء •

٢٦٥- وصرح المتحدث باسم المجموعة باء بأن مجموعته تود ان تستمع الى تعليقات من بقية المجموعات بشأن الدراسات ، وترجو لهذا الغرض ، أن تبقى المناقشة مفتوحة •

Digitized by UNOG Library

٢٦٦- وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان تبادل وجهات النظر كان مفيدا ولكن يتعين على الوفود أن تأخذ ايضا الوقت في الحسبان • وأشار بأن في امكان الحكومات ان تقدم الى الأمانة خطيا أية تعليقات اضافية وذلك لفائدة هذه الأخيرة •

٢٦٧- ولاحظت الرئيسة انه حدث تبادل جيد للآراء بشأن الدراسات •

٢٦٨- وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن تأييد الدعوة الى عقد فريق دولي حكومي من الخبراء لبحث جدوى قياس تدفقات الموارد البشرية ، وفقا لقرار المؤتمر ١٠٢ (د-٥) وقرار لجنة نقل التكنولوجيا ١٣ (د-٣) • فعلى الرغم من انه تساور مجموعته شكوك قوية حول الامكانية العملية لمعالجة الآثار الضارة للنقل العكسي للتكنولوجيا من خلال ترتيبات متعددة الأطراف ، فانه لا يريد ان يستبق الحكم على نتائج الدراسة التي يدعو اليها هذان القراران •

٢٦٩- وذكر أيضا ان ولاية الفريق الحكومي الدولي ينبغي ان تقتصر على الولاية التي يسندها اليه القرار ١٠٢ (د-٥) ، وان يكون الفريق مفتوحا لاشتراك خبراء حكوميين من جميع الاعضاء في الأونكتاد ، وأن يستفيد من خبرة وكالات الأمم المتحدة المختصة ، التي قال انه ينبغي دعوتها للاشتراك بصفة مراقب •

٢٧٠- وذكر في ختام حديثه انه ينبغي ان يقدم تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الى لجنة نقل التكنولوجيا لكي تنظر فيه في دورتها الرابعة •

٢٧١- وفي جلسة لاحقة ، عرضت الرئيسة مشروعي قرارين كانت قد تقدمت بهما نتيجة لمشاورات غير رسمية ، يتعلق الاول بالجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا (TD/B(XXII)/SC/L.2) ، ويتعلق الثاني بالقضايا في قطاعات مفردة ومجالات اخرى ذات أهمية حاسمة للبلدان النامية (TD/B(XXII)/SC/L.6) وتم سحب مشروع القرار TD/B/C.6/L.20/Rev.1 .

٢٧٢- وأوصت لجنة الدورة بأن يعتمد المجلس مشروعي القرارين المقدمين من الرئيسة •

٢٧٣- وفي الجلسة ذاتها ، عرض المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 بشأن التشريعات والأنظمة في مجال نقل التكنولوجيا وهو المشروع الذي قدمته المكسيك نيابة عن المجموعة • وبعد أن شرح أن هذا المشروع مجرد تنقيح لمشروع القرار TD/B/C.6/L.26 طلب احالته الى الجلسة العامة لاتخاذ الاجراء المناسب • وأضاف أن مجموعته ترى أن مشروع القرار الاخير قد حظي بتفاوض مكثف في الدورة الماضية للجنة نقل التكنولوجيا ، وان النص المنقح الوارد في TD/B(XXII)/SC/L.5 هو أساسا نفس النص الذي كانت مجموعة الـ ٧٧ قد تقدمت به الى لجنة نقل التكنولوجيا • وذكر ان المجموعة باء لم تبد أية مرونة اطلاقا بشأن هذه القضية ، وانه ازاء تصلب موقف المجموعة باء فليس امام مجموعة الـ ٧٧ خيارات كثيرة متاحة لها • وقد حاولت مجموعة الـ٧٧ ، خلال المشاورات غير الرسمية في فريق الاتصال ، التماس حل وسط مع المجموعات الاخرى ، بيد ان هذا لم يكن ممكنا •

٢٧٤- وصرح المتحدث باسم المجموعة باء بأن لجنة الدورة لم يكن لديها وقت للنظر في مشروع القرار المنقح الذي قدم في اليوم السابق فقط ، وأوضح انه من رأي المجموعة باء انه ينبغي ان يحال هذا المشروع الى فريق الاتصال التابع للرئيس • وبالاضافة الى ذلك ونظرا لتأخر تقديم المقترح ولطبيعة ونطاق التغييرات التي ادخلتها مجموعة الـ ٧٧ ، فان اعضاء المجموعة باء يحتاجون الى توجيهات من عواصمهم • واعاد الى الاذهان كذلك انه اثناء المناقشات التي دارت في فريق الاتصال التابع لرئيسة لجنة الدورة ، تقدمت المجموعة باء في ١٣ آذار/ مارس بمقترح غير رسمي وانتظرت التعليقات

Digitized by UNOG Library

على ذلك المقترح من جانب مجموعة الـ ٧٧ • وترى المجموعة باء أن مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 هو بمثابة مقترح جديد من حيث طبيعته ونطاقه وهدفه • وان تقديم المشروع يشكل خطوة الى الوراء بعيدا عن امكان الاتفاق فيما بين المجموعات الاقليمية •

٢٧٥- وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته تقدمت بالفعل بمساهمة ايجابية وأعربت عن رأيها في المقترح غير الرسمي المقدم من المجموعة باء • وأضاف ان مجموعته اقترحت صياغة الفقرتين ٣ و ٤ من المنطوق واضافة الفقرة ٣ من منطوق المقترح الاصلي لمجموعة الـ ٧٧ • وهذا هو ما رفضته رسميا المجموعة باء •

٢٧٦- وبعد تبادل آخر للآراء حول هذه المسألة ، وعلى اثر اقتراح طرحته الرئيسة ، وافقت لجنة الدورة على احالة مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 الى فريق الاتصال التابع لرئيس المجلس•

بحث الموضوع في الجلسة العامة

٢٧٧- وفي الجلسة ٥٢٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، أشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى خلفية مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 ، فأكد من جديد رأى مجموعته بأن اعتماد القوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتطويرها يمثل ضرورة عاجلة • وأضاف ان البلدان الأعضاء في مجموعته في مراحل تنمية مختلفة وأن هياكلها الأساسية العلمية والتكنولوجية ضعيفة بصفة عامة ، ولا سيما في أقل البلدان نموا • وكانت هذه هي الاسباب التي دفعت مجموعته الى تقديم مشروع القرار TD/B/C.6/L.26 في الدورة الثالثة للجنة نقل التكنولوجيا ، الذى يرجو من الأمين العام للأونكتاد " أن يستكمل بأسرع مايمكن تقريرا يتضمن مقترحات ملموسة عن النهج العامة للتشريعات والأنظمة التي تتناول نقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في البلدان النامية" • وقد حظى مشروع القرار هذا بتأييد المجموعة دال والصين • بيد أن المجموعة باء بدلا من أن تسلم بضرورة المساعدة العاجلة ، فقد اقترحت تعديلات تدعو الى اعداد دراسات معقدة تحدد ما اذا كانت هذه القوانين والانظمة المتعلقة بالتكنولوجيا ضرورية •

٢٧٨- ومضى قائلا ان من رأى مجموعته أن ضرورة هذه القوانين والأنظمة في أى بلد مسألة تحددها حكومة هذا البلد دون غيرها • وان طلب الاضطلاع بمزيد من الدراسات لا طائل من ورائه نظرا لأن الفقرة ٢٦ من قرار المؤتمر ١١٢ (د-٥) ، الذى تعلق عليه فيما يبدو المجموعة باء أهمية كبيرة ، تشتمل بالفعل على طلب كهذا •

٢٧٩- واستطرد قائلا انه بسبب القناعة بأنه لا يمكن الطعن في حق أى بلد نام في اعتماد مايراه ضروريا من هذه التشريعات نص مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 (وهو صيغة منقحة لمشروع القرار TD/B/C.6/L.26) على مطالبة الأمين العام للأونكتاد بأن يستكمل بأسرع مايمكن تقريرا يتضمن مقترحات ملموسة من النهج العامة ، التي يمكن للبلدان النامية أن تستخدمها في صياغة قوانينها وأنظمتها الخاصة بها • بيد أنه يقترح ، في ضوء موقف المجموعة باء المخيب للآمال في لجنة الدورة ، وبروح من التعاون ، وبأمل أن تظهر المجموعة باء أقصى مافي وسعها من المرونة والتعاون ، أن يحال مشروع القرار الى المجلس في دورته الثالثة والعشرين للنظر فيه بصورة نهائية•

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٨٠- اتخذ المجلس، في نفس الجلسة (الجلسة ٥٥٢)، الاجراء التالي :

(أ) قرر الاضطلاع بالمزيد من النظر في مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 (التشريعات والأنظمة في مجال نقل التكنولوجيا) في دورته الثالثة والعشرين (انظر المرفق الثاني أدناه). (وتم سحب مشروع القرار TD/B/C.6/L.26)؛

(ب) وفي معرض الاحاطة علما بتقرير لجنة الدورة :

'١' أحاط علما بتقرير لجنة نقل التكنولوجيا عن دورتها الثالثة وأيد القرارات ٨ (د-٣) و ٩ (د-٣) و ١١ (د-٣) و ١٣ (د-٣) و ١٤ (د-٣) و ١٥ (د-٣) و ١٦ (د-٣) والمقررين ١٠ (د-٣) و ١٢ (د-٣)، التي اعتمدتها اللجنة؛

'٢' واعتمد مشروعي القرارين TD/B(XXII)/SC/L.2 (الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا) و TD/B(XXII)/SC/L.6 (نقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها : القضايا في القطاعات الفردية وغيرها من المجالات ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية) (للاطلاع على النص انظر المرفق الأول أدناه، القراران ٢٢٧ (د-٢٢) و ٢٣٠ (د-٢٢)).

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان انعقادها ، وموعدها ، ومدتها

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٢٨١ــ طلبت الجمعية العامة من المجلس في الفقرة ٢٦ من قرارها ١٩٦/٣٤ أن يوصي في دورته الحادية والعشرين بتاريخ ومكان ومدة انعقاد الدورة السادسة للمؤتمر ، واضعا في اعتباره العرض الذي قدمته حكومة كوبا • وقرر المجلس ، في دورته الحادية والعشرين ، ارجاء توصيته الى الدورة الثانية والعشرين مبينا أنه سيراعي لدى تقديم توصيته عرض استضافة المؤتمر الذي قدمته كوبا خلال الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس وكررته في الدورة الخامسة للمؤتمر وفي هذا الصدد ، كان أمام المجلس الوثيقتان TD/B/843 و TD/B/844 اللتان تم تعميمهما بناء على طلب من البعثة الدائمة لكوبا والبعثة الدائمة للولايات المتحدة على التوالي •

٢٨٢ــ وقال ممثل كوبا لدى افتتاحه باب المناقشة ، في الجلسة ٥٤٩ المعقودة في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨١ ، أن بلده هو عضو من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ، وبصفته تلك يملك مطلق حقوق التصويت وتولي المناصب واستضافة الاجتماعات • فمنذ عام ١٩٥٩ ، والشعب الكوبي يقرر مصيره بنفسه، حرا من الوصاية الاستعمارية الجديدة ، كما تكرس الحكومة الكوبية جهودها لقضية ازالة ويلات الحرب وتعزيز حقوق الانسان والتقدم الاجتماعي والاقتصادي • كما انها تؤمن بمفهوم المساواة في السيادة بين جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، وبالتعاون الدولي لحل المشاكل البشرية الرئيسية • ولهذا السبب عقدت العزم على أداء دور نشط بصورة متزايدة في أعمال الأمم المتحدة ، وبهذه الروح قامت في الدورة الخامسة للمؤتمر بعرض مدينة هافانا مكانا لانعقاد الدورة السادسة للمؤتمر • وكما يتبين من الوثيقة TD/B/843 ، يتوفر لدى كوبا بالفعل عدد كبير من المرافق ، بما في ذلك مركز للمؤتمرات ، وفنادق ، ومرافق اتصالات وهي على استعداد لتوسيع هذه المرافق وبناء قاعات اجتماعات ومكاتب اضافية لتلبية احتياجات المؤتمر كافة • كما انها على استعداد لتغطية جميع النفقات الاضافية المترتبة على عقد المؤتمر خارج مقر الأونكتاد • وقد سبق لكوبا أن استضافت اجتماعات دولية هامة ، واستقبل المشتركون بالحفاوة الكوبية التقليدية • وقال ان حكومته مقتنعة بأهمية تناوب أماكن انعقاد المؤتمرات الهامة فيما بين بلدان مختلفة ، وذلك تمشيا مع مبدأ العالمية ، ومع مبدأ احترام حقوق جميع الدول الأعضاء بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية • ومن ثم قال انه يود أن يكرر رغبة حكومته واستعدادها لاستضافة الأونكتاد السادس ، ثم اقترح رسميا أن يتخذ المجلس في دورته الحالية قرارا في هذا الشأن •

٢٨٣ــ وذكر انه لم يتقدم أي بلد كبلده ، أي بلد نام من أمريكا اللاتينية ، بعرض لاستضافة الأونكتاد السادس ، وقال ان هناك ما يحمل على التساؤل عن سبب عدم قبول دعوة كوبا حتى الآن • فلم يتم حتى الآن سوى التهامس في الأروقة بالجواب عن هذا السؤال • الا أنه من مصلحة جميع الدول ، وخاصة الصغيرة منها ، أن تطرح المسألة في احدى جلسات المجلس • وقد اتضح ان الدول الأعضاء في الأونكتاد لا تؤمن جميعا بمفهوم المساواة في الحقوق • اذ يرى البعض منها أنه يتمتع بحق الفيتو الدائم في صدد أماكن انعقاد المؤتمرات الهامة وجداول أعمالها ومواعيد انعقادها •

Digitized by UNOG Library

وهذه الدول هي ذات الدول التي ليس لديها استعداد لمشاهدة بلدان مستقلة تمارس سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وتنتهج سياسة دولية تتمشى مع مصالحها الخاصة • وقد حاول أحد هذه البلدان ، ألا وهو الولايات المتحدة ، دون توفيق ، استدراج المجموعة التي ينتمي اليها لرفض العرض الذي قدمته كوبا • ثم حاول — دون توفيق أيضا — استمالة حكومة أخرى من أمريكا اللاتينية الى تقديم دعوة منافسة ، كما حاول — دون توفيق أيضا — اضعاف التأييد الذي يتمتع به العرض الكوبي في مجموعة أمريكا اللاتينية ومجموعة الـ ٧٧ • وهو لا يزال يقوم بمناورات في الكواليس ولكنه يجفل من الدخول في مناقشة علنية تكشف أن أنشطته متنافية مع مبادئ الأمم المتحدة والأونكتاد ومثل هذا السلوك لا هو بالسليم ولا البناء ، وبالتالي ينبغي رفضه ، لانه مالم يتم ذلك سيخلق سابقة للمستقبل من شأنها أن تهدد التطور العادي لأعمال الأونكتاد •

٢٨٤— وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية انه لن يرد على ادعاءات ممثل كوبا فيما يتعلق ببلده والتي لا علاقة لها بقضية مكان انعقاد الأونكتاد السادس ، فقد أجرى الكثير من المناقشات بشأن هذا الموضوع بين أعضاء المجلس • وفي صدد هذه القضية وغيرها من القضايا المتصلة بالأونكتاد ، بذلت جهود للتوصل الى توافق في الآراء وينبغي مواصلة هذه الجهود لانه مالم يوجد استعداد للتوصل الى تفاهم توافقي حول مسألة اجرائية كهذه فحينئذ ستتضاءل الفرص المتاحة للتوصل الى اتفاق حول المسائل الموضوعية التي لها كل هذه الأهمية الكبيرة بالنسبة للأونكتاد وأعضائه • وأعرب عن أسفه لاثارة القضية بصورة رسمية في المجلس رغم انه لم يتم حتى الآن التوصل الى توافق في الآراء • ويوجد أمام المجلس اقتراحان : فالحكومة الكوبية تقترح عقد المؤتمر في هافانا ، في حين أن عددا من الحكومات ، من بينها حكومته ، يفضل بصفة عامة عقده في جنيف • وقال انه لا يمكنه التحدث بالنيابة عن الآخرين فيما يتعلق بدوافعهم لتحبيذ جنيف ، ولكن فيما يتعلق بحكومته لن يقدم اعتذار على ما خلص اليه بلده من أن عقد الأونكتاد السادس في هافانا ليس من شأنه أن يؤدي الى انجاح المؤتمر • الا أنه أعرب عن رغبته في أن يؤكد أن تفضيل بلده لجنيف لا يستبعد تأييد عقد المؤتمر في مكان آخر في أمريكا اللاتينية • وقال انه لن يذكر أسباب حكومته بالتفصيل ، ولكن يجب أن يكون واضحا لأعضاء المجلس أنه لا يمكن عزل الأونكتاد عن المشاغل الأكبر التي تقلق منطقة الكاريبي والعالم • وقد ساهمت هذه المشاغل في جعل حكومته تخلص الى أنه لن يمكنها أن تحضر الأونكتاد السادس اذا عقد في هافانا •

٢٨٥— وقال المتحدث باسم الاتحاد الاقتصادية الأوروبي أنه لكي يتم التوصل الى نتائج بناءة في الأونكتاد السادس فانه من المهم للغاية الاتفاق على مكان لانعقاده يحظى بكامل تأييد جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد •فاذا لم يتأت هذا التأييد ، فان ذلك لن يهدد نجاح المؤتمر فحسب ، بل وكذلك أعمال الأونكتاد الجارية ، فضلا عن أنه قد يعرض مستقبله للخطر • ومن ثم ينبغي أن يعكف جميع الوفود على التفكير بجد في هذه الاعتبارات قبل اتخاذ قرار نهائي •

٢٨٦— وأعربت ممثلة الجزائر عن دهشتها ازاء ما اعتبرته مناقشة لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بالعرض المقدم من أحد البلدان لاستضافة مؤتمر • فمثل هذه المناقشة لم تحدث أبدا في صدد الدورات السابقة للأونكتاد • وفضلا عن ذلك ، فان رفض أي دعوة يعدّ ، في الاطار الاجتماعي — الثقافي لبلادها ، اخلالا بقواعد السلوك لا يمكن أن يغتفر • وأعربت عن أملها في أن يتمكن المجلس ، نتيجة للمشاورات ، من التوصل الى حل لهذه القضية دون الاستجابة الى الابتزاز من جانب أي طرف • وقالت ان كوبا قد استضافت مؤتمرات هامة كثيرة كان بلدها دائما مبتهجا لحضورها •

Digitized by UNOG Library

٢٨٧- وقال ممثل اثيوبيا ان مجموعة الـ ٧٧ قد أحاطت علما مع الارتياح ، في اجتماع أروشا الوزارى، بالدعوة المقدمة من الحكومة الكوبية لاستضافة الأونكتاد السادس • وقد أثيرت هذه القضية في الأونكتاد الخامس وفي الدورة الاستثنائية العاشرة والدورة الحادية والعشرين للمجلس ولذا فانه هو أيضا مندهش لأن يكون عرض حكومة كوبا موضوعا للمناقشة • وعلاوة على ذلك ، تتضمن الوثيقة TD/B/843 تقريرا ايجابيا من بعثة قامت بزيارة كوبا لمعاينة المرافق المتوفرة • فأمام المجلس جميع مايلزمه للتوصل الى قرار ، ولا ينبغي وضع أى عقبة في طريقه •

٢٨٨- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته تؤيد الاقتراح الداعي الى عقد الدورة السادسة للمؤتمر في هافانا • وقد رحبت أغلبية البلدان الأعضاء ، بما فيها البلدان الأعضاء في المجموعة دال ومجموعة الـ ٧٧ ، بالدعوة التي وجهتها الحكومة الكوبية في الدورة الخامسة للمؤتمر والدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس • وقد انعكس ذلك الوضع في اتخاذ المؤتمر قراره ١٠٧ (د-٥) وفي اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٣٤/١٩٦ • ويمكن ، كما يتبين من الوثيقة TD/B/843 ، الوفاء بكل المتطلبات اللازمة لعقد المؤتمر في هافانا • وأعرب عن تقدير المجموعة دال لحكومة كوبا على دعوتها لعقد المؤتمر في هذا البلد الاشتراكي النامي في أمريكا اللاتينية ، وقال ان مجموعته ترى أنه لا شيء يمنع المجلس من اتخاذ قرار بشأن الموضوع في دورته الحالية •

٢٨٩- وأعرب ممثل الجمهورية العربية السورية أيضا عن استغرابه لمناقشة المجلس للعرض المقدم من كوبا لاستضافة الدورة السادسة للمؤتمر نظرا لأن مثل هذه المناقشة لم يجر أبدا فيما يتعلق بالدورات السابقة للأونكتاد • فكوبا مستوفية لجميع الشروط اللازمة لاستضافة المؤتمر ، فقد اجتمعت مجموعة الـ ٧٧ بالفعل في هافانا ، وبرهنت كوبا على قدرتها على استضافة مؤتمرات كبيرة • وقال ان وفده سيسعده حضور الدورة السادسة للمؤتمر في ذلك البلد •

٢٩٠- وقال ممثل الصين ان بلاده تبدى ، منذ اتخاذ قرار المؤتمر ١٠٧ (د-٥) اهتماما بمسألة مكان انعقاد الأونكتاد السادس وتعلق عليها أهمية كبيرة • وينبغي دراسة تلك المسألة دراسة دقيقة بغية ضمان نجاح المؤتمر • فالأونكتاد هو المحفل الاقتصادى والتجارى الرئيسي في الأمم المتحدة واسندت له الولاية الهامة المتمثلة في اجراء المفاوضات • ومن ثم ، ينبغي أن يشجع البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء على الاشتراك في بحث مشاكل التجارة والتنمية على الصعيد الدولي بهدف السعي للتوصل الى حلول من خلال بذل جهود مشتركة • وبالتالي فان اختيار مكان انعقاد الأونكتاد السادس يكتسي أهمية بالغة ، ولا يمكن التغاضي عن المصاعب التي تواجه أطرافا مختلفة • واذا تعذر تذليل تلك المصاعب ، ولم تتمكن أى مجموعة أو أى دولة عضو في الأونكتاد من الاشتراك في المؤتمر ، فسيكون طابع العالمية مفقودا ويصبح ضمان احراز التقدم في المفاوضات أمرا عسيرا • وعلاوة على ذلك فان مثل هذه الامكانية قد تلقي ظلا على مستقبل الأونكتاد • ولذا ناشد جميع أعضاء المجلس ألا تغيب مصالح الأونكتاد العامة عن بالهم وأن يختاروا عن طريق المشاورات الكاملة وبتوافق الآراء ، مكانا يقبله جميع من يعنيهم الأمر •

٢٩١- وقال ممثل منغوليا انه لا داعي ، في رأيه ، الى اجراء مناقشات مطولة للمسألة أو للاعتبارات السياسية التي تنطوى عليها • وحيث ان كوبا قد قدمت عرضا لاستضافة المؤتمر فان المنطق ينبغي أن يسود وينبغي للمجلس أن يقبل دعوتها •

Digitized by UNOG Library

٢٩٢ــ وقال ممثل كندا ان حكومته ترى أن لكل عضو من أعضاء الأونكتاد ، وفقا لما جرت عليه العادة في الأمم المتحدة ، الحق في أن يعرض استضافته للأونكتاد السادس ، الا انها تشعر بالقلق لأن العرض الذى قدمته كوبا قد أثار تحفظات قد تعرقل نجاح المؤتمر الذى يلعب دورا هاما جدا كمحفل للحوار بين الشمال والجنوب • وأضاف انه على يقين من أن كل المجموعات تعترف بأهمية تجنب اتخاذ اجراء في الدورة الحالية قد يضر باحتمالات نجاح المؤتمر في عام ١٩٨٣ •لذلك يوافق وفده على ضرورة اتخاذ أى قرار بتوافق الآراء ، وعلى استمرار المجلس في التفكير في هذه المسألة• واقترح أن يواصل رئيس المجلس والأمين العام للأونكتاد مشاوراتهما بغية حل هذه القضية بتوافق الآراء •

٢٩٣ــ وقال ممثل النرويج ان الوضع كما يبدو أنه تطور الآن ، يثير القلق •وفي هذا الصدد ، أعرب عن رغبته في تأكيد دور الأونكتاد الهام جدا في الحوار بين الشمال والجنوب ، ومغزى وأهمية الاتفاق على موقع لانعقاد الأونكتاد السادس بتوافق الآراء • وناشد جميع الوفود أن تواصل النظر في الطابع الخطير للوضع ، في مشاورات أخرى تجرى تحت توجيه الرئيس •

٢٩٤ــ وقال ممثل اليابان انه يشاطر الرأى القائل ان المناقشة الدائرة غير عادية وتدعو للأسف الى حد ما • وأعرب عن رغبته في الاشارة الى أن قرار المؤتمر ١٠٧ (د ــ٥) قد اتخذ بتوافق الآراء وقال انه قد فهم أن ممثل كوبا قد بين في مكان آخر ان حكومته مهتمة بنجاح الأونكتاد السادس أكثر من اهتمامها بمسألة مكان انعقاده ، فاذا كان ما فهمه صحيحا فانه يرى أن ذلك هو بالتأكيد نهج صائب • وفي ضوء ذلك ينبغي عقد مزيد من المشاورات بغية التوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة •

٢٩٥ــ وأعرب ممثل الجماهيرية العربية الليبية عن دهشته لما بدا من ضرورة مناقشة مسألة مكان انعقاد الأونكتاد السادس • ففي الماضي كان المعيار الوحيد الذى ينظر فيه عند تقديم دولة عضو عرضا باستضافة المؤتمر هو قدرتها على توفير كل التسهيلات اللازمة • وفي حالة العرض الذى تقدمت به كوبا تم الوفاء بهذا المعيار بما يزيد عن الحاجة • وعليه أعرب عن انزعاجه لما يثار الآن من معايير أخرى ، الأمر الذى قد يشكل سابقة قد تستخدم في عرقلة أعمال المؤتمر في دورته السادسة التي يرجو جميع أعضاء الأونكتاد لها النجاح •

٢٩٦ــ وقال ممثل استراليا ان بلاده تؤيد الفكرة القائلة بضرورة توصل المجلس الى قرار بتوافق الآراء • فالأونكتاد السادس سيكون محفلا من المحافل الرئيسية في الحوار المستمر بين الشمال والجنوب ، ولا ينبغي أن يتعرض نجاحه للخطر بسبب انعدام توافق الآراء بشأن مكان انعقاده • وعليه فان من الأهمية الحاسمة أن يستمر بذل الجهود من أجل التوصل الى توافق في الآراء •

٢٩٧ــ وأعرب ممثل السويد ، متحدثا أيضا باسم فنلندا والنرويج ، عن شديد قلقه فيما يتعلق بمنحى المناقشة • فلا ينبغي أن تتردى مسألة البت في مكان انعقاد الأونكتاد السادس بحيث تصبح قضية تنطوى على مجابهة • ونظرا لأهمية الدورة السادسة بالنسبة لأعمال الأونكتاد فانه ينبغي اتخاذ القرار بتوافق الآراء • وحيث أن ذلك لا يبدو ممكنا في الدورة الحالية فقد حث بشدة على ارجاء اتخاذ قرار بشأن المسألة الى الدورة القادمة للمجلس للسماح بايجاد حل من خلال عقد مشاورات بين جميع الأطراف المهتمة تمكّن المجلس من التوصل الى توافق في الآراء •

Digitized by UNOG Library

٢٩٨ــ وقال ممثل نيوزيلندا ان المسألة في حاجة الى أن تسوى بشكل بناء وعن طريق توافق الآراء • ومن الضرورى تعزيز وتقوية مبدأ الترابط وكذلك الحوار بين الشمال والجنوب • أما بالنسبة للبلدان الصغيرة مثل بلاده فان القضايا التي تنطوى عليها المسألة قيد البحث هي أعمق من مجرد مسألة المكان الذى ينبغي أن ينعقد المؤتمر فيه •

٢٩٩ــ ولاحظ ممثل الصومال ان هذه المسألة كانت محور المناقشة منذ انعقاد الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس • ولم يحدث في أى وقت من الأوقات منذ انشاء الأونكتاد أن أظهر هذا العدد الكبير من الدول الأعضاء مثل هذا الموقف السلبي العدائي ازاء اقتراح يتصل بمكان انعقاد المؤتمر • ومن الواضح أن هناك اختلافا تاما في الرأى بشأن اختيار هافانا مكانا لانعقاد المؤتمر • وقد عارضت بلاده معارضة قاطعة وبلا تحفظ اختيار هافانا مكانا لانعقاد المؤتمر • فدورات المؤتمر تتطلب المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء ، وعقد الأونكتاد السادس في بلد استعدى نظامه البلد ان المحبة للحرية في مختلف أنحاء العالم واستحق الادانة الكاملة ، ستكون له آثار معاكسة • وبما أن التوصل الى توافق في الآراء بشأن اختيار هافانا أصبح بوضوح أمرا مستحيلا فانه ينبغي لكوبا أن تسحب عرضها دون قيد أو شرط •

٣٠٠ــ وأبدى ممثل العراق دهشته بشأن عدد من الآراء المعرب عنها خلال المناقشة والحجج المطروحة لتبريرها • وقال ان بلاده تؤيد تأييدا كاملا العرض الذى قدمته حكومة كوبا •

٣٠١ــ وقال ممثل البرتغال ان من الأساسي أن يتم التوصل الى توافق في الآراء وأن تعقد الدورة السادسة للمؤتمر في مكان مقبول لجميع الدول الأعضاء بغية ضمان نجاحه • وأعرب عن أمله في أن يتيسر التوصل الى توافق في الآراء •

٣٠٢ــ وقال ممثل سنغافورة ان الأونكتاد من أهم المحافل في الحوار بين الشمال والجنوب • ووفده يرى أن نجاح المؤتمر سيتعرض للخطر ، مما سيضر خاصة بالبلدان النامية ، لو انعقد في مكان لم يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأنه • وأضاف ان بلاده لا ترحب بحضور الأونكتاد السادس لو عقد في هافانا •

٣٠٣ــ وقال ممثل مدغشقر ان وفده كان يظن ان مناقشات المجلس في اطار البند ٦ ستقتصر على معالجة مسألة تاريخ المؤتمر ومدة انعقاده • ولا يعتقد انه قد حدث في الماضي أن قدم أحد البلدان دعوة لاستضافة المؤتمر وطرحت هذه الدعوة للنقاش • وأضاف ان هذه المناقشة تبدو وكأنها شكل من أشكال التمييز ضد دولة عضو • وقد تحدثت بعض الوفود عن الحفاظ على سلامة الأونكتاد ، ولكن ذلك يصبح متعذرا اذا أوجد تمييز فيما بين أعضائه وقد بينت حكومة كوبا أنها ستقوم بكل ما يلزم لضمان توفير كل المرافق اللازمة للمؤتمر ، وينبغي للمجلس أن يقبل عرضها ، واذا لم يفعل ذلك فانه سيضع سابقة خطيرة •

٣٠٤ــ وقال ممثل نيكاراغوا ان بامكان بلاده أن تقبل العرض الذى قدمته الحكومة الكوبية وسيكون رفض هذا العرض أمرا غريبا جدا ولا سيما أن الأسباب التي أبديت لرفضه تبدو بلا منطق تقريبا • وأضاف انه قلق بشأن السابقة التي قد توضع بالنسبة للمستقبل • وقد قيل ان اختيار المكان لا يتم بصورة آلية ، حيث انه ، لضمان نجاح المؤتمر ، من الضرورى الحصول على تأييد كل المشتركين ، وبعبارة أخرى لابد من أن يكون هناك اجماع • ولكن هذا يعادل القول بأن توافق

Digitized by UNOG Library

الآراء ليس الوسيلة الصحيحة للتوصل الى اتفاق • ومع ذلك فان الهدف ذاته من توافق الآراء يتمثل في أنه ليس من الضرورى البحث عن الاجماع عند ما لا يمكن طرح أية أسباب لمعارضة اقتراح معين، وان ما ينبغي للمجلس أن يفكر فيه هو كل النتائج التي يمكن أن تترتب بالنسبة للأونكتاد والمحافل المشابهة لو قدر لمحاولة خلق هذه السابقة الخطيرة النجاح •

٣٠٥ــ وقال ممثل كوبا ان وفده قد حث على اجراء مناقشة علنية للبند ٦ من جدول الأعمال لأنه من الضرورى كشف النقاب عما تمارسه الولايات المتحدة من ضغوط وابتزاز منذ شهور على الدول الأعضاء في الأونكتاد ، فمن الواضح الآن من هي الدولة التي تحاول تجنب صدور قرار بشأن مكان انعقاد الأونكتاد السادس ولأى أسباب ، والولايات المتحدة تبرهن على ان هدفها هو وقف الحوار الدولي بشأن التعاون الاقتصادى والاستعاضة عنه بلغة الحرب الباردة ، متجاهلة بذلك أكثر من أى وقت مضى الالتزامات المترتبة عليها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة • وقد بينت الولايات المتحدة بوضوح انها لن تحضر الأونكتاد السادس اذا عقد في هافانا أيا كان القرار الذى يتخذه المجلس بشأن هذه المسألة • وقال ان كوبا تندد بزيادة عداء حكومة الولايات المتحدة وتعتبر ان موقفها الحالي يشكل بندا آخر يضاف الى القائمة الطويلة للهجمات التي شنت على كوبا منذ ١٩٥٩ ــ وهو هجوم ، شأنه شأن ما سبقه من هجمات ، سيتم احباطه ، فممارسة المقاطعة والابتزاز التي تبدأها الولايات المتحدة الآن داخل الأونكتاد سترتد في النهاية الى نحرها ، الا أن هناك ما هو أهم من ذلك ، وهو معنى موقف الولايات المتحدة بالنسبة لاعضاء الأونكتاد في مجموعهم ، فقد تساءل ممثل اليابان عما اذا كان نجاح المؤتمر لا يهم كوبا أكثر من مسألة مكان انعقاده ، وينبغي ، احقاقا للعدل ، السعي الى الحصول على الاجابة عن هذا السؤال من الولايات المتحدة • وفضلا عن ذلك ، يمكن السؤال عما اذا كانت الولايات المتحدة مهتمة حقا بنجاح الأونكتاد وعما اذا كانت تريد للدورة السادسة للمؤتمر أن تنعقد على الاطلاق اذ أن عددا من المفاوضات الهامة بشأن المسائل الاقتصادية أصبح معطلا ، بصرف النظر عن مكان انعقادها ، بسبب الموقف السلبي الذى تقفه الولايات المتحدة ، وتشمل هذه المفاوضات المناقشة بشأن المفاوضات الشاملة والدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، المنعقدين في نيويورك . وعلاوة على ذلك ، اذا كان الحوار الدائر بشأن التعاون الاقتصادى الدولي لا يحرز تقدما ، واذا لم تكن هناك جهود عالمية تبذل لحل مشاكل البشر الاجتماعية والاقتصادية ، فان المسؤولية عن ذلك تقع ، بالدرجة الأولى ، على الولايات المتحدة .

٣٠٦ــ وأردف قائلا ان الدليل على عدم اهتمام الولايات المتحدة بعمل الأونكتاد هو أن هذا البلد صوت في دورة المؤتمر الأولى التي عقدت في ١٩٦٤ ضد تسعة من المبادئ العامة الخمسة عشرة التي أوصى بها المؤتمر • وكان من بين المبادئ التي صوتت ضدها الولايات المتحدة المبادئ الأربعة الأولى المتعلقة بالمساواة بين الدول في السيادة ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، وعدم التمييز ، والحق في حرية التجارة مع البلدان الأخرى ، وحق كل بلد في التصرف بحرية في موارده الطبيعية • والولايات المتحدة لا تعمل في الوقت الحاضر ضد التعاون الاقتصادى الدولي فحسب ، ولكنها تفترض أيضا أن لها حق الفيتو في المجلس ، وهي في الواقع تهدد المجلس • وقال ان كوبا ترفض هذا الابتزاز والتهديد وتشعر بقلق بشأن مستقبل الأونكتاد والأمم المتحدة نفسها ، اذا كان من المقدر لابسط قواعد القانون الدولي أن تلقى ازدراء على هذا النحو • وأعرب عن اقتناع كوبا بأن المجلس ، ولا سيما مجموعة الـ٧٧ ، لن يقبل الضغط والانذارات كأدورات للمفاوضات •

Digitized by UNOG Library

٣٠٧ــ ومضى يقول ان وفودا كثيرة اقترحت أن يتم اختيار مكان انعقاد الأونكتاد السادس عن طريق توافق الآراء ، غير أنه ليس من الصحيح أن يقال ان مكان انعقاد المؤتمر كان دائما موضوعا لقرار متخذ بتوافق الآراء ، ومن أمثلة ذلك اختيار سانتياغو مكانا لانعقاد الأونكتاد الثالث • وقال ان وفده يشك في أن يؤدي تأجيل اتخاذ المجلس قرارا بشأن هذه المسألة الى تغيير الوضع ، كما انه يشك ، في ضوء ما له من خبرة ، في أن تغير الولايات المتحدة موقفها • وأشار الى البيان الذي ألقاه ممثل الصومال ، فلاحظ ان الصومال مثل في الماضي في اجتماعات دولية عقدت في هافانا ، وقال انه اذا كان الصومال لا يرغب في الذهاب الى الأونكتاد السادس اذا عقد في هافانا لأن الولايات المتحدة لن تذهب فهذه مشكلته هو •

٣٠٨ــ وقال ممثل الولايات المتحدة ان البيان الذي ألقاه منذ لحظات ممثل كوبا يقدم دليلا بليغا على سبب عدم ملاءمة هافانا مكانا لانعقاد الأونكتاد السادس •

٣٠٩ــ وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه من المناسب التساؤل عما اذا كان المجلس ، في ضوء ما يتحمله بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) من مسؤولية العمل كلجنة تحضيرية لدورات المؤتمر ، وبصورة خاصة اصدار توصيات فيما يتعلق بالموعد والمكان المناسبين لعقد المؤتمر ، قد تمكن من تأدية هذه الوظيفة في دورتي المجلس العشرين والحادية والعشرين • فاذا كان المجلس غير قادر ، في مثل هذه المسائل الاجرائية ، على تأدية وظائفه ، فانه يتساءل عما يمكن للمجتمع الدولي أن ينتظره منه عندما يتعلق الأمر بقضايا موضوعية • وقال ان المناقشة التي جرت في المجلس بينت بوضوح من هو المسؤول عن اقامة العقبات فيما يتعلق بمسألة مكان انعقاد الأونكتاد السادس والتي هي مسألة اجرائية • وقد وافق المؤتمر ، في قراره ١٠٧ (د ــ ٥) ، على أن يصدر المجلس توصية في هذا الشأن ، آخذا في حسبانه العرض الذي قدمته حكومة كوبا • وقال ان الجمعية العامة قد أيدت هذا القرار في الفقرة ٢٦ من قرارها ١٩٦/٣٤ ، وان حكومة كوبا قدمت هذا العرض في الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس وكررته في مانيلا ، وان هذا العرض لقي موافقة أغلبية الدول الأعضاء ، بما فيها مجموعة الـ ٧٧ • وعلاوة على ذلك ، لم تقدم أية دولة من الدول الأعضاء اقتراحا بديلا في دورات المجلس السابقة ، وقال ان بلده ، شأنه شأن البلدان الأخرى في المجموعة دال ، يؤيد عرض كوبا ، وانه يتفق مع تحليل الوضع الراهن ، كما وصفه ممثل كوبا • وينبغي بالطبع لجميع الوفود السعي للتعاون مع بعضها البعض والتوصل الى توافق في الآراء ان أمكن واستدرك قائلا ان الوضع في الوقت الحاضر هو انه لم يبد أي عضو من المجموعة باء ، باستثناء بلد واحد ، أي اعتراض على العرض الكوبي • ويبدو أن مجموعة الـ ٧٧ ، كمجموعة ، مستمرة في تأييدها للاقتراح الوحيد المعروض على المجلس ، وهو أن ينعقد الأونكتاد السادس في هافانا • ومن غير المعتاد بالتأكيد أن يشار في الأونكتاد الى عدم وجود توافق في الآراء عندما يكون وفد واحد فقط قد أثار اعتراضا • وتساءل عن مآل المناقشات بشأن القضايا الموضوعية اذا ما قبل مثل هذا المبدأ التمييزي ضد احدى الدول الأعضاء • فالمسألة الأساسية المعروضة الآن على المجلس ليست مجرد المكان الذي ينبغي أن يعقد فيه الأونكتاد السادس ولكن بالأحرى ما اذا كان ينبغي أن تخضع مداولات المجلس وبخضع مستقبل المجتمع الدولي في مسائل التعاون الاقتصادي والسلم والأمن ونزع السلاح لهوى دولة معينة •

٣١٠ــ وقال ممثل السلفادور ان الطابع العالمي ، داخل اطار من الفهم المتبادل الهادف الى بناء مجتمع دولي أكثر عدلا وانصافا ، وبصفة محددة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، يشكل سمة

Digitized by UNOG Library

أساسية للأونكتاد ويفقد الأونكتاد بدونها الغرض من وجوده • وأضاف ان المفاوضات في الأونكتاد تسير على نحو مرن تتفق مع الطابع العالمي للمنظمة بهدف التوصل الى حلول مقبولة لجميع الأطراف عن طريق بذل جهود فردية وجماعية • وينبغي للمجتمع الدولي ، نظرا للوضع العالمي الراهن المتسم بأزمة واسعة الانتشار ، أن يمتنع عن اتخاذ مواقف تؤدي الى تفاقم الحالة • وقال ان وفده يود أن يكرر من جديد أن الاحترام والفهم المتبادلين يمثلان أساسا لا غنى عنه للمفاوضات في الأونكتاد • وقد لاحظ وفده باهتمام خاص الجهود التي تبذلها بلدان معينة ، سواء بصورة فردية أو بشكل جماعي ، لايجاد حلول متفق عليها لمشاكل مثل مشاكل الحوار بين الشمال والجنوب ، وأيضا الحوار بين الجنوب والجنوب أي فيما بين البلدان النامية • ويجب على أعضاء الأونكتاد جميعا مساندة هذه الجهود مساندة تامة • ولا يود وفده أن توقف هذه العملية ، وانما ينبغي ، على عكس ذلك ، مواصلتها بقوة • وبناء على ذلك ، يعتقد وفده أنه في أي قرار يتخذه المجلس فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال ينبغي أن يراعي ضرورة تسهيل الجهود الدولية في ميدان التعاون التجاري والانمائي ، والوضع العالمي الراهن ، ومبدأ التفاهم ، والطابع العالمي للأونكتاد • ويعني ذلك انه ينبغي أن يتخذ أي قرار يتعلق بمكان انعقاد الأونكتاد السادس بتوافق الآراء • فقد أثبتت التجربة أن القرارات التي اتخذت بوسائل أخرى لم تكن دائما أنسب القرارات • وبالاضافة الى ذلك فان أهم مسألة تنطوي عليها هذه القضية بالنسبة للمجلس هي ضمان نجاح المؤتمر • وأضاف ان صياغة قرار المؤتمر ١٠٧ (د—٥) أوضحت أن مجموعة الـ ٧٧ لم تؤيد في مانيلا العرض الذي قدمته حكومة كوبا • كما ان مجموعة الـ ٧٧ لم تؤيد ذلك العرض في اجتماعها الوزاري في أروشا • وفضلا عن ذلك لم يلق العرض تأييدا في مانيلا من الصين أو من غيرها من المجموعات الاقليمية • وقال في ختام كلمته انه لن يكون باستطاعة وفده قبول أي قرار بشأن مكان انعقاد الأونكتاد الا اذا اتخذ هذا القرار بتوافق الآراء •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣١١ — قرر المجلس ، في جلسته ٥٥٠ المعقودة في ١٧ آذار/ مارس ١٩٨١ ، تأجيل مسألة اصداره توصية الى الجمعية العامة فيما يتعلق بعقد الدورة السادسة للمؤتمر في ١٩٨٣ ، بما في ذلك مكان هذه الدورة ومدتها ، الى دورته الثالثة والعشرين • ولدى اصداره هذه التوصية ، يأخذ المجلس في الاعتبار العرض المقدم من كوبا أثناء دورته الاستثنائية العاشرة باستضافة المؤتمر والذي تكرر في الدورة الخامسة للمؤتمر ، وكذلك المناقشة التي جرت في الدورة الثانية والعشرين للمجلس والوثائق المقدمة اليه (٣٣) • (أنظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى (ب)) •

---

(٣٣) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، البند ٦ من جدول الأعمال ، الوثيقتان TD/B/843 و TD/B/844 .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٣١٢ـ قرر المجلس في دورته الحادية والعشرين مواصلة معالجة هذه المسألة في دورته الثانية والعشرين ، اذ أنه أرفق بتقريره ثلاثة مشاريع قرارات مقدمة في دورته العشرين بشأن هذا الموضوع ، مشفوعة بمشروع القرار المقدم من رئيس فريقه العامل في الدورة الحادية والعشرين • وفي الجلسة ٥٤٦ ، قرر المجلس أن يجرى بحث هذا البند من جدول الأعمال أولا في فريق فرعي منبثق عن فريق الاتصال التابع للرئيس •

٣١٣ـ وكان أمام المجلس أيضا تقرير من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/840) عن نتائج وآثار خدمات المؤتمرات الاضافية المقدمة للأونكتاد ، أعد عملا بالفقرة ٥ من مقرره ٢٢١ (د ـ ٢١) •

٣١٤ـ وعملا بالفقرة ٧ من المقرر المذكور ، شرح الأمين العام للأونكتاد ، في بيانه الافتتاحي (TD/B(XXII)/Misc.4) والملحق الكتابي له (TD/B(XXII)/Misc.3) ، الآثار الفنية والادارية المترتبة على اقتراحه المتعلق بالتجميع السنوى لدورات اللجان الرئيسية للمجلس وقدم تقريرا عن مشاوراته الاضافية مع الأمين العام للأمم المتحدة بشأن توفير مرونة ادارية أكبر لأمانة الأونكتاد •

٣١٥ـ وقد أشير الى هذا البند من جدول الأعمال أيضا في البيانات العامة التي أدلت بها المجموعات الاقليمية ووفود مختلفة (أنظر الفصل الأول أعلاه) •

٣١٦ـ وقد قدم الرئيس ، في الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، تقريرا عن المشاورات التي دارت في الفريق الفرعي المنبثق عن فريق الاتصال وطرح مشروع قرار (TD/B/L.586) ومشروعي مقررين (TD/B/L.587 و TD/B/L.588) قدمها نتيجة لتلك المشاورات ، مسترعيا الانتباه الى بيان الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار (TD/B/L.586/Add.1) •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣١٧ـ في الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس ، بعد أن أحاط علما بالآثار المالية (٣٤) ، مشروع القرار ومشروعي المقررين ، المقدمة من الرئيس ، (للاطلاع على النص أنظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢٣١ (د ـ ٢٢) والمقررين ٢٣٢ (د ـ ٢٢) و ٢٣٣ (د ـ ٢٢) • وقد تم سحب مشاريع القرارات TD/B(XX)/SC/L.1/Rev.1 و TD/B(XX)/SC/L.2 و TD/B(XX)/SC/L.3 و Corr.1 وكذلك مشروع القرار TD/B(XXI) WG/L.3 و Add.1-3 .

٣١٨ـ وأشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى أنه قد أكد ، في الدورة الحادية والعشرين ، على الأهمية التي تعلقها مجموعته على مسألة الترشيد • وقد كان يجول في خاطر مجموعة الـ ٧٧ لدى النظر في هذه المسألة ، عدد من الاعتبارات التي كانت بمثابة منطلق في اعداد مقترحاتها • وقد شاهدت بلدان هذه المجموعة نموا سريعا في مهام الأونكتاد ومسؤولياته • كما أن نطاق

---

(٣٤) للاطلاع على بيان الآثار المالية ، انظر المرفق الثالث أدناه ، الفرع باء .

Digitized by UNOG Library

الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية الدائمة والهيئات المخصصة دليل على اتساع نطاق اختصاص المنظمة • فقد انبثق عن الأونكتاد كثير من الأفكار الجريئة الابداعية في ميدان التجارة والتنمية ، كما تمت ، في الأونكتاد ، اثارة كثير من المفاهيم الأساسية مثل تلك المفاهيم الواردة في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد(٣٥) • ووفر الأونكتاد أيضا محفلا للمداولة والتفاوض والاستعراض في ميدان التجارة والتنمية واكتسب خبرة واسعة في ذلك المضمار •

٣١٩ — وأضاف ان كل ذلك كان أمرا ممكنا لأن الأونكتاد قد تمكن أيضا من التكيف ، كمنظمة ، مع الظروف المتغيرة ، من حيث التحسينات التنظيمية والقضايا المطروحة أمامه على حد سواء • ومع ذلك فانه يعتقد أن الدول الأعضاء قد بدأت تدرك الحاجة الى مزيد من التدابير الأكثر شمولا بغية ترشيد آلية الأونكتاد وجعلها أكثر فعالية • وقد تم منذ مؤتمر مانيلا بذل جهود كبيرة في ذلك الاتجاه كما نجحت هذه الدول في الاتفاق على عدد كبير من التدابير الرامية الى تحسين آلية الأونكتاد والأساليب التي يتبعها والأعمال التي يضطلع بها • ومجموعة الـ ٧٧ تعتقد أن القرار الذي تم اتخاذه منذ برهة ، يشكل خطوة هامة الى الأمام في عملية الترشيد ، ولكن التدابير والتوصيات التي وردت فيه ، كما جاء في القرار ذاته ، انما هي جزء من عملية مستمرة لتحسين فعالية الأونكتاد •

٣٢٠ — ومضى يقول انه لا ينوى أن يفيض في التعليق على القرار الذي كان موضوع مفاوضات مكثفة ، وان مجموعته قد قبلت جميع أحكامه بحسن نية وانها تتوقع من جميع المعنيين أن ينفذوها على الوجه الكامل وعلى جناح السرعة • ولاحظ ، بشأن مسألة المشاورات على وجه التحديد (الفرع تاسعا من القرار)، انه قد تم الاتفاق على تعزيز وزيادة تحسين المشاورات الحالية ، بل الاكثار منها وتطوير آلية تشاورية غير رسمية • وفي ذلك الصدد أكد القرار على دور ممثلي الدول الأعضاء المهتمة ، والمنسقين الاقليميين وأعضاء المكاتب والأمين العام للأونكتاد • وفيما يتعلق بأعضاء المكاتب ترى مجموعة الـ ٧٧ أن دور رئيس المجلس من الأهمية بمكان ، ان لم يكن أهم الأدوار • وأضاف ان مجموعته تود أن ترى الرئيس يعقد المزيد من المشاورات العادية ، خلال ولايته ، مع أعضاء المجلس والمنسقين الاقليميين والأمين العام للأونكتاد بشأن الأنشطة الجارية وهي تعتقد أنه ينبغي توفير الخدمات المناسبة لمثل هذه المشاورات •

٣٢١ — ولاحظ ان عددا من المسائل التي نوقشت خلال المفاوضات لم يجد مكانا في القرار • اذ أن بعضها نوقش وسوى في محافل أخرى تابعة للأمم المتحدة بما فيها الجمعية العامة • أما فيما يتعلق بالمسائل القليلة المتبقية فانها وضعت جانبا باتفاق جميع الأطراف نظرا لضيق الوقت •

٣٢٢ — وأردف قائلا ان مجموعة الـ ٧٧ تتوقع أن يسفر تنفيذ القرار عن اضفاء مزيد من الفعالية على الأونكتاد ، ولكن ينبغي أن يفهم الجميع أن الترشيد ليس عملية ستسفر ، في حد ذاتها ، عن درجة أكبر من الفعالية أو عن نتائج ملموسة من حيث حل المسائل الفنية المطروحة أمام الأونكتاد • فقد يكون هناك آلية محكمة ومع ذلك لا يتحقق أي تقدم في الأعمال الفنية • لذلك فان المهمة الرئيسية تتمثل في استخدام الأونكتاد استخداما كاملا كمحفل ينبغي فيه تحويل السياسات والخطوط التوجيهية العامة الى اتفاقات محددة توافق جميع البلدان على تنفيذها • وهذا بالفعل هو الأساس المنطقي الوحيد الذي تقوم عليه عملية الترشيد •

---

(٣٥) قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-د ٦) و ٣٢٠٢ (د-د ٦) •

Digitized by UNOG Library

٢٣ ـ وأعرب ، في معرض اشارته الى المقرّرين المتخذين ، عن تقديره لخدمات المؤتمرات الاضافية التي قدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف وعن أمله في أن تنال رضا المجلس لدى استعراضه للوضع في الدورة الرابعة والعشرين .

٢٤ ـ ولاحظ ممثل الجماهيرية العربية الليبية ، في معرض اعرابه عن سعادته البالغة لاتخاذ هذا القرار ، ان وفده قد شارك في المراحل المتعددة التي مرت بها المباحثات بشأن عملية الترشيد منذ أن أدرج الموضوع لأول مرة في جدول أعمال المجلس . ولقد كانت عملية الترشيد عملية شاركت فيها المجموعات المختلفة بروح بناءة وكذلك كانت مشاركة أمانة الأونكتاد . اذ انه كانت هناك قناعة كاملة بأن قضية الترشيد ستمكن المنظمة من أداء دورها الهام على نحو أكثر فعالية . ولقد طرحت خلال دراسة موضوع الترشيد موضوعات مختلفة لم تنعكس جميعها في القرار الذى تم اتخاذه كما ان كثيرا من القضايا التي عولجت في هذا القرار لم تعكس العمق الذى تمت به مناقشتها ، ولكن ذلك لا ينقص شيئا من أهمية هذا القرار . فقد أتاحت دراسة الترشيد الفرصة للدول الأعضاء ولأمانة الأونكتاد للاطلاع على المشاكل المختلفة والصعوبات المتعددة التي تتعرض لها أعمال الأونكتاد . واذا لم يعكس هذا القرار كل الموضوعات التي تم طرحها فاننا نعتقد أن مجرد طرح هذه الموضوعات ودراستها هو دليل على الجهود الصادقة المبذولة للوصول الى حل هذه المشاكل المعلقة .

٢٥ ـ وأردف قائلا ان وفده يتجه الى الأمين العام للأونكتاد كي يتخذ اجراءات ، في حدود اختصاصه ، بشأن عدة نقاط أثيرت خلال المفاوضات دون أن يتم اتخاذ قرار في ذلك . ومن الواضح أن بعض الأنشطة الروتينية لم تنفذ بأكثر الطرق فعالية ، كما اتضح أن الطريق الى اصلاح بعض هذه العيوب ميسر وسهل نسبيا . وأضاف انه مبتهج لبدء الأمين العام للأونكتاد في دعم هذا الاتجاه . فقد قرّر في بيانه الافتتاحي التزامه باعلان ونشر تقرير سنوى عن التجارة والتنمية في العالم وهو أحد الموضوعات التي أثيرت خلال المناقشات بشأن عملية الترشيد . وأعرب عن أمله في أن يتم أيضا اتخاذ اجراء بشأن بعض القضايا الأخرى مثل الهيكل التنظيمي لأمانة الأونكتاد وكذلك الأنشطة الأخرى التي لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها في المفاوضات . ولكن مجرد اثارتها واقتراح حلول لها انما هو دليل على الرغبة العامة في تحسين فعالية الأونكتاد وآليته .

٢٦ ـ وأعاد ممثل الفلبين الى الأذهان أن الجمعية العامة قد نصت ، في الفقرات الثلاث الأخيرة من قرارها ١٩٩٥ (د ـ ١٩) على استعراض الترتيبات المؤسسية في الأونكتاد بغية التوصية بادخال التغييرات والتحسينات التي قد تدعو الضرورة الى ادخالها عليها . وبناء عليه فانه يشاطر رأى أولئك الذين يفضلون الكلام عن " تحسين "الآلية الدائمة بدلا من الكلام عن " ترشيدها" . وأضاف ان أحد أهم عناصر القرار الذى اتخذه المجلس يتعلق بالمشاورات(الفرع تاسعا من القرار) . وان تنفيذ الأحكام الخاصة بالمشاورات لابد وأن يؤدى ، دون شك ، الى اشراك الممثلين الدائمين في جنيف ، والذين يعد حضورهم المشاورات أمرا أساسيا اذا أريد لآلية التشاور غير الرسمية الجديدة أن تكون فعالة . كما ان ذلك سينقل كاهل الأمين العام للأونكتاد بعبء اضافي . وستكون المشاورات التي تجريها أمانة الأونكتاد أكثر نجاحا اذا تولى الأمين العام رئاستها شخصيا وفي أكبر عدد يمكن عقده من هذه المشاورات واذا حضرها الممثلون الدائمون شخصيا أيضا .

Digitized by UNOG Library

٣٢٧ـ وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء انها جد سعيدة لأنه قد تم التوصل الى اتفاق بشأن سلسلة من التدابير الرامية الى ترشيد آلية الأونكتاد الدائمة . كما أن اتخاذ القرار كان خطوة هامة صوب جعل الأونكتاد منظمة أكثر فعالية ونجاعة . وأضافت ان القرار هو حصيلة ١٨ شهرا من العمل الذي قام به عدد من الناس المخلصين لم يعد بعضهم موجودا في جنيف . والمجموعة باء على ثقة بأن نفس التفاني وروح التعاون اللذين مكّنا من التوصل الى الاتفاق على القرار سيسودان لدى تنفيذه ، وذلك هو المحك الحقيقي للنجاح في عملية الترشيد .

٣٢٨ـ ومضت تقول ان التدابير التي تمت الدعوة الى اتخاذها في القرار تمثل أساسا جديرا بالثناء لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز الأونكتاد كمنظمة . فالفقرة ٩ ، على سبيل المثال ، توفر وسيلة فعالة لتنظيم الدورات القادمة للمجلس بحيث يتم تركيز مزيد من الانتباه على القضايا الهامة . وبالاضافة الى ذلك ، توفر الفقرة ١٩ اطارا للنظر بكفاءة أكبر في القضايا المترابطة من قبل اللجان الرئيسية بالاشتراك مع المجلس . وأضافت أن المجموعة باء تعتقد أن هذه الاجراءات ستوفر ، بالاضافة الى المقررات التي سبق أن اتخذت في قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥) ، وسيلة فعالة لمعالجة القضايا الراهنة ، وهي ، كما أشارت اليه المجموعة باء في المشاورات التي أجراها الأمين العام للأونكتاد في ٤ آذار/ مارس ١٩٨١ ، بديل يفضل على الاقتراح الذي تقدم به هو .

٣٢٩ـ واسترسلت تقول ان المجموعة باء قد سعدت بالانضمام الى توافق الآراء بشأن خدمات الترجمة المسائية الاضافية ، وانها تأمل أن تستطيع الأمانة تأمين استمرار توفير الخدمات الواردة في الفرع أولا من الوثيقة TD/B/840 كلما دعت الحاجة اليها ، لتيسير عمل الأونكتاد . ومع ذلك فانها تعتقد أنه ينبغي الاضطلاع ، بتلك الخدمات وكذلك بكافة التدابير المتفق عليها في القرار بشأن الترشيد ، في حدود الموارد الموجودة ما أمكن ذلك . وذلك ، دون ريب ، توقع معقول حيث انه ينبغي أن تحقق وفورات من خلال تنفيذ عدد من التدابير المتوخاة في القرار .

٣٣٠ـ وأضافت أن المجموعة باء تنتظر بشغف أن تتلقى ، في دورة المجلس القادمة ، تقريرا من الأمين العام للأونكتاد بشأن كل الطرق الممكنة للامتثال للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٥/١٠ ألف . كما تأمل المجموعة أن يتمكن من الامتثال لأحكام ذلك القرار بشكل لا يضعف المقررات التي اتخذت للتو من أجل وضع جدول زمني ثابت للاجتماعات وتعزيز مجلس التجارة والتنمية . والمجموعة تعتقد ، على وجه الخصوص ، أن أفضل اجراء قد يتخذ بالنسبة لتقرير المجلس بشأن دورته العادية الثانية يتمثل في تقديمه كل سنة بوصفه اضافة الى التقرير الموضوع عن الدورة العادية الأولى ، مثلما هو متوخى في الفقرة ٤ من القرار ٣٥/١٠ ألف .

٣٣١ـ وقال ممثل الولايات المتحدة ، في معرض تأييده للملاحظات التي أبدتها المتحدثة باسم المجموعة باء ، ان وفد الولايات المتحدة يقبل الفقرة ٢ من القرار على أساس أن تتاح الوثائق السابقة للمؤتمر التي تعدها أمانة الأونكتاد لجميع الدول الأعضاء وألا تستمر أمانة الأونكتاد في تقديم خدماتها الا للاجتماعات السابقة للمؤتمر التي تعقدها المجموعات الاقليمية في المقر الرئيسي في جنيف .

٣٣٢ـ وقد أحاط وفد الولايات المتحدة بعناية ببيان الآثار الادارية والمالية المترتبة على القرار ٣٣/١ (د ـ ٢٢) ، وهو على ثقة من أنه ستتم موازنة كل النفقات المترتبة على تنفيذ

Digitized by UNOG Library

القرار عن طريق تخفيضات موازية في التكاليف تتحقق بفضل تنفيذ تدابير ترشيدية أخرى • وهو يأمل أن تتمكن الأمانة من تقديم تقرير الى المجلس بعد فترة ملائمة بشأن الوفورات التي تحققت بفضل الجهود المبذولة في عملية الترشيد •

٣٣٣ــ وأضاف ان الوفد الأمريكي ، قد انضم ، فيما يتعلق بمسألة خدمات المؤتمرات الاضافية ، الى توافق الآراء حول القرر الذى اتخذ منذ برهة ، اعترافا بما لمثل هذه الخدمات من أهمية بالنسبة لأعمال الأونكتاد • ومع ذلك فانه قد فعل ذلك ، متوقعا أن تتقطع هذه الخدمات خلال فترات ركود نشاط المؤتمرات على أمل أن تتدنى الحاجة الى مثل هذه الخدمات اذ انجحت في تخفيض عدد الاجتماعات الليلية في الأونكتاد بشكل جذرى أو التخلص منها كلية • والوفد الأمريكي على ثقة من أن من الممكن توفير خدمات المؤتمرات الاضافية هذه دون أى زيادة واضحة في ميزانية الأمم المتحدة الخاصة بخدمة المؤتمرات •

٣٣٤ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ، الذى تكلم أيضا باسم منغوليا ، ان بلدان مجموعته قد سعدت بالانضمام الى توافق الآراء بشأن القرار والمقررين رغم انه كان بوسعها أن تبدى عددا من الملاحظات بشأن بعض أحكام القرار • وأضاف ان القرار جاء ثمرة لمفاوضات ومشاورات مكثفة ومطولة شاركت فيها البلدان التي يتحدث باسمها مشاركة نشطة وأبدت أقصى قدر ممكن من حسن النية والمرونة •

٣٣٥ــ وأردف قائلا ان هذه البلدان كانت مدفوعة ، عند انضمامها الى توافق الآراء حول القرار ، باهتمامها برؤية الأونكتاد يعمل بأكثر الطرق فعالية وبضمان أن يكون لأنشطته تأثير حقيقي على تنمية علاقات تجارية واقتصادية عادلة ومتبادلة النفع بين كل الدول ، بغض النظر عن اختلاف نظمها الاجتماعية الاقتصادية • وهي تعتبر الاتفاق الذى تم التوصل اليه ، خطوة هامة الى الأمام في الجهود المبذولة لتعزيز دور الأونكتاد وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) ولتحسين فعالية أعماله ونجاعتها • وينبغي الآن للدول الأعضاء والأمين العام للأونكتاد تنفيذ التدابير المتفق عليها وبلدان المجموعة دال ومنغوليا وتؤكد مجددا على استعدادها للتعاون مع كل البلدان في تنفيذ التدابير المتفق عليها في ميدان الترشيد • وينبغي لهذه البلدان أن تتبع في تنفيذ القرار الطريقة ذاتها التي اتبعتها في التفاوض عليه أى على أساس التوافق في الآراء •

٣٣٦ــ ومضى يقول ان المجموعة دال ومنغوليا قد أكدتا دائما ، ولا تزالان تؤكدان ، أن ترشيد آلية الأونكتاد ينبغي أن يتجه الى :

(أ) استخدام موارد الأونكتاد المتاحة استخداما أكثر فعالية ؛

(ب) تعزيز الأجهزة الدائمة الرئيسية ؛

(ج) تخفيض عدد أفرقة الخبراء ومدة الاجتماعات ، كلما كان ذلك ممكنا وعمليا ؛

(د) تبسيط نظام الهيئات الفرعية التابعة للمجلس ، واللجان الرئيسية ؛

(هـ) تحسين طرق العمل •

ولا ينبغي للترشيد البته أن يحيد عن مبدأ العالمية الأساسي ، الذى ينبغي أن ينعكس في تركيب الأمانة ، وفي الوثائق التي تعدها ، وفي أنشطة الأونكتاد •

Digitized by UNOG Library

٣٣٧ـ ويلاحظ ان المجموعة د ال تعتقد أن عملية الترشيد لا ينبغي أن تؤدي الى آثار مالية اضافية • بل ينبغي على العكس أن تمكن الدول الأعضاء والأمانة من استخدام الموارد المتاحة للأونكتاد ، ليس فقط الموارد المالية والبشرية بل الوقت والخدمات المتاحة لاجتماعات الأونكتاد أيضا ، استخداما أكثر رشادا وفعالية • وأضاف أنه مبتهج لملاحظته من بيان الآثار المالية المترتبة على القرار أنه قد يكون هناك بعض الوفورات في الأجل الطويل •

٣٣٨ـ ورغم انه لم يتم الاعتناء في القرار الذي اتخذ منذ برهة بكل القضايا التي تضمنها مشروع القرار الذي قدمته المجموعة د ال ومنغوليا في الدورة العشرين ، فانهما وافقتا على سحبه • بيد أنهما فعلا ذلك ، استرشادا بالتفاهم التالي :

(أ) حيث ان مشاريع القرارات الثلاثة كلها المقدمة في تلك الدورة تشتمل على بعض الأحكام التي تطالب باد خال تحسينات على ادارة الأمانة ، فانهما يعتقدان أن الأمين العام للأونكتاد سيتصرف وفقا لها ؛

(ب) ينبغي ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ولا سيما القرار ٣٥/٢١٠ ، بذل كل الجهود لضمان التقيد الصارم بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل في تدبير موظفي الأونكتاد وخاصة على مستوى كبار الموظفين ؛

(ج) قرر المجلس في القرار الذي اتخذ منذ برهة ، تعزيز اللجان الرئيسية بما في ذلك تعزيز وظيفتها التفاوضية • لذلك لا ينبغي دعوة المؤتمرات التفاوضية الى الانعقاد الا اذا تكشف أن هيئات الأونكتاد الدائمة القائمة غير مناسبة لمعالجة الموضوع المطروح للتفاوض • وأضاف أنه يرى أن ذلك يتفق تماما مع الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٥/١٠ جيم •

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٣٣٩ـ عملا بقرار المجلس ٢٢٣ (د ـ ٢١) كان معروضا عليه لينظر في هذا البند تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/841) يتضمن ملخصات للاستنتاجات الرئيسية التي تضمنتها الدراسات التي أجريت في الأونكتاد وخارجه بغية تحديد المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية الجزرية، ويتضمن أيضا مقترحات تتعلق بالميادين المحددة التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذ فيها تدابير لتلبية احتياجات تلك البلدان .

٣٤٠ـ ولفت الرئيس الانتباه الى الفقرة ٥ من القرار التي يوصي فيها المجلس بأن ينظر في دورته الثانية والعشرين في الاجراءات المقبلة بما فيها الدعوة لعقد فريق خبراء حكومي دولي لبحث المشاكل المحددة التي تواجهها البلدان النامية الجزرية .

٣٤١ـ ولاحظ ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في بيان استهلالي ألقاه في الجلسة ٥٥٠ المعقودة في ١٧ أذار/ مارس ١٩٨١ ، ان تقرير أمانة الأونكتاد يخلص الى أن هناك عددا من القضايا التي تهم مجموعة عريضة بما فيه الكفاية من البلدان النامية الجزرية وتستحق أن تعتبر مجالات تستوجب اتخاذ تدابير محددة من قبل منظومة الأمم المتحدة . ويمكن لفريق حكومي دولي من الخبراء أن يبحثها بشكل مفيد ومفصل اذا قرر المجلس أنه ينبغي دعوة مثل هذا الاجتماع الى الانعقاد . وتواصل الأمانة ، في نفس الوقت ، برنامجها المتعلق باجراء دراسات متعمقة على النحو المطلوب في قرار المؤتمر ١١١ (د ـ ٥) وتقوم بتوفير المساعدة التقنية استجابة لطلبات البلدان النامية الجزرية .

٣٤٢ـ ولاحظ المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، بعد أن أشار الى قرار الجمعية العامة ٣/٣٢١٨٥ وقراري المؤتمر ٩٨ (د ـ ٤) و ١١١ (د ـ ٥) ، أن أمانة الأونكتاد اضطلعت بدراسات متعمقة مختلفة وفقا لما تدعو اليه تلك القرارات . كما دعا الأمين العام للأونكتاد ، في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، فريق الخبراء المعني بخدمات الخطوط الفرعية والنقل بين الجزر جوا وبحرا لفائدة البلدان النامية الجزرية الى الانعقاد . وقال ان مجموعته ترى أنه يتعين على المجلس أن يتخذ قرارا في الدورة الحالية لعقد فريق خبراء حكومي دولي معني بالبلدان النامية الجزرية في أواخر عام ١٩٨١ أو أوائل عام ١٩٨٢ . وينبغي أن يطلب الى أمانة الأونكتاد أن تتشاور مع كافة البلدان النامية الجزرية ومع المنظمات دون الاقليمية والاقليمية التي تعنى بالمشاكل التي تواجهها تلك البلدان ، وكذلك اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ، والمصارف الاقليمية للتنمية ، والمنظمات الدولية الأخرى .

٣٤٣ـ ووجّه الانتباه الى الفقرة ١٤٨ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، التي تنص على أنه " سيتخذ أثناء العقد ، المزيد من التدابير المحددة لمساعدة البلدان النامية الجزرية على التغلب على عوائق كبرى ناجمة عن موقعها الجغرافي أو قيود أخرى" . ولاحظ أن الجمعية العامة وافقت في دورتها الخامسة والثلاثين على برنامج عمل لصالح البلدان

Digitized by UNOG Library

النامية الجزرية[٣٦] وقد وجهت الجمعية العامة نداء لاتخاذ خطوات عاجلة وفعالة لتنفيذ تدابير محددة لصالح البلدان النامية الجزرية ، ودعت المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة الى اتخاذ مزيد من التدابير عند اللزوم للاستجابة بصورة فعالة لاحتياجاتها المحددة ، وقررت أن تضطلع في دورتها السابعة والثلاثين بدراسة استعراضية شاملة لتنفيذ التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي • ويتعين على الأونكتاد أن يساعد الجمعية العامة على اجراء هذا الاستعراض •

٣٤٤ـ وقال ان تقرير أمانة الأونكتاد لا يحدد ، في رأيه ، هذه التدابير تحديدا كافيا • وأضاف ان المسائل المطروحة للبحث في اطار فريق حكومي دولي من الخبراء تستدعي مزيدا من الايضاح وينبغي أن تشمل أمورا منها :

(أ) تبعية البلدان النامية الجزرية في مجال النقل الجوى للشركات عبر الوطنية التي تحدد أسعار النقل ، وتبعيتها في مجال التأمين للشركات الكبرى ، وأثر ذلك على حصائلها غير المنظورة ؛

(ب) المتطلبات التكنولوجية ؛

(ج) متطلبات خاصة لقواعد المنشأ المتعلقة بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية الجزرية •

ويتعين على الأمانة أن تقترح تدابير عملية الاتجاه على فريق الخبراء الحكومي الدولي • وينبغي لحكومات البلدان النامية الجزرية أن تسعى الى الحصول على المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومن مصادر أخرى لهذا الغرض • وأضاف يقول ان مجموعته في سبيلها الى تقديم مشروع مقرر بشأن هذا البند من جدول الأعمال[٣٧] •

٣٤٥ـ وقال ممثل مالطة ، مؤيدا الملاحظات السابقة ، أنه يرى أن تقرير أمانة الأونكتاد يفتقر الى التعاطف مع مفهوم البلدان النامية الجزرية ـ فالتحليل الوارد في التقرير للعديد من القيود التي قبلها المجتمع الدولي على انها عوائق حقيقية لتلك البلدان لا يتناولها بما يكفي من الايضاح بحيث يبين الطابع الحقيقي للمشاكل التي تخلقها تلك القيود أو يحدد التدابير العلاجية اللازم اتخاذها ـ وهذه الظاهرة المثبطة المتمثلة في ترك نقاط مفيدة معلقة تتجلى في التقرير كله • وهذا يبين بوضوح انه اذا كان للأونكتاد أن يعالج مشاكل واحتياجات البلدان النامية الجزرية معالجة جدية ، كما نصت على ذلك قرارات الجمعية العامة والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وقرارا المؤتمر ٩٨ (د ـ٤) و ١١١ (د ـ٥) ، فان من الضروري أن تقوم البلدان المعنية بمناقشة وبحث تلك الاحتياجات والمشاكل المحددة • ولم تتح حتى الآن فرصة للبلدان النامية الجزرية للتأكد من أن مشاكلها الشاملة تعالج بطريقة فنية في الأونكتاد • وهو المحفل الذى اختاره قرار الجمعية العامة ٣٢/١٨٥ للتصدى لمشاكلها المحددة • ولذلك ينبغي أن يدعى فريق خبراء حكومي دولي لتعيين التدابير الملموسة للبرنامج الذى اعتمد في قرار المؤتمر ١١١ (د ـ٥) والمنصوص عليه في الاستراتيجية الانمائية الدولية •

---

(٣٦) قرار الجمعية العامة ٣٢/٦١ •

(٣٧) عمم فيما بعد بوصفها الوثيقة TD/B/L.589 .

Digitized by UNOG Library

٤٦ ٣ـ وأيد ممثل الفلبين أيضا الملاحظات التي أبداها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ مشددا على المشاكل الخاصة التي تواجه البلدان النامية الجزرية الارخبيلية مثل بلده ، وحث على أن يكرس فريق الخبراء الحكومي الدولي ، عند انعقاده ، جزءا من اهتمامه لمشاكل تلك البلدان .

٤٧ ٣ـ وأيدت ممثلة كوبا أيضا بيان المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ فسلمت بأن أمانة الأونكتاد تنقصها الموارد اللازمة للعمل ليس فقط فيما يتعلق بالبلدان النامية الجزرية بل أيضا فيما يتعلق بفئات أخرى من البلدان . وحثت المجلس على أن يقرر عقد فريق خبراء حكومي دولي .

٤٨ ٣ـ وذكر المتحدث باسم المجموعة باء انه في الوقت الذي سيقوم فيه بوضع الترتيبات لنظر المجموعة باء في مشروع المقرر الذي أشار اليه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، فانه مضطر للتعبير عن قلقه ازاء تأخر تقديم نص ينظر فيه المجلس ، بغض النظر عن جوهر المسألة .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٩ ٣ـ قرر المجلس ، في جلسته ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، احالة مشروع المقرر TD/B/L.589 الى دورته الرابعة والعشرين لمواصلة بحثه ، وادراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة (للاطلاع على نص مشروع المقرر ، انظر المرفق الثاني أدناه) .

٥٠ ٣ـ وأعرب ممثل جامايكا عن قلقه للطريقة التي عولجت بها مسألة البلدان النامية الجزرية في اطار الآلية الدائمة للأونكتاد . ولاحظ أن هذه المسألة كانت مطروحة على المجلس لعدة سنوات وان الموضوع حظي بعناية خاصة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التي اعتمدتها الجمعية العامة وكذلك في قرار الجمعية العامة ٣٢/١٨٥ وقرار المؤتمر ١١١ (د-٥) ونظرا لأن الموضوع سيعالج من جديد في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس فقد اقترح أن تتشاور أمانة الأونكتاد مع حكومات الدول الأعضاء المهتمة به اهتماما خاصا وأيضا مع لجنة التخطيط الانمائي . وأعرب عن أمله في أن تكون الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع في الدورة الرابعة والعشرين على درجة أعلى من الجودة وأن تكون مناقشة الموضوع من قبل أعضاء المجلس في تلك المناسبة متسمة بقدر أكبر من الجدية .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

(البنود ١ و ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الدورة

٣٥١- افتتح رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته ، السيد مصباح العريبي (الجماهيرية العربية الليبية) ، الدورة العادية الثانية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية (٣٨).

باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٣٥٢- انتخب المجلس، في جلسته ٥٤٥ المعقودة في ٩ آذار/ مارس ١٩٨١ ، السيد ب٠هـ٠ر٠ مارشال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (٣٩) رئيسا له والسيد س٠أ٠ باروس أوريرو (أوروغواي) مقررا ٠

٣٥٣- وانتخب المجلس، في جلسته ٥٤٦ المعقودة أيضا في ٩ آذار/ مارس ١٩٨١، سبعة من نواب رئيسه هم : السيد ب٠ أوثيم (النرويج) ، والسيد عمر بريدو (السودان)، والسيد م٠ تروكو (شيلي) ، والسيد ف٠ سوزوكي (اليابان) ، والسيد و٠ ك٠ شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد ف٠ ى٠ سي ٠ كلينكنبرغ (هولندا) ، والسيد ج ٠ نيرجيس (هنغاريا) ٠

٣٥٤- واستكمل المجلس، في جلسته ٥٤٧ المعقودة في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، مكتبه بانتخابه السيد س٠ أ٠ خاسرو (بنغلاديش) والسيد حسن على دباغ (الكويت) والسيد ج ٠كراسنوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) نوابا للرئيس٠

٣٥٥- وبذلك أصبح مكتب المجلس المنتخب في دورته الثانية والعشرين يتألف على النحو التالي :

الرئيس : السيد ب٠هـ٠ر٠ مارشال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

نواب الرئيس : السيد ب٠ أوثيم (النرويج)
السيد عمر بريدو (السودان)
السيد م٠ تروكو (شيلي)
السيد س٠ أ٠ خاسرو (بنغلاديش)
السيد حسن علي دباغ (الكويت)
السيد ف٠ سوزوكي (اليابان)

---

(٣٨) للاطلاع على بيان الرئيس المنتهية ولايته ، انظر الفقرة ١ أعلاه ٠

(٣٩) للاطلاع على بيان الرئيس بعد انتخابه ، انظر الفقرات ٢ - ٥ أعلاه ٠

Digitized by UNOG Library

السيد و ـ ك٠ شاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيد ج ٠ كراسنوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
السيد ف٠ ي٠ سي ٠ كلينكنبرغ (هولندا)
السيد ج ٠ نيرجيس (هنغاريا)
المقـــرر : السيد س٠ أ٠ باروس - أوريرو (أوروغواي)

جيم ـ الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس (البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال)

٣٥٦ـ في الجلسة ٥٤٦ المعقودة في ٩ آذار/ مارس ١٩٨١ ، أعلن الرئيس أن الأمين العام للأونكتاد لم يتلق رسائل بشأن عضوية المجلس منذ دورته الحادية والعشرين ٠ وبناء على ذلك، تبقى عضوية المجلس كما كانت عليه عند اختتام تلك الدورة ، أى مؤلفة من ١٣٢ دولة (٤٠).

دال ـ اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة (البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٣٥٧ـ أقر المجلس في جلسته ٥٤٦ المعقودة في ٩ آذار/ مارس ١٩٨١ جدول الأعمال المؤقت الذي وافق عليه المجلس في دورته الحادية والعشرين (٤١)، حسبما عدله رئيس المجلس بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد (TD/B/832)، بادخال عدد من البنود الفرعية على البند ٨ ، بوصفه جدول أعماله للدورة الثانية والعشرين ٠ وبذا كان جدول الأعمال المعتمد كالتالي (TD/B/842) :

١ـ المسائل الاجرائية :
(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛
(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛
(ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛
(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثالثة والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة .

٢ـ مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب توجيه نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الثانية والعشرين ٠

٣ـ تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع

---

(٤٠) للاطلاع على عضوية المجلس عند اختتام الدورة الحادية والعشرين ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الخامس٠

(٤١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الثالث ٠

Digitized by UNOG Library

ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٤ــ ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي .

٥ــ تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ ــ ٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية .

٦ــ الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان انعقادها ، وموعده ، ومدته .

٧ــ ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد .

٨ــ المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة :

(أ) تجارة السلع الأساسية ؛
(ب) التمويل المتصل بالتجارة ؛
(ج) النقل البحرى ؛
(د) نقل التكنولوجيا ؛
(هـ) الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية .

٩ــ التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية .

١٠ــ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد في صدد الانتخابات ؛
(ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتداب أعضاء اللجان الرئيسية ؛
(ج) تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي
(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛
(هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛
(و) الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس .

١١ــ مسائل أخرى .

١٢ــ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

٣٥٨ــ وفي الجلسة ٥٤٦ أيضا ، أيد المجلس مجمل المقترحات المقدمة من الأمانة بشأن تنظيم أعمال الدورة (TD/B/832/Add.1)، بما في ذلك جدول زمني مؤقت للجلسات ، وقرر انشاء لجنة جامعة للدورة للنظر في البند ٣ من جدول الأعمال (مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب توجيه نظر المجلس

Digitized by UNOG Library

اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الثانية والعشرين)[٤٢] والبند ٨ من جدول الأعمال (المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة) ، وتقديم تقرير عن ذلك .

٣٥٩- وعقدت لجنة الدورة ثماني جلسات ، من ١٠ الى ١٩ آذار/ مارس ١٩٨١ . وفي الجلسة الأولى للجنة الدورة ، المعقودة في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، انتخبت السيدة شفيقة سلامي مسلم (الجزائر) رئيسة والسيد ت. بياسوف (بلغاريا) نائبا للرئيسة ومقررا .

٣٦٠- وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨١، نظرت لجنة الدورة في مشروع تقريرها (TD/B(XXII)/SC/L.1 و Add.1-2) واعتمدته بعد ادخال عدد من التعديلات عليه .

٣٦١- وفي الجلسة ٥٥٢ التي عقدها المجلس في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١، قامت رئيسة لجنة الدورة بعرض تقرير اللجنة (TD/B(XXII)SC/L.1 و Add.1-2) كما عدل واستكمل بالوثيقة TD/B/L.590 وأوضحت أن لجنة الدورة احاطت علما بجميع التقارير المحالة اليها بمقتضى البند ٨ من جدول الأعمال وأيدت القرارات والمقررات الأخرى التي اعتمدتها الهيئات المعنية .

٣٦٢- ووجه رئيس المجلس الانتباه الى بعض التعديلات التي اتفق على ضرورة ادخالها على التقرير منذ اعتماده من قبل اللجنة .

٣٦٣- وفي الجلسة ذاتها اعتمد المجلس بتقرير لجنة الدورة بصيغته المعدلة لا دماجه حسب الاقتضاء في تقريره هو[٤٣] .

٣٦٤- وفي الجلسة ٥٥٢ كذلك ، قال المتحدث باسم المجموعة باء أن المجموعة تود الاعراب عن تقديرها لامانة الأونكتاد للجهود التي بذلتها من أجل ضمان اتاحة الوثائق للدورة في الوقت المناسب وتأمل أن يجد هذا الاداء ما يضارعه في الدورات المقبلة .

هاء - اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض (البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٣٦٥- اعتمد المجلس في جلسته ٥٥١ المعقودة في ١٨ آذار/ مارس ١٩٨١، تقرير المكتب المتعلق بوثائق التفويض (TD/B/845) .

واو - العضوية والحضور[٤٤]

٣٦٦- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ،

---

(٤٢) باستثناء قرار المؤتمر ١٣١ (د-٥)، الذي سيبحث في الجلسات العامة .

(٤٣) مضمون تقرير لجنة الدورة ادرج في الفصلين الثالث والخامس أعلاه .

(٤٤) للاطلاع على قائمة بالمشتركين في الدورة ، أنظر TD/B/INF.108 .

Digitized by UNOG Library

اكوادور ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواى ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سوريتام ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليمن اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٣٦٧ـ ومثلت في الدورة الدولتان التاليتان من الدول الاخرى الاعضاء في الاونكتاد : الكرسي الرسولي ، رواندا .

٣٦٨ـ وكانت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ممثلين في الدورة وكان مركز التجارة الدولية للأونكتاد والخدمات ممثلا أيضا .

٣٦٩ـ وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة :

منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة
البنك الدولي
صندوق النقد الدولي
المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

وكان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلا أيضا .

٣٧٠ـ وكانت المنظمات الدولية الحكومية التالية ممثلة في الدورة

الاتحاد العربي للناقلين البحريين
الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادى لامريكا الوسطى
جامعة الدول العربية
الاتحاد الاقتصادى الاوروبي
الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة
مجلس التعاضد الاقتصادى
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى
منظمة الدول الامريكية

Digitized by UNOG Library

٣٧١ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة

فئة عامة :

منظمة تضامن الشعوب الآفرو-آسيوية

الاتحاد الديمقراطي المسيحي العالمي

لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز)

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية

رابطة المحامين الدولية

غرفة التجارة الدولية

الاتحاد المسيحي الدولي لمديري الأعمال التجارية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الرابطة التعاونية الدولية

رابطة القانون الدولي

الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية

الاتحاد العالمي للعمل

الاتحاد العالمي لنقابات العمال

مجلس السلام العالمي

٣٧٢ - واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) ، واشترك المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د -٢٩) ، واشتركت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية عملا بقرار الجمعية العامة ٣١/١٥٢ .

Digitized by UNOG Library

زاى ـ تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي (البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال)

٣٧٣ـ قرر المجلس في جلسته ٥٥٠ المعقودة في ١٧ آذار/ مارس ١٩٨١ تسمية الهيئات التالية التي كانت قد تقدمت بطلب لتسميتها بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر [٤٥] (أنظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى (أ)) :

المؤتمر الوزارى لدول غرب ووسط افريقيا المعني بالنقل البحرى

اللجنة الدولية الحكومية لشؤون الهجرة

صندوق النقد العربي

٣٧٤ـ واحاط المجلس علما في الجلسة ذاتها بالتغيير الذى طرأ على اسمي هيئتين دوليتين حكوميتين سبق للمجلس أن قام بتسميتهما ، وهما :

رابطة التكامل في أمريكا اللاتينية (المعروفة سابقا باسم رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة)

المنظمة العربية للتنمية الصناعية (المعروفة سابقا باسم مركز التنمية الصناعية للدول العربية)

٣٧٥ـ وفي الجلسة ٥٥٣ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ وافق المجلس بصورة استثنائية على أن ينظر خلال الجزء الثاني من دورته الثانية والعشرين في طلب تسمية مقدم من الصندوق العربي للمساعدة الفنية للدول الافريقية والعربية اذا رأى الأمين العام للأونكتاد ، بعد دراسة القانون الأساسي للصندوق والوثائق المساندة، انه ينبغي عرض الطلب على المجلس .

حاء ـ انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية (البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال)

٣٧٦ـ أكد المجلس، في جلسته ٥٥٠ المعقودة في ١٧ آذار/ مارس ١٩٨١، عضوية اللجان الرئيسية حسبما وردت في تقريره عن دورته الحادية والعشرين [٤٦]، وأعلن انتخاب اليمن عضوا في جميع لجان المجلس الست الرئيسية ، وانتخاب السودان عضوا في لجنة النقل البحرى، وانتخاب الصومال عضوا في لجنة نقل التكنولوجيا [٤٧].

---

(٤٥) ترد الطلبات المقدمة من هذه الهيئات الدولية الحكومية، جنبا الى جنب مع معلومات عن خلفيتها التاريخية وأهدافها وهيكلها ، في الوثائق TD/B/R.24 و Add.1-3 (التي أصبحت الآن غير مقيدة التوزيع).

(٤٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ A/35/15، المجلد الثاني ، المرفق السادس.

(٤٧) للاطلاع على قائمة كاملة ، بالدول الأعضاء في اللجان الرئيسية حتى اختتام الجزء الأول من الدورة الثانية والعشرين ، انظر المرفق السادس أدناه .

Digitized by UNOG Library

طاء ـ ترتيبات من أجل استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٣٧٧ـ ذكر الرئيس، في الجلسة ٥٥٢ التي عقدها المجلس في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١، انه أجرى مشاورات غير رسمية بشأن قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ المشتمل على نص الاستراتيجية الانمائية الدولية والذي ينص على أن يساهم الأونكتاد في حدود دائرة اختصاصه، في عملية الاستعراض والتقييم وعرض مشروع مقرر كان قد تقدم به حول ذلك الموضوع (TD/B/L.591).

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٧٨ـ اعتمد المجلس، في الجلسة ذاتها، مشروع المقرر الذي قدمه الرئيس (للاطلاع على النص انظر المرفق الأول أدناه، المقرر ٢٣٤ (د ـ ٢٢)).

باء ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١٠ (هـ) من جدول الأعمال)

٣٧٩ـ كان معروضا على المجلس للنظر في هذا البند، مذكرة من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/L.583 وAdd.1-2) تتضمن جدولا زمنيا منقحا للاجتماعات في الفترة المتبقية من ١٩٨١ وجدولا مؤقتا لعام ١٩٨٢.

٣٨٠ـ وفي الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١، وجه ممثل الأمين العام للأونكتاد الانتباه الى عدد من التعديلات التي يتعين ادخالها على مشروع الجدول الزمني للفترة المتبقية من عام ١٩٨١ والجدول المؤقت لعام ١٩٨٢ المقدمين الى المجلس، في ضوء ما لحق من تطورات وما اتخذه المجلس من مقررات خلال الدورة. ولاحظ أن مشروع الجدول الزمني لعام ١٩٨١ يتمشى مع المبدأ المتضمن في الفقرة ٢٤ (أ) من القرار ٢٣١ (د ـ ٢٢) الذي اتخذه المجلس منذ برهة والقاضية بعدم جواز انعقاد أكثر من اجتماعين من اجتماعات الأونكتاد في وقت واحد.

٣٨١ـ وأشار الى أن الأمين العام للأونكتاد بصدد اجراء مشاورات بشأن مسألة القيام بمزيد من الأعمال التحضيرية بشأن النحاس. وقد كانت المشاورات ذات طابع غير رسمي وجرت، في المرحلة الأولى، مع نخبة من البلدان الرئيسية المنتجة للنحاس، ويعتزم توسيع المشاورات لتشمل بلدانا أخرى حيثما وكلما اقتضى الأمر ذلك، وسيتم اعلام كل الحكومات بنتائجها.

٣٨٢ـ وقال الرئيس ان ممثل المملكة العربية السعودية، قد أشار خلال مشاوراته غير الرسمية الى عدم مناسبة تواريخ بعض الاجتماعات المدرجة في مشروع الجدول الزمني لأنها تصادف أعيادا اسلامية. وأضاف أن المسألة ستطرح في المشاورات القادمة التي سيجريها الأمين العام للأونكتاد بشأن الجدول الزمني للاجتماعات، وستأخذ الأمانة ذلك في الاعتبار فيما سيعد في المستقبل من جداول زمنية للاجتماعات.

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٨٣ــ في نفس الجلسة ، أقرّ المجلس جدولا زمنيا منقّحا للاجتماعات في الفترة المتبقية من ١٩٨١ وجدولا مؤقتا منقحا لعام ١٩٨٢ (انظر المرفق الأول أدناه ، المقرّر ٢٣٥ (د ــ ٣٢)) ٠

٣٨٤ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء انّ مجموعته قد قبلت الجدول الزمني المنقّح دون أن يكون في ذلك أى مساس برأيها المعروف فيما يتعلق بالدورة الثانية لاجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان النامية المعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المخصص لدراسة تطور النظام النقدى الدولي ٠

٣٨٥ــ وقال ممثل المملكة العربية السعودية أنه نظرا لأن الوقت متأخر ونظرا للصعوبات التقنية التي تنطوى عليها عملية تغيير الجدول الزمني فقد انضم الى توافق الآراء بشأنه ٠ ومع ذلك فانه يطلب الى الأمين العام للأونكتاد ألاّ يخرج عن باله في مشاوراته المقبلة بشأن الجدول الزمني ، أن ٣٠ــ٣١ تموز/ يوليه و ٧ــ٩ تشرين الأول / أكتوبر هي أعياد اسلامية في عام ١٩٨١٠ وطلب أيضا ضمان عدم التخطيط لعقد اجتماعات خلال الاعياد الاسلامية ، عند وضع الجداول الزمنية المقبلة ، وذلك لتمكين البلدان الاسلامية من المشاركة الكاملة في أعمال الأونكتاد ٠

كاف ــ جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثالثة والعشرين للمجلس ، وتنظيم أعمال الدورة

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٣٨٦ــ كان مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثالثة والعشرين معروضا على المجلس في مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/L.585) ٠

٣٨٧ــ وأكّد المجلس ، لدى نظره في مشروع جدول الأعمال المؤقت في الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، على ضرورة الاحتفاظ بالبند ٣ من جدول الأعمال (تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم ٠٠٠) وأدخل تنقيحا على صياغة البند ٥ ٠ كما أكمل صياغة البند ٦ في ضوء المقرّر الذى اتخذه بشأن البند ٦ من جدول الأعمال في الدورة الحالية (انظر الفقرة ٣١١ أعلاه والمرفق الأول أدناه) وقرّر ، في ضوء اتخاذ المقرّر ٢٣٤ (د ــ ٣٢) (انظر الفقرة ٣٧٨ أعلاه والمرفق الأول أدناه) ادراج بند عنوانه " ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث "٠

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٨٨ــ في نفس الجلسة، أقرّ المجلس جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الثالثة والعشرين المتضمن في الوثيقة TD/B/L.585 بالتعديلات المبينة أعلاه (انظر المرفق الرابع أدناه) ، مخولا الرئيس سلطة تعديله في ضوء التطورات بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، وطلب المجلس ايضا من الأمين العام للأونكتاد أن يتشاور مع الوفود فيما يتعلق بتنظيم أعمال الدورة وتصميم مقترحاته في هذا الشأن ٠

Digitized by UNOG Library

لام ـ الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس
(البند ١٠ (و) من جدول الأعمال)

٣٨٩ـ قدمت أمانة الأونكتاد ، بموجب المادة ٣١ من النظام الداخلي ، وفيما يختص بقرارين اتخذهما المجلس ، بيانات تتعلق بالآثار المالية المترتبة على الاجراءات المقترحة (٤٨).

ميم ـ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة
(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٣٩٠ـ اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، مشروع التقرير بشأن الجزء الأول من دورته الثانية والعشرين (TD/B/L.584 و Add.1-5) ، مع عدد من التعديلات وخوّل المقرر سلطة استكمال التقرير حسب الاقتضاء وادخال أي تغييرات تحريرية ضرورية عليه .

نون ـ تأجيل الدورة

٣٩١ـ أعلن الرئيس ، في الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، تأجيل الدورة الثانية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية التي ستستأنف يوم ١١ أيار/ مايو ١٩٨١ للنظر في البند ٨(هـ) من جدول الأعمال (الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية) .

---

(٤٨) بيانات الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس مستنسخة في المرفق الثالث أدناه .

Digitized by UNOG Library

المرفق الاول

القـــــرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس التجـــارة والتنميـــــة في الجزء الاول من دورته الثانية والعشرين

القرارات

		الصفحـــة
٢٢٦ (د ــ ٢٢)	الحمائية والتكيّف الهيكلي	٩٥
٢٢٧ (د ــ ٢٢)	الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا	٩٦
٢٢٨ (د ــ ٢٢)	الممارسات التجارية التقييدية	٩٦
٢٣٠ (د ــ ٢٢)	نقل وتطبيق وتطوير التكنولوجيا : قضايا في قطاعات فرديـة ومجالات أخرى ذات أهمية حاسمة للبلدان النامية	٩٧
٢٣١ (د ــ ٢٢)	ترشيد الآلية الدائمة للاونكتاد	٩٨

المقـــررات

٢٢٩ (د ــ ٢٢)	المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف	١٠٧
٢٣٢ (د ــ ٢٢)	الآثار المترتبة على الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٠/٣٥ ألف.....	١٠٧
٢٣٣ (د ــ ٢٢)	خدمات المؤتمرات الاضافية المقدمة للاونكتاد	١٠٨
٢٣٤ (د ــ ٢٢)	استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقـد الامم المتحدة الانمائي الثالث	١٠٨
٢٣٥ (د ــ ٢٢)	استعراض الجدول الزمنـــي للاجتماعات	١٠٩

مقررات أخرى اتخذها المجلس في دورته الثانية والعشريـــن

(أ)	تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظـــام الداخلي للمجلس	١١٦
(ب)	الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والـتنمية : مكـــان وتاريخ انعقادها ومدتها	١١٦
	اجراءات أخرى اتخذها المجلس	١١٧

Digitized by UNOG Library

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته الثانية والعشرين

القرارات

٢٢٦ (د — ٢٢) — الحمائية والتكيف الهيكلي

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٣١ (د — ٥) ، المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ،

واذ يلاحظ أن المجلس في مقرره ٢١٧ (د — ٢٠) المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ ، قرر عملا بالفرع ألف من قرار المؤتمر ١٣١ (د — ٥) أن يقوم سنويا باستعراض لأنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي وقرر كذلك ، عملا بالفرع باء من ذلك القرار ، أن يواصل ، في دورات المجلس وفي هيئاته الفرعية الملائمة ، استعراض التطورات المنطوية على تقييدات تجارية ،

واذ يضع في اعتباره الاعمال التي تقوم بها في هذه المجالات منظمات أخرى مثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ،

١ — يقرر ان ينشئ لجنة دورة في دورة المجلس الرابعة والعشرين ثم سنويا في دورته العادية الاولى ، مهمتها :

(أ) الاستعراض السنوى لانماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي وفقا لما هو منصوص عليه في الفرع ألف من قرار المؤتمر ١٣١ (د — ٥) المعنون " سياسات وتدابير التكيف الهيكلي المتصل بالتجارة " . ويضطلع هذا الاستعراض السنوى ، في جملة أمور ، بتحليل الاتجاهات الطويلة الاجل ، والتغييرات الهامة التي تطرأ في هذا السياق على الانماط العالمية للتجارة والانتاج . وتجرى هذه الاستعراضات بهدف تحديد اوثق العناصر أو المشاكل ، على ضوء دينامية الميزة النسبية ، صلة بتحقيق الحد الامثل للنمو الاقتصادى الشامل ، بما في ذلك التنمية وتنويع اقتصاديات البلدان النامية وتقسيم دولي فعال للعمل ؛

(ب) القيام ، مع الهيئات الفرعية المعنية ، بمواصلة استعراض التطورات المنطوية على تقييدات تجارية ، وفقا لما هو منصوص عليه في الفرع باء من قرار المؤتمر ١٣١ (د — ٥) المعنون " سياسات وتدابير التصدى لمشكلة النزعة الحمائية " ، وذلك بغية دراسة وصياغة توصيات بصدد مشكلة الحمائية العامة ؛

٢ — يرجو من الامين العام للاونكتاد ان يقدم :

(أ) سنويا ، لاغراض الاستعراض المشار اليه في الفقرة ١ (أ) أعلاه ، دراسة شاملة ووقائعية وتحليلية عن اتجاهات انتاج واستيراد وتصدير جميع البلدان ، تأخذ في الاعتبار المتاح من المعلومات ذات الصلة ، بما في ذلك السياسات العامة ، وتغطي فترة طويلة بما فيه الكفاية

Digitized by UNOG Library

للتمكين من من تقييم التغييرات الطارئة على الاقتصاد العالمي وجميع التدفقات التجارية ذات الاهمية للبلدان النامية ، وذلك طبقا للفرع ألف من قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) ؛

(ب) دراسات وقائعية وتحليلية عن التقييدات التجارية ، بما في ذلك جرد للحواجز غير التعريفية التي تؤثر في تجارة البلدان النامية ، وذلك طبقا للفرع باء من قرار المؤتمر ١٣١ (د - ٥) .

الجلسة ٥٥٢
٢٠ اذار/مارس ١٩٨١

٢٢٧ (د - ٢٢) - الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يؤيد القرار ١٣ (د - ٣) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ والمتعلق بالجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ، الذي اعتمدته لجنة نقل التكنولوجيا ؛

٢ - يقرر تخويل الامين العام للاونكتاد ان يعقد، بعد ثلاثة أشهر على الاقل من تقديم دراسة شاملة عن جدوى قياس تدفقات الموارد البشرية الى حكومات الدول الاعضاء لابداء تعليقات عليها ، اجتماعا لفريق حكومي دولي من الخبراء لدراسة جدوى قياس تدفقات الموارد البشرية . ويرجو من الامين العام للاونكتاد ان يدعو هيئات الامم المتحدة ذات الصلة للاشتراك في فريق الخبراء الدولي الحكومي ؛

٣ - يقرر أيضا ان يقدم تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الى لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الرابعة .

الجلسة ٥٥٢
٢٠ آذار/مارس ١٩٨١

٢٢٨ (د - ٢٢) - الممارسات التجارية التقييدية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية قد طلب في قراره ١٠٣ (د - ٥) المؤرخ في ٣٠ ايار/مايو ١٩٧٩ ، من مؤتمر الامم المتحدة المعني بالممارسات التجارية التقييدية، ان يتقدم ، عن طريق الجمعية العامة ، بتوصيات الى مجلس التجارة والتنمية بصدد الجوانب المؤسسية المتعلقة بالاعمال المقبلة ، في اطار الاونكتاد ، بشأن الممارسات التجارية التقييدية ، على أن يأخذ في الاعتبار ما تم انجازه من عمل في هذا الميدان في هيئات اخرى داخل الامم المتحدة ،

واذ يشير كذلك الى ان الجمعية العامة ، وهي تعتمد بالاجماع ، في قرارها ٣٥/٣٦ المؤرخ في ٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠ ، مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الاطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية (أ) والتي أقرها مؤتمر الامم المتحدة المعني

(أ) TD/RBP/CONF/10/Rev.1 (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع A.81.II.D.5)الفرع رابعا .

Digitized by UNOG Library

بالممارسات التجارية التقييدية فيما يتعلق بالجهاز المؤسسي الدولي الوارد ذكره في الفرع زاي من مجموعة المبادئ والقواعد ، ورجت من مجلس التجارة والتنمية أن ينشئ ، في دورته الثانية والعشرين ، فريق خبراء حكوميا دوليا معنيا بالممارسات التجارية التقييدية ، يعمل في اطار لجنة من لجان الاونكتاد ، للاضطلاع بالوظائف المحددة في ذلك الفرع ،

واذ يلاحظ ان الجمعية العامة قررت ان تعقد سنة ١٩٨٥ ، مؤتمرا للامم المتحدة تحت رعاية الاونكتاد لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الاطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية ،

١ - يقرر انشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بالممارسات التجارية التقييدية يعقد العدد الضروري من الاجتماعات على أن لا تقل عن اجتماع واحد في السنة ؛

٢ - يوعز الى فريق الخبراء الحكومي الدولي بأن يضطلع بالوظائف الوارد ذكرها في الفرع زاي من مجموعة المبادئ والقواعد وأن يقدم بهذا الصدد تقارير عن أعماله ، لا تقل عن تقرير واحد في السنة ، الى المجلس عن طريق لجنة المصنوعات حين يكون ذلك متيسرا عمليا ومناسبا ، والا فالى المجلس مباشرة ؛

٣ - يرجو من الامين العام للاونكتاد ان يوفر لفريق الخبراء الحكومي الدولي كل الدعم الفني والتقني المناسب ، من خلال دوائر الامانة وبنيتها القائمة حاليا .

الجلسة ٥٥٢
٢٠ اذار/مارس ١٩٨١

٢٣٠ (د - ٢٢) - نقل وتطبيق وتطوير التكنولوجيا : قضايا في قطاعات فردية ومجالات أخرى ذات أهمية حاسمة للبلدان النامية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى الفقرة ٢٤ من قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، التي ترجو الامين العام للاونكتاد أن يضطلع ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ، وفيما بين الدورتين الخامسة والسادسة للمؤتمر ، بتنظيم وعقد ما لا يتجاوز ثلاثة اجتماعات خبراء بغية تعيين المشاكل والقضايا المتعلقة بنقل وتطبيق وتطوير التكنولوجيا المتصلة بالمجالات والقطاعات التالية : تجهيز الاغذية ، والطاقة ، والسلع الانتاجية والمعدات الصناعية ، رهنا بموافقة المجلس وبالمبادئ الواردة في الفقرة ٢٣ من القرار المذكور أعلاه ،

١ - يرجو من الامين العام للاونكتاد ان يقوم ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ، بالدعوة الى عقد اجتماعين اثنين على الاكثر لخبراء حكوميين بشأن تجهيز الاغذية وبشأن السلع الانتاجية والمعدات الصناعية ، تكون لهما الاختصاصات التالية :

Digitized by UNOG Library

(أ) النظر في الدراسات المقدمة اليها والآراء والملحوظات التي أبديت بصددها من جانب الحكومات وهيئات الامم المتحدة ذات الصلة ؛

(ب) تعيين وتمحيص المشاكل والقضايا المتصلة بنقل وتطبيق وتطوير التكنولوجيا في القطاعات الفردية المذكورة أعلاه ، مع مراعاة تبادلية العلاقات بين الحاجات التكنولوجية وبين الاهداف الانمائية للبلدان النامية ، ووضع توصيات تلك المشاكل والقضايا لكي تنظر فيها لجنة نقل التكنولوجيا ؛

(ج) تقديم تقرير الى لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الرابعة ؛

٢ - يقرر ان ينظر ، في دورته الثالثة والعشرين ، في تحديد موعد واختصاصات لاجتماع فريق من الخبراء الحكوميين بشأن الطاقة ، على نحو مماثل لما ورد في الفقرة ١ أعلاه ؛

٣ - يقرر ان يكون باب الاشتراك في اجتماعات الخبراء الحكوميين مفتوحا أمام كل الدول الاعضاء في الاونكتاد والمنظمات الحكومية الدولية المختصة وفقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ، ويرجو من الامين العام ان يقوم بدعوة هيئات الامم المتحدة ذات الصلة للاشتراك في اعداد وتنظيم الاجتماعات ؛

٤ - يرجو أيضا من الامين العام للاونكتاد ان يواصل ، بالتشاور والتعاون مع هيئات الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة ، وبخاصة مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وفي حدود الموارد الموجودة ، اعداد وتجميع واستكمال دراسات حول القضايا الرئيسية المتصلة بنقل وتطبيق وتطوير التكنولوجيا في قطاعات ومجالات اخرى ذات أهمية حاسمة للبلدان النامية ، كما سبق أن طلب ذلك كل من لجنة نقل التكنولوجيا والمؤتمر ، حسب ما نص عليه في الفقرات ٢٣ - ٢٦ من قرار المؤتمر ١١٢ (د - ٥) .

الجلسة ٥٥٢
٢٠ اذار/مارس ١٩٨١

٢٣١ (د - ٢٢) - ترشيد الآلية الدائمة للاونكتاد

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، بصيغته المعدلة ،

واذ يسلم بالدور الرئيسي والمتطور الذي يضطلع به الأونكتاد بوصفه جهازا للجمعية العامة يقوم بالتداول والتفاوض والاستعراض والتنفيذ في ميدان التجارة الدولية وما يتصل به من قضايا التعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ يسلم كذلك بأن على الأونكتاد أن يضطلع بدور رئيسي في تحقيق أهداف قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د - ٦) و٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، وفي التقييم الدوري للتقدم المحرز في هذا الصدد ، وبأنه يلزم اتخاذ خطوات مناسبة لتحسين فعاليته لتمكينه من الوفاء بهذا الدور على وجه أفضل ،

واذ يؤكد الأهمية التي تعلقها جميع الدول الأعضاء على المسؤوليات المنبثقة عن ولاية الأونكتاد ،

Digitized by UNOG Library

واذ يؤكد من جديد ضرورة اتخاذ خطوات مناسبة لتحسين فعالية الاونكتاد واستجابته لكي يؤدي دوره المهام على نحو أكثر فعالية وكفاءة ،

واذ يدرك ما يثيره الحاجة الى اتخاذ تدابير لتوفير المواءمة والترشيد والتنسيق على نحو منهجي لزيادة فعالية الاونكتاد الى أقصى حد ،

واذ يشير في هذا الصدد الى قرارى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٠ (د — ٤) المؤرخ في ٣٠ ايار/مايو ١٩٧٦ و ١١٤ (د — ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، وكذلك الى قرار المجلس ٢٠٧ (د — ١٩) المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ والى مقرريه ١٩٤ (د — ١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٩ و ٢١٠ (د — ٢٠) المؤرخ في ٢٥ اذار/مارس ١٩٨٠ ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، وكذلك الى قراره ٣٣/١٥٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ ومقررها ٣٤/٤٠١ المؤرخ في ٢١ أيلول /سبتمبر و٢٥ تشرين الاول /اكتوبر و٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر و١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ،

وقد نظر في تقريرى اللجنة الحكومية الدولية المخصصة لترشيد آلية الأونكتاد (ب) .

يقرر أن يعتمد التدابير والتوصيات الواردة أدناه بوصفها جزءا من عملية متواصلة لتحسين فعالية الأونكتاد :

أولا — تنظيم دورات المؤتمر

اذ يضع نصب عينيه وظائف المؤتمر كما هي محددة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) بصيغته المعدلة ،

١ — يشدد على المهام الرئيسية التالية لدورات المؤتمر المقبلة :

(أ) تنشيط عمل آلية الأونكتاد الدائمة وتوجيهه وتيسيره ؛

(ب) التوصل الى حلول في المفاوضات التي تواجه طريقا مسدودا في اطار الأونكتاد ؛

(ج) استعراض التطورات الأخيرة والاتجاهات الطويلة الأجل في التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات التعاون الاقتصادى الدولي ؛

(د) اتخاذ اجراء بشأن التوصيات المقدمة اليه من الآلية الدائمة ؛

(هـ) توليد أفكار جديدة ؛

(و) وضع مبادئ توجيهية جديدة و/أو مباشرة برامج جديدة ؛

(ز) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات والاعلانات والقرارات والمقررات الاخرى الصادرة عن المؤتمر ؛

(ب) TD/B/AC.30/R.1 (التقرير عن الدورة الاولى) و TD/B/AC.30/4 (التقرير عن الدورة الثانية) المعممان رفق الوثيقة TD/B/486 (المستنسخان في : الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧ من جدول الاعمال) .

Digitized by UNOG Library

٢ — يؤكد من جديد ان اعداد الوثائق بدقة كبيرة مع توفيرها في الوقت المناسب شرط أساسي لنجاح المؤتمر ، وانه ينبغي القيام بمشاورات وبأعمال تحضيرية كافية فيما بين المجموعات الاقليمية قبل افتتاح دورات المؤتمر ؛

٣ — يقرر أن يكون مما يقوم به مجلس التجارة والتنمية ، حين يعمل بصفته لجنة تحضيرية لدورات المؤتمر ، تقديم توصيات مناسبة بشأن تنظيم هذه الدورات وبشأن الاستفادة من حضور الوزراء بأكفأ طريقة . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي أن يراعي المجلس ، خصوصا ، المقترحات البديلة التالية :

(أ) ينبغي تخصيص الاسبوع الاول أو الايام الاولى من دورات المؤتمر لاجتماعات بين كبار الموظفين الذين يقومون ، على أساس الاعمال التحضيرية المضطلع بها على النحو الوارد في الفقرة ٢ أعلاه ، باعداد وثيقة تفاوض سليمة تقنيا تتضمن القضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تحتاج الى قرار وزارى . وعليه ، قد يرغب الوزراء في الادلاء ببياناتهم السياسية العامة أو غيرها من البيانات ذات الصلة واضعين في اعتبارهم الوثيقة التي أعدها لهم كبار الموظفين أو الخبراء والتي لعلهم يرغبون في التفاوض على أساسها فيما بينهم ، وبذلك ربما أتاحوا احتمال اختتام دورة المؤتمر من قبل الوزراء أنفسهم ؛

(ب) ينبغي أن يتولى المجلس التحضير لدورات المؤتمر بعناية ، ويقوم المجلس باعداد وثيقة تفاوض سليمة تقنيا تتضمن القضايا السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تحتاج الى قرار وزارى . وقد يود الوزراء ، في المؤتمر ، الادلاء ، ببياناتهم واضعين في اعتبارهم القضايا المبينة في الوثيقة المشار اليها أعلاه ..

ثانيا — مجلس التجارة والتنمية

واذ يضع نصب عينيه وظائف مجلس التجارة والتنمية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩)، بصيغته المعدلة ،

٤ — يشدد على أن لمجلس التجارة والتنمية، الذى يقوم بأعمال المؤتمر فيما بين دورات هذا الأخير ، دور رصد أنشطة المنظمة وتوجيهها والاشراف عليها باعتبار ذلك وظيفة من وظائفه الرئيسية ؛

٥ — يؤكد من جديد أن لمجلس التجارة والتنمية دورا رئيسيا ومتطورا عليه أن يؤديه لدى الاضطلاع بولاية الأونكتاد بوصفه الجهاز الرئيسي للمؤتمر من أجل التداول والتفاوض والاستعراض والتنفيذ في ميدان التجارة الدولية وما يتصل بذلك من قضايا التعاون الاقتصادى الدولي ؛

٦ — يقرر أنه يتعين على مجلس التجارة والتنمية ، عند ممارسة وظائفه المتصلة باتخاذ القرارات ، أن يعالج بصفة خاصة القضايا التي وصلت فيها المفاوضات الجارية في الهيئات الفرعية و/أو الهيئات المخصصة التي أنشأها المؤتمر أو مجلس التجارة والتنمية الى طريق مسدود ، وذلك بغية التوصل الى حلول لها ؛

٧ — يقرر كذلك وجوب تدعيم الوظيفة التنسيقية لمجلس التجارة والتنمية من أجل تزويد هيئاته الفرعية بتوجيه أكثر فعالية وضمان تلاحم شامل بين أنشطتها المتنوعة ؛

Digitized by UNOG Library

٨ — يقرر أيضا النظر في اجراءات وآليات التقييم في الاونكتاد ، على أن يراعى ، حيثما يكون ذلك ملائما ، آراء وتجارب هيئات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة ، والبت في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق تقييم فعال وتعزيزه ، واضعا في حسبانه المسؤوليات الخاصة الواقعة على الاونكتاد ، مثل المفاوضات ؛

٩ — يقرر بالاضافة الى ذلك :

(أ) ان تخصص بضعة الايام الاولى من دورتي المجلس العاديتين كل عام لتنظيم الشؤون الداخلية واجراء الاستعراض المعتاد لبنود جدول الاعمال الروتينية المتكررة . ويخصص الجزء المتبقي من دورتي المجلس العاديتين للتداول والتفاوض حول عدد قليل من القضايا المضمونية المختارة بعناية ؛

(ب) ان توزع بنود جدول الاعمال التي يتعين على المجلس النظر فيها سنويا ، بالتساوي قدر الامكان ، بين الدورتين الاولى والثانية كل عام ؛

(ج) ان يكون جدول أعمال كل دورة عادية أكثر انتقائية بغية التصدي بصفة خاصة للقضايا الرئيسية وكذا القضايا الهامة المتشابكة القطاعات ؛

١٠ — يؤكد من جديد ان يواصل مجلس التجارة والتنمية انشاء ما تقضي به الضرورة من الاجهزة الفرعية التي قد تكون ضرورية للتصريف الفعال لوظائفه ، بما فيها المفاوضات ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) ، بصيغته المعدلة ؛

ثالثا — الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية

١١ — يقرر أن يرجو من الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية :

(أ) ان تنظر في سبل ووسائل لتحسين فعاليتها وان تعد توصيات لهذا الغرض لعرضها على مجلس التجارة والتنمية في دورته الرابعة والعشرين ؛

(ب) ان تنظر في تقرير سنوي يعده الامين العام للاونكتاد ويوجز فيه كل أنشطة الاونكتاد على صعيد المساعدة التقنية ، ومختلف مصادر تمويلها ؛

١٢ — يرجو من الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية ان تنظر في مدى استصواب تضمين وظائفها عملية تقييم البرامج ؛

١٣ — يرى انه يمكن الاضطلاع بالتقييم في ميادين مختارة من ميادين عمل الاونكتاد مع بذل مزيد من الجهود ، في الوقت نفسه ، من أجل استحداث نظم عملية لتقييم البرامج ؛

١٤ — يوصي تبعا لذلك بما يلي :

(أ) ان تدعم أمانة الاونكتاد الجهود الراهنة التي يضطلع بها مكتب الامم المتحدة للتخطيط وتنسيق البرامج من أجل استحداث نهج ومنهجية أوفق لتقييم البرامج ، مع مراعاة السمات الخاصة لانشطة الاونكتاد ، ولاسيما للمفاوضات التي يضطلع بها الاونكتاد ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) ان يقدم مكتب الامم المتحدة لتخطيط وتنسيق البرامج الى الفرقة العاملة ، في دورتها الخامسة أو السادسة ، تقريرا مرحليا بالنتائج التي تم بلوغها في مجال استحداث منهجية عامة لتقييم البرامج ، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالطرائق العملية لتطبيق تقييم البرامج ؛

رابعا - اللجان الرئيسية

١٥ - يقرر تقوية اللجان الرئيسية ، بما في ذلك مهمتها التفاوضية ؛

١٦ - يقرر أيضا ان يطلب الى اللجان الرئيسية ان تستعرض بانتظام اعداد برامج عملها وتنفيذ مقرراتها ؛

١٧ - ويقرر كذلك أن تضطلع اللجان الرئيسية بمناقشات ومفاوضات تفصيلية ، وان يتم ، عملا بالفقرة ٧ (أ) من قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) ، النظر في التقليل من عدد الافرقة المخصصة . فاذا لم يستطع البت في مشكلة ما على مستوى اللجنة ، وجب ان تحال المشكلة الى مجلس التجارة والتنمية لمواصلة النظر فيها والتفاوض بشأنها والتوصل الى حلول لها ؛

١٨ - يقرر أيضا أن تعالج القضايا المتصلة بأقل البلدان نموا في جميع اللجان والبرامج ، كل في ميدان اختصاصه ؛

١٩ - يقرر :

(أ) ان تحدد مواعيد اجتماعات اللجان الرئيسية التي تعالج مسائل مترابطة في نصف فترة الستة أشهر السابقة لدورة المجلس ذاتها ، اذا أمكن ذلك ، لكي يتسنى للمجلس النظر بسهولة في أية قضايا معلقة ناشئة عن تقارير اللجان والقيام ، كلما كان ذلك ملائما ، باتخاذ قرار بشأنها ؛

(ب) ان تعقد اللجان الرئيسية ، عندما يرى المجلس ذلك مناسبا ، اجتماعات مشتركة تكرس لامعان النظر في قضايا محددة متشابكة القطاعات تدخل في نطاق اختصاصها ؛

خامسا - الهيئات الفرعية

٢٠ - يقرر انه ينبغي ان تستعرض كل من اللجان الرئيسية آليتها المؤسسية بغية زيادة فعاليتها ، بما في ذلك النظر في تقليل عدد هيئاتها الفرعية ان أمكن ، وعليها ان تقدم التقارير اللازمة الى مجلس التجارة والتنمية عن نتائج قيامها بهذا الاستعراض ؛

سادسا - أفرقة الخبراء

٢١ - يقرر انه ، عند الدعوة الى عقد أفرقة خبراء ، ينبغي ايلاء أفضلية لأفرقة الخبراء الحكومية الدولية ؛

Digitized by UNOG Library

٢٢ — يقرر كذلك التقليل من استخدام أفرقة الخبراء التي يقوم الاونكتاد بتمويلها والتي يختار الامين العام للاونكتاد أعضاءها للعمل بصفتهم الشخصية ، والتوسع نسبيا في استخدام أفرقة الخبراء التي يمولها الاونكتاد والتي يعين الامين العام للاونكتاد أعضاءها من بين مرشحين تسميهم الحكومات ، مع المراعاة الكاملة لمبدأ التمثيل الجغرافي المنصف ؛

٢٣ — يقرر أيضا انه ينبغي ان يخضع انشاء أفرقة الخبراء للشرطين التاليين :

(أ) ان تكون الاختصاصات ، بما في ذلك القضايا ، محددة تحديدا جيدا ؛

(ب) عندما تحتاج القضايا المعروضة على المجلس أو هيئاته الفرعية الدائمة الى خبرة من نوع خاص ؛

سابعا — الجدول الزمني للاجتماعات

٢٤ — يقرر ان يعتمد المبادئ التالية بشأن الجدول الزمني للاجتماعات ، بغية زيادة انتاجية الاجتماعات واتاحة وقت كاف للاعمال التحضيرية :

(أ) لا ينبغي عقد أكثر من اجتماعين للاونكتاد في وقت واحد الا في حالات استثنائية وبناء على طلب صريح من الهيئات المعنية ، يعرض على مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه ؛

(ب) متى تم اقرار جدول زمني للاجتماعات ، ينبغي أن يبذل كل جهد ممكن للالتزام به ؛

(ج) ينبغي أن يعاد تحديد مواعيد ثابتة للاجتماعات في الاونكتاد ، كما ينبغي أن يعتمد المجلس ، في دورته العادية الثانية من كل عام ، الجدول الزمني لاجتماعات العام التالي ؛

(د) ينبغي أن تتخذ خطوات مناسبة بغية الاستفادة من الوقت المخصص لاجتماعات الاونكتاد على أكفأ نحو ، بما في ذلك جدولة الجلسات ؛

ثامنا — المعلومات

وان يضع نصب عينيه انه ينبغي اجراء المزيد من التمييز بين المعلومات الموجهة للجمهور والمعلومات اللازمة لنشاط الوفود ذي الطابع العملي ،

٢٥ — يقرر ان يطلب الى الامين العام للاونكتاد اعداد تقرير عن جدوى اصدار نشرة يومية بكل لغات الاونكتاد الرسمية ، تلخص بايجاز عمل مجلس التجارة والتنمية واللجان الرئيسية للاونكتاد ومؤتمراته الكبرى في الاجتماعات العامة المعقودة في اليوم السابق ، بما في ذلك الآثار المالية لهذا الاصدار ، وان يعرض التقرير على المجلس في دورته الثالثة والعشرين لدراسته واتخاذ قرار بشأنه ؛

٢٦ — يرجو أيضا من الامين العام للأونكتاد أن يرسل الى الدول الاعضاء في جنيف قائمة دورية بكل المناصب الشاغرة ، بما فيها تلك المخصصة للتعيينات المؤقتة أو المحددة المدة . وينبغي اصدار القائمة المذكورة مرتين في السنة على الاقل ؛

Digitized by UNOG Library

تاسعا — المشاورات

واذ يلاحظ ان هناك حاجة الى درجة اكبر من التلقائية والشفافية في المشاورات،

٢٧ — يقرر تعزيز المشاورات القائمة المشار اليها في مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٤٣ (د — ١٦) المؤرخ في ٢٣ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٦ ، وادخال مزيد من التحسين عليها ؛

٢٨ — يقرر أيضا انه ينبغي ان تقام آلية تشاورية غير رسمية على ركائز المشاورات القائمة المشار اليها أعلاه لتسهيل الاتصال فيما بين ممثلي الدول الاعضاء المهتمة والمنسقين الاقليميين ، وذوي المناصب المتوافرين اذا أمكن ، أو بينهم وبين الامين العام للاونكتاد . وبالاضافة الى ذلك ، يفضل ان تجرى هذه المشاورات مرة كل شهر ، وان تتناول ، بقدر الامكان ، الاجتماعات التي تعقد في غضون الشهر التالي . وينبغي تحديد جداول أعمال هذه المشاورات قبل موعدها بأسبوعين على الاقل اذا أمكن ذلك . وينبغي توقيت مثل هذه المشاورات بطريقة لا تجعل مواعيدها تتعارض مع مواعيد اجتماعات أخرى . كما ينبغي ان ترمي الى :

(أ) الحصول على مزيد من المعلومات عن المسائل الفنية المتعلقة بالاجتماعات المقبلة، ومناقشة هذه المسائل مناقشة غير رسمية كلما اقتضى الامر ذلك ؛

(ب) تبادل الآراء بشأن مشكلات محددة تنشأ عن العملية التفاوضية الجارية في نطاق اختصاص الاونكتاد ؛

(ج) تحضير المسائل التنظيمية المتعلقة بجدولة الاجتماعات ، مثل انتخاب أعضاء المكتب، والوثائق وما الى ذلك ، بهدف تأمين بدء الاجتماعات بداية اكثر سلاسة ؛

عاشرا — البحوث

٢٩ — يرجو من الامين العام للاونكتاد ان يتخذ تدابير في اطار الموارد المتاحة لتعزيز البحوث المتعلقة بالقضايا الطويلة الاجل واستنباط أفكار جديدة تدخل في نطاق اختصاص الاونكتاد ، بغية تمكين آلية الاونكتاد الدولية الحكومية من اجراء مداولات و/أو مفاوضات بشأنها حسب الاقتضاء ؛

حادي عشر — الوثائق والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

ألف — الوثائق

٣٠ — يرجو من الامين العام للاونكتاد ان يهتم على سبيل الاولوية بحل المصاعب المتفاقمة التي تعترض سبيل انتاج الوثائق وتوزيعها قبل اجتماعات الاونكتاد بوقت كاف ، وفقا للمادة ٢٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ، والمقررات الاخرى ذات الصلة التي اتخذها المجلس ؛

٣١ — يدعو الى ادخال تحسينات جوهرية على كل مرحلة من مراحل عملية اصدار الوثائق ؛

Digitized by UNOG Library

٣٢ — يوصي ، على وجه الخصوص ، بأن يتم تنفيذ التدابير التالية بأسرع ما يمكن :

(أ) قيام الامين العام للاونكتاد بتعزيز مهمة مكتب الامين العام للاونكتاد وغيره من وحدات الأمانة فيما يتعلق بالرصد والتنسيق والمراقبة في مجال الوثائق . ومهمة الرصد هذه مهمة مضمونية وتقنية على السواء ؛

(ب) قيام الامين العام للاونكتاد بتحسين الترتيبات المتخذة ، لاسيما من أجل :

' ١ ' رصد أعمال الشعب في صياغة الوثائق ؛

' ٢ ' رصد حالة اعداد الوثائق في كل حلقة من سلسلة انتاجها ، والتدخل عند الضرورة لدفع عجلة هذا الاعداد ؛

٣٣ — يرجو من الامين العام للاونكتاد ان يدلي ، لدى اعتماد الجدول الزمني للاجتماعات ، ببيان يؤكد أو ينفي فيه ان هناك وثائق ستكون متاحة للاجتماعات في المواعيد المحددة لها في الجدول ، مع الالتزام بالقواعد ذات الصلة التي تتعلق بتوقيت الوثائق ولغاتها ، وكذلك بطولها وطبيعتها ومحتوياتها ؛

٣٤ — يقرر انه ينبغي تخطيط المشاورات المتعلقة بالجدول الزمني للاجتماعات ومسألة توفر الوثائق ماثلة للذهن كل المثول . فاذا كان جليا انه لن يستطاع توفير الوثائق جزئيا أو كليا وجب عدم عقد الاجتماعات إلا في الحالات الاستثنائية وبعد التشاور بين الأمين العام للأونكتاد والمنسقين الاقليميين ؛

٣٥ — يقرر انه ينبغي طلب الوثائق حين تكون ضرورية ، وينبغي ان تكون هذه الوثائق متمشية مع كفاءة سير العمل وفعالية الانتفاع بموارد الأمانة ؛

٣٦ — يقرر انه ينبغي ان تبذل في جميع محافل الاونكتاد محاولات لتعيين الوثائق التي أصبحت مكررة نافلة ، او التي يمكن اصدارها على فترات أقل تقاربا ؛

٣٧ — يقرر انه ينبغي ان تكون الوثائق موجهة صوب العمل ، وموجزة ، وينبغي أن تقلص المقدمات التاريخية الى الحد الادنى . وينبغي ان تشتمل الوثائق على اشارة موجزة للنقاط المطروحة للنقاش و/أو للاجراء المقترح ، وينبغي ان تبرز الفقرات التي لها أهمية محددة . وينبغي أن تشتمل جميع الوثائق على موجز ، حسبما هو مبين في الفقرة ١٠ من قرار المؤتمر ١١٤ (د — ٥) ؛

٣٨ — يقرر انه ينبغي ان تتوصل الوفود سريعا الى مقررات بشأن جداول الاعمال المؤقتة ؛

٣٩ — يرجو من الامين العام للاونكتاد ان يعمد الى ما يلي :

(أ) تعميم شروح جدول الاعمال المؤقت بجميع اللغات الرسمية للاونكتاد قبل افتتاح الاجتماع المعني بثمانية أسابيع ؛

(ب) التحقق ، فيما يتصل بالفقرة الفرعية (ب) ' ٢ ' من الفقرة ٣٢ أعلاه ، قبل ارسال الاشعارات بعقد الاجتماعات ، مما اذا كانت الوثائق اللازمة قد بلغت مرحلة من الاعداد تكفل عقد الاجتماع في موعده ، والتشاور مع المنسقين الاقليميين في هذا الصدد .

Digitized by UNOG Library

باء - الترجمة التحريرية

٤٠- يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يكفل ، في حدود الموارد المتاحة ، جعل الوثائق اللازمة أثناء التحضير لاجتماعات الأونكتاد الرسمية وخلال هذه الاجتماعات تترجم الى كل اللغات الرسمية ذات الصلة على وجه السرعة وتوزع في وقت واحد ، بحيث تساعد المجموعات الاقليمية على الوصول الى اتفاق بشأن المسائل المعروضة عليها ؛

٤١- يؤكد من جديد قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٠٧ (د - ١٩) المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ،

٤٢- يرجو من الأمين العام للأونكتاد تأمين سرعة توفير خدمات الترجمة بكل اللغات الرسمية ؛

٤٣- يقرر ألا تعقد اجتماعات للأونكتاد في عطلة آخر الأسبوع أو ليلا الا بصورة استثنائية . فاذا لم يمكن تجنب الاجتماع في مثل هذه المواعيد فينبغي أن توفر الترجمة الشفوية والتحريرية بمرونة ، وأن تكفل سرعة ترجمة الوثائق بكل اللغات ؛

٤٤- يشدد مرة أخرى على وجوب أن تصل وثائق الاعداد للدورات الى الحكومات بكل اللغات الرسمية قبل بدء الاجتماع المعني بستة أسابيع ، وفقا لما يقضي به النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ؛

٤٥- يوصي بأن يحدد الأمين العام للأونكتاد ، اذا كان ذلك ممكنا وعمليا ، الموعد أو الموعد التقريبي لتوزيع وثيقة ما ، وكذلك الموعد الذي قدمت فيه الوثيقة الى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ؛

٤٦- يوصي الأمين العام للأونكتاد بأن يوجه ، حين يرى ذلك ضروريا ، الدعوة الى الدوائر المسؤولة عن الترجمة التحريرية والشفوية للمشاركة بانتظام في المشاورات التي تتناول الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد ؛

جيم - الترجمة الشفوية

٤٧- يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يولي اعتبارا لضمان تجهيز عدد كاف تدريجيا من غرف الاجتماعات ، للعمل بست لغات .

الجلسة ٥٥٢
٢٠ آذار/مارس ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

المقـــــررات

٢٢٩ (د-٢٢) - المفاوضات التجارية المتعددة الأطـــراف (قرار المؤتمر ١٢٢ (د-٥))

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يعيد الى الذاكرة مقرره ٢١٤ (د-٢٠) المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ ؛

٢ - يطلب الى الأمين العام للأونكتاد ، كما يرجو من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مواصلة البرنامج الراهن لمساعدة البلدان النامية في التشاور والتفاوض بشأن قضايا المفاوضـــات التجارية المتعددة الأطراف غير المحلولة والمعلقة التي تهتم بها تلك البلدان اهتماما خاصا ، مع الحرص على أن لا يكون في هذه المساعدة تكرار لمساعدة مماثلة متاحة في " الغات " أو في مركـز التجارة الدولية للأونكتاد والغات .

الجلسة ٥٥٢
٢٠ آذار/مارس ١٩٨١

٢٣٢ (د-٢٢) - الآثار المترتبة على الفقرة ٤ مـــن قـــــرار الجمعية العامة ١٠/٣٥ (ألف) بشأن خطة المؤتمرات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

وقد نظر في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٠/٣٥ (ألف) المؤرخ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ،

واذ يأخذ في اعتباره التضارب الذي يمكن أن يحدث بين التوقيت الحالي لدورتي المجلس العاديتين في كل سنة وبين التعليمات الواردة في القرار السالف الذكر ،

يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يستكشف ، اذا اقتضى الأمر ، مع الأمين العام للأمـم المتحدة كل السبل الممكنة للالتزام بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٠/٣٥ (ألف) ، مع مراعـاة الفقرة ٥ من قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٤ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيـه ١٩٧٩ وجدول الاجتماعات التي عقدتها في مختلف هيئات اخرى في منظومة الامم المتحدة ، وان يقدم تقريرا بهذا الصدد الى المجلس في دورته الثالثة والعشرين .

الجلسة ٥٥٢
٢٠ آذار/مارس ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

٢٣٣ (د-٢٢) خدمات المؤتمرات الاضافية المقدمة للأونكتاد

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يأخذ في الاعتبار قراره ٢٣١ (د-٢٢) المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١ بشأن ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد ،

واذ يأخذ في الاعتبار أيضا مذكرة الأمين العام للأونكتاد المقدمة اليه في دورته الحادية والعشرين (ج) وتقرير الأمين العام للأونكتاد حول النتائج والآثار المترتبة على خدمات المؤتمرات الاضافية المقدمة الى الأونكتاد (د) ،

١ - يسجل مع التقدير خدمات المؤتمرات الاضافية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة بجنيف للأونكتاد ، على النحو المبين في الفرع أولا من تقرير الأمين العام للأونكتاد المذكور أعلاه ،

٢ - يرجو أن يستمر تقديم الخدمات الاضافية ، الى الحد الممكن في نطاق الموارد القائمة ؛

٣ - يقرر استعراض الحالة في دورته الرابعة والعشرين .

الجلسة ٥٥٢
٢٠ آذار/مارس ١٩٨١

٢٣٤ (د-٢٢) استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

واذ يرحب باعتماد الجمعية العامة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

واذ يلاحظ أن الاستراتيجية تنص على أن يسهم الأونكتاد ، في حدود دائرة اختصاصه ، في عملية الاستعراض والتقييم ،

يقرر أن يدرج في جدول أعمال دورته الثالثة والعشرين بندا عن ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية .

الجلسة ٥٥٢
٢٠ آذار/مارس ١٩٨١

(ج) TD/B/L.569 .

(د) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، البند ٧ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/840 .

Digitized by UNOG Library

٢٣٥ (د-٢٢) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقر الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من ١٩٨١ والجدول المؤقت للاجتماعات في ١٩٨٢ على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر .

الجلسة ٥٥٢
٢٠ آذار/مارس ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

مرفـــق

الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقيـــة مـــن ١٩٨١ والجدول المؤقت للاجتماعـات فـــي ١٩٨٢*

ألف- الجدول الزمني للاجتماعات في الفـترة المتبقيـة من ١٩٨١

	التاريـــخ
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، الدورة الرابعـة	٢٣ آذار/مارس- ١٠ نيسان/ابريـل
الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجـارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة الرابعة عشرة	٣٠ آذار/مارس- ٣ نيسان/ابريـل
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمـوا ، اجتماع استعراضي (آسيا والمحيط الهادئ)	٣٠ آذار/مارس- ١٠ نيسان/ابريـل (فيينـا)
الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ ، الـدورة الثامنـة	٢٧ نيسان/ابريل - ١ أيار/مايـو
بس** الاجتماع التحضيري السادس المعني بالقطن	٢٧ نيسان/ابريل - ١ أيار/مايـو
اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية، الفرقة العاملة الأولى ، الدورة الأولى	٤ - ٨ أيار/مايو
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجـل والميزانية البرنامجية ، الدورة الثالثة	٤ - ٨ أيار/مايو
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمـوا ، اجتماع استعراضي (افريقيا الشرقية)	٤-١٥ أيار/مايو (أديـس أبابـا)
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشـرون ، الجزء الثاني (أ)	١١ أيار/مايو

(*) ستعقد جميع الاجتماعات في جنيف ما لم يبين خلاف ذلك . وقد وضع رمز " بـس" أمام الاجتماعات المتصلة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية .

** اختصارا لعبارة "البرنامج المتكامل للسلع الأساسية" .

(أ) للنظر في تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية.

Digitized by UNOG Library

	التاريخ
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالجوت ومنتجات الجوت ، ١٩٨١ ، الجزء الثاني	١١-٢٢ أيار/مايو
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة العاشرة	١١-٢٢ أيار/مايو
بس- الاجتماع التحضيري الخامس المعني بالألياف الصلبة	٢٥ أيار/مايو - ٥ حزيران/يونيه
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، اجتماع استعراضي (افريقيا الغربية والوسطى)	٢٥ أيار/مايو - ٥ حزيران/يونيه (لا هاى)
لجنة النقل البحرى ، الدورة الاستثنائية الثالثة	٢٧ أيار/مايو - ٥ حزيران/يونيه
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، اجتماع استعراضي (افريقيا الجنوبية وهايتي)	٢٢-٢٦ حزيران/يونيه
فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو ، المخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي ، الدورة الثانية	١-١٢ حزيران/يونيه (فيينا)
اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الدورة الثالثة	٢٩ حزيران/يونيه - ١٠ تموز/يوليه
بس- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالبحث الانمائي فيما يتعلق بالأخشاب الاستوائية	١٣-١٧ تموز/يوليه
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بمرفق ضمان لائتمانات التصدير	١٣-٢٤ تموز/يوليه
بس- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتحسين المعلومات عن أسواق الأخشاب الاستوائية	٢٠-٢٤ تموز/يوليه
اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية ، الفرقة العاملة الثانية ، الدورة الأولى	٢٧-٣١ تموز/يوليه
اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية المعنيين بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، الدورة الثانية	٢٧ تموز/يوليه - ٧ آب/اغسطس
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا - اجتماع كبار المسؤولين تمهيدا للمؤتمر	٢٧-٢٨ آب/اغسطس (باريس)
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا	١-١٤ أيلول/سبتمبر (باريس)
اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية الدورة الثالثة	٢١-٢٥ أيلول/سبتمبر

Digitized by UNOG Library

	التاريخ
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الرابعة	٢١-٢٥ أيلول /سبتمبر
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون	٨ أيلول /سبتمبر-٩ تشرين الأول /أكتوبر
الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى ، الدورة الثامنة	١٢-٣٠ تشرين الأول /أكتوبر
لجنة التنغستن - الدورة الثالثة عشرة	١٢-١٦ تشرين الأول /أكتوبر
بس - الاجتماع التحضيرى الثالث المعني باللحوم	١٩-٢٣ تشرين الأول /أكتوبر
بس - فريق الخبراء الحكوميين المعني بالموز	٢٦-٣٠ تشرين الأول /أكتوبر
اللجنة الفرعية الدائمة للجنة السلع الأساسية ، الدورة الثانية	٢-٦ تشرين الثاني /نوفمبر
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، الدورة الأولى	٢-١١ تشرين الثاني /نوفمبر
لجنة السلع الأساسية ، الدورة الاستثنائية الأولى	٩-١٣ تشرين الثاني /نوفمبر
بس - فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالشاى ، الدورة الثالثة	١٦-٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر
لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، الدورة الثالثة	١٦-٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر
بس- الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالشاى	٢٣-٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر
فريق الخبراء المعني بالمشاكل التي تواجه البلدان النامية في نقل البضائع السائبة ، الدورة الثانية	٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر-٤ كانون الأول / ديسمبر
فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم الأهداف الحالية للمعونة وتدفق الموارد ، الدورة الرابعة (مقرر المجلس ١٩٧ (د-١٩))	١-٨ كانون الأول /ديسمبر
بس- الاجتماع التحضيرى السادس المعني بالأخشاب الاستوائية	٧-١١ كانون الأول /ديسمبر
اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية ، الفرقة العاملة الثانية ، الدورة الثانية	١٤-١٨ كانون الأول /ديسمبر
الاجتماع الثاني لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الأطراف مع ممثلي أقل البلدان نموا (قرار المجلس ١٧١ (د-١٨) ، الفقرة ٢)	١٤-٢٢ كانون الأول /ديسمبر

Digitized by UNOG Library

	المـــــدة
اجتماعات لم تحدد تواريخها بعد	
اجتماع ممثلي الحكومات المهتمة بالنقل البحرى للبضائع السائبة (قرار المؤتمر ١٢٠ (د ـ ٥) ، الفقـرة ٥)	أسبوع واحـد
الفريق الدائم المعني بالمواد التركيبية والبديلـــة ، الدورة السابعة (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحـد
مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحـــل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١ ، بالصيغة التي مدد بها ، الجزء الرابع (اذا اقتضى الأمر)	حتى ٤ أسابيع
بس ـ الاجتماع التحضيرى المعني بالبوكسيت (اذا اقتضى الأمر	أسبوع واحـد
بس ـ الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بركاز الحديـــد (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحـد
بس ـ الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالفوسفـــات (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحـد
بس ـ الاجتماع التحضيرى السابع (الجزء الثالـث) أو الاجتماع التحضيرى الثامن المعني بالنحـاس (اذا اقتضى الأمر)	أسبوع واحـد
بس ـ فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمنغنـيز	أسبوع واحـد
بس ـ الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالمنغنـــيز	أسبوع واحـد
فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المخصص لدراسة تطور النظام النقدى الدولي ، الدورة الثانية	أسبوع واحـد

* * * *

مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى	حسب الاقتضاء (حتى ١٧ أسبوعـــا)
فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء أخرى	حسب الاقتضاء (حـتى ٣ أسابيـــع)

Digitized by UNOG Library

باء - الجدول المؤقت لعام ١٩٨٢

	التاريخ والمدة
اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية الفرقة العاملة الأولى ، الدورة الثانية	٢٥-٢٩ كانون الثاني/يناير
اللجنة التقنية التابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة الحادية عشرة	كانون الثاني/يناير (أسبوع واحد)
الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة الخامسة عشرة	شباط/فبراير-آذار/مارس (أسبوع واحد)
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الخامسة	١-٥ آذار/مارس
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الرابعة والعشرون	٨-١٩ آذار/مارس
اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية الدورة الرابعة	٢٢-٢٦ آذار/مارس
لجنة النقل البحري ، الدورة العاشرة	آذار/مارس- نيسان/ابريل (اسبوعان)
فريق الخبراء الحكوميين المعني بالجوانب الاقتصادية والتجارية والانمائية للملكية الصناعية في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية (القرار ٤(د-٢) للجنة نقل التكنولوجيا)	الربع الأول من السنة (١٠ أيام)
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة الحادية عشرة	ايار/مايو (من أسبوع الى اسبوعين)
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة الدورة العاشرة ، الجزء الأول (التمويل المتصل بالتجارة)	النصف الأول من السنة (أسبوعان)
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة السادسة	٦-١٠ أيلول/سبتمبر
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والعشرون	١٣-٢٤ أيلول/سبتمبر
الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري ، الدورة التاسعة	تشرين الأول/أكتوبر- تشرين الثاني/نوفمبر (أسبوعان)
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، الدورة الثانية	تشرين الأول/أكتوبر- تشرين الثاني/نوفمبر (أسبوعان ونصف أسبوع)

Digitized by UNOG Library

١٩٨٢	التاريخ والمدة
مجلس التجارة والتنمية - دورة استثنائية على المستوى الوزاري يسبقها اجتماع لكبار المسؤولين (قرار المؤتمر ٩٠ (د-٤) ، الفرع الثاني ، الفقرة ٢)	اذا اقتضى الأمر (من اسبوع الى اسبوعين)
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، الدورة العاشرة ، الجزء الثاني (الموارد غير المنظورة : التأمين)	يحدد تاريخها فيما بعد (أسبوع واحد)
دورة لاحدى اللجان الرئيسية	يحدد تاريخها فيما بعد (من أسبوع الى اسبوعين)
لجنة التنغستن (اذا اقتضى الأمر)	يحدد تاريخها فيما بعد (أسبوع واحد)
الفريق الدائم المعني بالمواد التركيبية والبديلة (اذا اقتضى الأمر)	يحدد تاريخه فيما بعد (أسبوع واحد)
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجدوى قياس تدفق الموارد البشرية (قرار المجلس ٢٢٧ (د-٢٢))	يحدد تاريخه فيما بعد (أسبوع ونصف اسبوع)
اجتماع فريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في قطاع تحضير الأغذية (قرار المجلس ٢٣٠ (د-٢٢))	يحدد تاريخه فيما بعد (أسبوع ونصف أسبوع)
اجتماع فريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في قطاع السلع الرأسمالية والمعدات الصناعية (قرار المجلس ٢٣٠ (د-٢٢))	يحدد تاريخه فيما بعد (أسبوع ونصف أسبوع)
* * *	
مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى	حسب الاقتضاء (حتى ٤٠ أسبوعا)
فرق عاملة وأفرقة دراسية وأفرقة خبراء	حسب الاقتضاء (حتى ١٣ أسبوعا)

Digitized by UNOG Library

مقررات أخرى اتخذها المجلس في دورته الثانية والعشرين

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس (هـ)

قرر المجلس في جلسته ٥٥٠ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨١ تسمية الهيئات التالية التي كانت قد تقدمت بطلب لتسميتها بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر :

صندوق النقد العربي

اللجنة الحكومية الدولية لشؤون الهجرة

المؤتمر الوزاري لدول غرب ووسط افريقيا المعني بالنقل البحري

وأحاط المجلس علما في الجلسة ذاتها بالتغيير الذي طرأ على اسمي هيئتين دوليتين حكوميتين سبق للمجلس ان قام بتسميتهما ، وهما :

رابطة التكامل في امريكا اللاتينية (المعروفة سابقا باسم رابطة امريكا اللاتينية للتجارة الحرة)

المنظمة العربية للتنمية الصناعية (المعروفة سابقا باسم مركز التنمية الصناعية للدول العربية)

وفي الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١ وافق المجلس بصورة استثنائية على أن ينظر خلال الجزء الثاني من دورته الثانية والعشرين في طلب تسمية مقدم من الصندوق العربي للمساعدة الفنية للدول الافريقية والعربية اذا رأى الامين العام للاونكتاد ، بعد دراسة القانون الاساسي للصندوق والوثائق المساندة ، انه ينبغي عرض الطلب على المجلس .

وفي الجلسة ٥٥٣ ، يوم ١٢ ايار/مايو ١٩٨١ ، قرر المجلس ان الهيئة التالية، التي كانت قد تقدمت بطلب لتسميتها بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر يجب ان تسمى على النحو المذكور (و) :

الصندوق العربي للمساعدة الفنية للدول الافريقية والعربية .

(ب) الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها (ز)

قرر المجلس ، في جلسته ٥٥٠ المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨١ ، تأجيل مسألة اصداره توصية الى الجمعية العامة فيما يتعلق بعقد الدورة السادسة للمؤتمر في ١٩٨٣ ، بما في ذلك مكان هذه الدورة ومدتها ،الى دورته الثالثة والعشرين . ولدى اصداره هذه التوصية ، يأخذ

(هـ) الفقرات ٣٧٣ - ٣٧٥ أعلاه .

(و) انظر الجزء الثاني أدناه ، الفقرة ٤٨ .

(ز) انظر الفقرة ٣١١ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المجلس في الاعتبار العرض المقدم من كوبا أثناء دورته الاستثنائية العاشرة باستضافة المؤتمر والذى تكرر في الدورة الخامسة للمؤتمر ، وكذلك المناقشة التي جرت في الدورة الثانية والعشرين للمجلس والوثائق المقدمة اليه (ح).

اجراءات أخرى اتخذها المجلس

١ - قرر المجلس في جلسته ٥٥١ المعقودة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨١ :

(أ) احالة البند ٣ من جدول أعمال دورته الثانية والعشرين (تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم ....) الى دورته الثالثة والعشرين ، وادراجه بالتالي في جدول الاعمال المؤقت لتلك الدورة ، واحالة مشروع القرار TD/B/L.360 المتعلق بترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي الى دورته الثالثة والعشرين لمواصلة النظر فيه واتخاذ الاجراء المناسب بشأنه (ط) ؛

(ب) القيام في دورته الثالثة والعشرين بمواصلة النظر في البند ٥ من جدول الاعمال (تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية) (ى).

٢ - وفي الجلسة ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ اذار/مارس ١٩٨١ اتخذ المجلس الاجراءات التالية :

(أ) أحاط علما بتقرير اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية عن دورتها العاشرة (ك) وأيد الاستنتاجات المتفق عليها في اللجنة (ل) ؛

(ب) أحاط علما بتقرير لجنة السلع الاساسية عن دورتها التاسعة (م) وأيد القرارين ١٧ (د-٩) و ١٨ (د-٩) اللذين اعتمدتهما اللجنة (ن) ؛

(ح) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، البند ٦ من جدول الاعمال ، الوثيقتان TD/8/843 و TD/8/844 .

(ط) انظر الفقرتين ١٤٠ و ١٤١ أعلاه .

(ى) انظر الفقرة ٢٠٨ أعلاه .

(ك) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، البند ٨ (أ) من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/IPC/AC/35 .

(ل) انظر الفقرة ٢١١ أعلاه .

(م) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ٣ (TD/B/834) .

(ن) انظر الفقرة ٢٢٥ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

(ج) أحاط علما بتقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الثاني من دورتها التاسعة (س) وأيد القرار ١٩ (د — ٩) الذى اعتمدته اللجنة وقرر أن تنعقد الدورة العاشرة للجنة في جزئين، يكرس ثانيهما كلية للتأمين. ولاحظ المجلس انه سيتم اجراء المزيد من المشاورات بشأن مواضيع التأمين التي ينبغي ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورة العاشرة (ع)؛

(د) أحاط علما بتقرير لجنة النقل البحرى عن دورتها التاسعة (ف) وأيد القرارين ٣٥ (د — ٩) و ٣٨ (د — ٩) والمقررين ٣٧ (د — ٩) و ٣٩ (د — ٩) المعتمدة من اللجنة (ص)؛

(هـ) أيد القرار ٤ (د — ٧) الذى اعتمده الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى (ق)؛

(و) أحاط علما بتقرير لجنة نقل التكنولوجيا عن دورتها الثالثة (ر) وأيد القرارات ٨ (د — ٣) و ٩ (د — ٣) و ١١ (د — ٣) و ١٣ (د — ٣) و ١٤ (د — ٣) و ١٥ (د — ٣) و ١٦ (د — ٣) والمقررين ١٠ (د — ٣) و ١٢ (د — ٣)، التي اعتمدتها اللجنة (ش)؛

(ز) أحاط علما بالتقرير المرحلي الثاني المقدم من الامين العام للاونكتاد بشأن تقديم المساعدة الى حركات التحرير الوطني المعترف بها من قبل المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية (ت)، وأعرب عن أمله في ان تنتهي أمانة الاونكتاد من دراستيها للعرض على المجلس في دورته الثالثة والعشرين (ث).

(س) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الثانية والعشرون، الملحق رقم ٢ (TD/B/833).

(ع) انظر الفقرة ٢٢٩ أعلاه.

(ف) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الثانية والعشرون، الملحق رقم ٤ (TD/B/833).

(ص) انظر الفقرة ٢٣٢ أعلاه.

(ق) TD/B/C.4/ISL/32، المرفق الاول. انظر أيضا الفقرة ٢٣٨ أعلاه.

(ر) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الثانية والعشرون، الملحق رقم ٥ (TD/B/836).

(ش) الفقرة ٢٨٠ (ب) ١٠ أعلاه.

(ت) TD/B/837.

(ث) انظر الفقرة ١٦٧ أعلاه.

Digitized by UNOG Library

٣ - وفي الجلسة ٥٢٢ أيضا اتخذ المجلس الاجراءات التالية :

(أ) أقر جدول الاعمال المؤقت لدورته الثالثة والعشرين ، مخولا للرئيس سلطة تكييفه في ضوء التطورات بالتشاور مع الامين العام للاونكتاد ، وطلب من الامين العام للاونكتاد ان يتشاور مع الوفود فيما يتعلق بتنظيم أعمال الدورة وان يعمم مقترحاته في هذا الشأن (خ) ؛

(ب) قرر تأجيل النظر في قرار المؤتمر ١١٩ (د - ٥) ، عن الحمائية في قطاع الخدمات ، الى دورته الثالثة والعشرين ، ومواصلة النظر في مقرر المؤتمر ١٣٢ (د - ٥) ، عن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، في تلك الدورة ، تحت البند ٢ من جدول الاعمال المؤقت (ذ) ؛

(ج) قرر أن يحيل النظر في مشروع القرار TD/L./95 ، عن الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الاساسية ، الى دورته الثالثة والعشرين ، والاضطلاع في تلك الدورة بالمزيد من النظر في مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 عن التشريعات والانظمة في مجال نقل التكنولوجيا (ض) ؛

(د) قرر احالة مشروع المقرر TD/B/L.589 ، التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية ، الى دورته الرابعة والعشرين للمزيد من الدراسة ، وادراج هذا البند في جدول الاعمال المؤقت لتلك الدورة (ظ) .

(خ) أنظر الفقرة ٣٨٨ أعلاه والمرفق الرابع .

(ذ) أنظر ، الفقرتين ١٧٤ و ١٧٥ أعلاه .

(ض) انظر ، الفقرتين ١٩٩ و ٢٨٠ أعلاه .

(ظ) انظر ، الفقرة ٣٤٩ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

النصوص المرجأة لمواصلة بحثهـا من قبل المجلس

ألف — مشروعات القرارات المحالة الى الـــدورة الثالثـة والعشريـن للمجلس

التشريعات والأنظمة في مجال نقل التكنولوجيا (أ)

مشروع قرار مقـدم من المكسيـك باســم الـــدول الأعضاء في مجموعـــة الـ ٧٧

[TD/B(XXII)/SC/L.5]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار المؤتمر ١١٢ (د — ٥) المؤرخ في ٣ حزيران /يونيه ١٩٧٩ ،

١ — يعترف بأهمية الانظمة والسياسات الوطنية التي تتناول نقل التكنولوجيا وتطويرها ، باعتبارها وسيلة لتعزيز المقدرة العلمية والتكنولوجية لجميع البلدان ، وبخاصة البلدان النامية ؛

٢ — يدعـو الأمين العام للأونكتاد الى ان يستكمل بأسرع ما يمكن تقريـرا يتضمـن مقترحات ملموسة عن اتباع نهج مشتركة في التشريعات والانظمة التي تتناول نقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في البلدان النامية • وينبغي ان تأخذ هذه المقترحات في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا بينها • وينبغي للامين العام ان يفيد لدى اعداده هذه المقترحات من مشورة الخبراء من البلدان النامية في مجال الانظمة في ميدان نقل التكنولوجيـــا وتطبيقها وتطويرها ؛

٣ — يرجو كذلك من الامين العام للاونكتاد ان يقدم التقرير المشار اليه في الفقـرة ٢ أعلاه والمقترحات الملموسة التي يتضمنها التقرير الى لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الرابعة •

(أ) أنظر الفقرة ٢٨٠ (أ) أعـلاه •

Digitized by UNOG Library

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (ب)

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، أوغندا ، الجمهورية العربية الليبية (ج) ، رواندا ، زائير ، السنغال ، السودان ، غابون ، غانا ، فولتا العليا ، كينيا ، مدغشقر ، موريشيوس ، نيجيريا

[TD/B/L.360]

الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية (د)

مشروع قرار مقدم من وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية باسم الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بلغاريا الشعبية ، جمهورية بولندا الشعبية ، الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية الجمهورية الشعبية المنغولية ، الجمهورية الشعبية الهنغارية

[TD/L.195]

(ب) أنظر الفقرة ١٤١ أعلاه ، ويرد نص مشروع القرار هذا في تقرير المجلس عن الجزء الاول من دورته الرابعة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الثاني .

(ج) الآن هي الجماهيرية العربية الليبية .

(د) انظر الفقرة ١٩٩ أعلاه . ويرد نص مشروع القرار هذا في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II-D.14) ، المرفق الأول ، الفرع دال .

Digitized by UNOG Library

باء - مشروع المقرر المحال الى الدورة الرابعة والعشرين للمجلس

التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية (هـ)

مشروع مقرر مقدم من المكسيك باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧

[TD/B/L.589]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يكرر التأكيد على برنامج الاجراءات المحددة لصالح البلدان النامية الجزرية المنصوص عليه في قراري المؤتمر ٩٨ (د-٤) المؤرخ في ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٦ و ١١١ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/ يونيه ١٩٧٩ ،

واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣١/١٥٦ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ وسائر قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية الجزرية ،

واذ يلاحظ بصفة خاصة الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٦١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ التي قررت فيها الجمعية العامة أن تضطلع في دورتها السابعة والثلاثين باستعراض شامل لتنفيذ التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي تلبية للاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية ،

واذ يشير الى قراره ٢٢٣ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠ الذي أوصى فيه بأن يقوم المجلس في دورته الثانية والعشرين ، استنادا الى رأي الحكومات في الدراسات المتعمقة ، بالنظر فيما يتخذ مستقبلا من اجراءات ، بما في ذلك الدعوة الى عقد فريق خبراء حكومي دولي في عام ١٩٨١ ليقوم بدراسة المشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية ،

١ - يقرر الدعوة لعقد فريق خبراء حكومي دولي في أواخر عام ١٩٨١ أو مستهل عام ١٩٨٢ لاعداد برنامج عمل شامل من أجل تخفيف المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية الجزرية ؛

٢ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد ، أن يقوم ، لهذا الغرض ، بالتشاور مع حكومات البلدان النامية الجزرية ومع المنظمات الدولية عند الاقتضاء ، باعداد وثائق الاجتماع ، حسب التوصية الواردة في الفقرتين ٤ و٥ من قرار المؤتمر ١١١ (د-٥) .

(هـ) انظر الفقرة ٣٤٩ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

ألف - القرار ٢٢٦ (د-٢٠٢) - الحمائية والتكيف الهيكلي(أ)

١ - ينص القرار على انشاء لجنة دورة في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس ثم سنويا بعد ذلك في دورته العادية الأولى للقيام باستعراض سنوى لأنماط الانتاج والتجارة في الاقتصاد العالمي، وفقا لما هو منصوص عليه في الفرع ألف من قرار المؤتمر ١٣١ (د-٥)، ولمواصلة استعراض التطورات المنطوية على تقييدات تجارية وفقا لما هو منصوص عليه في الفرع باء من ذلك القرار .

٢ - وتقدر تكاليف انشاء لجنة جديدة للدورة، بالاضافة الى اللجان التي تتفرع عادة عن دورات المجلس، بمبلغ ٠٠٠ ٩٨ دولار سنويا، على افتراض أن هذه اللجنة ستتطلب قاعة اجتماعات اضافية وفريقا اضافيا من المترجمين الشفويين لست لغات، و ٦٠ صفحة اضافية من الوثائق أثناء الدورة وبعدها .

باء - القرار ٢٣١ (د-٢٢) - ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد(ب)

١ - قد يسفر القرار عن وفورات في القيمة الحقيقية لتكاليف خدمة المؤتمرات الى حد امكان وضع النوايا التي أبديت فيه، ولا سيما في الفقرات ٢٠ و٢٤ و ٣٦ و ٣٧، موضع التنفيذ .

٢ - وتطلب الفقرة ٢٦ الى الأمين العام للأونكتاد أن يوافي الدول الأعضاء في جنيف بقائمة دورية تشتمل على كل الوظائف الشاغرة . ورهنا باجراء تشاور مع مقر الامم المتحدة عن طرائق تنفيذ هذا الطلب، ومع مراعاة السياسات والممارسات التوظيفية السائدة، وخاصة قرار الجمعية العامة ٣٥/٢١٠ بشأن مسائل الموظفين، تعتزم امانة الأونكتاد أن تعمم على الدول الأعضاء في جنيف، في أقرب وقت ممكن، الوظائف الفنية الشاغرة والمتاحة للتعيين الدولي .

٣ - وفي الفقرة ٢٨ من القرار، يقرر المجلس أنه ينبغي اجراء مشاورات غير رسمية ويفضل أن يتم ذلك مرة في الشهر، تأسيسا على المشاورات القائمة التي ينص عليها مقرر المجلس ١٤٣ (د-١٦) . وسوف يزيد ذلك، في المتوسط، مجموع عدد المشاورات التي يتعين اجراؤها في السنة الواحدة بواقع سبع مشاورات تقريبا . وعلى افتراض أن كلا من هذه المشاورات الاضافية لن يتجاوز نصف يوم، وأنه سيتطلب توفير الترجمة الشفوية بست لغات، وغرفة اجتماع واحدة فان التكاليف تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٣ دولار للمشاورة الواحدة، أو ٠٠٠ ٢١ دولار في السنة . وليس من المتيسر في هذه المرحلة

(أ) مضمون TD/B/L.592/Add.1 و Add.1/Corr.1 .

(ب) مضمون TD/B/L.586/Add.1 .

Digitized by UNOG Library

تحديد ما اذا كان سيترتب على زيادة تواتر المشاورات وفورات غير مباشرة في البرنامج الشامل لاجتماعات الأونكتاد .

٤ — وتطلب الفقرة ٣٢ الى الامين العام للاونكتاد أن يجرى تحسينا في ترتيبات رصد حالة اعداد الوثائق في كل مرحلة من مراحل الانتاج وان يتدخل عند الاقتضاء للتعجيل بهذه العملية. وقد اتخذت بالفعل خطوات في هذا الاتجاه . وتعتزم الامانة ان تتخذ مزيدا من الخطوات في هذا السبيل في حدود الامكانيات المتاحة لهذا الغرض، وان تعيد تقييم الوضع بعد مرور فترة أولية وفي ضوء النتائج التي تتحقق .

Digitized by UNOG Library

المرفق الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للمجلس(أ)

١ - المسائل الاجرائيـــــة :

(أ) انتخاب أعضاء المكتـــب ؛

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويـض ؛

(د) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ؛

(هـ) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الرابعة والعشرين للمجلس وتنظيم أعمـــال الـدورة .

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر فـــي دورته الخامسة ، وتتطلـب توجيـــه نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها فـــي دورته الثالثة والعشرين .

٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابيـــر المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل فـــي مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ماقد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمـــة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٤ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي .

٥ - تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ا - ٩) عن مشاكل الديون والتنمية فـــي البلدان النامية .

٦ - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها .

٧ - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميـــع التدفقات التجارية الناجمة عنها .

٨ - ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث .

٩ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاتـه الاخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة .

(أ) بالصيغة التي أقرها المجلس في جلسته ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مـــارس ١٩٨١ (انظر الفقرة ٣٨٨ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

١٠ - مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية :

(أ) تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للاونكتاد والغات عن دورته الرابعة عشرة ؛

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجارى الدولي : التقرير السنوى الرابع عشر للجنة الامم المتحدة المعنية بالقانون التجارى الدولي ؛

(ج) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح .

١١- المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الاعضاء انجدد في الاونكتاد في صدد الانتخابات ؛

(ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب اعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(و) الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس ؛

( ) ...

[يستكمل حسب الاقتضاء]

١٢- مسائل أخرى .

١٣- اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الخامس

البيان الذي أدلى به في لجنة الدورة السيد م. هاسيلد رئيس اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية (أ)

١ - يشرفني ان أقدم لكم تقرير اللجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية عن دورتها العاشرة . وهذا هو التقرير النهائي للجنة الحكومية الدولية المخصصة التي مارست نشاطها طوال أربع سنوات في أعقاب انعقاد الأونكتاد الرابع في نيروبي .

٢ - وقد أصبحت الأعمال التي ستجرى في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية جزءا من برنامج العمل العادي للأونكتاد في ميدان السلع الأساسية . وتقع مسؤولية الاستمرار في هذا العمل على اللجنة الدائمة للسلع الأساسية التابعة للأونكتاد . ومما ينبغي التوكيد عليه أن هذه التغييرات لا تعني التخلي عن مفهوم البرنامج المتكامل والعودة الى وضع ماقبل نيروبي . فالمحتوى الفني لقرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) لايزال صالحا ، وهذا البرنامج ، كما تحدد في ذلك القرار ، قد تم التوسع فيه أكثر من ذي قبل بفضل قرار المؤتمر ١٢٤ (د-٥) المتخذ في مانيلا .

٣ - وهكذا نرى أن البرنامج مستمر الا أن ما اصطلح على تسميته بالاطار الزمني للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية قد انقضى بحلول أواخر عام ١٩٨٠ . وهذا يعني ضمنا أن الآجال الزمنية تكون قد انقضت ، وهي آجال حددت في نيروبي بشكل دقيق للغاية لبرنامج شديد الالحاح .

٤ - وعلينا ، اذا نظرنا الى الوراء ، أن نسلم بأن المشكلات كانت أصعب مما كان متصورا في نيروبي وبأن الاطار الزمني المحدد هناك كان مغرقا في التفاؤل . وفي ضوء التجربة يمكن للمرء أن يشك في استصواب أو واقعية وضع مثل هذه الآجال الزمنية الصارمة التي وضعت في نيروبي لاستكمال البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . ويمكن لمثل هذه الآجال الزمنية أن تكون ذات قيمة في التعجيل بانجاز الأعمال ، ومما لاشك فيه أن الآجال الزمنية المحددة في الأونكتاد الرابع قد ساعدت في ابراز الطابع الملح للبرنامج والعزم على التوصل الى نتائج سريعة . ومع ذلك ، واذا نظرنا الى البرنامج المتكامل للسلع الأساسية من منظور أوسع نوعا ، فاني اعتقد بأن بوسعنا الآن أن ندرك بسهولة أكبر أن هذا البرنامج سيكون مهمة مستمرة لا تنتهي حيث لا تقتصر المسألة على كيفية احراز مزيد من التقدم بل تتمثل أيضا في كيفية المحافظة على ما تم انجازه بالفعل . وقد بينت التجربة في الواقع ، أن الحذر والاستمرار في بذل الجهود مطلوبان دائما ، في ميدان السلع الأساسية ، ليس فقط من أجل احراز تقدم بل أيضا لمنع تدهور الحال بهذه السلعة الأساسية أو تلك . ويبدو أن هناك ، في ميدان السلع الأساسية ، صراعا دائما بين الاعتبارات القصيرة الأجل والاعتبارات الطويلة الأجل .

٥ - ويمكن القول بأن تغيير البرنامج المتكامل للسلع الاساسية من برنامج طوارئ مخصص ، انجاز هذا التعبير ، الى جزء لا يتجزأ من أعمال الأونكتاد بشأن السلع الأساسية ، يمثل منعطفا ، وينبغي

(أ) انظر الفقرة ٢١٠ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

أن يكون مناسبة لاجراء تقييم عميق واستخلاص النتائج • وقد كانت النيّة متجهة الى اجراء مثل هذا الاستعراض الشامل في الدورة الأخيرة للجنة المخصصة ، بيد أن هذا الاستعراض أصبح ، نظرا لوجود عدة عراقيل ، أقل شمولا مما كنت آمله •

٦ — وقد حاولت شخصيا في الدورة أن استخلص بعض النتائج ، بوصفي رئيسا للجنة طيلة مدة تنوف على الاربع سنوات ، وترد هذه النتائج ملخصة في الفقرات ١٥ الى ٢١ في التقرير الماثل بين ايديكم • وحيث ان هذا التقرير هو آخر تقرير أقدمه الى المجلس فاني أود أن أذكر النقاط التالية •

٧ — ان أى تقييم موضوعي للتقدم الذى احرز في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية لدى انقضاء البرنامج المقيد بفترة زمنية ، لابد من أن يشتمل على عناصر ايجابية وعناصر سلبية على حد السواء •

٨ — وأكثر العناصر الايجابية بروزا هو بالطبع نجاح المفاوضات بشأن الصندوق المشترك في حزيران / يونيه ١٩٨٠ • وصحيح أن المفاوضات قد استغرقت وقتا أطول بكثير مما توقع في نيروبي ولكن النتيجة النهائية ، مع ذلك ، تمثل تشجيعا ودليلا على أن بامكان المفاوضات الاقتصادية العالمية في اطار الأمم المتحدة ، أن تنجح اذا تمت متابعتها بالمثابرة والصبر والارادة السياسية اللازمة • فالصندوق المشترك مؤسسة ابداعية فريدة في نوعها تتجاوز أهميتها ميدان السلع الأساسية ذاته • ويبدو أن من أهم النتائج التي أسفرت عنها مفاوضات الصندوق المشترك بالنسبة للسياسة السلعية العامة ، تتمثل في قبول مبدأ اشتراك المنتجين والمستهلكين في مسؤولية تمويل المخزونات الاحتياطية • ويشكل هذا ، بالمقارنة مع الوضع في الماضي ، خطوة كبيرة الى الأمام •

٩ — ومن الجوهرى الآن ، أن يتم في القريب تجسيد الاتفاق الذى تم التوصل اليه ليصبح مؤسسة قادرة على البقاء ، وأن لا يضيع وقت طويل في التنازل على الكيفيات الادارية والتقنية داخل اللجنة التحضيرية •

١٠ — وأعتقد أن من الصواب القول بأن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية يقوم على دعامتين اثنتين احداهما الصندوق المشترك والأخرى مجموعة الاتفاقات أو الترتيبات السلعية الدولية • ولن يتمكن البنيان بأكمله من الصمود مالم تكن الدعامتان ثابتتين في مكانهما ، كما أن من المحتمل أن يؤثر تشييد احدى الدعامتين في بناء الأخرى •

١١ — ومن دواعي القلق في هذا السياق ، ولابد أن يكون هذا هو العنصر السلبي الرئيسي في التقييم ، انه لم يتم احراز غير تقدم ضئيل جدا في وضع الاتفاقات أو الترتيبات السلعية الدولية •

١٢ — صحيح أنه قد تم التوصل الى اتفاق جديد بشأن المطاط ، وهو اتفاق يمكن أن يكون ، في نواح عديدة ، مثالا يحتذى في الاتفاقات الاخرى وهو أيضا مثال توضيحي جيد على المصالح الطويلة الأجل التي اتقنت صياغتها بين المنتجين والمستهلكين • وصحيح أيضا أن الاجتماعات المعنية بالجوت ومنتجات الجوت قد بلغت مرحلة تفاوضية ، ومن المأمول أن يتم التوصل الى اتفاق ولو كان على نطاق أضيق •

١٣ — وصحيح أخيرا أنه قد تم ، فيما يتعلق بعدة سلع أساسية أخرى مثل الشاى والألياف الصلبة والقطن ، احراز تقدم في الاعمال التحضيرية فيما يختص بتحديد التدابير التي يمكن ، في مرحلة تالية ، تطبيقها بوصفها جزءا من اتفاق أو ترتيب سلعي ما •

Digitized by UNOG Library

١٤ــ ومع ذلك فاني اعتقد أن من الصواب القول بأن التقدم المحرز صوب ابرام اتفاقات بشأن السلع الأساسية الفردية ، اذا ما نظر اليه ككل ، واذا ما نظر اليه في ضوء الغايات والأهداف الطموحة نوعا الموضوعة فى القرار ٩٣ (د ــ٤) ، والآمال التي أثارها الأونكتاد الرابع ، كان بطيئا وغير مرض • وثارت أيضا ، كما نعلم ، مصاعب فيما يتعلق بالاتفاقات السلعية القائمة بالفعل •

١٥ ــ ويبدو ، في مثل هذه الظروف ، أن الهدف الرئيسي الآن ، يجب أن يتمثل في دفع الأعمال بشأن السلع الأساسية الفردية قدما دون هوادة • ويبدو لي أن أفضل طريقة كيما تحرز هذه الاعمال تقدما تتمثل في الحاجة الى تركيز الأعمال ، أى التركيز على السلع الأساسية التي يمكن أن تكون في الظروف الراهنة ، وبشكل واقعي موضوع اتفاقات او ترتيبات جديدة • واعتقد أن الأعمال التحضيرية المكثفة التي انجزت قد حددت هذه السلع الأساسية •

١٦ــ وهذا لا يحول ، بالطبع ، دون متابعة الجوانب الانمائية العريضة للسياسة السلعية ، مثل تلك الجوانب التي عولجت في الفرع ثالثا من قرار المؤتمر ١٢٤ (د ــ٥) (التجهيز وتطوير المنتجات ، التسويق والتوزيع ، التنويع الخ ٠٠٠٠) متابعة نشيطة بوصفها جزءا من الأعمال المستمرة الطويلة الأجل بشأن السلع الأساسية في اطار الأونكتاد • بيد أن ذلك سيكون مهمة ذات طابع طويل الأجل •

١٧ــ ويبدو أن من الأهمية بمكان ، حتى يتم الحفاظ على الزخم وعلى نظرة شاملة نوعا ، أن يستعرض البرنامج بشكل دورى في الفترة التي تعقب نهاية وجود اللجنة المخصصة ، وفي هذا الاتجاه من التفكير قدمت اللجنة المخصصة في ختام أعمالها في الدورة الأخيرة ، توصية الى لجنة السلع الأساسية لاتخاذ ترتيبات من أجل اجراء استعراض فني سنوى للتقدم الذى تحرزه المفاوضات بموجب قرار المؤتمر ٩٣ (د ــ٤) بوصفه جزءا من برنامج عملها العادى • أما بالنسبة للنظرة الشاملة ، أرجو أن يسمح لي بالاشارة الى الحاجة ، التي تبدو قائمة في المنظور الطويل الأجل ، الى ربط العمل والأجهزة داخل البرنامج المتكامل للسلع الأساسية بالنتائج التي نأمل أن يتمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار •

١٨ــ وأنتم تعلمون أن احدى الأفكار الرئيسية وراء البرنامج المتكامل تتمثل في اتباع الحكومات لنهج أعرض لدى معالجتها للمسائل السلعية ، وعليها بدلا من النظر الى المصالح الوطنية في سياق سلعة اساسية واحدة أن تنظر في الفوائد الشاملة التي ستجنيها من البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ككل ، مع أخذ مصالح البلدان النامية الخاصة في الاعتبار •

١٩ــ ولدى استعراض فترة الاربع سنوات من عمر اللجنة المخصصة التي انشئت خصيصا لالقاء نظرة شاملة على البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ككل ، لا بد لي ، بكل صراحة ، أن أعترف بأن هذه النظرة الشاملة الى قطاع السلع الاساسية كانت الى حد كبير مفتقدة ، وأجرؤ على القول بأنها كانت معدومة لدى المستهلكين والمنتجين على السواء • اذ ان السياسات والأفكار قد ارتبطت ، عليا ، ارتباطا وثيقا في العادة بالمصالح الوطنية القصيرة الأجل المتعلقة بالسلعة الوحيدة المعنية سواء كانت النحاس أو الكاكاو أو القصدير أو أية سلعة أخرى في اطار البرنامج •

٢٠ــ أنا لا أقول هذا على سبيل الانتقاد بل لتسجيل حقيقة أو تجربة ينبغي ألا تغرب عن البال في المستقبل • وهي أن هذا الافتقاد الطاغي لنهج متكامل أو نظرة شاملة قد أثر على اعمال اللجنة المخصصة طوال السنوات الاربع من وجودها ، وهو ما أود أن أقول كلمة عنه في هذا التقرير النهائي •

Digitized by UNOG Library

٢١- وخلال الدورة الأخيرة للجنة المخصصة ، انتقد بعض الممثلين اللجنة لعدم استطاعتها بذل المزيد من الجهود للتقدم في الأعمال المتعلقة بسلع أساسية مفردة • وأنا أول من يؤيد هذا الانتقاد ، لكن الذين اشتركوا في أعمال اللجنة طوال السنوات الاربع من وجودها يعلمون أن جزءا ممثلا من عضويتها كان ميالا على الدوام الى تفسير الولاية العريضة للجنة تفسيرا تقييديا نوعا ما ، اذ انه كان يصر على وحدة واستقلال المجموعات السلعية الفردية • ومدلول هذا عمليا أن اللجنة لم يكن بوسعها عموما ، تناول الجوانب الجوهرية ، أو على الأقل بأى قدر من التفصيل ، للمشاكل المتصلة بكل سلعة اساسية على حدة ، والتي انشئت من أجلها أفرقة تحضيرية أو محافل أخرى •

٢٢- بيد أن هذا لم يمنع اللجنة من القيام بعمليات تقييم دورية للتقدم المحرز أو المفتقد ، أومن الاشارة الى المصاعب الرئيسية التي صودفت ، أو من بيان الأولويات والخيارات في نطاق منظور شامل يستند الى القرار ٩٣ (د-٤) •

٢٣- وتيسر لنا ، بفضل هذا العمل ، التوصل الى قرارات اجماعية تضمنت ، حسب الاقتضاء ، توصيات أو مبادئ توجيهية لكل من الحكومات والاجتماعات التحضيرية والأونكتاد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية • وهذه الاستنتاجات ، التي تم التوصل اليها بالاجماع بعد جهود كبيرة بذلها الجميع ، تنطبق الى حد كبير اليوم أيضا • وأعتقد أنها ستفيد حتما لجنة السلع الأساسية في عملها المتواصل •

٢٤- ولكن ، برغم هذا أشعر بالأسف لأنه لم يتيسر بحث الجوانب الجوهرية المتعلقة بكل سلعة أساسية بمفردها بتعمق أكبر مما حدث بالفعل ، وأعتقد ، من ناحية اخرى ، أنه بالرغم من أن المهمة لم تكتمل بعد ، يمكن القول ان الأساس أرسي خلال السنوات الأربع ، عن طريق الصندوق المشترك والعمل المنجز بشأن السلع الأساسية المفردة ، لاحراز المزيد من التقدم على درب تحقيق البرنامج المتكامل للسلع الأساسية •

٢٥- ها أنا أوشك على الانتهاء من هذا التقرير الشخصي الذى أرى من واجبي تقديمه الى المجلس بعد هذه السنوات التي كرستها لرئاسة اللجنة المخصصة • وهو تقرير متعدد الجوانب بعضها ايجابي والبعض الآخر سلبي للأسف •

٢٦- وهذه الجوانب المتباينة تعكسها أيضا بيانات المتكلمين باسم المجموعات ورؤساء الوفود ، الذين اشتركوا في استعراض التقدم المحرز في اطار القرار ٩٣ (د-٤) في الدورة الأخيرة للجنة ، وهي بيانات واردة في تقريرها • فهناك اختلافات في نواحي التأكيد تعكسها هذه البيانات البعض منها يشدد بوجه خاص على التقدم الذى تحقق في حين يبرز البعض الآخر النقائص والامور التي تنتظر الانجاز ، بيد أننا كنا جميعا متفقين على ضرورة مواصلة العمل في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية •

٢٧- ان هذا البرنامج يشكل أشمل عملية تفاوض يتم الاضطلاع بها سعيا لتحقيق نظام اقتصادى دولي جديد • وهو مبني على أساس نظرة تعتبر أن جميع البلدان ، سواء كانت منتجة أو مستهلكة نامية أو متقدمة ، تشترك في مسؤولية تهيئة الشروط والهياكل العادلة والمنظمة في الأسواق السلعية • وقطاع السلع الأساسية يعكس أفضل من غيره من قطاعات الحياة الاقتصادية ، الترابط القائم بين الدول • وربما اتضح هذا بوجه خاص خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بالسلع الأساسية في ميدان الطاقة ، لكن ينطبق بشكل متزايد أيضا على سلع أساسية أخرى ولا سيما تلك المندرجة في

Digitized by UNOG Library

البرنامج المتكامل • ولذلك سيكون تحقيق هذا البرنامج اختبارا لقدرتنا على ادارة الترابط القائم بيننا بما يعود بالفائدة على الجميع •

٢٨ — وأنهي تقريري بتوجيه الشكر لكم جميعا ، سواء كنتم أعضاء في الوفود الوطنية أو عاملين في الأمانة ، لما قدمتموه من تأييد ومساعدة لأعمال اللجنة المخصصة ، وأتمنى أن يستمر التقدم في هذا المشروع العظيم ألا وهو البرنامج المتكامل للسلع الأساسية •

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس

الدول الأعضاء في اللجان الرئيسية (أ)

اللجنة المعنية بالسلع الأساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
النمسا (جمهورية - الاتحادية)
اندونيسيا
أورغواي
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
الدانمرك
رواندا
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
موناكو
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(أ) انظر الفقرة ٣٧٦ أعلاه .

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة المصنوعات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواى
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
انولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواى
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا

الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام

قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة النقـل البحـــرى

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)
اندونيسيا
اوروغواى
اوغندا
ايران
ايطاليا
باكســتان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قبرص
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ليبريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنـــدا الشمالية
موريشيوس
النرويج
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة نقل التكنولوجيا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
الصومال
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
اوروغواي
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترنيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر

الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
زامبيا
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
غيانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قطر

كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

Digitized by UNOG Library

الجزء الثانـــي

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورتـــه الثانية والعشرين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيـــف
في ١٢ ايار/مايـو ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

مقدمـــــة

١ ــ عقد الجزء الأول من الدورة الثانية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ، الذى كان من المفروض أن يعقد في ١١ أيار/ مايو ١٩٨١ ، يوم ١٢ أيار/ مايو ١٩٨١ لاتاحة مزيد من الوقت للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لكي تستكمل النظر في باب الأونكتاد في الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٢ــ ١٩٨٣ ولتعتمد تقريرها الى المجلس .

٢ ــ ويتضمن هذا التقرير سرد النظر المجلس في تقرير الفرقة العاملة وبعض المسائل الأخرى[١] .

---

(١) للاطلاع على سرد أكمل للأعمال خلال الجزء الثاني من الدورة الثانية والعشرين، أنظر المحضر الموجز للجلسة ٥٥٣ (TD/B/SR.553) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة: الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

(البند ٨ (هـ) من جدول الأعمال)

٣ — كان مطروحا أمام المجلس للنظر في هذا البند تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة TD/B/WP/L.6 و Add.1-5 بالصيغة المنقحة والمستكملة في الوثيقة TD/B/L.593 و Corr.1 (٢) .

٤ — وعرض الرئيس تقرير الفرقة العاملة .

٥ — قال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته تلاحظ بارتياح أن باب الأونكتاد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣ يطابق المواقف التي اتخذتها عدة حكومات تأييدا للمبدأ القائل بأن يكون معدل النمو الحقيقي في البرامج صفرا . والمجموعة باء على استعداد، نظرا لخطورة الحالة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع الدولي بأسره ، للتعاون تعاونا وثيقا مع الأمانة في ايجاد الوسائل لاستخدام الموارد الحالية على نحو أكفأ في تنفيذ البرامج والأنشطة المحددة بوصفها ذات أهمية خاصة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء . وأضاف انه يأمل أن التعليقات المبداة في الدورة الثالثة للفرقة العاملة سوف تساعد الأمانة في تخصيص الموارد للبرامج وفقا لقرارات الدول الأعضاء وأولوياتها . وهو يأمل أيضا أن يمكن في المستقبل تعزيز دور الفرقة العاملة في ادارة البرامج عن طريق ادخال التقييم البرنامجي .

٦ — وفي معرض الاعراب عن تقديره مجموعته للأمانة على الوثائق المقدمة الى الفرقة العاملة في دورتها الثالثة ، قال ان الوثيقة TD/B/WP(III)/CRP.1 بشأن عناصر البرنامج قد اثبتت فائدتها البالغة وأعرب عن أمله في أن تستمر الأمانة في توفير مثل هذه المعلومات للفرقة العاملة في الدورات المقبلة . غير أن فائدة الوثيقة كانت ستزيد لو أمكن توزيعها مع الوثائق الأخرى قبل انعقاد الدورة بستة أسابيع . وقد أعربت مجموعته أيضا عن تقديرها لتلقي قائمة أسماء الخبراء الاستشاريين وهي على ثقة بأن الأمانة ستستمر في توفير مثل هذه المعلومات للفرقة العاملة على أساس سنوي .

٧ — وأضاف أن المجموعة باء تأمل أن يؤخذ تقرير الفرقة العاملة ، الذي يتضمن تعليقات على برامج محددة من برامج الأونكتاد ، بعين الاعتبار الكامل في لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والتنسيق واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة ، لدى النظر في باب الأونكتاد من الميزانية البرنامجية . وقد أحاطت المجموعة باء علما بالوعد الذي أخذته الأمانة على نفسها باعداد وثيقة ملائمة تبين التغييرات التي تعد ضرورية في الوثيقة الخاصة بالميزانية البرنامجية في ضوء الدراسة التي تقوم بها الفرقة العاملة . وأضاف أن التعليقات التي أبدتها وفود

---

(٢) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٦ (TD/B/850) ، المعمم بصفة مؤقتة بوصفه الوثيقة TD/B/WP(III)/Misc. 2.

Digitized by UNOG Library

المجموعة باء بصورة فردية بشأن برامج محددة من برامج الأونكتاد ستكون موضعا للمتابعة في لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة بغية تأمين القيام بمزيد من الفحص الدقيق لباب الأونكتاد من الميزانية البرنامجية • وان هذه التعليقات تعكس قلقا نشأ من قيام أمانة الأونكتاد ، فيما يبدو ، بتفسير عدد من البرامج والبرامج الفرعية ولا يتها فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بمختلف قضايا السياسة العامة تفسيرا أوسع أو أضيق من نطاق الاختصاص الممنوح فعلا • وفي مجالات أخرى أعربت هذه الوفود عن أملها في أن تركز الأمانة قدرا أكبر من الموارد على برامج معينة عن طريق اعادة توزيع الموارد • وانه على يقين من أن هذه التعليقات ستساعد الجهات المسؤولة عن الميزانية في الأمم المتحدة في نيويورك •

٨ — وأشار على وجه الخصوص الى برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، فأكد مجددا موقف بلدان المجموعة باء ، باستثناء تركيا ، حسب ماجاء في دورة المجلس الحادية والعشرين ، والقاضي بأن تأييدها لمزيد من العمل بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يجب أن يمضي على أساس اشتراك كل الدول الأعضاء في الأونكتاد واشراكها في عملية اتخاذ القرارات • وأضاف انه لا يمكن للمجموعة باء أن توافق على اجراءات تتضمن محاولة لقصر مناقشة القضايا الموضوعية التي ينطوي عليها الموضوع وتوفير الوثائق بشأن هذه القضايا على أعضاء مجموعة حزبية واحدة أو جعل اشتراك البلدان النامية خاضعا لتعريف هذه المجموعة • والمجموعة باء تؤكد ، في هذا الصدد ، على شدة تمسكها بمبدأ التساوي في السيادة ومبدأ العالمية اللذين ينبغي أن تقوم عليهما جميع أنشطة الأونكتاد •

٩ — وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته لاحظت بالغ الأسف انه تعين أن تقوم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢—١٩٨٣ على أساس نمو حقيقي قدره صفر • وقد طرحت حجة مفادها ان انعدام النمو أمر لازم نظرا للحاجة الى ضغط الميزانية على الصعيد الوطني ونظرا لخطورة الحالة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع الدولي • أما فيما يتعلق بالحجة الأولى فانه يشك في أن تخفيض النفقات المتعلقة بالتعاون الدولي سيؤدي الى أي أثر هام على الميزانيات الوطنية ، ولا سيما ميزانيات البلدان المتقدمة • وعلى أي حال ، فان الاقتراحات بتخفيض النفقات المتعلقة بالتعاون الدولي لا يجري ربطها بالتخفيضات الشاملة في النفقات بل بزيادة النفقات في مجالات لا تسهم في حد ذاتها في التعاون الدولي • وترى مجموعة الـ ٧٧ أن احراز تقدم كبير في تناول المشاكل الانمائية المستمرة هو عنصر لا غنى عنه في تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم • وهي تعتقد ، بالطبع ، ان مشاكل التنمية واصلاح هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في صميم الصعوبات الحالية التي يعانيها الاقتصاد العالمي • ومن ثم فان مجموعته توقعت الدعوة الى زيادة تعزيز الجهود الرامية الى حل المشاكل في مجال التجارة والتنمية الدوليتين ، وهي شغل الأونكتاد الشاغل ، بدلا من تقديم اقتراحات تدعو الى التقييد •

١٠ — وأردف قائلا ان مجموعة الـ ٧٧ تشدد على وجوب مناقشة الميزانية في اطار برامج العمل الناشئة عن مختلف القرارات والمقررات المتخذة داخل الأونكتاد • وقد جاء عدد كبير من هذه القرارات والمقررات نتيجة لمفاوضات طويلة وشاقة ، استغرقت ، في كثير من الحالات ، عدة سنوات • وفي حين ان المجموعة تؤيد ضرورة الاقتصاد في استخدام الموارد الى أقصى حد لا يتعارض مع برنامج العمل ، فانها تجد نفسها مضطرة الى الاعراب عن أسفها البالغ للمحاولات الجارية في

Digitized by UNOG Library

الفرقة العاملة لاستغلال مناسبة انعقاد دورة الفرقة العاملة لاضعاف ولايات تم التفاوض عليها بحرية واقرارها بحسن نية • وينبغي ، دون ريب ، في وقت تمر فيه البلد ان النامية — ان لم يكن العالم بأسره — بصعوبات اقتصادية لم يسبق لها مثيل ، أن تكون الاجابة المناسبة تعزيز عمل الأونكتاد بدلا من اضعافه •

١١ — وقد لاحظت مجموعة الـ ٧٧ بارتياح ما يبذله الأمين العام من جهود لكي يستخدم الموارد المتاحة بأقصى قدر من الفعالية عن طريق أمور منها اعادة توزيع الموارد التي أصبحت متاحة بصورة رئيسية نتيجة النجاح في اختتام بعض المفاوضات الأخيرة • ولا يسع المجموعة ، في هذا الصدد ، الا أن تؤيد تماما التزام الأمين العام استخدام الموارد المتاحة بطريقة مرنة بغية مواجهة الأوضاع الجديدة حسبما تنشأ خلال فترة السنتين ١٩٨٢—١٩٨٣ ، والتمكين من استخدام الموارد المتاحة التي يجب أن تعتبر ، بكل المقاييس ، في منتهى التواضع بالمقارنة مع المشاكل التي يعالجها الأونكتاد ، بأقصى درجة من الفعالية • وأضاف ان مجموعته تعتقد أن الولايات التي منحت للأمين العام للأونكتاد قد فسرت تفسيرا صحيحا وحولت الى برامج عمل • والحقيقة انه يمكن توسيع نطاق بعض الولايات من حيث الأنشطة التي اضطلع بها الأمين العام للأونكتاد الذي فرضت عليه بعض القيود نتيجة ضغوط التقشف في الميزانية •

١٢ — أما فيما يتعلق بالبرامج المحددة فقد أرادت مجموعة الـ ٧٧ أن تسلط الضوء على مشكلتين رئيسيتين احداهما تتعلق بالبرنامج الخاص بأقل البلدان نموا والأخرى ببرنامج السلع الأساسية • وقد لاحظت مجموعته ان البرنامج الخاص بأقل البلدان نموا ، البرنامج ٨ الوارد في الوثيقة A/36/6 (٣) مؤقت في طابعه انتظارا لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ • وهي تعتبر ، في الوقت نفسه ، أن الأهمية التي أوليت في الوثيقة لهذه المشكلة لا تعكس الأهمية التي تعلقها عليها الدول الأعضاء في الأونكتاد • وفي حين تفهم مجموعة الـ ٧٧ طابع العرض المؤقت في الوثيقة فانها تأمل صادقة أن يعكس أي تنقيح للوثيقة على أساس نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على هذا البرنامج ، وعلى وجه التحديد الأهمية التي تعلقها عليه مجموعته • وأضاف انه يتطلع الى تنقيح هذا البرنامج وفقا للقرارات ذات الصلة بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة •

١٣ — وتحول الى برنامج السلع الأساسية الذي أثارت طريقة عرضه بعض القلق لدى مجموعته فقال ، انه على الرغم من أن مجموعة الـ ٧٧ تؤيد تأييدا كاملا برنامج السلع الأساسية الذي طرحه الأمين العام للأونكتاد ، فانها لا تفهم السبب في أن الموارد التي أتيحت للبدء في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية في عام ١٩٧٦ لا تزال تعتبر ذات طابع مؤقت وغير متكرر في فترة السنتين الجديدة • ويبدو ذلك مناقضا للقرارات ذات الصلة المتخذة بشأن البرنامج المتكامل وخاصة قرار المؤتمر ١٢٤ (د—٥) • وأضاف انه ، في هذا الصدد ، يؤيد تأييدا كاملا الرأي القائل بأنه ينبغي بيان هذه الموارد كموارد عادية نظرا لأن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية أصبح الآن جزءا منتظما من برنامج عمل الأونكتاد • وعلاوة على ذلك لا يمكن لمجموعة الـ ٧٧ أن تؤيد أي اقتراحات ترمي الى تخفيض المستوى العام للعمل في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، واذا كانت بعض الوفود ترى أن عدد الموارد المخصصة للعمل بشأن السلع الأساسية المفردة أكثر مما ينبغي ، فانه يجب عليها أن تسأل نفسها عن الأسباب الأساسية لاطالة عملية التحضير والمفاوضات بشأن تلك السلع الأساسية • ومما لا شك فيه أن مجموعة الـ ٧٧ ليست هي المجموعة التي تعمل على احباط الجهود

---

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/36/6 و Corr.1) ، المجلد الثاني ، الباب ١٥ •

Digitized by UNOG Library

الرامية الى استكمال هذا العمل • وأضاف انه يساوره القلق بصورة خاصة ازاء تصورات بعض الوفود فيما يتعلق بالموارد المستخدمة في تنفيذ الجزء الثالث من القرار ١٢٤ (د ـ ٥) ، نظرا لأنها تفهم أن جميع الحكومات وافقت ، في الدورة الخامسة للمؤتمر ، على اضافة بعد هام الى العمل في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، ولا سيما في ميادين التجهيز والتسويق والتوزيع ، وهو يقبل ماقدمته الأمانة من ايضاح بأن هذه الميادين هي ميادين جديدة نسبيا ومعقدة من الناحية التقنية ولذلك فهي تتطلب عددا ضخما من الموظفين وما يتصل بذلك من موارد • لذلك تود مجموعة الـ ٧٧ أن تؤكد من جديد تأييدها دون تحفظ للسياسة المقبولة منذ الأونكتاد الخامس والمتمثلة في اعادة توزيع أى موارد تتوفر نتيجة لانتهاء العمل بشأن الصندوق المشترك والسلع الأساسية لمواصلة العمل في المجالات المشمولة بالجزء الثالث من القرار ١٢٤ (د ـ ٥) ، والشيء الوحيد الذى يأسف له هو أن التقدم المحرز في المجالين الأولين لم يكن بالسرعة المطلوبة الأمر الذى يمكن من الافراج عن المزيد من الموارد لصالح المجال الثالث خلال فترة السنتين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ •

١٤ ـ وأضاف أن المجموعة تلاحظ بارتياح ما تقوم به أمانة الأونكتاد من عمل بشأن مشاكل الدين التي تواجهها البلدان النامية • وتأمل أن يواصل الأمين العام أنشطته في هذا المجال على النحو المأذون به في قرارى مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ـ ٩) و ٢٢٢ (د ـ ٢١) • وهي تأمل أيضا أن تواصل الأمانة النظر في القضايا النقدية الدولية بقدر ما تتعلق بالتجارة والتنمية •

١٥ ـ وقال ، في معرض حديثه عن برنامج المصنوعات ، ان مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية كبيرة على هذا البرنامج وكذلك ، على وجه الخصوص ، على العناصر المتصلة بالحمائية والتكيف الهيكلي وعلى الممارسات التجارية التقييدية • ومضى يقول ان قضية الحمائية التي تشمل كل الحواجز الحكومية وغير الحكومية التي تعترض التجارة ، وقضية التكيف الهيكلي ، تكمنان في صميم جميع المناقشات الدولية في الميدان الاقتصادى • وليس في امكان مجموعة الـ ٧٧ ، دون شك ، أن تؤيد أى مقترحات مقدمة من مجموعات أخرى ستؤدى عمليا الى عدم تنفيذ الولايات الممنوحة للأمانة في هذه المجالات •

١٦ ـ ومضى يقول ، فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، ان مجموعة الـ ٧٧ تقدر العمل الذى قامت به حتى الآن أمانة الأونكتاد من أجل تنفيذ القرار ١٢٧ (د ـ ٥) وقرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٥ ، وانها تأمل في أن تواصل الأمانة دعم جهود البلدان النامية في هذا المجال • وذكر ان الميزانية البرنامجية التي أعدتها الأمانة لا تغطي ولا يمكنها أن تغطي حجم العمل الضخم المطلوب من الأمانة القيام به • ولذلك فمن المأمول أن يحظى الأمين العام للأونكتاد بتأييد كامل في جميع ما يبذله من جهود لتعبئة موارد خارجة عن الميزانية لهذا العمل •

١٧ ـ وأشار الى البيان الذى وجهه الأمين العام للأونكتاد الى الفرقة العاملة فيما يتعلق بالأنشطة ذات المنفعة الحدية أو التي فات أوانها ، في وقت يسود فيه التقشف الصارم فيما يتعلق بالميزانية ولا يمكن للموارد المتاحة أن تسد غير أكثر الأولويات الحاحا ، وقال انه يبدو من العبث الى حد ما تحديد الانشطة الهامشية التي فات أوانها في حين ان الامين العام للاونكتاد لم يتمكن حتى من النظر في ادراج مجالات نشاط هامة معينة في اقتراحاته بخصوص الميزانية البرنامجية التي قدمها مؤخرا .

Digitized by UNOG Library

١٨ — وفيما يتعلق بسير عمل الفرقة العاملة ولا سيما فيما يتعلق بالقرار الذى اتخذه المجلس مؤخرا بشأن الترشيد (القرار ٣٣١ (د—٢٢)) والذى يقضي بأن تستعرض اللجان الرئيسية مستقبلا برنامج العمل الخاص بكل منها ، قال ان هذا الحكم قد يساعد الفرقة العاملة ، لدى تناولها الميزانية البرنامجية ، على التركيز على نحو أكفأ على السمات الرئيسية للميزانية والاتجاهات الرئيسية للبرنامج • ولعل الفرقة العاملة ترغب ، في الدورات المقبلة ، أن تولي هذه المسألة مزيدا من العناية •

١٩ — وتكلم ممثل الهند باسم المجموعة الآسيوية فقال انه يرى من الضرورى ، في ضوء كل ما قيل ، أن يكمل البيان الذى أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وهو يؤيد ملاحظات هذا المتحدث تأييدا كاملا • وأضاف ان هناك موضوعين محددين يشغلان باله على نحو خاص وهما البرنامج المتكامل للسلع الأساسية والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية • وانه لا يمكنه أن يشارك في الرأى القائل بوجوب اجراء تخفيض في مجموع موارد الأعمال المتعلق بالسلع الأساسية في الأونكتاد فهذا الرأى يعني بوضوح ابطاء كبيرا في مستوى النشاط العالي الحالي وعملية التفاوض المكثفة فيما يتعلق بالسلع الأساسية المفردة ، ومن الواضح أن ذلك لم يكن غرض المؤتمر عندما اعتمد القرار ١٢٤ (د—٥) الذى يحفز على التعجيل بالعمل الجارى بشأن السلع الأساسية المفردة ويؤكد من جديد على العمل المتعلق بالسلع الأساسية في الأونكتاد ويعطيه بعدا جديدا ، كما ان هذا الموقف لن يفي بالاحتياجات والمقتضيات العاجلة للبلدان النامية في قطاع حيوى بالنسبة لتنميتها الاقتصادية أو يخدم مصالح المجتمع الدولي •

٢٠ — ومضى يقول ان العمل المتعلق بالسلع الأساسية المفردة والجهود المبذولة في الأونكتاد من أجل وضع اتفاقات سلعية دولية تكون قابلة للاستمرار وذات معنى قد استغرق وقتا أطول بكثير مما كان متوقعا في الأصل • وليس الوقت وقت التراشق بالاتهامات أو القيام بتحليلات عميقة للأسباب المؤدية الى انعدام تحقيق منجزات كافية في ميدان السلع الأساسية ، الا أن الحقائق غير قابلة للمناقشة • ومازال يتعين تحقيق العمل التعاوني الدولي لاصلاح الاقتصاد السلعي الدولي وتحديثه وادخال تغييرات عليه • وعلى مدى السنوات الخمس الماضية ، اعترف المجتمع الدولي بأهمية قضية السلع الأساسية بوصفها مشكلة رئيسية في الميدان الاقتصادى الدولي • وقد بذلت جميع الأطراف جهودا لتصحيح الوضع • وتم تزويد الأونكتاد بالموارد لوضع أساس العمل التعاوني الدولي • وسيكون من الامور التي يؤسف لها جدا أن تحدث زعزعة في الأساس الذى وضع من أجل ايجاد وضع أفضل في أسواق السلع الأساسية لصالح كل من المنتجين والمستهلكين ، نظرا للافتقار الى الموارد في الأونكتاد • وتظل هناك مسائل كثيرة لم يتم البت فيها بشأن السلع الأساسية المفردة من الضرورى ومن المؤكد ان تجد طريقها الى فترة السنتين القادمة • وليست المعادن والفلزات ، والشاى والجوت ، والألياف الصلبة ، والأخشاب الاستوائية والموز واللحوم والزيوت النباتية سوى أمثلة على ذلك • وعلاوة على ذلك هناك صلة وثيقة بين انشاء الصندوق المشترك والأنشطة الخاصة بالسلع الأساسية المفردة • ومن المعقول توقع عملية أنشط وأنجح للتفاوض خلال فترة السنتين القادمة عندما تكون التسهيلات المالية للصندوق المشترك متاحة •

٢١ — ولجميع هذه الأسباب تؤيد المجموعة الآسيوية تماما المحافظة ، على أقل تقدير ، على المستوى الحالي للموارد المخصصة للعمل بشأن السلع الأساسية ، بما في ذلك تعزيز الجهود التي تبذل في مجالات التجهيز والتسويق والتوزيع من أجل احراز تقدم متوازن في حل الأوجه الكثيرة لمشكلة السلع الأساسية •

Digitized by UNOG Library

٣٢ ــ وتطرق الى التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية فقال انه يرحب بالجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد فيما يتصل بتنظيم الاجتماعات وغيرها من أشكال تأييد التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وان هذه الأمور تمثل سمة مميزة من سمات النهج الجديد المتبع في معالجة الوضع الاقتصادى الدولي المتغير • وبرنامج العمل في هذا المجال ذو أهمية كبرى ، وأعرب مجددا عن أمل مجموعته في أن تستمر الأمانة في عملها وأن تتوسع فيه على أساس موارد مالية وبشرية كافية وتأييد ملائم من جانب البلدان المتقدمة •

٣٣ ــ وتكلم ممثل نيجيريا باسم المجموعة الافريقية فقال ان مجموعته تشاطر المجموعات الاقليمية الأخرى التابعة لمجموعة الـ ٧٧ خيبة أملها للمحاولات التي تجرى ، في هذه المرحلة الهامة من أعمال الأونكتاد بشأن السلع الأساسية ، للتقليص من الجهود عن طريق اجراء تخفيضات في الميزانية ولا يمكن للمجموعة الافريقية أن تؤيد أية محاولات من هذا النوع • وقد سبق لمتحدثين آخرين باسم البلدان النامية أن لفتوا الانتباه الى الحاجة الى تأمين موارد كافية لمواصلة العمل بشأن الصندوق المشترك ولتوسيع العمل في المواضيع المشمولة بالجزء الثالث من قرار المؤتمر ١٢٤ (د ــ ٥) ، توسيعا كبيرا • وان مجموعته تؤيد تأييدا كاملا تلك الملاحظات •

٣٤ ــ وأردف قائلا انه يود أيضا التشديد على أهمية برنامج العمل الخاص بكل من السلع الأساسية • وعلى الرغم مما يبدو الآن من وجود صعوبات في التوصل الى توافق في الآراء بشأن وضع ترتيبات لتثبيت أسعار سلع أساسية معينة فان ذلك لا يعني التخلي عن بذل الجهود لايجاد حلول مناسبة لمشاكل تثبيت الأسعار • ومع مواصلة السعي الى ايجاد الحلول ينبغي أيضا بذل المحاولات للتوصل الى اتفاق بشأن التدابير الانمائية التي يمكن تمويلها من الحساب الثاني للصندوق المشترك ، وتلك مسألة تعلق عليها مجموعته عظيم الأهمية • وقد تركز معظم العمل المنجز فيما يتعلق بالتمويل من الحساب الثاني ، لحد الآن ، على بضع سلع أساسية وخاصة الجوت والألياف الصلبة والأخشاب الاستوائية والزيوت النباتية والبذور الزيتية • وينبغي توسيع القائمة لتشمل أكبر عدد ممكن من السلع الأساسية الواردة في قائمة نيروبي • والواقع أن مثل هذا الالتزام قد ورد بالفعل في الجزء الثالث من قرار المؤتمر ١٢٤ (د ــ ٥) حيث تم الاتفاق على اجراء دراسات بشأن الاحتياجات والتكاليف في المدى المتوسط في ميادين البحث الانمائي وتعزيز الأسواق والتنويع الافقي • وتعتقد مجموعته أن هذه الدراسات ينبغي أن توفر أساسا لتعزيز العمل الدولي في اطار البرنامج المتكامل وتعتقد اعتقادا جازما بأنه ينبغي تكريس مزيد من الموارد لهذه المهمة مع استكمال الأعمال الجارية بشأن الصندوق المشترك والمجالات الأخرى • كما تعلق المجموعة الافريقية أهمية كبيرة على العمل بشأن تجارة الأغذية الدولية ، وتأمل ، في هذا الصدد ، أيضا ، ان تمكن الموارد المفرج عنها في أنشطة أخرى من تعزيز هذا العمل • وعليه فقد أكد مجددا على أن المجموعة الافريقية تؤيد بشدة البرنامج المتكامل ولا يمكنها أن تؤيد أى اقتراحات تدعو الى تخفيض الميزانية المخصصة له حيث أنها تعتقد انه يمكن استخدام أية موارد مفرج عنها في الأنشطة الحالية على نحو مثمر في خدمة مجالات أخرى ذات أولوية في اطار البرنامج •

٣٥ ــ وأعرب عن أمله في أن تضع لجنة البرنامج والتنسيق الملاحظات التي أبداها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ في اعتبارها لدى النظر في باب الأونكتاد من الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ •

Digitized by UNOG Library

٢٦— وتكلم ممثل فنزويلا باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ، فقال انه يؤيد تماما الموقف الذى أعرب عنه المتحدثان باسم المجموعة الافريقية والمجموعة الآسيوية وانه يضم مجموعته الى الموقف العام لمجموعة الـ ٧٧ الذى حدده المتحدث باسمها ، والذى يعارض اجراء أى تخفيض في مستوى النشاط في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وبالتالي أى تخفيض في مخصصات الميزانية لهذا الغرض .

٢٧— وشدد على ان كل المجموعات قد اشتركت ، في الأونكتاد الخامس ، في اعتماد القرار ١٢٤ (د—٥) الذى بدأ بمقتضاه الأونكتاد في بذل جهد جديد كبير في ميدان السلع الأساسية وخاصة فيما يتصل بوضع اطار دولي جديد للتعاون في ميدان التجهيز والتسويق والتوزيع . ومنذ الأونكتاد الخامس اتخذت لجنة السلع الأساسية خطوات لتنفيذ برنامج عمل في هذه المجالات ، وستبدأ المرحلة الأولى في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ عندما تدعى اللجنة الفرعية الدائمة المعنية بالسلع الأساسية الى الانعقاد من جديد تعقبها دورة استثنائية للجنة السلع الأساسية نفسها . وقد أوضحت الأمانة ان هذا العمل سيستوعب عددا كبيرا من الموظفين وما يتصل بذلك من موارد الميزانية .

٢٨— وأضاف قائلا ان مجموعة الـ ٧٧ تفهم ، شأنها في ذلك ، على ما يعتقد ، شأن المجموعات الأخرى ، ان هذا القرار يدعو أمانة الأونكتاد الى اجراء دراسات منتظمة شاملة في هذه الميادين . وترى مجموعة أمريكا اللاتينية أن كثيرا من هذه الدراسات ينطوى على اقتحام ميادين جديدة حيث انها تشمل مواضيع لم يسبق أن بحثت أو ، على الأقل ، لم تبحث بتعمق كاف . واذا أريد تحقيق أهداف القرار ، لا يمكن حرمان الأمانة من الموارد اللازمة للاضطلاع بالعمل والمرونة المطلوبة لادارة هذه الموارد .

٢٩— وتعلّق مجموعة أمريكا اللاتينية أيضا أهمية كبيرة على ضمان المحافظة على زخم العمل بشأن الصندوق المشترك والسلع الأساسية المفردة واحراز تقدم بأسرع ما يمكن في مجالات أخرى ، مثل التجارة الدولية في الأغذية .

٣٠— وحث كل المجموعات ، نظرا لهذه الاحتياجات المعترف بها ، ولصالح تعزيز التعاون الدولي في ميدان السلع الأساسية ، وهو مجال من المجالات القليلة التي أحرز فيها الأونكتاد تقدما بسيطا ، وان كان على نطاق متواضع وبخطى بطيئة بشكل مخيّب للآمال ، على أن تلقي بثقلها وراء الالتزامات التي التزمت بها جميعا في نيروبي ومانيلا وعلى أن تؤيد استمرار مستوى الموارد المكرسة الآن للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية في الفترة ١٩٨٢—١٩٨٣ .

٣١— وتكلم مندوب السودان ، باسم المجموعة الافريقية ، مع الاشارة الخاصة الى البرنامج الخاص بأقل البلدان نموا ، فقال انه يلاحظ مع الأسف انه على الرغم من المشاكل الخطيرة الحادة التي تواجهها أقل البلدان نموا ، لم يتم توخي أى نمو في البرنامج في فترة السنتين الجديدة . وتشير الفقرتان ١٥-٦٧ و ١٥-٦٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة الى ان برنامج العمل المقبل يتوقف على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بأقل البلدان نموا(٤) . وعليه تؤكد المجموعة الافريقية على تعزيز قدرة البرنامج في هذا المجال مع مراعاة الفقرة ٤٠ من قرار مؤتمر الأونكتاد ١٢٢ (د—٥) التي تدعو الى توفير موارد اضافية لوحدة الأمانة التي تهتم بأقل البلدان نموا والى النظر ، على سبيل الاستعجال ، في أمر تحويلها الى شعبة مستقلة من شعب الأمانة . وحث الأمين العام للأونكتاد ، بوصفه الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ،

---

(٤) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

على ان يضمن ، لدى اعداد تقريره الى الجمعية العامة عن نتائج المؤتمر ، وبالاشارة الى الآثار المالية ، اتاحة الموارد المالية والبشرية اللازمة وفقا لقرار المؤتمر ١٢٢ (د—٥) كما رجا الأمين العام للأونكتاد أن ينظر في اعادة توزيع الموارد داخل الأمانة من أجل تعزيز الوحدة الحالية •

٣٢— وأضاف ان مجموعته تعتقد أيضا انه ينبغي للجان الرئيسية ان تقوم بدراسة عن الطريقة التي يمكن لها بها أن تسهم ، على أفضل وجه ، في تنفيذ البرنامج الخاص بأقل البلدان نموا في اطار أنشطتها الشاملة •

٣٣— وطالبت المجموعة الافريقية بأن تنعكس هذه الاهتمامات بالكامل في الميزانية البرنامجية النهائية التي ستعرض على الجمعية العامة

٣٤— وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان الفرقة العاملة قد أدت عملا مفيدا في دورتها الثالثة باجرائها تقييما شاملا وواقعيا للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ١٩٨٢—١٩٨٣ • ولابد ، في تلك الفترة ، من انجاز عدد من الأعمال الهامة بهدف تنفيذ المقررات المتخذة في الأونكتاد الخامس • وفي الفترة ذاتها يتعين الاعداد للأونكتاد السادس وعقده مما سيزيد من عبء العمل بالنسبة للأمانة وأكد على ضرورة استخدام الموظفين المتوافرين والموارد المالية المتاحة بشكل مركز • ولابد من تنفيذ القرار ٢٣١ (د—٢٢) الذى اتخذه المجلس في الجزء الأول من دورته الثانية والعشرين بشأن ترشيد آلية الأونكتاد الدائمة ، في جميع مجالات أنشطة الأمانة •والمجموعة دال تشعر بأن مثل هذا النهج سيؤدى الى مزيد من الانضباط الصارم تمشيا مع الميزانية ، والى تجنب زيادات لا مبرر لها في الميزانية • وهذا الفهم هو الأساس الذى تقوم عليه الملاحظات التي أبداها ممثلو بلدان المجموعة دال بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة • ومن الصحيح بوجه خاص في الموقف الذى اتخذته بلدان المجموعة دال انه ينبغي مراعاة مبدأ توزيع جغرافي عادل ومنصف للمناصب داخل أمانة الأونكتاد • وقد أكدت مجددا على رأيها ، كما أعربت عنه في الدورات الماضية للمجلس وفي المحافل الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، والقائل بضرورة تنفيذ الأنشطة الواقعة ضمن الحدود التي وضعتها الموارد المتاحة تنفيذا صارما ، والحيلولة دون أية زيادة لا مبرر لها في الميزانية • ولهذا السبب طالبت مجموعته باستمرار ، لدى اتخاذ القرارات ، بمراعاة آثارها المالية المحتملة ، مراعاة صارمة • كما ان هذا التحليل النقدى يتضمن الحاجة الى التقيد الصارم بمبدأ العالمية في أعمال الأونكتاد في اطار تخصيص الموارد •

٣٥— وقال ، في معرض اشارته الى الاقتراحات الملموسة المقدمة بشأن البرامج المفردة أو بشأن التوازن فيما بين عناصر البرنامج التي قدمها ممثلو بلدان المجموعة دال ، ان المجموعة دال تتوقع أن تؤخذ هذه المقترحات في الاعتبار لدى اعداد الميزانية البرنامجية النهائية للفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ مراعاة لفعالية العمل • وستضعف أنشطة الفرقة العاملة اذا لم تنعكس النتائج الرئيسية للمناقشات بشكل ملموس في الوثيقة الختامية • وستراعي بلدان المجموعة دال هذه النقطة لدى تحديد مواقفها في المحادثات بشأن الميزانية في اللجنة الخامسة •

٣٦— وفي الختام ، أعرب عن ارتياح مجموعته لأن أنشطة الفرقة العاملة اكتسبت مزيدا من الأهمية ، مما يساعد على زيادة فعالية وكفاءة أعمال الأونكتاد • وستواصل بلدان المجموعة دال مساهمتها في هذه المحاولة في المستقبل •

Digitized by UNOG Library

٣٧— وقال ممثل المملكة المتحدة ، متحدثا أيضا باسم عدد من البلدان الأخرى في المجموعة باء (اسبانيا واستراليا وايطاليا وبلجيكا وجمهورية المانيا الاتحادية وسويسرا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) انه نظرا لأهمية الأنشطة التقييمية ، تأمل هذه البلدان أن تتخذ أمانة الأونكتاد المبادرات اللازمة لاستحداث نظام داخلي للتقييم ، كما أوصى بذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة (٥) وذلك لتعزيز ادارة برنامج الأونكتاد ولتمكين هيئاته الحكومية من تقييم نتائج برامج عمل الأونكتاد ، على نحو أفضل • وأضاف انه ، شأنه شأن المتكلمين باسم المجموعات الأخرى ، يرى ان البلدان التي يتحدث باسمها مقتنعة بأن أعمال الفرقة العاملة ، بوصفها هيئة فرعية من هيئات مجلس التجارة والتنمية ، ستقيم الدليل على فائدتها ليس فقط بوصفها أداة لتحسين عملية اتخاذ القرارات في المستقبل بل أيضا كوسيلة لتحقيق كفاءة استخدام موارد الأونكتاد •

٣٨— وقال ممثل الصين ان وفده يؤيد اعتماد تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة • وأضاف ، وهو يعيد الى الأذهان البيانين اللذين ألقاهما وفده في تلك الدورة ، وهما ينطبقان أيضا على الدورة الحالية للمجلس ، ان الوفد الصيني يرى ان الميزانية البرنامجية المقترحة هي ميزانية واقعية وعملية في أساسها • وأعرب عن تقديره لأعمال الفرقة العاملة وعن ارتياحه لنجاح هذه الأعمال • ونظرا للوضع الاقتصادي الدولي ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعلق أهمية أكبر على ولاية الأونكتاد وأن يعزز أعماله • وعلاوة على ذلك ينبغي له أن يتخذ خطوات لضمان توزيع الأيدي العاملة والموارد المالية للوفاء بمقتضيات الأونكتاد كيما يتمكن من أداء وظائفه على نحو أكثر فعالية • وأضاف ان الوفد الصيني يوافق على مجالات الأولوية الرئيسية التي عددها الأمين العام للأونكتاد في بيانه الذي ألقاه أمام الفرقة العاملة وخاصة أسعار السلع الأساسية وحصائلها والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، والحمائية والتكيف الهيكلي والنقد والمالية ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية • ويرى وفده ، في الوقت ذاته ، وجوب ايلاء اهتمام كاف لبرنامج الدعم لصالح أقل البلدان نموا • وحيث انه ليس هناك أي نمو حقيقي متوخى في الميزانية البرنامجية للأونكتاد لفترة ١٩٨٢—١٩٨٣ ، لابد من تقييد أنشطة الأونكتاد • وهو يشعر ، في ظل هذه الظروف ، بوجوب اعطاء الأمين العام للأونكتاد ، المرونة الملائمة في ادارة واستخدام الموارد البشرية وغيرها من الموارد لتمكينه من توزيع تلك الموارد على نحو رشيد داخل الحدود التي تفرضها الميزانية ، ولضمان التنفيذ الفعال لبرامج العمل في المجالات الرئيسية •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٩— أحاط المجلس علما بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثة وبالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢—١٩٨٣ ورجا من الأمين العام للأونكتاد أن يحيل التقرير والتعليقات المبداة بشأنه الى هيئات الأمم المتحدة المناسبة للنظر فيه (أنظر المرفق أدناه ، المقرر (أ)) •

---

(٥) الوثيقة JIU/REP/81/5 التي عممت على أعضاء الجمعية العامة تحت رمز A/36/181 .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـــي

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بهـــا

(البنود ١٠ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمـــال)

ألف ـ افتتـــاح الجـــزء الثاني من الدورة الثانيـــة والعشريـــن

٤٠ ـ قام رئيس المجلس السيد ب • هـ • ر • مارشال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمـــى وأيرلندا الشمالية) في ١٢ أيار/ مايو ١٩٨١ ، بافتتاح الجزء الثاني من الدورة الثانية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية •

باء ـ العضوية والحضـــور(٦)

٤١ ـ كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ، والأعضاء في المجلس ، ممثلة في الـــدورة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيـــل ، اكوادور ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغـــواي ، ايران ، ايطاليا ، البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلنـــد ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيـــا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحـــدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الدانمرك ، رومانيا ، زائـــير ، السلفادور ، السنغال ، السودان ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، غانا ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، قطر ، كندا ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلنـــدا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحـــدة الأمريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان •

٤٢ ـ وكانت الدولة الأخرى العضو في الأونكتاد التالية ممثلة في الدورة : رواندا •

٤٣ ـ وكانت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ممثلة في الدورة •

٤٤ ـ وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحريـــة ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية • كما كان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ممثلا •

٤٥ ـ وكانت المنظمات الدولية الحكومية التالية ممثلة في الدورة : مجلس التعاضد الاقتصادي ، جامعة الدول العربية ، ومنظمة الدول الأمريكية •

---

(٦) للاطلاع على قائمة بأسماء المشاركين انظر الوثيقـــة TD/B/INF.108 •

Digitized by UNOG Library

٤٦ — وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة : الفئة العامة : الاتحاد الديمقراطي المسيحي العالمي ، لجنة الكويكرز العالمية للتشاور ، الرابطة الدولية للمحامين ، ورابطة القانون الدولي .

٤٧ — واشتركت في الدورة منظمة التحرير الفلسطينية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د — ٢٩).

جيم — تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي

(البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال)

٤٨ — نظر المجلس ، وفقا للمقرر الذي اتخذه في جلسته ٥٥٢ المعقودة في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١ (٧) في طلب تقدم به الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية للتسمية بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر (٨) ووافق على مثل هذه التسمية (انظر المرفق أدناه ، المقرر (ب)) .

دال — استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١٠ (و) من جدول الأعمال)

٤٩ — ألقى ممثل الأمين العام للأونكتاد بيانا يتعلق بعدد من المسائل الخاصة بالجدول الزمني التي أثيرت في الجزء الأول من الدورة .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٠ — عمد المجلس ، في ضوء بيان الأمانة ، الى ما يلي :

(أ) لاحظ أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالقصدير ١٩٨٠ سيدعى من جديد الى الانعقاد من ٩ الى ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٨١ ؛

(ب) وافق على امكانية السماح بوجود استثناءات للمبدأ الوارد في الفقرة ٢٤ (أ) من قرار المجلس ٢٣١ (د — ٢٢) وهي أنه لا ينبغي عقد أكثر من اجتماعين للأونكتاد في نفس الوقت ، من خلال اجراءات التشاور بموجب مقرر المجلس ١٤٣ (د — ١٦) اذا بدا ذلك ضروريا في ضوء توقيت دورات المجلس ؛

---

(٧) انظر الجزء الاول أعلاه ، المرفق الاول ، مقررات أخرى (أ) .

(٨) يرد الطلب الذي تقدمت به هذه الهيئة الدولية الحكومية ، والمعلومات عن تاريخها وأهدافها وهيكلها في الوثيقة TD/B/R.25 و Corr.1 (وهي وثيقة أصبحت غير مقيدة التوزيع) .

Digitized by UNOG Library

(ج) وافق على أن يتم الاتفاق فيما بين الوفود المعنية على أية ترتيبات قد تكون مطلوبة في المستقبل لتيسير الاحتفال بالأعياد الاسلامية التي تقع خلال أى اجتماع من اجتماعات الأونكتاد ٠

هاء ـ مسائل أخرى

(البند ١١ من جدول الأعمال)

٥١ ـ أشار الرئيس، قبل اختتام الدورة، عملا بقرار المجلس ٢٣١ (د ـ ٢٢) بشأن ترشيد آلية الأونكتاد الدائمة، الى أنه قد يرغب في اغتنام الفرصة للتشاور بشكل غير رسمي مع أعضاء المجلس فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة الواحدة والعشرين وخاصة تنظيم أعمال الدورة بالاشارة الى الفرع ثانيا من قرار المجلس ٢٣١ (د ـ ٢٢) ٠ وأضاف أنه يعتبر، لعدم وجود أى تعليق، أن المجلس ليس له أى اعتراض ٠

واو ـ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٥٢ ـ قام المجلس وهو يحيط علما بأن تقريره عن الجزء الثاني من الدورة الثانية والعشرين يشكل جزءا من تقريره السنوى الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين، بتخويل المقرر سلطة اعداد التقرير عن الجزء الثاني من الدورة الثانية والعشرين بعد اختتام الدورة ٠

زاى ـ اختتام الدورة

٥٣ ـ أعلن الرئيس، في نفس الجلسة، عن اختتام الدورة الثانية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية ٠

Digitized by UNOG Library

مرفـــــــق

المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية فـــي الجزء الثاني من دورته الثانيـــة والعشريـــــن

(أ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجيـــــة عن دورتها الثالثة (أ)

في الجلسة ٥٥٣ ، المعقودة يوم ١٢ ايار/مايو ١٩٨١ ، أحاط المجلس علما بتقريـــــر الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثالثـــــة (ب) وبالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، ورجا من الامين العام للاونكتـاد أن يحيل التقرير ، مشفوعا بالتعليقات عليه ، الى هيئات الامم المتحدة المناسبة كيما تنظر فيه .

(ب) تسمية المنظمات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي (ج)

في الجلسة ٥٥٣ ، المعقودة يوم ١٢ ايار/مايو ١٩٨١ ، قرر المجلس ان الهيئة التاليـــة التي كانت قد تقدمت بطلب لتسميتها بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمـــادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر يجب أن تسمى على النحو المذكور :

الصندوق العربي للمساعدة الفنية للدول الافريقية والعربية .

(أ) انظر الفقرة ٣٩ أعلاه .

(ب) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون ، الملحق رقم ٦ (TD/B/840) .

(ج) انظر الفقرة ٤٨ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

الجزء الثالث

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الاول من دورته الثالثة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
في الفترة من ٢٨ أيلول /سبتمبر الى ١٢ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

١ ــ افتتحت الدورة الثالثة والعشرون لمجلس التجارة والتنمية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ بكلمة من الرئيس الذى انتهت مدته السيد ب ٠ هـ ٠ ر ٠ مارشال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) ٠ وقد سلم منصبه معربا عن أمله في أن يواصل المجلس بنشاط عمله على ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد وتحسين فعالية هيئاته الفرعية ، ويمتنع عن اتخاذ أى قرار قد يثير الشك في قدرة الأونكتاد ككل على القيام بدوره كاملا في الاضطلاع بشؤونه بوصفه عضوا في قوام منظومة الامم المتحدة ٠

٢ ــ وتقلد السيد ح ٠ أ ٠ دباغ (الكويت) منصب الرئاسة بعد انتخابه رئيسا ، ولاحظ أن تحقيق الرخاء الاقتصادى للبلدان المتقدمة لا يمكن أن ينفصل، على المدى الطويل، عن تنمية البلدان النامية ، لان الترابط بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة حقيقة اقتصادية ملموسة ٠ وقال ان الاجماع السائد في الآراء فيما يتعلق بالآفاق القاتمة للحالة الاقتصادية في العالم أكد أن المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادى الدولي الراهن لن تضمن بعد الآن تحقيق النمو والرخاء ٠ وقد بدأت البلدان المتقدمة تبحث عن كبش فداء للفوضى الاقتصادية العالمية فأشارت بأصبع الاتهام الى عامل اقتصادى واحد ، ثم بدأت تصف أمراضها كما لو كانت ظاهرة عابرة ٠ وفي تلك الأثناء، كانت حالة أغلب البلدان النامية تزداد سوءا (١)

٣ ــ وأضاف ان تقرير أمانة الاونكتاد المعنون Trade and Development Report, 1981 (تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١) (٢) صور كآبة المستقبل الاقتصادى الذى ينتظر البلدان النامية ، وان الصورة التي رسمها للحالة الاقتصادية للبلدان المتقدمة لا توحي هي الأخرى بالتفاؤل ٠ وأعاد الى الأذهان في هذا الصدد أنه عند افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، تساءل رئيس فرنسا عما اذا كان هناك حقا أى أمل في انتعاش الاقتصادات المتقدمة بصورة قوية ودائمة دون الاستعانة بأسواق جديدة ، وشركاء جدد ، وعوالم جديدة يجرى التعاون والتجارة والاتصال معها على أساس منصف ، وبيّن أن تقديم المساعدة الى العالم الثالث ان هو في الواقع الا تقديم مساعدة الى المجتمع الدولي بأسره للخروج من الأزمة ٠ وأضاف رئيس الأونكتاد أنه يؤمل من اجتماع القمة المقبل في كانكن أن يسهم ، مع ذلك ، في استئناف الحوار بين الشمال والجنوب واحياء المفاوضات الشاملة ٠ وان الأونكتاد حقق شوطا من النجاح ينبغي الحفاظ عليه وزيادته ، وان دوره كان متسقا مع المحاولات الأخرى التي تبذل لحل مشاكل العالم الاقتصادية ٠ وهما أمران يكمل أحدهما الآخر في الواقع ، والهدف منهما واحد ، ألا وهو ايجاد حلول تقنية منبثقة عن التقاء خبرة الأونكتاد مع الارادة السياسية على أعلى مستوى ٠ ولولا ذلك الالتقاء لما توفر الربط بين مختلف التدابير للتعجيل بالتنمية الاقتصادية في العالم أجمع ٠

٤ ــ ولاحظ أن البلدان النامية أدركت أهمية التعاون فيما بينها وسعت الى تنميته ، وهذا ما أوضحه مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذى عقد في بوينس آيرس في ١٩٧٨ ، والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الذى عقدته مؤخرا مجموعة الـ ٧٧ في كاراكاس في أيار/مايو ١٩٨١ ٠ وقال أن التنمية الاقتصادية العالمية تقتضي

---

(١) عمم في وقت لاحق النص الكامل للبيانين اللذين أدلى بهما كل من رئيس المجلس والامين العام للاونكتاد (انظر TD/B(XXIII) Misc.3 و Misc.4 ، على الترتيب) ، وذلك عملا بمقررين اتخذهما المجلس في جلستيه ٥٥٤ و ٥٥٥ بعد ان أحاط علما بالآثار المالية المترتبة عليهما .

(٢) TD/B/863 . وقد صدر مطبوعا باللغة الانكليزية بوصفه الوثيقة TD/B/863/Rev.1 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.81.II.D.9) .

Digitized by UNOG Library

التعاون الدولي الذى يسعى المجلس الآن الى تعزيزه باعتباره السبيل الوحيد لتحرير العالم من الضيقات التي يعاني منها ولوقايته من الكوارث التي قد تدمره •

٥ — وألقى الأمين العام للأونكتاد كلمة افتتاحية [١] لاحظ فيها أن مناقشات كثيفة بشكل خاص دارت في ١٩٨١ في محافل دولية كثيرة وعلى المستويات الوطنية حول القضايا الاقتصادية، والحالة الاقتصادية العالمية بشكل عام ، والمشاكل التي تواجه الاقتصادات الوطنية ، ونهج تناول تلك المشاكل • وأعرب عن شعوره بأن المجلس يستطيع الاسهام في ذلك النقاش العام وفي البحث عن الحلول •

٦ — ثم تناول " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١ " فأوضح انه محاولة لتوفير تحليل شامل وواسع النطاق للحالة الاقتصادية العالمية مع التركيز بصفة خاصة على أثرها على تجارة البلدان النامية وتنميتها • وكما تقدم المؤسسات دراسات جديرة بالثقة تشرح القضايا التي تعنيها بالدرجة الاولى ، فقد ركز هذا التقرير على المسائل التي طالما كانت محور المناقشات في الأونكتاد • وقال ان التقرير حلّل الاوضاع على المدى القصير ، ووضع تطوراتها في منظور أوسع ، فكشف عن القوى الأساسية الراهنة ، وشرح على الأقل جزءا مما يحدث في الاقتصاد العالمي •

٧ — وأضاف ان التقرير أبرز مختلف جوانب الأزمة الاقتصادية الراهنة • ففيه دراسة لأزمة بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة التي تعاني من نمو اقتصادى معوّق ، ومن التضخم ، ومن البطالة في وضع يسوده اجهاد فرضه عدد من العوامل يشمل زيادة الانفاق العسكرى ، ودراسة لأثر تلك الأزمة على الاقتصاد العالمي وعلى البلدان النامية على وجه الخصوص •

٨ — وذكر أن عملية التضخم في الاقتصاد العالمي أسفرت عن تصعيد سريع لأسعار واردات البلدان النامية• وأن قوى الركود الاقتصادى الراهنة وانخفاض الطلب قد أديا في الوقت ذاته الى انخفاض قدرة السوق على استيعاب المنتجات التي تصدرها تلك البلدان • وأن الأزمة الراهنة لها سمة لم تظهر في الأزمة السابقة التي حدثت في ١٩٧٣ و١٩٧٤ ، وهي اقتران الارتفاع في أسعار الواردات بهبوط نسبي في أسعار السلع الاساسية •فكانت البلدان النامية اما غير قادرة على تمويل عجز المدفوعات الذى يواجهها أو أن عليها ان تفعل ذلك مقابل تصعيد خطير في مديونياتها الخارجية• وهذه الصعوبات قد عمت كل أعضاء المجتمع الدولي حتى البلدان الاشتراكية ذاتها لم تفلت منها •

٩ — وقال ان هذه الحالة أسفرت عن أوجه تناقض ، منها أن التدابير العلاجية التي أقرتها البلدان الصناعية المتقدمة أدت في الأجل القصير على الأقل ، الى استفحال الأزمة ذاتها واستفحال مشاكل البلدان النامية • ونتيجة لتلك التدابير العلاجية ، زاد انخفاض الطلب فنجمت عنه آثار على قدرة الاسواق على استيعاب منتجات البلدان النامية ، في حين تقلصت الميزانيات فنتجت عنها عواقب ضارة بالنسبة لنقل الموارد عن طريق المعونة الرسمية • وارتفعت أسعار الفائدة فكانت لها آثارها على تكلفة الاقتراض بالنسبة للبلدان النامية وعلى حيوية أسواق السلع الاساسية وكذلك على جاذبيتها النسبية للاستثمارات الانتاجية •

١٠ — وذكر أن التفكير السياسي في بلدان صناعية كثيرة يحترس من عودة الرقابات الخرطة ونظام التوجيه كوسيلة لمواجهة الصعوبات الراهنة ، وان هناك أملا وطيدا في ألا تطول هذه المشاكل •

Digitized by UNOG Library

بيد أنه لا يبدو دليل واضح على التغلب على الأزمة أو على نجاح تدابير علاجها •

١١— وقال ان الأزمة التي تواجه البلدان النامية — تقلص معدلات النمو ، وتقلص البرامج الانمائية ، والتحولات في التوزيع الداخلي للدخل ، والاجهادات المفروضة على مجتمعاتها ، وتصاعد عبء المديونية — أثبتت حاجة المجتمع الدولي الى افراد أولوية للعمل الفورى • وقد حاول الأونكتاد دائما تأكيد أهمية ادخال تغيرات أساسية طويلة الأجل في الآليات التي ترتكز عليها العلاقات الاقتصادية الدولية • وقال انه يتعين في السياق الحالي أن يسبق ادخال تلك التغيرات جهد مركز لعلاج الحالة الراهنة •

١٢— وذكر أن هناك حاجة عاجلة بشكل خاص لتحقيق زيادة في تدفق الموارد المالية الى البلدان النامية • وأن هذا يقتضي وجوب تعزيز قاعدة الموارد في المؤسسات الدولية وقدرتها على الاقراض • وأضاف أن هناك مبادرات مقترحة أخرى ينبغي ان تشكل جزءا من برنامج دولي لمعالجة الحالة الراهنة • فقد اقترحت البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط انشاء آليات جديدة للتمويل ، وتعويض البلدان النامية عن الزيادات التضخمية في أسعار الواردات من جميع المصادر • كما أن هناك مقترحات لانشاء شبكة من الاحتياطيات الغذائية لتكون بمثابة نظام أمن للبلدان النامية ، ومقترحات أخرى لمساعدة البلدان النامية على تمويل استكشاف مصادر الطاقة فيها وتنمية المصادر الجديدة للطاقة •

١٣— وقال ان بعض أعمال الأونكتاد لها صلة بالحالة الراهنة • وأكد أهمية احراز تقدم سريع في تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية لاتاحة تدبير أمني ، ولتعزيز أسواق السلع الأساسية ، ولتشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية • وأن هناك بالتالي اجراءات كثيرة ينبغي القيام بها ويتوسع الأونكتاد أن يسهم فيها •

١٤— وقال ان الأزمة الحالية لا تتكون بكاملها من قوى قصيرة الأجل أو دورية ، لأن وراء تلك القوى عوامل ذات طابع أكثر رسوخا وأطول أجلا • وأن العمل الفورى ، مهما كان عاجلا وهاما ، لن يتيح سوى جزء من الحل ، ولذا يجب تدعيمه باجراءات أخرى ذات طابع أكثر انتشارا وأبعد مدى وأطول أجلا •

١٥— وقال ان "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١" والتحليلات الأخرى للحالة الاقتصادية الأساسية اتفقت كلها تقريبا على أن آفاق الاقتصاد العالمي للثمانينات ، تبدو بأى مقياس أقل مرونة مما كانت عليه في السابق • وحتى أكثر الاسقاطات تفاؤلا يبدو أنها تنبئ بمعدل نمو متوسط نسبيا في البلدان المتقدمة — ربما يبلغ ٢ الى ٣ في المائة سنويا • وأكد أن هذا التوقع ينطوى على آثار بالنسبة للبلدان النامية لأنها ، بما لها من روابط مع البلدان الصناعية ، ظلت معتمدة على النمو والرخاء في المركز لتحقيق معدلاتها للتوسع •

١٦— لقد قدم البنك الدولي سيناريو متفائلا مؤداه أنه اذا اتخذ عدد من التدابير الهامة في حدود الاطار القائم فقد تستطيع البلدان النامية أن تتطلع الى تحقيق معدل للنمو يتراوح مابين ٦ر٤ في المائة و ٧ر٥ في المائة سنويا في أحسن الأحوال خلال العقد المقبل • ولكن السؤال المطروح هو ما اذا كان مثل هذا المعدل للنمو في تلك البلدان مقبولا حقيقة ازاء الضرورات الملحة التي تفرضها أوضاعها السياسية والاجتماعية • فالأمر يقتضي تحقيق معدلات للنمو أسرع كثيرا من هذه اذا أريد للبلدان النامية أن تواجه مشكلة السعي الى توفير فرص العمالة لعدد مطرد من القوى العاملة المتعلمة والمثقفة والشابة •

Digitized by UNOG Library

١٧- وقد خلص" تقرير التجارة والتنمية،١٩٨١ " الى القول بأنه لايمكن تحقيق معدل أعلى للنمو في البلدان النامية في العقد الحالي الا اذا تم الوفاء بأربعة شروط • الأول هو حدوث تغيير في معدلات التبادل التجارى• وفي وسع البلدان النامية أن تنمو بخطى أسرع مما تحققه تحت ظروف بيئة خارجية غير مواتية ، اذا حدث تغيير في العلاقات السعرية بين صادراتها ووارداتها • ولتجربة البلدان المنتجة للنفط أهميتها في هذا الصدد • واذا كان لابد من وجود نموذج جديد للتنمية ، فيجب أن يرتكز على رخاء متعاضد مشترك فيما بين كل أقسام المجتمع الدولي • ان تحسين معدلات التبادل التجارى بالنسبة للبلدان النامية يعني زيادة حصائل التصدير لديها ، وهذه الزيادة تعني ارتفاع مستوى الواردات وتزايد الطلب على السلع من البلدان المتقدمة •

١٨- ويتصل الشرط الثاني بعالم النقد والتمويل • ان البلدان النامية ستحتاج دون شك الى نقل قدر أكبر جدا من الموارد المالية خلال الثمانينات ، وهو ما لايترجح حدوثه عن طريق المساعدة الانمائية الرسمية • ويجب البحث عن وسائل أخرى لتشجيع تدفق الموارد ويعني ذلك التركيز على الاطار المؤسسي الذى يعبئ التمويل في المجتمع الدولي • وعلى الرغم من زيادة موارد المؤسسات المالية الدولية زيادة مؤثرة في السنوات الأخيرة ، فهي لا تزال قاصرة قصورا بالغا عن الوفاء بالاحتياجات ، ومن ثم فانه لامندوحة عن الابتكار •

١٩- ويتصل الشرط الثالث بالتجارة الدولية • ان تصنيع البلدان النامية يفضي الى تزايد فوائض التصدير • ومن الأهمية بمكان لهذه البلدان وجود نظام تجارى عالمي قادر على استيعاب هذه الفوائض وكذلك على العودة بالنفع على البلدان المتقدمة •

٢٠- ويتصل الشرط الرابع بانشاء روابط فيما بين البلدان النامية • ان البلدان المتقدمة لاتستطيع وحدها أن تستوعب الزيادة المرتقبة في المقدرة الانتاجية للبلدان النامية • وقال انه كان يعتقد دائما أن التجارة مع البلدان الاشتراكية توفر فرصا مبشرة بالخير ، على أنه يجب العمل على توفير جزء كبير من هذه الفرص من خلال التبادل التجارى فيما بين البلدان النامية ذاتها •

٢١- وقال انه من المهم أن يسهم الأونكتاد خلال المرحلة المقبلة في ايجاد ذلك النوع من الحلول الذى أوضحه • وأن المجلس قد اتخذ بالفعل مبادرات كانت لها أهميتها • ويمثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الذى نظمه الأونكتاد أساسا ، جهدا مباشرا مبذولا للتركيز على واحدة من المشاكل الحرجة التي تواجه المجتمع الدولي ، وقد قام من خلال إجماعه على اعتماد برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (٣) ، بخدمة قضية أقل البلدان نموا عن طريق تعبئة وسائل الدعم الدولي لمساندة جهودها الانمائية .

٢٢- وقام الاونكتاد بمبادرة كبيرة في مجال السلع الأساسية • فقد كان من الضرورى احراز تقدم سريع في تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية في اتجاه كل من عناصره الأربعة- الاسراع بتشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، واحراز مزيد من التقدم السريع نحو انشاء اتفاقات سلعية مفردة واحراز تقدم في النظام الداعم للتمويل التعويضي واحراز تقدم في الجوانب الهيكلية للتجارة في السلع الاساسية وخاصة فيما يتعلق بالتجهيز والتسويق والتوزيع •

٢٣- وفي مجال التجارة تناول الأونكتاد بالفعل مشكلة النزعة الحمائية والتكييف الهيكلي، واضطلعت الأمانة بدراسات تحليلية لمعاونة المجلس في هذا المجال •

٢٤- وقد شارك الأونكتاد فعلا في قضية المديونية ولم تقتصر النتائج البناءة التي أحرزت على قرار تخفيض عبء المديونية عن البلدان النامية الفقيرة وأقل البلدان نموا وحسب ، وانما امتدت أيضا الى

---

(٣) انظر تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا (A/CONF.104/22) ، الجزء الاول .

Digitized by UNOG Library

قرار الملامح والخطوط الارشادية العامة التي تتناول عملية اعادة تنظيم الديون • ولا تزال هنـــاك أعمال كثيرة جدا يتعين القيام بها في هذا المجال • ويواصل الأونكتاد العمل في جوانب أخـــرى من القضايا المالية ، مثل مرفق ضمان الاتجاهات التصدير ومشكلة التضخم • وأعاد التأكيد علـى أهميـة مساهمة الأونكتاد أيضا في تناول المسألة الأشمل المتمثلة في العلاقة بين النظام النقدي الدولي وبين التجارة والتنمية • وشدد في هذا الصدد على استصواب اتساع المشاركة في عمل فريق الخبراء الذي أنشأه المؤتمر في القرار المعني بالمسألة الذي اعتمده الأونكتاد الخامس • وقال انه من المهم أن يقـوم كل الأعضاء في المجلس بتقديم الدعم البناء الى المسعى الذي ينفرد الأونكتاد ، فيما يرى ، بأهليـة الاضطلاع به ، اذا أريد لمساهمة الأونكتاد أن تصل الى أقصى نفع ممكن •

٢٥ــ وأوضح ما قام به الأونكتاد من أعمال في سائر المجالات المتصلة بالتجارة ، مثل التجارة فيما بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، والتكنولوجيا ، والنقل البحري ، وما يمكن أن يسهم به الأونكتاد في إطار المرحلة اللاحقة للمفاوضـــات التجارية المتعددة الأطراف •

٢٦ــ ووجـــه أيضا الانتباه الى الدراسات التي قدمت الى المجلس عملا بقرار المؤتمـــر ١٠٩ (د ــ ٥) المتعلق بحركات التحرير الوطني والى ضرورة الاستجابة الى طلب الجمعية العامة المتعلق بجدولة دورات انعقاد المجلس وتقديم تقاريره الى الجمعية العامة •

٢٧ــ وفي الختام ، ووجـــه الانتباه الى قضيتين تكتسيان أهمية رئيسية أيضا بالنسبة للمجلـــس وهما مسألة عقد دورة وزارية للمجلس ومسألة الأونكتاد السادس نفسه •

تأبين رئيس جمهورية مصر

٢٨ــ التزم المجلس في جلسته الـ ٥٦٢ المعقودة في ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ دقيقة صمت تأبينا لفخامـــة الرئيس محمد أنور السادات الذي توفي في اليوم السابق •

٢٩ــ وقبل أن يدعو الرئيس المجلس الى ذلك ، ألقى البيان التالي :

" حضرات السادة الأعضاء ، لقد استمعنا جميعا الى خبر وفاة المرحوم السيـــد محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية فقد وافته المنية أمس . واني كممثـــل لبلد اسلامي ، لا يسعني الا أن أقف باحترام وخشوع أمام ظاهرة الموت التي نعتبرها سرا من أسرار الارادة الالهية ، واني أسأل الله أن يشمل الرئيس الراحل برحمته وغفرانه • وبهـذه الروح من الخشوع والاحترام أمام سطوة الموت ، أطلب منكم الوقوف دقيقة صمت وتأمل ودعاء •

* * *

٣٠ــ ويتضمن هذا التقرير بيانا عن أعمال المجلس في أثناء الجزء الأول من دورته الثالثـــة والعشرين (٤) •

---

(٤) للاطلاع على بيان كامل عن الأعمال في الجلسات العامة ، أنظر المحاضر الموجـزة للجلسات من ٥٥٤ الى ٥٦٦ (TD/B/SR 554 - 566) •

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣١ - كان أمام المجلس ، عند النظر في البند ٣ من جدول الأعمال ، تقرير أعدته أمانة الأونكتاد بعنوان " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١ " (TD/B/863)(٥) .

٣٢ - وعند النظر في البند ٤ من جدول الأعمال ، كان أمام المجلس مذكرة من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/864) عن ظاهرة التضخم العالمية ، أعدت استجابة للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٤/١٩٧ ، ومذكرة من أمانة الأونكتاد بشأن المستقبل المرتقب للاقتصاد العالمي لعامي ١٩٨١ و١٩٨٢ (TD/B/860) وقد نقحت هذه المذكرة في Trade and Development Report, 1981 .

٣٣ - كذلك كان أمام المجلس مشروع قرار (TD/B/L.360) محال من دورات سابقة .

٣٤ - وقد ألقى مدير شعبة النقد والتمويل والتنمية كلمة استهلالية قال فيها ان هذا العدد السنوي الأول من " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١ " قد صدر بصفة تجريبية بالضرورة . وان الأمانة تعي تماما مواطن النقص فيه وامكانيات تحسينه . وانها ستراعي في الاعداد المقبلة كل التعليقات التي ستبدى في الدورة الحالية .

٣٥ - وقال ان التقرير قد نوقش مؤخرا في واشنطن من جانب اللجنة الوزارية لمجموعة الـ ٢٤ (٦) لدى النظر في الحالة الاقتصادية العالمية . وان الوزراء أعربوا عن بالغ قلقهم لاتساع أزمات التنمية في البلدان النامية ، كما دلت على ذلك ، بوجه خاص ، التخفيضات الخطيرة في برامجها المعنية بالبنية الأساسية الاجتماعية وتقلص الاستثمار الثابت . وقد كان من دواعي القلق ، بصفة خاصة ، العجز الهائل في الحسابات الجارية لبلدان نامية كثيرة ، الذي رئي انه يرجع بالدرجة الأولى الى السياسات الحمائية المتزايدة التي تتبعها البلدان المتقدمة ، والانخفاض النسبي في مستوى نشاطها الاقتصادي ، وتدهور معدلات التبادل التجاري لأغلب منتجي السلع الأساسية الأولية ، والارتفاع الحاد في مدفوعات الفوائد . وعلاوة على ذلك ، ونتيجة للاعتماد الشديد على الوسائل

---

(٥) صدر مطبوعا باللغة الانكليزية بوصفه الوثيقة TD/B/863/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.9) .

(٦) الفريق الحكومي الدولي المعني بالمسائل النقدية ، التابع لصندوق النقد الدولي .

Digitized by UNOG Library

النقدية في البلدان المتقدمة ، ارتفعت أسعار الفائدة في أسواق رأس المال ، فزادت عبء البلدان النامية في خدمة الديون وخفضت الى الثلث الجزء من تدفقات رؤوس الأموال الاجمالية المتاح لتمويل الاستثمار • وكان الاتفاق عاما في مجموعة الـ ٢٤ حول ضرورة السعي الى حل أزمة التنمية الراهنة عن طريق برنامج للتكييف الهيكلي ، يتم الاضطلاع به على أساس عالمي بحيث يشترك فيه المجتمع الدولي بأسره ولا يقتصر على البلدان النامية التي تعاني من العجز • وتم التشديد أيضا على أن العجز الناتج عن السياسات في البلدان النامية قد جعل لزاما عليها ان تلتمس المساعدة من الوكالات المتعددة الاطراف التي تنظر الى تقديم تلك المساعدة من زاوية المشروطية فلا تضع في الاعتبار بالقدر الكافي طبيعة العوامل المعنية الخارجية المنشأ وكذلك ضرورة الأخذ على الصعيد العالمي بعملية تكييف متناظرة تقوم على تقاسم جميع الدول الأعضاء بصورة منصفة عبء التكييف •

٣٦ــ وفي رأى الامانة الاونكتاد من المنظور الطويل الأجل ، يمكن للمرء اما قبول الحالة كما هي ومحاولة معرفة ما هو معدل النمو الاقصى الذى يمكن بلوغه في ظل النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، أو النظر في الحد الأدنى من أهداف النمو والتنمية للبلدان النامية ودراسة ما يقتضيه ذلك من تدابير دولية ترمي الى تدعيم ذلك البرنامج • وقد تم التركيز ، في عدد من التقارير التي صدرت مؤخرا على الحل الاول ، ألا وهو دراسة توقعات التنمية للبلدان النامية في اطار اقتصاد عالمي بطيء النمو • وبناء على هذا الافتراض يبدو على الأرجح أن البلدان النامية ككل سوف تنمو بمعدل سنوي لا يعدو ما يتراوح بين ٤ر٥ و ٦ر٥ في المائة. ويوحي التقرير بأن اجراء مزيد من الدراسة لامكانيات السياسات في هذا الاطار قد يكون انهزاميا وهذا ما لا داعي له •

٣٧ــ وعند دراسة الاقتصاد العالمي من وجهة النظر البعيدة المدى يكون ضروريا وضع اهداف أكبر والنظر في متطلباتها لضمان تحقيق نمو اسرع في البلدان النامية • وهذا أمر ضرورى ، لا لأن الجمعية العامة حددت حدا أدنى للنمو المستهدف في الثمانينات قدره ٧ في المائة في السنة للبلدان النامية فحسب ، وانما أيضا لأن النمو بمعدل يتراوح بين ٤ر٥ و ٦ر٥ في المائة سنويا قد لا يتسق مع الأوضاع السياسية والاجتماعية • وقدرت الأمانة انه لو بقي معدل البطالة الحضرية في البلدان النامية ثابتا في السنوات المقبلة ، فان اقتصادات تلك البلدان سوف تنمو بمعدل لن يقل عن ٧ في المائة سنويا • ولو ان ما يقتضيه بالنسبة للسياسات تحقيق معدل نمو سريع في البلدان النامية قد درس في اطار النمو البطيء في البلدان المتقدمة ، لبدا حقا ان اختلالات واسعة في مجال التجارة والتمويل سوف تظهر خلال فترة انتقالية ، ولكن من المهم الاشارة الى ان مثل هذا النموذج أمر ممكن على المدى الطويل • فاذا تمكنت البلدان النامية ككل من النمو بمعدل سريع نسبيا على مدى فترة زمنية طويلة بما فيه الكفاية ، فانها ستكتسب قبل نهاية القرن ثقلا كافيا من الناحية الاقتصادية لتدعيم تنميتها المستقلة ولتحديد معدل نموها الى قدر كبير بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية في بقية العالم • وتبين الاسقاطات أن النمو السريع في البلدان النامية ، حتى ولو اقترن بنمو بطيء في البلدان المتقدمة ، سوف يولد أنماطا من التجارة الدولية تكون أكثر توازنا وقابلية للبقاء مما هي عليه في الوقت الحاضر • بيد ان المشكلة تتمثل لا في تصميم حل صالح للبقاء على المدى الطويل ، بل في تدعيم الفترة الانتقالية بين الوقت الحاضر والوقت الذى سيتسنى فيه للبلدان النامية أن تتولى بشكل مستقل عملية تحقيق معدل سريع للتنمية • وقد بين التقرير قيد النظر عددا من التدابير التي قد يرغب المجلس في النظر فيها •

Digitized by UNOG Library

٣٨- ولاحظ في هذا الصدد أن عددا من البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، يرى صعوبة متزايدة في التغلب على بعض المشاكل النقدية والتمويلية والانتاجية أمام تزايد أنشطة الشركات عبر الوطنية • وأضاف أن التقرير أبرز بعض القطاعات التي جعلت فيها عمليات تلك الشركات من العسير على حكومات تلك البلدان مواصلة السياسات الداخلية والدولية التي أقرتها بنفسها •

٣٩- وأعرب الممثلون الذين تحدثوا عن هذين البندين عن تقديرهم لأمانة الأونكتاد على الجهد الذي بذلته لاصدار "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١" كما رحب أغلب الممثلين بالتقرير وأيدوا النية في اصداره سنويا •

٤٠- وأعرب ممثلون كثيرون عن أسفهم للتأخير الذي حصل في تعميم التقرير باللغة الأصلية وحتى التأخير الأكبر الذي رافق توفيره بلغات العمل الاخرى ، مما لم يدع الفرصة لدراسته بعناية في عواصم بلدانهم ولاجراء مناقشة شاملة له في المجلس • ونتيجة لذلك ، أشاروا الى أن أية تعليقات قد يبدونها لا يمكن ان تكون الا تعليقات ذات طابع تمهيدي • وأعربت بعض الوفود عن تحفظات جدية حول الطريقة التي تم بها تصنيف البلدان في التقرير • ووصفت هذا التصنيف انه كيفي ، وقالت انه غير مبني على أي تصنيف متبع في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة •

٤١- وأعرب ممثلون كثيرون عن موافقتهم على الجهود المبذولة من أجل توفير اطار متكامل كي ينظر المجلس في هذا البند من جدول الاعمال بمعنى أن يؤخذ في الاعتبار ترابط السياسات الاقتصادية في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل ، وتفاعلات اقتصادات مختلف البلدان ومجموعات البلدان ، وعلاقة العوامل الهيكلية الطويلة الأجل في التنمية بالعوامل الدورية في تفسير أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، وآثار هذا التحليل على دراسة آفاق تنمية البلدان النامية خلال العقدين القادمين •

٤٢- وقد وافق ممثلون كثيرون على التوكيد الوارد في التقرير بشأن خطورة الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة مشيرين بقلق الى تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في كل مجموعات البلدان ، وخاصة البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا وأشد البلدان تأثرا • كما اشاروا بقلق الى ارتفاع البطالة في كل من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان النامية ، ونمو الضغوط الحمائية • وأعرب عدد من الممثلين عن قلقهم ازاء ارتفاع أسعار الفائدة بشكل استثنائي في اسواق رأس المال الدولية ومدى تقلبات العملات الناجم عن توكيد بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة على السياسة النقدية لمكافحة التضخم • كما أعربوا عن قلقهم ازاء تصاعد مديونية البلدان النامية وعبء خدمة الديون الثقيل الملقى على كاهلها ، الذي استفحل من جراء أسعار الفائدة المرتفعة هذه • وقد اعترض ممثلو كثير من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة على درجة التشاؤم المنعكس في التقرير وأشاروا الى أن النظام التجاري العالمي الدولي قد استجاب استجابة جيدة الى حد معقول لتحدي السبعينات غير المتوقع •

٤٣- وأشار ممثلو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبعض البلدان النامية بقلق الى قيام بلدان كثيرة بزيادة النفقات على الأسلحة ، بينما تستخدم حجة عدم كفاية الموارد لتبرير التخفيض في المساعدة الانمائية الرسمية الحقة بالقيمة الحقيقية •

٤٤- أما فيما يتعلق بتطور الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل وآفاق تنمية البلدان النامية ، فقد رحب كثير من الممثلين بالمحاولة التي جاءت في التقرير لتقديم نموذج انمائي جديد يمكن فيه

Digitized by UNOG Library

لزيادة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وزيادة حجم الاستعاضة عن الواردات ، تدعمها تدابير دولية مثل تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية وادخال اصلاحات على النظام المالي الدولي ، أن تسمحا ببلوغ معدلات النمو المتوخاة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث • وفي رأيهم أن لمثل هذا النموذج ما يبرره نظرا ، في جملة أمور ، لاحتمال تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة وتباطؤ سرعة الزيادة في حجم التجارة العالمية بالنسبة لسرعتها في الخمسة والعشرين عاما الماضية • الا أن عددا من الممثلين أبدوا شكوكهم في المفاهيم التي تشكل أساس نموذج الأمانة •

٤٥ ــ وأعرب ممثلو العديد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة عن اعتراضهم على التقرير الذى عزا الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، بشكل حصرى ، الى الطريقة التي يعمل بها النظام الاقتصادى الدولي الحالي • وذهب بعضهم الى أن النظام الاقتصادى الدولي القائم هو الذى مكّن العديد من البلدان النامية من بلوغ معدلات نمو عالية بشكل يسترعي الانتباه ، ورأى ممثلو العديد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة أيضا أنه كان بالامكان زيادة التوكيد ، في التقرير ، على أهمية وضع وتنفيذ السياسات الانمائية الوطنية الملائمة • وقال بعض الممثلين أن على الأونكتاد أن يبحث في تدابير دولية معينة بدلا من التركيز على تغيير النظام •

٤٦ ــ وكان الاتفاق عاما على أن التقرير يكمل التقارير السنوية التي تصدرها المنظمات الدولية الأخرى ، وأشار بعض الممثلين الى أن التقرير يمكن أن يوفر اطارا يضفي المزيد من الاتساق على الأعمال العادية للمجلس وهيئاته الفرعية • واقترح بعض الممثلين أن من بين الأغراض التي يمكن أن تخدمها أعداد التقرير المقبلة ، استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، والتقدم المحرز نحو اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، والتقدم المحرز في السعي الى تحقيق التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية •

٤٧ ــ وذكر ممثل المملكة المتحدة ، متحدثا باسم الاتحاد الاقتصادى الاوروبي والدول الاعضاء فيه ، ان الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة تثير قلقا شديدا لدى البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء • وان الجماعة تعي بشدة ــ وبقلق ــ ضرورة قيام جميع البلدان بعمليات تكييف كبيرة ، سواء على المدى القصير أو المدى الطويل ، بطريقة تراعي الآثار التي ستتركها على البلدان الأخرى ، المتقدمة والنامية على السواء ، السياسات والتدابير التي يقرها على انفراد كل بلد من بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية • وفي رأيه أن البلدان التي بذلت فعلا جهودا جادّة للتكيف مع الظروف المتغيرة قد صمدت أكثر من غيرها أمام الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة • وان من الواضح أيضا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحسّن اطار العلاقات الاقتصادية الدولية بغية التعجيل بعملية التكييف بطريقة تحمي أضعف أعضائه •

٤٨ ــ وذكر أن الاتحاد استمد التشجيع من التقدم المحرز في عدد من المحافل ، ولا سيما من القرار الذى اتخذه صندوق النقد الدولي بايلاء الاعتبار لواردات الحبوب في عمليات مرفق التمويل التعويضي التابع له ، ومن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، ومن اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا لبرنامج العمل الجديد الاساسي للثمانينات لصالح تلك البلدان • وفي اطار التقدم الذى تأمل الجماعة أن يتحقق نحو استهلال مفاوضات شاملة ، قال المتحدث ان على المجلس أن يقيّم الاسهام الذى يمكن للأونكتاد ، طبقا لولايته ، أن يقدمه من أجل تحسين فهم الحالة التجارية والاقتصادية العالمية •

Digitized by UNOG Library

٤٩- وقال ان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي يرحب بصدور "تقرير التجارة والتنمية" باعتباره دراسة هامة تتناول طبيعة المشاكل الاقتصادية الدولية وتحلل بصورة أكثر فعالية الاجراءات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذها لتصحيح الاختلالات الاقتصادية والتعجيل بالتنمية • وقد كان التقرير ملائما اذ وضع منظورا تاريخيا شاملا بغية توفير قاعدة لتحليل المشاكل الراهنة • وأضاف أن الرسومات المجملة للتوقعات القصيرة الأجل للاقتصاد العالمي تشكل عملية مفيدة ، مع أن لديه تحفظات حيال الاسقاطات الطويلة الأجل • وأعرب عن أمله في أن تساعد مناقشة التغييرات الهيكلية في نخبة من القطاعات على ايضاح الاسهامات الهامة التي قد يدعى الأونكتاد الى تقديمها في عملية شاملة •

٥٠- ورأى أن الجزء الأول من التقرير احتوى تقييما مفيدا لمشاكل النمو والتنمية التي تجابهها البلدان النامية بوجه عام • وأن التركيز الملائم انصب على العلاقة بين مستويات النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة ، وحصائل الصادرات وتوقعات التنمية في البلدان النامية ، فكان مرآة صادقة فعلا للصالح المشترك الذي كان يمكن أن يحظى بتركيز أكبر • فمن جهة ، يوافق الاتحاد على أنه من الصالح المؤكد للبلدان النامية ان تقيم بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من جديد نموا صحيا ومتواصلا على أساس مكافحة التضخم وخفض البطالة ، وتحقيق مستويات الاستثمار التي يتطلبها التكييف الهيكلي ، الا انها ترى أن التقرير لم يعترف ، بشكل كاف ، بمدى الجهد الذي بذلته هذه البلدان الأخيرة للحفاظ على نظام تجاري مفتوح • ومن جهة أخرى ، سلّم التقرير بأن البلدان المتقدمة - مهما يكن نظامها الاقتصادي والاجتماعي - يجب أن تفعل كل شيء ممكن لتسهيل نمو الصادرات من البلدان النامية ، لا من السلع الاساسية الأولية فحسب وانما من المصنوعات وشبه المصنوعات أيضا • وحذر المتحدث من التركيز بصورة غير ضرورية على امكانيات الاستعاضة عن الواردات وأبدى موافقته على أن التجارة فيما بين البلدان النامية سوف تزداد أهمية في المستقبل •

٥١- وأعرب المتحدث عن اعتقاده بأنه ، رغم الاسهام الذي يمكن أن يقدمه التعاون الاقتصادي الدولي ، من الخطأ تجاهل المسؤولية الاساسية التي تقع على عاتق جميع البلدان أو تجمعات البلدان في مجال تنمية نفسها • وقال ان هذا صحيح بشكل خاص في ميدان الانتاج الزراعي والغذائي ، كما جرى ايضاح ذلك بشكل واسع في برنامج العمل الجديد الاساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذي تم اعتماده مؤخرا •

٥٢- وفيما يتعلق بالجزئين الثالث والرابع من التقرير ، وافق المتكلم على ضرورة الاطلاع على مدى الأهمية التي قد ترتديها في المستقبل مختلف العوامل التي سهلت النمو في الماضي • بيد انه حذر من الافراط في التشاؤم ، ولا سيما فيما يتعلق بالأثر الكبير الذي يحتمل أن ينجم عن التحسينات في الانتاجية ، وعن تطبيق تكنولوجيات جديدة ، وعن النمو في قطاع الخدمات • وقال ان تجربة الجماعات الأوروبية ، بما لها من نماذج مترابطة لقياس اقتصادات البلدان الاعضاء فيها ، توحي بضرورة توخي الحذر في قياس الآفاق الاقتصادية المتوسطة الأجل ، ولا سيما نظرا للظروف الاقتصادية العالمية المتغيرة أساسا نتيجة لأزمة الطاقة •

٥٣- وقال ان أيا من ملاحظاته على تقرير الأمانة لم تصدر عن روح سلبية • وكما قال وزير خارجية بلده عندما تحدث في الجمعية العامة نيابة عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والدول الاعضاء فيه ،

Digitized by UNOG Library

فبما أن الاتحاد يتمنى أن يرى العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية " تأخذ مجرى جديدا وبناء " ، فانه يشاطر الأمين العام للأونكتاد رأيه القائل ان تحسين عمل النظام النقدي والمالي الدولي ، والحفاظ على ظروف تجارية مؤاتية ، وزيادة المعونة الانمائية — ولا سيما لصالح أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى السريعة التأثر — ومزيدا من القدرة على التنبؤ بأسعار المواد الخام والطاقة ، كلها من العناصر التي لا غنى عنها لعمل الاقتصاد العالمي بصورة أكثر سلاسة .

٥٤ — وأعرب عن أمله في أن يصبح " تقرير التجارة والتنمية " وسيلة تضفي مزيدا من الترابط المنطقي على عمل المجلس وهيئاته الفرعية ، اذ يمكن ، مثلا استعماله أساسا لتحليل الاتجاهات الاقتصادية العالمية التي تهم الأونكتاد بصفة خاصة ، ولتحليل أداء جميع البلدان ومجموعات البلدان في هذا الاطار . واختتم كلمته راجيا من الأمين العام للأونكتاد أن يصف رأيه في تطور عمل الأونكتاد على أساس تقريره الجدير بالثناء ، وأن يبين ، على وجه الخصوص ، كيف يتصور العلاقة بين الاطار المفاهيمي الأوسع والمهام الخاصة التي تضطلع بها الهيئات التابعة للمجلس .

٥٥ — وذكر ممثل اليابان ان صدور " تقرير التجارة والتنمية " ، كان مفيدا على وجه الخصوص وجاء في الوقت المناسب نظرا للتركيز المتزايد الجاري على الترابط في الاقتصاد العالمي . وقال ان وفده يتفق عموما مع التقييم الذي احتواه التقرير للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ، ولاحظ أن له عناصر مشتركة مع تقارير منظمات دولية أخرى . وأيد بصفة خاصة التركيز المتزايد على الصعوبات التي تواجه البلدان النامية غير المنتجة للنفط في اطار اقتصاد عالمي يتصف بالركود ، وعلى الاهتمام المولى للأهمية المتزايدة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٥٦ — وتعرض لبعض المشاكل المحددة التي تناولها التقرير ، فقال في المقام الأول انه ، فيما يتعلق بالترابط في الاقتصاد العالمي ، كان ينبغي أن يتناول التقرير بطريقة أكثر توازنا الأحوال في البلدان المنتجة للنفط والبلدان الاشتراكية وأثر تلك الأحوال على الاقتصاد العالمي ، وذلك بدلا من أن يعزى صعوبات البلدان النامية بصفة أساسية الى الركود في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة .

٥٧ — ثم قال ، في المقام الثاني ، انه يرى ضرورة تحديد الجوانب الرئيسية للسياسات الانمائية الوطنية قبل أن يكون في الامكان وضع تدابير دولية ملائمة لدعم البلدان النامية في الجهود الوطنية التي تبذلها من أجل بلوغ الاعتماد على الذات . وأضاف أن حكومته تعتقد بأنه ينبغي التركيز على التنمية الريفية والزراعية ، وتنمية الطاقة ، وتنمية الموارد البشرية ، وتنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وقال انه كان ينبغي أن يتناول التقرير بصورة أكثر اسهابا السياسات الانمائية الوطنية نظرا لما لها من أهمية في ضمان مزيد من الفعالية في استخدام الموارد الحقيقية المنقولة .

٥٨ — وقال ، في المقام الثالث ، فيما يتعلق بالنموذج الموضوع لنمو البلدان النامية ، ان النتائج التي توصلت اليها أمانة الأونكتاد تتعارض مع النتائج التي خلص اليها موظفو البنك الدولي في "تقرير التنمية العالمية ، ١٩٨١" . ففي حين ركز تقرير الأونكتاد على ضرورة اصلاح النظام الاقتصادي الدولي الراهن للتعجيل بنمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية حتى يبلغ معدلا يفوق ٦ر٣ في المائة سنويا ، عرض تقرير البنك الدولي منوعة من الامكانيات الانمائية ، كما عرض الآليات الوطنية والدولية التي قد يتطلبها الأمر لتحقيق معدلات النمو وفق اسقاطات أعلى سيناريو . وأضاف أن النتائج التي خلصت اليها أمانة الأونكتاد تبدو مثيرة للمخاوف ووحيدة الجانب . فعلى سبيل المثال ، هناك قضايا هامة كالطاقة والامدادات الغذائية لم تبحث الا بوصفها عوامل معينة تؤثر تأثيرا عكسيا في وضع العملات الأجنبية في البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

٥٩— وفيما يتعلق باعادة تشكيل هيكل النظام الاقتصادى الدولي ، قال ان التقرير ، حسب رأيه ، يميل الى بخس أهمية منجزات الاونكتاد في ميادين عدة ، مثل الاتفاقات السلعية ، ونظام الأفضليات المعمم ، ومدونات قواعد السلوك ، والتمويل التعويضي لموازين المدفوعات ، والاهداف التي وضعها لتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية •

٦٠— وفي ختام حديثه ، أعرب عن أمله في أن تسفر المناقشات في المجلس على اساس هذا التقرير السنوى عن مساعدة المجلس على توجيه العمل المقبل للأونكتاد ، واقترح اختيار موضوع خاص لكل عدد سنوى ، يرتبط بنشاط أو بآخر من انشطة الأونكتاد التخصصية •

٦١— وقال ممثل تركيا ان تحليل المشاكل الاقتصادية القصيرة الاجل لا يمكن فصله بعد اليوم عن تحليل مشاكل التنمية والتحويل الهيكلي • وفي هذا السياق ، أيد عدة ملاحظات واردة في التقرير حول الاتجاهات الاقتصادية الدولية الى جانب بعض النتائج المستخلصة فيما يتعلق بالتنمية والاستقرار الاقتصادى العالمي • واضاف ان التقرير ، مع ذلك يتضمن بعض الثغرات وبعض النواحي الاعتباطية • فهو يجد بوجه خاص صعوبة في فهم سبب عدم التقيد بتصنيف البلدان الذى يستخدمه المكتب الاحصائي للأمم المتحدة في حين ان هذا التصنيف المعمول به هو أساس "دليل الأونكتاد حول احصاءات التجارة الدولية والتنمية : ملحق ١٩٨٠" (٧) الذى صدر مؤخرا • وقال ان الخروج على هذا التصنيف أمر لا مبرر له ويعتبر حكما غير موضوعي بشأن مستوى التنمية في مختلف البلدان • وعلاوة على ذلك ، يبدو ان مناقشة التغييرات في معدلات التبادل التجارى غير متساوقة بالقياس الى سنة أساس ثابتة • ومع ذلك ، فان التقرير ككل يشكل محاولة مفيدة لتحديد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العالمي وأساسا جيدا للمناقشة •

٦٢— وذكر ممثل يوغوسلافيا أن التقرير يعتبر تجديدا هاما في تحليل التنمية الاجتماعية — الاقتصادية للمجتمع العالمي ، هذه التنمية التي تشكل ، مع حفظ السلام العالمي ، المشكلتين العالميتين الأساسيتين • وقال ان اسلوب الجمع بين الاعتبارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل مفيد للغاية ، اذ يتيح النظر في المشاكل الانمائية لكل مجموعات البلدان ، وفي الاسلوب الذى تتطور به العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية • واضاف ان التقرير حدد وحلل الاتجاهات المواتية وغير المواتية في الاقتصاد العالمي ، على السواء ، وحدد المشاكل ذات الأولوية ، وأشار الى ضرورة القيام بأنشطة مقابلة في الاونكتاد وغيره من المنظمات الدولية • وعلاوة على ذلك ، فان اصداره بصورة منتظمة من شأنه أن يسهل استعراض تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية والنظام الاقتصادى الدولي الجديد • واضاف ان التقرير اكد على نحو صائب ، على ضرورة قيام كل مجموعات البلدان باجراء تكييفات هيكلية . واذا كانت جميع البلدان ، وخاصة البلدان النامية تجد نفسها غارقة في ازمة سياسية واقتصادية دولية فذلك لأن هذه التكييفات لم تتم •

٦٣— ومضى قائلا ان التقرير يمكّن جميع البلدان من تعميق فهمها للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ومن تحديد الاتجاه الذى ينبغي أن تقود فيه سياساتها الاقتصادية • وقال انه ثبت أن التقرير كان مفيدا بوجه خاص في بحث السياسة الاقتصادية في بلده بالذات وانه يؤيد اعداد مثل هذه التقارير بصورة منتظمة • واضاف ان التقارير القادمة ينبغي أن تبين القضايا ذات الأولوية وان تحدد السياسات التي من شأنها أن تساعد على تذليل الصعوبات الحالية التي تعانيها البلدان •

(٧) منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع : E/F.80.II.D.10 والتصويب •

Digitized by UNOG Library

٦٤- وتابع حديثه قائلا انه ينبغي تعزيز المشاورات المتبادلة داخل الاونكتاد بشأن المشاكل الاقتصادية العالمية • وهو يرى انه لم تتم الاستفادة الا بقدر ضئيل من قدرة الاونكتاد على معالجة قضايا السياسة العامة المتصلة بالحالة الاقتصادية العالمية الراهنة • وهو يجد ان من غير المفهوم والمنطقي انه لم تتم الاستفادة على نحو اكثر فعالية من امكانيات التعاون المتعدد الاطراف التي يوفرها الاونكتاد وغيره من المنظمات الدولية ، بما في ذلك هيئات منظومة الامم المتحدة • وقال ان من شأن اصدار التقرير بصورة منتظمة في كل سنة أن يعزز الارادة السياسية للحكومات في البحث عن حلول واقعية للمشاكل المعقدة للتنمية الاقتصادية واقامة علاقات اقتصادية دولية اكثر عدلا وانصافا •

٦٥- وأعلن ممثل شيلي انه ينبغي للمجتمع العالمي ان يتعاون على النحو الملائم من أجل حماية مصالح جميع البلدان ، لا سيما اضعف البلدان النامية ، والتوفيق بينها • الا ان وفده يأسف جدا لأن النص الاسباني للتقرير لم يصبح متاحا الا منذ وقت قصير جدا ، مما يعيقه عن المساهمة على نحو أكثر موضوعية في المناقشة ، وقد تحفظ في موقفه من محتويات التقرير •

٦٦- وقال ممثل مصر ان التقرير أسهم بصورة هامة ومفيدة في فهم الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة • فهو ، بتقييمه مشاكل واحتياجات البلدان النامية ، ولا سيما أقلها نموا وأشدها تأثرا ، يقدم مساهمة مفيدة للمفاوضات الدولية الجارية الآن أو التي ستجرى في الثمانينات • أما ميزة التقرير الكبرى فتتمثل في احتوائه تحذيرا للمجتمع الدولي بكامله ، اذ يبين ان النظام الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية يجعل من الصعب التعجيل بعملية النمو في البلدان النامية وأنه بالأخص لا يستطيع تحمل معدل نمو فيها بواقع ٧ في المائة سنويا • وما لم تحدث تغييرات جوهرية في السياسة العامة في البلدان المتقدمة وتدفقات رأسمالية أكبر كثيرا نحو البلدان النامية ، فان من المتوقع ان يبلغ معدل نمو هذه الاخيرة في الثمانينات نسبة ٤ر٥ في المائة فقط • وستكون النتيجة ، كما هو مبين في التقرير ، ارتفاع معدلات البطالة في البلدان النامية ، مما يسبب صعوبات اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة • وللابقاء على معدلات البطالة عند مستوياتها الحالية ، ينبغي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية على الأقل ٦ في المائة سنويا ، غير ان ذلك بالكاد يبدو ممكنا في الظروف الراهنة •

٦٧- واضاف يقول ان مايدعو للقلق بشكل خاص هو أن ثلاثة ارباع اشد البلدان تأثرا وأقلها نموا تشهد نموا سلبيا في الدخل الفردي من جراء ظروف خارجة عن ارادتها • ويشير التقرير عن حق الى انه لا يمكن ايجاد مخرج من هذا المأزق الا بزيادة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتحقيق اعتماد جماعي على الذات أكبر • وسيظل هذا صحيحا مادام يجرى استنباط ترتيبات ملائمة لتثبيت أسعار السلع الاساسية وايجاد وسائل فعالة لضمان الوفورات المتاحة في بعض البلدان النامية أو التي يمكن أن تتاح نتيجة لمفاوضات نزع السلاح • وفي رأيه انه قد تكون هناك حاجة الى وكالة انمائية جديدة لدعم هذه الفكرة • وينبغي تحسين الأداء الاقتصادي للبلدان النامية في مجالين رئيسيين هما زيادة التجارة فيما بينها والاستعاضة عن الواردات ، الأمر الذي يؤدي الى تخفيف آثار التدابير الحمائية المطبقة في البلدان المتقدمة • وفضلا عن ذلك ، ينبغي للبلدان المتقدمة والبلدان الاشتراكية بوجه خاص أن تزيد من حجم تدفقاتها المالية ومساعدتها التقنية الموجهة الى البلدان النامية • ويشهد التقرير على ضرورة تنفيذ المقررات المنبثقة عن المؤتمر الرفيع المستوى بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي عقد في كاراكاس في أيار/مايو

Digitized by UNOG Library

١٩٨١ ، وخطة عمل بوينس آيرس بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٨) وكذا البرامج الاقليمية والأقاليمية للبلدان النامية •

٦٨ــ وفي معرض تأييده للنتائج التي خلص اليها التقرير ، اقترح أن تتناول الاعداد المقبلة ، بوجه خاص ، الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ، مع التركيز على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، والنظر في التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك تقييم النتائج المنبثقة عن محافل أخرى ، واستعراض وتقييم مدى تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية . وينبغي أن يتوافق التقرير مع التقارير الصادرة عن منظمات دولية اخرى وان يكون على العموم موجزا قدر الامكان • وينبغي للأمين العام للأونكتاد ، عند تقديمه للتقرير ، أن يلخص ما يتضمنه من نتائج اساسية وتوصيات في السياسة العامة بغية تعجيل النظر فيه من جانب الجمعية العامة .

٦٩ــ وقال ممثل النمسا ، مع أنه يؤيد الرؤية المتشائمة بالنسبة للأجل المتوسط ، ان وفده يشعر انه لا ينبغي اغفال ما حققته البلدان النامية من انجازات خلال العقدين الماضيين فيما يتصل بالتجارة ، والدخل الفردي ، والصحة ، وتوقع الحياة ، والتغذية والتعليم • ورغم ما يلاحظ من تفاوت كبير في هذا الصدد فيما بين البلدان النامية وداخلها ، فقد بلغ كل من الأونكتاد والمجتمع الدولي منعطفا هاما بانتهاء مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الى خاتمة ناجحة . فاعتماد المؤتمر المذكور لبرنامج عمل جديد أساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، بالاضافة الى الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، أدى الى ظهور درجة من الوعي الدولي لما تتفرد به أقل البلدان نموا من مشاكل تكفل لها مكانة في جدول الأعمال على مدى الثمانينات •

٧٠ــ واضاف انه يعتبر ان التقرير قد ركز ، في سياق استعراضه للنمو الاقتصادي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة خلال الـ ٣٥ سنة الماضية ، تركيزا مناسبا على اهمية برنامج اعادة البناء الأوروبي عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، كما ان بلده ما انفك يعتقد ان هذا البرنامج السخي مازال يعطي دروسا في صدد معالجة مشاكل التنمية • الا أنه تم في ذلك الوقت القبول " بعدم تطبيق قواعد جوهرية معينة من قواعد اللعبة " طيلة فترة محدودة ، وذلك فقط لأنه كان ثمة اعتقاد بأن هذا سيمكن في النهاية جميع البلدان من قبول تلك القواعد • وفي رأيه أن تحرير التجارة والتمويل قد أدى الى عهد من الازدهار الكبير • وفي هذا الصدد قال انه يشعر بأنه كان ينبغي لمناقشة التكامل الاقتصادي في أوروبا الواردة في التقرير أن تقيم الوزن الواجب لمسألة انشاء الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة وكذا انشاء الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، اذ أن الاتفاقات المبرمة بين هاتين المجموعتين من البلدان هي التي أقامت في أوروبا الغربية سوقا واحدة وكبيرة للمنتجات الصناعية • اما العامل الهام الآخر في تقدم اقتصاد أوروبا الغربية فقد كان عامل الاستقرار الناشئ عن التحسين المطرد للعلاقات السياسية فيما بين البلدان الأوروبية •

٧١ــ ولاحظ بارتياح ان التقرير تناول مسألة الطاقة التي بدونها يكون أي تقييم للاحتمالات الاقتصادية غير كامل • وقال ان بلده يؤيد جميع الجهود الموجهة الى حل مشاكل الطاقة في العالم ، مثل مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي عقد مؤخرا والتدابير المحددة والدراسات التي يضطلع بها البنك الدولي في هذا الميدان •

---

(٨) انظر تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوينس ايرس ، ٣٠ آب/اغسطس الى ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب) ، الجزء الأول ، الفصل الأول .

Digitized by UNOG Library

٧٣ــ وقال انه هو ايضا يعلق أهمية على مشاكل النقد والتمويل المعالجة في التقرير نظرا لأنها تؤثر بشكل حيوى في الاحتمالات الانمائية.واعرب عن أمله في أن تستمر الانشطة الجارية في المحافل المختصة في اعطاء نتائج ايجابية •

٧٣ــ وفي الختام ، أشار الى التحليل القاتم الذى قدمه الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي وقال انه يتفق مع تقييمه لأهمية الابقاء على نظام تجارى عالمي مفتوح ، وان من الضرورى، في رأيه ، أن تتصرف جميع البلدان الكبيرة والصغيرة وفقا لنيتها المعلنة في مقاومة الحمائية في التجارة وأيضا في ميادين اخرى ، مثل السياحة والاستثمار ، اذا كان المراد مقاومة الضغوط الحمائية المتزايدة على المستوى الوطني • واعرب عن أمله في أن تؤدى دورة المجلس هذه ، وأيضا لقاء القمة لبلدان الكومنولث ولقاء القمة المقبل في كانكون ، الى تفهم أفضل للمشاكل الاقتصادية العالمية وحسب ولكن أن تقدم أيضا القوة الدافعة اللازمة لحل هذه المشاكل •

٧٤ــ ورحب ممثل فنلندا بشمول التقرير والاسهام الذى يمكن أن يقدمه بذلك الى المناقشات الجارية بشأن الترابط • وقال ان من المهم ان يقدم المجلس الى الامانة قدر ما يمكن من التوجيه ، وان تستند الأعداد المقبلة الى تحليل واقعي وأن تشدد على طرح المسائل أكثر من تشديدها على تقديم النتائج ، وينبغي للتقرير ان يأخذ في الاعتبار المناسب التكوين غير المتجانس لمختلف تجمعات البلدان وان يتجنب التعميمات القائمة على أساس متوسطات المجموعات •

٧٥ــ وقال انه يتفق مع تشديد التقرير على المفارقات التي تنطوى عليها محاولة الوصول الى نهج شامل للتنمية . ومع ذلك ، من الامور السطحية الى حد ما الافتراض مسبقا في هذا السياق أن النمو الاقتصادى المحدود للبلدان النامية يشكل بالدرجة الأولى انعكاسا للنظام الاقتصادى الدولي الحالي . والواقع ان كثيرا من البلدان النامية حققت معدلات للنمو مرتفعة على نحو يسترعي النظر، وذلك عن طريق أمور من ضمنها الاستغلال الفعال للنظام الاقتصادى الدولي الحالي •

٧٦ــ وأردف قائلا انه من الصحيح ، على نحو ما يوضحه التقرير ، ان النظامين الدوليين النقدي والتجارى يتحملان توترا داخليا متزايدا ، وان التقرير، عند بحثه للنظامين بوصفهما هذا ، يشدد على الصعوبات المتعاظمة لدى أفقر البلدان النامية ومع ذلك ، فان وفده يعتبر ان النظام الاقتصادى المفتوح له اكبر قدرة على تعزيز التنمية الدولية ، بيد انه من المهم التسليم — كما أعلنت أمانة الغات في استعراضها السنوى الذى نشر مؤخرا — بأن المنافسة السوقية لا تكون كاملة ابدا وأن القواعد والانظمة التي تسنها الحكومات وتنفذها ضرورية ليس لتمكين الاسواق من العمل فحسب ، ولكن أيضا لتجعل هذا العمل مقبولا من الناحية السياسية (٩) •

٧٧ــ ولاحظ أن الأمين العام للأونكتاد شدد ، في بيانه الافتتاحي ، على أن تباطؤ النمو، والتضخم والبطالة في تلك البلدان التي كانت حتى الآن مسؤولة بالدرجة الرئيسية عن مساندة النظام الحالي ، هي الأمور المسؤولة عن حالات التوتر التي يعانيها النظام • وقال انه من الواضح ان بعض التدابير التي نفذتها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لمعالجة هذه المشاكل زادت من سوء الحالة على المدى القصير وأثرت في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان النامية

---

(٩) أنظر النشرة الصحفية ١٢٩٥ لـ "الغات" الصادرة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، التي تتضمن نص الفصل الأول من التجارة الدولية ١٩٨٠/١٩٨١ (صدرت في وقت لاحق بوصفها احدى مطبوعات "الغات" المخصصة للبيع (رقم المبيع GATT/1981-2 والتصويب).

Digitized by UNOG Library

على السواء عن طريق أمور من ضمنها أسعار الفائدة البالغة الارتفاع وتقلبات العملة • وبسبب تزايد ترابط الاقتصاد العالمي ، ينبغي ايلاء قدر من العناية اكثر من ذى قبل لما للتدابير المحلية من أثر دولي •

٧٨ــ وفي الختام ، قال انه يوافق على الرأى القائل ان نقل موارد مالية على نطاق شامل لا يزال أمرا ضروريا ، ولا سيما لمساعدة البلدان التي لم تجهز بعد للاشتراك اشتراكا كاملا في الاقتصاد العالمي • ومع ذلك ، فيما يتعلق ببلدان نامية كثيرة تمثل التجارة الدولية بالنسبة لها أمرا أساسيا ، ينبغي زيادة التشديد على مشاكل الحمائية والتكييف الهيكلي المترابطة • وينبغي لجميع البلدان ، المتقدمة منها والنامية على السواء ، ان تشترك اشتراكا كاملا في حفظ نظام تجارى عالمي حر ومفتوح دعما للتغيير الهيكلي •

٧٩ــ ولاحظ ممثل الارجنتين ان الحالة الاقتصادية الخطيرة الراهنة التي تنعكس في الحمائية المتزايدة ، وتكاليف تمويل التنمية المتزايدة ، وصادرات بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة المعانة التي تنافس صادرات البلدان النامية التقليدية ستبلغ في القريب العاجل أبعادا لا يمكن قبولها • وقد توافقت مختلف أوجه التشخيص لهذه الحالة في الخلوص الى أن المطلوب انما هو اعادة تنشيط الاقتصاد العالمي الى جانب دعم البلدان النامية أوفر الدعم • ولن يكون ثمة رخاء حتى في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، ما لم يمتد التصنيع الى جميع أنحاء العالم • وقد عبر مؤخرا وزراء مجموعة الـ ٧٧ ، المجتمعون في نيويورك ، هم أنفسهم ، أوضح التعبير عن آرائهم في هذه الأمور، مشددين بوجه خاص على ان التدابير الرامية الى تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية في بلدان متعددة لم يتم التنسيق بينها وان التعاون الاقتصادى المتزايد فيما بين البلدان النامية هو البديل الوحيد لاستمرار الحالة الحالية التي لا تبعث على الرضى •

٨٠ــ وفيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة في تحليل المشاكل الراهنة للاقتصاد العالمي، قال انه يرى ان من الضرورى في المقام الاول استخدام اطار واقعي ، والتعرف على الامكانات العلمية، ومجابهة النظرية بالتطبيق ، والتأكيد بقدر كبير على التفاوض والحوار ، وبذل المحاولة للتعرف على أهداف واضحة وأدوات سياسية محددة يمكن ان تستخدم لعكس الاتجاهات السائدة •

٨١ــ وأعرب عن تحفظات جدية بشأن " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١ " ، الذى لم تستطع حكومته دراسته نظرا لتأخر توزيعه باللغة الاسبانية ، ولاحظ ان صيغة منقحة باللغة الانكليزية معروضة بالفعل للبيع • وقال ان التقرير عمل مزدوج بالنسبة لدراسات سبق ان اجرتها منظمات أخرى ، كما يتضمن تصنيفا للبلدان خاطئا واعتباطيا على السواء لا يقره المجلس • وهو يعتبر ذلك غير مقبول في منشور للأمم المتحدة معد للبيع رسميا •

٨٢ــ وقال ممثل الصين ان ازدياد اضطراب الحالة السياسية في العالم يقلق العديد من البلدان • وان ما يميز الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة هو عدم الاستقرار ، والتقلبات الواسعة في أسعار العملات ، وتدهور معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، واستمرار الحرب التجارية والركود في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • وكان لهذا الوضع آثار خطيرة على معظم البلدان النامية التي تزايدت أوجه العجز في حساباتها الجارية وديونها الخارجية تزايدا مثيرا ، مما عرقل بشكل خطير تنفيذ برامجها الانمائية • ويؤكد التدهور المستمر في اقتصادات العديد من البلدان النامية منذ الاونكتاد الخامس الحاجة الملحة الى اصلاح النظام الاقتصادى الدولي

Digitized by UNOG Library

القائم اصلاحا جذريا • وأضاف ان وفده يعرب عن الأسف للمأزق الراهن الذى يكتنف المفاوضات الاقتصادية الدولية ، وحتى في تلك الحالات التي أمكن فيها التوصل الى اتفاقات محدودة ، كانت اعمال المتابعة بالغة البطء ولا تبعث على الرضى • وقال انه يأمل ان تحقق المفاوضات في الاونكتاد ومؤتمر قمة كانكون القادم على السواء نتائج ايجابية فتضع بذلك مرحلة جديدة لاستزادة التقدم في الحوار بين الشمال والجنوب •

٨٣ــ ونظرا للأهمية التي تتمتع بها التجارة في السلع الاساسية الأولية لدى كثير من البلدان النامية ، فان تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الاساسية أمر ملح • ومما يدعو الى الانزعاج أنه بينما وقّع حتى الآن ٥٧ بلدا على اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الاساسية ، لم يودع الا ١١ بلدا صكوك التصديق • وقال ان بلده ، ساند باستمرار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية والصندوق المشترك ، وكان من أوائل من وقعوه ، وأودع صك موافقته ،ودعا جميع البلدان المهتمة بالأمر الى الاسراع في الانضمام الى الاتفاق واعرب عن الامل في ان يتغير الموقف السلبي الذى اتخذته احدى الدول الكبرى •

٨٤ــ وقال ان الحمائية هي واحدة من أهم القضايا في التجارة الدولية ، وان التدابير التقييدية التي يواصلها بعض البلدان المتقدمة موجهة بالدرجة الاولى الى البلدان النامية • ومن أمثلة ذلك فرض قيود مجحفة على صادرات البلدان النامية من المنسوجات • ودعا في هذا الصدد الى التبكير في تنفيذ قرار المجلس ٢٢٦ (د ــ ٢٢) •

٨٥ــ ورحب بنجاح المؤتمر الرفيع المستوى للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الذى عقد مؤخرا في كراكاس ، والذى سيسهم حسب اقتناعه في تشجيع الوحدة والتعاون فيما بين البلدان النامية وتعزيز موقفها في المفاوضات بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد •

٨٦ــ وقال ان الصين ترحب أيضا بما تم مؤخرا من اعتماد برنامج العمل الجديد الاساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، الذى سيسهم تنفيذه في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وفي الازدهار الاقتصادى في العالم •

٨٧ــ وذكر ايضا ان " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١ " يعطي صورة عامة عن تنمية اقتصاد الصين والتغيرات التي حدثت في الصين ، وان التقرير كان شاملا وتضمن الكثير من المعلومات المفيدة لتحليل الحالة الاقتصادية العالمية ومساعدة المجلس في حل التناقضات المتأصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية •

٨٨ــ وقال ممثل البنك الدولي ان " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١ " هو اضافة سارة للتقارير التي اصدرتها مؤسسات دولية اخرى • ورغم ان جميع هذه التقارير تشتمل على مواد احصائية متشابهة بعض التشابه ، فان اختلاف المنظور لمختلف المؤسسات يشترك في تقديم تفهم أكثر شمولا للمشاكل التي تجابه الاقتصاد العالمي • وان تحليل المستقبل المرتقب للاقتصاد العالمي في المدى القصير الوارد في الجزء الاول من التقرير ، يشتمل على معدلات نمو مقدّرة لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة هي مماثلة لتلك التي وردت في أحدث تقرير أصدره البنك وهو " تقرير التنمية العالمية" • أما فيما يتعلق بالجزء الثاني من التقرير ، فقد لاحظ ان امانة الاونكتاد أعطت العوامل الخارجية في تفسير مشاكل البلدان النامية الاقتصادية وزنا أكبر نسبيا مما أعطته غيرها من المؤسسات • وفي نظره ، ان التحليل في هذا المجال ينبغي ان يشمل أيضا سياساتها الداخلية وأداءها الاقتصادى •

Digitized by UNOG Library

٨٩— وقال انه يعتقد أن موضوع التجارة ما بين البلدان النامية له أهمية كبيرة وانه كان من المفيد لو أن الأمانة أدمجت بعض الافتراضات حول نمو التجارة في اسقاطاته على المدى البعيد • وسيكون من المفيد في الأعداد المقبلة من التقرير لو عولجت — بالاضافة الى التجارة ما بين الجنوب والجنوب والى التعاون الاقتصادي ما بين البلدان النامية بوجه عام — قضايا كالتجارة في السلع الأساسية والتجارة ما بين الشرق والجنوب ، والمعونة، ونقل التكنولوجيا •

٩٠— وذكر ان التقرير أكد على متطلبات التغيير الهيكلي على المدى الطويل أكثر من تأكيده على تنفيذ التدابير المحددة للسياسة العامة سنة بعد سنة ، كما ان البنك له أيضا منظور طويل الأجل للتخطيط والتكهن • ولكن ، باعتباره مؤسسة انمائية وتشغيلية عملية، فان نهجه يقوم على تحليل الظروف السائدة ، الذي يؤدي الى حلول في الاجل الأطول ، ولذلك ، من المفهوم أن تؤدي هذه النهج المختلفة الى نتائج مختلفة •

٩١— وأشار في الختام الى أن تبادلا متواصلا في المعلومات والأفكار بشأن التقارير المقبلة بين مؤسسته والأونكتاد سيكون أمرا مفيدا •

٩٢— وأعلن ممثل صندوق النقد الدولي انه يشاطر أمانة الأونكتاد عددا من مشاعر القلق التي أعربت عنها من جراء الحالة الاقتصادية العالمية ولا سيما المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم البلدان النامية • وقال ان الأمانة جديرة بالثناء لمحاولتها جمع ودمج عدد من أوجه الحالة الاقتصادية الدولية ، مثال ذلك أسواق السلع الأساسية ، والنقل البحري ، والتغير الهيكلي في قطاعات مختارة • وأضاف ان الفصل المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مفيد بشكل خاص، وانه كذلك يشاطر ممثل البنك الدولي وجهات نظره ، لا سيما فيما يتصل بضرورة التأكيد بقدر أكبر على السياسات الاقتصادية الداخلية للبلدان النامية وعلى أدائها •

٩٣— وقال انه قلق الى حد ما لما ورد في التقرير بصدد مؤسسته مما يعتقد انه غير دقيق ولا لزوم له فيما سيق من حجج في التقرير • مثال ذلك ان أمانة الأونكتاد، باختيارها البيانات بدقة وادراجها في التقرير في عرض عام على نحو واف فيما يتعلق بدور الصندوق في الاقتراض الاضافي الذي تجريه البلدان النامية من لدن سوق العملات المتداولة خارج أوطانها ، قد أوحت ضمنا بوجود علاقة سببية هي، برأيه، على النقيض مما حدث بالفعل • وذكر ان التجربة قد أوضحت ان استخدام موارد الصندوق في دعم برنامج التكيف كثيرا ما أتاح للبلدان النامية قدرا أكبر من اليسر في الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية •

٩٤— واختتم كلمته مشيرا الى التعاون مع الاونكتاد الذي نجمت عنه نتائج حسنة في الماضي ، وأعرب عن أمله في أن تحلل أمانة الاونكتاد في المستقبل الحالة الاقتصادية في العالم دور الصندوق بقدر أكبر من الدقة •

٩٥— وفي الجلسة الـ ٥٦٤ المعقودة في ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، علّق ممثل صندوق النقد الدولي على بعض الملاحظات الختامية التي أبداها مدير شعبة النقد والتمويل والتنمية (أنظر الفقرات ٢٣٣ — ٢٤٤ أدناه) فقال ان الملاحظات التي ذكرت باسم الصندوق من قبل في المناقشة (التي انعكست في الفقرات الثلاث السابقة) لا تزال صحيحة • وقال انه يرى ان الفقرات التي اتخذت للارتباط بموارد الصندوق المشروطة هي بمثابة مؤشر لسياساته أفضل من نمط اجمالي

Digitized by UNOG Library

اقراض الصندوق ، الذى يتضمن استخدام الموارد غير المشروطة • وأبدى معارضته للاستنتاج الذى توصلت اليه أمانة الأونكتاد بشأن الاستخدام المتواضع لموارد الصندوق من جانب أفقر البلدان النامية وقدم أمثلة على الارتباطات الكبيرة التي تعهد بها الصندوق لبعض البلدان الأقل نموا •

٩٦ــ وذكر في ختام كلمته أن أى اختلافات ذات طبيعة منهجية يمكن ان يناقشها بطريقة مرضية العاملون في كلتا المؤسستين ، اللتين جمعتهما دائما علاقات عمل بناءة •

٩٧ــ وأعلن ممثل بولندا ان التقييم الأولي للتقرير قد اقتنع وفده بفائدة هذه العملية • فمن شأن الاعداد الدورى لهذا التقرير أن يضاعف قدرة الأونكتاد على التعرف على المشاكل والقيود العالمية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية • وأضاف ان التحليل العالمي الذى يقوم به الاونكتاد في مجالات اختصاصه ينبغي ان يكون عنصرا هاما في التحليل الاقتصادى العالمي الشامل الذى تضطلع به منظومة الامم المتحدة عامة وتنسقه الجمعية العامة بواسطة المجلس الاقتصادى والاجتماعي • فالتحليل المترابط للمشاكل القصيرة والطويلة الاجل لجميع بلدان العالم يجعل من التقرير أكثر من مجرد استعراض سنوى • وان الأزمة الهيكلية التي يرسمها التقرير للاقتصاد العالمي لهي مثيرة حقا • وان أشد البلدان النامية فقرا هي التي تأثرت بشكل خاص ، مما أدى الى توسيع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية • ومما يؤسف له بشكل خاص ان السياسات والتدابير التي تنفذها أهم بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة قد أدت أساسا حتى الآن الى مضاعفة الصعوبات التي تواجهها البلدان الأضعف اقتصاديا • وتتضمن هذه التطورات السلبية تعزيز مختلف التدابير الحمائية والتقييدية الاخرى التي تهدد بتعطيل فعالية عمل النظام التجارى الدولي • وقد عرّضت الأزمة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة للخطر آفاق تنفيذ أكثر الاحكام تقدمية في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، التي هي جوهرية لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد •

٩٨ــ وأضاف أن البلدان الاشتراكية هي أيضا قد أصابها ضرر • ولأن بلده يضطلع الآن باعادة تشكيل واسعة النطاق لهيكل اقتصاده ويقوم باصلاح نظام الادارة الاقتصادية لديه ، الذى من المتوقع أن يفضي الى زيادة المشاركة في التقسيم الدولي للعمل ، وتوسيع التجارة مع مجموعات البلدان كافة ، فان بلده يساند جهود الأونكتاد لتحسين الظروف الاقتصادية العالمية لصالح جميع البلدان • وأشار في هذا السياق الى استنتاجات التقرير ، كما لخصها الامين العام للأونكتاد ، وقال ان وفده يعتبر أيضا أن من الأمور الهامة تحرير التجارة بما في ذلك التبادل التجارى بين الشرق والغرب ، واجراء اصلاح مناسب للنظام النقدى والمالي الدولي ، الذى لا يفي الآن باحتياجات العديد من البلدان ، لاسيما البلدان النامية ، واستغلال الامكانات الكامنة من أجل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية •

٩٩ــ وأكد قائلا ان على الأونكتاد أن يكرس اهتماما لبعض الشروط الاساسية التي تحدد آفاق التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى فيما بين جميع البلدان • ومن المهم جدا في هذا الصدد اعادة الأوضاع السلمية للانفراج الى حالتها السوية ، وخفض مستويات النفقات الدفاعية ، ووقف سباق التسلح • وأعرب عن الأمل في أن تلقى أهمية الربط بين قضايا الانفراج ونزع السلاح العالمية وبين التنمية الاقتصادية تفهما لدى المجلس وأن تتجلى على النحو الواجب في العمل المقبل للأونكتاد •

Digitized by UNOG Library

١٠٠ــ وفي الختام ، أكد أن الشرط الهام للكفاءة في عمل الأونكتاد هو تفانيه في خدمة المبادئ الهامة المجسدة في اعلاناته السابقة حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد كالعالمية ، والنهج العالمي حيال مناقشة المشاكل ، وعدم التمييز ، وتبادل المنافع ، وقال ان تلك هي المبادئ التي تستنير بها بولندا في علاقاتها الاقتصادية الدولية مع جميع البلدان .

١٠١ــ ولاحظ ممثل اسرائيل ان التقرير قد بيّن أن معدلات النمو التي شهدتها البلدان النامية خلال العقود الأخيرة قد انحدرت الى ما دون توقعاتها ، لاسيما ما يتجلى في الاستراتيجية الانمائية الدولية . والواقع ان نمو الناتج المحلي الاجمالي يتباطأ عالميا بالنسبة للعديد من البلدان النامية ، وتلك حالة من المنتظر أن تزداد سوءا في ١٩٨١ و ١٩٨٢ . ومن الضروري ، برأيه ، مضاعفة التعاون الدولي واستخلاص النتائج المناسبة من تجارب الماضي . وقال انه ينبغي زيادة التركيز على برامج التنمية الاقتصادية المنصبة مباشرة على القطاعات الريفية للبلدان النامية التي أشار اليها على أنها محيط الدائرة . وأضاف انه كان ثمة افراط في التأكيد على تنمية القطاع الحديث أو المركزي في البلدان النامية ، فثمة حاجة الى برنامج انمائي من نوع جديد من شأنه مضاعفة قدرة الناس على تعزيز المشاركة على المستوى الشعبي ، واتاحة التغذية المرتدة والاستفادة من كل مجالات الموارد المادية والعمالة المتوفرة في أي منطقة . وذكر أن هذه العوامل قد تجسدت في مقترحات بلده المشار اليها بـ "الاقتصاد الانتقالي" والتي قدمت الى الجمعية العامة في دورتها الجارية (انظر A/36/497 ، المرفق) . وتسعى هذه المقترحات الى تطبيق نهج منخفض التكاليف يسير خطوة فخطوة حيال تنمية القطاع الريفي ثم ادماجه في مرحلة تالية بالقطاع الحديث . ومثل هذا التغيير في التأكيد ضروري نظرا الى الفشل الجلي لنهج "التقطير بالقطارة" المطبق في غالبية البلدان . ويتم التركيز على خمسة مجالات للنشاط في هذا النهج الجديد : الانتاجية الزراعية ، واستحداث أعمال غير زراعية في المجتمعات الريفية ، وخدمات ومقومات هيكلية ريفية اجتماعية ، وعمالة وبناء مساكن وخدمات في الأحياء المتخلفة في المدن ، والتحكم في عدد السكان .

١٠٢ــ وأردف قائلا ان اعمال مثل هذه الاستراتيجية يتطلب اعادة تصميم السياسات الاقتصادية على الصعيد الوطني والحصول على دعم دولي بتخصيص قدر معين من مساعدة التنمية الاجتماعية لتمويل هذه البرامج . وثمة شكل آخر من أشكال الدعم قد يكون في دعم معدل الفائدة بمقتضى اقتراح هورووبتز . ولقد تمخض تطبيق هذه الاستراتيجية الجديدة في مجال الزراعة وما يتصل بها من ميادين في تلك البلدان التي تم تطبيقها فيها عن نتائج مشجعة . وقد درجت اسرائيل على تطبيق بعض عناصر الاستراتيجية ، سواء محليا أو في برامج التعاون الدولي المتعددة التي تضطلع بها في العالم الثالث . ويمكن استخدام خبرة وتجارب اسرائيل وكذلك خبرة وتجارب سائر البلدان النشطة في هذا المجال في شكل برامج لمساعدة بلدان العالم الثالث ، وبخاصة أشد تلك البلدان فقرا ، من أجل التعجيل بتحولها الى استراتيجية "الاقتصاد الانتقالي" بهدف تعزيز مواصلة العملية الدينامية لتطوير التكنولوجيا ، والأثر ووسائل الانتاج ــ الى جانب العمليات المرتبطة بذلك في مجال التكيف الثقافي والمؤسسي والسياسي ــ بكثافة يمكن لها الاستمرار على النطاق الوطني في ظل الظروف السائدة ، مع تحقيق جميع جوانب "النمو" الاقتصادي وغير الاقتصادي . ومن شأن استراتيجية الاقتصاد الانتقالي هذه أن تمكن البلدان النامية من استخلاص أهدافها الطويلة الأجل في أثناء عملية تنميتها .

Digitized by UNOG Library

١٠٣- وأعرب عن أمله في أن يثبت اقتراح اسرائيل في المستقبل القريب انه عامل حاسم في تحقيق بعض النجاح في النهاية في المعركة المستمرة ضد الهوّة المتسعة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية • وأعرب أيضا عن الأمل في أن يؤدى الأونكتاد دورا هاما في تقديم هذه المقترحات ومتابعتها •

١٠٤- وقال ممثل سنغافورة انه موافق على التقدير العام الوارد في التقرير للحالة الاقتصادية الراهنة في العالم، وعلى ضرورة ضمان الوصول الى الأسواق بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة والبلدان النامية على السواء • وعلى الرغم من تأييد وفده التام لنمو التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، فهو يعتبر البلدان الصناعية على أنها محركات النمو ، لذلك ، من المحتم أن تستعيد بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة معدلات نمو أعلى من خلال اجراء تغييرات مناسبة في سياساتها الداخلية •

١٠٥- وقال فيما يتعلق بتصنيف البلدان الوارد في التقرير ، لا سيما في المرفق باء ، ان وفده يعترض على استعمال مركب من المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية في تصنيف واحد بعينه • وهو يعتبر هذا التصنيف اعتباطيا ومتنافرا ويرى أنه قد انتقص دونما حاجة من قيمة التقرير • ثم استدرك قائلا ان وفده لا يعترض على تصنيف البلدان بحسب مؤشرات اقتصادية ، شريطة أن يستخدم المؤشر نفسه للبلدان في كل المجموعات الجغرافية ، كما جاء في "تقرير التنمية في العالم" الذى أصدره البنك الدولي • وقال انه يأمل أن تؤخذ هذه الملاحظات في الحسبان لدى اصدار أعداد مقبلة من التقرير •

١٠٦- وأعلنت ممثلة الجزائر ان اعداد التقرير مبادرة سارة أيقظت الاهتمام بالبند ٣ من جدول الأعمال • وأضافت أن التقرير ينبغي أن يكون ، برأيها ، ردا موضوعيا على تقريرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين حللا الحالة الاقتصادية في العالم من وجهة نظر متحيزة ، ناسبين الدور الرئيسي في التنمية الاقتصادية في العالم الى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • كما أن التقرير قد جاء في وقت مناسب بالنظر الى مؤتمر القمة القادم في كانكون ، الذى يؤمل أن يعطي الزخم اللازم للمفاوضات العالمية • وذكرت أن الجزائر تؤكد من جديد تعلقها بعملية المفاوضات العالمية في التجارة والطاقة ، والمنتجات الأولية ، والأغذية ، والتكنولوجيا ، والنقد ، والتمويل •

١٠٧- ثم استدركت قائلة ان التقرير لم يؤكد بما فيه الكفاية على ما تواجهه البلدان النامية من مصاعب ، تختلف من حيث الطبيعة والدرجة والأهمية عنها في البلدان المتقدمة ، اذ أدى تفاقم الأزمة الهيكلية الى تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة وصاحبه تضخم وبطالة لهما آثار ضارة بالبلدان النامية • وقالت ان التقرير، لدى تحليله لأسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة في العالم ، قد شدد بقدر أكبر على العوامل الدولية التي هي ، في رأيها ، أقل أهمية من العوامل الهيكلية • وأضافت أن اتباع نهج يبين العلاقة القائمة بين الازمة الحالية والتركة التي خلفها العهد الاستعمارى ، كان برأيها ، أجدى لتحديد المؤشرات الكمية المبينة في الجزء الثاني من التقرير • كما أن التقرير قد أسدل حجابا على الجهود الوطنية للبلدان النامية ، لا سيما في افريقيا ، التي أحبط جهودها الرامية الى مقاومة التخلف نظام وضعته بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لصالحها هي • وأردفت قائلة ان البلدان النامية تواجه أخطر المشاكل لكنها تفتقر الى وسائل تذليلها ، فهي لا تملك القدرة الصناعية لاشباع احتياجاتها الأساسية ولا السبيل المناسب للاستعانة بالنظام النقدى الدولي •

Digitized by UNOG Library

١٠٨— وكان ينبغي للتقرير ، برأيها ، أن يؤكد على أن لا سبيل الى ايجاد حل للفوضى الاقتصادية في العالم واعمال التغيرات الهيكلية الضرورية ما دامت مراكز اتخاذ القرارات تضع البلدان النامية على الهامش في جميع قطاعات الاقتصاد العالمي • وبهذا الصدد ، ليس ارتفاع أسعار الطاقة أكثر من مجرد دليل على أزمة مستترة تكشف عنها فوضى دائبة في النظام النقدى الدولي •

١٠٩— وقالت ان ثمة ناحية أخرى في التقرير تود ابداء تحفظات بشأنها وهي تصنيف البلدان القائم ، برأيها ، على معيار اعتباطي • فقد وضعت الجمعية العامة معايير محددة للتعرف على أقل البلدان نموا • وان تمييز أى فئات أخرى سيفضي ، برأيها ، الى البلبلة ، ويحبط مناقشة الأسباب الحقيقية للتخلف •

١١٠— واقترحت أن تعمد الأمانة في الاعداد القادمة من التقرير الى تحليل الحالة التي تواجه سلعا أساسية محددة • وفضلا عن ذلك ، ينبغي للتقرير أن يبين أنشطة الأونكتاد والمصاعب التي يواجهها في البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والسعي لتحقيق أهداف التعاون الدولي ذى النفع المتبادل ، آخذا في الاعتبار مصلحة جميع البلدان ، لا سيما مصلحة البلدان النامية •

١١١— ووجه معثل المكسيك الاهتمام الى السياسات المشار اليها في التقرير لتحقيق انتعاش اقتصادى في أوروبا واليابان في فترة ما بعد الحرب في اطار مبادىء وقواعد مؤسسات بريتون وودز و " الغات " . وقال ان الاهداف المتمثلة في اسقاطات التقرير للتسعينات تتسق مع متطلبات اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ولكن التقرير لم يتضمن توصيات محددة في مجال السياسة العامة • ويرد كثير من توصيات السياسة العامة في البيان الذى ألقاه الأمين العام للأونكتاد امام الدورة الثانية والعشرين للمجلس • وقد تم بالفعل احراز بعض التقدم في تنفيذ هذه التدابير • وبالاضافة الى ذلك ، فقد أسندت الى الأمانة لمدة تزيد على العقد مهمة لم تكتمل بعد هي مهمة صياغة برنامج دراسات محددة لدعم تدابير عملية للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية • وان الديناميه المتزايدة للتجارة فيما بين البلدان النامية والتقدم المحرز في التكامل الاقتصادى الاقليمي ، والوفاء ببرنامج عمل اروشا للاعتماد الجماعي على الذات ، ولا سيما بدء النظام الشامل للأفضليات التجارية وتنفيذ برنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، تدل كلها على أن مثل هذا التعاون يشكل اداة تنفيذية فعالة للتعجيل بالتنمية •

١١٢— ومن المؤسف ان الاحتمالات المرتقبة فيما يتعلق بتثبيت أسعار السلع الأساسية تغاير ذلك ، والصعوبات في وضع اتفاقات لتثبيت أسعار السلع الأساسية الفردية تعرض للخطر فرص بدء تشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية في وقت مبكر •

١١٣— وقال ان هناك أيضا حاجة ماسة للتعاون المالي فيما بين البلدان النامية عن طريق انشاء مؤسسات مناسبة • وذكر ان أمانة الأونكتاد قد طلب منها الاضطلاع بدراسات بشأن تشجيع تدفقات رؤوس الأموال فيما بين البلدان النامية وتعزيز اتفاقات المدفوعات ومخططات التعويضات والروابط فيما بينها •

١١٤— وفي ختام كلمته ، اقترح أن تحلل أعداد التقرير التي ستصدر مستقبلا الحالة الاقتصادية العالمية ، مركزة خاصة على تنفيذ النظام الاقتصادى الدولي الجديد وتحليل العقبات التي تعترض سبيل تنفيذه في اطار برنامج عمل امانة الأونكتاد ، ولكن أيضا في اطار المفاوضات داخل الأونكتاد ، وأن تتضمن توصيات باتخاذ اجراءات عملية •

Digitized by UNOG Library

١١٥ــ وعلق ممثل سويسرا على افتراض أساسي هو افتراض "نموذج" للتنمية ، وتطرق لمسألة مكانه في الحوار بين الشمال والجنوب ، ولا سيما في أنشطة الأونكتاد • وقال ان التقرير هو أكثر من مجرد استعراض سنوى للتجارة والتنمية ، وهو في الحقيقة يقترح قواعد للتغيير تختلف فيها وجهة النظر المبداة اختلافا تاما عن وجهة نظر البنك الدولي أو الغات •

١١٦ــ وقال ان أمانة الأونكتاد درست النتائج التي تترتب بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية على نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية بمعدل سنوى مبين في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، هو ٧ في المائة ، في سياق نمو ضعيف في البلدان الصناعية• وربما كان المعدل مفرطا في تشاؤمه فيما يتعلق بالبلدان الصناعية ، ومفرطا في تفاؤله ، في الوقت نفسه ، فيما يتعلق بالبلدان النامية • والملامح الأساسية للنموذج الجديد الذى يقترحه التقرير هي حدوث انخفاض في حجم الموارد المنقولة اللازمة بسبب حدوث تحسن في معدلات التبادل التجارى ، وزيادة فرص الوصول الى أسواق البلدان الصناعية ، وزيادة التجارة فيما بين البلدان النامية ، والاستعاضة عن الواردات بدرجة أكبر• وينبغي ان تستكمل هذه العناصر بحدوث تحسن في آلية اعادة تدوير الموارد المالية ، وازدياد دور البلدان الاشتراكية ، وأخيرا ، آثار التعجيل بالنمو في البلدان الصناعية ، الذى يكون هو نفسه نتيجة لتنفيذ هذه الاستراتيجية الاقتصادية •

١١٧ــ وفيما يتعلق بمعدلات التبادل التجارى ، قال ان وفده على اقتناع بأن السوق هي الدليل الأفضل لمستوى الأسعار المناسب ، الذى ينبغي أن يؤدى هو نفسه الى اعادة التوازن الى موازين مدفوعات البلدان المنتجة وتيسير التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار• وأضاف ان وفده يحبذ تماما ، تحسين فرص الوصول للأسواق ولكنه يعتقد أن البلدان الاشتراكية والبلدان النامية الأكثر تقدما ينبغي أن تقتسم مع البلدان الصناعية مسؤولية توسيع أسواق الصادرات • وبالاضافة الى ذلك حذر من المبالغة في أهمية الاستعاضة عن الواردات . فالاكتفاء الذاتي المفرط يمكن ان يؤدى الى افقار بلد ما ، ومن مصلحة البلدان النامية ان تقبل تدريجيا واجبات والتزامات نظام تجارى عالمي حر •

١١٨ــ وأعرب عن دهشة وفده الخاصة من التشديد الوارد في التقرير على التعاون الاقتصادى الدولي مما يزيح الى المقام الثاني أهمية وضع وتنفيذ سياسات انمائية وطنية بصورة مناسبة ، وهي مسألة تتصل بالتعاون الاقتصادى الدولي اتصالا وثيقا •

١١٩ــ وفيما يتعلق بالحوار بين الشمال والجنوب ، لاحظ وجود ميل متزايد نحو التحليل الشامل الذى يشارك فيه التقرير • وأيد هذا الاتجاه ولكنه حذر من الافراط في تشتيت الجهود ، فقد يكون ذلك عديم الجدوى • وبصفة خاصة ينبغي ألا يعوق الجهد الذى تتطلبه عمليات وضع الأسس النظرية هذه دراسة مسائل هي أساسية بالرغم من طابعها القطاعي• وعليه قد يكون من الضرورى ، في رأيه ، أن تولى التقارير المقبلة الأولوية في الدراسة لأنشطة ذات أهمية مباشرة لأعمال الأونكتاد •

١٢٠ــ وأعرب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن عميق قلقه بشأن الحالة الخطيرة الناشئة عن السياسات التي تتبعها الدوائر الامبريالية لتقويض الانفراج وزيادة النفقات على التسلح • وقال ان العلاقات الاقتصادية الدولية ، كما هي محددة بالأزمات في الغرب ، أدت الى اختلال استقرار التجارة الدولية ، وتقويض العلاقات المالية والنقدية فيما بين البلدان ولا سيما البلدان النامية • وقد كان للسياسات التجارية والنقدية التي يتبعها الغرب بعض الأثر السلبي على المشاكل الاقتصادية للبلدان الاشتراكية ، بما في ذلك المشاكل الاقتصادية للاتحاد السوفياتي • وأثرت السياسة الحمائية المتزايدة التي يتبعها الغرب تأثيرا خطيرا في العلاقات فيما بين البلدان ذات

Digitized by UNOG Library

النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وهناك محاولات متزايدة من جانب البلدان الغربية لاستخدام العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الاشتراكية كأداة للضغط السياسي • وينبغي للأونكتاد ايلاء تأكيد خاص لهذه الاتجاهات المقلقة •

١٢١ــ وقد استجاب تقرير التجارة والتنمية ١٩٨١ ، للآمال التي أعربت عنها الجمعية العامة قبل ١٧ عاما مضت في قرارها ١٩٩٥ (د ــ ١٩) ، بتوفيره تحليلا للحالة الاقتصادية العالمية يتمشى مع اهتمامات الأونكتاد • وقد عرض التقرير بصورة مقنعة تفسيرا شاملا للآلية التي تؤثر من خلالها الأزمات الحاصلة في البلدان الرأسمالية المتقدمة في البلدان النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وأوضح الأسباب الحقيقية لاستفحال المشاكل الاقتصادية العالمية في الأعوام الأخيرة • وأهم عامل ، كما هو مبين في التقرير ، ليس على الاطلاق التطورات في سوق النفط العالمية ، التي تضاءل اثرها ، وانما الأزمة الاقتصادية والتضخم في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وتدهور معدلات التبادل التجاري في البلدان النامية • وفي هذا الاطار ، تتسم بالحاح خاص مشاكل المسؤولية عن الضرر الذي لحق باقتصادات البلدان النامية من جراء الآثار التلقائية لقوى السوق ، والتعويض المناسب عن هذا الضرر •

١٢٢ــ وتطرق الى دور البلدان الاشتراكية في العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية ، فأكد أن نصف التجارة الدولية لتلك البلدان يجرى في أطار مجلس التعاضد الاقتصادي ، وانه ما من مشكلة انمائية لا يمكن للبلدان الأعضاء في المجلس حلها معا • وفي حين أن التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة قد نمت نموا سريعا في السبعينات ، فان التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية زادت بأسرع من ذلك • كما حدثت أيضا زيادة مستمرة في التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، ولا سيما في قطاعات رئيسية شتى ، مما يشكل أساسا حقيقيا للتنمية الذاتية في البلدان النامية • فقد أصبحت التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية في عام ١٩٨٠ قرابة سبعة أمثال ما كانت عليه في عام ١٩٧٠ • كما استمر نمو التجارة بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الرأسمالية المتقدمة • وليست البلدان الاشتراكية مسؤولة بأى حال عن الأزمة في البلدان النامية •

١٢٣ــ وقال انه بالرغم من أن التقرير تعرض لبعض المشاكل التي تسببت فيها أعمال الشركات عبر الوطنية في قطاعات مختلفة ، مثل السلع الأساسية والنقل البحرى وما الى ذلك ، فانه لم يول القضايا ما تستحقه من تحليل • وأضاف قائلا ان التقرير أغفل شيئا خطيرا اذ لم يشر الى الأثر السلبي لسباق التسلح على البلدان المتقدمة النمو ، هذا السباق الذى أدى الى تفاقم التضخم وتقلل توازن العلاقات الاقتصادية في العالم • ولما كانت البلدان الاشتراكية تنظر الى مفهوم خلق بيئة دولية مواتية باعتباره جزءا لا يتجزأ من فكرة تعزيز السلم والأمن ، فانها تؤيد كبح سباق التسلح ومتابعة الانفراج من أجل تخفيف حدة التوتر • وقال ان قدرة الاتحاد السوفياتي على منح المساعدة ستكون محدودة ما دامت هيروشيما الحرب مستمرة وما دامت هناك بلدان تمارس التمييز ضد البلدان الاشتراكية • وأضاف انه ينبغي في الاعداد المقبلة للتقرير ايلاء ما يجب من اهتمام للترابط بين نزع السلاح والتنمية •

١٢٤ــ وقال في الختام ان التقرير سيكون نافعا في حفز الأعمال التحضيرية للاونكتاد السادس ، وربما للدورة التالية للمجلس •

Digitized by UNOG Library

١٢٥- وقال ممثل رومانيا انه ما من شك في أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية هي أخطر أزمة في فترة ما بعد الحرب وانها ذات طابع هيكلي • وفي رأيه ان جميع جوانب النظام الاقتصادي العالمي في اضطراب شديد ، مما سيؤدي الى نتائج خطيرة بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية بصورة عامة وبالنسبة للبلدان النامية بصفة خاصة • ومن المرهق بصفة خاصة مناخ عدم اليقين الذي تعززه السياسات التقييدية في مجالات التجارة والائتمانات والتمويل الدولي والتضخم وأزمة الطاقة•

١٢٦- ومن بين السمات الجديدة للحالة الاقتصادية الراهنة التي تستحق الاهتمام في رأيه ارتفاع مستويات أسعار الفائدة الى درجة لم يسبق لها مثيل في أسواق رأس المال الدولية ، مما يهدد بزيادة تقويض احتمالات تنمية البلدان النامية •

١٢٧- ولتلك الأسباب جميعا من الملح السعي للتوصل الى حل للأزمة الاقتصادية الحالية• وفي هذا الصدد عرض فكرة ايجاد ترتيب دولي يضع حدا أعلى لأسعار الفائدة ، ويتضمن مستويات خاصة وأكثر مواتاة للبلدان النامية• وبذا يصبح نظام التمويل العالمي اداة قوية لحفز زيادة الانتاج والتجارة بدلا من أن يعرقل التعاون الدولي •

١٢٨- وقال ان الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية هي، في الظروف الحالية ، مصدر لزيادة التوتر الدولي ، ولابد من عكس مثل هذه الاتجاهات • ولتحقيق ذلك يلزم اجراء تغييرات هيكلية بعيدة المدى • ومن الضروري ، في السعي لادخال هذه التغييرات ، مراعاة ترابط القطاعات الاقتصادية والاقتصادات الوطنية وايلاء أولوية لمشاكل البلدان النامية عند النظر في اتخاذ تدابير اقتصادية متفق عليها دوليا •وينبغي للأونكتاد أن يلعب دورا خاصا في هذه المهمة بوصفه محفلا متعدد الأطراف مكرسا للمناقشة والمفاوضات في مجالات تتصل اتصالا محددا بالتنمية •

١٢٩- وأعرب عن تأييده للنهج العام المتبع في التقرير فيما يتعلق بتحليل المشاكل القصيرة الأجل والاحتمالات المرتقبة الطويلة الأجل للاقتصاد العالمي على السواء• ووافق على ما أعرب عنه التقرير من قلق بشأن الأزمة الاقتصادية الحالية في البلدان النامية وضرورة اجراء اصلاحات رئيسية في العلاقات الاقتصادية الدولية وتحقيق التكيف الهيكلي في قطاعات اقتصادية شتى • وينبغي في رأيه اعتبار زيادة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أمرا مكملا للمفاوضات بين الشمال والجنوب ، لا بديلا لها • وقد كان من الأفضل في رأيه اجراء مزيد من التأكيد على الموارد المالية من أجل التنمية ، بما في ذلك الائتمانات الدولية ، وقال انه يرى انه كان يمكن تفادي بعض الاختلالات في التقرير لو أجريت مشاورات مع الوفود قبل نشره •

١٣٠- وأعلن ممثل الهند ان النهج المتبع في التقرير يعمل على تأكيد عدم كفاية السياسات النقدية والضريبية القصيرة الأجل لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي كان لها في الواقع آثار ضارة على البلدان النامية• ولاحظ أن التقرير يتعرف على دور الشركات عبر الوطنية في الابقاء على الضغوط التضخمية وعلى نزعتها الى زيادة قوتها كأقلية محتكرة على حساب منتجين أكثر فعالية في أحيان كثيرة• وقال ان التقرير ، في تحليله للاتجاهات خلال العقود الثلاثة السابقة ، يؤيد الاقتناع الذي كثيرا ما أعرب عنه وفده بضرورة اجراء تغييرات هيكلية رئيسية في النظام الاقتصادي العالمي •

١٣١- ولاحظ أيضا أن البلدان النامية رفعت نسبة الناتج المحلي الاجمالي المخصصة للتوفير ، ولكنها اضطرت الى تخفيض الواردات ردا على تدهور معدلات التبادل التجاري • وقال ان عدم التأكد من حدوث توسع في الأسواق يعوق جهودها الرامية الى زيادة صادراتها •

Digitized by UNOG Library

١٣٢- وأعرب عن قلقه بصورة خاصة ازاء تزايد مستوى ديون البلدان النامية غير المسددة وضخامة حجم مدفوعات الفائدة وتحويلات الأرباح • وقال ان احدى العبر التي يمكن استخلاصها من التقرير هي أن التعويل على قوى السوق وحدها غير كاف لخلق انماط للانتاج والدخل فعالة وعادلة من الناحية الاجتماعية •

١٣٣- وفيما يتعلق بالأعداد المقبلة ، قال انه يرى وجوب وضع تدابير اكثر تحديدا في مجال السياسة العامة، سواء بالنسبة لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية العالمية أو للتغلب على الآثار الضارة لعمليات الشركات عبر الوطنية • وفيما يتعلق بالتوصيات والاقتراحات الواردة في التقرير • اقترح ان تجرى متابعتها في المجلس ولجان الدورة التابعة له واللجان ذات الصلة في الأونكتاد والأفرقة الدولية الحكومية • وأعرب عن أمله في ان تضع أمانة الأونكتاد ذلك في اعتبارها عند اعداد الوثائق لهذه الهيئات المختلفة •

١٣٤- ورحب ممثل النرويج "بتقرير التجارة والتنمية ١٩٨١"، الشامل بوصفه مبادرة هامة جديدة، ولاحظ ان عدة منظمات دولية وكذلك جهات خاصة تنشر تقارير ودراسات استقصائية منتظمة عن مشاكل البلدان النامية تلعب دورا هاما في تركيز انتباه الحكومات والرأى العام على المشاكل التي تواجهها البلدان النامية وفي تشكيل الاساس للقرارات في مجال السياسة العامة . وقال ان تقرير أمانة الأونكتاد سيقارن حتما بالتقارير السنوية التي تصدرها المنظمات الدولية الأخرى والتي تتميز بطابع قطاعي أكبر ، وانه يقتفي الأثر الذى اختطته لجنة براندت• وأضاف أنه يرحب بالنهج الطموح المتبع في التقرير، مع أنه قد يتساءل عن بعض الجوانب المنهجية ، وربما يختلف مع أجزاء من التحليل ومع بعض النتائج وقال انه ينبغي في الاعداد المقبلة من التقرير مواصلة اتباع النهج العام مع التأكيد على المواضيع الخاصة والقضايا الرئيسية المطروحة أمام المجلس • وقال انه يوافق الى حد كبير على خطورة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وعلى التحليل الوارد في التقرير . وأعرب أيضا عن موافقته على فحوى الافتراض القائل ان التعجيل بالنمو في البلدان النامية الذى ستتجه زيادة الموارد المنقولة سيؤدى الى آثار ارتدادية ايجابية على اقتصادات البلدان المتقدمة على المدى الطويل •

١٣٥- وأعرب عن اهتمام وفده بالمناقشة المثيرة للأفكار والتي تتناول امكانية توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية• وقال انه كان من الأفضل في رأى وفده ان يجرى تحليل متعمق للعوامل التي تقيد هذا التوسع • وقال أيضا ان وفده يتساءل عما اذا كان من الواقعي ان تتمكن البلدان النامية من تكتيل جهودها الانمائية بمعزل عن بقية العالم• والحالة الاقتصادية الراهنة تتطلب ان يجرى اعادة تقييم للجوانب الهيكلية للعلاقات الاقتصادية الدولية والتغير الهيكلي، على ألا تنبذ عناصر النظام الاقتصادى الدولي التي ثبتت قيمتها الكبيرة • وهو يرى ان التقرير قد حقق الى حد كبير توازنا بين الواقعية القائمة على أساس الآلية الدولية والهياكل الاقتصادية الحالية من ناحية ، ونوع الاجراءات التي تحفز على المزيد من النقاش ، من ناحية أخرى • وفيما يتعلق بفائدة التنبؤ الاقتصادى ، قال انه يتفق مع هؤلاء الذين يشددون على صعوبة التكهن بالمستقبل بدقة ، وانه يرى مع ذلك ان للتنبؤات قيمة لا يمكن انكارها في الاطار الذى تستخدم فيه الأمانة كأمثلة توضيحية متواضعة لما قد يحدث على أساس الاستقراء من الظروف والسياسات الاقتصادية الحالية . واذا استمرت الاعداد المقبلة من التقرير في تناول كامل مجموعة المشاكل الانمائية مع التشديد على تلك الجوانب التي لها قدر أكبر من الأهمية المباشرة للأونكتاد ، فانه مقتنع بأنها ستشكل أفضل أساس ممكن لاجراء مشاورات في المجلس بشأن المشاكل المشتركة الأهمية •

Digitized by UNOG Library

١٣٦ــ وأعرب ممثل سرى لانكا عن تقديره للمنظور التاريخي الذي تضمنه التقرير • وقال انه يرى أن التقرير يختلف في نوعيته عن التقارير القيّمة التي تصدرها على أساس سنوى المؤسسات الدولية الأخرى لأنه يتبع رؤية عامة ازاء الحالة الاقتصادية العالمية ويعكس مسؤوليات الأونكتاد المتعددة • وقد نجح التقرير في تقديم تحليل متكامل وشامل للعناصر الكثيرة للعملية الانمائية ، ومن الأفضل قراءته بالاقتران مع تقارير المؤسسات الأخرى • وقد أوضح بما فيه الكفاية خطورة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وضرب أمثلة واضحة لما يهدد البلدان النامية من أثر بطء النمو والتضخم وارتفاع أسعار الفائدة والحمائية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • وقال ان بلده يعاني في الواقع بشدة كثيرا من هذه المشاكل مما اضطره الى اعادة ترتيب أولوياته ، وتخفيض الاستثمارات في قطاعات اقتصادية حاسمة ، واطالة مدة تنفيذ أهداف أخرى • وقد صاحبت هذه التدابير ، فضلا عن ذلك ، زيادة في البطالة • وأعرب عن أسف بلده الخاص لاضطراره الى تأخير مدفوعاته للتحوّل الاجتماعي التي كانت تتيح نوعية راقية من الحياة لمواطنيه • وقال ان تجربة بلده ليست فريدة من نوعها ، فقد كانت حالة أقل البلدان نموا أكثر خطورة •

١٣٧ــ وقال انه لهذه الأسباب يرحب بنموذج التنمية الجديد الموضوع بتفاصيله في التقرير نظرا لأنه يثير بعض الأمل في حدوث تسارع في النمو • ولكنه مع ذلك ، يرى أن تحقق السيناريو المتشائم أكثر احتمالا •

١٣٨ــ ومضى يقول انه ينبغي أن تعطي النتائج التي توصل اليها التقرير بشأن الحمائية والتكيّف الهيكلي دفعة قوية للمداولات التي ستدور بشأن هذا الموضوع في لجنة الدورة في دورة المجلس المقبلة • وأردف قائلا ان بلده بدأ في بذل جهود شاقة للتكيّف الهيكلي فخفض الواردات ، واتخذ تدابير لتشجيع الصادرات ، وبسّط الرقابة على الصرف ، وشجّع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي على السواء ، وسعى الى تنويع الصادرات والتوسع في انتاج الأغذية وفي قطاع الخدمات • وهذه الجهود ، وخاصة في ميدان تشجيع الصادرات ، اصطدمت بالمقاومة العنيدة للتكيف الهيكلي المصحوبة بزيادة الحمائية في أهم بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة •

١٣٩ــ وأيد التشديد الوارد في التقرير على ضرورة التأكيد على التعاون الدولي والجهود المتضافرة من جانب الحكومات في ادارة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ، نظرا لأنه من الواضح أن التعويل على قوى السوق وحدها لا يكفي لحل مشاكل البلدان النامية • وأعرب عن مشاركته الأمانة رأيها القائل أنه يمكن للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن يلعب دورا فعّالا في تنشيط نموها ودعمه • كما أعرب عن أمله في أن تعيد الأمانة النظر ، لدى تحضيرها الأعداد المقبلة ، في التعبيرات المستخدمة في وصف بلدان منطقته الفرعية ، وأوصى باستخدام عبارة " جنوب آسيا " •

١٤٠ــ ولاحظ ممثل الجماهيرية العربية الليبية أنه في حين يؤكد " تقرير التجارة والتنمية، ١٩٨١ " على ضرورة " التغيير الهيكلي " ، الا أن هذا المفهوم لا يستخدم على نحو متسق • وقال ان عدم وجود تعريف واضح يشكل عائقا يعترض وضع توصيات محددة بشأن السياسة العامة • وعلاوة على ذلك فانه يقترح ، نظرا لأن الطابع التقني للتقرير يجعله في غير متناول الرجل

Digitized by UNOG Library

العادى ، ان يتم اعداد التقارير القادمة بلغة ذات طابع تقني أخف ، وأن تقتصر المناقشة التقنية على مرفقات معدة للقارئ المتخصص •

١٤١ــ وقال ان التقرير ينزع الى معاملة البلدان النامية كمجموعة ، في حين أن عدم تجانس هذه البلدان يقتضي تقسيمها الى مجموعات أصغر ، بالنظر الى تنوع المشاكل التي تواجهها مختلف المجموعات • وفضلا عن ذلك ، فان التقسيم الواسع لبلدان نامية الى بلدان مستوردة للنفط وأخرى مصدرة له هو تقسيم مصطنع يميل الى أن يعزو عجز البلدان الأولى مباشرة الى ازدياد وارداتها من النفط ، في حين أن هذه البلدان كانت تعاني بالفعل من عجز قبل الارتفاع الكبير في أسعار النفط • وأضاف أن تدهور معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية وانخفاض حصائل صادراتها هما ، في جزء منهما ، نتيجة للتضخم في البلدان المتقدمة • ولا يمكن ، لدى النظر في اختلالات ميزان المدفوعات ، تجاهل النقل الغزير للموارد من البلدان المنتجة للنفط الى البلدان النامية•

١٤٢ــ وقال انه على الرغم من أن التقرير تناول جميع جوانب التنمية ، فقد كان ينبغي توسيع تحليل الخيارات الممكنة في مجال السياسة العامة • وأضاف أنه لم ترد سوى اشارتين الى قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د ــ ٦) بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وانه في حين أن التقرير حلل مشاكل ميزان مدفوعات البلدان المستوردة كليا للنفط ، فانه لم يعالج مضمون المشاكل الانمائية التي تواجهها البلدان المنتجة للنفط •

١٤٣ــ أما بشأن نظر المجلس مستقبلا في البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال ، فهو يقترح توحيد هذين البندين في بند واحد لمناقشته في كل دورة عادية •

١٤٤ــ وأعلن ممثل السويد أن مسألة الترابط ، بكل ما فيها من تعقيد ، تتصف بأهمية بالغة وأن التقرير أدى خدمة باطلاعه الرأى العام على طبيعة هذا الترابط • وفيما يتعلق بهيكل التقرير ، اقترح أن تتضمن الأعداد المقبلة ملخصا للحجج الرئيسية والاستنتاجات ، في اضافة مستقلة ان أمكن لضمان اتاحتها في وقت مبكر • وفيما يتعلق بمضمون التقرير ، قال انه يعتقد أن الاستنتاجات المتعلقة بضرورة اجراء اصلاحات مؤسسية تستند أحيانا الى اسقاطات قصيرة الأجل ، وأحيانا أخرى الى نماذج محاكاة طويلة الأجل دون تبرير كاف للأساس المختار • ونظرا لغموض كثير من النواحي قيد البحث ، كان من المفيد لو تم وضع سيناريوهات بديلة تصور مجموعة من النتائج الممكنة • وأضاف أن مقتضيات زيادة نقل الموارد بصورة كبيرة الى البلدان النامية كان يمكن ابرازها على نحو أوضح عن طريق تقديم عرض أوضح للروابط المفترض أنها قائمة في الاقتصاد العالمي في مجال التجارة والنمو والتضخم •

١٤٥ــ وقال انه يرى صعوبة الوضع الاقتصادى العالمي الراهن وأنه مقتنع بأنه يتعين انتهاج سياسات نشيطة على الصعيد العالمي لاستعادة النمو الاقتصادى السريع • وأضاف ان التقرير قد علق بحق الأهمية على التجارة بوصفها محرك للنمو • ومن الضرورى في هذا الصدد ضمان الابقاء على نظام تجارى مفتوح ومواصلة تحرير التجارة • كما أن التوقعات التي جاءت بالتقرير حول حدوث زيادة كبيرة في التجارة فيما بين البلدان النامية هي توقعات مشجعة • وقال ان وفده يؤيد فكرة قيام جميع البلدان بتنفيذ سياسات تكييف ايجابية •

Digitized by UNOG Library

١٤٦- وبصدد نظام التمويل الدولي ، قال انه ينبغي في رأيه زيادة الدعم المقدم الى المؤسسات المالية القائمة ، هذه المؤسسات التي يعتقد انها عملت على نحو فعال ومن خلال الفترة الاخيرة التي تميزت باختلال شديد في موازين المدفوعات • غير أنه يتوجب على جميع البلدان ، وخاصة أقوى البلدان اقتصاديا ، ان تتقاسم مسؤولية ضمان سير عمل النظام الحالي بفعالية • وقال ان بامكان مؤسسات التمويل العالمية والاقليمية القائمة ان تقدم المزيد من المساعدة عن طريق توجيه التمويل من البلدان ذات الفوائض الى البلدان التي تعاني من العجز " فيما لو زيدت قدراتها على الاقتراض والاقراض " • فضلا عن ان قيام القطاع الخاص بالمزيد من الاستثمارات في البلدان النامية التي ترحب بمثل هذه الاستثمارات يمكن أن يساهم في التخفيف من صعوبات ميزان مدفوعاتها •

١٤٧- ومضى قائلا ان بلده يؤيد تحويل المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية الأكثر فقرا الى منح ، ويعتقد أنه ينبغي بحث مشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية الاخرى في اطار عجز حسابها الجاري الحالي والمتوقع في المستقبل • وقال ان من الضروري ، فضلا عن ذلك ، اعادة بحث وسائل زيادة المساعدة الانمائية الرسمية واقامتها على قاعدة اكثر ثباتا وقابلية للتنبؤ • واضاف ان من الواضح ان التنوع الكبير بين البلدان النامية يسوغ اتخاذ مجموعة متنوعة من تدابير السياسة العامة لتلبية مختلف احتياجاتها • فلو قامت البلدان الصناعية مثلا بتنفيذ تدابير حازمة ومنسقة في مجال السياسة العامة من شأنها زيادة فرص التجارة والحصول على التمويل بشروط غير ميسرة ، لسهل ذلك اعادة توزيع المساعدة الانمائية الرسمية بصورة واسعة على البلدان الاكثر حاجة اليها •

١٤٨- وأعلن ممثل الولايات المتحدة انه بالنظر الى طابع الاونكتاد بوصفه هيئة عالمية والى كفاءته في عدد من المجالات ، فان اعداد تقرير شامل مثل التقرير المعروض الآن على المجلس أمر مفيد وان كان يوجد بعض التداخل مع التقارير السنوية لمنظمات دولية اخرى • وقال ان وفده لا يستطيع ان يوافق على جميع تحليلات واستنتاجات التقرير ، التي يعتبر بعضها موضع جدال • وهو لا يشاطر الامانة تشاؤمها فيما يتعلق بتقييم الوضع الاقتصادي العالمي الراهن والاحتمالات المرتقبة في المستقبل • فعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الخطيرة الحالية ، وتزايد اعداد الذين يعيشون في الفقر الذي يرجع في حالات كثيرة الى تزايد السكان بلا رابط ، فقد تم احراز تقدم ملحوظ كما يدل على ذلك النمو السريع للغاية في بلدان متوسطة الدخل الذي نتج جزئيا من التوسع الهائل لصادراتها من المصنوعات مما فتح فوائد التجارة لعدد أكبر من بلدان العالم النامي • ويرى وفده اهمية التمييز بين مختلف خصائص البلدان النامية وادراك الطبيعة المختلفة للمشاكل التي تعيق تنميتها • وهو يرحب في هذا الصدد باستخدام عدة فئات تحليلية في التقرير •

١٤٩- واضاف انه يختلف مع الامانة بصدد عدد من الافتراضات المستخدمة والحجج المقدمة في التقرير • ففي المقام الاول ، لا يمكن أن يوافق على مقولة أن الاقتصاد العالمي هو شيء يجب أن يدار ، بالنظر الى أن الادارة العالمية تتجاوز القدرات الجماعية للحكومات أو حكمتها • ويرى وفده انه ينبغي التخلي عن نهج الادارة العالمية والاستعاضة عنه بنهج يتصف بطابع عملي اكبر في معالجة قضايا محددة • وفي المقام الثاني ، فانه يرفض الافتراض الضمني والمعلن كثيرا من أن مشاكل البلدان النامية تخلقها قوى خارجية بالدرجة الاولى ، وخاصة الظروف والسياسات الاقتصادية السائدة في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي • وينبغي ، في اية مناقشة متوازنة ، النظر أيضا في فعالية السياسات الاقتصادية الوطنية في البلدان النامية نفسها • وقال ان التقرير يتميز بالضعف في وصفه للوضع الاقتصادي للبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية اذ يعطي انطباعا خاطئا بأن

Digitized by UNOG Library

اخفاقها الاقتصادى يرجع الى اسباب خارجية • وفي المقام الثالث ، فانه يرى ان انتقاد الشركات عبر الوطنية مبالغ فيه الى حد كبير ، وهو ليس اكثر من هجوم على الاقتصاد السوقي نفسه • وقال انه حتى مع التسليم بمساهمة الشركات عبر الوطنية في تصفيح البلدان النامية ، الا انه يتم التركيز بصورة مفرطة على النفقات الاجتماعية التي يدعى انها تقترن بهذه الشركات •

١٥٠ــ وفي صدد نظام التمويل الدولي ، فانه لا يتفق بالمرة مع الامانة في ان مشكلة تزايد عجز الحساب الجارى للبلدان النامية يتصف اما بابعاد تأخذ شكل الأزمة او ان المشكلة تتجاوز قدرة المؤسسات المالية القائمة بحيث لا تستطيع معالجته • ورد على الادعاء القائل بأن مؤسسات بريتون وودز المالية لا تلبي احتياجات البلدان النامية اشار الى السياسة التي اعتمدها صندوق النقد الدولي مؤخرا بشأن زيادة فرص الحصول على الائتمانات والتي ادت الى توسيع كبير للقروض الرسمية المقدمة الى البلدان النامية في ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ ، والى توسيع مرفق التمويل التعويضي ، والى انشاء حساب اعانة لتسديد الفوائد لصالح البلدان النامية • وعلاوة على ذلك ، فان وفده يعترض على التشديد على عجز التمويل بدلا من التشديد على سياسات التكيف المحلية وعلى الاقتراح الداعي الى اقامة صلة بين الاحتياجات الانمائية وتوفير سيولة دولية اضافية • وتساءل عن السبب الذى جعل هجمات التقرير على مؤسسة دولية اخرى هجمات غير موضوعية •

١٥١ــ وبصدد المديونية الخارجية للبلدان النامية ، قال انه يعتقد ان التقرير بالغ في تقدير حجم المشكلة وغفل عن الاشارة الى ان بلدانا كثيرة تمكنت من تحمل عبء ديونها عن طريق انتهاج سياسات تكييف فعالة وتوجيه النمو نحو التصدير • كما ان التقرير يوحي عن خطأ بأنه بفضل جهود الانكتاد أمكن الآن فقط ايجاد " اطار متماسك " لاعادة تنظيم الديون على أساس متعدد الاطراف ، بل ان هذا الاطار في الواقع يعمل بصورة فعالة منذ سنوات عديدة •

١٥٢ــ وأشار الى أن التقرير يعلق أهمية خاصة على تموسوق العملات المتداولة خارج أوطانها وظهور أسعار الصرف العائمة في السبعينات ، ويدعي ان ذلك أدى الى عدم استقرار أسعار الصرف واسواق السلع الاساسية في الاجل القصير وحد من حرية الحكومات في تنفيذ سياساتها الاقتصادية المحلية • وقال ان وفده يرى ان المقترحات الداعية الى زيادة اشراف الدولة على الاسواق المالية وتوزيع السيولة الدولية تبعا للاحتياجات الانمائية من شأنها أن تخلق مناخا تضخميا وترجئ تنفيذ سياسات التكييف •

١٥٣ــ وبصدد النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي ، قال انه لا يمكن أن يوافق على ان زيادة كبيرة قد طرأت على التدابير الحمائية ، وان كان يعترف بأن الضغوط التي تمارس لاتخاذ مثل هذه التدابير أخذت تزداد قوة في السنوات الأخيرة • وهو لا يعتقد ايضا ان سياسات استبدال الواردات تشكل افضل وسيلة للتعجيل بالتنمية الاقتصادية ، نظرا لانها تتطلب درجة عالية من التخطيط وهو ما يمكن أن يتداخل مع التوزيع الانجع للموارد • وقال ان التكيف الهيكلي الدولي هو عملية مستمرة تحددها قوى السوق بالدرجة الاولى ، وفيما يتعلق بانخفاض معدلات التجارة في السلع الاساسية الأولية ، قال انه يعتقد ان النمو السريع لصادرات البلدان النامية من المصنوعات كان أهم عامل توضيحي • وليس ذلك هو الوضع الاليم الذى يوحي به التقرير ، وانما هو بالاحرى مؤشر للتقدم في التنمية والتنوع في صادرات البلدان النامية •

١٥٤ــ وفيما يتعلق بمناقشة موضوع الصندوق المشترك للسلع الاساسية في التقرير ، كرر موقف حكومته

Digitized by UNOG Library

بأن الصندوق المشترك هو بالدرجة الاولى وسيلة قادرة على تخفيض المساهمات الحكومية المباشرة في اتفاقات التثبيت عن طريق تجميع الاموال ، وقال ان الانضمام للصندوق المشترك لا يعتبر في نظر الولايات المتحدة تأييدا لمفهوم تنظيم الاسواق •

١٥٥ــ ومضى قائلا ان وفده لا يستطيع أن يوافق أيضا على انه يجب على البلدان النامية ان تنمي اساطيلها التجارية الخاصة بها بغية تحسين مركزها في التجارة الدولية ، بالنظر الى ان ذلك قد يؤدى الى سوء توزيع للموارد النادرة • كما انه لا يستطيع أن يؤيد الرأى القائل بأن نمو الاساطيل التجارية في البلدان النامية كان " بطيئا " و " ضئيلا "•

١٥٦ــ وتابع حديثه قائلا ان هذه التعليقات النقدية ناشئة عن النهج المختلف الذى تتبعه حكومته في معالجة مشاكل التنمية ، كما ورد في البيانات التي ألقاها رئيس الولايات المتحدة او التي القيت نيابة عنه في الدورة الجارية للجمعية العامة وفي الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذى اختتم مؤخرا • ويتمثل هذا النهج في الابقاء على نظام تجارة مفتوح ، وضمان سلاسة عمل النظام المالي الدولي والجمع بين المساعدة الخارجية بسياسات محلية ملائمة ودعم التعاون الاقليمي والمشاورات الثنائية ، والاعتماد على نظام للحوافز لتشجيع المبادرة الفردية ، وتوفير درجة من الأمن والاستقرار السياسي •

١٥٧ــ وقال ان حكومته أيدت على الدوام الاقتراحات البناءة الداعية الى التغيير وساعدت على انشاء مؤسسات دولية جديدة في فترة ما بعد الحرب لأنها تعترف بضرورة وجود قانون دولي واطار للحوار الدولي • ولم تنشأ هذه المؤسسات باعتبارها ادوات للادارة العالمية أو الرقابة وادوات لانشاء اطار يمكن ان تزدهر فيه التجارة والاستثمارات • ولكنها بالاحرى جمدت بعث نظام القيود القديم ووضعت اطارا يمكن أن تزدهر فيه التجارة والاستثمارات • ولذلك فانه يعتبر التشديد على تحقيق الاهداف العالمية عن طريق اجهزة المؤسسات الدولية أمرا غير قائم على أساس منطقي • ومن الاخطاء الاساسية في تقرير الامانة أنه فشل في ادراك هذه العوامل في النظام الدولي واقترح بدلا من ذلك نظاما يرى أنه غير واقعي وغير قابل للتطبيق • فالعمليات المطلوبة لنقل الموارد بشكل مكثف أمر غير ممكن بالمرة • وقال انه ينبغي ان تركز الاعداد القادمة من التقرير على مشاكل محددة يمكن للمجلس ان يعالجها • ويستطيع الانكتاد أن يحقق الصوتوقية لتقاريره وأن يكسب مزيدا من التأثير في حوار الشمال والجنوب عن طريق بذل جهد اكبر لتناول القضايا بموضوعية من حيث افتراضاته واستخدامه للبيانات •

١٥٨ــ وذكر ممثل اندونيسيا ان التقرير ، بتأكيده على ترابط القضايا المتعلقة بالنقد والمال والتجارة والتنمية ، قد ملأ فراغا خلفته التقارير السنوية التي وضعتها منظمات دولية اخرى • وبين ان النظام الاقتصادى الدولي بالطريقة التي سار بها على مدى ٣٠ سنة ، لم يكن فعالا أو عادلا ، وكان مصدرا لمشاكل خطيرة بالنسبة للبلدان النامية ولذا يتعين تغيير السياسات الاقتصادية التي تتبعها البلدان المتقدمة الكبرى حتى يمكن ايجاد بيئة تستطيع فيها البلدان النامية ان تتحرك على درب الانتقال نحو نظام اقتصادى دولي جديد • ومما يضفي قيمة كبيرة على التقرير الحاحه على هذه النقطة ، الا ان فيه موطن ضعف هو انه لا يتضمن وصفا مفصلا للتغييرات المطلوبة في السياسة العامة •

Digitized by UNOG Library

١٥٩ــ كذلك تضمن هذا التقرير سردا ممتازا لما بذلته البلدان النامية من جهود وتضحيات ضخمة في توجيه مواردها الخاصة نحو تحقيق اهدافها الانمائية الوطنية ، وبين بجلاء ان المعوقات التي فرضها النظام الاقتصادي الدولي هي التي عطلت هذه الجهود أكثر مما عطلها عدم كفاية جهودها الخاصة • وابرز بوضوح الدينامية المتزايدة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية •

١٦٠ــ وتطرق الى تحليل التغييرات الهيكلية في القطاعات الرئيسية ، فقال ان اثر انشطة الشركات عبر الوطنية على اقتصاديات البلدان النامية يتطلب ان يتخذ المجتمع الدولي تدابير مقابلة • وأعرب عن أمله في ان تواصل امانة الاونكتاد الاخذ بخط التحليل هذا وان تقترح تدابير ملموسة تتصل بالسياسة العامة في مجال النقد والتمويل ، وكذلك في مجالات اخرى من أجل تعزيز جهود البلدان النامية من أجل التنمية • واقترح أن يجرى ، على العموم ، في الاعداد المقبلة من التقرير التوكيد بقدر أكبر على مقترحات بعينها متصلة بالسياسة العامة من أجل التحرك نحو نموذج التنمية الجديد بأقصى سرعة •

١٦١ــ ووجه ممثل اثيوبيا الانتباه الى نتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، والى الترتيبات الموصى بها للقيام بعمليات استعراض منتظم لتنفيذ برنامج العمل الجديد الاساسي الذى اعتمده هذا المؤتمر •

١٦٢ــ وأعرب عن اعتقاده في صدد "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١ " ، بأن التقرير المذكور كان يمكن ان يكون اكثر شمولا واتساما بالطابع التحليلي ، مع أنه اعترف بأن هذا التقرير قد وجه الانتباه الى بعض القضايا الكبرى والملحة التي تواجه البلدان النامية بما في ذلك تزايد حالات العجز في الحساب الجارى ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وتحويل الارباح وخدمة الدين • وقال ان الاقتصاد العالمي يعاني اختلالا في التوازن الهيكلي وان الازمة الحالية التي تشكو منها البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص أقلها نموا ، ازمة حادة • وما النظام الاقتصادي الدولي الجديد الموعود منذ زمن طويل سوى ضرب من ضروب البلاغة لا اكثر ، بينما الشقة بين الغني والفقير تزداد اتساعا • والمطلوب لارساء اساس النمو العادل والتعاون الدولي ليس اقل من احداث تغيير عميق في العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية • ولهذه الغاية ، يتطلب الامر القيام ، على نطاق واسع ، بالاستثمار ونقل الموارد بالقيمة الحقيقية الى البلدان النامية ، بوجه عام ، والى اقل البلدان نموا بوجه خاص •

١٦٣ــ وقال ان وفد بلاده يعلق اهمية كبرى على الدور الذى يستطيع أن يضطلع به الاونكتاد وهيئات التمويل والمعونة الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في احداث تغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وخصوصا ، اذا ما اتيحت لها موارد انمائية كافية وقاومت الضغوط السياسية • وان الازمة التي تعانيها البلدان الافقر والاضعف اقتصاديا في العالم ، بما فيها أقل البلدان نموا ، ستبقى حادة ما لم تعترف بعض البلدان الصناعية بالتزاماتها الدولية وتستجيب بصورة ايجابية وسخية الى الدعوة الى المعونة والتعاون الدوليين • ومع عدم نقل الموارد الحقيقية بمقادير كافية الى البلدان النامية ، وامام تصاعد عبء الديون ، فان من الرياء التحدث عن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي • فمهما يكن منشأ الازمة الحالية ، فان العلاج لا يكمن في الانعزالية والحمائية ولكن يكمن في نظام دولي للتجارة والمعونة يتزايد اتساعا ويقترن بالمعاملة التفضيلية للبلدان النامية على اساس عدم المعاملة بالمثل وبدون ضغط سياسي ، حتى تتمكن هذه البلدان من زيادة نصيبها من التجارة العالمية والشروع في برامج انمائية معتمدة على الذات لشعوبها ودعم هذه البرامج •

Digitized by UNOG Library

١٦٤- ولاحظ ممثل بلغاريا بارتياح ان التقرير قد وصف بدقة الانجاز الكبير الذى حققته البلدان الاشتراكية في السنوات الثلاثين الأخيرة ، وهو انجاز ما كان يمكن تصوره خارج النظام الاقتصادى الاشتراكي واطار التعاون الذى يتيحه مجلس التعاضد الاقتصادى • ومع ذلك ، فان البلدان الاشتراكية لم تكن تماما بمنجى من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ، اذ أنها ، مثل بلدان أخرى ، لم تكن معزولة عن الأحوال الاقتصادية في باقي العالم • وقد عانت البلدان الاشتراكية أيضا من التدابير التقييدية والتمييزية التي طبقتها بعض البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي لأسباب سياسية محضة •

١٦٥- وقال ان بلده ، على الرغم مما سبق ذكره ، قد استطاع في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ أن يحتفظ بمعدل نمو اقتصادى يتجاوز ٦ في المائة في السنة • وبفضل الانجازات التي تحققت في السنتين الأخيرتين ، قضى الفائض في ميزان المدفوعات على مشكلة المديونية الخارجية • وان الشعب البلغارى ليتطلع الى المستقبل بتفاؤل برغم الصعوبات التي يمكن توقعها في الحالة الاقتصادية العالمية •

١٦٦- وللأسف ، ليست البلدان كلها في هذا الوضع المناسب • وفي هذا السياق ، ينبغي أخذ عاملين هامين بعين الاعتبار :

(أ) أنه ليست ثمة آفاق حقيقية لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ما دامت آلية اتخاذ القرارات في المسائل الاقتصادية باقية في أيدى بلدان متقدمة قليلة ؛

(ب) أنه بسبب السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة وحليفاتها في منظمة حلف شمال الأطلسي ، بلغ سباق التسلح أبعادا جديدة وكان له أثره الضار على الاقتصاد الدولي ككل • ويمكن استخدام الموارد التي تنفق على هذا السباق الذى لم يسبق له مثيل لأغراض التنمية •

وينبغي للمناقشة المقبلة داخل المجلس أن تولي مزيدا من الاهتمام لكلتا القضيتين •

١٦٧- ولفت ممثل بنغلاديش الانتباه الى الاستنتاج الشديد الوضوح المستخلص من الجزء الأول من التقرير ومفاده أن الأزمة الاقتصادية الحالية قد أثرت وستظل تؤثر في احتمالات التجارة والتنمية في البلدان النامية ، وفضلا عن ذلك ، فان آثار الانتكاس التابع ، وأسعار الفائدة المرتفعة ، والسياسات القائمة على المذهب النقدى ، من شأنها أن تزيد من غموض احتمالات النمو بالنسبة للبلدان النامية في الأجل القصير • وقال ان بلدانا من أقل البلدان نموا ، شأن بلده ، قد شهدت هبوطا حادا في حصيلة صادراتها من منتجاتها الرئيسية في عام ١٩٨٠ ، كما واجهت هبوطا آخر في عام ١٩٨١ ، وبالتالي ، تتوقع أن تشهد هبوطا شديدا في القوة الشرائية لصادراتها للسنة الثالثة على التوالي • ولسوف تضطر الى تقليص وارداتها تقليصا شديدا ما لم ترد اليها تدفقات اضافية كبيرة فورية من المساعدة استجابة لبرنامج العمل الجديد الزاخر المعتمد في باريس • وهي تكاد لا تقدر على المزيد من الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية بأسعار الفائدة الحالية المرتفعة بشكل غير اعتيادى •

١٦٨- ولاحظ أن الجزء الثاني من التقرير يستعرض أداء النمو في البلدان النامية ، مستثنيا من ذلك ، للأسف ، أقل البلدان نموا التي عانت ، لا لغلطة ارتكبتها ، نكسات متواصلة وهي أقل استعدادا لاستيعاب الصدمات الخارجية ، وذات قدرة محدودة على المناورة في البيئة الاقتصادية الدولية المتغيرة بسرعة • وقد انخفضت القوة الشرائية لصادراتها بمعدل سنوى مقداره ٢ر٢ في المائة في السبعينات ، بسبب تدهور معدلات تبادلها التجارى ، واذا ما نظر اليها ككل ، فانها لم تسجل أى نمو خلال عقد السبعينات • واستشهد ببيانات من بلده وأشار الى أنه على الرغم من زيادة حجم الصادرات بنسبة ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٠ عن العام السابق ، الا ان قيمة

Digitized by UNOG Library

الصادرات قد انخفضت بمبلغ ١٠٠ مليون دولار • وقال ان حكومته توافق على الاستنتاج القائل ان اتباع السياسات المقررة لزيادة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بما في ذلك عنصر التعاون المالي الضروري يفتح الباب لاحتمالات كبرى في الثمانينات •

١٦٩ــ وأضاف قائلا ان البلدان النامية تعتمد اعتمادا هائلا على أسواق السلع الأساسية • ولهذا يعتبر تثبيت حصيلة الصادرات من السلع الأساسية الأولية بالقيمة الحقيقية ، وازالة العقبات التي تحول دون الوصول الى الأسواق ، وتحقيق الأمن الغذائي للبلدان التي تعاني عجزا غذائيا ، مسائل تتطلب اهتماما عاجلا • واذا ما أريد تفادي أزمة أشد عمقا ، فانه ينبغي تقديم مزيد من القروض من المؤسسات المالية والانمائية الدولية بشروط مقبولة •

١٧٠ــ وقال ان برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لأقل البلدان نموا قد ألقى كامل عبء التنفيذ ، على الصعيد الوطني ، على أقل البلدان نموا ذاتها ، في حين أن البلدان المتقدمة التي قبلت أهداف نقل الموارد بقيت ، عدا بعض الاستثناءات المشرفة ، غير واضحة تماما بشأن المدة اللازمة لبلوغ الأهداف • والمجال مفتوح أيضا لتوسيع اطار التجارة بين أقل البلدان نموا والبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي •

١٧١ــ وعلى الرغم من النداء الاجماعي الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية ، ورؤساء الدول الأفريقية واجتماع القمة لرؤساء الدول الاسلامية واجتماع بانكوك الوزاري ورؤساء دول آخرين أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، وعلى الرغم من كثير من الاجتماعات الأخرى العالية المستوى للبلدان النامية ، لم يرد للأسف الشديد جواب واضح لا لبس فيه على هذه النداءات من الكثيرين الذين ربما ينفقون مليارات الدولارات في ميادين لا صلة لها بتاتا بالتنمية •

١٧٢ــ وزكى ممثل أستراليا للوفود البلاغ والاعلان الصادرين عن اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في ملبورن (٣٠ أيلول / سبتمبر ــ ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١) ، والذي أتيحت نسخ منه دون توزيعها رسميا(١٠) وتطرق الى " تقرير التجارة والتنمية " ، ١٩٨١ ، فقال ان المحاولة التي بذلتها الأمانة لكي تضع مشاكل التنمية في منظور تاريخي هي محاولة مفيدة ، رغم وجود صعوبات احصائية ووجود مجال لحدوث اختلافات واسعة في التفسير •

١٧٣ــ والاحتمالات المتوقعة للثمانينات والواردة في التقرير لا تبعث على التشجيع ، ولكن الصورة واقعية وتستند الى تقييم سليم للأدلة المتوفرة • بيد أنه اذا استطاعت حكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء اعتماد سياسات ملائمة فربما تكون النتيجة أكثر اشراقا بعض الشيء مما يوحي به التقرير • وعلى سبيل المثال أشار " تقرير التنمية العالمية " لعام ١٩٨١ الصادر عن البنك الدولي الى التحول الذي حدث في الاقتصاد العالمي أثناء السبعينات ووجد أن قدرة العالم على الصمود أمام الصدمات في ذلك العقد كانت مرتفعة على نحو غير متوقع • ورغم أنه كانت ــ وستظل ــ توجد تفاوتات في الأداء الاقتصادي للبلدان النامية ، فان تقرير البنك الدولي يقدم أكثر من سبب للتفاؤل •

١٧٤ــ وقال ان حكومته تدرك أهمية الترابط في الاقتصاد العالمي كما تدرك ما يمكن أن يكون لسياسات أحد البلدان من أثر على اقتصاد بلدان أخرى • وهذا هو السبب الذي قدمت من أجله في الأونكتاد الخامس اقتراحا بشأن التضخم والحمائية والتكيف الهيكلي • وهي ما تزال تؤمن بوجوب نشدان التنمية عن طريق آلية تتمثل في نظام اقتصادي دولي تحرري متجه نحو السوق تقاس قوته بقدرته على استيعاب التغييرات اللازمة لمواجهة المشاكل الاقتصادية في البلدان النامية •

---

(١٠) عمّما في وقت لاحق بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة (أنظر A/36/587 ، المرفق) •

Digitized by UNOG Library

١٧٥ــ ومع أن لجميع البلدان مصلحة في وجود نظام اقتصادى دولي قوى وديناميء الا أن البلدان الصناعية الرئيسية تولد جزءا كبيرا من ثروات العالم كما أن لسياساتها أثر مهيمن على الأوضاع الاقتصادية العالمية • والطريقة الوحيدة التي تستطيع بها تلك البلدان تحقيق مستويات مستمرة الارتفاع من النمو الاقتصادى في المدى المتوسط ، وهو أمر هام جدا بالنسبة لمصالح البلدان النامية هي أن تتبع سياسات تستهدف خفض التضخم والتوقعات التضخمية • وفي هذا الصدد ، يكاد يكون مؤكدا أن السياسات المناهضة للتضخم المعتمدة في أواخر السبعينات قد ساعدت في التكيف الاقتصادى مع الصدمة الثانية لأسعار النفط ومنعت النمو الحقيقي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى من أن يصبح سلبيا ، كما كانت عليه الحال في عام ١٩٧٥ • وبالطبع فان نجاح الاقتصاد العالمي في خفض التضخم سيتوقف بصورة حاسمة على ما يحدث لأسعار النفط ، وهي رابطة لم تبرز بشكل واضح في تقرير الأمانة •

١٧٦ــ وفي رأيه ان التقرير ينظر الى السياسات الحالية في البلدان المتقدمة نظرة قصيرة الأمد اذ ينتقد ارتفاع أسعار الفائدة وبطء النمو دون ادراك المنافع الطويلة الأجل التي سيعود بها على البلدان النامية انخفاض التوقعات التضخمية وتحسين الفرص الاستثمارية والتجارية • ولاحظ أنه لم يوجه انتباه يذكر الى المساهمات التي يجب أن تقدمها السياسات المحلية الى التنمية الاقتصادية في البلدان النامية • وتؤمن حكومته بضرورة تكرار القول بأن تحسين الاحتمالات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية سيتوقف على خفض الحمائية وتشجيع اعادة تشكيل هيكل اقتصادات البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء بغية مواجهة الفرص التجارية والاستثمارية المتغيرة •

١٧٧ــ وفي السنوات الأخيرة ، تعثر تحرير التجارة ــ بل ان بعض القطاعات ، مثل الزراعة لم تستفد أبدا في الواقع من أية جهود متضافرة لازالة الحواجز التجارية • ومن المحتمل أن يكون استعداد البلدان المتقدمة لقبول تغير الميزة النسبية وتحسين فرص وصول المنتجات الزراعية والمصنوعات الى أسواقها بمثابة محك لصدق رغبتها في تلبية التطلعات الانمائية للبلدان النامية في اطار النظام الاقتصادى الدولي القائم • واذا تأخر خفض الحمائية وقبول التكيف تأخرا لا داعي له ، فستزداد التكاليف المفروضة على الاقتصاد العالمي • بيد أن التكيف الهيكلي لا يمكن أن ينجح الا اذا احدث في اطار سياسات قصيرة الأمد ومناسبة لمكافحة التضخم •

١٧٨ــ وتستحق توصيات التقرير لتحسين الاحتمالات الانمائية للبلدان النامية العناية الجدية • ويهم الجميع أن يعلموا كيف ستؤثر هذه الاقتراحات في الاقتصاد العالمي والاحتمالات البعيدة المدى للبلدان النامية • وتتطلع حكومته الى القيام بمزيد من العمل بشأن النموذج الانمائي وهي تعتقد أن قيمة التقرير تكمن في ما يوفره من حافز على اجراء مناقشة في المجلس حول القضايا الانمائية الهامة، وفي الاطار الكمي الذى يوفره للنظر في المهام المحددة التي تدخل في دائرة اختصاص الأونكتاد •

١٧٩ــ ولاحظ ممثل العراق مع التقدير تشديد التقرير على التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وذكر أن بلده سيواصل جهوده الرامية الى زيادة التعاون مع بلدان نامية أخرى • وهو يؤيد الرأى الوارد في الجزء الثالث من التقرير ومفاده أنه ينبغي للبلدان النامية أن تتمتع بنصيب عادل من سوق النقل البحرى العالمي وأن توسع أساطيلها الوطنية دعما لتجارتها الخارجية •

١٨٠ــ وقال ان بلده على استعداد للتعاون في حل جميع المشاكل وخاصة مشاكل البلدان النامية • وفي اجتماع صندوق النقد الدولي طرح بلده عددا من الاقتراحات ، وأيد زيادة مساعدة بلدان الأوبيك للبلدان النامية • وفي رأيه أنه يلزم زيادة التعاون الدولي المالي بغية مساعدة البلدان النامية على تخفيض الاختلالات في مدفوعاتها •

Digitized by UNOG Library

١٨١- وذكر ممثل باكستان ان التقرير هو مساهمة ذات وزن فكرى كبير في مداولات المجلس • وبينما تصدر بعض المنظمات الدولية الاخرى تقارير من هذا القبيل ، فهو يرى انه ينبغي للأونكتاد أيضا ، نظرا لولايته المعينة ، ومنطلقاته الواسعة ، وتركيزه الخاص على مشاكل البلدان النامية ، الاضطلاع بتحليل للاقتصاد الدولي • وهو يأمل أن تركز التقارير المقبلة على تطورات السياسة جنبا الى جنب مع اجراء تحليل وقائعي لتوفير الخلفية للسياسات والاحتمالات الاقتصادية الدولية •

١٨٢- وفيما يتعلق بتصنيف البلدان المستخدم في التقرير ، لاحظ انه ينبغي وصف البلدان الواقعة في منطقته الفرعية بأنها تقع في " جنوب آسيا " • وعلاوة على ذلك ، فان تعبير " مصدرو المصنوعات الآسيويون " غير دقيق لأن هناك عدة بلدان غير تلك المدرجة تحت هذا العنوان في المرفق بناء من التقرير تصدر كميات ذات شأن من المصنوعات • ومن الأنسب اعتماد تصنيف للبلدان من حيث المستويات الانمائية وحجم او خطورة مشاكلها •

١٨٣- وقد برزت بصورة قوية في التقرير السمات الرئيسية للحالة الاقتصادية الدولية الراهنة القاتمة نوعا ما • وفي ظل تلك الخلفية المظلمة ، فان مما يشجع ان مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا قد بشر بتجديد التزام المجتمع الدولي بالتصدى لمشاكل تلك البلدان • وبالاضافة الى ذلك فان قمة كانكون القادمة هي دليل على الاقتناع بأن المشاكل الاقتصادية العالمية تتطلب قدرا من " الادارة على أعلى المستويات " • على ان البلدان النامية لا تزال تنتظر اتخاذ تدابير حازمة لمكافحة الحمائية واحراز تقدم في المفاوضات ، وخاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية ، وهو يعتبر المفاوضات حول تجديد ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف محكا لالتزام البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي بنظام تجارى منفتح يعتبر ذا أهمية حاسمة بالنسبة لانتعاشها الاقتصادى الخاص والتعجيل بالنمو في البلدان النامية •

١٨٤- وأضاف قائلا ان أسواق السلع الأساسية الدولية لا تزال تعتريها تقلبات كبيرة في الأسعار بينما وصلت المفاوضات حول تدابير التثبيت الى طريق مسدود • وقد كان يأمل ان ينظر الى عقد اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الاساسية على انه دليل على اقتناع واسع النطاق بأن تنظيم الأسواق وزيادة تجهيز السلع الاساسية في البلدان النامية سيعود بالنفع على المجتمع التجارى الدولي بأسره • وبدلا من ذلك ، فلا تزال بلدان عديدة تعتمد على تحسين في الدورة التجارية وتفضل تفادى التكييفات الهيكلية •

١٨٥- وهو يتفق مع الامانة في تأكيد مشكلة انخفاض تدفقات المعونة وتصاعد خدمة الديون ، وخاصة بالنسبة لأشد البلدان تأثرا غير المؤهلة للحصول على الفوائد الممنوحة لأقل البلدان نموا ولكنها لم تحصل بعد على فرص كثيرة للوصول الى أسواق رأس المال الدولية •

١٨٦- والبلدان النامية لا تحاول القاء عبء التكيف على كاهل البلدان المتقدمة ، وقد بذلت جهودا قوية وأدت أداء حسنا بصورة معقولة في مواجهتها للظروف الصعبة • وفيما يتعلق ببلده ، فهو يعتقد انه قد دلل على القدرة والارادة اللازمتين لاحراز تقدم ممتاز ، وخاصة في السنوات الاربع الماضية ، وبالتالي يستحق دعما معززا لجهوده الانمائية من جانب المجتمع الدولي • ولكن حدث بدلا من ذلك انخفاض في تدفقات المعونة الصافية من ٧٧٦ مليون دولار في ١٩٧٦/١٩٧٧ الى ٣٤٧ مليون دولار في ١٩٨٠/١٩٨١ وزيادة في خدمة الدين السنوية من ٨٨٢ مليون دولار الى ٦٨٤

Digitized by UNOG Library

مليون دولار • وبينما تحسنت الحالة بعض التحسن مؤخرا ، فمن المتوقع أن يكون ذلك التحسن مؤقتا فحسب • وفي رأيه انه يلزم زيادة التعاون المالي الدولي بغية مساعدة البلدان النامية على تخفيض الاختلالات في مدفوعاتها •

١٨٧ــ وذكر ممثل أمانة مجلس التعاضد الاقتصادى ان أى معرفة بالتقرير ، حتى وان كانت وجيزة ، توضح أنه تحليل مثير للاهتمام وشامل للمشاكل الاقتصادية العالمية • وان التقرير يعكس الطابع العالمي للاونكتاد ويتناول عددا من القضايا الهامة التي تواجه المجتمع الدولي • وأضاف ان تزايد ترابط المشاكل في الاقتصاد العالمي يتطلب نهجا متعدد الاطراف لحلها حلا ناجحا • ويتعين على جميع البلدان ومجموعات البلدان مراعاة تقاليدها ونهجها ، ولكن الاجراء الجماعي الفعال يتطلب اضفاء الصبغة الديمقراطية على التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية واعادة تشكيل هيكلها بما يتفق مع روح النظام الاقتصادى الدولي الجديد •

١٨٨ــ ومضى يقول ان بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى تنظم تعاضدها الاقتصادى على أساس مخطط وتضبط تنميتها ضبطا واعيا ، وتستخدم أساليب التخطيط في التغلب على التعقيدات حين تقع • ومع ذلك فان بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى هي الاخرى قد تضررت من جراء الأزمة الهيكلية في اقتصادات البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، ومن اختلال توازن النظام النقدى الدولي ومن النزعة الحمائية ، والتضخم ، الخ •

١٨٩ــ واعلن ان التحدى الحقيقي الذى يواجه التنمية السلمية هو تسارع سباق التسلح واستخدام العلاقات الاقتصادية الدولية سبيلا للابتزاز السياسي • ولاحظ ان مؤتمرات الاحزاب الشيوعية والعمالية لبلدان مجلس التعاضد الاقتصادى المعقودة في ١٩٧٩ و ١٩٨١ اتخذت تدابير للمضي في تعميق التكامل الاقتصادى الاشتراكي وابلاغه حد الكمال ، واعتمدت برامج ثنائية طويلة الاجل للتعاون في حل المشاكل المشتركة • وقال ان بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى قد انتهت من تنسيق خططها الاقتصادية للفترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ ، التي تضع أساسا جيدا لتوسيع التجارة وزيادة انتاج الطاقة والمواد الخام •

١٩٠ــ وتنتوى بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى تعزيز تعاونها الاقتصادى مع غيرها من مجموعات البلدان على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة ، وهي تؤيد اعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي وعادل ، وقال ان أمانة مجلس التعاضد الاقتصادى تتطلع الى مزيد من التعاون مع أمانة الأونكتاد •

١٩١ــ وقال ممثل هولندا ان وفده يؤيد الفرضية الرئيسية في التقرير والقائلة بأن استمرار السياسات الحالية القصيرة الاجل في كلا البلدان المتقدمة والنامية قمين بأن يعرض للخطر تحقيق غايات ومرامي التعاون الانمائي الدولي التي تعهدت بها • واضاف انه رغم جهود الأمانة في استخدام النماذج العلمية في تحليل خيارات السياسة ، فهو يشعر بأن ثمة في الاقتصاد العالمي حقائق معينة شوشها التركيز على استحسان سرعة النمو الاقتصادى في البلدان النامية • وتساءل ، على سبيل المثال ، عما اذا كانت زيادة تدفق الموارد الى البلدان النامية من خلال السيطرة على أسعار السلع الاساسية أجدى من تخصيص البلدان المتقدمة ٢ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لتمويل حالات العجز التجارى للبلدان النامية • وفي ظنه ان التقرير ربما استهان بالتكاليف الاجتماعية للتكيف الهيكلي على البلدان المتقدمة ، ونوه بمستوى البطالة المزعج في بلاده • وأثار

Digitized by UNOG Library

التساؤل أيضا حول الافتراض القائل بأن التكلفة الاجتماعية للسياسات التي تفسح مجالا للتضخم أقل من التكلفة الاجتماعية للسياسات التي تنشد مكافحته • وقال ان التقرير كان بوسعه أيضا أن يكون دسما لو أولى اهتماما أكبر للفوارق فيما بين البلدان النامية • وفي رأيه انه تجاهل أيضا الفوارق الهامة في النظم الاقتصادية والاجتماعية لشتى البلدان •

١٩٢ــ وحذر من المغالاة في قدرة الحكومات على التحكم في القوى الاقتصادية ومن الاستهانة بكفاءة آليات السوق في عملية التكيف الهيكلي • فالأسواق المالية الدولية ، على سبيل المثال ، تبدو ناجحة نسبيا في توجيه تدفقات مالية ضخمة الى البلدان النامية •

١٩٣ــ وأكد ، رغم كل تلك التحفظات ، تأييده لجدوى نماذج الاقتصاد القياسي ، منوها بأن عدم التأكد من المناهج يصل الى حد لا يمكن معه استبعاد أزمة انمائية أخطر حتى من تلك المتنبأ بها في التقرير •

١٩٤ــ ورحب ممثل نيوزيلندا بالنبرة البناءة للنقاش حول التقرير • وفي رأيه ان التقرير يختلف عن التقارير الصادرة مؤخرا عن المنظمات الدولية الاخرى ، فيما يتعلق ببعض افتراضاته وبكثير من استنتاجاته • وكان وفده يفضل تأكيدا أكبر على انتهاج نهج متطور من تأمين احداث التغييرات الضرورية في النظام الاقتصادي الدولي الراهن ، باعطاء الوزن الواجب للحقائق الاقتصادية والسياسية • وهو يشعر بأنه لم يعط اهتمام كاف لأهمية السياسات الداخلية التي تنتهجها البلدان النامية ، واقترح تناولها بتفصيل أكبر في الاعداد المقبلة • وأضاف انه يجد تناقضا في التركيز الذي حظيت به سياسات الاستعاضة عن الواردات ، نظرا للتركيز الذي حظيت به ايضا ضرورة احداث التكيف الهيكلي وتقليص النزعة الحمائية ، بالاستناد الى الميزة النسبية •

١٩٥ــ وفي رأيه ان اللجوء الى التفرقة بين مجموعات البلدان النامية قد عزز من قيمة التقرير وأشار بالاعتراف ايضا ، في الاعداد المقبلة ، بالفوارق الاخرى ، مثلا بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، اذ أن العديد منها يعاني ايضا من مشاكل تكيف عسيرة ، أو أن اقتصاداتها أضأل من أن تؤثر على الاوضاع الاقتصادية في العالم •

١٩٦ــ ويعترف وفده بوجود جسوءات اقتصادية واجتماعية عميقة الجذور في قطاعات هامة معينة من الاقتصاد العالمي ، على نحو ما أشير اليه في التقرير ، وأيد بحزم ضرورة احداث تكيف هيكلي شامل ، وتقليص النزعة الحمائية وزيادة الوعي بما لتدابير السياسة المحلية من آثار دولية •

١٩٧ــ ورحب بمحاولة أمانة الاونكتاد ان تحلل بصورة متكاملة مسألة طويلة الاجل هي مسألة التكيف الهيكلي ، ومسألة تأثير السياسات الاقتصادية القصيرة الاجل التي تنتهجها البلدان المتقدمة واقترح ان تستكشف التقارير المقبلة بصورة أعمق العلاقة بين العوامل الدورية وبين التغير الهيكلي • وأكد على أهمية اجراء التحليل في ضوء الطابع المتنوع للبلدان ومجموعات البلدان ، وعلى ايلاء اهتمام خاص لمشاكل البلدان النامية الجزرية •

Digitized by UNOG Library

١٩٨- وصرح ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بأن التقرير يوفر تحليلا شاملا لتأثير الأزمة في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي على عملية التنمية ، لاسيما في البلدان النامية. وقد توصل وزراء مالية مجموعة الـ٢٤ الذين اجتمعوا مؤخرا في واشنطن ، الى استنتاجات مماثلة .

١٩٩- واضاف ان ارتفاع اسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية قد زاد من احتياجات البلدان النامية الى الاقتراض ، الأمر الذى من شأنه ان يتمخض في نهاية المطاف عن زيادة مدفوعات الاستهلاك كذلك . ومضى قائلا ان زيادة احتياجات الاقتراض تنشأ ايضا عما ينجم عن التضخم العالمي من هبوط قيمة الاحتياطات الدولية وانخفاض معدلات التبادل التجارى . وكان من أثر السياسة النقدية في بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة أن نقلت عبء ازمتها الاقتصادية والمالية الى بلدان اخرى ، الأمر الذى يبرز اهمية ما لتدابير السياسات المحلية من آثار دولية اذا ماكان يراد ايجاد حل منصف لمشاكل الاقتصاد العالمي . ونوه بأن البلدان الاشتراكية قد ساهمت بصورة ايجابية في المحيط الاقتصادى الدولي الذى يواجه البلدان النامية بأن احتفظت بمعدلات عالية ومستقرة لتوسيع التجارة معها .

٢٠٠- وفي رأيه ان التقرير لم يتناول بدرجة كافية العلاقة بين نزع السلاح وبين التنمية ، كما لم يتناول الأثر السلبي لتسارع سباق التسلح مؤخرا على العلاقات الاقتصادية الدولية . وأبدى أسفه فضلا عن ذلك ، لأن الفقرات المتعلقة بالنقل البحرى لم تشر الى الدعم الذى تلقته البلدان النامية في هذا الميدان من البلدان الاشتراكية .

٢٠١- وتحدث ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، باسم المجموعة الافريقية ، فرحب بصدور التقرير خاصة وأنه يجيء عشية قمة كانكون والمفاوضات الشاملة الوشيكة . وقال ان التقرير يعد استجابة مباشرة لترحيب مجموعة الـ٧٧ في الدورة الحادية والعشرين للمجلس باقتراح الامين العام للأونكتاد بأن تقوم الامانة باجراء تحليل شامل لما للعوامل الهيكلية والدورية على السواء ، الفعالة في الاقتصاد العالمي من تأثير على الآفاق المنظورة في المدى الطويل للبلدان النامية .

٢٠٢- ولاحظ بعين الرضا ان التقرير يتناول مسائل أساسية مثل آثار الانكماش والتضخم في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، وتداعي الترتيبات الدولية النقدية والمالية ، وتعاظم قوة الشركات عبر الوطنية . كما نوه التقرير ، فضلا عن ذلك ، بأن التدابير اللازمة لتنفيذ عملية تكيف هيكلي شامل لم تحدث ، وانه من غير المرجح للبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ان تعود الى معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الأمر الذى يهدد بالخطر تحقيق نمو سريع في البلدان النامية وفقا للنموذج الانمائي التقليدى .

٢٠٣- ومضى قائلا انه لايمكن التعويل على قوى السوق في احداث التحول الاقتصادى الواسع المطلوب في البلدان النامية . وان انتهاج سياسات متصافرة على الصعيد الدولي ، تكملها سياسات وطنية مناسبة ، أمر لازم لتعزيز اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وتعجيل النمو الاقتصادى في البلدان النامية ، لاسيما أقلها نموا . وأيد التأكيد الوارد في التقرير على ضرورة تحسين معدلات التبادل التجارى للسلع الاولية ، وتقليص النزعة الحمائية ، واحداث زيادة ضخمة في تحويلات الموارد ، وتعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وزيادة التجارة فيما بين البلدان النامية وبين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية .

Digitized by UNOG Library

٢٠٤ــ وأعرب عن أمله في أن تركز الأعداد المقبلة ، تركيزا أكبر حتى من التركيز الحالي ، على المشاكل التي تواجه البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، واقترح تخصيص فصل على حدة لمشاكلها • ولهذا السبب ترى مجموعته أن معالجة تشكيلة واسعة من مجموعات البلدان معالجة متوازنة ليست بالنهج المجدى ، واقترح أيضا أن يتصدى التقرير لتدابير السياسة المحددة التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف المتوخاة في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وأن يتاح التقرير في وقت مبكر ، لضمان الوقت الكافي لدراسة محتوياته دراسة شاملة •

٢٠٥ــ ولاحظ ممثل كندا بارتياح ارتفاع مستوى المناقشة الموضوعية في التقرير الذى يتضمن تحليلا اقتصاديا بدلا من البلاغة السياسية ، مساهما بذلك في تعزيز دور الأونكتاد الاستشارى الذى يعتبره مساويا في القيمة لدوره التفاوضي • ذلك أن مناقشة الترابط في الأونكتاد لا يمكن أن تفضي الى استنتاجات صحيحة ذات معنى الا اذا قامت على تحليل شامل مثل ذلك الذى ورد في التقرير• وهو يشاطر القلق المعرب عنه في التقرير بشأن خطورة الوضع الاقتصادى الراهن ، ولكنه يلاحظ بارتياح تجنب حدوث انهيار في النظام التجارى العالمي ، وتعاظم أهمية البلدان النامية في الاقتصاد العالمي •

٢٠٦ــ وأضاف أنه يوافق على الكثير مما جاء في تحليل الأمانة لطبيعة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العالمي ، ولكنه يشعر بأن هذا التحليل كان ينبغي أن يكون أكثر حذرا في استخلاص النتائج • وربما كان ينبغي وضع التأكيد في أجزاء كثيرة بطريقة مختلفة • فالتغير الطارئ على تركيب التدفقات المالية الى البلدان النامية ، على سبيل المثال ، يعكس ، في رأيه الزيادة المثيرة في تدفقات رأس المال الخاص ولا يعكس أى انخفاض في حجم المساعدة الانمائية الرسمية •

٢٠٧ــ ولاحظ أن الأمين العام للأونكتاد قد اعترف بأن النظرية الاقتصادية لا تقدم بدائل واضحة للحلول التي تتبع في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة وألمح الى أن هذا الاعتراف كان ينبغي الاشارة اليه في التقرير • وقال ان التقرير لم ينظر في الآثار المعاكسة للتوقعات المنظورة في المدى الطويل للبلدان النامية اذا لم ينجح المجتمع الدولي في جهوده من أجل خفض التضخم •

٢٠٨ــ وقال ان كثيرا ما يتردد في المناقشات التأكيد على العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، الأمر الذى جاء ذكره أيضا في التقرير وفي ملاحظات الأمين العام الاستهلالية ، ونظرا لأن عديدا من البلدان النامية ومن أعضاء المجموعة دال تنفق على الأغراض العسكرية نسبة مئوية من ناتجها القومي الاجمالي أعلى مما تنفقه بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، فهو يرى ألا ينصرف أى نقد من هذا القبيل ، اذا استدعى الأمر أى نقد على الاطلاق ، الى مجموعة بعينها من مجموعات البلدان ، بل ينبغي أن يستند الى دراسة للنسبة المئوية لمجموع الموارد التي تكرسها مختلف البلدان لنفقات التسلح •

٢٠٩ــ ومضى يقول انه يسره أن لاحظ أن التقرير تناول تأثير التكاليف النسبية المتغيرة للطاقة والأثر المحتمل لتوسع التجارة والعلاقات المالية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية • ولاحظ ، فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، ان مناقشة مسألة التكيف الهيكلي ، في التقرير ، لم تأخذ في الاعتبار مدى ذلك التكيف الذى حدث بالفعل عن طريق انخفاض مستويات استهلاك بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من النفط • ونوه بأن التكيف الضخم الذى تحتاجه جميع البلدان قد تجلى في حين انخفض حجم صادرات النفط في عام ١٩٨٠ ، فقد زادت قيمتها أيضا بمقدار ٤٠ في المائة • وتساءل

Digitized by UNOG Library

قائلا متى تصدر دراسة أمانة الأونكتاد عن احتياجات البلدان النامية من الطاقة ومن الاستثمارات المتصلة بالطاقة ، والتي سيكلف بها جهاز الأونكتاد .

٢١٠- واسترسل يقول انه يتفق مع ملاحظات الأمانة بشأن التأثير المحتمل للبلدان الاشتراكية على الآفاق المتوقعة للبلدان النامية ، وفي أن توفير المزيد من الدعم التجاري والمالي والتقني أمر له ما يبرره . ولاحظ أن الأرقام الواردة في التقرير تشير الى حدوث انخفاضات في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ في الحصة الناشئة في بلدان منظمة الأوبيك والبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي من مجموع المساعدة الانمائية الرسمية . ولاحظ أيضا أنه ينبغي لتحليل التغيرات الطارئة على أسعار السلع المتاجر فيها أن يميز على الأقل بين ثلاثة مكونات رئيسية : - النفط الخام ، والمنتجات الأولية والمصنوعات - بغية تقييم أهميتها النسبية في تفسير الزيادات الكلية في الأسعار .

٢١١- ولاحظ أن التقرير يكاد لا يتضمن أي تحليل لتأثير السياسات المحلية للبلدان النامية على تنميتها الاقتصادية ، وأعرب عن أمله في أن تعمد التقارير المقبلة الى ذلك . وهو لا يقبل ، فيما يتعلق بالديون الخارجية للبلدان النامية ، فكرة وجود علاقة مباشرة بين مشاكل ديون بعض البلدان ، من ناحية ، وتحسين فرص الوصول الى الأسواق ، من ناحية أخرى ، وهو يرى أيضا أن خطورة مشكلة الديون قد بولغ فيها اذ أن حصائل صادرات كثير من البلدان المقترضة تكاد تضارع الزيادات في مدفوعاتها المتعلقة بخدمة الديون . وعلاوة على ذلك فقد كانت نسبة كبيرة من الديون من نصيب عدد صغير نسبيا من البلدان المتوسطة الدخل . ولهذه الأسباب ذاتها فهو يرى أن التشديد في التقرير على تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على جميع البلدان النامية ، تشديد مبالغ فيه ، وان بامكان تحليل أكثر تعمقا أن يخلص الى استنتاجات مختلفة .

٢١٢- وأردف قائلا ان وفده يوافق هو الآخر على الاتجاه الرئيسي للتعليقات التي أدلى بها ممثل صندوق النقد الدولي ، لأنه يعتبر أن ذلك الجزء من التقرير الذي يتعلق بتلك المؤسسة جزء غامض ان لم يكن متناقضا .

٢١٣- وأشار الى السياسات العريضة الأربع التي أفرد لها الأمين العام للأونكتاد في بيانه الاستهلالي فقال ان أي تغيير في معدلات التبادل التجاري للسلع الاساسية لا يتعلق بعوامل العرض والطلب سوف تنجم عنه ، في رأيه ، سلسلة أخرى من مشاكل التكيف الأساسية . وقال ان الاتفاقات السلعية تستهدف تثبيت الأسعار حول اتجاهات السوق في المدى الطويل وتثبيت حصائل الصادرات وتلك حلول أسلم من أي تغيير شامل في معدلات التبادل التجاري . وتحبذ حكومته نهج التمويل التعويضي الذي ينتهجه صندوق النقد الدولي ، على المقترحات التي يطرحها الأونكتاد . وهو يوافق على أهمية زيادة نقل الموارد الى البلدان النامية وتعزيز المؤسسات الدولية القائمة ويلاحظ أن بلاده قد أيدت انشاء مؤسسة فرعية للطاقة تابعة للبنك الدولي . ويرى أنه ينبغي ايلاء أهمية أكبر لضمان اضطلاع المؤسسات المالية الدولية القائمة لتوفير الموارد الكافية بدلا من محاولة انشاء آليات مالية جديدة . وهو يشاطر أيضا الأمين العام للأونكتاد تصوره بشأن الحاجة الى مقاومة النزعة الحمائية والى المضي في زيادة التعاون الدولي فيما يتعلق بالتجارة الدولية ، وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للاجتماع الوزاري للغات المزمع في ١٩٨٢ أن يعطي زخما اضافيا المزيد من التعاون الدولي في ميدان التجارة ، ورحب بالتأكيد على الأهمية المتزايدة للتعاون الدولي فيما بين البلدان النامية وان كان ليس من شأن هذا العنصر بمفرده ، نظرا لطبيعة العالم المترابطة ، أن يكون محركا كافيا لنمو البلدان النامية نموا مدعوما ذاتيا .

Digitized by UNOG Library

٢١٤ــ ونظرا لأن تحليل كند اللاوضـــاع يختلف بعض الشيء عن تحليل التقرير لها ، فقد كان يفضل اللجوء في التقرير الى قدر اكبر من الظلال الرمادية بدلا من مجرد الاقتصار على الأبيض والأسـود • وأيد المجالات ذات الاولوية التي ابرزها التقرير ، ونوه بتشابهها مع الاولويات المحددة في قمـــة أوتاوا • وشدد ايضا على اهمية ضمان تعميم التقرير في وقت مبكر يكفي لخوض نقاش موضوعي يرى انـــه ينبغي اجراؤه في الدورة العادية السنوية الثانية للمجلس • وفضلا عن ذلك فهو يرى ان تقلب مركـز موازين المدفوعات الحالية يمثل منطلقا مفيدا بوجه خاص ، للقيام بتحليل يمكن ان يساهم في وضـــع سياسات سليمة للنمو والتكيف في جميع البلدان •

٢١٥ــ وأكد ، في الختام ، أهمية المناقشات حول التقرير من أجل زيادة الفهم ، وخاصـة مـع اقتراب قمة كانكون ، والجهود المأمول تجددها من أجل المشروع في مفاوضات شاملة • واشار الى البيان الذى أدلى به رئيس وزراء بلاده مؤخرا في ملبورن ، بشأن الحاجة الى روح التصميم ، والاستعداد لتقبـل الحلول الوسط ، والقدرة على الرؤية التي تتجاوز المدى القصير ، ونبذ النهج التي تعوزها الاصالـة وتتسم بالمجابهة •

٢١٦ــ وقال ممثل فرنسا ان التقرير مفيد من ناحيتين ، ففي المقام الأول ، يمكن لمناقشة سنوية تستند الى تقرير شامل تعده الأمانة ان تساعد الحكومات في التوصل الى رؤية موحدة للاطار الدولي الذى يتعيـــن أن تدور داخله السياسات الاقتصادية الوطنية • وثانيا ، تستطيع المناقشة تمكين المجلس من اعطـاء دفعـة متماسكة لاعمال جميع اجهزة الاونكتاد • وعلى اساس مناقشة المجلس ، يمكـن تحديد الاولويات التي يمكن أن تنعكس في الجدول الزمني للاجتماعات وبرنامج عمل الامانة •

٢١٧ــ ويتطلب تحقيق هذين الهدفين توافر عدة شروط ، منها توزيع التقرير في الوقت المناســـب بجميع اللغات الرسمية • ولابد ان يكون التحليل محـــــددا • ولاحظ ، في هذا الصدد ، ان التقرير فيما يتعلق بأمور النقل البحرى ، اعاد تأكيد مواقف تقليدية دون مراجعتها في ضوء الواقع •

٢١٨ــ وذكر ثلاثة مقولات في تحليل الامانة يعتقد انها لا تعكس بصورة صحيحة مدى قدرة الحكومات على التفاعل مع الاحداث الخارجية وعلى التأثير في هذه الاحداث ، وتلك المقولات هي :

(أ) ان السياسات الوطنية قبل عام ١٩٧١ كانت تدعمها بيئة خارجية ثابتة يمكن التنبـؤ بها ؛

(ب) ان البلدان الصناعية لديها مجتمعة ، منذ عام ١٩٧١ ، الوسائل التي تمكنها مـن تحديد حجم واسعار الانتاج والتجارة ؛

(ج) ان ردفعل البلدان النامية كـــان سلبيا ازاء عوامل خارجية لا يد لها فيها •

واضاف ان اتباع نهج علمي في تناول العلاقة المعقدة بين السياسات الوطنية والهيكل القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية هو افضل وسيلة تضمن لاعمال الاونكتاد المتعلقة بالتجارة والتمويل الدوليـــن ، أن تمضي قدما بقضية التنمية ، وهو الهدف الاساسي من اقامة نظام اقتصادى دولي جديد •

٢١٩ــ ورحبت ممثلة جامايكا بالتقرير وقالت انه اسهام اضافي بناء في المناقشة المتعلقة بالقضايـــا الاقتصادية الدولية ، وانه يعطي الموضوع بعدا جديدا هاما • وقالت ان التقرير أعد في ضـــوء نهج مختلفة بصورة اساسية ، اعتمدتها البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مانيلا وفي دورات المجلس

Digitized by UNOG Library

اللاحقة التي تناولت موضوع البندين ٣ و ٤ من جدول الاعمال • ويستدل من المناقشة في الدورة الحالية ان هناك ادراكا أكبر من جانب البلدان الصناعية لوجود مشاكل هيكلية في النظام الاقتصادى الدولي ، وضرورة تمشي تدابير السياسة العامة القصيرة الأجل مع الأهداف الطويلة الأجل ، ووجود علاقات متبادلة في مجالات التجارة والنقد والتمويل والتنمية •

٢٢٠ــ وأشارت الى التقارير التي أعدتها امانة الأونكتاد للأونكتاد الخامس ، وخاصة بشأن البندين ٨ و ٩ (ب) من جدول الأعمال(١١) وكذلك الى تقرير الأمين العام للأونكتاد الى الأونكتاد الخامس(١٢)، هذه التقارير التي تعتبر بكل معنى الكلمة تباشير لـ " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١" ، الذى صدر منذ أمد وجيز •

٢٢١ــ وأشارت الى أن استراليا قد اقترحت في مانيلا ، على الرغم من عدم احراز تقدم كبير بسبب الاختلاف الواسع بين البلدان المتقدمة ومجموعة الـ ٧٧ ، انشاء آلية دولية بغرض اعداد تدابير مناسبة للتغلب على العقبات التي يواجهها الاقتصاد العالمي ، وخاصة التضخم• وقالت انها ، على غرار ممثلين آخرين ، تشاطر الأمين العام للأونكتاد رأيه بأنه لاتزال هناك حاجة الى آلية مناسبة داخل الأونكتاد لتبادل وجهات النظر والمعلومات على مستوى عال عن الحالة الاقتصادية العالمية ، ولتقييمها • وهذا يؤدى بالضرورة الى النظر عن كثب في التطوير الاضافي للقواعد والمبادىء الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية •

٢٢٢ــ واستعرضت المناقشات التي جرت في المجلس بشأن هذه القضايا منذ الأونكتاد الخامس فقالت ان انشاء آلية مناسبة لمشاورات متعمقة داخل الأونكتاد يمكن ان يؤدى في النهاية الى تحسين البيئة المحلية والدولية وزيادة الاستثمارات والنمو والتنمية• ولاحظت أنه اذا كانت البلدان النامية تريد تحقيق اهدافها الاجتماعية والاقتصادية ، فان الأمر يقتضي من كلا البلدان النامية والمتقدمة ان تدير شؤونها على نحو أكفأ وأكثر فعالية • وبوجه خاص ، لما كانت تدابير السياسة العامة المحلية في البلدان المتقدمة تؤثر على الظروف الاقتصادية في البلدان النامية ، فان الأمر يقتضي اتخاذ تدابير متماسكة ومنسقة في مجال السياسة العامة من شأنها أن تحسن البيئة الاقتصادية الدولية •

---

(١١) "تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي" (TD/224 و Corr.1 و Add.1) ، "قضايا السياسة العامة في ميادين التجارة والتمويل والنقد ، وعلاقاتها بالتغييرات الهيكلية على الصعيد العالمي" (TD/225) ، " آثار النزعة الحمائية الجديدة في البلدان المتقدمة النمو على البلدان النامية" (TD/226) • وللاطلاع على النصوص المطبوعة ، انظر أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الثالث ــ الوثائق الأساسية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.16) •

(١٢) اعادة تشكيل الاطار الاقتصادى الدولي (TD/221/Rev.1) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.12) •

Digitized by UNOG Library

وقالت انه سيكون على الحكومات والأمين العام للأونكتاد ، على السواء ، خلال الأشهر القليلة القادمة، العثور على الطريق الكفيلة ببدء عملية من المشاورات والمداولات التي يمكن أن تفضي الى اجراءات فعالة .

٢٢٣- وأعربت عن أملها في أن تواصل الامانة جهودها لايجاد منهجيات مناسبة وتقديم بيانات شاملة عن الحالة الاقتصادية. وبصدد استعراض تدابير السياسة العامة المحلية ، قالت انها ترى ان هذا يعتبر مجالا حساسا تقتضي معالجته بروح من حسن النية والتعاون . وأشارت الى تصنيف البلدان المستخدم في التقرير فأعربت عن الترحيب بهذا الابتعاد عن التصنيف التقليدي للبلدان في مجموعات على أساس الدخل الفردي . وهي تأمل ان تواصل الأمانة معالجة هذه المسألة وفقا للمبادئ نفسها ، حسب الاقتضاء . ذلك ان نهجا كهذا لا يغفل ان للبلدان النامية ككل خاصية أساسية مشتركة واحدة ، وهي الافتقار الى القدرة على اجراء التحول الهيكلي الذاتي وضرورة العمل في بيئة اقتصادية دولية لا تساعد على تنميتها . وهي ترى في الوقت نفسه انه يمكن التمييز بين البلدان المتقدمة ، كأن يميز مثلا بين البلدان التي تسهم فيها السلع الأساسية الأولية أو الخدمات اسهاما كبيرا في الناتج المحلي الاجمالي ، وتلك التي تعتبر بلدانا لا حتياطيات العملة وأثرها على الأسواق الدولية لرؤوس الأموال .

٢٢٤- وهي ترى ان التقرير لم يعالج موضوع العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان النامية تلك المعالجة الموسعة التي تسوغها أهميته . وحثت في هذا الصدد على ضرورة قيام الأمم المتحدة بتوفير دعم لجهود البلدان النامية في مجال التعاون الاقتصادي ، مشيرة الى أنه في حين ان للمجموعة باء والمجموعة دال مؤسساتها الخاصة بها ، في مجال الدعم التقني مثلا ، فانه لا يتوفر لمجموعة الـ ٧٧ مثل هذا الدعم المؤسسي المستقل .

٢٢٥- وأعلنت في الختام انه ينبغي زيادة تنسيق العمل الموضوعي والعمل التنظيمي للأونكتاد وقالت انها ترى انه قد يكون من المفيد اعداد جدول زمني للاجتماعات يتفق في تنظيمه مع الاطار التحليلي والمتكامل في " تقرير التجارة والتنمية" .

٢٢٦- وفي ختام المناقشة بشأن البندين ٣و٤ من جدول الأعمال ، لاحظ الأمين العام للأونكتاد ان المناقشة كانت مستفيضة حقا . وان الوفود طرقت عددا كبيرا من القضايا الهامة ذات الصلة مما يتطلب ردا مترويا من جانب أمانة الاونكتاد . وفضّل ارجاء الرد بالتفصيل الى أن يفرغ من دراستها بصورة ملائمة. وأضاف أنه ، مع ذلك ، قد استلهم التشجيع من المناقشات ولا سيما من القبول الذي لاقاه العدد الأول من " تقرير التجارة والتنمية" الذي يتطلع الى الاستمرار في اصداره وتحسينه في السنين المقبلة. وقال ان القبول الذي حظي به ذلك التقرير فاق توقعاته .

٢٢٧- ولاحظ أن التقرير يحتوي بعض المقترحات ذات الطابع العام ، في حين ان البعض الآخر أكثر تحديدا ، فقد رحب الأمين العام ترحيبا كبيرا بالتعليقات الانتقادية التي أدلت بها الوفود . واعتبرها صادرة عن روح بناءة جدا وأعرب عن تأثره بصفة خاصة بنوعية النقاش لأنها كانت عالية ومتسقة بالرغم من ان الوقت لم يتسع بالقدر الكافي للحكومات لدراسة التقرير بتمعن .

٢٢٨- واحاط علما بعدد من النقاط اكد انه سيدرسها باهتمام. ومن بينها تلك التي تطالب بايلاء مزيد من الاهتمام للقضايا والسياسات المحلية. ولاحظ ان التقرير ركز فعلا بصورة أساسية على القضايا الدولية لانها محور اهتمامات الأونكتاد . وقال انه يدرك ، مع ذلك ، الرابطة الوثيقة بين

Digitized by UNOG Library

السياسات المحلية والسياسات الدولية وأنه سوف يستطلع بالتأكيد امكانية افراد مزيد من الأهمية لهذه الرابطة وكان من بين النقاط التي ذكرتها عدة وفود مسألة الخيار بين القوى السوقية والادارة الشاملة. ورأى الأمين العام ان هذا تقسيم خاطىء. لأن القضية ليست استبدال الادارات بالأسواق بل هي قضية كيفية تشغيل الأسواق على نحو أفضل ولا سيما في الحالات التي يكون سلوكها فيها مضطربا . وأعطى مثالا لذلك ان الاتفاقات السلعية المفردة في اطار مفاوضات الأونكتاد لم يكن الغرض منها تحديد أسعار السلع الأساسية بطريقة صارمة ، وانما التخفيف من حدة تقلباتها .

٢٢٩- وأثيرت نقطة أخرى تتصل بمشكلة تصنيف البلدان في تقرير من هذا القبيل . وأعرب عن تقديره للتعليقات التي أدلت بها عدة وفود ووعد بايلاء اهتمامه لأفضل طريقة لخدمة متطلبات التحليلات بغية ابراز القضايا والحالات الخاصة .

٢٣٠- وأشار الى السؤال الذي طرحه المتحدث باسم **الاتحاد الاقتصادي الأوروبي** والدول الأعضاء فيه وهو كيف سيتمكن للأونكتاد بوصفه منظمة دولية من تناول المواضيع والقضايا التي أبرزها التقرير . وأجاب بأن هذا النوع من التقارير يتصل مباشرة ببرنامج البحوث قيد التنفيذ الذي وضعته الأمانة ، وأن معالجة المسائل الخاصة قد يتيح قاعدة مفيدة للأنشطة المقبلة للمجلس وهيئاته الفرعية .

٢٣١- ولاحظ أن التقرير تناول بطريقة أو بأخرى كلا من المجالات الأربعة الواسعة التي دأب الأونكتاد على تناولها بانتظام الا وهي: السلع الأساسية ، والنقد والتمويل ، والتجارة(يدخل تحت هذا العنوان النقل البحري ، ونقل التكنولوجيا ، والعلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة) ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٢٣٢- وفي النهاية ، أشار الى الابتعاد النسبي عن تضمين التقرير توصيات محددة تتعلق بالسياسة العامة ، وقال انه يفضل الاستمرار في ممارسة واعداد وثائق قائمة بذاتها للسياسة العامة تتناول نخبة من القضايا المطروحة على المجلس عندما يتطلب الأمر اتخاذ اجراءات محددة. وأضاف ان التقرير ذاته سوف يتيح قاعدة تحليلية مفيدة للنظر في قضايا السياسة العامة .

٢٣٣- وفي معرض رده على بعض التعليقات والمقترحات التي ذكرت بشأن محتويات التقرير والمنهجية المتبعة في اعداده ، أشار مدير شعبة النقد والتمويل والتنمية أولا الى التوقعات القصيرة الأجل للاقتصاد العالمي . وذكر بصفة عامة ان الاستنتاج العام الذي نشأ من التحليل الكمي الذي أجرته أمانة الأونكتاد يتفق مع النتائج التي تم التوصل اليها في أماكن اخرى ، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي ، بينما يختلف الأساس التقني للعمل تماما . فالتنبؤات التي قدمتها أمانات عدة منظمات **حكومية دولية قد** عكست بشكل عام وجهات النظر الرسمية للحكومات فيما يتعلق بالتوقعات القصيرة الأجل لاقتصاد بلدانها والاقتصاد العالمي . أما تنبؤات أمانة الأونكتاد ، فقد بنيت على أساس العمل التقني الذي قام به العاملون على نماذج الاقتصاد القياسي القصيرة الأجل وعلى اساس المشاورات مع خبراء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والمنظمات الدولية بصفتهم الشخصية. وذكر أنه رغم ان العمل التقني الذي قامت به الأمانة لم يتقدم بالدرجة الكافية ليأخذ في الاعتبار بالكامل التفاعلات بين السياسات في بعض البلدان وبقية الاقتصاد العالمي ، فانه يلاحظ الرغبة التي أعرب عنها العديد من الوفود لمحاولة اجراء تحليل أكثر تكاملا لآثار التغذية الارتجاعية وتفاعلات تدابير السياسة العامة المطبقة في بعض مجموعات البلدان وأثرها على البلدان الأخرى .

Digitized by UNOG Library

٢٣٤- وفيما يتعلق بالتحليل الكمي الذى تقوم عليه سيناريوهات التنمية الطويلة الأجل ، الذى يرد موجزه في الجزء الرابع من التقرير ، أكد ان العمل مازال في مرحلة التكوين ولم يبلغ بعد مرحلة التعقيد التي يمكن فيها أخذ الترابطات الطويلة الأجل بين مجموعات معينة من البلدان وقطاعات الاقتصاد العالمي في الاعتبار بالكامل • وهذا برنامج عمل طويل الأجل ، يجرى بالتعاون الوثيق مع مؤسسات اخرى ، وسوف يمر بعض الوقت قبل ان تكون الجوانب التقنية للعمل مرضية تماما • وينبغي في هذا السياق ، أخذ المقترحات التي عرضت في أثناء المناقشات في الاعتبار حيثما أمكن ذلك •

٢٣٥- وفيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية ، بيّن ان المسألة قد نوقشت على أساس منتظم تقريبا في لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة على مدى عدة سنوات• وربما يكون في الامكان اجراء دراسة اكثر تفصيلا للجهود التي تبذلها البلدان النامية لاعادة تشكيل اقتصاداتها وملاحقة البيئة الخارجية ، وسوف ينظر في هذه النقطة عند مناقشة جدول أعمال الدورة القادمة للجنة •

٢٣٦- وفيما يتصل بنموذج التنمية الذى عرض في التقرير ، قال انه بينما يتفاءل التقرير بشأن صلاحية هذا النموذج وامكان ان تصبح البلدان النامية على المدى البعيد مركز نمو شبه مستقل ، فان التقرير يعبّر كذلك عن القلق من أن الأمر قد يقتضي اتخاذ تدابير دولية لتعزيز الفترة الانتقالية لمدة عقد او عقدين • فاذا كانت كفاءة النظام الاقتصادى الدولي تبحث بهدف توفير معدل نمو سنوى للبلدان النامية يبلغ ٤ر٦ في المائة ، فانه سيكفي اجراء تعديل هامشي للآليات الاقتصادية الدولية القائمة• ومن جهة أخرى ، فان متطلبات تعزيز معدل سريع للتنمية لتحقيق نمو قابل للاستمرار الذاتي في البلدان النامية بنهاية هذا القرن تعني ان عدة عناصر في نظام التعاون الاقتصادى الدولي ليست كافية وأنها بحاجة الى اصلاح أساسي •

٢٣٧- وفيما يتعلق بنقاط محددة تتصل باسقاطات طويلة الأجل ، أبدى رأى بأن معدل النمو الذى تم اسقاطه لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، وهو ٤ر٢ في المائة ، متشائم بلا داع • واحتمال ان تسود معدلات نمو أعلى في المدى البعيد هو مسألة معقدة ، غير أن الخبراء في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ينزعون الى الشك في أن تبلغ معدلات النمو المستويات التي كانت عليها في الماضي • وقال ان وضع سيناريو نمو أعلى لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى من شأنه ان ينطوى على تحليل جاد للمشاكل الهيكلية والسياسات المطلوبة لتحقيق هذه المعدلات •

٢٣٨- وأبدى رأى بشأن نقطة متصلة بهذا الموضوع مفادها ان النمو المنخفض نسبيا في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية لا يرجع بالكامل الى مشاكل هيكلية كما أكد التقرير ، وانما هو بالأحرى يعود جزئيا الى مزيج السياسة العامة والأولويات التي تتبعها بلدان منظمة التعاون والتنمية ذاتها • وهناك موضوع يثير الجدل اذ ترى احدى المدارس الفكرية ان اختلاف توازن السياسات النقدية والضريبية من شأنه ان يعطي على مدى دورة الأعمال معدل نمو أعلى دون ان يؤدى الى ارتفاع معدلات التضخم •

٢٣٩- وردا على ما أثاره عدد من الوفود بشأن قضية الخيار بين تعزيز التصدير واستبدال الواردات ، قال انه يأمل ألا يكون التقرير قد أعطى انطباعا بالتشكيك بشأن تعزيز الصادرات ودعم استبدال غير تمييزى للواردات• ومن جهة أخرى ، تشهد بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة

Digitized by UNOG Library

زيادة طفيفة في الانتاجية ، ومن شأن ذلك ان يؤثر على هيكل التجارة في البلدان النامية وعلى تخصيص الموارد بين الواردات وصناعات استبدال الواردات .

٢٤٠ــ وانتقل للحديث عن بعض القضايا المفاهيمية التي أثيرت في المناقشة فذكر أن مفهوم الادارة الشاملة استخدم للاشارة الى المشاورات الحكومية الدولية بشأن الترابطات فيما بين الاقتصادات بهدف بلورة نهج للسياسة العامة أكثر تنسيقا لتناول الحالة الاقتصادية العالمية . وقد جرت هذه المشاورات من قبل فيما بين البلدان المتقدمة في مختلف المجموعات في نطاق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى . كما تشاورت البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية فيما بينها بصدد تنسيق سياساتها . وهناك افتقار الى نظام للمشاورات يضم جميع أعضاء المجتمع الدولي ويتناول القضايا النقدية والمالية والتجارية بأسلوب متكامل .

٢٤١ــ وفيما يتعلق بمفاهيم قوى السوق التنافسية والتدخل الحكومي ، أعرب عن رغبته لايضاح بعض نواحي اللبس المحتملة . والسؤال الأساسي هو ما اذا كانت عمليات السوق هي عمليات تنافسية . وقد كان هناك اتفاق عام على أنه ، لأغراض المساواة والفعالية ، تحتاج القوى التنافسية الى التنظيم في الأسواق المحلية في حالات معينة . وتعمل هذه العوامل كذلك على المستوى الدولي . وفي هذا السياق ، يوحي التقرير بأن هذه العوامل ترتبط ارتباطا تقنيا بالموضوع في ظروف الريبة والاختلال السائدة حاليا ، وانه ليس بوسع قوى السوق الدولية وحدها ان تخرج العالم من صعوباته الحالية .

٢٤٢ــ ولا يمكن ان يكون دعم المنافسة الحرة مناظرا لدعم الشركات عبر الوطنية ، اذ تميل تلك الشركات بصفة عامة الى تخفيض درجة التنافس الدولي والى تنظيم الأسواق . وقد بلغ حجم بعض الشركات عبر الوطنية وسيطرتها حدا جعل من المنافسة في هذه الأسواق أمرا ينطوى على مشاكل معقدة . وفي هذا الصدد ، فان انشاء وتوزيع السيولة الدولية ودور الشركات عبر الوطنية أمور تستحق مواصلة بحثها ، وهو ما يمكن ان يقوم به فريق الخبراء الدولي الحكومي الرفيع المستوى المخصص لدراسة تطور النظام النقدى الدولي في دورته الثانية .

٢٤٣ــ وفيما يتعلق بدور صندوق النقد الدولي ، فان امانة الأونكتاد قد ذكرت مرارا ان الصندوق يستطيع القيام بدور أكبر في جهود التنمية ، وقدمت عدة مقترحات تهدف الى زيادة موارد الصندوق . وفضلا عن ذلك ، شددت أمانة الأونكتاد على أنه ينبغي تكييف المشروطية بحيث تكون أكثر استجابة لاحتياجات ومشاكل التنمية في البلدان النامية . ويثير التقرير مسألتين مرتبطتين بذلك ، هما دور صندوق النقد الدولي في تمويل حالات العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية ، والصلة بين عمليات سوق رأس المال الخاص والصندوق . وفيما يتصل بالمسألة الأولى ، يذكر التقرير أن اسهام صندوق النقد الدولي في تمويل عجز موازين مدفوعات البلدان النامية كان متواضعا . وقد زادت موارد الصندوق بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ، واتخذ صندوق النقد تدابير لتعديل مشروطيته وفقا لرغبات واحتياجات البلدان النامية .

٢٤٤ــ وبصدد المسألة الثانية ، ذكر التقرير ان هناك فجوة بين توزيع الموارد الواردة من أسواق رأس المال على أساس معايير ملاءمتها من جهة ، واحتياجات البلدان النامية المفردة من جهة أخرى . وان التقرير يثير في هذا الصدد مسألة ما اذا كان نمط الاقراض الذى يتبعه صندوق النقد الدولي مكملا لنمط اسواق رأس المال أو مترتبا عليه .

Digitized by UNOG Library

٢٤٥ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ، ملاحظا ان المجلس أجرى مناقشة مجدية بشأن البندين ٣ و ٤ ، ان من المفيد مواصلة النقاش والجدال في هذه المسألة. وأضاف قوله أن الأعضاء في مجموعته يرغبون في ان تتاح لهم الفرصة في مرحلة لاحقة للتعليق على ردود الفعل الصادرة ازاء المناقشة التي أجراها الأمين العام للأونكتاد ومدير شعبة النقد والتمويل والتنمية. وتسهيلا لأى مناقشات من هذا النوع في دورات المجلس المقبلة ، يكون من المفيد ان تعد الأمانة ملخصا غير رسمي للآراء المبداة اثناء الدورة الحالية ورد الأمانة عليها ، بما في ذلك ملخص شامل للملاحظات الختامية الصادرة عن الأمين العام للأونكتاد ومدير شعبة النقد والتمويل والتنمية .

٢٤٦ــ ووجّه الرئيس النظر ، في الجلسة ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨١ ، الى مشروعي المقررين المقدمين خلال الدورة بشأن هذين البندين من جدول الأعمال (TD/B/L.606 و TD/B/L.609) ، وكذلك الى مشروع القرار TD/B/L.360 المحال من دورات سابقة .

٢٤٧ــ وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء ، وهي تقدم مشروع المقرر TD/B/L.609 ان المقصود هو التأكيد على الاهمية التي تعلقها مجموعتها على مواصلة المناقشة المفيدة بشأن " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١" . الا أنها فهمت ان الامين العام للأونكتاد يعتزم ، لمواصلة المناقشة حول هذا الموضوع ، اعداد ورقة غير رسمية ، كما هو مطلوب في مشروع المقرر . وبناء على ذلك فان مجموعتها تسحب مشروع المقرر .

٢٤٨ــ وأكد الامين العام للأونكتاد انه كان في نية الامانة على كل حال ان تعد ، لاستعمالها الخاص ، ملخصا يستعرض المناقشة والتعليقات التي اجريت بشأن " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١" ، وانه يسره ان يضع هذا الملخص بصورة غير رسمية تحت تصرف الوفود .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٤٩ــ قرر المجلس في جلسته ٥٦٣ المعقودة في ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، احالة مشروع القرار TD/B/L.360 بشأن ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي الى دورته الرابعة والعشرين لمواصلة النظر فيه واتخاذ الاجراء المناسب بشأنه (انظر المرفق أدناه) .

٢٥٠ــ وفي الجلسة ٥٦٥ ، المعقودة في ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ،

(أ) قرر المجلس احالة مشروع المقرر TD/B/L.606 بشأن وصول البلدان النامية الى الاسواق الدولية لرؤوس الاموال الى دورته الرابعة والعشرين لمواصلة النظر فيه واتخاذ اجراء مناسب بشأنه (١٣) ؛

(ب) احاط علما بنية الامين العام للأونكتاد تقديم دراسة متعمقة عن ظاهرة التضخم العالمية ووافق على النظر فيها في دورته الخامسة والعشرين . (انظر المرفق الاول أدناه ، مقررات اخرى ، (ح)) .

---

(١٣) للاطلاع على نص مشروع المقرر ، المقدم باسم الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، انظر المرفق الثاني أدناه .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الاخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة والتي تتطلب توجيه نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الثالثة والعشرين

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٥١ـ احيل هذا البند الى اللجنة الاولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه ، باستثناء قرار المؤتمر ١١٤ (د ـ ٥) الذى جرى النظر فيه في جلسة عامة •

ألف ـ قرار المؤتمر ١٠٩ (د ـ ٥) : مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية

النظر في البند في اللجنة الأولى للدورة

٢٥٢ـ قدم ممثل الأمين العام للأونكتاد الوثائق التي اعدت وفقا لقرار المؤتمر ١٠٩ (د ـ ٥) : استعراض للأوضاع الاقتصادية في ناميبيا وجنوب افريقيا (TD/B/869 and Add.1) واستعراض للأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة (TD/B/870) • وأشار الى أن تلك الاستعراضات قد أجراها مستشارون بناء على طلب أمانة الأونكتاد •

٢٥٣ـ ورأى ممثلو عدة بلدان نامية أن الاستعراضات توفر معلومات هامة ومفيدة • غير أنهم رأوا أنه يتعين النظر الى هذه الدراسات بوصفها خطوات أولية في تنفيذ قرار المؤتمر ١٠٩ (د ـ ٥) وينبغي استكمالهما باستعراضات أكثر تفصيلا للأوضاع الاقتصادية لشعوب ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين •

٢٥٤ـ وأكد ممثلو بعض البلدان النامية (الجزائر وكوبا والهند والاردن والجماهيرية العربية الليبية وباكستان ويوغوسلافيا) ان الدراسات قد أظهرت تشابها في نمط الاستغلال في الحالات الثلاث • فقد جرد السكان الأصليون من حقوقهم ، ودمرت مؤسساتهم ، وأضعف اقتصادهم ووجه نحو تلبية احتياجات المستبد ، وبذلت محاولات لتقويض أساس الانتماء الوطني لدى السكان الأصليين • وأعرب العديد من هؤلاء الممثلين أيضا عن أسفهم ازاء الدعم الذى تقدمه أمم غربية معينة لنظام الحكم في اسرائيل وجنوب افريقيا •

٢٥٥ـ وقال ممثلو بعض البلدان النامية (الجزائر ، وكوبا ، ونيجيريا ، والجمهورية العربية السورية وباكستان ، والسنغال) ان الوثيقتين TD/B/869 and Add.1 تكشفان بوضوح كيف أن نظام جنوب افريقيا قد جرد شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا من حقوقهم غير القابلة للتصرف • ووجه بعضهم الانتباه الى سياسات اثارة القلاقل التي تتبعها جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة • وذكر ممثلو عدة بلدان نامية (وكذلك ممثلو اليمن الديمقراطية واثيوبيا) انه يتعين اجراء دراسة شاملة عن ناميبيا كأنسب وسيلة لمساعدة الشعب الناميبي في استعداده للاستقلال • وأشارت تلك البلدان الى

Digitized by UNOG Library

المساعدة التي قدمها الأونكتاد لزمبابوى ، وهي مساعدة تجلت في وضع تقرير بعنوان زمبابوى : نحو نظام جديد - مسح اقتصادى واجتماعي (١٤) ، ورأت وجوب اجراء استعراض شامل مماثل لناميبيا من جانب الأونكتاد وبرنامج الامم المتحدة الانمائي • ورأت ان الأونكتاد يستطيع كذلك اداء دور مفيد في المساعدة في تدريب الشعب الناميبي •

٢٥٦ - وشجب ممثلا بلدين ناميين (الجزائر والسنغال) تواطؤ عدد من الشركات عبر الوطنية مع نظام جنوب افريقيا • وأشار الى أن هذه الشركات ساعدت على تعزيز استغلال السكان الأصليين والموارد الاقتصادية في هذه الأقاليم ، واسهمت في محاولات جنوب افريقيا لاثارة القلاقل في البلدان المجاورة • وأشار أحدهما الى القرار الذى اعتمدته لجنة الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية في دورتها السابعة التي اختتمت مؤخرا ، والذى أدان تلك الأعمال •

٢٥٧ - وذكر ممثلا بلدين ناميين (نيجيريا والجمهورية العربية السورية) ان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٧٨ ، الذى اعتمد في ١٩٧٨ قد أدان وصاية جنوب افريقيا على ناميبيا • وأكدا أن ذلك القرار يمثل أساسا لتسوية مسألة ناميبيا تسوية مناسبة • وأشار ممثل بلد ثالث (نيجيريا) الى مقرر محكمة العدل الدولية الذى أعلن بطلان هذه الوصاية قانونا • ودعا هذان الممثلان الى تنفيذ هذه المقررات على نحو مناسب من أجل تأمين حكم الأغلبية بحلول عام ١٩٨٣ •

٢٥٨ - وشدد ممثلو جميع البلدان النامية الذين تحدثوا عن مشاكل الشعب الفلسطيني على ضرورة الاعتراف بحقوق ذلك الشعب ، بما في ذلك حق انشاء دولة فلسطينية • وأكدوا فيما يتعلق بالوثيقة TD/B/870 ان بعض المسائل الهامة قد تجوهلت أو لم تعالج بتفصيل كاف وانها جديرة بدراسة أشمل • وشعروا ان مواطن الضعف في التقرير ترجع بدرجة كبيرة الى رفض السلطات الاسرائيلية التعاون في تنفيذ قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) ، والى أنه كان يتعين على الاستعراض ان يعتمد في حالات كثيرة على الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية التي تعكس المصالح السياسية للسلطات الاسرائيلية • وذكر ممثل بلد ثالث (بنغلاديش) انه في حين ان الاستعراضات تعطي القارئ لمحة عن أوضاع المعيشة المؤسفة التي يحياها شعبا فلسطين وناميبيا ، فان الاستعراض المتعلق بفلسطين قد أضعفه رفض اسرائيل تقديم المعلومات • وتساءل عن الداعي الى حجب المعلومات اذا لم يكن هناك ما يراد اخفاؤه • وأعلن بعض الممثلين ان اسرائيل رفضت أيضا السماح بنقل المعونة العربية الى الشعب الفلسطيني ، وكذا بانشاء معهد ثقافي لفلسطين •

٢٥٩ - وذكر ممثلو عدد من البلدان النامية ان المسائل التي لم يغطها التقرير تشمل وضع الشعب الفلسطيني في القدس والعواقب المترتبة على مشروع شق قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت عبر قطاع غزة • وأشاروا الى القرار الذى تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذى عقد مؤخرا ، والذى أدان هذا المشروع • وقالوا ان المشاكل التي تحتاج الى دراسة أشمل تتصل بجملة امور من بينها العواقب السيئة لسياسات الاستيطان الاسرائيلية ، والتدابير الرامية الى اقتلاع جذور الفلاحين الفلسطينيين وتحويلهم الى طبقة عاملة ، والتمييز ضد العمال ، ولا سيما في شكل المميزات الواسعة في الاجور وسياسات اسرائيل فيما يتعلق بالمياه • كما أشير الى السياسات التمييزية التي تطبقها اسرائيل في مجالات الاسكان والتدريب والتعليم •

٢٦٠ - وأشار ممثل مصر الى أن الدراسة المتعلقة بالشعب الفلسطيني (TD/B/870) لا تشمل

---

(١٤) الأمم المتحدة (١٩٨٠) •

Digitized by UNOG Library

الوضع في القدس الشرقية ، وانها تتضمن ، في الوقت نفسه ، معلومات احصائية عن شمال سيناء ، كما تتضمن حاشية تقول ان سكان شمال سيناء ليسوا كلهم فلسطينيين • وأعلن ان شمال سيناء هو جزء من مصر وان سكانه مصريون ، وان ادراج شمال سيناء في التقرير خطأ •

٢٦١ــ وأكد المتحدث باسم المجموعة دال ، الذى تكلم أيضا باسم منغوليا ، تأييد بلدان المجموعة دال لكفاح شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين • واستنكر قيام نظام جنوب افريقيا بمحاولة منع انهاء استعمار ناميبيا والابقاء على الفصل العنصرى • ودعا الأمم المتحدة الى تقديم الدعم الى الشعب الناميبي ، تمشيا مع مقررات الجمعية العامة بهذا الشأن • وأكد كذلك أنه لا يمكن ضمان السلم والاستقرار في الشرق الأوسط الا عن طريق تسوية سياسية شاملة يجب أن تشمل انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق شعب فلسطين ، بما في ذلك الحق في اقامة دولة فلسطينية • وقال انه يتعين التوصل الى هذه التسوية الشاملة بمشاركة جميع الأطراف المعنيين ، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية • ودعا الى اعداد المزيد من الدراسات عملا بقرار المؤتمر ١٠٩ (د—٥) •

٢٦٢ــ وبين ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ان العدوانية المتنامية لنظام الفصل العنصرى ما كانت تتأتى بدون دعم معظم الدوائر الامبريالية الرجعية • وقال ان بلده وقف موقفا واضحا وثابتا من تنفيذ الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني • وشدد على واجب الأونكتاد الهام في استخدام امكانياته الحالية على نحو أكثر فعالية لمساعدة النضال العادل الذى تخوضه حركات تحرير شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين •

٢٦٣ ــ وبيّن ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن بلده كان على الدوام وسيستمر على استعداده لمنح مساعدة كاملة لحركات التحرير الوطني وللشعوب في كفاحها العادل من أجل تحقيق السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية وكافة الحقوق الأخرى غير القابلة للتصرف بما فيها حق تقرير المصير • وأشار أيضا الى ضرورة وضع حد للجهود التي يبذلها النظام العنصرى في جنوب أفريقيا والمتواطئين معه لعرقلة استقلال ناميبيا وتأمين بقاء نظام الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا • وأدان بشدة عدوان جنوب أفريقيا على أنغولا وعلى الدول الأفريقية الأخرى ودعا الى وضع حد لهذا العدوان •

٢٦٤ــ وقال ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان موقف بلده من المسألة قيد النظر وارد في البيان الذى ألقاه المتحدث باسم المجموعة دال • وشدد على أن الدراستين المتعلقتين بناميبيا وجنوب أفريقيا تبينان بوضوح دور الشركات عبر الوطنية في استغلال الثروات الطبيعية لهذين الاقليمين وفي الابقاء على النظم العنصرية • وأدان التدخل العسكرى لنظام جنوب أفريقيا في أنغولا وطالب بحزم بوضع حد لهذا التدخل • وأخيرا قال انه ينبغي للأونكتاد أن يبقي مشاكل تقديم مساعدة الى حركات التحرير الوطني وقرار المؤتمر ١٠٩ (د—٥) في جدول أعماله ، وذلك الى أن تنال الشعوب المناضلة من أجل تحررها الوطني استقلالها •

٢٦٥ــ وعبّر ممثل الصين عن تقديره للدراسات التي قدمتها أمانة الأونكتاد قائلا انها تبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه شعوب فلسطين وناميبيا وآزانيا ، وتحلل الأسباب التاريخية لهذه المشاكل • وذكر أن بلده سيؤيد ، كالعادة ، شعوب فلسطين وناميبيا وآزانيا في كفاحها العادل من أجل التحرر الوطني والاستقلال • وعبّر عن الأمل في أن يواصل الأونكتاد جهوده ويقدم مساهمة أكبر في هذا المجال ، وذلك عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع •

Digitized by UNOG Library

٢٦٦ــ وذكر ممثل اسرائيل ان الوقت المتاح منذ نشر التقرير الوارد في الوثيقة TD/B/870 كان قصيرا جدا بحيث لا يتيح معالجته بتفصيل كبير مع مايحفل به من اتهامات جارحة وقلب للحقائق، واحتفظ بحقه في تقديم استعراض مفصل الى الأمين العام للأونكتاد عن الحالة في يهوذا والسامرة وغزة بالاستناد الى الحقائق والأرقام الصحيحة • وشدد على أن الموضوع يخرج كلية عن نطاق ولاية الأونكتاد وادعى أن الدوافع الكامنة وراء قرار المؤتمر ١٠٩ (د—٥) والتقرير سياسية بالأساس وهي جزء لا يتجزأ من حملة شعواء من الحرب السياسية التي تشن ضد اسرائيل بهدف خدمة مركز منظمة التحرير الفلسطينية وليس قضية العرب الفلسطينيين • وذكر بأن بلده صوت ضد قرار المؤتمر ١٠٩ (د—٥) حيث انه يعترض على أي نوع من أنواع التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية و/أو تقديم أي مساعدة اليها — وهي المنظمة الملتزمة بتخريب اسرائيل ، التي هي دولة عضو في الأمم المتحدة ، وفقا لما ينص عليه " الميثاق الوطني الفلسطيني " الذي اعتمده ، عام ١٩٦٤ المجلس الوطني الفلسطيني — أعلى مؤسسة لمنظمة التحرير الفلسطينية • وهذا يمثل خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة • وأردف قوله ان بلده قام ، وفقا لذلك ، بابلاغ الأمين العام للأونكتاد برفضه التعاون في اعداد التقرير •

٢٦٧ — وقال ، مبينا أن بلده واع بمسألة العرب الفلسطينيين التي تتطلب حلا ، ان مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي بما فيه مسألة العرب الفلسطينيين بجميع جوانبها منصوص عليها في اطار السلم في الشرق الأوسط بما يتمشى وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٩) ، وان تقدما ملموسا أحرز في مفاوضات الحكم الذاتي الكامل لسكان هذه المناطق • وذكر بالبيانات السابقة التي أدلى بها وفده في الأونكتاد وفي محافل أخرى والتي أوضح فيها أن اسرائيل لا تعترض على منح المساعدة للعرب الفلسطينيين شريطة أن تكون المساعدة مرسلة عبر القنوات المناسبة ومعطاة الى الفلسطينيين أنفسهم • وأكد أن اسرائيل تعاونت مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الاضطلاع بمشاريع انمائية لفائدة العرب الفلسطينيين وأنها حافظت ، في هذا الصدد ، على تعاون بناء كذلك مع وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية •

٢٦٨ــ أما فيما يتعلق بالاستعراض الوارد في الوثيقة TD/B/870 ، فقد شجب ما أسماه بطابعه المتحيز والمتحامل • وذكر أن سياسة الادارة العسكرية في مناطق يهوذا والسامرة وغزة قد التزمت بالابقاء على القوانين النافذة وتسيير شؤونها وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي والاتفاقيات الدولية الملزمة ، للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز علاقات حسن الجوار وابقاء باب الخيارات مفتوحا أمام مفاوضات السلم في المستقبل • وقال ان نجاح هذه السياسة أمر معروف أكده جميع المراقبين الموضوعيين وشهد به ملايين الزوار بمن فيهم الزوار من البلدان المجاورة • وأضاف أن تقدما تحقق في جميع جوانب ظروف المعيشة في يهوذا والسامرة وغزة وأن اسرائيل اضطلعت ببرنامج واسع النطاق وبناء للتنمية يتسم بعناية انسانية واحترام الهوية العربية للسكان ، وان الصحة والاسكان والخدمات التعليمية قد تحسنت ، وان البطالة قد قضي عليها تقريبا منذ ١٩٦٧ ، وأنه لا يوجد تمييز ضد العمال العرب فيما يتعلق بالأجور ، أو المزايا الاجتماعية أو سياسات الضريبة على الدخل ، وان الانتاج الصناعي في المناطق المذكورة أعلاه قد ازداد بما يربو على ٣٠٠ في المائة منذ ١٩٦٩ ، وان الزراعة مزدهرة ، ولا سيما نتيجة للتحسينات التكنولوجية وسياسات الارشاد الزراعي ، بحيث زاد الدخل من الزراعة ٦ر٢ مرة بالقيمة الحقيقية ، وان امدادات المياه ازدادت بصورة ملحوظة،

Digitized by UNOG Library

وان الدخل ومستوى المعيشة ارتفعا بشكل ملحوظ ، وان الانفاق الخاص للفرد الواحد ، محسوبا بأسعار ١٩٦٨ الثابتة قد ارتفع في يهوذا والسامرة وغزة بما يقارب ١٠٠ في المائة ، وان الدخل الفردى قد ازداد بمتوسط سنوى مقداره ١١ في المائة بالقيمة الحقيقية ، مما يدل على التقدم الاقتصادى والاجتماعي •

٢٦٩ــ وأكد أن استمرار معدل نمو الدخل الفردى السريع في هذه المناطق حتى خلال فترة الركود الاقتصادى في اسرائيل يكذب بوضوح واحدا من أهم التأكيدات الخاطئة المتكررة في التقرير (TD/B/870) والقائلة " بالآثار المضرة " الناتجة عن تفاعل الاقتصادين • وأكد ، علاوة على ذلك ، ان محررى التقرير كرسوا جزءا كبيرا منه لمواضيع محددة تعالج مباشرة من طرف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ــ مثل منظمة العمل الدولية ــ لكنهم تعمدوا ، لأسباب جلية ، تجاهل العديد من السمات الايجابية الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية البارزة التي شهدتها يهوذا والسامرة وغزة ، هذه السمات التي اعترفت بها وأبرزتها التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية •

٢٧٠ــ وأكد ، فيما يتعلق بالمستوطنات أنه لم تصادر أى أراض خاصة اطلاقا ــ وان هذه المستوطنات قد أقيمت على أراض كانت في السابق ــ عادة ــ أراضي صخرية ، غير مزروعة ، قاحلة وغير مستغلة تملكها الحكومة ولا يملكها أفراد ولا يتصور بأى حال أن يخلق ٢٠٠٠٠ اسرائيلي يعيشون في منطقة يبلغ سكانها ١٫٥ مليون نسمة أى مشكل أو خطر يهدد أية تسوية سلمية في المستقبل • بل على العكس من ذلك ، لا يمكنهم سوى أن يخلقوا ذلك الشكل من التعايش الذى ترغب فيه اسرائيل بشدة بين الشعبين ، لا " احلال سكان اسرائيليين محل سكان عرب " كما يرتئي محررو التقرير •

٢٧١ــ وذكر ، في معرض شرحه للصلة التي لا انفصام لها والتي تربط بين الشعب اليهودى ومهبط التوراة ، ان الصهيونية في حد ذاتها حركة تحرير وطني ــ قد تكون أقدمها ــ وان الاسرائيليين يسعون الى العيش بوصفهم أندادا للعرب لا للحلول محلهم • وأخيرا ، أورد مقاطع من بيان ألقاه وزير خارجية اسرائيل اسحاق شامير أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، ودعا فيه الدول العربية والفلسطينيين العرب الذين يعيشون في يهوذا والسامرة وغزة الى الانضمام الى عملية السلم •

٢٧٢ــ وأعرب المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية عن تقدير منظمته لاعداد الدراسات المعروضة على المجلس • وقال انه يرى ان الدراسة المتعلقة بالظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني (TD/B/870)، وان كانت تمهيدية ، تكشف عن عدد كبير من الممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال ضد شعب فلسطين واقتصادها • وأضاف ان الشعب الفلسطيني يشكل أربعة ملايين ونصف المليون من الرجال والنساء ، أرغموا ، نتيجة للاحتلال الصهيوني ، على العيش اما خارج وطنهم أو في ظل الاحتلال •

٢٧٣ــ وأعلن أن الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة هي أوضاع اضرار وممايزة ضد الشعب الفلسطيني ، وخاصة بسبب السياسات في ميادين الزراعة والموارد المائية ، والعمل ، والصناعة ، والتجارة الخارجية ، والأعمال المصرفية والتمويل ، والشؤون النقدية والضريبية • واضطرت المصارف العربية الى اغلاق أبوابها ، مما أعاق جهود تمويل المشاريع الفلسطينية • وفي الوقت نفسه ، فان مصارف قوى الاحتلال تستخدم الموارد الفلسطينية لتمويل اقتصادها الذاتي • وقد تم تصدير معدل

Digitized by UNOG Library

التضخم المرتفع لاقتصاد اسرائيل الى الأراضي المحتلة • وتؤثر الضرائب والرسوم الجمركية تأثيرا شديدا بوجه خاص على الصناعة الفلسطينية والشعب الفلسطيني • ويعاني العمال الفلسطينيون من ظروف سيئة جدا ، وتقل معدلات أجورهم عن معدلات الأجور التي يتقاضاها العمال الاسرائيليون — وأحيانا تقل بواقع ٥٠ في المائة عن أجور الاسرائيليين • وقد بلغ مجموع المبالغ التي اقتطعها الضمان الاجتماعي من أجور العمال الفلسطينيين بليون ليرة اسرائيلية — وهو مبلغ عاد بالنفع الكبير على الاقتصاد الاسرائيلي • وتهدف سياسات التجارة الخارجية الى تشجيع بيع البضائع التي ينتجها المجتمع الاسرائيلي ، في الأراضي المحتلة وفي الخارج على السواء ، على حساب البضائع الفلسطينية • وكانت نتيجة هذه الممارسات انتقال الثروة والموارد الاقتصادية بصورة منظمة الى المجتمع الاسرائيلي • وقال ان مواصلة اسرائيل سياساتها الاستيطانية ينطوي على عواقب خطيرة ، هذه السياسات التي تم بواسطتها الاستيلاء على أكثر من ثلث الأراضي الفلسطينية • وأضاف أن جميع هذه الممارسات تعد خرقا للقرارات والمقررات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة •

٢٧٤— واقترح ، بالتالي ، أن تستكمل الدراسة التمهيدية المعروضة على المجلس باستعراض شامل ومفصل لأوضاع الاقتصاد الفلسطيني • ووجه النظر الى الصعوبات التي تعترض تأمين المعلومات ذات الصلة بسبب العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال ، فقال ان هذه السلطات نفسها رفضت السماح بتنفيذ مشاريع عديدة ترمي الى مساعدة الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك انشاء مركز للتخطيط والبحوث برعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي •

٢٧٥— وقال ، ردا على ادعاء أبداه ممثل اسرائيل ، ان مراقب منظمة التحرير الفلسطينية ، أعلن أن ميثاق المنظمة لا يتوخى تدمير أى بلد ، في حين أن اسرائيل تقوم بصورة منظمة بأعمال عسكرية تهدف الى تدمير الشعب الفلسطيني والبلدان المجاورة • وأضاف ان اتفاقات كامب دافيد تشكل محاولة لادامة الاحتلال الاسرائيلي ، وانه ليس هناك فلسطيني واحد يقبل بهذه الاتفاقات •

٢٧٦— وقال في ختام حديثه انه يتحدى اسرائيل أن توافق على انشاء لجنة دولية للتحقيق في الوضع الحقيقي في الأراضي المحتلة •

٢٧٧— وقال المراقب عن المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ان شعوب ناميبيا وجنوب أفريقيا وفلسطين تعيش أوضاعا متماثلة • وقد أدت سياسات جنوب افريقيا الى خسائر في الأرواح والى الاعتداء على بلدان مجاورة مثل أنغولا • وأهاب بمواصلة الأونكتاد مساعدة ناميبيا ، مساعدة تتمثل على السواء في اعداد دراسة شاملة ، بالتعاون مع معهد ناميبيا ، وفي توفير التدريب للناميبيين •

٢٧٨— وأكد ممثل جامعة الدول العربية أن الدراسات المعروضة على المجلس تظهر أوجه تشابه المشاكل التي تواجهها شعوب ناميبيا وجنوب أفريقيا وفلسطين • وقال ان اعتراضا قد أبدى لأن الاستعراضات ، التي أعدها مستشارون ، ليست " استعراضات أجراها الأونكتاد " وهو يعتقد ، على العكس من ذلك ، ان قرار المؤتمر ١٠٩ (د—٥) يوكل مهمة الى الأونكتاد ، وانه يتعين على الأونكتاد بالتالي ، أن يضطلع بمسؤولية الدراسات المطلوبة ويتحمل مسؤولية محتواها • وأشار الى أن الدراسات المعروضة على المجلس هي دراسات أولية وينبغي اتباعها باستعراضات أعمق • وأما عن الدراسة المتعلقة بفلسطين (TD/B/870) فقال انه ينبغي تغطية عدد من القضايا بقدر أكبر من التفصيل ، وخاصة المشاكل الناشئة عن سياسات اسرائيل الاستيطانية • وفي هذا الصدد اقترح أن تأخذ أمانة الأونكتاد في الاعتبار النتائج التي توصلت اليها وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر •

Digitized by UNOG Library

٢٧٩ــ وأشار ممثل منظمة الوحدة الافريقية الى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى أدان نظام جنوب أفريقيا واعترف بمنظمة سوابو بوصفها الممثل الشرعي لشعب ناميبيا • وقال ان هذا القرار يوفر أساسا لحل المشكلة الناميبية ، ودعا الى تنفيذه • أما بشأن وضع الشعب الفلسطيني ، فقال ان اسرائيل واصلت سياستها العدوانية والقمعية وان السلام في الشرق الأوسط لا يتحقق الا بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة •

٢٨٠ــ وفي الجلسة السادسة للجنة الدورة ، المعقودة في ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، قدم المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ مشروعي القرارين TD/B(XXIII)/SC.I/L.3 و TD/B(XXIII)/SC.I/L.4، اللذين قدمتهما غابون باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ • ويتعلق كلا مشروعي القرارين بقرار المؤتمر ١٠٩ (د ــ ٥) ويتناولان مواصلة الأونكتاد تقديم المساعدة الى شعوب ناميبيا وجنوب أفريقيا وفلسطين •

٢٨١ــ وذكر الناطق باسم المجموعة دال أن مجموعته تؤيد تأييدا كاملا كلا مشروعي القرارين ، وأنه ليس في المشروعين ما يتناقض مع أحكام قرار المؤتمر ١٠٩ (د ــ ٥) • وقال ان من رأيه أن تواصل أمانة الأونكتاد العمل في اجراء الدراسات المطلوبة بموجب القرار ١٠٩ (د ــ ٥) •

٢٨٢ــ وأعرب ممثل الصين عن أمله في أن تجرى دراسات أكثر تعمقا عن هذا الموضوع • وأبدى تأييد بلاده لمشروعي القرارين المقدمين من مجموعة الـ ٧٧ •

٢٨٣ــ وأعرب ممثل ايران أيضا عن تأييده لمشروعي القرارين •

٢٨٤ــ وقررت لجنة الدورة ، في جلستها السابعة المعقودة في ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، احالة مشروعي القرارين TD/B(XXIII)/SC.I/L.3 و TD/B(XXIII)/SC.I/L.4 الى فريق الاتصال التابع للرئيس •

٢٨٥ــ وفي الجلسة (الختامية) الثامنة للجنة الأولى للدورة ، المعقودة في ٨ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨١ ، أبلغ الرئيس لجنة الدورة أن فريق الاتصال التابع له قرر أن يحيل الى فريق الاتصال التابع لرئيس المجلس مشروعي القرارين • ومن المفهوم لديه أنه تم بالفعل دراسة مشروعي القرارين هناك وان قرارا سيتخذ بشأنهما في المجلس بكامل هيئته •

النظر في البند في جلسة عامة

٢٨٦ــ في الجلسة ٥٦٥ ، المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، وجه الرئيس الانتباه الى نصين معدلين لمشروعي القرارين TD/B(XXIII)/SC.I/L.3 و TD/B(XXIII)/SC.I/L.4 المقدمين من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (الوثيقتان TD/B/L.603 و TD/B/L.604 على التوالي) • وقد تم النظر في النصين المعدلين في فريق الاتصال التابع لرئيس المجلس ، ولكن نظرا لتعذر التوصل الى اتفاق بشأنهما ، فقد طلب مقدموهما طرحهما للتصويت بنداء الأسماء •

٢٨٧ــ وقبل التصويت على مشروعي القرارين ، أشار الأمين العام للأونكتاد الى أنه وان كانت الأمانة ستقوم ببدء وتنظيم الدراسات الاستقصائية المطلوبة في كلا مشروعي القرارين ، فان الدراسات الشاملة المتعمقة ستتطلب اتاحة موارد اضافية من برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو من تبرعات أخرى في اطار مشاريع المساعدة التقنية •

Digitized by UNOG Library

٢٨٨- وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء ان عددا كبيرا من بلدان المجموعة باء يأسف لأن مناقشة هذه المسألة في الدورة الحالية للمجلس استغرقت وقتا كبيرا جدا • وأعربت عن الأمل في أن تركّز الدورات المقبلة على البنود الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والتنمية •

٢٨٩- وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته ترى ، على العكس من ذلك ، ان مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية مسألة في غاية الأهمية يتوجب النظر فيها في الأونكتاد •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٩٠- في الجلسة ذاتها (٥٦٥) اعتمد المجلس مشروع القرار TD/B/L.603 بتصويت جرى بنداء الأسماء ، وذلك بأغلبية ٧٥ صوتا ، مقابل صوت واحد ، وامتناع ٢١ عضوا عن التصويت (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢٣٨ (د-٢٣)) •

---

(١٥) كانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، زائير ، سري لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا •

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية •

الممتنعون : استراليا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، اليونان •

Digitized by UNOG Library

٢٩١- وفي الجلسة ٥٦٥ أيضا ، اعتمد المجلس مشروع القرار TD/B/L.604 بتصويت جرى بنداء الأسماء ، وذلك بأغلبية ٧٥ صوتا ، مقابل صوتين ، وامتناع ٢٠ عضوا عن التصويت(١٦) (للاطلاع على النص، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢٣٩ (د-٢٣)) .

٢٩٢- وتحدث الناطق باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الأعضاء فيه ، معلنا أن البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي امتنعت عن التصويت على مشروعي القرارين TD/B/L.603 و TD/B/L.604 ، فأعاد الى الأذهان أنه لم يكن في وسع تلك البلدان تأييد قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) لأنها تعتقد أن الأونكتاد ليس المحفل المناسب لمناقشة تلك المسائل . بيد أنه أكد على أن الأصوات التي أدلت بها على التو بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي لا ينبغي أن تفسر بأنها مؤشر على آرائها بشأن القضايا الموضوعية المطروحة . فقد تم توضيح تلك الآراء توضيحا كاملا في محافل الأمم المتحدة المناسبة . وقال أخيرا انه ينبغي للأونكتاد تركيز الموارد المتاحة على المواضيع التي تدخل بجلاء في اختصاصه .

٢٩٣- وتحدثت ممثلة سنغافورة مشيرة الى أن بلدها صوّت مؤيدا قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥)، فذكرت أن وفدها صوت أيضا مؤيد مشروع القرار TD/B/L.604 . وأضافت أن سنغافورة ، تمشيا مع سياستها في محافل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ، تفهم من عبارة " الأراضي الفلسطينية المحتلة " الواردة في القرار المعتمد توا بأنها تشير الى الأراضي التي احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ .

---

(١٦) كانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ، أنغولا ، اوروغواي ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، زائير ، سري لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، النمسا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

Digitized by UNOG Library

٢٩٤ - وذكر ممثل اليابان أن وفده امتنع عن التصويت على مشروعي القرارين لأنه يرى أنهما يتصلان بقضايا يغلب عليها الطابع السياسي ولها محافلها المناسبة في مكان آخر من الامم المتحدة وأنهما بالتالي يخرجان عن دائرة اختصاص الأونكتاد بالذات . ومن رأيه أن الموارد المتاحة للأونكتاد ينبغي تكريسها لما للأونكتاد من برنامج عمل متخصص - أي للأنشطة التي تدخل بجلاء في نطاق أهداف تلك المنظمة .

٢٩٥ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو يشير الى مشروعي القرارين المعتمدين توا ، أن بلده يؤيد هدف التنمية الاقتصادية لشعوب افريقيا الجنوبية ، وكان سخيا فيما يمنحه لبرامج مساعدة تلك الشعوب . غير أن حكومة الولايات المتحدة لا تؤيد توجيه مساعدة الامم المتحدة الى أو لفائدة حركات التحرير الوطني . وأضاف أن حكومته تزعم جازمة أنه ليس الغرض من برامج مساعدة تقدمها الامم المتحدة تقديم المعونة لحركات التحرير نفسها أو ضمان حصول حركات التحرير الوطني على مكاسب سياسية من خلال المساعدة المقدمة من الامم المتحدة . وذكر فيما يتعلق بمشروع القرار TD/B/L.604 (القرار ٢٣٩ (د-٢٣)) الذى يدعو الى اجراء دراسة ، بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ، للاوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني ، الذى مازال يعيش تحت الاحتلال الأجنبي ، ان الولايات المتحدة طالما أيدت برامج دولية غير سياسية لمساعدة الفلسطينيين ، وعلى سبيل المثال من خلال الأونروا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . بيد أن الولايات المتحدة تعارض مبادرة الأونكتاد هذه لأنها تشكل مقترحا غير مجد ، دافعه سياسي ، ولا يتفق مع الجهود التي تبذل لحل القضية الفلسطينية ، ولا يشكل نشاطا مشروعا بالنسبة للأونكتاد . هذا فضلا عن أنه يحاول في غير محل أن يقرن بين منظمة التحرير الفلسطينية وهي منظمة سياسية ، وبين ما يراد له أن يكون برنامجا انمائي الوجهة من برامج الامم المتحدة .

٢٩٦ - وذكر ممثل كندا أن وفده امتنع عن التصويت على مشروعي القرارين . وأعاد الى الاذهان أن كندا كانت قد صوتت ضد قرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) لأنها ترى ان الاونكتاد ليس بالمحفل الملائم لنظر مسائل ذات طابع سياسي . وأضاف أن تصويت وفده على القرارين المعتمدين توا لا ينبغي أن يتخذ كمؤشر على حدوث تغيير في ذلك الموقف .

٢٩٧ - وذكر ممثل فنلندا ، متكلما نيابة عن الدانمرك والسويد والنرويج ايضا فذكر أن تلك البلدان امتنعت التصويت على مشروعي القرارين لأن رأيها الثابت هو أن المجلس ليس بالمحفل الملائم للنظر في موضوعي مشروعي القرارين . وهي تتمسك بأن المسائل التي لها طابع سياسي ينبغي أن تنظر في محافل الأمم المتحدة الموجودة لتلك الاغراض . أما اراء الحكومات النوردية فيما يتعلق بضرورة ايجاد حل للمشاكل التي تواجه الشعب الفلسطيني فهي اراء معروفة جيدا كما أن مواقفها معروفة جيدا وبنفس القدر ازاء ناميبيا وجنوب افريقيا . وقد دأبت البلدان النوردية على تأييد الامم المتحدة في قيامها بالمسؤوليات التي تضطلع بها من أجل ضمان تقرير المصير والاستقلال لشعب ناميبيا ومن اجل تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية . وقال أخيرا ان للقضيتين اللتين تناولهما القراران المقترح عليهما توا ، في رأى البلدان النوردية ، أهمية قصوى ولا ينبغي النظر الى امتناع البلدان النوردية على أنه ينطوى على أى موقف من جوهر هذين المقترحين .

٢٩٨ - وصرح ممثل فييت نام بأن وفده صوت مؤيدا مشروعي القرارين . ولاحظ أنه منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ١٩٦٠ حصلت بلدان عديدة على الاستقلال . ومضى يقول ان المجتمع الدولي يدين نظام الفصل العنصرى الذى تمارسه جنوب أفريقيا ، كما يدين حملة الارهاب والعدوان التي يشنها

Digitized by UNOG Library

ذلك البلد ضد البلدان المجاورة بما في ذلك ناميبيا • ومن أسف انه في نفس الوقت الذى كان فيه نظام جنوب افريقيا يعاني العزلة في جميع الجوانب أكثر من أى وقت مضى ، بذل الأمبرياليون والرجعيون الدوليون والشركات عبر الوطنية أقصى الجهد لانقاذ ذلك النظام عن طريق تقوية دعمه سياسيا وعسكريا • ولهذا السبب فهو يناشد المجتمع الدولي اتخاذ تدابير جذرية وفعالة لمساعدة شعوب جنوب أفريقيا وناميبيا كي تخلع عنها نير الفصل العنصرى والقمع • وأشار الى القرار المتعلق بفلسطين فأعرب عن الرأى القائل بأنه على اسرائيل أن تجلو عن الأراضي المحتلة وعن القدس • وقال أخيرا ان فييت نام أيدت دائما جهود الشعوب التي تكافح لنيل حريتها واستقلالها •

٢٩٩ــ وذكر ممثل سويسرا بأن وفده امتنع عن التصويت على مشروعي القرارين • فوفده يرى أن الأونكتاد ليس المحفل الملائم لتناول مسائل سياسية أساسا في منشئها فضلا عن كونها خلافية • هذا علاوة على أن الدراسات المدعو في القرارين الى اجرائها يرجّح أن تكون عبئا على أجهزة الأونكتاد وأن تنحرف بالأموال عن الأنشطة ذات الأولوية الموكلة اليه بحكم ولايته •

٣٠٠ــ وقال ممثل الجمهورية العربية السورية مشيرا الى بيان ممثل سويسرا ، ان وفده يرى أن القرارين المعتمدين توا يتناولان مسائل اقتصادية تماما • ذلك أن الأمين العام للأونكتاد مدعو الى اعداد المزيد من الدراسات عن الأراضي الفلسطينية المحتلة وعن ناميبيا تكون الأولوية فيها لمسائل التجارة والتنمية • والمطالب التي تقدمت بها ناميبيا مطالب اقتصادية بكل معنى الكلمة ، كما أن الطابع الاقتصادى للقرار المتعلق بفلسطين يتجلى فيما ورد بالفقرة ١ منه التي تطلب الى الأمين العام للأونكتاد اعداد " مسح شامل متعمق لحالة اقتصاد شعب فلسطين " في الأراضي الفلسطينية المحتلة • وقال أخيرا ان مساعدة تلك الشعوب الضعيفة في كفاحاتها أمر واجب ، ولكنه تساءل بأى معنى يمكن القول عن تلك البلدان التي صوتت ضد مشروعي القرارين أنها تقدم تلك المساعدة •

٣٠١ــ وأعلن ممثل منغوليا عن تأييده للبيان الذى أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية •

٣٠٢ــ ورد ممثل سويسرا على الملاحظات التي أدلى بها ممثل الجمهورية العربية السورية فأكد على أنه في كلمته السابقة لم يتحدث عن مسائل " سياسية " وانما عن مسائل " سياسية أساسا في منشئها " وأشار فضلا عن ذلك الى أن سويسرا ساندت لعدة سنوات برنامج الأونروا ، ومن ثم ينبغي أن يكون موقفها من هذا الموضوع واضحا •

باء ــ *قرار المؤتمر ١١٢ (د ــ ٥) : تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية بما في ذلك التعجيل بتحولها التكنولوجي*

النظر فى البند فى اللجنة الأولى للدورة

٣٠٣ــ أشار ممثل الأمين العام للأونكتاد الى أنه طلب من المجلس البت في اختصاصات وموعد اجتماع خبراء حكوميين بشأن الطاقة ، وفقا لقراره ٢٣٠ (د ــ ٢٢) ، وخاصة الفقرة ٢ منه • وأشار الى أنه لما كان برنامج عمل نيروبي بشأن تطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذى اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (١٧) قد أشار بوجه خاص الى نقل وتكييف وتطبيق التكنولوجيا في البلدان النامية باعتبارها أحد مجالات العمل ذات الأولوية ، وأوصى بأن تساعد منظومة الامم المتحدة في تنفيذ البرنامج ، فقد يرغب المجلس مراعاة هذه الناحية لدى البت في اختصاصات الاجتماع •

---

(١٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي ١٠ــ٢١ آب/أغسطس ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.I.24) الفصل الأول ، الفرع ألف .

Digitized by UNOG Library

٣٠٤- وذكر المتحدث باسم المجموعة دال بأن مجموعته لا تمانع في عقد اجتماع خبراء حكوميين بشأن الطاقة وتؤيد المقترحات التي قدمتها الأمانة في الوثيقة TD/B/L.598 لتسهيل نظر المجلس في هذه المسألة • وسأل عما اذا كان يترتب على عقد هذا الاجتماع آثار مالية اضافية •

٣٠٥- وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ بأن مجموعته تعلق أهمية كبيرة على قرار المجلس ٢٣٠ (د-٢٢) بشأن عقد اجتماعات لخبراء حكوميين تعنى بقطاعات مفردة ومجالات ذات أهمية حاسمة للبلدان النامية • وقال انه لما كان قد تم التوصل الى اتفاق بشأن اختصاصات الاجتماعين المعنيين بتجهيز الأغذية وبالسلع الانتاجية والمعدات الصناعية ، وبالنظر الى أن الاجتماع المعني بالطاقة ستكون له اختصاصات مماثلة ، فان مجموعته ترى أن اتخاذ قرار بشأن الاجتماع المعني بالطاقة في الدورة الحالية ليس بمشكلة •

٣٠٦- وذكر المتحدث باسم المجموعة باء بأن مجموعته لا تعارض من حيث المبدأ عقد اجتماع لخبراء حكوميين بشأن الطاقة ، ولكنها تعتقد انه ليس من الواضح كيف ستساهم مختلف منظمات الأمم المتحدة في العمل الخاص بالطاقة • فما هي المنظمة التي ستقوم بذلك ، وبأى عمل ستقوم ؟ ثم ان هناك مسألة معرفة كيف ستبت اللجنة المؤقتة التي أنشأها برنامج عمل نيروبي ، في أعمال المتابعة • وبالنظر الى عدم وضوح هذه الامور ، فان المجموعة باء تقترح تأجيل اتخاذ قرار بشأن اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بالطاقة مدة سنة تقريبا ، بانتظار ما تتمخض عنه اللجنة المؤقتة المذكورة أعلاه •

٣٠٧- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ في معرض الاجابة على الملاحظات التي أبداها المتحدث باسم المجموعة باء ان هناك علاقة بين اجتماعات الخبراء بشأن القطاعات المختلفة • وان مجموعته لا تشاطر الرأى القائل بضرورة تأجيل مناقشة المسألة • وقد سبق ان نوقشت في الدورة الثانية والعشرين للمجلس مسألة اى الناس يفعل اى الامور • ومن الاهمية بمكان ، في نظر مجموعة الـ ٧٧ تبادل الآراء بشأن توقيت واختصاصات الاجتماع المعني بالطاقة •

٣٠٨- وقال ممثل الصين ان قرار المجلس ٢٣٠ (د-٢٢) قد بت في توقيت واختصاصات اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بالطاقة قيد النظر في الدورة الحالية • وقد آن الأوان للمجلس لكي يأخذ قرارا بشأن هذه المسألة • وهو يرى أن الوثيقة TD/B/L.598 يمكن أن تكون بمثابة أساس مفيد للنظر في اجتماع الخبراء المعني بالطاقة •

٣٠٩- وقال ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في معرض الرد على السؤال الذى طرحه المتحدث باسم المجموعة دال ، انه لن يترتب على قرار دعوة اجتماع الخبراء الحكوميين الى الانعقاد أية آثار مالية اضافية حيث انه قد ادرج بالفعل في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ •

٣١٠- وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه ينبغي ، في رأيه ، دعوة الاجتماع الى الانعقاد قبل الدورة الرابعة للجنة نقل التكنولوجيا (المقرر ، مؤقتا ، عقدها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢) ، وبعد اجتماع فريقي الخبراء الآخرين المعنيين بالسلع الانتاجية وتجهيز الأغذية والمقرر ، مؤقتا ، عقدهما في حزيران / يونيه وتموز / يوليه ١٩٨٢ بغية اعطاء الفريق الجديد فسحة من الوقت للاعمال التحضيرية بقدر ما سيتاح للفريقين الآخرين • واقترح كذلك ألا يبحث الاجتماع المعني بالطاقة في الطاقة النووية • وعلاوة على ذلك ينبغي عقد الاجتماعين بالتعاون مع اليونيدو وادارة التعاون التقني من أجل التنمية وسائر منظمات الامم المتحدة ذات الصلة • وينبغي ان يأخذ الاجتماع في الاعتبار أيضا القرارات التي قد تتخذها اللجنة المؤقتة التي ستدعى الى الانعقاد في عام ١٩٨٢ للنظر في

Digitized by UNOG Library

تنفيذ برنامج عمل نيروبي بشأن تطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وينبغي للفريق ، فضلا عن ذلك أن يقدم تقريره للمجلس من خلال لجنة نقل التكنولوجيا . وتود مجموعته أن ترى انعكاس هذه العناصر بوضوح في أي مشروع قرار يقدم بشأن هذه المسألة .

٣١١ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، مشيرا الى الاقتراح الذي تقدم به المتحدث باسم المجموعة باء ان بامكان مجموعة الـ ٧٧ ان توافق على عقد الاجتماع قبل الدورة الرابعة للجنة نقل التكنولوجيا . أما فيما يتعلق باختصاصات الاجتماع المعني بالطاقة ، فانه يؤيد ، بصفة عامة ، الاختصاصات التي اقترحتها الأمانة في الوثيقة TD/B/L.598 .

٣١٢ــ وعرض الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ ، في الجلسة السابعة المعقودة في ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ ، مشروع قرار بشأن هذا الموضوع TD/B(XXIII)/SC.I/L.5 كانت قد تقدمت به غابون باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ . وقال ان مجموعته وضعت في اعتبارها ، عند صياغة مشروع القرار المذكور، الآراء التي أبدتها المجموعات الأخرى . وهو يعتقد من ثم أن مشروع القرار ينبغي أن يكون مقبولا من كافة المجموعات . وأشار الى انه ينبغي حذف عبارة " في الربع الأخير من ١٩٨٢ " الواردة في الفقرة ١ من المنطوق .

٣١٣ــ وفي الجلسة نفسها ، قررت لجنة الدورة احالة مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.5 بصيغته المعدلة الى فريق الاتصال التابع للرئيس .

٣١٤ــ وفي الجلسة (الختامية) الثامنة ، المعقودة في ٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ ، عرض الرئيس مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.8 الذي قدم نتيجة مشاورات غير رسمية ، وسحب مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.5 . وقال الرئيس انه يفهم أنه سيتقرر بدء اجتماع الخبراء الحكوميين بشأن الطاقة في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٢ .

٣١٥ــ وفي الجلسة ذاتها ، أوصت لجنة الدورة باعتماد مشروع القرار المقدم من الرئيس .

النظر في البند في جلسة عامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣١٦ــ اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٦٥ ، المعقودة في ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، مشروع القرار الذي أوصت باعتماده اللجنة الاولى للدورة (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢٤١ (د ــ ٣٦)) .

جيم - قرار المؤتمر ١١٤ (د - ٥) : المسائل المؤسسية (١٨)

٣١٧ــ كان أمام المجلس لأغراض النظر في هذا البند ، مذكرة من الأمين العام للأونكتاد عن الخطوات المتخذة أو المتوخاة من الأمانة لأجل تنفيذ تلك الأحكام من قرار المجلس ٢٣١ (د ــ ٢٢)

---

(١٨) احيل هذا الموضوع مباشرة الى الجلسة العامة والى فريق الاتصال التابع لرئيس المجلس .

Digitized by UNOG Library

المتخذ إعمالا لتنفيذ قرار المؤتمر ١١٤ (د-٥) ، التي تتطلب اتخاذ اجراءات من قبل الأمانة (TD/B/L.595) ، وتقرير من أمانة الأونكتاد بشأن جدوى اصدار نشرة يومية للأونكتاد تعد عملا بالفقرة ٢٥ من قرار المجلس ٢٣١ (د-٢٢) (TD/B/L.596) .

٣١٨- وفيما يتعلق بالوثيقة TD/B/L.595 ، وردا على التساؤلات المثارة حول اقتراح اصدار قائمة دورية للوفود في جنيف بكافة الوظائف الشاغرة ، ونظرا لعدم ورود أي رد بعد من المقر الدائم للأمم المتحدة ، ذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد انه سينقل الى نيويورك قلق المجلس ، بغية الحصول على رد في أقرب فرصة ممكنة ، لتعميمه على أعضاء المجلس .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣١٩- قرر المجلس ، في جلسته ٥٦٣ ، المعقودة بتاريخ ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، أنه لا يود المضي في متابعة موضوع اصدار نشرة يومية للأونكتاد (انظر المرفق الاول ، مقررات أخرى ، (ج)) .

دال - قرار المؤتمر ١١٩ (د - ٥) : النزعة الحمائية في قطاع الخدمات

النظر في البند في اللجنة الأولى للدورة

٣٢٠- قال ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في معرض عرضه للتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن هذه المسألة بعنوان " آثار ممارسات الطيران المدني التمييزية والمجحفة على نمو النقل الجوي في البلدان النامية " ان الأمانة وجدت ان مستوى الحمائية في مجال الطيران المدني عاليا جدا منذ أن تم الأخذ بها من خلال اتفاقية شيكاغو والاتفاقات الثنائية . وقد كشف التقرير أيضا عن عدد من المجالات التي قد تؤثر فيها الممارسات التمييزية أو المجحفة في شكل مقنع بدرجة أكبر ، الى جانب مركز الخطوط الجوية الكبيرة المهيمن ، في اقتصادات الخطوط الجوية وصناعة السياحة في البلدان النامية .

٣٢١- وأكد المتحدث باسم المجموعة دال مجددا على الموقف الذي أبدته مجموعته بشأن هذا الموضوع في الاونكتاد الخامس(١٩) . ونظرا لتأخر توزيع التقرير وطابعه الشديد التعقيد والتحديد ، فهو لا يستطيع بعد ابداء رد فعل مجموعته ازاءه .

٣٢٢- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته واجهت صعوبات فيما يتعلق بهذا الموضوع . وأعاد الى الأذهان ان بلدان المجموعة باء قد صوتت ضد القرار ١١٩ (د-٥) أو امتنعت عن التصويت عليه لانها تعتبر ان منظمة الطيران المدني الدولي هي المحفل المناسب للنظر في هذا الموضوع ، لذلك يرى ان قصارى مايسع مجموعته ان توافق عليه هو الاحاطة علما بالتقرير .

٣٢٣- وتحدث الناطق باسم المجموعة الآسيوية فقال انه الى جانب الاحاطة علما بالتقرير ينبغي للمجلس أيضا أن يجري مناقشات بشأن موضوع الحمائية في قطاع الخدمات . واعاد الى الأذهان أنه

---

(١٩) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة . رقم المبيع للطبعة العربية A.79.II.D.14) الجزء الثاني ، الفقرة ٣١١ .

Digitized by UNOG Library

بسبب تأخر توزيع الوثيقة فان الدورة الحالية قد لا توفر فرصة لمناقشة الموضوع مناقشة كاملة • ولـذا ينبغي للقضايا المثارة في التقرير وغيرها من القضايا المتعلقة بالحمائية في قطاع الخدمات ، أن تنظر في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس •

٣٢٤ـ وقالت ممثلة شيلي ان التقرير منطلق قيّم لموضوع سيكتسي أهمية بالغة ، خاصة في البلدان النامية • ولفتت الانتباه الى احدى النتائج التي تضمنها التقرير ، والتي تفيد بأن المعاملة التفضيلية ضرورية بالنسبة للبلدان النامية • وهي ترى أن المنافسة الحرة والقضاء على الممارسات التمييزية والحمائية أمران لا غنى عنهما وذكرت ، على سبيل المثال ، مشكلة الحرمان من المساواة في امكانية الوصول الى الوقود • وعلاوة على ذلك فلا بد من توفير امكانية الوصول بشكل غير تمييزي الى نظم المعلومات ونظم الحجز الالكترونية • وقالت ، في معرض التعليق على عدة توصيات أخرى وردت في التقرير ، انه ينبغي للخطوط الجوية أن تتفق على الأسعار ، وانه ينبغي أن يقتصر دور الحكومات على مراقبة ممارسات النهب والتمييز ، وحماية المستهلكين من الأسعار المشطة الارتفاع والناجمة عن الأوضاع المهيمنة ، وحماية شركات الطيران من انخفاض الأسعار المصطنع والناجم عن تقديم الحكومات مساعدات مالية ودعم بشكل مباشر أو غير مباشر للشركات • وقالت ان بلادها تنتهج سياسة الأجواء المفتوحة وان حجم الحركة الجوية الدولية في بلادها قد ازداد زيادة كبيرة منذ الأخذ بهذه السياسة • وأضافت ، مشيرة الى أن التقرير لا يدعي أنه تقرير جامع ، انه ينبغي مواصلة الجهود التي تبذلها الأمانة من أجل الحصول على المعلومات الاضافية ، وأعربت عن أملها في أن تكون المناقشة الحالية فعالة في حفز التعاون الدولي في هذا الميدان • ويرى وفدها أنه ينبغي للأمانة أن تواصل دراساتها ، مراعية الجوانب الوطنية المختلفة ، وأن ترفع تقريرا بشأن استنتاجاتها الى المجلس في دورته الرابعة والعشرين •

٣٢٥ـ ورأى ممثل سنغافورة أن تقرير الأمانة جيد • وأعرب عن تقديره للبلدان الأخرى التي صوتت الى جانب قرار المؤتمر ١١٩ (د ـ ٥) تأييدا لسنغافورة والبلدان الأخرى الأعضاء في رابطة دول جنوب شرقي آسيا • ولاحظ ، علاوة على ذلك ، أن قضية الحمائية المشار اليها في الفقرة ١٠٦ من التقرير قد حلت • واقترح أن يحيط المجلس علما بالتقرير ، وأيد اقتراح المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ القائل بابقاء المسألة مدرجة في جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس •

٣٢٦ـ وقال ممثل منظمة الطيران المدني الدولي ان من الملائم ايلاء الاعتبار لأنشطة منظمة الطيران المدني الدولي لأن تلك المنظمة انما هي محفل لمناقشة القضايا الاقتصادية والتنظيمية في مجال النقل الجوى الدولي • واستعرض في ايجاز أنشطة منظمة الطيران المدني الدولي في هذه الميادين ولاحظ أن الدراسات التي أجرتها منظمة الطيران المدني الدولي قد أدت الى قيام جمعية المنظمة باتخاذ عدد من القرارات • وتؤيد هذه القرارات اتباع نهج وحلول متعددة الأطراف واجتناب العمل الانفرادي • وللبرهنة على سلامة النظم الأساسية ، أشار الى التغير الهام الذى طرأ على الحصص في مجموع حركة النقل الجوى للخطوط الجوية المختلفة خلال العقد المنصرم •

٣٢٧ـ وهنأ المراقب عن الرابطة الدولية للنقل الجوى الأمانة على تقريرها عن هذا الموضوع الصعب • وأعاد الى الأذهان ان عضوية الرابطة الدولية للنقل الجوى تتألف ، بالدرجة الأولى ، من الخطوط الجوية التابعة للبلدان النامية • وقد أدمجت أربع توصيات من بين التوصيات التي تقدمت بها قوة العمل التابعة للرابطة الدولية للنقل الجوى والواردة في الفقرة ٤٨ من تقرير الأمانة ، في برنامج شامل أعطى بالفعل نتائج ملموسة • وهناك دلائل على الاعتراف بأنشطة التنسيق المتعددة الأطراف

Digitized by UNOG Library

التي تمارسها الرابطة الدولية للنقل الجوي ، بوصفها عنصرا متعدد الأطراف ذا قيمة في نظام هيكله ثنائي بالدرجة الأولى • وأخيرا طمأن المجلس على تعاون الرابطة الدولية للنقل الجوى الكامل بشأن هذه المسألة في المستقبل •

٣٢٨ــ اقترح الناطق باسم المجموعة دال ان يتابع المجلس ، بالنظر الى أهمية هذه القضية المعقدة الجديرة بأن تناقش بعمق ، النظر فيها في دورته الرابعة والعشرين •

٣٢٩ــ وذكر الناطق باسم المجموعة باء انه بوسعه الموافقة على الاقتراح •

٣٣٠ــ وقررت لجنة الدورة ، في جلستها السابعة المعقودة في ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، التوصية لدى مجلس التجارة والتنمية بأنه ، بالنظر الى أهمية التقرير (TD/B/860) والحاجة الى متسع من الوقت لدراسته في العواصم ، ينبغي نظر هذه المسألة مرة أخرى في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس •

النظر في البند في جلسة عامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٣١ ــ في الجلسة ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، قرر المجلس وهو يحيط علما بتقرير اللجنة الأولى للدورة ، أن يتابع في دورته الرابعة والعشرين النظر في مسألة الحماية في قطاع الخدمات (قرار المؤتمر ١١٩ (د ــ ٥)) •

هاء ــ مقرر المؤتمر ١٣٢ (د - ٥) : المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

٣٣٢ــ كان مطروحا أمام المجلس ، للنظر في هذا البند ، تقرير أعدته أمانة الأونكتاد بعنوان " المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف " (TD/B/861) •

٣٣٣ــ وافتتح مدير شعبة المصنوعات ، متكلما نيابة عن الأمين العام[٢٠] ، المناقشة ، فقال ان مختلف التحليلات والتقييمات لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد ركزت على الجوانب المختلفة واستخلصت استنتاجات تنزع الى أن تكون شديدة الاختلاف • وكان ممثلو بعض البلدان قد أكدوا في المناقشات التي سبق أن دارت في الأونكتاد على أن تقييم آثار التخفيضات التعريفية ومختلف الاتفاقات لا يمكن أن يتم الا بعد مرور تجربة عدة سنوات على تنفيذها • وفي حين تعد تجربة عامين من الزمن قصيرة نوعا ما ، فان من الواضح أن العلاقات التجارية الدولية توجه الآن في اطار نظام يتصف بسمات تختلف عن تلك التي كانت سائدة في عام ١٩٧٣ عندما تم وضع اعلان طوكيو • وأعرب عن اعتقاده بأن السمات الرئيسية للوضع الحالي هي كالتالي :

(أ) حدوث تدنّ في أهمية التدابير الحمائية المحددة ، وخاصة الرسوم الجمركية ، ولكن آثار التدابير المتبقية تنزع الى أن تكون أعظم بالنسبة للواردات من البلدان النامية ؛

---

(٢٠) قررت لجنة الدورة ، بعد احاطتها علما بالآثار المالية ، تعميم النص الكامل لهذا البيان (انظر أيضا الفقرة ٣٦٨ أدناه) •

Digitized by UNOG Library

(ب) وجود اعتماد أكبر ، في الوقت الحاضر ، على آليات الحماية المرنة التي يمكن بموجبها تطبيق القيود أو غيرها من التدابير عند وجود ظروف محددة ؛

(ج) ومع ذلك فان تطبيق مثل هذه الآليات يتوقف على تفسير مختلف المعايير أو الشروط وقد تأثر هذا التفسير بالنزوع الى ما أطلق عليه اسم التجارة " الموجهة " ؛

(د) لم تعد المعاملة غير المشروطة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية ، من الحقيقة والواقع ، المبدأ الذى تستهدى به العلاقات التجارية الدولية •

٣٣٤ــ واستفاض في الحديث عن السمات أعلاه ، فقال ان أحد أسباب تعاظم الحواجز التجارية التي تواجه صادرات البلدان النامية يرجع الى قيام عملية التفاوض ، بشكل أساسي ، على مفهوم " المعاملة بالمثل " و " توازن المزايا المتبادلة " ، والى أن البلدان النامية لا تملك الا القليل الذى يمكنها من الحصول على امتيازات كبيرة •

٣٣٥ــ وقال ، فيما يتعلق بزيادة الاعتماد على التدابير الحمائية " المرنة " ، ان احدى النتائج الناجمة عن ذلك تتمثل في أن تفسير مختلف الألفاظ المستخدمة في بيان الشروط المبررة للأخذ بهذه التدابير قد أصبح قضية ذات أهمية أساسية في العلاقات التجارية الدولية • وذكر كأمثلة على ذلك عبارات مثل " الأذى الخطير " و " الأذى " ، و " الأذى المادى " و " الضرر الخطير " و "تعطل الأسواق " ، وكذلك " التهديد " أو " الخطر الحقيقي " ، الناجم عن ذلك ، وهي عبارات تتصل بالوضع في البلد المستورد ، وتتصل بعبارات أخرى تتعلق بالبلدان أو المنتجات التي يمكن اتخاذ اجراءات ضدها • وقال انه بالرغم من أن اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تحدد الظروف التي قد تطبق فيها بعض التدابير غير التعريفية فانها لا تجعل من تطبيق مثل هذه التدابير أمرا أكثر صعوبة بالضرورة • والحقيقة أن الانشغال بتوفير مزيد من المرونة في اتخاذ الاجراءات الحمائية يبدو على نفس الدرجة من الأهمية التي تكتسبها الجهود المبذولة لتحرير التجارة ، ان لم يكن على درجة أكبر •

٣٣٦ــ وأضاف انه يرى فيما يتعلق بقضية ما يطلق عليه اسم التجارة " الموجهة " ، أن بالامكان القول ان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ذاتها تحتوى على مفهوم التجارة الموجهة الى حد أن بعض الاتفاقات توفر الأساس الذى يقوم عليه " توجيه " الأسعار أو عوامل أخرى للتجارة في قطاع معين • وعلاوة على ذلك ، فقد تم ، الى جانب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وضع ترتيبات أخرى لتوجيه التجارة خارج اطار الغات • ونتيجة لذلك ، كانت هناك محاولة واضحة في قطاعات تجارية هامة موجهة مثل الصلب والمنسوجات والسيارات ولحم البقر ، لتوسيع هذا النهج حتى يشمل قطاعات أخرى • ويبدو أن السبب الأساسي وراء الاتجاه نحو الاعتماد على التدابير الحمائية المرنة بما في ذلك التجارة " الموجهة " ، يكمن في اخفاق النظام الحالي في توفير الآلية القانونية لمعالجة تحولات الميزة النسبية من بلد أو مجموعة بلدان الى بلد آخر أو مجموعة بلدان أخرى ، بشكل ملائم ، • وأضاف انه لا يسعى الى تأييد أو شجب المفهوم القائل بوجوب توجيه التجارة ، ولكن ما يشغله هو أنه اذا أريد توجيه التجارة فانه ينبغي توجيهها طبقا لقواعد متفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف ، تقوم على أسس اقتصادية متينة وتكون قبل كل شيء عادلة في تطبيقها •

Digitized by UNOG Library

٣٣٧- ومضى يقول ان من الواضح تماما انه لم يعد ممكنا في نظام ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، اعتبار مبدأ المعاملة غير المشروطة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية حجر الزاوية في العلاقات التجارية الدولية • وقد قامت معظم البلدان التجارية الرئيسية ، حتى قبل المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، بتطبيق أنظمة استيراد مختلفة على قطاعات مختلفة وبالنسبة لبلدان موردة مختلفة ، اما بموجب مواد اتفاق الغات أو من خلال " الغطاء القانوني " مثل الاعفاءات أو التدابير المعادلة • وبالرغم من ان اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ذاتها لا تتطلب تطبيقا مشروطا للمزايا المتضمنة فيها ، فان من الواضح ان بعض الموقعين يعتزم تطبيقها على هذا الأساس الأمر الذى يثير خطر احتمال انتهاج البلدان الأخرى النهج نفسه • وأعرب عن اعتقاده بأن السبب الكامن وراء السماح للحكم غير المشروط بأن يصبح غير ذى صلة بشكل متزايد ، يتمثل في اعتراف القوى الاقتصادية الرئيسية ، اعترافا ضمنيا ، بأنه لا يمكن أبدا تطبيق نظام الغات الأصلي تطبيقا فعالا على الصعيد العالمي • ومن ثم فان العالم يشاهد وجود نظم تجارية مختلفة بين الفئات المختلفة للبلدان وفي القطاعات المختلفة المنتجات •

٣٣٨- وأضاف ان بالامكان النظر الى نظام مابعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من منظورين اثنين ، أولهما ان النظام قد تغلب ، الى حد كبير ، من خلال ادخال تعديلات عملية ظرفية ، على المشاكل التي بدت خطرة جدا في عام ١٩٧٣ وانه يلبي احتياجات بيئة اقتصادية دولية متغيرة • وثانيهما ، ولعله يشكل نظرة أكثر تشاؤما ، يضع تساؤلات عن المدى الذى يمكن فيه الحفاظ على النظام عن طريق التظاهر باحترام قواعده ومبادئه العامة في حين أن الدور الرئيسي للاطار القانوني يبدو ، في الواقع ، انه يتمثل في اضفاء الشرعية ، وحتى عند ذلك ليس في جميع الحالات ، على التدابير التي تتعارض مع هذه القواعد والمبادئ • وقد آن الأوان للتفكير تفكيرا جادا • فهل يمكن الحفاظ على النظام الحالي الى مالا نهاية على أساس ظرفي ، بحيث يستجيب للنزعات كلما ثارت ؟ ألم يحن الوقت للتفكير ، على الأقل ، في اقامة نظام جديد عالمي شامل وأكثر اتساقا ؟ واقترح ان يجيب أى نظام تجارى ، في المستقبل ، على التساؤلات التالية • أولا ، هل ينبغي ان تكون التجارة " موجهة " واذا كان الأمر كذلك ، وفقا لاى المعايير ؟ ثانيا ، هل هناك درجات " غير مقبولة " من دخول الأسواق ، واذا كان الأمر كذلك ، أى المستويات هي على تلك الصورة ؟ وسيتطلب هذا اجراء دراسة للأمور التي تشكل في الحقيقة الأذى أو الضرر أو تعطل الأسواق • ثالثا ، كيف يمكن للبلدان أن تتكيف مع التحولات في الميزة النسبية من مجموعة بلدان معينة الى مجموعة أخرى ؟ رابعا كيف يمكن استنباط اطار قانوني من شأنه أن يضمن فوائد متكافئة لبلدان تختلف مستويات تنميتها أو تختلف نظمها الاجتماعية والاقتصادية ؟ خامسا ، كيف يمكن اقامة نظام تفاوضي يمكنه ان يعوّض ، بطريقة ما ، البلدان الأصغر والأضعف اقتصاديا عن افتقارها الى قوة تفاوضية ؟ وأخيرا ماذا ينبغي أن يكون عليه دور الحكومات والمؤسسات في مراقبة التجارة بما في ذلك المراقبة من خلال استخدام التدابير المقيدة للتجارة مثل الممارسات التجارية التقييدية ؟

٣٣٩- وهو يعتقد انه في حين يمكن اعتبار نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فشلا أو نجاحا عظيما أو وسطا بينهما - حسب البلد المعني - فان نظام العلاقات التجارية في فترة مابعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف انما هو نظام مشحون بالتناقضات الداخلية التي لابد من ازالتها اذا أريد للتجارة الدولية أن تستمر في النمو وفي توفير وسائل التعجيل بالتنمية الاقتصادية • ومن وظائف الأونكتاد الرئيسية الوظائف المتمثلة في وضع المبادئ والسياسات في مجال التجارة

Digitized by UNOG Library

الدولية وما يتصل بها من المشاكل من أجل التنمية الاقتصادية ، والتقدم بالاقتراحات لوضع المبادئ والسياسات المذكورة موضع التنفيذ ، واتخاذ الخطوات الأخرى الداخلة في نطاق اختصاصه بما قد يكون ذا صلة ببلوغ هذه الغاية ، مع مراعاة الاختلافات في النظم الاقتصادية ومراحل التنمية • وعليه فقد اقترح أن يبدأ المجلس في دراسة اى المبادئ والسياسات الجديدة أو المنقحة يكون ضروريا لازالة التناقضات في النظام التجارى الدولي لفترة مابعد المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، ولتوفير الأسس لوضع نظام محسن ، وأكثر شمولا وواقعية وعالميا • وأعرب عن اعتقاده بأن المجلس هو أكثر المحافل ملاءمة لمناقشة هذه المسائل بصراحة وبدون التزام من جانب اى مشترك • وان من شأن مثل هذه المناقشات أن تمهد السبيل الى اقامة نظام محسن في نهاية المطاف •

٣٤٠ــ وقال ممثل الولايات المتحدة ان البيان الذى أدلى به توا ممثل الأمين العام للأونكتاد كان واضحا جدا ، ورحب بكونه لم يتناول ، بشكل حصرى ، المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف • وأضاف ان البيان يشكل تحديا لمناقشة طبيعة النظام التجارى الدولي مع انه يرى ان الاجابة فورا أمر عسير • وهو يميل الى الاعتقاد بأن أكثر المحافل ملاءمة للنظر في هذه القضايا قد يكون الغات وخاصة الاجتماع الوزارى لمجموعة الغات المقترح عقده •

٣٤١ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان البيان ، الغاية في الطرافة وتحفيز الفكر ، الذى أدلى به توا ممثل الأمين العام للاونكتاد هو بيان يحتاج الى دراسة متعمقة ، وكذا الأفكار والمقترحات التي نظرها المجلس والهيئات المختصة الاخرى في الاونكتاد • وهو يرحب بالبيان الذى تناول المشاكل على أساس عريض دون ان يقتصر على مصالح مجموعة واحدة من مجموعات البلدان • واذا نظرت بالتفصيل القضايا المثارة ، فربما أمكن تطوير النظام التجارى الحالي يعود بالنفع على جميع البلدان •

٣٤٢ــ ووافق المتحدث باسم المجموعة الآسيوية على أن البيان تناول قضايا من المناسب تماما أن يبحثها المجلس •

٣٤٣ــ ورأى المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ان البيان يستثير الفكر الى حد كبير وانه تناول قضايا يجب على المجلس أن يكرس لها مزيدا من الوقت •

٣٤٤ــ ورأى المتحدث باسم المجموعة الافريقية ان القضايا المثارة تستحق المزيد من التفكير فيها نظرا لأهميتها •

٣٤٥ــ وقال ممثل بنغلاديش ان البيان هو أحد التحليلات الشديدة الشمول لنتائج المفاوضات المتعددة الأطراف ، ومن الواضح انه يستند الى حقائق وأرقام . ولاحظ أن أقل البلدان نموا لم تحصل تقريبا على أى شيء من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، بالرغم من أنه نودى في اعلان طوكيو بمنحها معاملة خاصة . وهو يرى أن القضايا المثارة ذات أهمية حيوية لكل المجموعات وينبغي دراستها في الدورة الحالية للمجلس وفي دوراته المقبلة على السواء .

٣٤٦ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه كانت هناك منذ اعتماد مقرر المؤتمر ١٣٢ (د ــ ٥) فرص عديدة تم فيها تبادل وجهات النظر حول المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تتسع الآن ، عن حق على حد رأيه ، الى حد النظر في التجارة المتعددة الاطراف عامة • وفي سياق الاشارة الى التقرير المقدم من الأمانة (TD/B/861) ، قال انه يتضمن عددا من نقاط هامة جاءت في حينها وبدا له أن المجلس قد يرغب في الاحاطة علما به مع الارتياح • وأضاف أن آراء مجموعته منفردة وجماعية ، في صدد المسائل الرئيسية التي أثيرت قد أعلن عنها في مناسبات سابقة وبالتالي

Digitized by UNOG Library

فلا حاجة الى بيانها من جديد ، بيد أنه كرر القول بأن مجموعته لا تقبل مفهوم " الآثار السلبية " للتخفيضات التعريفية الكبيرة على البلدان النامية • وأعرب عن أمل أن يحذو عدد متزايد من البلدان النامية حذو تلك التي قررت بالفعل الاشتراك في مختلف المدونات والترتيبات غير التعريفية • ووافق على أن امكانية تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تقييما أكثر جزما لن تصبح متيسرة الا على المدى الأطول •

٣٤٧ــ وفي سياق الاشارة الى البيان المشجع للغاية الذى أدلى به ممثل الأمين العام للأونكتاد ، وخاصة الى الدور الهام الذى يتعين على الأونكتاد القيام به في " صياغة مبادئ وسياسات بشأن التجارة الدولية والمشكلات ذات الصلة تحقيقا للتنمية الاقتصادية " و " تقديم مقترحات ••• " قال المتحدث ان المجموعة باء تؤيد تأييدا كاملا الرأى القائل بأنه يمكن في اطار المجلس مناقشة هذه المسائل على أفضل وجه " بصراحة ودون التزام " • فدور الأونكتاد في مراقبة وتحليل ومناقشة الاتجاهات السائدة في الانتاج والتجارة كان ويجب أن يكون دورا رئيسيا • وقد خطا المجلس خطوة كبيرة الى الأمام في دورته الثانية والعشرين عندما عمد الى التعريف ببرنامج عمله في صدد أنماط الانتاج والتجارة ، بحيث أن مجموعته واثقة من أن " تقرير التجارة والتنمية " السنوى الذى تضعه الأمانة سيتحول الى أداة تحليل تكميلية • واذ تضع مجموعته هذا في الحسبان ، فهي تعتقد أن على المجلس أن يركز جهوده ، بمساعدة هيئاته الفرعية المختصة ، على محاولة وضع مبادئ وسياسات على أساس الوقائع المسجلة : وهذا يعني بوضوح أن من واجبه مراقبة وتقييم ما لممارسات جميع البلدان ومجموعات البلدان من أثر على اتجاهات وأنماط التجارة الدولية • وبهذه الطريقة فقط سيتسنى تفادى اصدار أحكام تقويمية متسرعة ومبسطة الى حد الافراط كان ممثل الأمين العام للأونكتاد ذاته قد حذر منها •

٣٤٨ــ وشدد على أنه من الأساسي أن يراعي المجلس بدقة لدى مواصلة العمل في اطار الأونكتاد الخطوات التي اتخذها الغات في كلا المجالين التعريفي وغير التعريفي ، وذلك لانه يظل الهيئة الدولية المسؤولة عن التفاوض حول قواعد التجارة العالمية ومراقبة تنفيذها فيما بعد • وتأمل مجموعته أن يتسنى بهذه الطريقة التقدم في ما يقوم به كل من الأونكتاد والغات من أعمال مختلفة على منوال الخطوط المبينة دون ازدواجية بل على الأحرى بطريقة تكاملية كل التكامل •

٣٤٩ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال في بيان استهلالي انه بدلا من تكرار ماسبق ان عبر عنه بالتفصيل من آراء مجموعته في صدد تقييم المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف سيعمد الى التركيز على جوانب معينة من الموضوع • ففي رأيه ان المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف لها آثار على التجارة العالمية وعلى القواعد الناظمة لها ، وعليه يحق لجميع البلدان أن تعرف كنه هذه الآثار وأن تعبر عن آرائها المتصلة بذلك في الأونكتاد • وقال انه يشعر بانه يتعين على المجلس أن يستعرض بصورة دورية أثر نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتنفيذ هذه النتائج ، وكذلك المسائل التي لم يتم التوصل الى حل لها مثل الزراعة ، والمنسوجات ، والقيود الكمية ، وسائر القضايا الهامة مثل الضمانات • ومن المهم أيضا أن يسهم في هذه العملية كل من لجنة المصنوعات ولجنة السلع الأساسية • وتتعين مراعاة مصالح جميع البلدان المشتركة في التجارة الدولية في الوثائق التي تعرض على هاتين اللجنتين وعلى المجلس وفي المناقشة التي تدور بشأن هذا الموضوع •

٣٥٠ــ وفيما يتعلق ببيان ممثل الأمين العام للأونكتاد ، قال ان المجموعة دال تعتقد انه أثار

Digitized by UNOG Library

قضايا وثيقة الصلة جدا بالموضوع وتقع ضمن اختصاص الأونكتاد • وليس كل ما أثير من قضايا له صلة مباشرة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، فقد كان الموضوع أوسع بكثير من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ولكن ينبغي كذلك للمجلس أن يستعرضها في دوراته المقبلة • وقال ان الأفكار التي تضمنها البيان تحتاج الى دراسة ثاقبة •

٣٥١ــ وأشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الى أن مجموعته تعتزم تقديم مشروع قرار حول هذا الموضوع مراعية في ذلك العديد من الأفكار المعبر عنها في الوثائق المعروضة على المجلس •

٣٥٢ــ وفي الجلسة (الختامية) الثامنة ، المعقودة في ٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ ، عرض المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.7 الذى كانت غابون قد قدمته باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ • وأعاد الى الذاكرة أنه سبق النظر في مشروع القرار في فريق الاتصال التابع لرئيس لجنة الدورة ، واسترعى الانتباه الى عدد من التعديلات التي ادخلت على النص •

٣٥٣ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه كان من دواعي سرور مجموعته ان تشترك في التبادل الاولي للآراء الذى دار بشأن ما استجد من تطورات في التجارة الدولية • وكما سبق له أن اوضح ذلك في بيان سالف ، فان المجموعة باء توافق تماما على ان للأونكتاد دورا هاما يضطلع به في بحث مسألة التجارة المتعددة الأطراف بصفة عامة وفي صياغة مايتصل بها من مبادئ وسياسات • وترى المجموعة باء من الحكمة ، لهذا السبب بالذات ، أن يحال هذا البند الفرعي الى الدورة الرابعة والعشرين للمجلس ، وبالتحديد لأن هذه الاحالة ستوفر لكل الوفود الوقت اللازم لامعان الفكر فيه • وقبل الخلوص الى اية استنتاجات ، تعتقد المجموعة باء انه من الأهمية بمكان أن يكون الفكر واضحا بشأن نقاط منها :

(أ) طبيعة ونطاق وضرورة استعراض التطورات في النظام التجارى الدولي الذى تقترحه مجموعة الـ ٧٧ ؛

(ب) علاقة أى من هذه الاستعراضات بسائر الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال التجارة ، مثل العمل الذى سيتم الاضطلاع به في لجنة الدورة الجديدة الواجب انشاؤها طبقا لمقرر المجلس ٢٢٦ (د ــ ٢٢) أو العمل المتصل بالنظر في " تقرير التجارة والتنمية " الذى تعده الأمانة ؛

(ج) تكامل الأعمال التي يتم الاضطلاع بها في هذا المجال في الأونكتاد من ناحية وفي الغات من الناحية الأخرى •

٣٥٤ــ وقال ان مجموعته ستمعن الفكر بالتأكيد في هذه النقاط وفي سواها من النقاط ذات الصلة خلال الأسابيع والأشهر المقبلة • وأعرب عن ثقته في أن تقوم كل البلدان ومجموعات البلدان بعمل مماثل حتى يمكن التوصل الى استنتاجات حكيمة وبناءة أثناء الدورة الرابعة والعشرين للمجلس •

٣٥٥ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته تود طمأنة مجموعة الـ ٧٧ الى تأييدها التام لمضمون مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.7 ، بصيغته المنقحة • وقال ان المجموعة دال كانت مستعدة لاعتماد مشروع القرار حتى في الدورة الحالية للمجلس • وهي تعتقد ان الأفكار الواردة فيه ستؤثر دون شك على الأعمال المقبلة للأونكتاد مجرد أن تتفق عليها كل المجموعات •

Digitized by UNOG Library

٣٥٦- وأعرب ممثل الصين عن تأييد بلده لمشروع القرار • وأعرب عن أسفه لعدم تمكن لجنة الدورة من التوصل الى توافق للآراء لضيق الوقت • ويوافق وفده وجوب احالة المسألة الى الدورة الرابعة والعشرين للمجلس •

٣٥٧- وقررت لجنة الدورة ان توصي باحالة هذه المسألة ، بالاضافة الى مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.7 ، بصيغته المنقحة (٢١) والبيان الاستهلالي الذى أدلى به ممثل الأمين العام للأونكتاد في الجلسة الرابعة للجنة الى الدورة الرابعة والعشرين للمجلس •

النظر في البند في جلسة عامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٥٨- في الجلسة ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، قرر المجلس ، وهو يحيط علما بتقرير اللجنة الاولى للدورة ، ان يحيل الى دورته الرابعة والعشرين مسألة المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف (مقرر المؤتمر ١٣٢ (د-٥)) ، بالاضافة الى مشروع القرار TD/B(XXIII)/ SC.I/L.7/Rev.1 والبيان الاستهلالي الذى أدلى به ممثل الامين العام للاونكتاد في الجلسة الرابعة للجنة الاولى للدورة (٢٢) •

واو - المسائل المحالة الى الآلية الدائمة للأونكتاد : مشروع قرار بعنوان " الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية " (TD/L.195)

النظر في البند في اللجنة الاولى للدورة

٣٥٩- أشار الرئيس الى أن مشروع القرار المعنون TD/L.195 قد أحاله المؤتمر الى الآلية الدائمة للأونكتاد • وانه كان معروضا على المجلس في الجزء الاول من دورته التاسعة عشرة • وقد قام المجلس في تلك الدورة ، وفي كل من الدورات العادية التالية ، باحالة مشروع القرار المذكور الى دورته العادية التالية للنظر فيه •

٣٦٠- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته تتطلع الى حل هذه القضية في دورة المجلس الجارية • فمنذ انعقاد الاونكتاد الخامس ، ما انفكت المجموعة دال تعتقد ان المسألة تدخل في اختصاص الأونكتاد ، ولا سيما لجنة السلع الأساسية • وقال انه يساوره شعور بأن المناقشات التي دارت في الدورات السابقة للمجلس قد بينت بوضوح ان أنشطة الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية تشكل حائلا رئيسيا دون اعادة تشكيل هيكل التجارة الدولية وتثبيت أسواق السلع الأساسية • لذلك فمن الضرورى النظر في أنشطة الشركات عبر الوطنية اذا أريد للأونكتاد أن يتقدم في أعماله بشأن السلع الأساسية • ولهذه الأسباب ، فانه يشعر بأن هناك مبررات كافية لطلب المجموعة دال

---

(٢١) في وقت لاحق أعيد اصدار مشروع القرار ، بصيغته المنقحة ، بوصفه الوثيقة TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/Rev.1 .

(٢٢) للاطلاع على نص مشروع القرار ، انظر المرفق الثاني أدناه . ويرد في المرفق الثالث بيان ممثل الامين العام للاونكتاد (TD/B(XXIII)/SC.I/Misc.1) •

Digitized by UNOG Library

النظر في هذا البند في اطار الأونكتاد • وأضاف يقول ان مجموعته تشكر مجموعة الـ ٧٧ على ماقدمته من دعم كبير في صدد هذه القضية •

٣٦١- وفي ختام كلمته ، طلب احالة مشروع القرار TD/L.195 الى لجنة السلع الأساسية للنظر فيه •

٣٦٢- وأشار المتحدث باسم المجموعة باء الى أن لمجموعته رأيا مختلفا في القضية • فالمجلس الاقتصادى والاجتماعي قد أناط موضوع الشركات عبر الوطنية بلجنة الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية وبالتالي فهو يرى وجوب احالة مشروع القرار الى تلك اللجنة من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعي• وفضلا عن ذلك ، تحتج المجموعة باء على عدم وجود توازن في مشروع القرار: اذ ليست فيه في الواقع أى اشارة الى المساهمة الايجابية التي قدمتها الشركات عبر الوطنية في مجال التجارة الدولية ، بما في ذلك تجارة السلع الأساسية • وذكر أنه نظرا لان أمانة الأونكتاد تجرى دراسات عن تجهيز وتسويق السلع الأساسية ، فانه يتعين ان تؤخذ في الاعتبار أنشطة جميع أنواع المؤسسات العاملة في ميدان التجارة • لذلك فان المجموعة باء ما زالت تتوقع أن تغطي الأمانة واجتماعات السلع الأساسية ولجنة السلع الأساسية أنشطة جميع المؤسسات ، بما في ذلك المؤسسات الخاصة أو التي تملكها الدولة والتعاونيات والمؤسسات المتعددة الجنسيات وغيرها •

٣٦٣- وذكر المتحدث باسم المجموعة الافريقية ، في معرض شرح موقف مجموعته من مشروع القرار TD/L.195 ، أن المجموعة الافريقية قامت ، في الدورة السابعة للجنة الامم المتحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، بتأييد برنامج البحث والدراسة المتعلق بأنشطة الشركات عبر الوطنية وآثارها على تنمية البلدان النامية • ويشتمل ذلك البرنامج على بحوث ودراسات تتناول تلك الانشطة في عدد من المجالات منها مجال السلع الأساسية • ولا تزال المجموعة الافريقية تحبذ فكرة احالة مشروع القرار TD/L.195 الى لجنة السلع الأساسية للنظر فيه • على أن مجموعته تنضم الى المقترح الوسط الذى تقدمت به المجموعة دال بأن ينظر المجلس في هذه المسألة في دورته الرابعة والعشرين •

٣٦٤- وفي الجلسة (الختامية) الثامنة المعقودة في ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، وافقت لجنة الدورة على اقتراح تقدم به الرئيس نتيجة للمناقشات التي دارت في فريق الاتصال التابع له وللمشاورات غير الرسمية التي أجراها بالتوصية باحالة مشروع القرار TD/L.195 الى الدورة الرابعة والعشرين للمجلس •

النظر في البند في جلسة عامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٦٥- في الجلسة ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، قرر المجلس ، وهو يحيط علما بتقرير اللجنة الاولى للدورة ، ان يؤجل الى دورته الرابعة والعشرين النظر في مشروع القرار (TD/L.195) بشأن الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية (انظر المرفق الثاني أدناه) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ـ ٩) عن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٦٦ـ كان مطروحا على المجلس لدى النظر في هذا البند تقرير أعدته أمانة الأونكتاد عن تدابير تخفيف عبء الديون المتخذة تنفيذا للفرع ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د ـ ٩) (TD/B/866 و Corr.1) ، وهذا التقرير تكملة وتحديث للتقارير السابقة المقدمة الى المجلس والمؤتمر بشأن هذا الموضوع .

٣٦٧ـ وقال مدير شعبة المال والتمويل والتنمية ، في معرض تقديمه للتقرير ، أن الأمانة واجهت مشكلتين اثنتين فيما يتعلق بتقاريرها عن التدابير التي اتخذتها البلدان المتقدمة عملا بالتوصيات الواردة في الفرع ألف من قرار المجلس ١٦٥ (د ـ ٩) . أولا هما أن من العسير تقييم مدى امتثال آحاد البلدان لأن القرار نص على امكانية تنفيذ التوصيات من خلال تشكيلة من التدابير غير المتماثلة على وجه التدقيق . ومما أدى الى تعقيد عملية التقييم بشكل خاص أن عددا من البلدان المتقدمة امتثل للقرار لا عن طريق تقديم المساعدة المباشرة الى البلدان النامية للتخفيف من عبء ديونها بل عن طريق اتخاذ تدابير معادلة . وقد كان من المستحيل ، تقريبا ، تحديد ما اذا كان برنامج معين من برامج المساعدة المقدمة الى بلد نام معين يعتبر امتثالا للقرار وبالتالي برنامجا اضافيا لبرنامج المساعدة الانمائية الرسمية الاجمالية التي يقدمها البلد المانح الى البلد المستفيد ، أو أنه مجرد استمرار لبرنامج عادي . وثانيتهما أن بعض البلدان لم تعلم الأمانة بعد بالبرنامج الذي تقوم بتنفيذه بغية الامتثال للقرار .

٣٦٨ـ وقد تضمن القرار أيضا خطوطا توجيهية تتعلق بعمليات اعادة تنظيم الديون ، أخذت في الاعتبار في المحافل المتعددة الأطراف التي شارك فيها أيضا الأونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والتي التمست فيها آحاد البلدان النامية اعادة تنظيم الديون . ومن السابق لأوانه تحديد قيمة مثل هذه الخطوط التوجيهية ولكن أمانة الأونكتاد تعكف عملا بقرار المجلس ٢٢٢ (د ـ ٢١) على اجراء تحليل متعمق للوضع ، بما في ذلك تحليل تجربة البلدان النامية التي تلتمس اعادة تنظيم الديون في المحافل المتعددة الأطراف . كما أنها تقوم بعقد مشاورات غير رسمية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن عمليات اعادة تنظيم الديون وسترفع تقريرا الى المجلس في دورته العادية القادمة .

٣٦٩ـ ومن الجوانب ذات الصلة بالموضوع تزايد عدد البلدان النامية التي طلبت مساعدة تقنية من الأمانة في عرض قضيتها فيما يتعلق باعادة تنظيم الديون في المحافل الدولية . وهناك في ذلك المجال عدد متزايد من المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وبناء عليه طلبت أمانة الأونكتاد من مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن ينظر في امكانية وضع مشاريع أقاليمية من شأنها أن تساعد البرنامج في تلبية مثل هذه الطلبات . وقد نوقشت هذه المسألة في الدورة الأخيرة لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وستعقد ، عملا بمقرر اتخذه المجلس ،

Digitized by UNOG Library

مشاورات بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بغية تسوية بعض المشاكل وتمكين مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي من اتخاذ مقرر بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٨٢ •

٣٧٠ــ وأعرب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ عن شكره للمدير على استعراضه الدقيق والشامل لتنفيذ قرار المجلس ١٦٥ (د إ ــ ٩) ، وقال ان التقرير المقدم من أمانة الأونكتاد يعد ردا مناسبا على الطلب المقدم من أعضاء المجلس في دورته الثانية والعشرين •

٣٧١ــ ووجّه الانتباه الى مشاكل عديدة ، مثل آثار التضخم العالمي ، وتدهور معدلات التبادل التجارى ، وتقلبات أسعار الصرف ، وهي مشاكل ما زالت تعرقل اقتصادات البلدان النامية ، فقال انها تلحق أفدح الضرر بأقل هذه البلدان قدرة على التكيف معها • ففي خلال السنة الحالية ، قارب مجموع دين البلدان النامية مبلغ ٤٥٠ مليار دولار أمريكي واستأثرت خدمة الدين بما يزيد على ٢٨ في المائة من حصيلة صادرات البلدان النامية •

٣٧٢ــ وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تستحسن التدابير التي اتخذتها معظم البلدان المتقدمة عملا بالفرع ألف من القرار ١٦٥ (د إ ــ ٩) ، لكنها تأسف للتدابير التمييزية التي اتخذها عدد من أعضاء المجموعة باء ضد عدد من أقل البلدان نموا • ثم أن بعض البلدان المتقدمة لم تنفذ بالكامل التدابير المنصوص عليها في القرار • فهناك تباين كبير في التغطية الجغرافية وقد استبعد عدد من أقل البلدان نموا وأشدها تضررا من قائمة البلدان المستفيدة • وقال ان مجموعته تحث البلدان المتقدمة كافة على اتخاذ تدابير فورية لتنفيذ الفرع ألف من القرار بالكامل •

٣٧٣ــ ولاحظ أن التدابير المرتآة في ذلك القرار تتعلق بجزء ضئيل نسبيا من الدين الكلي للبلدان النامية ولا ينتظر أن يكون لها أثر هام على مجموع الدين الخارجي للبلدان النامية ، ولا سيما الدين الخارجي لأقل البلدان نموا • وبما أن هذه المجموعة الأخيرة لا تمثل الا ٢ في المائة من مجموع الدين المستحق من المساعدة الانمائية الرسمية ، فان التدابير التي اتخذتها البلدان المتقدمة لصالح هذه البلدان ينبغي أن تشمل مجالات أخرى الى جانب المساعدة الانمائية الرسمية •

٣٧٤ــ وأضاف أن التنفيذ الكامل للفرع ألف من القرار ١٦٥ (د إ ــ ٩) من جانب جميع البلدان المتقدمة ومواصلة تعديل الأحكام بأثر رجعي وفقا لما ترتئيه الاستراتيجية الانمائية الدولية من شأنهما أن يسهما مساهمة فعالة في زيادة حجم المساعدة المقدمة للبلدان النامية وتحسين نوعيتها •

٣٧٥ــ وواصل يقول ان مجموعة الـ ٧٧ تعتقد أن التخفيف من عبء الدين ينبغي أن يضاف الى المستويات المسقطة حاليا للمعونة وفقا لما هو متفق عليه في اطار برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، وكذلك في الفقرات ٩٧ و ٩٨ و ١٠٣ (أ) من الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لجميع البلدان النامية • ومجموعة الـ ٧٧ تحث جميع البلدان المتقدمة المانحة على الانضمام الى البلدان النامية في البحث البنّاء عن ترابط جديد يسلم بشرعية النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة •

٣٧٦ــ واسترسل يقول ان مجموعة الـ ٧٧ تعطى أولوية عليا للمشروع الاقاليمي المقترح المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن ادارة الدين ، الذى سيعرض على الدورة التاسعة والعشرين لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في حزيران / يونيه ١٩٨٢ • وتعتقد هذه

Digitized by UNOG Library

المجموعة أنه ينبغي للأونكتاد أن يبذل قصارى الجهد من أجل التحضير للاجتماعات المتعلقة باعادة تنظيم الدين وكذلك لمساعدة البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، على وضع الترتيبات المؤسسية والتقنية الملائمة لرصد دينها الخارجي المستحق •

٣٧٧ــ وقال ، في معرض تعليقاته الأخرى على التقرير (TD/B/866 و Corr.1) ، انه لو كان التقرير قد استرعى الانتباه بشكل واضح الى طابع ونطاق المعاملة التميزية التي تلجأ اليها بعض البلدان المتقدمة لكان أكثر كمالا •

٣٧٨ــ وطلب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ من الأمين العام للأونكتاد اعداد دراسة تبين بوضوح السبل الأخرى لالغاء الدين المتاحة أمام البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا • وقال انه لابد أيضا من مطالبة الأمين العام بأن يعد تقييما للتدابير الاضافية التي اتخذتها البلدان المتقدمة وأن يقدم استنتاجاته وتوصياته الى المجلس في دورته الرابعة والعشرين ليتخذ الاجراءات المناسبة بشأنها • وقال انه ينبغي أن يستمر المجلس في استعراض تنفيذ القرارين ١٦٥ (د ــ ٩) و ٢٢٢ (د ــ ٢١) مضيفا أن مجموعته ترى ضرورة ادراج هذا البند في جدول أعمال دورة المجلس الرابعة والعشرين بوصفه مسألة ذات أولوية •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٧٩ــ وفي الجلسة ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ قام المجلس لدى اعتماده جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة والعشرين (انظر الفقرة ٦٠١ أدناه) بادراج هذا البند فيه •

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٣٨٠ــ أحيل هذا البند الى اللجنة الأولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .

ألف ــ المصنوعات وشبه المصنوعات
(البند ٩ (أ) من جدول الأعمال)

١ ــ تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها العاشرة

بحث الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٣٨١ــ قال رئيس اللجنة الخاصة ، في معرض تقديمه لتقريرها (٢٣) وتوصيته المجلس باقراره ، أن الدورة العاشرة قد انعقدت في ظرف هام نظرا لأن نظام الأفضليات المعمم يدخل العقد الثاني من بدء سريانه . ولهذا السبب ، ركزت اللجنة على ضرورة الابقاء على النظام وتحسينه بغية جعله أداة فعالة من أدوات التعاون الاقتصادي الدولي . وأبدت اللجنة الخاصة ارتياحها عندما بلغها أن عددا من البلدان المانحة للأفضليات قد اتخذ خطوات لتمديد فترة مخططاتها أو تعتزم القيام بذلك . كما كررت البلدان المانحة للأفضليات تأكيد التزامها بتحسين مخططاتها . الا أن عددا من هذه البلدان قد شرح أيضا الأسباب التي حملته على اتخاذ تدابير تقييدية ، ولا سيما في اطار ما يسمى بسياسة التفريج . أما البلدان المتلقية للأفضليات ، فانها من ناحيتها ، مع ترحيبها بالخطوات المتخذة لتمديد أمد نظام الأفضليات المعمم ومختلف التحسينات الطفيفة المدخلة على المخططات ، تشعر أن ما تم في هذا المضمار قليل جدا وان تحقيق أهداف نظام الأفضليات المعمم لا يزال بعيد المنال . وقد شغل بالها بشكل خاص واقع أن تكاثر الوسائل التقييدية في المخططات قد بلغ ذروته باتباع سياسة التفريج السافرة . وهي تشعر أن مثل هذه الوسائل تتعارض مع ما استقر عليه رأي جميع الأطراف المعنية من اتفاق عام والتزام من جميع المعنيين باتباع سياسة تستهدف اجراء تحسينات مطردة في المخططات . لذلك ، قدم ممثلو البلدان النامية اقتراحات محددة لتحسين المخططات يرد نصها في المرفق الثاني للتقرير . وأشارت البلدان المانحة للأفضليات الى أنها مستعدة لمواصلة الحوار حول مخططات افرادية في اطار ما يعقد من مشاورات غير رسمية ثنائية أو متعددة الأطراف خلال الدورات السنوية للجنة الخاصة .

٣٨٢ــ وأضاف قائلا ان اللجنة الخاصة قد نظرت كذلك في تقرير الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ عن دورته الثامنة (TD/B/C.5/76) ، وخاصة فيما يتعلق بزيادة تحسين وتنسيق وتبسيط قواعد المنشأ المطبقة في اطار نظام الأفضليات المعمم . ووافقت اللجنة الخاصة على أن مهمة

---

(٢٣) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون ، الملحق رقم ٢ (TD/B/853) ، المعمم مؤقتا بوصفه الوثيقة TD/B/C.5(X)/Misc.2 .

Digitized by UNOG Library

الفريق العامل لم تنجز بعد وان هناك حاجة كذلك الى القيام بمزيد من العمل فيما يتصل بالملاحظات المدونة على ظهر شهادة المنشأ (الاستمارة ألف) • وعليه ، وافقت اللجنة الخاصة على التوصية بدعوة الفريق العامل الى الانعقاد من جديد ، ويفضل أن يتم ذلك قبل نهاية عام ١٩٨١ •

٣٨٣ــ ولفت الانتباه الى القرار ٧ (د ــ ١٠) الذى اعتمدته اللجنة الخاصة بشأن المساعدة التقنية في اطار نظام الأفضليات المعمم والذى اعترفت فيه بأن المساعدة التقنية عنصر هام لتمكين البلدان المتلقية للأفضليات من الانتفاع بمزايا نظام الأفضليات المعمم والافادة منها بصورة كاملة • وكان هناك توافق في الآراء بصدد وجوب مواصلة أنشطة المساعدة التقنية المذكورة وكون برنامج الأمم المتحدة الانمائي هو هيئة الأمم المتحدة الملائمة لتمويل المساعدة التقنية في ميدان التجارة • وهكذا أوصت اللجنة بأن يواصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على مدى عدة سنوات توفير التمويل اللازم للأنشطة الخاصة على مستويات تسمح للمشروع الجارى المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بمواصلة أداء وظيفته الأساسية كنقطة مركزية لنشر المعلومات عن مخططات نظام الأفضليات المعمم • وجاء في القرار أيضا أن هذا المستوى من التمويل يشكل شرطا مسبقا لاستمرار البلدان المانحة للأفضليات في تقديم المساعدة الطوعية الاضافية للمشروع الجارى •

٣٨٤ــ وقال في ختام كلمته ان الوفد المصرى قام بطلب من اللجنة الخاصة بالنيابة عنها ، بلفت انتباه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دورته الثامنة والعشرين في حزيران /يونيه ١٩٨١ الى القرار ٧ (د ــ ١٠) وأكد الأهمية التي تعلقها اللجنة الخاصة على الابقاء على ترتيب رسمي يواصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي في اطاره تقديم مساهمة مباشرة في أنشطة المساعدة التقنية • ونتيجة للتأييد الاجماعي الذى أبدى في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وافق مدير البرنامج بالفعل على مواصلة تقديم التمويل اللازم للابقاء على النقطة المركزية في الأونكتاد ، علما بأن الأونكتاد سيستمر في البحث عن موارد اضافية ، وخاصة من جانب البلدان المانحة للأفضليات •

٣٨٥ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان أمام المجلس اقتراحين من اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، أحدهما يدعو الى تأييد قرارها ٧ (د ــ ١٠) والثاني يدعو الى عقد الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ من جديد • وأردف يقول ان مجموعته توافق على ضرورة انعقاد الفريق العامل من جديد • أما بخصوص القرار ٧ (د ــ ١٠) ، فان المجموعة باء لم تتبين بوضوح دور التمويل الذى يوفره برنامج الأمم المتحدة الانمائي لأنشطة المساعدة التقنية في اطار نظام الأفضليات المعمم • وقال ان هناك تقارير تفيد بأن مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد وافق على الانهاء التدريجي للدعم المالي الذى يوفره برنامج الأمم المتحدة الانمائي للمشروع الجارى بشأن نظام الأفضليات المعمم بغية اتاحة الفرصة أمام أمانة الأونكتاد للعثور على مصادر تمويل بديلة • وعليه ، طلب من الأمانة مزيدا من التوضيح ، ولا سيما في ضوء ما أدلى به رئيس اللجنة الخاصة منذ قليل في صدد مواصلة برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقديم دعمه المالي •

٣٨٦ــ وقال ممثل الأمين العام للأونكتاد أنه نتيجة لتوصية اللجنة الخاصة الواردة في قرارها ٧ (د ــ ١٠) وللتأييد الاجماعي الذى أبداه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي لمواصلة أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بنظام الأفضليات المعمم ، وافق مدير البرنامج الانمائي على أن مواصلة تمويل المشروع الجارى لفترة السنتين القادمتين • وكان برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد أعلم أمانة الأونكتاد في الأصل بأن مقدار التمويل سيبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار سنويا على مدى العامين

Digitized by UNOG Library

القادمين • الا انه لدى استعراض كامل الاقتراحات البرنامجية الاقليمية التي تشمل جميع الوكالات، تبين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أن من الضروري اجراء بعض التخفيضات التي تصل في حالة الأونكتاد الى ١٠ في المائة في عام ١٩٨٢ و ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٣ • ومن المحتمل أن يتأثر مشروع نظام الأفضليات المعمم بهذه التخفيضات ، الا ان هناك اتفاقا أساسيا بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد على ضرورة تمويل نقطة مركزية •

٣٨٧ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة دال أنه مستعد لتأييد كل من القرار ٧ (د ــ ١٠) بشأن المساعدة التقنية فيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم واقتراح عقد اجتماع جديد للفريق العامل المعني بقواعد المنشأ قبل نهاية عام ١٩٨١ •

٣٨٨ــ وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية ان اقتراح دعوة الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ الى الانعقاد من جديد والتوصية بوجوب مواصلة برنامج الأمم المتحدة الانمائي تمويل المساعدة التقنية المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم قد لقيا كلاهما ، في اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، تأييدا كاملا من جميع المجموعات الاقليمية • وأشار من جديد الى أن المتحدث باسم المجموعة باء قد أكد في اللجنة الخاصة على ضرورة مواصلة أنشطة المساعدة التقنية لأنه يجرى تمديد المخططات الى بعد فترة العشرة أعوام الأولى • وقد ذهبت المجموعة باء الى حد الدعوة الى القيام بأنشطة جديدة ومكثفة للمساعدة التقنية لتمكين البلدان النامية من مواكبة ما طرأ على المخططات من تغييرات • لذلك فانه لمن المشجع ملاحظة التوضيحات التي قدمها ممثل الأمين العام للأونكتاد فيما يتعلق بمواصلة برنامج الأمم المتحدة الانمائي توفير التمويل •

٣٨٩ــ وعبّر ممثل الصين عن الرأى القائل ان نظام الأفضليات المعمم هو أداة مجدية لتعزيز التعاون الدولي وأن تجربة الأعوام العشرة الماضية قد أثبتت أن في استطاعة النظام أن يؤدى دورا ايجابيا في تحسين امكانية الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة وفي مساعدة البلدان النامية على زيادة حصيلة صادراتها • ويقوم حاليا المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وعدد من البلدان المانحة للأفضليات بتوفير المساعدة من أجل تمكين البلدان النامية من الاستفادة على وجه أكمل من مزايا نظام الأفضليات المعمم • وقد تبين أن هذه المساعدة مفيدة في مجال توسيع تجارة البلدان النامية • ونظرا لتمديد نظام الأفضليات المعمم ، فان هناك حاجة الى مواصلة توفير دعم مالي لأنشطة المساعدة التقنية ، وخاصة من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي • وبالتالي فانه يوافق على وجوب تأييد المجلس للقرار ٧ (د ــ ١٠) • وأيد كذلك التوصية بدعوة الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ الى الانعقاد من جديد قبل نهاية العام كيما يستطيع مواصلة عمله بشأن تبسيط القواعد وتنقيح الملاحظات المدونة على ظهر الاستمارة ألف •

٣٩٠ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه ، نظرا للتوضيحات التي قدمها ممثل الأمين العام للأونكتاد ، فان مجموعته على استعداد لتأييد قرار اللجنة الخاصة ٧ (د ــ ١٠) • الا أنه أشار الى أن التوصية الواردة في هذا القرار تفيد بأن على برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن " يواصل على مدى فترة سنوات عدة تقديم التمويل اللازم للمشروع على مستويات تسمح للمشروع بمواصلة أداء وظائفه الأساسية كنقطة مركزية لنشر المعلومات فيما يتصل بمخططات نظام الأفضليات المعمم" • ولاحظ من التوضيحات المقدمة أن تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي يعتبر الآن مضمونا لمدة العامين القادمين فقط ، وأعرب عن أمله في أن يستمر مثل هذا التمويل حتى بعد انقضاء هذه الفترة •

Digitized by UNOG Library

٣٩١- وذكر الرئيس أن جميع المجموعات الاقليمية تشارك في هذا الأمل .

٣٩٢- وأوصت لجنة الدورة في جلستها الثالثة المعقودة في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ بأن يحيط المجلس علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها العاشرة ويؤيد القرار ٧ (د-١٠) الذى اعتمدته اللجنة الخاصة . وأوصت اللجنة كذلك بدعوة الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ الى الانعقاد مرة أخرى في وقت يحدد فيما بعد .

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٩٣- وفي الجلسة ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ أحاط المجلس علما بتقرير اللجنة الأولى للدورة ومن ثم أحاط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها العاشرة ، وأيد القرار ٧ (د-١٠) الذى اعتمدته اللجنة ووافق على دعوة الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ الى الانعقاد من جديد .

٢ - تقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للجوانب التجارية والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي عن دورته الثانية

٣٩٤- بناء على طلب رئيس فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للجوانب التجارية والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي ، قام مدير شعبة المصنوعات بالأونكتاد ، نيابة عن المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين العام للأونكتاد ، بتقديم تقرير فريق الخبراء في دورته الثانية المعقودة في فيينا خلال الفترة من ١ الى ١٢ حزيران / يونيه ١٩٨١ (٢٤) . وقال ان فريق الخبراء بحث مجموعة القضايا المتعلقة بالاتفاقات التي تعقد بين مؤسسة وأخرى ، بما في ذلك تلك المعقودة في اطار الاتفاقات الدولية الحكومية . ونظر الفريق أيضا في الدور الذى لعبته الحكومات في مجال تعزيز وتيسير التجارة والتعاون الصناعي بمختلف أشكاله من خلال عدة وسائل من بينها الاتفاقات الاطارية الدولية الحكومية . وفضلا عن ذلك ، بحث الفريق ضرورة بناء الخبرة الفنية في البلدان النامية وتحسين تبادل المعلومات والمواد في هذا الميدان . وقد انعكست مداولات الفريق بشأن هذه القضايا بشيء من التفصيل في تقريره .

٣٩٥- وفيما يتعلق باستنتاجات وتوصيات الفريق (الفقرات ١٣-١٨ من التقرير) قال ان رئيس فريق الخبراء وجه الانتباه بصورة خاصة الى الفقرتين ١٥ و ١٨ فيما يتعلق بالعمل المقبل الذى يعتبره الفريق هاما في مجال تعزيز وتيسير التجارة والتعاون الصناعي على كل من مستوى المؤسسات والمستوى الدولي الحكومي . وأوصى الفريق بأن تواصل أمانتا الأونكتاد واليونيدو بحث مختلف الجوانب التجارية والمتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي ، بما في ذلك الجوانب المشار اليها في الفقرة ٣٤ من تقريره عن دورته الأولى (٢٥) ، آخذا في الاعتبار الدراسات

---

(٢٤) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرون ، المرفقات ، البند ٩ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/862 .

(٢٥) المرجع نفسه ، الدورة العشرون ، المرفقات ، البند ٧ (ب) من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/774 .

Digitized by UNOG Library

والوثائق ذات الصلة المتاحة في منظمات دولية أخرى بما فيها مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا وسائر اللجان الاقليمية • ورأى الفريق أنه نظرا للعلاقة الوثيقة القائمة بين التنمية الصناعية والتجارة ، ينبغي للأونكتاد واليونيدو مواصلة تعاونهما وزيادة تعزيزه ، كل في مجال اختصاصه ، تعزيزا للتعاون الدولي من أجل التنمية الصناعية والتجارة ، ولا سيما في البلدان النامية • وأوصى الفريق أيضا ، نظرا لما تبينه من تعقد للمشاكل في دورته الثانية ، بمواصلة بحث المشاكل التي تنطوي عليها ترتيبات التعاون الصناعي على كل من مستوى المؤسسات والمستوى الدولي الحكومي ، مع ايلاء الاعتبار لمشاورات اليونيدو والقطاعية ، وينبغي لهذا الغرض أن يواصل الفريق العامل عمله •

٣٩٦ــ وفي الختام ، قال ان المجلس قد يرغب في الاحاطة علما بتقرير فريق الخبراء • وقد يرغب أيضا في النظر في التوصية المحددة التي قدمها الفريق بمواصلة بحث المشاكل والقضايا التي تنطوي عليها ترتيبات التعاون الصناعي على كل من مستوى المؤسسات والمستوى الدولي الحكومي وبأنه ينبغي لهذا الغرض أن يواصل الفريق العامل عمله •

٣٩٧ــ وطلب المتحدث باسم المجموعة دال من الأمانة توضيح المسائل المشار اليها في الفقرة ١٥ من تقرير فريق الخبراء • وطلب أيضا توضيحا بشأن المقصود بـ " برنامج المساعدة التقنية المتعدد السنوات بشأن التعاون التجاري والصناعي " في الفقرة نفسها ، وتساءل عن الكيفية التي سيتم بها تعزيز وتمويل هذا البرنامج •

٣٩٨ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء أنه يشعر أن تقرير الفريق المخصص يعتبر بصورة أساسية تجميعا للآراء المختلفة لأعضائه • وذكر أن مجموعته تلقى صعوبات خاصة في تفسير الفقرات ١٣ الى ١٨ التي تتضمن الاستنتاجات والتوصيات • وقال على سبيل المثال أنه لا يعتبر من المناسب اجراء مناقشة للموضوعات الواردة في الفقرة ١٣ ، مثل " ضمانات الأداء ••• ، توريد الموارد الخام ••• ترتيبات الشراء العكسي ، وترتيبات الصيانة والاصلاح ، وتوريد التكنولوجيا ، والتمويل وآليات التسعير ••• والتحكيم " • وقد نوقشت هذه النقاط عدة مرات أثناء المشاورات القطاعية لليونيدو بطريقة مثيرة للجدل للغاية • وهناك مثال آخر في الصفحة ١٥ : فقد أعلنت المجموعة باء بوضوح تام أثناء الدورة العشرين للمجلس أنه ينبغي للفريق المخصص أن يركز جهوده على المسائل التي تقع في اطار ولايته ، وأن يترك المواضيع الواسعة النطاق وذات الطبيعة العامة لمعالجتها في مكان آخر • ومن شأن الفقرة ١٥ بوضعها الحالي أن توسع تلك الولاية بدرجة أكبر مما تفعله التوصيات المذكورة في الفقرة ٣٤ من تقرير الفريق عن دورته الأولى (٢٦) • وقال ان المجموعة باء تتساءل عن فائدة عقد اجتماع آخر ، وتوصي بالأحرى بحل فريق الخبراء المخصص •

٣٩٩ــ ورد ممثل أمانة الأونكتاد على الملاحظات التي أبديت بشأن عمل فريق الخبراء فأشار الى أن الفريق كان قد أنشئ بموجب مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٧٢ (د ــ ١٨) وقرر مقابل اتخذه مجلس التنمية الصناعية وقد أنشئ الفريق في سياق تنفيذ قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) ، الذي أوضح ، في جملة أمور ، العلاقة الوثيقة بين التنمية الصناعية والتجارة ، ودعا الأونكتاد واليونيدو الى أن يتعاونا تعاونا

---

(٢٦) المرجع نفسه •

Digitized by UNOG Library

تاما ، كل في دائرة اختصاصه ، من أجل تشجيع اتخاذ اجراءات بشأن التعاون الصناعي على الوجه المحدد في الفقرة ٥ من ذلك القرار • ومن الأسباب التي دعت الى انشاء الفريق المشترك بين الأونكتاد واليونيدو حقيقة أن عددا من الوفود في الأونكتاد قد اعتبر أن اختصاص لجنة المصنوعات، أو أي فريق عامل ينشأ في اطار تلك اللجنة ، محدود لدرجة لا تسمح بتنفيذ أحكام قرار المؤتمر ٩٦ (د-٤) المتعلق بترتيبات التعاون الصناعي والتعاون بين الأونكتاد واليونيدو تنفيذا فعالا •

٤٠٠- وأشار المتحدث الى التوصية الواردة في الفقرة ١٥ من تقرير الفريق المخصص بأن تستمر أمانتا الأونكتاد واليونيدو في دراسة المسائل المتنوعة المتعلقة بالجوانب التجارية والجوانب المتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي ، فقال انه لن يكون لهذه التوصية أي أثر قانوني أو مالي على العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال ترتيبات التعاون الصناعي • وقد ارتكز هذا العمل مباشرة على قرار المؤتمر ٩٦ (د-٤) وانعكس في عنصر البرنامج ٣-٢ من الباب ١٥، البرنامج ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (٢٧) • ولن يكون لتوصيات الفريق المخصص من أثر على عمل الأونكتاد سوى أخذها بعين الاعتبار عند قيام أمانة الأونكتاد باعداد دراساتها بشأن ترتيبات التعاون الصناعي •

٤٠١- أما فيما يتعلق بتوصية الفريق المخصص بأن يعزز برنامج المساعدة التقنية المتعدد السنوات بشأن التعاون التجاري والصناعي ، فقد قال ان سند تعزيز هذه المساعدة التقنية يستخلص مباشرة من قرار المؤتمر ٩٦ (د-٤) ، وبخاصة من الفقرة ٥ (ح) من الفرع ثانيا • وتبعا لذلك ، فقد أدرج توفير المساعدة التقنية في هذا المجال في البرنامج ٣ ، عنصر البرنامج ٣-٥ من الباب ١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ • وسيرد تمويل هذا الدعم الكبير المتزايد لأنشطة التعاون التقني هذه من جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي •

٤٠٢- وقال المتحدث باسم المجموعة دال انه يشعر بارتياح تام للاجابات المقدمة توا عن أسئلته وبخاصة عن النقاط التي أثيرت في الفقرة ١٥ من تقرير الفريق المخصص • فالمجموعة دال ترى أن العمل المتعلق بالجوانب التجارية والجوانب المتصلة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي هو عمل هام وينبغي أن يستمر • وتقدر المجموعة دال المساهمة التي قدمتها أمانتا الأونكتاد واليونيدو للعمل المبذول في هذا المجال • أما الصعوبة بالنسبة للمجموعة دال فهي تكمن على الأحرى في تقرير الفريق المخصص • فالمجموعة دال لا ترى ضرورة لأن يعقد الفريق المخصص دورة ثالثة • وأشار المتحدث في هذا الصدد الى قرار المجلس ٢١٣ (د-٢٠) الذي طلب من الفريق المخصص أن يعد توصياته النهائية وأن يقدمها الى الرئيسين التنفيذيين للأونكتاد واليونيدو • وأضاف أن في الأونكتاد هيئات دائمة مسؤولة تستطيع تناول الجوانب التجارية والجوانب المتصلة بالتجارة من التعاون الصناعي • وان اناطة العمل بهيئة دائمة داخل الأونكتاد يتفق بالتأكيد مع مقرر المجلس ٢٢١ (د-٢١) المتعلق بترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد الذي أوصى ، في جملة أمور ، بتعزيز اللجان الرئيسية • ولذا فانه يقترح أن تضطلع لجنة المصنوعات بمواصلة العمل في هذا المجال أو النظر في الدراسات المقبلة ، على أن تتعاون أمانة الأونكتاد ، حسب الاقتضاء ، مع اليونيدو في تنفيذ المهام الموكلة اليها بمقتضى قرار المؤتمر ٩٦ (د-٤) •

---

(٢٧) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/36/6 و Corr.1) ، المجلد الثاني •

Digitized by UNOG Library

٤٠٣- وفي الجلسة الثامنة(الختامية) المعقودة في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ وافقت لجنة الدورة على الاقتراح الذى قدمه الرئيس على أساس مشاوراته غير الرسمية بأن تحيط اللجنة علما بتقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للجوانب التجارية والجوانب المتصلة بالتجارة وترتيبات التعاون الصناعي عن دورته الثانية(٢٤) وأن توصي بأن تواصل أمانتا الأونكتاد واليونيدو أعمالهما المتعلقة بترتيبات التعاون الصناعي على نحو ما ورد في قرار المؤتمر ٩٦ (د-٤)٠ وسيطلب من المجلس ان يستعرض المسألة في دورته الرابعة والعشرين ٠

٤٠٤- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان بلدان المجموعة دال ترى ان كون هذه البلدان قد أحاطت علما بتقرير فريق الخبراء المخصص لا يعني بأى حال من الأحوال انها تؤيد الاجراء المقترح في الفقرة ١٧ من التقرير المذكور ٠

٤٠٥- وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه يوافق تماما على الرأى الذى أعرب عنه المتحدث باسم المجموعة دال ٠

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٠٦- وفي الجلسة ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨١ احاط المجلس علما بتقرير اللجنة الأولى للدورة ومن ثمة احاط علما بتقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للجوانب التجارية والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي عن دورته الثانية وأيد التوصية بأن تواصل أمانتا الأونكتاد واليونيدو أعمالهما المتعلقة بترتيبات التعاون الصناعي على نحو ما ورد في قرار المؤتمر ٩٦ (د-٤)٠ وقرر المجلس كذلك استعراض المسألة في دورته الرابعة والعشرين ٠

باء - النقل البحرى
(البند ٩(ب) من جدول الأعمال)

بحث الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٤٠٧- عرض رئيس لجنة النقل البحرى تقرير اللجنة عن دورتها الاستثنائية الثالثة(٢٨) فأعاد الى الأذهان أن الدورة الاستثنائية الثالثة المعقودة في أيار/مايو ١٩٨١ كرست لمسألة التسجيل المفتوح وحدها ٠ وقال ان هذه الحقيقة في رأيه ، تشهد على أهمية الموضوع والأولوية التي خصته بها الحكومات الأعضاء في الأونكتاد والمجتمع البحرى الدولي ٠ فمن المهم دون شك لجميع الأطراف ان تعالج مسألة التسجيلات المفتوحة بطريقة تخدم أقصى مصالح التجارة العالمية المحمولة بحرا والتطوير المنظم للأسطول التجارى العالمي ٠ وعلى الرغم من عدم التوصل الى أى اتفاق بالاجماع أثناء الدورة فانه يرى أن القرار ٤٣(د-٣) المعتمد بتصويت الأغلبية والمرفق بتقرير اللجنة يوفر فعلا آلية قد يمكن بواسطتها التوصل مستقبلا الى توافق في الآراء بشأن العمل ترتاح اليه جميع الأطراف المعنية ٠ وقال ان اللجنة أوصت في الفقرتين ١ و٢ من ذلك القرار بالتحول تدريجيا وبشكل مطرد من نظام التسجيلات المفتوحة الحالي الى نظام التسجيلات العادية، وبأن يوجه مجلس التجارة والتنمية" خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ دعوة الى انعقاد فريق تحضيرى حكومي دولي يفتح باب الاشتراك فيه لجميع الدول الاعضاء في الأونكتاد ويكون مسؤولا عن اقتراح مجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بالشروط التي ينبغي بموجبها قبول السفن في سجلات النقل

(٢٨) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون ، الملحق رقم ٣ (TD/B/855) ، المعمم مؤقتا بوصفه الوثيقة TD/B/C.4(S-III)/Misc.2 ٠

Digitized by UNOG Library

البحرى الوطني ، بغية اعداد وثائق لعقد مؤتمر للأمم المتحدة للمفوضين للنظر في اعتماد اتفاق دولي " • وقال انه على اقتناع بأن المناقشة كشفت عن رغبة حقيقية من جانب كل من المجموعات في التوصل الى حل مقبول ، ولذلك فهو يرى أن الفريق التحضيرى سيكون المحفل المناسب لاجراء مفاوضات بعيدة الأثر ، وبناءة ومثمرة تغني باهتمامات جميع المجموعات الاقليمية ، مما يؤدى الى توافق في الآراء والى حل مقبول دوليا لمسألة التسجيل المفتوح • وقال ان الفريق التحضيرى سيشكل المحفل المناسب بالنسبة لجميع الأطراف لكي تقدم مقترحاتها بهدف التوفيق بينها • وأنه بناء على ذلك يدعو المجلس الى تأييد القرار ٤٣ (د إ—٣) •

٤٠٨— وأعرب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، معلنا أنه يتكلم نيابة عن جميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ باستثناء ليبيريا ، عن تأييده للبيان الذى ألقاه منذ لحظات رئيس لجنة النقل البحرى ، وقال ان مجموعته تؤيد دعوة فريق حكومي دولي الى الانعقاد خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ وأنها على استعداد بناء على ذلك لتأييد القرار ٤٣ (د إ—٣) •

٤٠٩— وأعاد المتحدث باسم المجموعة دال الى الأذهان أن مجموعته صوّتت الى جانب القرار ٤٣ (د إ — ٣) لأنها تعتقد أن التسجيلات المفتوحة كانت عاملا رئيسيا في اضطراب سوق النقل البحرى وتعطيل التطوير المنظم للأساطيل التجارية العالمية • وقال ان مجموعته تواصل تأييد ذلك القرار وأنها على اقتناع بأهمية عقد الفريق التحضيرى •

٤١٠— وذكّر المتحدث باسم المجموعة باء بأن التصويت على القرار ٤٣ (د إ—٣) كان مثيرا للجدل ، وطلب إعطاء مجموعته مزيدا من الوقت للنظر في الموضوع •

٤١١— وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان لجنة النقل البحرى بيّنت بوضوح ، في دورتها الاستثنائية الثالثة ، موقفها من مسألة التسجيلات المفتوحة وان قرار اللجنة ٤٣ (د إ—٣) قد حرّك الآلية الملائمة لمعالجة نظام التسجيل المفتوح الذى يشغل بال البلدان النامية الى حد بعيد • وقال ان مجموعة الـ ٧٧ ترى أن دعوة الفريق التحضيرى الحكومي الدولي الى الانعقاد ، وفقا للاختصاصات المحددة في ذلك القرار تتسم بأعلى أولوية • وأردف يقول ان مجموعة الـ ٧٧ تفهم أن الفريق التحضيرى سيدعى الى الانعقاد في النصف الأول من عام ١٩٨٢ • وعبّر عن الأمل في أن تبدى جميع المجموعات تعاونا ، يتيح التوصل الى توافق للآراء في هذا الشأن •

٤١٢— وذكّر ممثل ليبيريا بأن بلده عارض اعتماد القرار ٤٣ (د إ—٣) وقال انه لم يوافق على الاقتراح الداعي الى انشاء فريق تحضيرى حكومي دولي للنظر في أحوال تسجيل السفن في السجلات الوطنية • وأضاف ان وفده قد سبق له أن أوضح في محافل شتى الأسباب التي دعته الى اتخاذ هذا الموقف • فالاقتراح يبدو زائدا عن الحاجة في ضوء المداولات الجارية حاليا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، الذى ينظر في شروط منح الجنسية للسفن • وقال ان الجهود الرامية الى حل المشكلة على مر السنين قد أفضت الى مجابهة ومصروفات لا داعي لها كان يمكن أن تستغل على نحو أفضل في مساعدة البلدان النامية على تنمية أساطيلها التجارية •

٤١٣— وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان وفده يؤيد البيان الذى ألقاه المتحدث باسم المجموعة دال وتوصية لجنة النقل البحرى بدعوة فريق تحضيرى حكومي دولي الى الانعقاد لاعداد مشروع اتفاقية في هذا الشأن • وعبّر عن اندهاشه ازاء وجهة النظر القائلة ان مسألة التسجيلات المفتوحة ليست ذات أهمية • وأردف قائلا انه يعتقد ، على العكس من ذلك ، ان مشكلة التسجيلات المفتوحة كانت محور مشاكل النقل البحرى في العالم لعدة سنوات • فهناك منظمات وهيئات دولية عديدة مهتمة بمختلف جوانب هذه المشكلة ، وليس هناك جانب واحد لم يخلف أثرا سلبيا على سير شؤون النقل البحرى الدولي سيرا متناسقا • وقد أصبح تقييد نمو التسجيلات

Digitized by UNOG Library

المفتوحة الجامح أمرا ضروريا • ولهذه الأسباب يؤيد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دعوة فريق تحضيرى الى الانعقاد لغرض صياغة اتفاقية بشأن تسجيل السفن تكون متمشية مع التغيير الهيكلي في النقل البحرى الذى تشتد الحاجة اليه •

٤١٤ــ وفي الجلسة الثامنة (الختامية) المعقودة في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ قررت لجنة الدورة نتيجة للمشاورات غير الرسمية أن توصي المجلس بأن يعتمد تقرير لجنة النقل البحرى عن دورتها الاستثنائية الثالثة وأن يدرج تبعا لذلك الفريق التحضيرى الحكومي الدولي المقترح في الجدول الزمني للاجتماعات •

٤١٥ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء بأن بلدان مجموعته الأعضاء في لجنة النقل البحرى تأسف أشد الأسف لما حدث من اجراء تصويت في الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة النقل البحرى حول هذا البند الذى يتعلق بأساطيل التسجيل المفتوح • وقال ان اعتماد التقرير لا يمس بموقف بلدان المجموعة باء كما هو واضح من تقرير لجنة النقل البحرى ومن التصويت • بيد أنه أضاف أن هناك بلدا واحدا من المجموعة باء ، وهو جمهورية ألمانيا الاتحادية ، قد طلب منه أن يعلن أنه الآن في موقف يتيح له أن يوضح أنه لو أعيد التصويت لكان قد امتنع عن التصويت •

٤١٦ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال أن بلدان المجموعة دال ترغب في أن تؤكد من جديد تأييدها وموافقتها الكاملين على القرار ٤٣ (د ل ــ ٣) وأعرب عن اعتقاد مجموعته بأن الفريق التحضيرى الحكومي الدولي سيلعب دورا هاما في اعداد اتفاقية دولية تتناول مجموعة من المبادئ الأساسية تتعلق بشروط قبول تسجيل السفن في السجلات الوطنية للنقل البحرى •

<u>بحث الموضوع في الجلسة العامة</u>

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤١٧ــ اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٦٥ بتاريخ ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، وهو يحيط علما بتقرير اللجنة الأولى للدورة ، تقرير لجنة النقل البحرى عن دورتها الاستثنائية الثالثة (٢٩) ، فأقر بهذا الاعتماد تضمين الجدول الزمني للاجتماعات اجتماعا للفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن (٣٠) .

٤١٨ــ وقال ممثل ليبيريا ان وفده يأسف لأنه لم يكن أمامه مَعْدَى عن عدم الانضمام الى القرار ٤٣ (د ل ــ ٣) الذى اتخذته لجنة النقل البحرى • وما زال يشعر وفده بأن القرار يشكل اتجاها سلبيا متشددا لا يمكن أن يؤدى الا الى طريق مسدود والى المواجهة وتراشق الاتهامات ، بما لا يعود بفائدة على جميع المعنيين ولا سيما البلدان النامية • ويرى وفده أن التقارير التي يستند اليها القرار ليست أكثر من تصانيف تجمع بين آراء غير معقولة لا تقوم على دليل • كما تنم التقارير عن روح من العداء المترصد والعدواني لحرية النشاط التجارى • ولا يمكن كسر الجمود الذى بات يخيم بوضوح شديد على هذه المداولات على مدى السنوات الثلاث الأخيرة الا بروح من الفهم والحل الوسط والأخذ والعطاء ، من جانب جميع الأطراف المعنية • ولا ريب أن ما ضاع من وقت وجهد في

---

(٢٩) المرجع نفسه .

(٣٠) للاطلاع على بيان الآثار المالية ، انظر المرفق الرابع أدناه .

Digitized by UNOG Library

قضية عمليات التسجيل المفتوح قد كان على حساب مجالات أخرى ذات مغزى في تطوير النقل البحرى لدى البلدان النامية ، مثل التدريب ، والمساعدة التقنية ، وتمويل السفن • ومضى قائلا ان الخطوات التفضيلية المرسومة في قرار المؤتمر ١٢١ (د-٥) أهملت لصالح عملية لا طائل منها ولا تعدو عن كونها محاولة للبحث عن أشباح • كما ان التجاهل كان أيضا من نصيب برنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات ووضع اطار للمفاوضات • ويعتقد وفده أن مقترح اصدار شروط لتسجيل السفن تحت الاعلام الوطنية يعتبر ، في ضوء المداولات الجارية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، من قبيل الحشو • ذلك أن المادة ٩١ من مشروع اتفاقية قانون البحار تنص على أن " تحدد كل دولة شروط منحها السفن جنسيتها ، وتسجيل السفن في اقليمها ، والحق في رفع علمها • وتكون للسفن جنسية الدولة التي يحق لها رفع علمها • ويجب أن تقوم رابطة حقيقية بين الدولة والسفينة " • وأضاف أن حكومته مندهشة للاقتراح القائل بأن يشرع الأونكتاد ببساطة في عملية تتناول جنسية ومركز السفن ، في حين يعمل جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة في اعداد نفس الاتفاقية أو المعاهدة بالضبط • والنتيجة الوحيدة لمثل ذلك التنازع الادارى هي الحيلولة في المقام الأول دون ابرام أية اتفاقية دولية مرضية ، ناهيك بدخولها حيز النفاذ • ولهذا السبب ولغيره من الأسباب كان تصويت وفد ليبيريا ضد القرار ٤٣ (د-٣) • وان كان وفد ليبيريا يقبل كارها عقد الفريق التحضيرى الدولي الحكومي دون مساس بموقفه من القرار •

٤١٩- وتحدث الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ مشيرا الى البيان الذى أدلى به توا ممثل ليبيريا ، فوجّه الانتباه الى البيان الذى أدلى به في هذا الشأن الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ في اللجنة الأولى للدورة (انظر الفقرة ٤١١ أعلاه) • وأضاف أن لجنة النقل البحرى أوضحت موقفها بجلاء في دورتها الاستثنائية الثالثة فيما يتعلق بمسألة ما اذا كان ضروريا اتخاذ أو عدم اتخاذ اجراء بشأن التسجيلات المفتوحة • ورد رأى مجموعته القائل بأن القرار ٤٣ (د-٣) قد أدار عجلة جهاز عملي ليتصدى لنظام التسجيل المفتوح •

جيم - نقل التكنولوجيا
(البند ٩(ج) من جدول الأعمال)

٤٢٠- أعاد الرئيس الى الذاكرة أن المجلس قرر ، في دورته الثانية والعشرين ، أن يواصل في دورته الثالثة والعشرين النظر في مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 عن التشريعات والأنظمة في مجال نقل التكنولوجيا وهو المشروع الذى قدمه المكسيك باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ (٣١) •

٤٢١- وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ بأن مجموعته تعتبر مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 تطورا منطقيا نشأ عن المقررات الحكومية الدولية التي اعتمدت بالاجماع في الأونكتاد الخامس وفي دورات سابقة للجنة نقل التكنولوجيا • وقال ان مشروع القرار هذا جاء نتيجة لمتابعة الاتفاقات التي تم التوصل اليها في برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٣٢) • والهدف الرئيسي

---

(٣١) الجزء الأول أعلاه ، الفقرة ٢٨٠ •

(٣٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠-٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع (E.79.I.21) ، الفصل السابع •

Digitized by UNOG Library

لمشروع القرار وارد في الفقرة ٢ من المنطوق ، التي يرجى فيها من الأمين العام للأونكتاد استكمال تقرير يتضمن مقترحات ملموسة بشأن النهج العامة للتشريعات والأنظمة التي تتناول نقل وتطبيق وتطوير التكنولوجيا في البلدان النامية • وقال ان هذا يعتبر ضرورة ماسة للبلدان النامية •

٤٢٢ــ وأعاد الى الذاكرة أن مشروع القرار كان قد قدم في الأصل الى لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الثالثة ، ثم أحيل الى مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية والعشرين • ولم يتمكن المجلس آنذاك من استكمال مناقشة المشروع واتفق في النهاية على ارجاء هذه المسألة الى دورته الثالثة والعشرين لاتخاذ اجراء نهائي بشأنها •

٤٢٣ــ وأعرب عن رأيه بأن اعتماد القوانين والأنظمة هو حق مطلق لحكومات البلدان النامية • وقال ان الأمين العام للأونكتاد يمكنه أن يقدم مساهمة هامة جدا في مساعدة تلك البلدان في اعداد قوانين وأنظمة بشأن نقل التكنولوجيا ، مضيفا أن مجموعة الـ ٧٧ تولي هذا الموضوع أولوية وأهمية كبيرتين • وأشار الى أن المشتركين في حلقة تدارسية نظمتها أمانة الأونكتاد في الكويت مؤخرا أكدوا على ضرورة تقديم الأونكتاد مثل هذه المساعدة •

٤٢٤ــ وشكر في ختام حديثه المجموعة دال والصين على تأييدهما لمشروع القرار • وأعرب عن أمله بأن تبدي المجموعة باء مرونة في المناقشة التي ستجرى حول هذا الموضوع خلال الدورة الحالية للمجلس •

٤٢٥ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة باء بأن موقف مجموعته من مشروع القرار قيد المناقشة لم يتغير • وقال مشيرا الى ما أعلنه في الدورة الثالثة للجنة نقل التكنولوجيا والدورة الثانية والعشرين للمجلس ، ان من الضروري اجراء دراسات مقارنة حول آثار التشريعات والأنظمة الخاصة بنقل التكنولوجيا في بلدان مختارة ، بما في ذلك أقل البلدان نموا • وأضاف أنه ينبغي للأمانة ، لدى اعداد هذه الدراسات ، ان تبحث حالة البلدان التي بلغت مراحل مختلفة من التنمية ، والبلدان التي غيرت تشريعاتها ، والبلدان التي تفتقر الى تشريعات وأنظمة بشأن نقل التكنولوجيا • وقال ان المجموعة باء تجد بعض الصعوبات ، وخاصة فيما يتعلق بالفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار ، التي يدعى فيها الأمين العام للأونكتاد الى استكمال تقرير يتضمن مقترحات ملموسة بشأن نهج عامة • وما دامت آثار هذه التشريعات والأنظمة غير معروفة تماما بعد ، فان من الصعب أن يطلب من الأمانة تقديم مقترحات ملموسة بشأن وضع مثل هذه التشريعات والأنظمة •

٤٢٦ــ وأعرب المتحدث باسم المجموعة دال عن تأييد مجموعته لمشروع القرار • وقال ان مجموعته ترى أن هذه التشريعات والأنظمة يمكن أن تساعد البلدان النامية على تحسين مركزها في التجارة الدولية وانهاء تبعيتها التكنولوجية • وأضاف أن البلدان الأعضاء في المجموعة دال تؤيد كل التطلعات العادلة للبلدان النامية في هذا المجال وهي مستعدة لاقتسام خبرتها الخاصة مع البلدان النامية والتعاون معها •

٤٢٧ــ وقال ممثل الصين ان الصين تؤيد مشروع القرار ، مثلما فعلت في مناسبات سابقة • وهي تعتبر القوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بنقل التكنولوجيا هامة جدا لرفع مستوى العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية • وأضاف أنه ينبغي دعوة الأمين العام للأونكتاد الى اجراء دراسة أعمق تتضمن مقترحات لمساعدة البلدان النامية •

Digitized by UNOG Library

٤٢٨- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ انه يشعر بخيبة أمل لأن البلدان الأعضاء في المجموعة باء لم تغير موقفها الذى اتخذته بشأن هذا البند في الدورة الثانية والعشرين للمجلس • وأضاف ان مجموعة الـ ٧٧ وافقت في تلك الدورة ، بروح من التعاون ، على أن يواصل المجلس دراسة مشروع القرار في دورته الحالية ، أملا منها في أن تتمكن المجموعة باء من اتباع نهج جديد بشأن هذا الموضوع • وأما مسألة عدم طلب مجموعة الـ ٧٧ اجراء دراسات مقارنة ، فقد سبق أن نوقشت • وأشار الى أن الحجج التي يتضمنها طلب اجراء هذه الدراسات ليس لها صلة بمناقشة مشروع القرار ، وناشد بالتالي الأعضاء أن يتعاونوا من أجل التوصل الى توافق آراء بشأن المشروع •

٤٢٩- وأعرب ممثل الامارات العربية المتحدة عن تأييده الكامل لموقف مجموعة الـ ٧٧ • وقال انه يعتقد أن المجموعة باء ربما أساءت فهم القصد من مشروع القرار قيد المناقشة • فقد ركز قرار المؤتمر ١١٢ (د-٥) على تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ، ومشروع القرار يسير في هذا الاتجاه • وهو يرى أن فحوى مشروع القرار يتلخص في أن يتم ، في أسرع وقت ممكن ، اعداد تقرير يتضمن مقترحات ملموسة عن النهج العامة للتشريعات والأنظمة •

٤٣٠- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ردا على الملاحظات التي أبداها المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، أن بلدان المجموعة باء تسلّم بأهمية السياسات الوطنية الخاصة بتطوير التكنولوجيا وبأن القوانين والأنظمة الوطنية يمكن أن تكون وسيلة هامة لتعزيز القدرة العلمية والتكنولوجية للبلدان كافة ، ولا سيما البلدان النامية • وأضاف أن الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار لا تشكل مشكلة رئيسية للمجموعة باء ، ويحتمل ألا يكون من الصعب التوصل الى حل وسط بشأن صياغة الفقرة ٣ • أما المشاكل الرئيسية ، فتتعلق ، في الفقرة ٢ من المنطوق ، بالمسألة الرئيسية المتمثلة في اعداد تقرير يتضمن مقترحات ملموسة • وقال ان مجموعته ترغب في العمل في اتجاه التوصل الى توافق آراء والتفاوض في هذا الاتجاه •

٤٣١- في الجلسة الخامسة للجنة الأولى للدورة ، المعقودة في ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، قدم المتحدث باسم المجموعة باء مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.2 باسم الدول الأعضاء في المجموعة باء •

٤٣٢- وأشار الى مشروع القرار الذى كانت مجموعة الـ ٧٧ قد قدمته في الدورة الثانية والعشرين للمجلس (TD/B(XXIII)/SC/L.5) ، فأوضح أن المجموعة باء يصعب عليها قبول الفقرة ٢ من منطوقه، التي يدعى فيها الأمين العام للأونكتاد الى أن يستكمل تقريرا يتضمن مقترحات ملموسة عن النهج العامة للتشريعات والأنظمة التي تتناول نقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في البلدان النامية • وقال ان موقف المجموعة باء من هذه المسألة معروف جيدا • بيد أنه يأمل أن يتم التوصل الى حل وسط على أساس مشروع القرار الذى تقدمت به مجموعته ومشروع قرار مجموعة الـ ٧٧ •

٤٣٣- وقررت لجنة الدورة في جلستها السابعة المعقودة في ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ إحالة مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 ومشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.2 الى فريق الاتصال التابع لرئيس اللجنة •

٤٣٤- وفي الجلسة الثامنة (الختامية) المعقودة في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ قال رئيس اللجنة انه لم يتيسر التوصل الى نتائج ايجابية وملموسة بشأن هذا البند الفرعي في فريق الاتصال واقترح بناء على ذلك احالة مشروعي القرارين الى المجلس بكامل هيئته من خلال فريق الاتصال التابع لرئيس المجلس •

Digitized by UNOG Library

٤٣٥ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أن مجموعة الـ ٧٧ قد بذلت قصارها للتوصل الى حل وسط في لجنة الدورة وفي فريق الاتصال التابع لرئيس اللجنة • ولكن بما أنه ثبت حتى الآن عدم امكان التوصل الى حل وسط فهو يؤيد تماما المقترح الذى تقدم به الرئيس •

٤٣٦ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته قد بذلت أيضا جهودا هائلة من أجل التوصل الى حل وسط •

٤٣٧ــ ووافقت لجنة الدورة على احالة مشروعي القرارين الى المجلس بكامل هيئته من خلال فريق الاتصال التابع لرئيس المجلس •

بحث الموضوع في الجلسة العامة

٤٣٨ــ في الجلسة ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ صرح الرئيس بأنه لم يتيسر التوصل الى اتفاق بشأن مشروعي القرارين في فريق الاتصال وأنه يلزم تبعا لذلك أن يشرع المجلس في اجراء التصويت • وعملا بالمادة ٥٦ من النظام الداخلي سيصوت المجلس أولا على مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٣٩ــ في الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 ، بعد اجراء تصويت بنداء الأسماء ، وذلك بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل ١٦ وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت (٣٣) • (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢٤٠ (د ــ ٣٣)) •

(٣٣) كانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، أكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواى ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، زائير ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا •

المعارضون : ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان •

الممتنعون : اسبانيا واستراليا ، اسرائيل ، البرتغال ، تركيا ، فنلندا ، لختنشتاين ، النرويج ، نيوزيلندا .

Digitized by UNOG Library

٤٤٠- وبعد التصويت ، ذكر الناطق باسم المجموعة باء أن مجموعته تسحب مشروع القرار TD/B (XXIII)/SC.I/L.2 • بيد أنها تأسف اذ رغم استعدادها في الدورة الراهنة ، مثلما كانت في مناسبات سابقة ، لالتماس حل بتوافق الآراء ، لم تستمر المحاولات المبذولة للتوصل الى اتفاق حول هذه القضية بطريق التفاوض ، فطرح مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 للتصويت • ونتيجة كهذه لا يمكن الا أن تضر بهيئة الأونكتاد الذى لا يستطيع الاضطلاع بدوره على نحو مرض الا على أساس من توافق الآراء ، لا سيما في المجالات التي يكون فيها التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أمرا أساسيا • بل وقد يكون لها أيضا أثر ضار بالاحتمالات المتجددة للانتهاء من مفاوضات وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا •

٤٤١- وأضاف مشيرا الى ما جاء بالقرار المعتمد توا من دعوة الأمين العام للأونكتاد الى التزود بمشورة الخبراء من البلدان النامية وحدها ، فقال ان هذا في رأى المجموعة باء يشكل خروجا على مبدأ العالمية • كما أن من شأنه حرمان البلدان النامية من الانتفاع بالخبرة المتاحة في البلدان المتقدمة •

٤٤٢- ومضى قائلا ان بلدان المجموعة باء تدرك أن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية أمر ضرورى لتنميتها الاقتصادية ، وهي مستعدة لتقديم مساندتها الكاملة لتلك الجهود • وهي تدرك أيضا أهمية سياسات التكنولوجيا الملائمة • وتعتقد المجموعة باء أنه من الأمور القيمة للبلدان ، وهي تحدد السياسات التي تلائم احتياجاتها وظروفها الفردية ، أن تكون لديها معلومات شاملة عن السياسات التي يتبعها الآخرون وتحليل كامل لآثار تلك السياسات • وكان بدافع من هذه الروح أن أيدت المجموعة باء قرار المؤتمر ١١٢ (د-٥) الذى اعتمد بتوافق الآراء في مانيلا - لا سيما الرجاء الموجه الى الأمين العام للأونكتاد في الفقرة ٢٦ (أ) من ذلك القرار • وفي رأى المجموعة باء أن هذا التحليل التمهيدى الهام لم يتم • أما والحال كذلك فهو يشعر بأنه من السابق لأوانه بدء العمل في التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة •

٤٤٣- وذكر ممثل كندا أن الأسباب التي دعت وفده الى التصويت ضد مشروع القرار TD/B(XXII)/SC/L.5 يرد تفسيرها في البيان الذى أدلى به توا الناطق باسم المجموعة باء •

٤٤٤- وقال الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ ان المغزى الرئيس للقرار المعتمد توا بسيط نسبيا ، رغم تاريخه المركّز الطويل • فقد وافقت بالفعل لجنة نقل التكنولوجيا في قرارها ٦ (د-٢) ، الفقرة ٨ (ب) ، على توفير المساعدة للبلدان النامية " في صياغة مجموعة متكاملة من السياسات والقوانين والأنظمة والاجراءات " • ووافق المؤتمر في قراره ١١٢ (د-٥) ، الفقرة ١١ (ب) على أن تشرع البلدان النامية ، استكمالا لجهودها على الصعيد الوطني ، في اتخاذ أو تعزيز تدابير تعاونية من أجل " تنسيق سياساتها ، وقواعدها ، وأنظمتها وقوانينها وممارساتها الناظمة للتكنولوجيا في جميع نواحيها " • ويجيء برنامج عمل فيينا المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الفقرة ٢١ (د) فيعزز هذه النقاط المتفق عليها في الأونكتاد •

٤٤٥- ومن رأى مجموعة الـ ٧٧ أن اعتماد قوانين وأنظمة لنقل وتطوير التكنولوجيا ضرورة ملحة • فأكثر من ١٠٠ بلد من البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ليس لديها تشريع وطني ولا أنظمة وطنية بشأن نقل التكنولوجيا • كما أن البنية الأساسية العلمية والتكنولوجية لمعظم تلك البلدان ، ولا سيما الأقل نموا من بينها ، واهية جدا • وقد عمدت مجموعة الـ ٧٧ ، وهي مدركة لتلك الاعتبارات

Digitized by UNOG Library

تمام الادراك ، الى تقديم مشروع قرار (TD/B/C.6/L.26) الى لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الثالثة ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، يدعو الأمين العام للأونكتاد الى أن " يستكمل بأسرع ما يمكن تقريرا يتضمن مقترحات ملموسة عن اتباع نهوج مشتركة في التشريعات والأنظمة التي تتناول نقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في البلدان النامية " الفقرة ٣) (٣٤) • وقد لقي مشروع القرار المذكور تأييدا من المجموعة دال ومن الصين • واستطالت المناقشات في اللجنة حول مشروع القرار • وبدلا من التسليم بضرورة القيام فورا بتقديم المساعدة العاجلة التي تطلبها البلدان النامية ، اقترحت المجموعة باء تعديلات تشترط اعداد دراسات معقدة وغير ضرورية للبت فيما اذا كان ثمة ما يدعو لتشريعات وقوانين بشأن التكنولوجيا • ولم تبد المجموعة باء في الدورة الثانية والعشرين للمجلس أية مرونة بشأن حل القضية المعلقة • وبروح التساهل لبلوغ حل وسط قبلت مجموعة الـ ٧٧ احالة مشروع قرارها الى الدورة الثالثة والعشرين للمجلس لنظره بصورة نهائية واعتماده •

٤٤٦ــ وردد الرأى الثابت لمجموعة الـ ٧٧ القائل بأن مسألة اعتماد تشريع وأنظمة بشأن نقل التكنولوجيا انما هي مجرد مسألة تقررها الحكومات ذات السيادة للبلدان المعنية • ولا تشعر مجموعة الـ ٧٧ بأية ضرورة لطلب مزيد من الدراسات في هذا القرار ، ذلك لأن الفقرة ٢٦ من قرار المؤتمر ١١٢ (دــ٥) ، الذى يبدو أن المجموعة باء توليه أهمية كبيرة ، يتضمن بالفعل هذا الطلب• لقد بذلت مجموعة الـ ٧٧ قصارها واستكشفت كل ما هو ممكن من بدائل وحلول وسط • الا أن التعديلات الأساسية المقترحة من المجموعة باء تغير المعالم الرئيسية لمشروع القرار وتومئ الى عدم استعداد المجموعة باء للتحرك نحو توافق في الآراء ، الأمر الذى تأسف له كثيرا مجموعة الـ ٧٧ • وأكد على أن حق البلدان النامية في اتخاذ ما تراه ضروريا من القوانين والسياسات المتعلقة بالتكنولوجيا هو حق لا يمكن أن ينازعها فيه أحد • وعلى أساس هذا الاقتناع نص مشروع القرار على مطالبة الأمين العام للأونكتاد بأن يستكمل بأسرع ما يمكن تقريرا يتضمن مقترحات ملموسة عن اتباع نهوج مشتركة بصدد تلك القوانين والأنظمة تستطيع البلدان النامية انتهاجها في صياغة تشريعاتها وقوانينها • وقد كان لدى مجموعة الـ ٧٧ أمل كبير جدا في التوصل الى اتفاق حول الجوانب الموضوعية في مشروع القرار ، ولكن خاب أملها بسبب الموقف غير المتعاون الذى أبدته المجموعة باء • ومن ثم لم يكن أمام مجموعة الـ ٧٧ من بديل غير اقتراح التصويت على مشروع القرار بنداء الاسماء • وتأسف مجموعته لاضطرارها الى طلب ذلك التصويت ، وان كانت ترى أن الموضوع يتعلق بمبدأين أساسيين هما حق البلدان النامية السيادى في اعتماد نمط القوانين والأنظمة الذى تراه ضروريا ، ومسؤولية منظمة كالأونكتاد عن تقديم مساعدة ملموسة الى تلك البلدان في صياغة تلك القوانين والأنظمة •

---

(٣٤) انظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثانية والعشرين ، الملحق رقم ٥ (TD/B/836) ، المعمم مؤقتا بوصفه الوثيقة TD/B/C.6(III)/Misc.4 ، المرفق الثاني •

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٤٧- في الجلسة ٥٦٤ ، المعقودة في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، أعاد الرئيس الى الذاكرة أن المجلس قرر ارجاء النظر في هذا البند لكي يتاح له الوقت لاجراء اتصالات غير رسمية بغية التوصل الى حل مقبول من الجميع • وشكر المجلس لوضع ثقته به • وقال ان لديه الآن بعض العناصر لمشروع قرار قدمته اليه مجموعة أمريكا اللاتينية ووافقت عليه المجموعة الأفريقية في حدود ما يتعلق بها من أجزاء • وقد أعلن فريق الاتصال وكذلك المكتب موافقتهما أيضا على المشروع •

٤٤٨- وقال انه يود مع ذلك ، قبل عرض مشروع المقرر هذا على المجلس ، أن يقول كلمة تمهيدية عن طبيعة الاتصالات غير الرسمية التي أجراها ، بغية شرح خلفية اعداد مشروع القرار •

٤٤٩- فقد اتصل منذ انتخابه بجميع الأطراف المعنية بشأن هذا البند من جدول الأعمال • وتبادل وجهات النظر مع الأمين العام للأونكتاد ومنسقي المجموعات وممثلي البلدان التي يرى أنها معنية بوجه خاص بهذه المسألة • وهو يود أن يسجل مع التقدير حقيقة أن جميع الذين اتصل بهم أعربوا عن ادراكهم للمسألة بجميع جوانبها وعن رغبتهم القوية في ايجاد حل لمضمون البند ، بغية تعزيز الأونكتاد كمنظمة دولية فعالة تعمل لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها • ولم تكن هناك صعوبة في التوصل الى اتفاق اجماعي حول مبدأين أساسيين يعتبران أساس مشروع القرار ويكون هذا المشروع ناقصا اذا لم يؤخذا في الاعتبار •

٤٥٠- أما المبدأ الأول ، فهو الحق المشروع لأية دولة عضو في الأمم المتحدة في استضافة مؤتمر للأمم المتحدة مثل الأونكتاد ، وعدم وجوب انكار هذا الحق على أية دولة من الدول • وفي هذا الصدد ، يمكن لأية دولة أن تتصرف وفقا لما تتمتع به من ارادة حرة •

٤٥١- وأما المبدأ الثاني ، فهو أن من الأمور الأساسية المحافظة على الطابع العام والعالمي للأونكتاد • وينبغي اعطاء جميع الدول الأعضاء في المنظمة فرصا متكافئة للاشتراك في أنشطتها •

٤٥٢- وبعد الاتفاق على هذين المبدأين أخبره منسق مجموعة أمريكا اللاتينية أن مجموعته قررت أن يستضيف أحد بلدان أمريكا اللاتينية الأونكتاد السابع وأنها تود لو يعقد الأونكتاد السادس في احدى العواصم الأفريقية • وأخبره منسق مجموعة أمريكا اللاتينية أيضا أنه لا يوجد بين أعضاء هذه المجموعة من يعترض على هذا القرار وطلب منه أن يعلن ذلك على المجلس • وأضاف الرئيس أنه أعرب بهذه المناسبة عن تقديره واحترامه لمجموعة أمريكا اللاتينية لاتخاذها هذا الموقف الذي يعتبر مثالا لما عهد عن المجموعة من تضامن ، ويبرز بعد النظر والجدية والمسؤولية التي يتصف بها القرار الذي توصلت اليه •

٤٥٣- وقال الرئيس انه اتصل بعد ذلك بمنسق المجموعة الافريقية لكي يخبره أن مجموعة أمريكا اللاتينية ترغب في أن يعقد الأونكتاد السادس في أحد البلدان الأعضاء في المجموعة الافريقية • وقد أحيط علما بأن المجموعة الافريقية ترحب مبدئيا بهذه الفكرة ، آخذة في اعتبارها أنها تمثل رغبة

Digitized by UNOG Library

مجموعة أمريكا اللاتينية ، الا أن تنفيذها عمليا يتطلب اتصالات لضمان امكانية اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد الأونكتاد السادس في افريقيا • وبالتالي ، تم الاتفاق مع المجموعة الافريقية على تأجيل تسعية العاصمة التي يمكن أن يعقد فيها الأونكتاد السادس الى الجزء الثاني من الدورة الثالثة والعشرين ، لتمكين السلطات المعنية من بحث المشاكل العملية المتصلة بعقد المؤتمر في عاصمة معينة •

٤٥٤ــ وتابع يقول ان ممثل كوبا قد اتصل به في مرحلة لاحقة وأبلغه بالقرار الذى اتخذته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية مضيفا ان حكومته ترغب في استضافة الأونكتاد السابع • وقال الرئيس انه أخذ علما بتلك الرغبة باهتمام لأنه يحق لأى دولة أن تبدى رغبتها في استضافة المؤتمر ولأنه يعتقد أن تلك الرغبة ، بغض النظر عن الدولة التي أبدتها ، لجديرة بأن تؤخذ بعين الاعتبار الواجب ، نظرا لكونها تدل على اهتمام تلك الدولة بالأونكتاد كمنظمة • بيد أنه أوضح لممثل كوبا أنه على الرغم من تقديره الشخصي لرغبته هذه في استضافة المؤتمر ، فان الدورة الحالية لا تشكل مناسبة لاتخاذ قرار بشأن أى عاصمة ينبغي أن يعقد فيها الأونكتاد السابع ، وان القرار النهائي سيتخذ ، بطبيعة الحال ، في الوقت المناسب وفي المكان المناسب •

٤٥٥ــ ثم تلا الرئيس نص مشروع المقرر المتعلق بالبند ٦ من جدول الأعمال ، واقترح اعتماده بالاجماع •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٥٦ــ اعتمد المجلس في الجلسة ذاتها (٥٦٤) ، مشروع المقرر المقترح من الرئيس (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٣٧ (د ــ ٢٣)) (٣٥) •

٤٥٧ــ وقال الرئيس ان الفضل في اتخاذ المقرر المعتمد منذ قليل يرجع لجميع الأطراف التي كان على اتصال بها • فلولا تعاونها ونفاذ بصيرتها ، لما أمكن اتخاذ هذا المقرر ، وعليه فهو يشملها جميعا بشكره • وعلى الرغم من أنه سبق له أن أشار بارتياح الى الدور الذى لعبته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ، فلن تكتمل الصورة ما لم ينوه بصورة خاصة بما أبداه ممثل كوبا من تعاون وتفهم ، اذ أنه أعطى مثالا يبين كيف أن آراءه كانت دوما تقوم على الاعتقاد بأن مصالح الدول الأعضاء تلتقي حتما على المدى الطويل ، وان النظر الى الأمور بشيء من المنطق والتروى يكفل تحقيق الصالح المشترك للجميع ، وان التمسك بالمبادىء والأهداف المتوخاة من قبل الأونكتاد يزيل في نهاية المطاف ما تعت مواجهته من صعوبات • وعبر عن شكره الخاص لممثل كوبا ومن خلاله لحكومته على ما أبداه من تعاون •

٤٥٨ــ وقال ممثل كوبا ان بلده يرفض الادعاء السافر للولايات المتحدة الأمريكية بأنها يمكن أن تملي بصورة انفرادية أسماء البلدان التي يجوز أو لا يجوز أن تكون مكانا لعقد اجتماعات دولية مثل الأونكتاد السادس • ويتضح من تطور عملية تعيين مكان انعقاد الأونكتاد السادس أنه ما من بلد من مجموعة الـ ٧٧ قد استسلم أمام مناورات الولايات المتحدة وتهديداتها • على أن كوبا ، كما هو

---

(٣٥) عمم مشروع المقرر فو. أثناء الدورة تحت الرمز TD/B/875 .

Digitized by UNOG Library

معروف جيدا ، كانت على استعداد للرضوخ لقرار الاقتراع • غير أنها لم ترغب في الاصرار على ذلك ، وما كان ذلك الا ردها المشروع على تعدى الولايات المتحدة ، اذا كان من شأنه أن يخلق سابقة سلبية في عمل المنظمة في المستقبل • وهكذا فضلت كوبا أن تترك الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية وقاحتها المتغطرسة وأن يتولى المجتمع الدولي الحكم على سلوكها غير المقبول •

٤٥٩ــ وعليه ، وافق بلده على قبول مشروع القرار المقدم من الرئيس نتيجة للتأييد الكامل الذى لقيه من العديد من البلدان • وبالتالي قامت كوبا بعد أن حصلت على موافقة مجموعة أمريكا اللاتينية بالاعلان على قبولها للصيغة المتفاوض عليها ومفادها أنه بدلا من أن يعقد الأونكتاد السادس في أمريكا اللاتينية سيعقد في بلد افريقي ، على أن يعقد الأونكتاد السابع في أمريكا اللاتينية • ولدى القيام بالأعمال التحضيرية للأونكتاد السابع يجب عند اختيار مكان انعقاده ، اعطاء الأولوية لعرض كوبا استضافة ذلك المؤتمر ، وهو عرض يكرره الآن صراحة •

٤٦٠ــ وقال الرئيس بعد استماعه لموقف الحكومة الكوبية انه يود أن يضيف الى توضيحاته السابقة ان ممثل الولايات المتحدة كان من بين الممثلين الذين اتصل بهم • وقد بدا له أن من واجبه أن يوضح أنه لم يشعر لحظة واحدة أن ممثل الولايات المتحدة يحاول فرض أى رأى كان ، بل على العكس ، كان من أوائل من وافق ، دون أدنى تردد على المبدأ الأول الذى أقره الجميع ، لا سيما انه يحق لكل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تستضيف مؤتمر للأمم المتحدة مثل الأونكتاد •

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٦١- أحيل هذا البند الى اللجنة الثانية للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه •

بحث الموضوع في اللجنة الثانية للدورة

٤٦٢- قال ممثل الأمين العام للأونكتاد، في بيان استهلالي، ان الأمانة تسهيلا منها للنظر في هذا البند من جدول الأعمال أعدت عددا من الوثائق حول مختلف جوانب التدفقات التجارية المطروقة في اطار هذا البند •

٤٦٣- وقال ان عرضا لآخر التطورات في التجارة بين مختلف مجموعات البلدان قد ورد في الوثيقة المعنونة " استعراض اتجاهات وسياسات التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " (٣٦) ، وأن هذا العرض مدعم باستعراض احصائي في اضافة للوثيقة المذكورة • وأضاف أن " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١ " (٣٧) يوفر أيضا معلومات مفيدة عن تلك التدفقات التجارية ، وأن هاتين الوثيقتين تبينان أن مجموع تجارة البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية كمجموعة زادت في ١٩٨٠ بنسبة ١٤٫٢ في المائة فحققت معدل نمو أعلى مما كان عليه في ١٩٧٩ و ١٩٧٨ • وقد اتصفت تجارة البلدان الاشتراكية مع البلدان النامية بدينامية خاصة اذ زادت في ١٩٨٠ بنسبة ٣٣٫٧ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٧٩ ، فحققت معدل زيادة أسرع بكثير من معدل زيادة تجارتها مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة (١٤٫٤ في المائة) والتجارة المتبادلة فيما بينها (٩٫٩ في المائة) • وشهدت فترة السنوات الخمس ١٩٧٦-١٩٨٠ ككل نفس هذا الاتجاه - فقد زادت تجارة البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية مع البلدان النامية بنسبة ١٢٧٫١ في المائة ، بينما زادت تجارتها مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بنسبة ٨٩٫٤ ، والتجارة المتبادلة فيما بينها بنسبة ٨١٫٦ في المائة •

٤٦٤- أما في التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، فقد لاحظ أنه على عكس الاتجاه الذي ساد في السنوات الخمس الماضية ، زادت الواردات من البلدان النامية ، بمعدل أسرع من زيادة صادرات البلدان الاشتراكية اليها • وكان المتوقع أن يسفر تنفيذ مختلف الاتفاقات الموقعة في السنوات الخمس الماضية عن دفعة اضافية لتنمية التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية •

٤٦٥- وفي ١٩٨٠ ، اتسمت التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة بنمو أسرع لصادرات البلدان الاشتراكية وبزيادة أبطأ نوعا ما في وارداتها • وكانت النتيجة أن البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ككل حسنت ميزانها التجاري مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة • بيد أن العجز التجاري المتراكم طيلة السنوات الأخيرة ظل مدعاة قلق لبعض البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، ولذلك تتبع تلك البلدان ، تحسينا لأوضاعها ، سياسة التعجيل بالتوسع في صادراتها الى الغرب • وكما حدث في السنوات الماضية ، تأثر ارتفاع قيمة الصادرات

(٣٦) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون ، المرفقات ، البند ٧ من جدول الأعمال ، الوثيقة TD/B/859 •

(٣٧) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.9 . انظر ايضا الفقرة ٣١ أدناه .

Digitized by UNOG Library

والواردات بزيادات الأسعار ، ولكن حدثت أيضا زيادة في حجم التجارة بين الشرق والغرب • ولم يتغير النمط السلعي للتجارة بين الشرق والغرب بشكل ملحوظ طيلة الفترة الأخيرة ، رغم حدوث تحولات هامشية في تكوين التدفقات التجارية المحددة في كلا الاتجاهين •

٤٦٦ــ وبالاضافة الى ذلك وجّه ممثل الأمين العام للأونكتاد الانتباه الى عدد من الوثائق الأخرى التي قدمتها أمانة الأونكتاد والتي تضمنت تحليلات متعمقة لتجربة كل بلد من البلدان الاشتراكية والبلدان النامية في التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصاديةوالاجتماعية المختلفة ، وللتوقعات الراهنة في هذا المجال (TD/B/856 and Corr.1, TD/B/857 and Corr.1 and TD/B/858) • وهي دراسات تمثل استمرارا لسلسلة الوثائق التي أعدتها الأمانة من أجل دورات المجلس السابقة •

٤٦٧ــ وأشار الى قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٢٠ (د ــ ٢١) الذى قرر فيه المجلس أن يواصل في دورته الثالثة والعشرين النظر في أحكام القرار على أساس النص المرفق به • كما ذكر أن أمانة الأونكتاد سوف تقدم ، كالأعوام السابقة ، مساعدة موضوعية وتنظيمية الى البلدان المهتمة بعقد مشاورات ثنائية أو متعددة الأطراف في اطار الآلية الاستشارية التي أنشأها الأونكتاد لهذا الغرض (انظر الفقرات ٥٠٢ ــ ٥٠٧ أدناه) •

٤٦٨ــ أما فيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية التي تزاولها أمانة الأونكتاد بغية تنمية التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، فقد أشار الى تنفيذ البرنامج الشامل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد في هذا الميدان على المستويات الأقاليمية والاقليمية والوطنية • وأضاف ان الأمانة نظمت خلال ١٩٨١ حلقة تدارس أقاليمية أثناء انعقاد سوق ليبزغ وحلقة دراسية للبلدان الافريقية ، وقال أن حلقة تدارس أقاليمية سوف تعقد أيضا في موسكو في تشرين الأول / أكتوبر • وتقدم المعلومات العملية والخدمات الاستشارية بناء على طلب البلدان النامية المعنية ، كما يجرى احراز تقدم في تكثيف التعاون مع اللجان الاقليمية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في اطار ذلك البرنامج •

٤٦٩ــ وشدد ممثلو عدة بلدان من مختلف المجموعات الاقليمية على الاهتمام الذى توليه كل من مجموعاتهم للتجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وعلى الأهمية التي يعلقونها على النظر في هذه التجارة بغية تحقيق مزيد من التوسع فيها • وأكدوا الدور الهام الذى يضطلع به الأونكتاد في مجال تشجيع وتسهيل اتخاذ البلدان الأعضاء فيه للتدابير والاجراءات الرامية الى تحقيق مزيد من التنمية في العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • وعبروا عن استعدادهم للنظر بروح بنّاءة في مشروع القرار المطروح على المجلس ، بالاستناد ، حسب الاقتضاء ، الى النص الذى وضع في الدورة الحادية والعشرين • وأبدى ممثلو بلدان كثيرة تعليقات مواتية على الوثائق التي قدمتها الأمانة الى الدورة الحالية ، والتي سهلت بحث المشاكل المتصلة بالتجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة •

٤٧٠ــ وقال ممثل تركيا ، انه ، في الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بالبند ٧ من جدول الأعمال ، ينبغي أن يكون تصنيف البلدان بحسب مستوى تنميتها متمشيا وموازيا للتصنيف المستخدم في الوثائق الأخرى الصادرة عن الأونكتاد في وثائق هيئات الأمم المتحدة الأخرى ، وينبغي أن يكون مسايرا للمعايير المسلم بها عالميا •

Digitized by UNOG Library

٤٧١- ولاحظ ممثلو بلدان كثيرة من البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ الأهمية التي يعلقونها على القيام في الأونكتاد بالنظر في التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ووصفوا تجاربهم الماضية في التجارة والتعاون الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية. وأشاروا الى ارتفاع معدلات نمو التجارة مع هذه البلدان بالرغم من الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، وهي معدلات جديرة بالتنويه اذا ما قورنت بمعدلات نمو التجارة فيما بين مناطق أخرى من العالم. ولاحظوا التطورات الايجابية، لا في التجارة بين بلدانهم والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية فحسب، بل أيضا في مجال التعاون الاقتصادي الذي أسفر بدوره عن آثار قوية منشطة للتجارة. وقالوا ان التجارة والتعاون الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية عادا بالفائدة على بلدانهم وكان لهما على وجه الخصوص أثر حفاز على التنمية في كثير من البلدان النامية ولا سيما على نموها الصناعي لأنها استطاعت الحصول على سلع انتاجية كثيرة من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بشروط ائتمانية. ولاحظوا أن امكانيات هذه التجارة بعيدة تماما عن أن تستنفد، وعبروا عن ايمانهم بوجود آفاق واسعة لمزيد من النمو لتلك الامكانيات. واعتبروا أن اعتماد المجلس في دورته الحالية لقرار بشأن التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة سوف يسهم في زيادة تنمية هذه التجارة، وأعربوا عن أملهم في أن تتعاون جميع البلدان لبلوغ تلك الغاية بطريقة بناءة بحيث يسفر التقدم المحرز في ذلك الصدد في الدورة الحادية والعشرين للمجلس عن اعتماد قرار جديد.

٤٧٢- وأعرب ممثل أحد البلدان النامية، معلقا على الوثائق التي أعدتها الأمانة، عن رأي مفاده أن بعض جوانب العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة يمكن مناقشتها بمزيد من التفصيل. ورجا على وجه الخصوص من الأمانة أن تضطلع بدراسات تفصيلية عن طرائق الدفع والصكوك القانونية في العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية.

٤٧٣- واقترح ممثل بلد نام آخر أن تراعي الأمانة، عند تحليلها للتعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية في دراساتها المقبلة، أنه يوجد في عداد البلدان الأخيرة بلدان ذات اقتصاد سوقي وبلدان ذات اقتصاد مخطط مركزيا.

٤٧٤- وعبرت ممثلة أحد البلدان النامية عن تقديرها للدراسة التي قدمت عن علاقات بلادها التجارية والاقتصادية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية (TD/B/865 و Corr.1) وقالت أن بلدها، كما تبين الوثيقة، أقام أساسا مؤسسيا وقانونيا لعلاقاته مع البلدان الاشتراكية، غير أن هذا الأساس لم يستغل الاستغلال الكامل لزيادة تنمية التجارة معها. وأضافت أن حكومتها على استعداد لمواصلة وزيادة الصلات الاقتصادية والتجارية القائمة بالفعل مع البلدان الاشتراكية. أما بصدد التعاون الاقتصادي، فقد أشارت الى الأولوية التي أعطاها بلدها الى مشروع الري في أولموس الذي سينفذ بالتعاون مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

٤٧٥- وأعلن ممثل بلد آخر من البلدان النامية أن بلده اتخذ تدابير لاقامة علاقات تجارية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وذكر أن بلده ظل، منذ البيان الذي صدر في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٣ عن السياسة الخارجية، منفتحا على المفاوضات الثنائية مع هذه البلدان، ولم تفرض أية قيود على تجارته معها. كذلك لاحظ أن بلده، امتثالا منه لبيان السياسة الخارجية، مستعد للدخول في علاقات اقتصادية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاستجابة بروح ايجابية الى جميع خطوات التعاون التي قد تقترحها هذه البلدان.

Digitized by UNOG Library

٤٧٦- وقال ممثل أحد البلدان النامية أن بلده وقّع اتفاقات حكومية دولية بشأن التعاون في مجالات التجارة والمدفوعات والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا مع جميع البلدان الاشتراكية بهدف تشجيع العلاقات التجارية الوطيدة معها وزيادتها • ويعتقد بلده أن من الضروري تقديم المعلومات الشاملة والمفصلة عن الطرق والوسائل التي أسستها البلدان الاشتراكية لتعجيل التجارة الخارجية • وشرح سياسة وممارسات التجارة الخارجية لبلده وكذلك الأهمية التي يعلقها على التعاون الاقتصادي لتشجيع التنمية ، ودور القطاع الخاص في اقتصاده وفي تجارته الخارجية • وشدد في ذلك المجال على الحاجة الى زيادة التجارة وتنويعها مع البلدان الاشتراكية ، وخاصة مع مشاركة القطاع الخاص ، وأكد أيضا على أهمية الحصول على المعلومات المناسبة عن السلع التي تعرضها البلدان الاشتراكية وخدمات ما بعد البيع المتوفرة • وشكر أخيرا الأمانة على تنظيمها المشاورات الثنائية التي شاركت فيها بلاده •

٤٧٧- ووصف ممثل أحد البلدان النامية تجربة بلاده في التجارة والتعاون الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة ، مشيرا الى الطابع البالغ النفع لهذه التجارة وهذا التعاون • وقال ان بلده يحصل عن طريق وارداته من هذه الأخيرة بشروط ائتمانية على كثير من السلع الصناعية التي يحتاج اليها من أجل تنمية اقتصادية متصلة • كما أن المساعدة التي يتلقاها منها في تدريب الأفراد تسهم في تحقيق تلك الغاية • وشدد على أن التعاون الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية يعزز استمرار نمو التجارة معها •

٤٧٨- وقال ممثل بلد آخر من البلدان النامية انه يعتقد أن نمو التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية سيتعزز اذا تمكنت البلدان النامية ، في سعيها الى تنويع تجارتها التصديرية ، من أن تصبح أكثر وعيا بالأسواق المحتملة في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لصادراتها • وطلب لذلك من الأمانة أن تضمن دراساتها المقبلة معلومات عن أسواق البلدان الاشتراكية المحتملة لصادرات البلدان النامية • وأعرب ، في معرض تعليقه على الوثائق التي قدمتها الأمانة ، عن تقدير وفده لأن تكون بلدان جنوب شرقي آسيا ، وهي المنطقة التي ينتمي اليها بلده ، موضوع احدى الدراسات المعروضة على المجلس (TD/B/857 و Corr.1) •

٤٧٩- وقال ممثل أحد البلدان النامية أن ترتيبات المقاصة مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية تمكن بلده من الحصول على السلع والمساعدة التقنية التي يحتاجها لاقتصاده من تلك البلدان • ولاحظ مع الارتياح أن صادرات بلده الى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية التي بلغت في بادئ الأمر ثلث وارداته منها ، ارتفعت الى ٢ر٢ ضعف ما بين ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وأصبحت متوازنة بالتدريج • وهو يأمل أن يتمكن بلده ، الذي يحاول انشاء الصناعات وتجهيز المواد الخام ، من تصدير السلع المصنوعة وشبه المجهزة الى البلدان الاشتراكية • وأشار في هذا الصدد الى البيان الذي صدر عن أحد البلدان الاشتراكية حول شراء هذه المنتجات من البلدان النامية ، متمنيا أن تواصل البلدان الاشتراكية اتباع تلك السياسة •

٤٨٠- وامتدح الوثيقة التي قدمها أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا (A/CONF.104/17) ، وتمنى أن تأخذ البلدان الاشتراكية الأخرى أيضا في الاعتبار احتياجات أقل البلدان نموا وتتيح الفرص المناسبة لتوسيع نطاق التجارة معها •

Digitized by UNOG Library

٤٨١- وأعرب عن الأمل في أن توفر المشاورات الثنائية الحافز على توسيع نطاق التعاون التجارى والاقتصادى بين بلده والبلدان الاشتراكية ، وقال ان وفده مستعد للدخول في ترتيب مناسب للتعاون الثلاثي •

٤٨٢- وقال ممثل بلد نام آخر ان التجارة بين بلده وبين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية تصلح لأن تكون مثلا للتجارة المتوازنة • واقترح أن يستكمل التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ببذل مزيد من الجهود التي تستهدف الانتاج المشترك لبضائع متنوعة • وينبغي للاتفاقات التي تعقد بين الشركاء من المجموعتين أن تراعي تمام المراعاة الخطط الوطنية في البلدان المعنية ، وبخاصة في حالة ترتيبات المدفوعات • واقترح أيضا قيام البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بتخصيص مزيد من الموارد لغرض التعاون التقني مع بلده •

٤٨٣- وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء ان بلدان هذه المجموعة تشارك المجموعات الأخرى فيما تعلقه من أهمية على بند جدول الأعمال موضع النظر • وترى مجموعتها أن الغرض الأول للأونكتاد هو تناول التجارة والمسائل الأخرى المتصلة بها بالقدر الذى تؤثر به على تنمية البلدان النامية • ويتعلق جزء من تجارة البلدان النامية بنظم اجتماعية واقتصادية مختلفة • ولذلك التدفق التجارى بالذات ملامح خاصة ومشاكل محددة ، وقد دعيت اللجنة الثانية للدورة التي قد تكون هي المحفل الوحيد في داخل منظومة الأمم المتحدة الذى تبحث فيه مثل هذه المشاكل بالتحديد ، الى دراستها ومحاولة حلها بقدر الامكان ، وينبغي لها أن تكرس كل وقتها لتلك المهمة • ولاحظت أن التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبين البلدان النامية قد نمت في السنوات الأخيرة ، الا أن نصيبها في التجارة العالمية لا يزال متواضعا ولا بد من اتخاذ مزيد من الاجراءات لجعل هذه التجارة أكثر توازنا ولتنويع هيكلها وقاعدتها الجغرافية • وأعربت عن الرأى القائل بانخفاض مستوى مساهمة البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية في التعاون الاقتصادى مع البلدان النامية ، ولا سيما في صورة المساعدة الانمائية الرسمية ، وأشارت في ذلك الصدد الى الجدول ٢٠ من " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١ " •

٤٨٤- وفيما يتعلق بمشاكل التجارة بين الشرق والغرب ، قالت ان بلدان المجموعة باء تختلف في الرأى مع بعض البيانات التي أدلى بها ممثلو بلدان المجموعة دال بصدد الموضوع ولكنها لا تعتزم الدخول في نقاش بشأن هذه المسائل • وتتمسك مجموعتها برأيها القائل ان اللجنة الثانية للدورة ليست المحفل المناسب لمناقشة التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي ، حيث أن مشاكل الشرق والغرب تناقش في اللجنة الاقتصادية لأوروبا • وأعربت عن الأمل في أن يتخذ في الدورة الحالية للمجلس قرار يكون مقبولا لكل البلدان •

٤٨٥- وقال ممثلو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الأعضاء في المجموعة دال انهم يعلقون أهمية كبيرة على تجارتهم مع البلدان النامية والبلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي وأنهم يهتمون بزيادة تنمية هذه التجارة على أساس طويل الأجل ونافع للجميع • واستعرضوا التطورات التي استجدت في مجالي التجارة والتعاون الاقتصادى بين بلدانهم وبين البلدان النامية منذ انعقاد الدورة الحادية والعشرين للمجلس ، ولاحظوا أنه تم تسجيل معدل عال للنمو في التجارة خاصة فيما يتعلق بالواردات من البلدان النامية من البضائع التقليدية وكذلك من المصنوعات وشبه المصنوعات • كما انه حدثت أيضا زيادة كبيرة في صادرات البلدان الاشتراكية الى البلدان النامية ، وخاصة صادرات السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية في تلك البلدان وقد قدمت هذه السلع

Digitized by UNOG Library

بشروط ائتمانية • وشددوا على أن ثمة أشكالا متنوعة من التعاون الاقتصادى تساند التجارة مع البلدان النامية وأنه كان لها كبير الأثر في خلق مزيد من التجارة • ولاحظوا الدور الايجابي الذى تلعبه في العلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية مجموعة واسعة من الاتفاقات والبرامج الدولية الحكومية المعنية بالتعاون التجارى و / أو الاقتصادى وكذلك الآليات المؤسسية القائمة ، بما في ذلك اللجان المختلطة ، كما لاحظوا وجود امكانات كبيرة لزيادة نمو ذلك التدفق التجارى •

٤٨٦ــ ووجّهوا الانتباه الى التقدم الذى أحرز في التجارة بين الشرق والغرب ، فقد نمت بمعدل مرتفع في السنوات الأخيرة ، وكذلك الى التقدم الذى أحرز في مجال التعاون الصناعي والتكنولوجي بين الأطراف في هذه التجارة • وقد يسرت الاتفاقات والبرامج الدولية الحكومية التي عقدت بين آحاد البلدان في المجموعتين احراز هذا التقدم • كما تأثرت التجارة بين الشرق والغرب تأثرا ايجابيا بنجاح سياسة الانفراج في السبعينات ، وخاصة بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا •

٤٨٧ــ وفي الوقت نفسه لاحظوا بقلق وجود بعض العوامل التي تعوق تنمية التجارة بين الشرق والغرب ونحن على عتبة الثمانينات ، وبخاصة محاولات الدوائر العدوانية في البلدان الغربية للدخول في مرحلة جديدة من سباق التسلح ، وكذلك التدابير الحمائية وسياسة المقاطعة والحظر التي تمارسها بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ازاء البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وشددوا على أن مثل هذه العوامل لا تؤثر على التجارة بين الشرق والغرب وحسب ، وانما لها أيضا أثر ضار على التجارة العالمية بصفة عامة وعلى تجارة البلدان النامية بصفة خاصة ، حيث أن كل التدفقات التجارية الدولية ، بما في ذلك التدفقات المتصلة بالتجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، مترابطة ترابطا وثيقا ، وكل تطور يحدث في أى تدفق منها لابد وأن يؤثر على بقية التدفقات • وأشاروا الى مجالات معينة ، منها التجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات ، كان للتدابير الحمائية التي اتخذتها بشأنها في السنوات الأخيرة مختلف البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وبخاصة الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، أثر سلبي لا على مصالح البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وحسب ولكن على مصالح البلدان النامية كذلك • وفي ضوء كل ذلك أكدوا أنه ينبغي النظر في التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في مجموعها • ولهذا ينبغي أن يشمل ذلك كل التدفقات التجارية ، أى التجارة بين الشرق والغرب والتجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، كما كان عليه الحال حتى الآن ، وعلى النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) ، وقرارات المؤتمر ١٥ (د ــ ٢) و ٥٣ (د ــ ٣) و ٩٥ (د ــ ٤) ، وقرار المجلس ٢٢٠ (د ــ ٢١) • وبناء على ذلك ، ينبغي للقرار المقترح الذى سيناقش في اللجنة على أساس النص غير الرسمي المقدم في الدورة الحادية والعشرين للمجلس أن يتضمن أحكاما تتصل بكل التدفقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • وسيسهم اتخاذ مثل هذا القرار في حل عدد من المشاكل العملية التي يواجهها الشركاء في هذه التجارة •

٤٨٨ــ وتحدث ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية عن تجارة بلده مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، فلاحظ انها تنمو باطراد ولا سيما في حالات استهداء الشركاء فيها بمبدأ التساوى في الحقوق والنفع المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول • وقال ان الامكانيات في هذا المجال لم تستنفذ جميعا ، وانه يوجد اطار لمزيد من التوسع ولا سيما في هيئة اتفاقات

Digitized by UNOG Library

حكومية دولية بشأن التعاون التجاري و / أو الاقتصادي والصناعي والتقني ، وهي اتفاقات أبرمها بلده مع ٢١ بلدا من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وكذلك من خلال تطبيق مبدأ التعويض في التجارة • غير أن التوسع في هذه التجارة لا تزال تعوقه العراقيل التي أقامتها ضدها بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ومنها التدابير الحمائية ، ورفض منح معاملة الدولة الأكثر رعاية ، والممارسات التمييزية • وقال انه يلزم الاستمرار في العمل من أجل ازالة تلك العقبات والتحري دائما عن تلك الممارسات ، وتحليلها في اطار الأونكتاد بغية اقتراح الحلول الملائمة •

٤٨٩ــ وقال ان بلده يتبع سياسة من عناصرها العضوية تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع البلدان النامية ، وكذلك مساندة هذه البلدان في كفاحها من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة • ثم لاحظ ان تجارة بلده ، مع البلدان النامية ، في الفترة ١٩٧٠ــ ١٩٧٩ ، نمت الى ٣ر٣ أمثالها بعد أن أبرم معها بلده نحو ٢٠٠ اتفاق خلال تلك الفترة • وقد زاد مجموع عدد البلدان النامية التي أبرم بلده معها اتفاقات حكومية دولية الى ٦١ بلدا في السنة الجارية بعد أن كان ٢٣ بلدا في عام ١٩٧٠ • وأضاف ان تلك الاتفاقات لم تشمل التجارة فحسب بل امتدت الى مجالات أخرى للتعاون الاقتصادي وعلى أساس طويل الأجل أيضا ، ولا سيما التعاون الصناعي والعلمي والتكنولوجي • وقد اشترك بلده في تنفيذ أكثر من ٦٥٠ مشروعا تم انجازها في بلدان نامية • ولاحظ الدور المتزايد التي تقوم به اللجان المختلطة الحكومية الدولية في التعاون مع البلدان النامية • وأشار الى الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد ، وأثنى خاصة على الدراسة التي تناولت تجارة بلده (TD/B/858) •

٤٩٠ــ وأعلن ممثل بلد اشتراكي آخر في أوروبا الشرقية ان تجارة بلده مع البلدان ذات النظم المختلفة توسعت توسعا سريعا في عام ١٩٨٠ والنصف الأول من عام ١٩٨١ كانعكاس لسياسة بلاده المتمثلة في تنمية تعاون دولي متبادل النفع يعزز السلم والانفراج ويرعى ازدهار الأمم جميعا • غير ان النتائج التي تحققت في هذا المجال كان يمكن لها أن تكون أروع لولا تدهور المناخ السياسي الدولي على عتبة الثمانينات بسبب الاجراءات التي صدرت عن بعض الدوائر العدوانية التي تحاول من بين ما تحاوله ، استهلال مرحلة جديدة في سباق التسلح •

٤٩١ــ وقال ان الأزمة الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وقيام بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بوضع الاتجاهات الحمائية والممارسات التمييزية موضع التنفيذ ، والجهود المبذولة لتطبيق عمليات الحظر والمقاطعة ، تعرقل هي أيضا تنمية التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • ومن ناحية أخرى فان النتائج الايجابية التي أنجزت يمكن أن تعزى الى اهتمام الشركاء من المجموعات المختلفة بزيادة التجارة المتبادلة نتيجة لاتفاقات هلسنكي • وقال ان تجارة بلده مع الغرب في عام ١٩٨٠ ارتفعت بنسبة تكاد تصل الى ٢٣ في المائة ، وان كان الأداء الفعلي يتفاوت من بلد لآخر • وأشار الى انجازات بلده في متابعة التعاون الاقتصادي مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وعلى الأخص الامكانات الموجودة في ذلك الميدان والتي يمكن في حال تحققها أن تعطي دفعة قوية للتجارة بين الشرق والغرب • بيد أن النجاح في نمو هذه التجارة يخضع أيضا الى خلق مناخ أكثر ملاءمة في العلاقات بين مجموعتي البلدان •

Digitized by UNOG Library

٤٩٢ــ وقال ان المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي في بلده أعلن ضرورة تشجيع الاستمرار في تنمية التعاون التجاري والاقتصادي مع البلدان النامية • وأشار الى التوسع التجاري السريع بين بلده وهذه البلدان في عام ١٩٨٠ ، وخاصة في الواردات منها • وقال ان بلده يولي مشاكل أقل البلدان نموا اهتماما خاصا وان تجارته معها في العقد الأخير نمت بأسرع من نمو تجارته مع البلدان النامية الأخرى • فقد أنشئ حوالي ٢٠٠ مشروع في أقل البلدان نموا بمساعدة بلده ، كما أن هناك أكثر من ٢٠٠ مشروع قيد التشييد في القطاعات الاقتصادية الرئيسية • واعادة ما يكون تسديد الائتمانات المقدمة الى هذه البلدان في شكل تسليم بضائع تقليدية أو منتجات المؤسسات التي أقيمت بمساعدة بلده • وفي الفترة ١٩٨١ــ١٩٨٥ سيزداد حجم التعاون الاقتصادي والتقني بين بلده وأقل البلدان نموا الى أكثر من الضعف ، وسوف يواصل نموه حتى عام ١٩٩٠ في حين أن رقم الأعمال التجارية سيستمر في الزيادة بمعدل سنوي متوسطه في الثمانينات حوالي ٨ــ ٩ في المائة • وأشار الى التوسع المستمر للتجارة مع البلدان النامية الأخرى وهو توسع يستند في أغلب الأحوال الى اتفاقات حكومية دولية• ومع ذلك فالامكانات موجودة للمزيد من التوسع التجاري ولأشكال التعاون الاقتصادي الأخرى مع البلدان النامية وعلى الأخص عن طريق توسيع القاعدة الجغرافية ، وزيادة الصادرات من السلع الانتاجية الى تلك البلدان ، واتخاذ تدابير ترمي الى زيادة الواردات منها ، من خلال مساعدتها على ترشيد استخدام مواردها الطبيعية وتدريب الموظفين ، الخ •

٤٩٣ــ وقال ممثل بلد اشتراكي آخر في أوروبا الشرقية ان بلده يواجه حاليا صعوبات اقتصادية خطيرة الا أن السياسة التي ينتهجها تستهدف التغلب عليها • في اطار الاصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها سيسند دور هام لزيادة تنمية التعاون الاقتصادي مع بلدان ثالثة ، منها البلدان النامية • وقال ان بلده مهتم بابرام عقود طويلة الأجل للاستيراد من البلدان النامية ، تستهدف تثبيت حجم التجارة والأسعار لسلع أساسية منتقاة كما تستهدف توسيع التعاون الاقتصادي من خلال الاشتراك في اقامة مشاريع مجمعة ومشاريع أخرى في مختلف فروع اقتصادات البلدان النامية •

٤٩٤ــ وتحدث عن مسألة التجارة مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فقال ان بلده يعتزم تعزيز هذه التجارة ، وان التخفيض المؤقت في الواردات من تلك البلدان يرجع الى الحالة الراهنة لميزان المدفوعات وان عكس الاتجاه الحالي يتوقف تماما على امكانيات بلده في زيادة الصادرات • وأشار في هذا الصدد الى أن بلده يؤيد كل التدابير ، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف ، التي يمكن أن تساعد في تسهيل وصول صادراته الى الأسواق الغربية • وقال انه يعتقد أنه ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تكرس ، فيما تعده من وثائق ، مزيدا من العناية لمسألة الآثار السلبية للتدابير الحمائية ، بما في ذلك التدابير ذات الطابع التمييزي ، التي تطبقها بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي • وفي ختام كلمته أبرز أهمية اتباع سياسة تقود الى الانفراج ونزع السلاح لزيادة تنمية التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة •

٤٩٥ــ ولاحظ ممثل بلد اشتراكي آخر في أوروبا الشرقية أن تجارة بلده مع البلدان النامية كانت دينامية بصفة خاصة في عام ١٩٨٠ ، حيث زادت الصادرات الى تلك البلدان بنسبة ١٥ في المائة والواردات منها بنسبة ١٢ في المائة • وتنوعت الواردات بحيث شملت بضائع تامة الصنع جديدة منها منتجات هندسية • وتوصلا الى تحسين سبل وصول صادرات تلك البلدان الى بلده فقد اتخذ

Digitized by UNOG Library

بلده عددا من التدابير ، منها اجراء تخفيض يبلغ ٥٠ في المائة في عام ١٩٧٨ من المعدلات التعريفية المنخفضة بالفعل التي تفرض على البضائع الواردة من البلدان النامية ، والغاء كل التعريفات بالنسبة لأقل البلدان نموا • وقال ان بلده يجرى في الوقت الحاضر تبادلا تجاريا مع أكثر من ١٠٠ بلد نام • وفي معرض ابراز الدور الذى تضطلع به مختلف الاتفاقات في هذه التجارة، قال ان بلده قد عقد في عام ١٩٨٠ وخلال النصف الأول من عام ١٩٨١ ثمانية عشر اتفاقا جديدا مع البلدان النامية منها خمسة اتفاقات ائتمانية يبلغ مجموع قيمتها ١٦٢ مليون دولار أمريكي • ويؤدى التعاون الاقتصادى دورا متزايد الأهمية في العلاقات مع البلدان النامية •

٤٩٦ــ وفيما يتعلق بالتجارة مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي قال ان صادرات بلده الى الغرب وارداته منه قد زادت الى أربعة أمثالها تقريبا خلال العقد الماضي • وأكد عام ١٩٨٠ هذا الاتجاه المستمر للنمو في هذه التجارة رغم وجود بعض الصعوبات ، وبخاصة التدابير الحمائية التي تتخذها بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، والتي تعوق زيادة صادرات بلده • ودعا الى ازالة مثل هذه الممارسات • وأشار أخيرا الى الدور البارز الذى تلعبه العلاقات الاقتصادية الخارجية في الخطة الخمسية الجديدة لبلده •

٤٩٧ــ وفي الختام قال المتحدث باسم المجموعة دال ان النظر في هذا البند من جدول الأعمال في اللجنة الثانية للدورة سيسهم حتما في توضيح مواقف جميع مجموعات البلدان واستعدادها لمواصلة العمل على نص غير رسمي بهدف اتخاذ قرار جديد بتوافق الآراء • وفي سياق الاشارة الى بيان المتحدثة باسم المجموعة باء الذى يفيد أن مجموعتها لا تنوى مناقشة قضايا التجارة بين الشرق والغرب داخل الأونكتاد لأنها موضع بحث في محافل أخرى ، لاحظ أن المنظمات الاقليمية ، وخاصة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، لا يمكنها أن تتناول جملة مشاكل التجارة بين الشرق والغرب في ترابطها مع قضايا أخرى • وفضلا عن ذلك فان عددا من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ليس عضوا في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، ومن ناحية أخرى ، فان مايطبقه عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من تدابير حمائية وغيرها من التدابير التمييزية التي أصبحت أخيرا شائعة في التجارة العالمية يمس بدرجات متفاوتة جميع مجموعات البلدان ، بما فيها البلدان الاشتراكية والبلدان النامية وحتى بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي • فمثل تلك التدابير تؤثر على تجارة البلدان النامية والبلدان الاشتراكية على السواء وخاصة في مجال المنتجات الزراعية والمنسوجات وما الى ذلك • وقد لحق بتلك التدفقات التجارية أثر سلبي من جراء سياسة الاتحاد الاقتصادى الاوروبي في ميدان التعريفات والقيود الكمية ، بما في ذلك القيود " الطوعية " وما الى ذلك ، ومن جراء الممارسات التجارية التمييزية لبعض البلدان الأخرى من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو • وكل ما تقدم يدل على أن الأونكتاد ، بوصفه أكثر منظمات التجارة الدولية عالمية ، هو أنسب محفل للنظر في تلك المشاكل المعقدة والشاملة • ونظرا لهذه الأوضاع فان موقف المجموعة باء من هذه القضية هو موضع قلق شديد لأنه يمثل خطوة الى الوراء بالمقارنة بما أحرز في الدورة الحادية والعشرين للمجلس من تقدم هام في معالجة هذه المسألة • وفي هذه الظروف لا تتضح المهمة التي ينبغي أن يضطلع بها فريق للاتصال ينشأ في اطار اللجنة الثانية للدورة • ولاحظ كذلك أن الموقف السلبي للمجموعة باء من هذه المسألة لا يمكن النظر اليه بمعزل عن موقف المجموعة ذاتها من قضايا أخرى نوقشت في الدولة الحالية للمجلس •

Digitized by UNOG Library

٤٩٨ــ وأشار ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، في معرض تعليقه على موقف المجموعة باء ، الى أن مواقف المجموعة باء يغفل عمدا عوامل هامة تؤثر في امكانيات تجارة البلدان الأعضاء في المجموعة دال مع البلدان النامية • وهو ، علاوة على ذلك ، يعني ضمنا أن تنمية هذه التجارة تتوقف على البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وحدها • ومن الواضح أن التمييز الذى تمارسه باستمرار بعض بلدان المجموعة باء كسياسة متبعة ضد البلدان الاشتراكية ، والحمائية الشاملة وتزايد عبء الأمن ، أمور لا يمكن اغفالها لدى النظر في آفاق التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية • وأضاف أن هذه الرابطة الحميمة اعترف بها صراحة قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) الذى دعا الى اتباع نهج عالمي في معالجة المشاكل التجارية ، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية •

٤٩٩ــ وردت ممثلة المجموعة باء على ذلك ، فأوضحت أن مسألة الترابط بين مختلف التدفقات التجارية والقضايا ذات الصلة تجرى مناقشتها في المجلس مناقشة مستفيضة في اطار البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال • ومن ثمة ينبغي تركيز المناقشة الجارية في اللجنة الثانية للدورة على المشاكل المحددة للعلاقات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية • وفضلا عن ذلك لاحظت أن مجموعتها كانت دوما ترى أنه ليس من المناسب مناقشة مسألة التجارة بين الشرق والغرب في لجنة الدورة ، ولذا لا يشكل موقف مجموعتها كما أعرب عنه في النقاش الحالي خطوة الى الوراء • وكما هو الشأن في الدورة الحادية والعشرين للمجلس ، فان المجموعة باء على استعداد للعمل على وضع قرار يكون مقبولا للجميع •

٥٠٠ــ وفي الجلسة الخامسة (الختامية) التي عقدتها اللجنة في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، أعرب المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية كلها عن ارتياحهم لما تم تحقيقه من تقدم جديد نحو صياغة النص النهائي لقرار يتخذ في اطار البند ٧ من جدول الأعمال ، برغم أن الأمر يقتضي مزيدا من الوقت للتفكير مليا في القضايا الموضوعية والأساسية التي يعالجونها قبل أن يصبح في الامكان التوصل الى اتفاق كامل • وأضافوا أن الفترة الفاصلة قبل انعقاد دورة المجلس الخامسة والعشرين تتيح فرصة جيدة لتوضيح الأفكار حول هذه القضايا داخل المجموعات المختلفة ، مما يساعد على التوصل الى نتيجة ناجحة لعملها في الدورة القادمة للجنة •

٥٠١ــ وقررت اللجنة ، في جلستها الختامية المعقودة في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، اجراء مشاورات غير رسمية مع منسقي المجموعات الاقليمية بشأن نص مشروع القرار الذى سيعرض مباشرة على الجلسة العامة(٣٨) •

المشاورات حول العلاقات التجارية والاقتصادية

٥٠٢ــ أفاد رئيس اللجنة الثانية للدورة في الجلسة الختامية التي عقدتها اللجنة في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ بأن أمانة الأونكتاد قد أخبرته بأن بعض الدول الأعضاء في الأونكتاد قد اغتنمت ، خلال الدورة الحالية لمجلس التجارة والتنمية الفرصة التي تتيحها الآلية الاستشارية المنشأة داخل الأونكتاد لاجراء مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف حول قضايا تتصل بالعلاقات

---

(٣٨) للاطلاع على الاجراء الذى اتخذه المجلس في هذا الشأن ، انظر الفقرات ٥١٠ ــ ٥١٣ أدناه •

Digitized by UNOG Library

التجارية والاقتصادية • وأشار الى أن هذه المشاورات منصوص عليها في مقررات مجلس التجارة والتنمية ذات الصلة وان تتسم بطابع سرى وطوعي وغير الزامي • وعملا بقرار المؤتمر ٩٥ (د-٤) طلب من أمانة الأونكتاد الاشتراك في كل من عملية الاعداد الفني للمشاورات وفي مختلف مراحلها التالية ثم تقديم تقرير الى المجلس عن النتائج الموضوعية المحرزة •

٥٠٣- وأفاد الرئيس كذلك بأن أمانة الأونكتاد قد نظمت حتى الآن خلال الدورة الحالية للمجلس ١١ حلقة من المشاورات الثنائية بين أربعة من البلدان النامية وستة من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وذلك بناء على طلب الأطراف المعنية • وسوف تستمر المشاورات حتى نهاية الجزء الأول من الدورة الثالثة والعشرين •

٥٠٤- وفيما يتعلق بالمواضيع الفنية التي تمت معالجتها خلال المشاورات ، ناقشت الأطراف المعنية امكانيات تنمية علاقات تجارية واقتصادية ثنائية مباشرة واقامة تعاون اقتصادى وصناعي وتقني وكذلك امكانيات الحصول على المعلومات الضرورية عن أشكال اتفاقات المدفوعات والائتمانات واستعمال العملات القابلة للتحويل • وعبر وفد أحد البلدان النامية خلال المشاورات عن قلقه ازاء المستوى المنخفض للتدفقات التجارية لبلده مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وأكد أهمية اللجان المختلطة كنقطة مركزية لتقييم واستعراض وتعزيز التعاون التجارى والاقتصادى •

٥٠٥- وفي حالات أخرى ، قامت الأطراف بتبادل المعلومات خلال المشاورات التي عقدت في صدد النظم الاقتصادية والتجارية الخاصة ببلدان كل منها وناقشت الطرق والوسائل الكفيلة بتوسيع التبادل التجارى فيما بينها • وبين ممثل بلد نام حجم التجارة مع البلد الاشتراكي المعني وشدد على أن أمر زيادة ذلك الحجم يتوقف على القدرة التنافسية للمنتجات وجودتها في سوق البلد الشريك المعني •

٥٠٦- وأخطر ممثل بلد نام أمانة الأونكتاد بأنه كانت هناك متابعة مباشرة للمشاورات المعقودة خلال الدورة التاسعة عشرة للمجلس بين بلده وأحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وفي أعقاب ذلك ، قامت بعثة تجارية من بلده بزيارة أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية في عام ١٩٨٠ ، وناقشت المسائل العملية المتصلة بتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين الطرفين •

٥٠٧- وأثناء مشاورات ثنائية أخرى انعقدت بين بلد نام وبين ثلاثة بلدان اشتراكية من أوروبا الشرقية تناولت المناقشات الوضع الراهن والآفاق المحتملة لصادرات الموز من ذلك البلد النامي الى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • كما نوقشت أيضا بعض التفاصيل المتعلقة بخطة زيارة وفد من البلد النامي لمؤسسات التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية الثلاثة المعنية • وقد حدد موعد الزيارة بحيث تتم في غضون الأسابيع القادمة •

بحث الموضوع في الجلسة العامة

٥٠٨- في الجلسة ٥٦٥ للمجلس ، ذكر رئيس اللجنة الثانية للدورة ، وهو يقدم تقرير اللجنة ، أنه تم احراز مزيد من التقدم في التوفيق بين وجهات نظر مختلف مجموعات البلدان وصياغة نص مشروع قرار بشأن ذلك البند من جدول الأعمال استنادا الى نص غير رسمي مرفق بقرار المجلس ٢٢٠ (د-٢١) •

٥٠٩- وقدم مشروع القرار الذى طرحه بوصفه ثمرة المشاورات غير الرسمية التي استمرت بعد انفضاض لجنة الدورة (TD/B(XXIII)/SC.II/L.2)

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥١٠ــ اعتمد المجلس، في نفس الجلسة ، مشروع القرار المقدم من رئيس اللجنة الثانية للـــدورة (للاطلاع على النص، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢٤٣ (د ــ٢٣))٠

٥١١ــ وقال الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ انه رغم احراز تقدم ضخم في اللجنة الثانية للدورة ، فقد ثبت للأسف استحالة التوصل الى توافق في الآراء بشأن مسألة حرجة هي مسألة المساعدة المالية من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية للبلدان النامية ٠ وقد فعلت مجموعة الـ ٧٧ كل ما في وسعها لابراز أهمية القضية بالنسبة للبلدان النامية وأن معظم البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، ان لم يكن جميعها ، قد قبلت بهدف الـ ٧ر٠ في المائة للمساعدة الانمائية الرسمية ، وهو عنصـــر أساسي في التعاون الدولي ذو أهمية حيوية في تعزيز تنمية البلدان النامية ، لا سيما الأقل نمـــوا بينها ٠ ولذا فهو يناشد البلدان الاشتراكية أن تعيد النظر في موقفها من المسألة ، وأعرب عـــن أمله في امكان التوصل الى تفاهم مشترك في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس ، كيما يتسنى استكمال القرار ٢٤٣ (د ــ٢٣) وتستطيع البلدان النامية أن تنتفع انتفاعا كاملا من التعاون القائم بيـــن البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ٠

٥١٢ــ وأعربت الناطقة باسم المجموعة باء عن شكرها للرئيس ، ونائب الرئيس والمقرر ، والناطقين باسم المجموعات الأخرى ٠ وأضافت أن المجموعة باء أوضحت بجلاء في لجنة الدورة ، موقف مجموعتها مـــن المسائل التي عولجت في اطار البند ٧ من جدول الأعمال ، وخاصة من النقطة التي أثارها تـــوا الناطق باسم مجموعة الـ ٧٧ ٠

٥١٣ــ وأبرز الناطق باسم المجموعة دال أهمية البند ٧ من جدول الأعمال ، حيث تنعكس فيه كافة المشاكل الكبرى للتجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والتجارة بـــين الشرق والغرب ٠ واختتم كلمته بالاشادة بالدور الذى اضطلع به رئيس اللجنة الثانية للدورة في عمل اللجنـــة ٠

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

ألف - تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الرابعة عشرة

(البند ١٠(أ) من جدول الأعمال)

٥١٤ - عرض ممثل المكسيك ، بوصفه رئيسا للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، تقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الرابعة عشرة (ITC/AG(XIV/75) الموزع رفق الوثيقة TD/B/867 • وقال ان برنامج التعاون التقني للمركز لا يزال يمول ، بالدرجة الأولى ، من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية ، أي من خلال الأموال الاستئمانية الى جانب معدل يزداد ببطء من تمويل برنامج الأمم المتحدة الانمائي • وقد بلغ مجموع قيمة البرنامج في عام ١٩٨٠ ، (باستثناء تكاليف الدعم) ١٤ر٨ مليون دولار أي بزيادة قدرها ٥ر٨ في المائة عن عام ١٩٧٩ • وفي عام ١٩٨٠ مثل التمويل من الأموال الاستئمانية ٩ر٧١ في المائة من مجموع البرنامج (بالمقارنة مع ٥ر٧٥ في المائة في عام ١٩٧٩) بينما مثل التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ١ر٢٨ في المائة (بالمقارنة مع ٥ر٢٤ في المائة في عام ١٩٧٩) • ومثلت المشاريع الأقاليمية نسبة بلغت حوالي ٢٢ في المائة من مجموع البرنامج •

٥١٥ - وقد أولى الفريق الاستشاري المشترك ، لدى استعراض برنامج المركز للتعاون التقني ، عناية خاصة لما يلي : (أ) صعوبة المهمة التي يواجهها المركز في محاولاته الرامية الى توسيع برنامجه في حالة يتوقع فيها أن يكون نمو ميزانيته العادية صفرا في فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، وحدوث نمو متواضع فقط في موارده الخارجة عن الميزانية ؛ (ب) تدني حصة أفريقيا في برنامج المركز الشامل وخاصة نظرا لخطورة المشاكل التي تواجهها البلدان الافريقية ؛ (ج) التحسين النوعي والكمي للموارد اللازمة للخدمات التدريبية في عام ١٩٨١ بغية تمكين المركز من تلبية الحاجات الملحة للبلدان النامية ؛ و (د) برنامج المركز للتعاون التقني في مجال عمليات وتقنيات الاستيراد •

٥١٦ - ونظر الفريق أيضا بعناية في المجالات البرنامجية العشرة في اطار البرنامج المتوسط الأجل الثاني (١٩٨١-١٩٨٣) الذي اعتبره اطارا مفيدا لتنمية أنشطة المركز • بيد أنه اعترف بأن تنفيذ ذلك البرنامج سيتطلب عددا أكبر من المانحين للأموال الاستئمانية واستخدام البلدان النامية لموارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي في أنشطة تشجيع التجارة استخداما أكبر • ولاحظ الطلب الذي تقدم به المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي كيما يقدم المركز اقتراحات بخطة متوسطة الأجل تشمل الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ في أجل أقصاه أواخر كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ وقرر بناء على ذلك أن يجتمع مجددا خلال الدورة القادمة للجنة التقنية في كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ للنظر في رد المركز على هذا الطلب •

٥١٧ - وقدمت الفرقة العاملة المعنية بجدوى وميزات تغيير وضع المركز لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، التي أنشئت في الدورة الثالثة عشرة للفريق ، تقريرا عن مسألة ما اذا ينبغي لمركز التجارة

Digitized by UNOG Library

الدولية أن يسعى الى الحصول على مركز وكالة تنفيذية لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو أن يستمر ، كما هو الحال الآن ، في الاضطلاع ، عن طريق الأونكتاد ، بدور الوكالة المنفذة للعناصر المعززة للتجارة من البرامج التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي • وستحظى هذه المسألة بمزيد من النظر في دورة الفريق الخامسة عشرة •

٥١٨ــ وفيما يتعلق بالترتيبات التي ستوضع في المستقبل بشأن اجتماعات الفريق الاستشارى المشترك واللجنة التقنية المنبثقة عنه ، طلب الفريق الى رئيسه أن يشكل فرقة عاملة صغيرة برئاسته • وقد اجتمعت هذه الفرقة بالفعل وستقترح على الفريق الاستشارى المشترك في دورته الخامسة عشرة اجراءات جديدة يؤمل أن تتغلب على العوائق الرئيسية الماثلة أمام النظام الحالي (٣٩) •

٥١٩ــ ومن المواضيع الخاصة التي نوقشت في الدورة العاشرة للجنة التقنية البنية المؤسسية على الصعيد الوطني • وقد أيّد الفريق الاستشارى المشترك التوصيات التي قدمها فريق التقييم المشترك بين مركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الذى درس هذه المسألة • كما ناقش العمل الذى يقوم به مركز التجارة الدولية في ميادين التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية • والتعاون التقني مع الهيئات التجارية العامة ، والتجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية •

٥٢٠ــ ولغت الانتباه ، في الختام ، الى الأمل الذى أعرب عنه الفريق الاستشارى المشترك في أن يواصل المركز القيام بأعماله في السنوات المقبلة بنفس الحس المهني الى جانب التحسين الدائم لنوعية المساعدة المقدمة الى البلدان النامية • غير أن الفريق أعرب ، في الوقت ذاته ، عن قلقه ازاء عدم تزايد الأموال الآتية من المصادر التقليدية من أجل برنامج التعاون التقني الذى يضطلع به المركز ألا وهي الأموال الاستئمانية التي تقدمها بضع حكومات مانحة ، ولعدم تمكن المركز ، رغم الجهود الكبيرة التي بذلها ، من اكتساب مانحين جدد • ورغم التزايد البطيء للتمويل الذى يقدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي فانه ما زال غير كاف لتمكين المركز من الاستجابة لكل الطلبات المتلقاة من البلدان النامية ، في الوقت الذى يعتمد فيه تقدمها الاقتصادى الى حد كبير على الجهود التي تبذلها في مجال تعزيز التجارة •

٥٢١ــ ولاحظ ممثل النرويج ، متحدثا أيضا باسم الدانمرك وفنلندا والسويد ، أن حصائل معظم البلدان النامية من الصادرات ، لا تزال عند مستوى غير مرض ، وذلك بالنظر الى أهميتها الحاسمة بالنسبة للنمو الذاتي والتنمية الاقتصادية • وكان المطلبان الهامان في هذا السياق هما امكانية الوصول الى الأسواق وتحسين تكنولوجيات التسويق • وأكد أهمية المركز الكبرى بوصفه نقطة مركزية فيما يتعلق بالتعاون التقني في مجال تعزيز التجارة في اطار منظومة الأمم المتحدة • وترى البلدان النوردية أن المركز هو المحفل المناسب لتوجيه الموارد والدراية وبالتالي السماح بتوليد الموارد من أجل التقدم الاقتصادى والتنمية الاجتماعية • وأشار الى برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الذى اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذى اختتم أعماله في الآونة الأخيرة ، حيث نودى بتعزيز دور مركز التجارة الدولية •

---

(٣٩) للاطلاع على تقرير الفرقة العاملة انظر ITC/AG(XV)/77 .

Digitized by UNOG Library

٥٢٢- وقال ، في معرض الاشارة الى حالة موارد المركز التي تسبب بعض القلق للبلدان النوردية، انه على الرغم من كون معدل نمو موارد الميزانية العادية صفرا أمرا تشترك فيه الآن معظم وكالات الأمم المتحدة ، فان البلدان النوردية تعتبر القيام بمزيد من التخفيضات في الميزانية العادية أمرا مخلا ، اذ أن ذلك من شأنه أن يزعزع بشكل خطير قدرة المركز على تنفيذ برنامجه في مجال التعاون التقني • وأضاف أن عدد المتبرعين لمركز التجارة الدولية قليل ، وفي حين تعتزم البلدان النوردية مواصلة تقديم مساهمات عالية نسبيا فانها تشعر شعورا قويا بوجوب توفير المزيد من الموارد من مجموعة أوسع من المانحين ومن برنامج الأمم المتحدة الانمائي •

٥٢٣- وقال ممثل مالطة ان حكومته تؤيد توصيات وقرارات الفريق الاستشاري في دورته الرابعة عشرة وتأمل في أن يتاح للمركز المزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمكينه من منح مساعدته الى عدد أكبر من البلدان النامية • وهي ترى أن المركز يشكل احدى أهم الهيئات في منظومة الأمم المتحدة وتعتقد أن صعوبة الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة تزيد من أهمية تعزيز التجارة وترفع من شأن الدور الذي يؤديه مركز التجارة الدولية •

٥٢٤- ولفت ممثل اثيوبيا الانتباه الى قلة عدد مانحي الأموال الاستئمانية ، ملاحظا أن مساهمتهم في أعمال مركز التجارة الدولية تعد مع ذلك أساسية • وفي معرض الاعراب عن تقديره لتلك البلدان حث البلدان المانحة الأخرى على التقدم للمساعدة في تمويل الأنشطة الهامة التي يضطلع بها المركز • وأضاف أن بلاده تتلقى المساعدة بالفعل من خلال مركز التجارة الدولية غير أن انخفاض حصة أفريقيا في برنامج المركز يسبب قلقا للجميع ولا سيما لأقل البلدان نموا في المنطقة • ويمكن تحسين الحالة اذا وضع المزيد من الموارد تحت تصرف المركز •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٢٥- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٥٦ المنعقدة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الرابعة عشرة وكذلك بالتعليقات المبداة عليه •

باء - التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي : التقرير السنوي الرابع عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

(البند ١٠ (ب) من جدول الاعمال)

٥٢٦- كان مطروحا أمام المجلس ، للنظر في هذا البند ، تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة عشرة (٤٠) الموزع برقم الوثيقة TD/B/868 •

---

(٤٠) للاطلاع على النص المطبوع ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٧ (A/36/17) •

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٢٧- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٥٦ المعقودة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن دورتها الرابعة عشرة •

جيم - الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح
(البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال)

٥٢٨- تناول ممثل الأمين العام للأونكتاد هذا البند الفرعي فأشار الى أن المجلس رجا من أمانة الأونكتاد الابقاء على اتصالات عمل وثيقة مع فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، وتقديم المساعدة الملائمة له • وقال انه منذ الدورة الحادية والعشرين للمجلس وهي آخر مرة قدمت فيها أمانة الأونكتاد تقريرا عن أنشطة فريق الخبراء الحكوميين عقد الفريق ثلاث دورات أخرى واعتمد تقريره النهائي الذى سوف يوزع عما قريب على الدول الأعضاء (٤١) • وشارك مراقب الأونكتاد لدى الفريق فيما قام به من مداولات ، وقدم له المواد ذات الصلة بناء على طلبه • وأضاف أن التقرير الختامي للفريق هو أول محاولة منهجية على المستوى الدولي لدراسة الروابط بين البحث عن تنمية متوازنة في الاقتصاد العالمي وانشاء نظام اقتصادى دولي جديد من جهة ، وبين جهود نزع السلاح من جهة أخرى • وأضاف أن الخبراء أولوا في هذا الصدد اهتماما خاصا للحاجات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة للبلدان النامية ، ودرسوا كيفية استعمال الموارد التي ستوفرها تدابير نزع السلاح لاشباع الحاجات الانمائية للبلدان النامية • وقال ان تقرير الفريق يحتوى على عدد من التوصيات العامة والمحددة ، ولكن بعضها لم يحظ بتأييد جميع الخبراء • وسيطرح هذا التقرير للدراسة على اللجنة الأولى في الدورة الحالية للجمعية العامة • واقترح أن يحيط المجلس علما بهذه التطورات وأن ينظر في اتخاذ الأونكتاد لما يناسب من اجراءات المتابعة •

٥٢٩- وتحدث ممثل تشيكوسلوفاكيا نيابة عن المجموعة دال ومنغوليا ، فقال ان البند قيد النقاش يمثل جزءا هاما من جدول أعمال المجلس ولا سيما نظرا للحالة الدولية الراهنة • وأنه بالرغم من وجود عدد من الاتفاقات الدولية المصممة لكبح سباق التسلح ، استحدثت الدول الامبريالية ، وهي التي تحاول تقويض عملية نزع السلاح ، أنواعا جديدة من أسلحة التدمير الشامل • وان سباق التسلح بلغ درجة لا عهد له بها ويمتص موارد جمّة سواء مالية أو فكرية مما يلقي عبئا ثقيلا على بلدان عديدة تشمل البلدان النامية ، ويرفع التضخم ويزيد الضرائب ، ويخفض مستويات معيشة الجماهير • وتعرقل الزيادات في النفقات العسكرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية • كما ان سباق التسلح يتعارض مع اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويعيق تنمية الروابط الاقتصادية المتبادلة النفع ويسهم في ظهور صعوبات في موازين المدفوعات • وأكد أن تحويل الموارد من الأغراض العسكرية الى الأغراض الانتاجية سوف يخلق ظروفا مواتية لا لتعزيز السلم والأمن الدوليين فحسب بل أيضا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأسرع لجميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، وسوف يتيح الظروف المواتية لحل مشاكل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة جذرية ، ولتوسيع التجارة العالمية بشكل ملموس •

---

(٤١) A/36/356 و Corr.1 ، المرفق (دراسة العلاقة بين نزع السلاح والتنمية) •

Digitized by UNOG Library

٥٣٠- وقال ان البلدان الاشتراكية تبذل قصارى جهدها لكبح سباق التسلح ولتحقيق نزع حقيقي للسلاح • وان من الاسهامات الاضافية في عملية نزع السلاح " برنامج السلام للثمانينات " الذى أعلنه مؤخرا الاتحاد السوفياتي • وقد اقترح الاتحاد السوفياتي في الدورة الحالية للجمعية العامة أن يعتمد المشاركون في الدورة اعلان الجمعية العامة المقترح للحيلولة دون الوقوع في تهلكة نووية •

٥٣١- وأضاف أن أمانة الأونكتاد قد أنجزت قدرا معينا من العمل تنفيذا للمقرر الذى اتخذه المجلس في دورته الثانية والعشرين ، وأنها شرعت في تضمين التقرير النهائي للفريق بعض المواد الأساسية التي أعدتها الأمانة • وأعرب عن اقتناعه بأنه ينبغي لأمانة الأونكتاد الاستمرار في ايلاء الاهتمام الواجب للجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ، وأنه ينبغي للمجلس أن ينظر بانتظام في هذه القضية في دوراته المقبلة • ورأى أنه من المستصوب للغاية لتحقيق هذا الغرض أن ينظر المجلس في التوصيات التي ستصدرها الجمعية العامة بعد دراستها لهذه القضية وللتقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين • وأكد على الأهمية الخاصة التي تصطبغ بها العلاقة بين سباق التسلح والتضخم • وقال انه ينبغي للمجلس أن ينظر أيضا في الأنشطة التي يمكن أن يزاولها الأونكتاد في المستقبل في مجال صياغة النتائج والتوصيات التي ستنبثق عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في ١٩٨٢ •

٥٣٢- وقال ممثل كولومبيا انه يرى أن المشكلة قيد الاستعراض كان ينبغي تسميتها " الجوانب التجارية والاقتصادية لسباق التسلح " • فان هذا الموضوع الهام يتطلب دراسة ملائمة من حيث الكم والكيف • وأضاف ان بلده لا يشترك في سباق التسلح وان وفده يصر على وجوب اتخاذ خطوات هامة بدلا من الشعارات ، لوقف هذه العملية الضارة والخطيرة • فالبلدان النامية ، ولا سيما أضعفها، تعاني من التدخل في شؤونها الداخلية ، وسيكون من المستصوب جدا دراسة العلاقة بين "مذهب التسلح" وانتهاك السيادة • وأعرب عن قلقه من أن يكون الأونكتاد بما له من مجال محدد ، غير مجهز لتناول هذه المسألة الهامة التي تنتمي أساسا الى الهيئات المتخصصة للأمم المتحدة • ورأى أن مسؤولية الاستمرار في سباق التسلح تقع بصفة رئيسية على الدول الكبرى ، وان جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية ، مهددة لا بالوقوع في تهلكة نووية فحسب بل بالتورط في أنواع معينة من سباق التسلح الاقليمي الذى تجاوز الاستبدال العادى للأسلحة وأدخل الأسلحة المتقدمة والهجومية على حساب الجهود الانمائية • وقال ان بلده مستعد تماما للاسهام في جهود واقعية لتعزيز السلم والأمن الدوليين عن طريق الاتفاقات السياسية وتحديد الأسلحة •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٣٣- بناء على اقتراح الرئيس (٤٢) أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، بالبيان الذى ألقاه ممثل الأمين العام للأونكتاد بشأن اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة العلاقة بين نزع السلاح والتنمية والتي كان الأونكتاد ممثلا فيها بمراقب • ولاحظ أن الفريق أنهى عمله واعتمد تقريرا نهائيا •

٥٣٤- وقرر المجلس أن ينظر في دورته الخامسة والعشرين في نشاط الأونكتاد المقبل في هذا المجال وذلك في ضوء توصيات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح التي ستعقد في عام ١٩٨٢ (انظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى (ز)) •

(٤٢) TD/B/L.607 •

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

البيانات الختامية

٥٣٥ - في الجلسة ٥٦٦ الختامية ، المعقودة في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ ، لاحظ المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أن المناقشات التي تمت خلال الدورة الحالية للمجلس ساعدت في اظهار أثر المشاكل العميقة الجذور في الاقتصاد الدولي على الآفاق الأطول أجلا للبلدان النامية . كما وفرت المناقشات فهما أعمق لترابط السياسات في مجالات النقد والتجارة والتمويل والتنمية، ولمدى ما أثر به التفاعل بين اقتصادات البلدان المختلفة في التوقعات الانمائية للبلدان النامية .

٥٣٦ - وأضاف ان " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١ " يسّر النظر في هذه القضايا وان مجموعته ترى أن يكون هذا التقرير سمة سنوية لمداولات المجلس ، وأن يوفر اطارا مفيدا لاعطاء قدر أكبر من الاتساق لأعمال المجلس وهيئاته الفرعية . فالتقرير يكمل بصورة فعالة تقارير المؤسسات الدولية الاخرى بقدر ما يركز على مشاكل التنمية ، ويوفر اطارا متسقا يمكن أن تستخلص منه استنتاجات متعلقة بالسياسة العامة لتناول الأزمة الحالية وكذلك المشاكل الطويلة الأجل . ولاحظ أن التحليل الوارد في التقرير يثير قدرا كبيرا من الشك بشأن قدرة البلدان المتقدمة على استعادة معدلات نموها العالية . ولافتى للبلدان النامية كيما تحقق نموا بالمعدل المتوخى في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث عن نموذج انمائي جديد يتركز فيه الاهتمام على اجراء تحسينات في معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية واصلاحات في ترتيبات المدفوعات والتمويل الدولية ، وزيادة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وزيادة الاستعاضة عن الواردات ، على أن يدعم ذلك اتخاذ تدابير دولية مثل البرنامج المتكامل للسلع الأساسية .

٥٣٧ - وينبغي أن تراعى في طبعات التقرير المقبلة الاقتراحات المقدمة من أعضاء مجموعته ، وبخاصة ضرورة تضمينه تقييما شاملا للتقدم المحرز في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد وفي تنفيذ التدابير في مجال التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ورجا من الامانة أن تأخذ في الحسبان تماما الملاحظات المحددة لأعضاء مجموعته ، بما في ذلك الملاحظات المتعلقة بتصنيف البلدان النامية .

٥٣٨ - ومضى قائلا ان الدافع الأساسي الذى دعا مجموعته الى تقديم مشروع قرار يدعو المجلس الى ابقاء التطورات في النظام التجارى الدولي قيد الاستعراض (٤٣) هو قلقها من عدد من السمات المنذرة بالخطر التي جدت على النظام ، بما في ذلك نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . ويشتمل النظام التجارى الدولي الحالي على عدد من التناقضات الخطيرة . وموروس ضغط على البلدان النامية ، وبخاصة خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، للاشتراك بصورة أكمل في اطار الحقوق والالتزامات . بيد أن الممارسات الفعلية لكبار الشركاء التجاريين للبلدان النامية

---

(٤٣) TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/Rev.1 (انظر الفقرة ٣٥٢ أعلاه) . وللاطلاع على النص ، انظر المرفق الثاني أدناه .

Digitized by UNOG Library

لا تعكس بقدر متعاظم، هذه القواعد والمبادئ بل انها كثيرا ما تناقضها تماما • ولا تشارك البلدان النامية فيما أعرب عنه آخرون من الايمان الشديد بالنهج المخصص أو " البراغماتي " • فقد غدت البراغماتية ، في ضوء تجربة هذه البلدان ، تعبيرا مهذبا عن تنازلها عن حقوقها في حالة مواجهة قوة أكبر •

٥٣٩ــ وتهدد هذه التناقضات النظام التجاري الدولي في وجوده وفي قدرته على تعزيز التجارة الدولية بطريقة تؤدي الى التنمية الاقتصادية • وتقدم في بعض المحافل مقترحات تناقض المبادئ الأساسية التي أقيم على أساسها النظام الحالي • وعلى حين يتم حاليا تطبيق هذه المفاهيم في بعض قطاعات المنتجات، فانه ليس ثمة سبب معقول لعدم امكان استخدامها لتبرير التمييز ضد البلدان النامية في كامل نطاق قطاعات المنتجات • ومن العجيب أن البلدان النامية ، بعد هذه السنوات العديدة من النضال لاقامة نظام تفضيلي في صالحها، تكافح الآن لابقاء معاملة مماثلة على الأقل لمعاملة غيرها من البلدان في النظام التجاري •

٥٤٠ــ وفيما يتعلق بما ينبغي استعراضه من التطورات ، تبين أن البلدان النامية تجد، بصورة نسبية ، أن صادراتها تواجه نظام استيراد في البلدان المتقدمة أكثر حمائية من النظام الذي تعامل على أساسه الواردات من البلدان الأخرى • وتساءل عما اذا كان هذا ناجما عن ضعف مركزها في مجال المساومة ؟ وهل هناك طريقة لتقويم هذه الحالة واقامة نظام يستند الى علاقات القوة ؟ هذا اعلاوة على انه يطلب الى البلدان النامية أن تقبل مفاهيم مثل " المستويات غير المقبولة للنفاذ الى الأسواق " و " تراكم اضطرابات السوق " و " الأسعار المسببة للاضطراب " و " الامدادات المنخفضة الكلفة " • وما الى ذلك • وقال كيف يمكن ادراج هذه المفاهيم في الاطار الحالي للحقوق والالتزامات والمبادئ الاقتصادية الأساسية التي تستند اليها ؟ وما هي الآثار التي ستترتب على قبول البلدان النامية لهذه المفاهيم ؟

٥٤١ــ واستطرد قائلا ان الحمائية والتكيف الهيكلي تشكل قضية أساسية في وضع سياسات اقتصادية مناسبة • بيد أنه على حين أن النظام التجاري الدولي يتأثر بصورة مؤكدة بالتصاعد الحالي في السياسة الحمائية ، فان هذه السياسة لا تمثل الا عنصرا واحدا من العناصر العديدة التي لا غنى عن تناولها في استعراض وتحسين كامل النظام • وأضاف ان مجموعته تتطلع الى دراسة هذه القضايا بشكل متعمق في دورات المجلس القادمة والى اعداد الأمانة للوثائق ذات الصلة •

٥٤٢ــ ثم أشار الى آراء مجموعته بشأن تنفيذ قرار المجلس ١٦٥ (د ل ــ ٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية التي تواجهها البلدان النامية ، وهي الآراء التي سبق الاعراب عنها في جلسة سابقة عندما كان المجلس ينظر في البند ٥ من جدول الأعمال (٤٤) • وفيما يتعلق بقرار المجلس ٢٢٢ (د ــ ٢١)، قال ان مجموعة الـ ٧٧ ترحب باعتزام الأمين العام للأونكتاد الاضطلاع بمشاورات غير رسمية مع رئيس البنك الدولي والمدير العام لصندوق النقد الدولي بشأن تجربتيهما في تناول مشاكل ديون البلدان النامية • وأضاف أنها تعطي أولوية عالية الى المشروع الاقليمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن ادارة الديون ، وهو المشروع الذي ينتظر بحثه في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي • وينبغي أن يبذل الأونكتاد كافة الجهود للمساعدة في التحضير للاجتماعات المتعلقة باعادة تنظيم الديون ، وكذلك مساعدة البلدان النامية ، ولا سيما أقلها

---

(٤٤) انظر الفصل الثالث أعلاه •

Digitized by UNOG Library

نموا ، في وضع آلية مؤسسية وتقنية مناسبة لرصد التزامات الديون الخارجية وخدمة الديون • وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ الى أن يقدم الأمين العام للأونكتاد تقريره بشأن مشاوراته مع مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والى اتخاذ اجراء ايجابي في مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن المشروع الأقاليمي بشأن الديون •

٥٤٣ــ وأردف قائلا ان مجموعته ترى أيضا أنه ينبغي للأمين العام للأونكتاد أن يوفر دراسة تبين بصورة جلية سبلا أخرى لالغاء ديون البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية الفقيرة •

٥٤٤ــ وفيما يتعلق بمسألة النقل البحرى ، بيّن أن مجموعة الـ ٧٧ تقدر تماما التأييد الذى تلقته من المجموعة دال والصين وترحب بالموقف الايجابي للمجموعة باء التي سعت ، على الرغم من صعوبات جمة ، الى تحقيق توافق في الآراء • وأعرب عن تفاؤله بأن يستمر هذا التوافق في الآراء في الفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن ، الذى أقر المجلس تواريخ دعوته للانعقاد •

٥٤٥ــ وأعرب عن شكره للأمانة على ماقدمته من الدراسات بشأن الأوضاع الاقتصادية في ناميبيا وجنوب أفريقيا وبشأن الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة • عملا بقرار المؤتمر ١٠٩ (د ــ ٥)(٤٥) ، التي كانت ، على الرغم من بعض حالات القصور الناجمة بصورة رئيسية عن صعوبات في الاضطلاع بها ، مفيدة الى حد كبير •

٥٤٦ــ وأردف قائلا ان الحالة في ناميبيا خطيرة • فبعد سنوات عديدة من التفاوض وعلى الرغم من ادانة المجتمع الدولي الاحتلال غير الشرعي للاقليم ، مازال النظام العنصرى الحاكم في جنوب افريقيا يتحكم في مصير هذا الاقليم • وتبذل جنوب أفريقيا ، التي تدرك أنه لا مناص من استقلال ناميبيا ، كل ما في وسعها لربط جميع جوانب اقتصاد ناميبيا باقتصادها • ويجب أن يسلم المجتمع الدولي الآن أنه كيما تغدو ناميبيا مستقلة بصورة فعلية يجب تحرير اقتصادها من التبعية الكاملة لجنوب افريقيا ، ولا سيما في مجالات مثل اليد العاملة الماهرة والتجارة والاتصالات •

٥٤٧ــ ومن الضرورى لتوفير مساعدة فورية وفعالة لناميبيا فيما بعد الاستقلال الاضطلاع سلفا بتقييم ، يستند الى تحليل كامل وشامل ، للمشاكل الانمائية الرئيسية التي تواجه شعب ناميبيا ، ووضع مقترحات محددة للمساعدة • ومن هنا ترى مجموعة الـ ٧٧ أنه ينبغي الاضطلاع بدراسة استقصائية اقتصادية واجتماعية شاملة لناميبيا ، كتلك الدراسة التي اشترك في اعدادها برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد بشأن زمبابوى ، وأن يكون الأونكتاد هو الوكالة التنفيذية • وينبغي أن تتم هذه الدراسة ، التي يجب أن تكون ذات صلة وواقعية ، بالتعاون مع حركة التحرر الوطني لشعب ناميبيا ، أى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) •

٥٤٨ــ وان حالة ناميبيا تذكرنا بحالة الشعب الفلسطيني ، الذى حرم ، بدون ذنب جناه ، من الأرض التي أفاء الله عليه بها ويقاسي الظلم الشديد المتعلق بحمله على أن يعيش تحت الاحتلال الاستعمارى الاسرائيلي أو في ظروف بائسة في المنفى • وينبغي تمكينه من ممارسة حقوقه الوطنية ،

---

(٤٥) TD/B/869 و Add.1 و TD/B/870 .

Digitized by UNOG Library

بما في ذلك حق العودة الى وطنه ـ فلسطين ـ وحق تقرير المصير وحق اقامة دولته المستقلة • وان للشعب الفلسطيني القدرة على بناء وتنمية اقتصاده الوطني ، حسبما ظهر من مساهمته في النمو الاقتصادي لبعض الاقتصادات في الشرق الأوسط وغيره • وقد جعل الاحتلال الاسرائيلي اقتصاد الأراضي المحتلة تابعا تبعية كاملة للاقتصاد الاسرائيلي وخفض دور الأراضي المحتلة الى مجرد مصادر لليد العاملة الرخيصة والى أكبر ثاني سوق في العالم للمنتجات الاسرائيلية •ان مجموعة الـ ٧٧ ترى أنه ينبغي دراسة آثار السياسات الاقتصادية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، على صعيدي التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، بغية الوصول الى مقترحات محددة لتلافي المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي ووضع سياسة اقتصادية شاملة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني المستقل ، في سياق الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وعملا بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية •

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

(البنود ١ و ٨ و ١١ و ١٢ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الدورة

٥٤٩- افتتح رئيس المجلس المنتهية ولايته، السيد ب. هـ. ر. مارشال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)، الدورة العادية الثالثة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية (٤٦).

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٥٥٠- انتخب المجلس، في جلسته ٥٥٤ المعقودة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، السيد حسن علي دباغ (الكويت) (٤٧) رئيسا له والسيد ب. لينتو (فنلندا) مقررا. وانتخب في الجلسة ذاتها تسعة نواب للرئيس هم: السيد غ. ألفاريز ماسييل (البرازيل)، والسيد خ. بولانيوس (كوبا)، والسيد ب. غونا - قاسم (تايلند)، والسيد ر. هلافاتي (تشيكوسلوفاكيا)، والسيد أ. مانغونغو - نزامبي (غابون)، والسيد ب. هـ. ر. مارشال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، والسيد ع. س. عثمان (الصومال)، والسيد م. س. بانكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) والسيد ك. ر. زيغلر (النمسا).

٥٥١- واستكمل المجلس في جلسته ٥٥٦ المعقودة في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، مكتبه بانتخاب السيد ف. ى. سي. كلينكنبرغ (هولندا) نائبا للرئيس.

٥٥٢- وهكذا أصبح مكتب المجلس المنتخب في دورته الثالثة والعشرين يتألف على النحو التالي:

الرئيس: السيد حسن علي دبّاغ (الكويت)

نواب الرئيس: السيد غ. ألفاريز ماسييل (البرازيل)
السيد خ. بولانيوس (كوبا)
السيد ب. غونا - قاسم (تايلند)
السيد ر. هلافاتي (تشيكوسلوفاكيا)

---

(٤٦) للاطلاع على بيان الرئيس المنتهية ولايته، انظر الفقرة ١ أعلاه.

(٤٧) للاطلاع على موجز للبيان الذي أدلى به الرئيس لدى انتخابه، انظر الفقرات ٢ - ٤ أعلاه.

Digitized by UNOG Library

السيد ف • ى • سي • كلينكنبرغ (هولندا)
السيد أ • مانغونغو ـ نزامبي (غابون)
السيد ب• هـ • ر • مارشال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
السيد ع • س • عثمان (الصومال)
السيد م • س • بانكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
السيد ك • ر • زيغلر (النمسا)

المقرر : السيد ب• لينتو (فنلندا)

جيم ـ الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس
(البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

٥٥٣ـ وأعلن رئيس المجلس في الجلسة ٥٥٤ المعقودة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، أنه ، عملا بالفقرتين ٥ و ٧ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ـ ١٩) بصيغته المعدلة ، أبلغت أنغولا الأمين العام للأونكتاد عن نيتها الانضمام الى عضوية المجلس ، وعليه أصبحت الآن عضوا في مجلس التجارة والتنمية •

٥٥٤ـ وأعلن الرئيس في الجلسة ٥٥٦ المعقودة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، أن غرينادا قد أبلغت بالمثل عن نيتها الانضمام الى عضوية المجلس ، وعليه أصبحت الآن عضوا في المجلس (٤٨) .

دال ـ معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد في صدد الانتخابات
(البند ١١ (أ) من جدول الأعمال)

٥٥٥ ـ قرر المجلس في جلسته ٥٥٤ المعقودة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، وذلك رهنا بالاجراء الذى يتخذه المؤتمر في دورته السادسة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ـ ٩) بصيغته المعدلة ، أن يعامل فانواتو التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة اعتبارا من ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، كما لو كانت مدرجة ضمن فئة البلدان المبينة في الجزء ألف من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ـ ١٩) (انظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى (أ)) .

٥٥٦ـ وقرر المجلس في الجلسة ذاتها ، رهنا بالاجراء الذى يتخذه المؤتمر في دورته السادسة عملا بالقرار ذاته ، أن يعامل بليز التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة اعتبارا من ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ كما لو كانت مدرجة ضمن فئة البلدان المبينة في الجزء جيم من مرفق ذلك القرار (انظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى (أ)) .

---

(٤٨) للاطلاع على عضوية المجلس عند اختتام الجزء الأول من الدورة الثالثة والعشرين ، انظر المرفق السادس •

Digitized by UNOG Library

٥٥٧- وقال ممثل غواتيمالا في الجلسة ٥٥٦ المعقودة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ أن وفد بلاده يعتبر أن قبول بليز في عضوية الأمم المتحدة ومن ثم في الأونكتاد لا يؤثر في شيء على موقف حكومته من بليز الذي بينته بوضوح في الدورة (السادسة والثلاثين) الحالية للجمعية العامة .

هاء - اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٥٥٨- أقر المجلس في جلسته ٥٥٤ المعقودة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، كجدول لأعمال دورته الثالثة والعشرين ، جدول الأعمال المؤقت الذي وافق عليه المجلس في دورته الثانية والعشرين (٤٩) . وحسبما عدله رئيس المجلس بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد (TD/B/852 and Add.1) بادخال عدد من البنود الفرعية على البند ٩ . وهكذا كان جدول الأعمال المعتمد (TD/B/871) كالآتي :

١ - المسائل الاجرائية

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض

(د) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

(هـ) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الرابعة والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة .

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب توجيه نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الثالثة والعشرين

٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية

٤ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

٥ - تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-ل-٩) عن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية

٦ - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها

(٤٩) انظر الجزء الأول أعلاه ، المرفق الرابع .

Digitized by UNOG Library

٧— العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها

٨— ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

٩— المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة :

(أ) المصنوعات وشبه المصنوعات

(ب) النقل البحرى

(ج) نقل التكنولوجيا

(د) الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

١٠— مسائل أخرى في مجال التجارة والتنمية :

(أ) تشجيع الصادرات : تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والذي عن دورته الرابعة عشرة

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجارى الدولي : التقرير السنوى الرابع عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي

(ج) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح

١١— المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد في صدد الانتخابات

(ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي

(هـ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(و) الآثار المالية التي تترتب على اجراءات المجلس

١٢— مسائل أخرى

١٣— اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة

٥٥٩— وأيد المجلس بصورة اجمالية ، في جلسته ٥٥٤ أيضا ، المقترحات المقدمة من الأمانة بشأن تنظيم أعمال الدورة (TD/B/852/Add.2) ، بما في ذلك الجدول المؤقت بمواعيد الجلسات ، وقرر

Digitized by UNOG Library

انشاء لجنتين جامعتين للدورة • وستتولى اللجنة الأولى للدورة النظر في البند ٢ من جدول الأعمال (مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب توجيه نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الثالثة والعشرين (٥٠) ، وفي البند ٩ من جدول الأعمال (المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة) وفي المسألة (المدرجة تحت البند ١٢ من جدول الأعمال (مسائل أخرى)) المتعلقة بالطلب الوارد في المقرر ٤/٢ للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقديم تقرير عن ذلك • وستنظر اللجنة الثانية للدورة في البند ٧ (العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها) وترفع تقريرا عنه •

اللجنة الأولى للدورة

٥٦٠ــ وعقدت اللجنة الأولى للدورة ثماني جلسات من ٢٨ أيلول / سبتمبر الى ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ • وفي جلستها الأولى انتخب السيد ف • هاراميليو (كولومبيا) رئيسا ، وفي جلستها الثانية المعقودة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ انتخب السيد ج • لينش (كندا) نائبا للرئيس ومقررا •

٥٦١ــ وفي الجلسة الثامنة (الختامية) المعقودة في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ نظرت اللجنة الأولى للدورة في مشروع تقريرها (TD/B(XXIII)/SC.I/L.1 و Add.1) وأقرته بعد أن أدخلت عليه عددا من التعديلات •

٥٦٢ــ وفي الجلسة ٥٦٥ التي عقدها المجلس في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ قام رئيس اللجنة الأولى للدورة بعرض تقرير اللجنة (TD/B(XXIII)/SC.I/L.1 و Add.1) بصيغته المعدلة والمستكملة بالوثيقة TD/B/L.608) وقدم شرحا موجزا للاجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البنود المحالة اليها •

٥٦٣ــ وفي الجلسة ذاتها اعتمد المجلس تقرير اللجنة الأولى للدورة لادماجه حسب الاقتضاء في تقرير المجلس ذاته (٥١) •

٥٦٤ــ وعقب اعتماد تقرير اللجنة الأولى للدورة ، قال ممثل الجماهيرية العربية الليبية ان وفد بلاده يتحفظ على ذلك الجزء من التقرير (الفقرات ٢٥٢-٢٧٩ من التقرير اعلاه) الذي يلخص المناقشة التي دارت في اللجنة حول مساعدة حركات التحرير الوطني المعترف بها من المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية • وأضاف ان ست فقرات (الفقرات ٢٥٤-٢٥٩) كرست لتلخيص البيانات التي أدلى بها ممثلو ١٢ بلدا ناميا • ووجد أن عرض هذه الملخصات محيّر لأنه يعطي انطباعا بأن

---

(٥٠) باستثناء قرار المؤتمر ١١٤ (د-٥) الذي سيبحث في الجلسة العامة •

(٥١) مضمون تقرير اللجنة الأولى للدورة أدرج في الفصلين الثاني والرابع أعلاه وفي الفرع نون - ٢ من هذا الفصل •

Digitized by UNOG Library

بعض الممثلين تحدثوا عن الدراسة المخصصة للظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني (TD/B/870) وأن البعض الآخر تحدث عن الدراسة المخصصة للظروف الاقتصادية في ناميبيا وجنوب أفريقيا (TD/B/869 و Add.1) في حين أن جميع المداخلات ، ماعدا مداخلة واحدة ، تناولت في الواقع الدراسات كلها ، هذا فضلا عن أنه يرى أن المداخلات الطويلة والهامة التي أدلى بها أولئك الممثلون لم تلخص التلخيص المطلوب • كما أن كثيرا من النقاط الهامة أهملت في الملخص مثل النقطة الرئيسية في مداخلة وفد الجماهيرية والتي تؤكد على سياسة هدم الكيان الاقتصادي الفلسطيني وخلق تبعية اقتصادية كاملة للاقتصاد الاسرائيلي • كما أشار في مقابل ذلك الى أن ست فقرات طويلة من التقرير (هي الفقرات ٢٦٦ ـ ٢٧١ التقرير اعلاه) كرست لتسجيل وجهة نظر ممثل بلد واحد (اسرائيل) وهذا التسجيل يكاد يكون حرفيا • وأخذت هذه المداخلة مساحة أكبر مما خصص لمداخلات ممثلي الـ ١٢ بلدا ناميا المشار اليها • ويرى وفده أن هذا الموقف غير عادل وغير منصف ويمثل تحيزا غير معقول • وهو يود لفت نظر المجلس الى هذه الواقعة•

اللجنة الثانية للدورة

٥٦٥ـ عقدت اللجنة الثانية للدورة خمس جلسات في الفترة من ٢٨ أيلول / سبتمبر الى ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ • وبالاضافة الى المداولات التي جرت في اللجنة الثانية للدورة ، عقدت مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف خلال دورة المجلس بين البلدان المهتمة بالأمر ، وفقا لما يتصل بالموضوع من قرارات المؤتمر والمجلس • وفي الجلسة الختامية للجنة الدورة قدم الرئيس ، على أساس المعلومات التي قدمتها أمانة الأونكتاد ، تقريرا عن النتائج الموضوعية التي تحققت خلال تلك المشاورات (٥٢) •

٥٦٦ـ وفي الجلسة الافتتاحية التي عقدتها اللجنة الثانية للدورة في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، انتخبت اللجنة السيد أحمد صقر (الجمهورية العربية السورية) رئيسا والسيد ش • بيازوف (بلغاريا) نائبا للرئيس ومقررا •

٥٦٧ـ وفي الجلسة الختامية المعقودة في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ نظرت لجنة الدورة في مشروع تقريرها (TD/B(XXIII)/SC.II/L.1 and Corr.1 and Add.1) واعتمدته بعد أن أدخلت عليه عددا من التعديلات ،

٥٦٨ـ وفي الجلسة ٥٦٥ التي عقدها المجلس في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ عرض رئيس اللجنة الثانية للدورة تقرير اللجنة (TD/B(XXIII)/SC.II/L.18 and Add.1) بصيغته المعدلة والمستكملة بالوثيقة TD/B/L.605) •

٥٦٩ـ وفي الجلسة ذاتها اعتمد المجلس تقرير لجنة الدورة لادماجه حسب الاقتضاء في تقرير المجلس ذاته (٥٣) •

---

(٥٢) قارن قرار المؤتمر ٩٥ (د ـ ٤) ، الفقرة الفرعية ١٠ •

(٥٣) مضمون تقرير لجنة الدورة مدرج في الفصل السادس اعلاه •

Digitized by UNOG Library

واو ـ اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض
(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٥٧٠ـ اعتمد المجلس، في جلسته ٥٦٤ المعقودة في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، تقرير المكتب بشأن وثائق التفويض (TD/B/874).

٥٧١ـ وفي الجلسة ٥٦٦ المعقودة في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، أعلن ممثل باكستان، التي كان وفدها غائبا في الجلسة ٥٦٤، أن لوفده تحفظات فيما يتعلق بوثائق تفويض ممثلي أفغانستان للأسباب التي شرحت في الدورة الجارية للجمعية العامة.

زاى ـ العضوية والحضور (٥٤)

٥٧٢ـ مثلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والتي هي أعضاء في المجلس: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، اثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، اسبانيا، استراليا، اسرائيل، أفغانستان، اكوادور، ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)، الامارات العربية المتحدة، أندونيسيا، أنغولا، أوروغواى، ايران، ايرلندا، ايطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بورما، بوروندى، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكوسلوفاكيا، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكاميرون المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، رومانيا، زائير، ساحل العاج، سرى لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، الصومال، الصين، العراق، عمان، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، لختنشتاين، لكسمبرغ، ليبيريا، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، منغوليا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليمن الديمقراطية، يوغوسلافيا، اليونان.

٥٧٣ـ ومثلت في الدورة الدولة الأخرى التالية العضو في الأونكتاد: الكرسي الرسولي.

٥٧٤ـ ومثلت في الدورة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٥٧٥ـ ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية. كما مثل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

---

(٥٤) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة، انظر الوثيقة TD/B/INF.111 و Corr.1.

Digitized by UNOG Library

٥٧٦- ومثلت في الدورة المنظمات **الحكومية الدولية التالية:** الاتحاد العربي للناقلين البحريين ، مجلس التعاضد الاقتصادي ، **الاتحاد الاقتصادي الاوروبي** الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، اللجنة **الحكومية الدولية للهجرة**، جامعة الدول العربية ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، منظمة الدول الأمريكية .

٥٧٧ - ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية : فئة عامة : رابطة المحامين الدولية ، غرفة التجارة الدولية ، الاتحاد المسيحي الدولي لمديري الأعمال التجارية ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، رابطة القانون الدولي ، الاتحاد العالمي للعمل ، الاتحاد العالمي لنقابات العمال ، الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة . فئة خاصة : مجلس الرابطات الوطنية لمالكي السفن اليابانيين والأوروبيين ، رابطة النقل الجوي الدولي .

٥٧٨- واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) .

٥٧٩- واشترك المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا **عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د-٢٩) واشتركت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية عملا بقرار الجمعية العامة ٣١/١٥٢ .**

حاء - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٥٨٠- قرر المجلس ، في جلسته ٥٦٣ المعقودة في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، تحديد عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لسنة واحدة اعتبارا من السنة التقويمية ١٩٨٢ التي ستتألف خلالها العضوية من الـ ١٩ دولة التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أندونيسيا ، البرازيل ، بولندا ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الصين ، غانا ، فرنسا ، فنلندا ، قطر ، كندا ، مدغشقر ، المكسيك ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان (انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٣٦ (د-٢٣)) .

طاء - تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية
تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي
(البند ١١ (د) من جدول الأعمال)

٥٨١- أقر المجلس في جلسته ٥٥٦ المعقودة في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، الطلبات المقدمة من المنظمات غير الحكومية الآتي ذكرها (٥٥) لتسميتها بمقتضى المادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس وذلك تطبيقا لتلك المادة والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر ، وقرر طبقا لتوصيات الأمين العام للأونكتاد (TD/B/872)، تصنيفها على النحو التالي (انظر المرفق الأول ، مقررات أخرى (ب)):

---

(٥٥) ترد الطلبات المقدمة من هذه المنظمات غير الحكومية بالاضافة الى معلومات عن خلفيتها التاريخية وهيكلها وسير أعمالها في الوثائق TD/B/R.26 and Add.1-4 (التي أصبحت الآن غير مقيدة التوزيع) .

Digitized by UNOG Library

الفئة العامة

مركز أوروبا ـ العالم الثالث

مجلس المرأة الدولـــــي

مؤسسة العالـــم الثالـث

الفئة الخاصة لأجهزة الأونكتاد (باستثناء المجلس) المبينة :

جهاز الأونكتـــاد

الرابطة الدولية لمالكي سفن البضائع الجافـــة

لجنة النقل البحرى

ياء ـ انتخاب أعضاء اللجان الرئيسيـة
(البند ١١ (ب) من جدول الأعمال)

٥٨٢ـ أكد المجلس، في جلسته ٥٥٤ المعقودة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، عضوية لجانـه الرئيسية حسبما وردت في تقريره عن دورته الثانية والعشرين (٥٦)، وأعلن انتخاب لبنان عضوا في لجنة النقل البحرى (٥٧).

كاف ـ ترتيبات استعراض وتقييم تنفيـــذ الاستراتيجيـة الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث
(البنـد ٨ من جـــدول الأعمـــال)

٥٨٣ـ في الجلسة ٥٦٣ المعقودة في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ قرر المجلس، في ضـــوء المشاورات غير الرسمية، ارجاء النظر في هذا البند الى دورة مقبلة.

لام ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعـــات
(البند ١١ (هـ) من جدول الأعمـــال)

٥٨٤ـ كان معروضا على المجلس، في اطار هذا البند، مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.597 and Add.2 and 3) تتضمن جدولا زمنيا منقحا لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٨١، ومشـــروع جدول زمني لعام ١٩٨٢، ومشروع زمني أولي لعام ١٩٨٣. وعرضت في TD/B/L.597/Add.1 الآثـار المالية والادارية المترتبة على المقترحـات.

---

(٥٦) انظر الجزء الأول اعلاه، المرفق السادس.

(٥٧) للاطلاع على القائمة الكاملة بالدول الأعضاء في اللجان الرئيسية لدى اختتام الجزء الأول من الدورة الثالثة والعشرين، انظر المرفق السابع أدناه.

Digitized by UNOG Library

٥٨٥- وقرر المجلس، في جلسته ٥٦٣ المعقودة في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، مايلي :

(أ) عقد الاجتماع التحضيري الثالث المعني باللحوم من ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ؛

(ب) عقد الدورة الثانية للجنة الفرعية الدائمة للسلع الأساسية من ١ الى ٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ ؛

(ج) عقد الدورة الاستثنائية الأولى للجنة السلع الأساسية من ٨ الى ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٢ .

٥٨٦- وفي الجلسة ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، ذكر الرئيس أنه نتيجة للمشاورات غير الرسمية التي أجراها تم الاتفاق على أن يكون باب الاشتراك في فريق الخبراء **الحكومي الدولي** المعني بمرفق ضمان ائتمانات التصدير مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد .

٥٨٧- **ووجه** ممثل الأمين العام للأونكتاد الانتباه الى عدد من التغييرات التي ينبغي ادخالها في مرفق مشروع الجدول الزمني للاجتماعات الوارد في TD/B/L.597 و Add.2 و Add.3 . **كما وجه** الانتباه الى بيان بالآثار المالية (TD/B/L.597/Add.1) المتصلة باقتراح تعزيز هيكل خدمة بعض اجتماعات الأونكتاد اعتبارا من عام ١٩٨٢ (TD/B/L.597 ، الفرع جيم) .

٥٨٨- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته تود أن تقترح ادراج دورة أخرى لاجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الجدول الزمني لعام ١٩٨٢ . وقد فهم أنه ستجرى مشاورات بشأن هذه المسألة لكي يتسنى اتخاذ قرار في الجزء الثاني من الدورة الثالثة والعشرين .

٥٨٩- وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء ان أعضاء مجموعتها، اذ وافقوا على الجدول الزمني المقترح للاجتماعات، فعلوا ذلك دون المساس بآرائهم حول فريق الخبراء الرفيع المستوى **الحكومي الدولي** المخصص لدراسة تطور النظام النقدي الدولي، ومن الآراء التي أعربوا عنها في مناسبات سابقة في الأونكتاد الخامس وفي المجلس على السواء .

٥٩٠- ورحبت باتفاق كل المجموعات الآن على أن يكون باب العضوية في فريق الخبراء **الحكومي الدولي** المعني بمرفق ضمان ائتمانات التصدير مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد، ان الدعوات ستوجه بناء على ذلك الى جميع الدول للاشتراك في هذا الفريق .

٥٩١- وقالت، في معرض اشارتها الى بيان الآثار المالية الوارد في **الوثيقة** TD/B/L.597/Add.1، ان مجموعتها تأمل أن تتم تغطية مصاريف الخدمات الاضافية المقترحة من أجل الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية والفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري من الموارد الموجودة .

٥٩٢- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مشروع الجدول الزمني للاجتماعات المعروض على المجلس ينص على عقد عدد من الاجتماعات في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . ولاحظ أنه تم في الاجتماع التحضيري الخامس المعني بالألياف الصلبة، المعقود في الفترة من ٢٥ أيار / مايو الى ٥ حزيران / يونيه ١٩٨١، اللجوء الى ممارسة غير معتادة الى حد ما بالنسبة للأونكتاد فيما

Digitized by UNOG Library

يتعلق بترتيبات تخصيص المقاعد للوفود وبشكل عرض قائمة المشتركين • ونتيجة لذلك ، تكون انطباع بأن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي يشترك في أنشطة أحد اجتماعات الأونكتاد ، لا بصفة المراقب كما ينص على ذلك النظام الداخلي ، ولكن على قدم المساواة مع ممثلي الدول • ومضى يقول ان المجموعة دال ترى أن هذه الحالة تشكل انتهاكا صريحا للنظام الداخلي وأنها ستصر في المستقبل على مراعاة هذا النظام واحترامه •

٥٩٣ــ وفي الجلسة ٥٦٦ المعقودة في ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ تكلم ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ودوله الأعضاء فقال مشيرا الى بعض الترتيبات العملية التي اتخذت في الاجتماع التحضيري الخاص المعني بالألياف الصلبة ، بصدد الاتحاد ودوله الأعضاء أنه كان من المفهوم بوضوح لدى الاتحاد ودوله الأعضاء أن هذه الترتيبات ، التي اتخذت تلبية لقرار الاتحاد ودوله الأعضاء بأن يشترك بوفد واحد ، تتفق تماما مع قواعد وممارسات الأمم المتحدة (والأونكتاد) المعروفة ، وأنها لا تمثل بأى شكل كان محاولة لتغيير مركز الاتحاد أو مركز دوله الأعضاء لدى الأونكتاد •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٩٤ــ في الجلسة ذاتها (٥٦٥) ، اتفق المجلس على أن يوصي الجمعية العامة **بتوضيح مستويات جديدة من الخدمة للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، والفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى ، وفقا لما هو وارد في الفقرة جيم من الوثيقة TD/B/L.597 ، بعد ان احاط علما بالآثار المالية المترتبة على ذلك (٥٨) . ولاحظ الاتفاق على ان يكون باب الاشتراك في فريق الخبراء المعني بصرفق ضمان ائتماني التصدير مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء في الاونكتاد .**

٥٩٥ــ كما قرر المجلس أن يتناول ، في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين ، مسألة ادراج دورة أخرى لاجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في الجدول الزمني لعام ١٩٨٣ •

٥٩٦ــ كذلك أقر المجلس جدولا زمنيا منقحا لاجتماعات الفترة المتبقية من ١٩٨١ واجتماعات ١٩٨٢ ، وجدولا مؤقتا للاجتماعات خلال عام ١٩٨٣ (انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٤٤ (د ــ ٢٣)) •

ميم ــ جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الرابعة والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة
(البند ١ (هـ) من جدول الأعمال)

٥٩٧ــ كان مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الرابعة والعشرين معروضا على المجلس في مذكرة من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/L.602) •

---

(٥٨) للاطلاع على بيان الآثار المالية للمسائل المتعلقة بالجدول الزمني للاجتماعات ، انظر المرفق الرابع أدناه •

Digitized by UNOG Library

٥٩٨- وقام المجلس، لدى النظر في مشروع جدول الأعمال المؤقت في جلسته ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، باستكمال صياغة البند ٦ باضافة " الاستعدادات للدورة "، وحذف البند ١٠ واضافة بندين فرعيين الى البند الخاص بالمسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل (" ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد " و " خدمات المؤتمرات الاضافية المقدمة للأونكتاد (مقرر المجلس ٢٢٣ (د-٣٢) **"الفقرة ٣)**.

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٩٩- قرر المجلس في جلسته ٥٦٤ المعقودة في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، ارجاء النظر في مسألة عقد دورة على المستوى الوزارى قبل الدورة السادسة للمؤتمر الى الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين.

٦٠٠- وبخصوص تنظيم أعمال الدورة الرابعة والعشرين، فوّض المجلس في الجلسة ذاتها الرئيس أن يعدل، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد، جدول الأعمال المؤقت حسب الاقتضاء وفي ضوء التطورات، ورجا من الأمين العام للأونكتاد أن يتشاور مع الوفود حول تنظيم أعمال الدورة وأن يعمم مقترحاته في هذا الشأن.

٦٠١- وأقر المجلس، في جلسته ٥٦٥، المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الرابعة والعشرين الوارد في الوثيقة TD/B/L.602 بصيغته المعدلة على نحو ما ذكر أعلاه (انظر المرفق الخامس أدناه).

نون - مسائل أخرى
(البند ١٢ من جدول الأعمال)

١ - قرار الجمعية العامة ١٠/٣٥

٦٠٢- كان أمام المجلس مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.600) **بشأن قرار الجمعية العامة** ١٠/٣٥ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ **والمتعلق بخطة المؤتمرات**.

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦٠٣- قرر المجلس في جلسته ٥٦٣ المعقودة في ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، بعد أن أحاطه الرئيس علما بالمشاورات المسهبة غير الرسمية التي أجراها حول مسألة تحديد موعد انعقاد دورته السنوية العادية الثانية امتثالا للفقرة ٤، من قرار الجمعية العامة ١٠/٣٥ ألف(٥٩)، مايلي :

(أ) أن يعقد في عام ١٩٨٢ دورته العادية الرابعة والعشرين في آذار/ مارس ودورته العادية الخامسة والعشرين في أوائل أيلول / سبتمبر ؛

---

(٥٩) انظر TD/B/L.594.

Digitized by UNOG Library

(ب) أن يعقد في عام ١٩٨٣ دورة قبل الدورة السادسة للمؤتمر المقرر عقدها في ربيع ١٩٨٣ ، ودورة بعد المؤتمر ؛

(ج) أن تحال المسألة المطروحة في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٥/١٠ ألف الى المؤتمر في دورته السادسة (انظر المرفق الأول أدناه، مقررات أخرى (هـ)) .

٢ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية(٦٠)

بحث الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٦٠٤ - أعاد الرئيس الى الأذهان الخلفية والولاية التشريعية لخطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية(٦١) وللجنة العالية المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأشار الى المقرر ٤/٢ الذى اعتمدته في حزيران/ يونيه ١٩٨١ اللجنة العالية المستوى في دورتها الثانية(٦٢) وايده المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ١٩٨١/٥٨ ، وأوعز بأن المجلس قد يرغب في ان يبحث الدعوة الموجهة اليه في الفقرة ٥ من المقرر ٤/٢ .

٦٠٥ - وقال ممثل الأمين العام للأونكتاد ان الدعوة الواردة في الفقرة ٥ من المقرر ٤/٢ هي حلقة في سلسلة احداث بدأت بالطلب الذى وجهته الجمعية العامة (في قرارها ٣٥/٢٠٢) الى أجهزة ومنظمات وهيئات جهاز الأمم المتحدة الانمائي بالمساهمة في الاعداد للدورة الثانية للجنة العالية المستوى . وقد أجاب الأونكتاد على هذا الطلب بأن قدم تقريرا عن التبادل التعاوني للمهارات فيما بين البلدان النامية (TCDC/2/INF/3) . ولاحظت اللجنة باهتمام ، في مقررها ٤/٢ هذا التقرير ودعت مجلس التجارة والتنمية الى بحث الشروع في دراسة ذات وجهة عملية بصدد جدوى مختلف المقترحات التي تضمنها التقرير عن التبادل التعاوني للمهارات ، على أن يشمل ذلك توصيات باتخاذ مزيد من الاجراءات ، وأن تؤخذ بعين الاعتبار تماما مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والآراء التي أعربت عنها الحكومات في الدورة الثانية للجنة العالية المستوى ، وتقديم دراسة الجدوى الى اللجنة العالية المستوى في دورتها الثالثة . وفي الختام ، قال ان الدعوة الموجهة من اللجنة العالية المستوى تؤيد الولاية الموكولة فعلا الى الأونكتاد في هذا المجال في الفقرة ٧ (ج) من قرار المؤتمر ١٠٢ (د-٥) .

٦٠٦ - وأعاد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ التأكيد على أهمية هذا الموضوع بالنسبة لمجموعته . وأشار الى أن المقرر ٤/٢ قد اعتمد بتوافق الآراء في اللجنة العالية المستوى من جانب البلدان ذاتها الممثلة في المجلس . ولذا ينبغي للمجلس أن يعتمد ردا متساوقا مع الدعوة الموجهة اليه من جانب اللجنة العالية المستوى . وقال ان التقرير الذى قدمه الأونكتاد الى اللجنة (TCDC/2/INF/3) كان مفيدا جدا وقد لاحظته اللجنة بعين الاهتمام . وقال انه يرى أن الفصل الخامس من التقرير بصفة خاصة يمكن أن يخضع لمزيد من البحث في المجلس . واقترح أن يطلب المجلس من أمانة الأونكتاد أن تضطلع بدراسة ذات وجهة عملية عن جدوى مختلف المقترحات الواردة في التقرير فيما يتعلق بالتبادل التعاوني للمهارات ، وذلك في ضوء الاجراء الذى ستتخذه الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين . وأضاف قائلا انه ينبغي دعوة برنامج الأمم المتحدة الانمائي للتعاون مع الأونكتاد في اعداد مثل هذه الدراسة .

---

(٦٠) احيل هذا الموضوع الى لجنة الدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه (انظر الفقرة ٩٠ أعلاه) .

(٦١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوينس ايرس ٣٠ آب/اغسطس - ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب) ، الفصل الاول .

(٦٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون الملحق رقم ٣٩ (A/36/39)، المرفق الأول .

Digitized by UNOG Library

٦٠٧- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته ترى أن يقبل المجلس الدعوة الموجهة اليه من جانب اللجنة العالية المستوى ، وقال انه مسرور اذ يلاحظ من الايضاحات التي قدمها ممثل الأمين العام للأونكتاد أن الدراسة لن تتمخض عن آثار مالية اضافية بالنسبة للأونكتاد • وبعد استكمال الدراسة ، ينبغي تقديمها الى اللجنة العالية المستوى في دورتها الثالثة اما عن طريق المجلس واما عن طريق لجنة نقل التكنولوجيا •

٦٠٨- وسأل المتحدث باسم المجموعة باء عن نوع الدراسة التي تعتزم الأمانة اعدادها وعن الغرض منها • وردا عليه قال ممثل الأمين العام للأونكتاد انه ينبغي للدراسة أن تغطي بصفة أساسية المطلوب في الفقرة ٧ (ج) من قرار المؤتمر ١٠٢ (د-٥) • وقد أوضح تقرير أمانة الأونكتاد (TCDC/2/INF/3) في الفصل الخامس المعنون " اطار للسياسات العامة " مقترحات ضمنتها الفرع ألف ، ثم استكملتها في الفرع باء بدراسات تشخيصية عديدة يقتضي الأمر الاضطلاع بها لترجمة الأفكار العامة الواردة في الفرع ألف الى مقترحات ملموسة •

٦٠٩- وقام المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ بعرض مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.6 بشأن " التعاون التقني فيما بين البلدان النامية " ، الذي قدمته غابون بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ • وقال ان مجموعته ، لدى اعدادها لمشروع القرار أخذت في الحسبان وجهات النظر التي أبدتها المجموعات الأخرى •

٦١٠- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته تريد من الأمانة أن تقوم ، في الدورة الحالية للمجلس ، بتقديم خطوط عريضة واضحة للدراسة التي تعتزم اجراءها تلبية لدعوة اللجنة العالية المستوى • وأثار أيضا مسألة الآثار المالية المترتبة على دراسة الجدوى •

٦١١- ووجه ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في معرض رده على المتحدث باسم المجموعة باء الانتباه الى الفرع ألف من الفصل الخامس من الوثيقة TCDC/2/INF/3 التي حددت فيها بوضوح أربعة مجالات عريضة لتدابير متصلة بالسياسة العامة تتخذ على صعيد البلدان النامية • ويشكل الفرع ألف الخطوط العامة لدراسة الجدوى • وينبغي أن ينظر الى الفرع باء بوصفه اشارة الى أعمال البحث التشخيصي الأخرى التي قد يجرى الاضطلاع به •

٦١٢- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان الخطوط العامة المحددة في الوثيقة TCDC/2/INF/3 تغطي اطارا أوسع من أن يمكن ترجمته الى مقترحات ملموسة وذكّر بأن ممثل أمانة الأونكتاد سبق له أن بيّن أن الدراسات المدرجة في الفرع باء من الفصل الخامس تكمل تلك المذكورة في الفرع ألف •

٦١٣- وذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد في معرض رده ان عبارة " تكمل " قد تكون أفضت الى بعض المصاعب في التفسير • ونظرا لصيغة الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار ، فان المقترحات التي ستشملها دراسة الجدوى هي تلك المحددة في الفرع ألف من الفصل الخامس من الوثيقة TCDC/2/INF/3 • ويمكن الاضطلاع بهذه الدراسة دون اللجوء أولا الى العمل التشخيصي المشار اليه في الفرع باء الذي ، ان تم الاضطلاع به يتخذ ، الى حد ما ، الطابع التكميلي •

٦١٤- وفي الجلسة الثامنة (الختامية) المعقودة في ٨ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٨١ عرض الرئيس مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.9 and Corr.1 الذي كان قد تقدم به نتيجة لمشاورات غير رسمية ، وقد سحب مقدمو مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.6 مشروعهم هذا •

Digitized by UNOG Library

٦١٥- وقررت لجنة الدورة أن توصي المجلس باعتماد مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.9 المقدم من الرئيس •

٦١٦- وأشار المتحدث باسم المجموعة باء الى أن المقترحات المدرجة في الفقرة ٦٢ من الوثيقة TD/239 (٦٣) لم تناقش في الدورة الخامسة للمؤتمر ، لضيق الوقت • وتأسف المجموعة باء أشد الأسف لعدم اتساع الوقت ، مرة أخرى ، في الدورة الراهنة للمجلس للنظر بالتفصيل في هذه المقترحات • ولذلك فان تأييد المجموعة باء لهذا القرار لا يمس بآراء حكومات بلدانها التي انعكست في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية •

٦١٧- وأعرب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ عن الرأي القائل بأنه ينبغي مراعاة كل العناصر الواردة في الفقرة ٦٢ من الوثيقة TD/239 دون اعطاء أولوية ما لأي مجال على غيره •

بحث الموضوع في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٦١٨- في الجلسة ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ اعتمد المجلس مشروع القرار الذي أوصت به لجنة الدورة (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ٢٤٢ (د-٢٣)) •

٣ - اعلانات تتصل بالصندوق المشترك للسلع الأساسية

٦١٩- وفي الجلسة ٥٦٤ المعقودة في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، أبلغ ممثل بيرو المجلس بأن بلده وقع في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية • وأوضح الأمين العام للأونكتاد أنه أخطر بأن غينيا ورواندا قد وقعتا أيضا الاتفاق في الآونة الأخيرة •

٦٢٠- وفي الجلسة ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، ذكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن بلده قد قرر تخصيص ٥٠ مليون مارك ألماني كمساهمة طوعية في الحساب الثاني للصندوق المشترك ، الأمر الذي يجعله واحدا من أهم المساهمين في الحساب الثاني • وأشار الى أن هذه المساهمة الطوعية انما هي جزء ضئيل من كامل الجهود الانمائية التي يبذلها بلده •• وقال ان بلده مصمم ، كغيره من البلدان دونما شك على زيادة مخصصاته للتعاون الانمائي • واختتم قائلا انه بالرغم من المشاكل الخطيرة التي تواجهها جمهورية ألمانيا الاتحادية في ميزانيتها وميزان مدفوعاتها ، فان ميزانيتها الانمائية قد أعيد تخطيطها بحيث تزداد بسرعة تفوق سرعة ازدياد الميزانية في مجموعها •

---

(٦٣) " الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا " دراسة من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/239) مستنسخة في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الثالث ، الوثائق الاساسية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.16) •

Digitized by UNOG Library

سين ـ الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس
(البند ١١ (و) من جدول الأعمال)

٦٢١ـ فيما يتصل بالمقرر ٢٤٤ (د ـ ٢٣) بشأن الجدول الزمني للاجتماعات وباعتماد المجلس لتقرير لجنة النقل البحرى عن دورتها الاستثنائية الثالثة (انظر الفقرة ٤١٧ أعلاه)، قدمت أمانة الأونكتاد، بموجب المادة ٣١ من النظام الداخلي، بيانات عن الآثار المالية المترتبة على الاجراءات المقترحة (٦٤).

عين ـ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة
(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٦٢٢ـ في معرض تقديم مشروع التقرير في الجلسة ٥٦٦ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ قال المقرر أنه شعر، على الرغم من رغبته في تقديم مشروع تقرير أكثر اقتضابا، بضرورة تضمينه عرضا مسهبا للمناقشة حول البندين ٣ و ٤ من جدول الأعمال، وهي المناقشة التي أجمع الكل على أنها كانت مفيدة للغاية. وكان اعداد أى نص مركب يتضمن كل النقاط التي أبديت في المناقشة أمرا يصعب تحقيقه اذا ما روعي أيضا عامل الوقت. هذا فضلا عن اعتقاده بأنه من المستصوب تسجيل مختلف وجهات النظر التي أعرب عنها لمساعدة الأمانة في اعداد الطبعات المقبلة من " تقرير التجارة والتنمية ".

٦٢٣ـ واعتمد المجلس في الجلسة ذاتها مشروع التقرير عن الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين (TD/B/L.601 and Add.1-9)، مع عدد من التعديلات، وفوض المقرر أن يستكمل التقرير حسب الاقتضاء وأن يدخل أية تغييرات تقتضيها سلامة الصياغة.

فاء ـ تأجيل الدورة

٦٢٤ـ أعلن الرئيس، في الجلسة ٥٦٦ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، تأجيل الدورة الثالثة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية التي ستستأنف في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ للنظر في البند ٩ (د) من جدول الأعمال (الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية) والمسائل المعلقة الأخرى.

---

(٦٤) بيانات الآثار المالية المتصلة باجراءات المجلس مستنسخة في المرفق الرابع أدناه.

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين

الصفحة

القرارات

٢٣٨ (د - ٢٣) - مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية : جنوب افريقيا وناميبيا ٢٨٥

٢٣٩ (د - ٢٣) - مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية : فلسطين ... ٢٨٦

٢٤٠ (د - ٢٣) - التشريعات والأنظمة في مجال نقل التكنولوجيا ٢٨٧

٢٤١ (د - ٢٣) - نقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها : قضايا في قطاعات فردية ومجالات أخرى ذات أهمية حاسمة للبلدان النامية ٢٨٨

٢٤٢ (د - ٢٣) - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٢٨٩

٢٤٣ (د - ٢٣) - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ٢٩٠

المقررات

٢٣٦ (د - ٢٣) - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ٢٩٦

٢٣٧ (د - ٢٣) - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها ٢٩٦

٢٤٤ (د - ٢٣) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ٢٩٦

مقررات أخرى اتخذها المجلس في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين

(أ) معاملة فانواتو وبليز لأغراض الانتخابات ٣٠٣

(ب) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ٣٠٣

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول (تابع)

	الصفحة
(ج) جدوى اصدار نشرة يومية للأونكتاد	٣٠٤
(د) ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث	٣٠٤
(هـ) خطة المؤتمرات : قرار الجمعية العامة ٣٥/١٠ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠	٣٠٤
(و) مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزارى قبل الدورة السادسة للمؤتمر	٣٠٤
(ز) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح	٣٠٥
(ح) دراسة متعمقة لظاهرة التضخم العالمية	٣٠٥
(ط) عضوية فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بمرفق ضمان لائتمانات التصدير	٣٠٥
اجراءات أخرى اتخذها المجلس.	٣٠٥

Digitized by UNOG Library

القرارات والمؤتمرات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين

القـــــرارات

٣٢٨ (د-٢٣) - مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الاقليمية : جنوب افريقيا وناميبيا

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٠ والذى يتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، وقراريها ٣٢٠١ (د إ-٦) و ٣٢٠٢ (د إ-٦) المؤرخين في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ والذى يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وكذلك قرارها ٣٣/ ١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ بشأن التحضير لاستراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، والى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٩ (د-٥) المؤرخ في ١ حزيران/ يونيه ١٩٧٩ ،

واذ يحيط علما بالتقرير المعنون " استعراض الأوضاع الاقتصادية في ناميبيا وجنوب افريقيا "(أ) ، الذى قدمته أمانة الأونكتاد عملا بقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

واذ يعيد تأكيد قرار مجلس الأمن ٣٠١ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١ والذى يدعو جميع الدول الى الامتناع عن الدخول في علاقات اقتصادية مع جنوب افريقيا فيما يتعلق بناميبيا ويعلن أن الامتيازات أو الحقوق أو سندات الملكية أو العقود الممنوحة من قبل جنوب افريقيا لأفراد أو شركات بعد انهاء الانتداب لا تتمتع بحماية أو مناصرة دول هؤلاء الأفراد أو الشركات في دفع المطالبات التي تتقدم بها حكومة شرعية مقبلة في ناميبيا ،

واذ يسلم بالحاجة الى اجراء دراسة أكثر شمولا وتعمقا للأوضاع الاقتصادية للشعب الناميبي ، الناجمة عن الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من قبل نظام جنوب افريقيا العنصرى ،

١ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٤/٤٢ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من قبل الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المنتسبة الى الأمم المتحدة ، فضلا عن مقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٢٤ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ ، وقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) ، بالتشاور مع الوكالات أو الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والقيام معها ، بالتعاون مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، باعداد مسح اجتماعي واقتصادى شامل

(أ) TD/B/869 and Add.1 .

Digitized by UNOG Library

ومتعمق لناميبيا على غرار الدراسة التي أجراها الأونكتاد عن زمبابوى بوصفه وكالة تنفيذية لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي (ب) ؛

٢ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يواصل اجراء الدراسات التي شرع فيها عملا بقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجنوب افريقيا ؛

٣ - يرجو كذلك من الأمين العام للأونكتاد أن يوفر لحركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية مساعدة بشأن القضايا البالغة الالحاح التي تواجه الأقاليم المعنية في ميداني التجارة والتنمية ، بما في ذلك اتاحة الفرصة لزعماء حركات التحرير الوطني للتعرف بشكل أكمل على أنشطة الأونكتاد في مجال العلاقات والمفاوضات الاقتصادية الدولية ؛

٤ - يدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى توفير موارد اضافية للأونكتاد بغية تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ؛

٥ - يدعو أيضا الأمين العام للأونكتاد الى تقديم تقارير مرحلية دورية الى مجلس التجارة والتنمية عن مدى التقدم في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة ٥٦٥
٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١

٢٣٩ (د-٢٣) - مساعدة حركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية : فلسطين

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ يشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ والذى يتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، وقراريها ٣٢٠١ (د إ-٦) و ٣٢٠٢ (د إ-٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والذى يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وكذلك قرارها ٣٣/١٩٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ بشأن التحضير لاستراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، والى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٩ (د - ٥) المؤرخ في ١ حزيران / يونيه ١٩٧٩ ،

(ب) " زمبابوى : على الطريق الى نظام جديد - مسح اقتصادى واجتماعى " (الأمم المتحدة ، ١٩٨٠) .

Digitized by UNOG Library

واذ يشير أيضا الى قرارى الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ بشأن قضية فلسطين و ٣٢٣٧ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ والذى يمنح مركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ،

واذ يحيط علما بالتقرير المعنون " استعراض الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة " (ج) الذى قدمته أمانة الأونكتاد عملا بقرار المؤتمر ١٠٩ (د-٥) في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

واذ يسلم بالحاجة الى اجراء دراسة استقصائية قطاعية أكثر شمولا وتعمقا للظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني الذى لا يزال يعيش تحت وطأة الاحتلال الأجنبي ،

١ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم ، في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، باعداد دراسة استقصائية شاملة ومتعمقة لحالة اقتصاد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وكذلك باجراء تحليل واف لامكانيات تنميته في مختلف القطاعات ، وبصياغة اقتراحات بشأن استراتيجيات انمائية بديلة بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ، واضعا في اعتباره التقرير سالف الذكر الذى قدمته أمانة الأونكتاد ،

٢ - يرجو أيضا من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم الى مجلس التجارة والتنمية تقارير مرحلية دورية عن مدى التقدم المحرز في اعداد الدراسة الاستقصائية ،

٣ - يدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى توفير موارد اضافية للأونكتاد بغية تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه .

الجلسة ٥٦٥
٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١

٢٤٠ (د - ٢٣) - التشريعات والأنظمة في مجال نقل التكنولوجيا

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية بما في ذلك التعجيل بتحولها التكنولوجي ،

١ - يعترف بأهمية الأنظمة والسياسات الوطنية التي تتناول نقل التكنولوجيا وتطويرها باعتبارها وسيلة لتعزيز المقدرة العلمية والتكنولوجية لجميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ؛

٢ - يدعو الأمين العام للأونكتاد الى أن يستكمل بأسرع ما يمكن تقريرا يتضمن مقترحات ملموسة حول اتباع نهج مشتركة في التشريعات والأنظمة التي تتناول نقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في البلدان النامية ؛ وينبغي أن تأخذ هذه المقترحات في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ولا سيما أقلها نموا ؛ وينبغي للأمين العام أن يفيد ، لدى اعداده هذه المقترحات ، من مشورة الخبراء من البلدان النامية في مجال الأنظمة في ميدان نقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها ؛

(ج) TD/B/870 .

Digitized by UNOG Library

٣ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم التقرير المشار اليه في الفقرة ٢ أعلاه والمقترحات الملموسة التي يتضمنها التقرير الى لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الرابعة .

الجلسة ٥٦٥
٩ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨١

٢٤١ (د - ٣٣) - نقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها : قضايا في قطاعات فردية ومجالات أخرى ذات أهمية حاسمة للبلدان النامية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى الفقرة ٢٤ من قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران /يونيه ١٩٧٩ ، التي يرجى فيها من الامين العام للاونكتاد أن يضطلع ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وسائر هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ، بتنظيم وعقد ما لا يتجاوز ثلاثة اجتماعات للخبراء فيما بين الدورة الخامسة والدورة السادسة للمؤتمر ، بغية تحديد المشاكل والقضايا المتعلقة بنقل وتطبيق وتطوير التكنولوجيات المتصلة بمجالات وقطاعات تحضير الأغذية ، والطاقة ، والسلع الانتاجية والآلات الصناعية ، رهنا بموافقة المجلس وعلى أن يخضع ذلك للمبادئ المحددة في الفقرة ٢٣ من القرار ذاته ،

واذ يشير كذلك الى أن المجلس قرر ، في الفقرة ٢ من قراره ٢٣٠ (د-٢٢) المؤرخ في ٢٠ آذار / مارس ١٩٨١ ، أن يقوم في دورته الثالثة والعشرين بالنظر في تحديد موعد واختصاصات لاجتماع خبراء حكوميين بشأن الطاقة ، على نحو مماثل ، لما ورد في الفقرة ١ من القرار المذكور لاجتماعي الخبراء الحكوميين بشأن تحضير الاغذية والسلع الانتاجية والآلات الصناعية ،

واذ يلاحظ أن برنامج عمل نيروبي بشأن تطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة قد تضمن ، كمجال من مجالات الاجراءات ذات الأولوية ، " نقل وتكييف وتطبيق التكنولوجيات الناضجة " ، وأوصى منظومة الامم المتحدة بأن تضع وتنفذ برامج ومشاريع في المجالات التي تستدعي اجراءات ذات أولوية (د) ،

١ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وادارة التعاون التقني من أجل التنمية التابعة للأمم المتحدة ، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بالدعوة الى عقد اجتماع خبراء حكوميين بشأن الطاقة تكون له الاختصاصات التالية :

(أ) النظر في الدراسات المقدمة اليه والآراء والتعليقات الواردة بشأنها من الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ؛

(د) أنظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي ، كينيا ، ١٠-٢١ آب/اغسطس ١٩٨١ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.81.I.24) ، الفصل الاول .

Digitized by UNOG Library

(ب) تحديد المشاكل والقضايا المتعلقة بنقل وتطبيق وتطوير التكنولوجيا في قطاع الطاقة ودراستها بتعمق ، مع مراعاة الروابط المتبادلة بين الاحتياجات التكنولوجية والاهداف الانمائية للبلدان النامية ، ووضع توصيات في هذا الشأن لتنظر فيها لجنة نقل التكنولوجيا ، آخذا بعين الاعتبار الدور الذى يتوقع برنامج عمل نيروبي لتطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة من أجهزة ومنظمات وهيئات منظومة الامم المتحدة أن تلعبه في تنفيذ البرنامج ؛ و

(ج) تقديم تقرير عن ذلك الى لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها الرابعة ؛

٢ - يقرر أن يكون باب الاشتراك في اجتماع الخبراء الحكوميين مفتوحا امام جميع الدول الاعضاء في الاونكتاد والمنظمات الحكومية الدولية المختصة ، وفقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية ، ويرجو من الامين العام للاونكتاد أن يدعو هيئات الامم المتحدة ذات الصلة الى الاشتراك في اعداد هذا الاجتماع وتنظيمه .

الجلسة ٦٥ ،
٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١

٢٤٢ (د - ٢٣) - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٣ / ١٥١ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، بشأن النقل العكسي للتكنولوجيا ، والى قرار لجنة نقل التكنولوجيا ٧ (د - ٢) المتعلق بالجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا والمعتمد في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ،

واذ يشير كذلك الى الفقرة ٧ (ج) من قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣٠ أيار / مايو ١٩٧٩ بشأن الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ،

واذ يرحب بالدعوة التي وجهتها اليه اللجنة العالية المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها الثانية ، والتي وردت في الفقرة ٥ من مقررها ٤ / ٢ بشأن " منهجيات لتشجيع التعاون الأفقي فيما بين البلدان النامية في البحث العلمي والتكنولوجي "(هـ) ،

١ - يرجو من الامين العام للاونكتاد أن يقوم ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من الوكالات المعنية ، وفي ضوء الاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين بشأن تقرير اللجنة العالية المستوى ، باعداد دراسة ذات اتجاه عملي عن جدوى مختلف المقترحات الواردة في الفقرة ٦٢ من الدراسة التي اعدتها امانة الاونكتاد بعنوان " الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا "(و) فيما يتعلق بالتبادل التعاوني للمهارات ، بما في ذلك التوصيات لاتخاذ مزيد من الاجراءات ، آخذا في اعتباره مقررات مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

(هـ) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39) ، المرفق الاول .

(و) أنظر : اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الثالث ، الوثائق الاساسية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.16) .

Digitized by UNOG Library

والآراء التي أعربت عنها الحكومات عند نظرها في المذكرة التي اعدتها امانة الاونكتاد (ز) من أجل اللجنة العالية المستوى في دورتها الثانية، وأن يقدم هذه الدراسة، عن طريق مجلس التجارة والتنمية، الى اللجنة العالية المستوى في دورتها الثالثة ؛

٢ - يدعو برنامج الامم المتحدة الانمائي الى التعاون مع الاونكتاد والى توفير الدعم التقني في اعداد الدراسة المذكورة أعلاه .

الجلسة ٥٦٥
٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١

٢٤٣ (د - ٢٣) - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يسلم مرة أخرى بالأهمية الكبيرة للتعاون التجارى والاقتصادى فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ،

واذ يؤكد من جديد قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٥ (د-٢) المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٦٨، و ٥٣ (د-٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٢، و ٩٥ (د-٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦، ويرى أنه لا غنى عن بذل الجهود لمواصلة تنفيذ هذه القرارات ،

واذ يشير الى قراره ٢٢٠ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ،

واذ يضع في اعتباره التقدم المحرز في دورته الثالثة والعشرين بشأن التوسع في صياغة النص غير الرسمي المرفق بالقرار المذكور ،

١ - يرجو من الدول الأعضاء في الأونكتاد أن تواصل جهودها الهادفة الى زيادة توسيع العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، واضعة نصب عينيها ضرورة تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ؛

٢ - يقرر ، لهذه الغاية ، أن يواصل في دورته الخامسة والعشرين ، النظر في مشروع القرار استنادا ، حسب الاقتضاء ، الى النص المرفق بهذا القرار ؛

٣ - يعتبر أن من المهم أن تواصل أمانة الأونكتاد أنشطة المساعدة التقنية في مجال التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، بغية ضمان دعم مشاريع المساعدة التقنية ، بما في ذلك البرنامج الشامل لدورة البرمجة الثالثة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦، لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، المزمع تنفيذها بالتعاون مع اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات ، ولا سيما من خلال توسيع وتحسين الخدمات الاستشارية المقدمة للبلدان النامية .

الجلسة ٥٦٥
٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١

(ز) TCDC/2/INF/3 .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

نص غير رسمي بشأن البند ٧ من جدول الأعمال ناتج عـــن المناقشات التي أجريت داخل فريق الاتصال التابع للجنـــة الثانية للدورة خلال الدورة الثالثة والعشريـن لمجلـــس التجـارة والتنميـــة

ان مجلس التجارة والتنمية ،

[اذ يسلم بأن احترام استقلال كل بلد وسيادته وسلامته الاقليمية احتراما كاملا، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أية دولة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخليـة للدول الأخرى ، وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية، هي ذات أهمية قصوى لنجـاح العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويسلم كذلك بأنه ينبغي أن يكون هناك تقدم ملموس نحو تحقيـق أهداف نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، بما في ذلك التنفيذ العاجـل لتدابير نزع السلاح ، الذى من شأنه أن يفرج عن موارد اضافية ضخمة يمكن استخدامها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة لفائدة البلدان النامية ،]

واذ يلاحظ أنه ، رغم التقدم الذى أحرز في العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، يمكن مع ذلك الاستزادة في توسيع هذه العلاقات وتحسينها،

واذ يذكر بأهمية قرارات المؤتمر ١ (د-٢) المؤرخ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٦٨ و ٥٣ (د-٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٢ و ٩٥ (د-٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايـــو ١٩٧٦ وصلتها بهذا البند من جدول الاعمال، وبالحاجة الى وضع هذه القرارات موضع التنفيـذ ،

واقتناعا منه بأنه ينبغي تنمية العلاقات بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على أساس المساواة [وعدم التمييز] والمعاملة بالمثل والمنفعة المتبادلة وبأن من المهم تأمين الظروف الملائمة لقيام علاقات اقتصادية طبيعية فيما بين الأطراف ، بغض النظر عن نظمهـا الاقتصادية والاجتماعية ،

واذ يشير الى المقترحات ذات الصلة بالموضوع التي قدمتها البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ على نحو ما وردت في برنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات (أ)،

واذ يرى أنه ، نظرا لحاجة البلدان النامية الملحة والهامة الى توسيع وزيادة وتحسيـــن علاقاتها الاقتصادية والتجارية الشاملة ، ومع مراعاة الحالة الراهنة للاقتصاد الدولي ، وكذلـــك التدابير والضغوط الحمائية ، من الضرورى تنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وفقا لأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

(أ) أنظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلـــد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس ، الفرع الثالث، " البند ١٧ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للمؤتمر " .

Digitized by UNOG Library

واذ يطلب الى جميع البلدان أن تقوم بدور أكثر نشاطا باطراد للتبكير باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

واذ يؤكد على أن من بين بعض العناصر التي يمكن أن تسهم في تحقيق علاقات اقتصادية أوسع وأفضل فيما بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، ما يلي :

(أ) الحاجة الى تخطيط التجارة عن طريق اتفاقات وعقود طويلة الأجل ؛

(ب) النظر في اتباع نهج شاملة في العلاقات الاقتصادية ؛

(ج) تعاظم مقدرة البلدان النامية على صياغة سياسات في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية وعلى وضع هذه السياسات موضع التنفيذ ؛

(د) التوسيع المتبادل للتجارة على أساس اتخاذ تدابير منها منح البلدان النامية أفضليات تعريفية دون مطالبتها بالمعاملة بالمثل ، ومضاعفة أثر النهج المتعددة الأطراف ،

أولا

١ - يدعو البلدان النامية ، والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الى مواصلة تنفيذ قرارات المؤتمر ١٥ (د-٢) و٥٣ (د-٣) و٩٥ (د-٤) بهدف تكثيف علاقاتها التجارية والاقتصادية المتبادلة ؛

[٢ - يدعو الشركاء في التجارة بين الشرق والغرب الى السعي لتكثيف التعاون على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والمعاملة بالمثل وعدم التمييز ، والى اتخاذ تدابير للقضاء على العقبات الاقتصادية والادارية والتجارية وغيرها من العقبات التي تواجهها العلاقات الاقتصادية بين هاتين المجموعتين من البلدان ، والى عدم السماح باد خال قيود جديدة ؛]

[٣ - يدعو الشركاء في التجارة بين الشرق والغرب الى بذل الجهود لتنويع تدفقات التجارة في كلا الاتجاهين بغية ازالة الطابع غير المتوازن لأنماط التصدير والاستيراد وكذلك اختلالات التوازن في هذه التجارة ، التي يمكن أن تشكل في عدد من الحالات عقبة في سبيل توسيع الواردات من البلدان النامية ؛]

٤ - يدعو البلدان النامية ، والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الى توسيع أشكال التعاون الاقتصادى المتعددة الأطراف والى مواصلة دراسة امكانيات التعاون الاقتصادى الثلاثي الأطراف ، ثم وضعه موضع التنفيذ ، في مجالات منها الصناعة والطاقة والانتاج الزراعي والبحوث والهياكل الأساسية ، على أن تشترك في ذلك البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، ومع الاهتمام بوجه خاص بالمشاكل المحددة التي تواجهها البلدان النامية ؛

٥ - يحيط علما في هذا السياق بالدور المفيد الذى [يمكن أن] تضطلع به الاتفاقات الثنائية المتصلة بالتعاون التجارى والاقتصادى والصناعي والتقني ، بما في ذلك ، عند الاقتضاء ، تلك الاتفاقات ذات الطابع الطويل الأجل ، ويؤكد على أهمية توفير المعلومات الاقتصادية والتجارية [ذات الصلة] [الكاملة] كيما يتسنى تنمية امكانيات التعاون الموجودة تنمية كاملة ،

Digitized by UNOG Library

٦ ــ يدعو البلدان المشتركة في التجارة بين الشرق والغرب الى أن تراعي تماما ، في توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية ، مصالح البلدان النامية كيما توفر لها امكانيات تجارية ايجابية بالفعل ،

ثانيا

١ ــ يطلب الى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية اعطاء زخم جديد لتعاونها ومواصلة توسيع حجمه بزيادة موثوقية علاقاتها المتبادلة وتشجيع تنميتها ؛

٢ ــ يوصي بأن التدابير الرامية الى ارساء الجديد ، وتحسين الموجود ، من أدوات تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ينبغي أن تتضمن الأحكام التالية :

(أ) التوسع في ممارسة عقد اتفاقات حكومية دولية طويلة الأجل تشمل المجالات ذات الاحتمالات لتنمية التجارة مع البلدان النامية ، لا سيما في ميدان المصنوعات وشبه المصنوعات ، دون أن يؤذى ذلك بالصادرات التقليدية للبلدان النامية ؛ وبهذه الطريقة ستكون البلدان النامية على علم بما لدى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية من امكانات لاستيعاب صادراتها ، كيما تستطيع البلدان النامية تنويع تجارة صادراتها ؛

(ب) وضع برامج ثنائية طويلة الأجل للتعاون الاقتصادى والتجارى والعلمي والتقني ، ينبغي أن تشمل نطاقا متسعا من القطاعات ، وأن تحدد المشاريع التي يتعين تنفيذها ، وأن تتضمن مجالات وأشكالا جديدة من التعاون الى جانب أشكاله التقليدية ؛

(ج) اتخاذ تدابير لضمان أن تنفيذ هذه البرامج يسهم في زيادة توسيع التجارة المتبادلة وتحقيق توازن أكبر في تركيبها عن طريق توسيع نطاق السلع التي يجرى تسليمها في كل اتجاه ، ويتيح الفرص للبحث بتصميم عن طرق ووسائل تشمل التوسع في أنواع معينة من الانتاج في البلدان النامية تساعد الظروف المحلية على التوسع فيها ؛

(د) التوسع في المساعدة المقدمة الى البلدان النامية لتقوم باستغلال مواردها الطبيعية في ظروف تؤمن السيادة الحقيقية واحترام الحقوق المشروعة للأطراف المتعاونة ؛

(هـ) التشجيع ، عن طريق تدابير تتراوح ما بين منح البلدان النامية أفضليات تعريفية لا تشترط فيها المعاملة بالمثل وبين منح الدخول التفضيلي المعفى من الرسوم الجمركية على شراء المصنوعات وشبه المصنوعات التي تنتجها الصناعات الوطنية لتلك البلدان ، ومواصلة الجهود الرامية الى تحسين وتجويد نظم الأفضليات المعمول بها في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، لا سيما عن طريق تطبيق قواعد موحدة للمنشأ فيما يتعلق بالسلع القادمة من الدول النامية ؛

(و) '١' ينبغي أن تتم المدفوعات بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بعملات قابلة للتحويل ، الا في تلك الحالات التي يبدى فيها أطراف الاتفاق تفضيلهم أو رغبتهم في ترتيبات خاصة أخرى ، مثل نظام حسابات المقاصة ؛

Digitized by UNOG Library

'٣' في حالة وقف العمل باتفاق مقاصة ، ينبغي أن يتم تسديد البلدان النامية للائتمانات المنصوص على تسديدها بمنتجات ، وفق شروط عادلة ومنصفة ومتفق عليها بين الطرفين ؛

(ز) '١' ينبغي ، حيثما ترى الأطراف المتعاونة خيرا في ذلك ، تشجيع واقامة المشاريع المشتركة ، ولا سيما في ميادين الصناعة والزراعة والتجارة . وينبغي أن تقوم تلك المشاريع المشتركة على مشاركة فعلية من جانب رعايا البلدان النامية وعلى استخدام أكبر للمواد المحلية ؛

'٢' ينبغي أن يكون الهدف من تلك المشاريع المشتركة هو تيسير تصنيع البلدان النامية وزيادة صادرات هذه البلدان من المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة .

[٣ - المساعدة المالية

(أ) ينبغي للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية تعجيل تقديم مساعدتها المالية للبلدان النامية كيما تبلغ ، قبل نهاية ١٩٨٠ ، الهدف المحدد للمساعدة الانمائية الرسمية في الاستراتيجية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وقدره ٧ر٠ في المائة ؛

(ب) ينبغي للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن تتخذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تجعل الصندوق الخاص التابع لمصرف الاستثمار الدولي قادرا فعلا على العمل ، بحيث يمكن توفير الموارد المتاحة لديه للبلدان النامية من أجل تحديد وتمويل المشروعات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، اما مباشرة أو عن طريق المصارف الانمائية الاقليمية ؛

(ج) ينبغي للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن تقوم ، عن طريق هذا المصرف ، بتنظيم وتحسين استعمال الموارد المخصصة للمساعدة المالية للبلدان النامية وذلك ، في جملة أمور ، بزيادة حصة العملات القابلة للتحويل من هذه المساعدة وتخفيض معدلات الفائدة المتقاضاة على اقتراضات البلدان النامية بالعملات القابلة للتحويل ؛]

[٤ - (أ) يلاحظ استعداد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لمواصلة تنمية التعاون الاقتصادي والتقني مع البلدان النامية ، الذي يستهدف تنمية اقتصاداتها الوطنية وتعزيز امكاناتها الصناعية والعلمية والتقنية ، والذي يسهم أيضا في زيادة توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية على أساس طويل الأجل وثابت ومتبادل الفائدة ؛

(ب) يوصي بالاستمرار في ممارسة تضمين الاتفاقات والعقود ، حينما يكون ذلك ممكنا ومقبولا من الطرفين ، أحكاما بشأن تسديد القروض ، بالتوريدات وشراء انتاج المؤسسات التي تقام في الدول النامية بمساعدة البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، بشروط تجارية ؛

(ج) يوصي كذلك بأنه ، حين تنشأ مشاكل محددة ، ينبغي القيام على أساس ثنائي بالبحث عن حلول يمكن أن يقبلها الطرفان للمسائل المتعلقة بحجم وشروط التعاون الاقتصادي والتقني وما يتصل به من ائتمانات ، بما في ذلك تسديد تلك الائتمانات ؛]

Digitized by UNOG Library

٤ - يوصي أيضا بمواصلة الجهود الرامية الى تحسين عمل اللجان الحكومية الدولية الثنائية المشتركة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، بغية زيادة تعزيز دورها في تنظيم التعاون وادارته وتحديد احتمالات تنميته، وبتكييف وتوسيع الاتصالات بين أجهزة التخطيط في البلدان الاشتراكية والبلدان النامية وبين غرفها التجارية؛ وبمد البلدان النامية المهتمة بمساعدة في اعداد الخطط والبرامج للتنمية الاقتصادية بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية؛

٥ - يحث على تشجيع النهج المتعددة الأطراف في العلاقات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية، التي من شأنها اتاحة امكانية زيادة العلاقات بين بلد أو عدة بلدان من احدى المجموعتين وبين بلد أو عدة بلدان من المجموعة الأخرى، وذلك، في جملة أمور، عن طريق الأمانات المتناظرة لتجمعاتها الاقتصادية.

ثالثا

١ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

(أ) تكثيف أنشطة المساعدة التقنية الراهنة للأونكتاد بوصفه وكالة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقليمية للأمم المتحدة، بغية الاستجابة على نحو أكفأ لمطالب واحتياجات البلدان النامية في هذا المجال، وذلك بتنظيم دورات تدريبية أكثر تخصصا وتوفير نشر أوسع للمعلومات العملية في المجالين التجاري والاقتصادي، وتوسيع وتحسين الخدمات الاستشارية المقدمة للبلدان النامية التي تطلبها، بغية مساعدتها على صياغة وتنفيذ سياسات محددة ترمي الى تعزيز وتنمية التعاون التجاري والاقتصادي مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية؛

(ب) اتخاذ خطوات لتقوية خدمات أمانة الأونكتاد بغية ضمان الدعم لمشاريع المساعدة التقنية، بما في ذلك البرنامج الشامل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد من أجل دورة البرمجة الثالثة (١٩٨٢ - ١٩٨٦) لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، التي ستنفذ بالتعاون مع اللجان الاقليمية للأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات؛

(ج) مواصلة تنظيم المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف حول قضايا محددة، ليس فقط أثناء الدورات العادية للمجلس، بل وأيضا خارج اطاره؛

(د) القيام، عملا بمقرر مجلس التجارة والتنمية ١٨٦ (د-١٩) المؤرخ في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩، بابلاغ المجلس بالاجراءات المتخذة لتنفيذ مختلف التوصيات والطلبات الواردة في هذا القرار؛

٢ - يرجو من برنامج الامم المتحدة الانمائي زيادة دعمه للانشطة المذكورة في هذا القرار؛

٣ - يطلب الى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية القيام بدور نشط، والى برنامج الامم المتحدة الانمائي والاونكتاد واللجان الاقليمية للامم المتحدة ومركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات، تقديم كل ما يمكن من مساعدة في تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية المذكورة في الفقرة ١ (ب) من هذا الفرع.

Digitized by UNOG Library

المقـــــررات

٢٣٦ (د-٢٣) - عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يقرر أن تكون عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانيـــة البرنامجية لمدة سنة واحدة ، ابتداء من السنة الميلادية ١٩٨٢ ؛

٢ - يقرر كذلك أن يكون أعضاء الفرقة العاملة لعام ١٩٨٢ الدول الـ١٩ التاليـــة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، المانيا (جمهورية - الاتحادية)، اندونيسيا ، البرازيل ، بولندا ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الصين ، غانـــا ، فرنسا ، فنلندا ، قطر ، كندا ، مدغشقر ، المكسيك ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الجلسة ٥٦٣
٧ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨١

٢٣٧ (د-٢٣) - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتهـــا

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يؤيد المقرر الذى اتخذته مجموعة أمريكا اللاتينية بأن تعقد الدورة السابعـــة للمؤتمر في واحد من بلدان أمريكا اللاتينية ، على أن يكون مفهوما أن المقرر النهائي بشأن مكـــان الانعقاد في أمريكا اللاتينية سوف يتخذ في الوقت والمكان المناسبين . وفي هذا الصدد ، يحيـــط المجلس علما مع الاهتمام برغبة كوبا في استضافة الدورة السابعة للمؤتمر ؛

٢ - يوافق من حيث المبدأ على أن يوصي الجمعية العامة بأن تعقد الدورة السادســة للمؤتمر في بلد دولة عضو في المجموعة الافريقية ، استجابة لرجاء مجموعة امريكا اللاتينية وعلى أن يكون مفهوما أن المقرر النهائي بخصوص مكان الانعقاد سيتخذ في الجزء الثاني من دورة المجلس الثالثـة والعشرين (ح) في ضوء أى عرض بتسهيلات الاستضافة يتقدم به بلد عضو في المجموعة الافريقية .

الجلسة ٥٦٤
٨ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨١

٢٤٤ (د-٢٣) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقر الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨١ وفي عام ١٩٨٢ والجـــدول المؤقت للاجتماعات في عام ١٩٨٣ ، على النحو الوارد في مرفق هذا المقرر .

الجلسة ٥٦٥
٩ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨١

(ح) أنظر الجزء الرابع أدناه ، القرار ٢٤٥ (د-٢٣) .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٨١ وفي عام ١٩٨٢ والجدول المؤقت للاجتماعات في عام ١٩٨٣ *

ألف ـ الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من عـــام ١٩٨١

	التاريـــخ
الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى ، الدورة الثامنة	١٢ـ٣٠ تشرين الأول /أكتوبر
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانيـــــة البرنامجية ، الدورة الرابعة	٢٦ـ٣٠ تشرين الأول /أكتوبر
مجلس التجارة والتنمية ، الجزء الثاني من الدورة الثالثة والعشرين(أ)	٤ تشرين الثاني / نوفمبر
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجاريـــة التقييدية ، الدورة الأولى	٢ـ١١ تشرين الثاني /نوفمبر
بس ـ فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالبحث الانمائـي فيما يتعلق بالأخشاب الاستوائية	١٦ـ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر
بس ـ فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتحسين الاستخبارات عن أسواق الأخشاب الاستوائية	٢٣ـ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر
فريق الخبراء المعني بالمشاكل التي تواجهها البلدان النامية في نقل البضائع السائبة ، الدورة الثانية	٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ـ ٤ كانون الأول /ديسمبر
بس ـ الاجتماع التحضيرى الثالث المعني باللحوم	٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ـ ٤ كانون الأول / ديسمبر
لجنة التنغستن ، الدورة الثالثة عشرة	٧ـ١١ كانون الأول /ديسمبر
اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية ، الفرقة العاملة الثانية ، الدورة الثانية	١٤ـ١٨ كانون الأول /ديسمبر

---

* ستعقد جميع الاجتماعات في جنيف ، ما لم ينص على خلاف ذلك . وقد وضع رمز " بس " أمام الاجتماعات المتصلة بالبرنامج المتكامل للسلع الأساسية .

(أ) للنظر في تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانيـــــة البرنامجية عن دورتها الرابعة ، وفي مسائل أخرى .

Digitized by UNOG Library

	المدة
اجتماعات لم تحدد تواريخها بعد	
لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، الدورة الثالثة	اسبوعان
اجتماع ممثلي الحكومات المهتمة بالنقل البحرى للبضائع السائبة (قرار المؤتمر ١٢٠ (د-٥)، الفقرة ٥)	اسبوع واحد
الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبديلة ، الدورة السابعة (اذا اقتضى الأمر)	اسبوع واحد
مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، بالصيغة التي مدد بها ، الجزء الرابع (اذا اقتضى الأمر)	حتى ٤ أسابيع
مؤتمر الأمم المتحدة للجوت ، ١٩٨١ ، الجزء الثالث	اسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيرى المعني بالبوكسيت (اذا اقتضى الأمر)	اسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيرى الثالث المعني برئاز الحديد (اذا اقتضى الأمر)	اسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالفوسفات (اذا اقتضى الأمر)	اسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيرى السابع المعني بالنحاس (الجزء الثالث) او الاجتماع التحضيرى الثامن المعني بالنحاس (اذا اقتضى الامر)	اسبوع واحد
بس- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمنغنيز	اسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالمنغنيز	اسبوع واحد
فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى المخصص لدراسة تطور النظام النقدى الدولي ، الدورة الثانية	اسبوع واحد
* * *	
مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى	حسب الاقتضاء (حتى ١٧ اسبوعا ونصف الاسبوع)
فرق عاملة وأفرقة دراسة وأفرقة خبراء أخرى	حسب الاقتضاء (حتى ٨ أسابيع)

Digitized by UNOG Library

باء - الجدول الزمني للاجتماعات في عام ١٩٨٢

	التاريخ
اللجنة التقنية للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات، الدورة الحادية عشرة	١٨-٢٢ كانون الثاني / يناير
اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية، الفرقة العاملة الثانية، الدورة الثالثة	٢٥-٢٩ كانون الثاني / يناير
اللجنة الفرعية الدائمة للجنة السلع الأساسية، الدورة الثانية	١ - ٥ شباط / فبراير
فريق الخبراء الحكوميين المعني بالجوانب الاقتصادية والتجارية والانمائية للملكية الصناعية في نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية (المقرر ٤ (د-٢) للجنة نقل التكنولوجيا)	١ - ١٠ شباط / فبراير
لجنة السلع الأساسية، الدورة الاستثنائية الأولى	٨ - ١٢ شباط / فبراير
بس- فريق الخبراء الحكوميين المعني بالموز	٢٢-٢٦ شباط / فبراير
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، الدورة الخامسة	١ - ٥ آذار / مارس
مجلس التجارة والتنمية، الدورة الرابعة والعشرون	٨ - ١٩ آذار / مارس
الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات، الدورة الخامسة عشرة	٢٢-٢٦ آذار / مارس
اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية، الفرقة العاملة الأولى، الدورة الثانية	٢٢-٢٦ آذار / مارس
بس- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالشاي، الدورة الثالثة	٢٢-٢٦ آذار / مارس
بس- الاجتماع التحضيري الثالث المعني بالشاي	٢٩ آذار / مارس - ٢ نيسان / أبريل
بس- الاجتماع التحضيري السادس المعني بالأخشاب الاستوائية	٢٩ آذار / مارس - ٨ نيسان / أبريل
الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن (الفقرة ٢ من قرار لجنة النقل البحري ٤٣ (د إ - ٣))	١٢-٣٠ نيسان / أبريل

Digitized by UNOG Library

	التاريخ
اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات، الدورة الحادية عشرة والفريق العامل المعني بقواعد المنشأ، الدورة التاسعة (ب)	٣ ــ ١٤ أيار / مايو
اللجنة التحضيرية للصندوق المشترك للسلع الأساسية، الدورة الرابعة	١٧ــ٢٨ أيار / مايو
الفرقة العاملة المعنية بتوسيع التجارة والتعاون الاقتصادي الاقليمي فيما بين البلدان النامية، الدورة الثانية	١٧ــ٢١ أيار / مايو
اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بنقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في قطاع تحضير الأغذية (قرار المجلس ٢٣٠ (د ــ ٢٢))	١ ــ ٩ حزيران / يونيه
لجنة النقل البحري، الدورة العاشرة	١٤ــ٢٥ حزيران / يونيه
اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بنقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في قطاع السلع الرأسمالية والآلات الصناعية (قرار المجلس ٢٣٠ (د ــ ٢٢))	٧ ــ ١٦ تموز / يوليه
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة، الدورة العاشرة، الجزء الأول (التمويل المتصل بالتجارة)	٢١ تموز /يوليه ــ ٣ آب/أغسطس
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، الدورة السادسة	٣٠ آب/أغسطس ــ ٣ أيلول /سبتمبر
اجتماع الخبراء الحكوميين المعني بنقل التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها في قطاع الطاقة (قرار المجلس ٢٤١ (د ــ ٢٣))	٣٠ آب/أغسطس ــ ٨ أيلول /سبتمبر
مجلس التجارة والتنمية، الدورة الخامسة والعشرون	٦ ــ ١٧ أيلول / سبتمبر
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة، الدورة العاشرة، الجزء الثاني (الموارد غير المنظورة : التأمين)	٢٠ــ٢٤ أيلول / سبتمبر
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجدوى قياس تدفقات الموارد البشرية (قرار المجلس ٢٢٧ (د ــ ٢٢))	٣٠ أيلول /سبتمبر ــ ٨ تشرين الأول / أكتوبر
لجنة المصنوعات، الدورة العاشرة	٤ــ١٥ تشرين الأول / أكتوبر
الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحري، الدورة التاسعة	١ــ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر

(ب) سيتم تحديد مدة وموعد هاتين الدورتين في وقت لاحق وفقا لاجراءات التشاور المحددة في مقرر المجلس ١٤٣ (د ــ ١٦) وقرار المجلس ٢٣١ (د ــ ٢٢) .

Digitized by UNOG Library

	التاريخ
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، الدورة الثانية	١٥-٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر
لجنة نقل التكنولوجيا ، الدورة الرابعة	٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر - ١٠ كانون الأول / ديسمبر
اجتماعات لم تحدد تواريخها بعد	
	المدة
مؤتمر الأمم المتحدة للسكر ، ١٩٨٢ ، الجزء الأول (ج)	٣ أسابيع
مؤتمر الأمم المتحدة للسكر ، ١٩٨٢ ، الجزء الثاني	٣ أسابيع
لجنة التبغ ستن (اذا اقتضى الأمر)	اسبوع واحد
الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبديلة ، الدورة السابعة (اذا اقتضى الأمر)	اسبوع واحد
بس- الاجتماع التحضيري السادس للمستأنف المعني بالقطن	اسبوع واحد
بس- الاجتماع (التحضيري) المعني بالألياف الصلبة	اسبوع واحد
الاجتماع الثاني لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا (قرار المجلس ١٧١ (د-١٨) ، الفقرة ٢)	اسبوع ونصف الاسبوع
فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم الأهداف الحالية للمعونة وتدفق الموارد ، الدورة الرابعة (مقرر المجلس ١٩٧ (د-١٩))	اسبوع ونصف الاسبوع
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بمرفق ضمان لائتمانات التصدير (القرار ١٧ (د-٩) للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة)	اسبوعان
* * *	
اجتماعات مدرجة في الجدول الزمني لعام ١٩٨١ ولكنها لم تعقد في عام ١٩٨١	للتذكرة
* * *	
مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى	حسب الاقتضاء (حتى ٢٨ أسبوعا)
فرق عاملة وأفرقة دراسة وأفرقة خبراء	حسب الاقتضاء (حتى أسبوعين)

(ج) لأغراض التخطيط ، تقرر مبدئيا عقد المؤتمر من ١٣ الى ٣٠ نيسان/ابريل ، بناء على طلب المنظمة الدولية للسكر .

Digitized by UNOG Library

جيم ـ الجدول المؤقت للاجتماعات في عام ١٩٨٣

	التاريخ والمدة
اللجنة التقنية التابعة للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة الثانية عشرة	كانون الثاني / يناير (اسبوع واحد)
الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات ، الدورة السادسة عشرة	شباط / فبراير ـ آذار / مارس (اسبوع واحد)
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة السادسة والعشرون	آذار / مارس (اسبوعان)
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات ، الدورة الثانية عشرة	نيسان / أبريل (اسبوع واحد الى اسبوعين)
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة السابعة والعشرون	أيلول / سبتمبر (اسبوعان)
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية ، الدورة الثالثة	تشرين الأول / أكتوبر ـ تشرين الثاني / نوفمبر (اسبوع ونصف الاسبوع)
* * *	
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة السابعة	لم يحدد بعد (اسبوع واحد)
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	
ـ الاجتماع السابق للمؤتمر	لم يحدد بعد
ـ الدورة السادسة	
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ، الدورة الثامنة	لم يحدد بعد
دورات للجنتين رئيسيتين أو ثلاث	على مدى العام (اسبوع واحد الى اسبوعين لكل واحدة)
لجنة التفاوض (اذا اقتضى الأمر)	اسبوع واحد
الفريق الدائم المعني بالمنتجات التركيبية والبدائل (اذا اقتضى الأمر)	اسبوع واحد
* * *	
مؤتمرات واجتماعات سلعية أخرى	حسب الاقتضاء (حتى ٤٠ اسبوعا)
فرق عاملة وأفرقة دراسة وأفرقة خبراء	حسب الاقتضاء (حتى ١٦ أسبوعا)

Digitized by UNOG Library

مقررات أخرى اتخذهـا المجلـس
في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين

(أ) معاملة فانواتو وبليز لأغـــراض الانتخابات (ط)

قرر المجلس، في جلسته ٥٥٤ المعقودة يوم ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، والـــى أن يتخذ المؤتمر اجراء في دورته السادسة عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ بصيغتها المعدلة، أن تعامل فانواتو، التـــي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة يوم ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، كما لو كانت في مجموعـــة البلدان المدرجة في قائمته الواردة في الجزء "ألف" من مرفق القرار المذكور بصيغته المعدلة. وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس أيضا أن تعامل بليز، التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة يوم ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، كما لو كانت في مجموعة البلدان المدرجة في القائمة الواردة فـي الجزء "جيم" من مرفق القرار المذكور .

(ب) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنميـــــة (ى)

أقر المجلس، في جلسته ٥٥٦ المعقودة يوم ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١، الطلبـــات التي تقدمت بها المنظمات غير الحكومية التالي ذكرها لتسميتها بموجب المادة ٧٩ من النظـــام الداخلي للمجلس وتطبيقا لتلك المادة ، والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر ، وقرر أن يتـــم تصنيفها على النحو التالي :

فئة عامـة

مركز أوروبا ــ العالم الثالث
مجلس المرأة الدولي
مؤسسة العالم الثالث

فئة خاصة لجهاز الأونكتاد المذكور (غير المجلس)

جهاز الأونكتاد	
الرابطة الدولية لمالكي سفن البضائع الجافة	لجنة النقـل البحـرى

(ط) أنظر الفقرتين ٥٥٥ و ٥٥٦ أعلاه .

(ى) أنظر الفقرة ٥٨١ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

(ج) جدوى اصدار نشرة يومية للأونكتـــــاد (ك)

قرر المجلس، في جلسته ٥٦٣ المعقودة يوم ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، أنه غير راغب في مواصلة ملاحقة موضوع اصدار نشرة يومية للأونكتاد ، هذا الموضوع الذى كان قد رجا من الأمين العام للأونكتاد أن يدرس جدواه وذلك في الفقرة ٢٥ من قراره ٢٣١ (د-٢٢) المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١ .

(د) ترتيبات استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحـــــدة الانمائي الثالث (ل)

قرر المجلس، في جلسته ٥٦٣ المعقودة يوم ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، أن يرجئ الى دورة مقبلة نظره في الترتيبات اللازمة لاستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

(هـ) خطة المؤتمرات : قرار الجمعية العامة ٣٥/١٠ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ (م)

قرر المجلس، في جلسته ٥٦٣ المعقودة يوم ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ :

(أ) أن يعقد، في عام ١٩٨٢ ، دورته العادية الرابعة والعشرين في آذار / مارس ودورته العادية الخامسة والعشرين في مطلع أيلول / سبتمبر ؛

(ب) أن يعقد ، في عام ١٩٨٣، دورة قبل الدورة السادسة للمؤتمر ، المزمع عقدهـا في ربيع ١٩٨٣ ، ودورة بعد المؤتمر ؛

(ج) أن تحـال الى المؤتمر في دورته السادسة المسألة المشار في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٥/١٠ ألف .

(و) مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزارى قبل الدورة السادسة للمؤتمر (ن)

قرر المجلس، في جلسته ٥٦٤ المعقودة يوم ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١، أن ينظر ، في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين، في مسألة عقد دورة له على المستوى الوزارى قبـــل الدورة السادسة للمؤتمر .

(ك) أنظر الفقرة ٣١٩ أعلاه .
(ل) أنظر الفقرة ٥٨٣ أعلاه .
(م) أنظر الفقرة ٦٠٣ أعلاه .
(ن) أنظر الفقرة ٥٩٩ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

(ز) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح (س)

أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٦٥ المعقودة يوم ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، بالبيان الذى أدلى به ممثل الأمين العام للأونكتاد حول اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المخصص للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية والذى كان الأونكتاد ممثلا فيه بصفة مراقب . وقد أحاط علما بأن الفريق اختتم أعماله واعتمد تقريرا ختاميا (ع).

وقرر المجلس أن ينظر في دورته الخامسة والعشرين في مستقبل نشاط الأونكتاد ، في هذا المجال في ضوء توصيات دورة الجمعية العامة الاستثنائية حول نزع السلاح ، التي ستعقد عام ١٩٨٢ .

(ح) دراسة متعمقة لظاهرة التضخم العالمية (ف)

أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٦٥ المعقودة يوم ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، بعزم الأمين العام للأونكتاد على تزويده بدراسة متعمقة لظاهرة التضخم العالمية ، استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٤/١٩٧ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ ، وقرر النظر في التقرير في دورته الخامسة والعشرين .

(ط) عضوية فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني
بمرفق ضمان لائتمانات التصدير (ص)

أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٦٥ المعقودة يوم ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، بالاتفاق على أن يكون باب المشاركة في أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بمرفق ضمان لائتمانات التصدير مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد .

اجراءات أخرى اتخذها المجلس

١ — قام المجلس ، في جلسته ٥٥٦ المعقودة يوم ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، بما يلي :

(أ) أحاط علما بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الرابعة عشرة (ق) ، وكذلك بالملاحظات التي تم الادلاء بها حول هذا التقرير ؛

(س) أنظر الفقرتين ٥٣٣ و ٥٣٤ أعلاه .
(ع) A/36/356 و Corr.1 ، المرفق .
(ف) أنظر الفقرة ٢٥٠ أعلاه .
(ص) أنظر الفقرة ٥٩٤ أعلاه .
(ق) ITC/AG(XIV)/75 ، الموزع رفق الوثيقة TD/B/867 (أنظر الفقرة ٥٢٥ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

(ب) أحاط علما بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي عن دورتها الرابعة عشرة (ر).

٢ - وفي جلسته ٥٦٣ المعقودة يوم ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١، قرر المجلس أن يحيل مشروع القرار TD/B/L.360 حول ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي الى دورته الرابعة والعشرين لمواصلة النظر فيه واتخاذ الاجراء المناسب بشأنه (ش).

٣ - وفي جلسته ٥٦٥ المعقودة يوم ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١، قام المجلس بما يلي:

(أ) قرر أن يواصل في دورته الرابعة والعشرين النظر في مسألة الحمائية في قطاع الخدمات (قرار المؤتمر ١١٩ (د - ٥)) (ت)؛

(ب) أحال الى دورته الرابعة والعشرين قضية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (مقرر المؤتمر ١٣٢ (د-٥)) ومعها مشروع القرار TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/REv.1 (ث)، وكذلك البيان التمهيدى الذى أدلى به ممثل الأمين العام للأونكتاد (خ) في الجلسة الرابعة للجنة الأولى للدورة (TD/B(XXIII)/SC.I/Misc.1) (ذ)؛

(ج) قرر أن يرجئ الى دورته الرابعة والعشرين النظر فى مشروع القرار TD/L.195 حول الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية (ض)؛

(د) أحاط علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها العاشرة (ظ)، وأيد القرار ٧ (د - ١٠) الذى اعتمدته اللجنة، ووافق على دعوة الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ الى الانعقاد مجددا (غ)؛

(ر) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ١٧ (A/36/17)، معممة رفق المذكرة TD/B/868. (انظر الفقرة ٥٢٧ اعلاه).

(ش) أنظر الفقرة ٢٤٩ أعلاه.

(ت) أنظر الفقرة ٣٣١ أعلاه.

(ث) للاطلاع على نص القرار، انظر المرفق الثاني أدناه.

(خ) للاطلاع على نص البيان، انظر المرفق الثالث أدناه.

(ذ) أنظر الفقرة ٣٥٨ أعلاه.

(ض) أنظر الفقرة ٣٦٥ أعلاه.

(ظ) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الثالثة والعشرون، الملحق رقم ٢ (TD/B/853).

(غ) أنظر الفقرة ٣٩٣ أعلاه.

Digitized by UNOG Library

(هـ) أحاط علما بتقرير فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للتجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في ترتيبات التعاون الصناعي عن دورته الثانية (أ أ)، وأيد التوصية الداعية الى وجوب قيام أمانتي الأونكتاد واليونيدو بمواصلة عملهما بشأن ترتيبات التعاون الصناعي على النحو المحدد في قرار المؤتمر ٩٦ (د - ٤)، وقرر استعراض هذه المسألة في دورته الرابعة والعشرين (ب ب)؛

(و) اعتمد تقرير لجنة النقل البحرى عن دورتها الاستثنائية الثالثة (ج ج)، وبذلك، أقر أن يدرج في الجدول الزمني للاجتماعات اجتماع لفريق تحضيرى حكومي دولي يعنى بشروط تسجيل السفن (د د)؛

(ز) قرر أن يحيل مشروع المقرر TD/B/L.606 (هـ هـ) حول مسألة وصول البلدان النامية الى أسواق رؤوس الأموال الدولية الى دورته الرابعة والعشرين لمواصلة النظر فيه واتخاذ الاجراء المناسب بشأنه (و و)؛

(ح) وافق على أن يوصي الجمعية العامة بتوفير مستويات جديدة من الخدمة للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية والفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى (ز ز)؛

(ط) قرر أن يبحث في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين مسألة ادراج دورة اضافية لاجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية المعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في الجدول الزمني للاجتماعات في عام ١٩٨٢ (ح ح)؛

(ى) أقر جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة والعشرين ثم قام (في جلسته ٥٦٤ المعقودة يوم ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١) بتفويض الرئيس بالقيام، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد، بتكييف جدول الأعمال المذكور عند الضرورة، في ضوء ما يستجد من تطورات، ورجا من الأمين العام للأونكتاد أن يتشاور مع الوفود حول تنظيم عمل الدورة وأن يعمم مقترحاته في هذا الصدد (ط ط).

(أ أ) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الثالثة والعشرون، المرفقات، البند ٩ (أ) من جدول الأعمال، الوثيقة TD/B/862.

(ب ب) أنظر الفقرة ٤٠٦ أعلاه.

(ج ج) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الثالثة والعشرون، الملحق رقم ٣ (TD/B/855).

(د د) أنظر الفقرة ٤١٧ أعلاه.

(هـ هـ) للاطلاع على نص مشروع المقرر، أنظر المرفق الثاني أدناه.

(و و) أنظر الفقرة ٢٥٠ أعلاه.

(ز ز) أنظر الفقرة ٥٩٤ أعلاه.

(ح ح) أنظر الفقرة ٥٩٥ أعلاه.

(ط ط) أنظر الفقرتين ٦٠٠ - ٦٠١ أعلاه.

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

النصوص المرجأة لمواصلة بحثها من قبل المجلس

ألف - مشروعات القرارات المحالة الى الدورة الرابعة والعشرين للمجلس

التطورات في النظام التجارى الدولي (أ)

مشروع قرار مقدم من غابون باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ٧٧
[TD/B(XXIII)/SC.I/L.7/Rev.1]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٥/٥٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والتي تقرر فيها ابقاء القواعد والمبادىء الناظمة لأداء التجارة الدولية قيد الاستعراض ضمانا لاطراد نمو التجارة في ظل أوضاع منصفة ومأمونة ،

واذ يحيط علما بالمناقشات التي دارت في المجلس ، عملا بمقرر المؤتمر ١٣٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/ يونيه ١٩٧٩ ، وبالمناقشات التي دارت في لجنة المصنوعات ولجنة السلع الأساسية في دورتيهما التاسعتين ، عملا برجاء المجلس في مقرره ٢١٤ (د-٢٠) المؤرخ في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٨٠ ، الذى طلب اليهما أن تدرسا في نطاق اختصاصهما ما يطرأ في التجارة الدولية من تطورات تنجم عن وضع نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف موضع التطبيق ، ولا سيما أثرها على تجارة البلدان النامية ، واضعتين في اعتبارهما الحاجة الى مساندة مصالح هذه البلدان ،

واذ يؤكد من جديد رجاءه الوارد في مقرره ٢١٤ (د-٢٠) بأن يقوم الأمين العام للأونكتاد ، بوجه خاص ، بمتابعة العمل في الغات عن كثب ،

١ - يوافق على الاضطلاع سنويا باستعراض للتطورات في النظام التجارى الدولي يشمل بوجه خاص ، القواعد والمبادىء الناظمة لأداء ذلك النظام ، بما في ذلك أثر تنفيذ الاتفاقات والترتيبات الناجمة عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ؛

٢ - يوافق أيضا على أن يقوم المجلس ، وهو يضطلع بالاستعراض المذكور أعلاه ، بصياغة اقتراحات واتخاذ مقررات بشأن التحسينات في النظام التجارى الدولي ؛

٣ - يكرر مقرره ٢٢٩ (د-٢٢) المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١ والمتضمن الطلب الى الأمين العام للأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بمواصلة أنشطتهما في مساعدة البلدان النامية بما في ذلك في قطاعات المنسوجات لديها ، في المشاورات والمفاوضات بشأن المشاكل المعلقة في النظام التجارى الدولي .

(أ) أنظر الفقرة ٣٥٨ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي(ب)

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، أوغندا ، الجمهورية العربية الليبية(ج) ، رواندا ، زائير ، السنغال ، السودان ، غابون ، غانا ، فولتا العليا ، كينيا ، مدغشقر ، موريشيوس ، نيجيريا

[TD/B/L.360]

الشركات عبر الوطنية والتجارة الدولية في السلع الأساسية(د)

مشروع قرار مقدم من الجمهورية الديمقراطية الألمانية باسم الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، منغوليا ، هنغاريا

[TD/L.195]

(ب) أنظر الفقرة ٣٤٩ أعلاه • يرد نص مشروع القرار هذا في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الثاني •

(ج) الآن هي الجماهيرية العربية الليبية •

(د) أنظر الفقرة ٣٦٥ أعلاه • يرد نص مشروع القرار هذا في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول — التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق الأول (دال) •

Digitized by UNOG Library

باء - مشروع مقرر محال الى الدورة الرابعة والعشرين للمجلس

وصول البلدان النامية الى أسواق رؤوس الأموال

مشروع مقرر مقدم من غابون باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧
[TD/B/L.606]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يأخذ في اعتباره المناقشات التي جرت بشأن البندين ٣ و٤ من جدول أعمال دورته الثالثة والعشرين ، ولا سيما القلق الذى تم الاعراب عنه فيما يتعلق بالوضع المالي للبلدان النامية،

واذ يضع في اعتباره العقبات التي تواجهها البلدان النامية في الأسواق المالية ،

واذ يؤكد من جديد أهمية تحسين امكانية وصول البلدان النامية الى أسواق رؤوس الأموال ،

١ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم ، لدى اعداد الوثائق المنصوص عليها في مقرر لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ١٦ (د-٩) المؤرخ في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، بتقييم الظروف الحالية لوصول البلدان النامية الى أسواق رؤوس الأموال ، ولا سيما في ضوء مستوى أسعار الفائدة وأثرها على خدمة الديون ووضع موازين مدفوعات البلدان النامية ؛

٢ - يرجو من لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ايلاء اهتمام خاص في دورتها العاشرة ، لأحكام وشروط تحسين امكانية وصول البلدان النامية الى أسواق رؤوس الأموال .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

(مقرر المؤتمر ١٣٢ (د-٥))

بيان ألقاه مدير شعبة المصنوعات باسم الأمين العام للأونكتاد
في الجلسة الرابعة التي عقدتها اللجنة الأولى للدورة في
١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ (أ)

١ - لا شك أنكم جميعا قرأتم حتى الآن العديد من التحليلات والتقييمات لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • ولست أشير بذلك فقط الى الوثائق التي أعدت لدورة المؤتمر الخامسة وللمجلس ، وللجنة المصنوعات ، وللجنة السلع الأساسية ، ولا الى تقرير المدير العام للغات عن نتائج جولة طوكيو ، وانما أشير أيضا الى المجموعة الواسعة من المواد التي أعدتها المنظمات الدولية الأخرى والحكومات والمؤسسات الأكاديمية • وقد تناول بعض هذه الدراسات كامل نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، في حين ركز بعضها الآخر على جوانب معينة مثل الامتيازات التعريفية ، والاتفاقات الفردية ، والتغيرات في الهيكل المؤسسي ، الخ • وقد استخلصت هذه التحليلات المتنوعة استنتاجات تنزع الى أن تكون متباينة الى حد كبير •

٢ - وعندما عرضت المحاولات الأولى لتقييم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في محفل الأونكتاد عام ١٩٧٩ ، شدد المتحدثون باسم بعض البلدان على أن نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لا تصلح لأن تكون موضعا لتحليل جامد ، اذ لا يمكن اجراء تقييم لآثار التخفيضات التعريفية والاتفاقات المختلفة الا بعد مرور عدة سنوات من الخبرة على تنفيذها • وبالرغم من أن خبرة عامين قد تكون قصيرة الى حد ما ، فانني مع ذلك أود أن أبدي التعليقات والملاحظات التالية في ضوء التحليلات الكثيرة التي أجريت وما يمكن استخلاصه من التطورات التي حدثت حتى الآن •

٣ - ان استنتاجي الأساسي هو أنه يلزم ، لدى تقييم النتائج الاجمالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، النظر الى ما هو أبعد من مجرد الجزئيات ، أي التخفيضات التعريفية والاتفاقات بشأن التدابير غير التعريفية والتفاهمات وما الى ذلك ، ودراسة مدى ما أسفرت عنه المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتطورات المتصلة بها من اطار أو نظام جديد للعلاقات التجارية الدولية • وقد أشار المحللون الى نظام لما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أو الى نظام مشترك بين الغات والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف • ومن الواضح ، بصرف النظر عن المصطلحات المستخدمة ، أن العلاقات التجارية الدولية تسير الآن في اطار نظام يتسم بخصائص مغايرة لتلك التي كانت قائمة عام ١٩٧٣ عندما وضع اعلان طوكيو •

(أ) عمم في الأصل بوصفه الوثيقة TD/B(XXIII)/SC.I/Misc.1 • أنظر الفقرة ٣٥٨ أعلاه •

Digitized by UNOG Library

٤ ــ ويبدو أن الخصائص الرئيسية للوضع الراهن هي كما يلي :

(أ) لقد حدث انخفاض في أهمية التدابير الحمائية المحددة ، وخاصة الرسوم الجمركية • غير أن أثر تلك التي لا تزال باقية يميل الى أن يكون أكبر على الواردات من البلدان النامية ؛

(ب) ثمة الآن مزيد من الاعتماد على آليات الحماية المرنة ، التي يمكن بموجبها تطبيق قيود أو غير ذلك من التدابير عند توافر شروط معينة ؛

(ج) بيد أن تطبيق هذه الآليات يتوقف على تفسير معايير أو مصطلحات مختلفة • وقد تأثر هذا التفسير بالنزعة الى ما يسمى بالتجارة " الموجهة " ؛

(د) لم تعد المعاملة غير المشروطة بمقتضى حكم الدولة الأكثر رعاية ، في واقع الأمر ، هي المبدأ الذى تسير العلاقات التجارية الدولية على هديه •

٥ ــ وأود أن أتوسع في شرح هذه الخصائص التي شخصتها قبل لحظات • وأود ، بصفة خاصة ، أن أعلق على أسبابها الرئيسية وما يمكن أن يكون لها من آثار على سير العلاقات التجارية الدولية في المستقبل •

<u>انخفاض غير متكافئ في التدابير الحمائية المحددة</u>

٦ ــ أسفرت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن تخفيضات أخرى في المعدلات التعريفية • ويبلغ متوسط هذه المعدلات الآن بالنسبة لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الرئيسية حوالي ٧ في المائة لكل من المنتجات الزراعية والصناعية • كذلك تم تدريجيا تحرير القيود الكمية المتبقية وغيرها من التدابير غير التعريفية التمييزية • غير أن هذا الانخفاض في أهمية التدابير الحمائية المحددة لم يكن موزعا توزيعا متكافئا • وتشير الأعمال التمهيدية التي قامت بها الأمانة الى أن التعريفة التجارية المرجحة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية ، التي تطبقها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة الرئيسية على وارداتها من البلدان النامية تفوق كثيرا تلك التي تطبقها على وارداتها من العالم • وقد تبين ، في الواقع ، أن متوسط التعريفات الذى يواجه صادرات البلدان النامية كثيرا ما يبلغ ضعفي الى ثلاثة أضعاف المتوسط المطبق على الواردات من البلدان الصناعية • وبالمثل ، تتركز القيود الكمية المتبقية الباقية على فئات المنتجات التي تعد البلدان النامية من كبار موريدها •

٧ ــ وانطباعي هو أن هذا الوضع ينجم عن عاملين اثنين بالدرجة الأولى هما :

(أ) ان البلدان النامية لم تكن قادرة على ممارسة القوة التفاوضية اللازمة لتحقيق امتيازات تعريفية بشأن المنتجات التي تعد هذه البلدان من أهم أو أكبر موريدها ؛ و

(ب) ان بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لم تكن على استعداد لأن تقدم تخفيضات تعريفية أو تسعى الى تخفيضات تعريفية بشأن المنتجات التي فقدت بصددها أو أخذت تفقد بسرعة ، ميزتها المقارنة في التجارة الدولية •

ويبدو أن هذا الوضع ينجم عن عملية تفاوضية تقوم أساسا على مفهوم " المعاملة بالمثل " و"التوازن المتبادل في المزايا " ، علما بأن البلدان النامية ليس لديها الا القليل الذى يمكن أن تقدمه لانتزاع امتيازات كبيرة •

Digitized by UNOG Library

التدابير المرنة للحماية والمعايير الناظمة لها

٨ ــ كان انخفاض مستويات الحماية المحددة ، من خلال التخفيضات التعريفية والانهاء التدريجي للقيود الكمية المتبقية وغيرها من التدابير غير التعريفية التمييزية ، مصحوبا بقدر أكبر من الاعتماد على آليات لتدابير حمائية مرنة يمكن فرضها عند توافر شروط معينة ــ وهو نظام وصف بأنه حماية " مشروطة " • ولا شك أن الاعتراف بهذا الاتجاه كان السبب فيما أولاه كبار المشتركين في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أهمية كبرى للمفاوضات بشأن المعونات والتدابير التعويضية ، وتنقيح مدونة قواعد مكافحة اغراق الأسواق ، ونظام الضمانات المتعددة الأطراف • وكما تعلمون جميعا ، لم تتمخض المفاوضات بشأن الضمانات عن اتفاق متعدد الأطراف جديد ، الأمر الذى نتج عنه أن بقيت تدابير حمائية هامة ، مثل ما يسمى بقيود التصدير " الطوعية "، خارج الاطار القانوني للغات • وثمة تدابير مرنة أخرى لتطبيق الحماية ، مثل ترتيبات الرسوم المتغيرة أو " السعر الزنادى " بشأن الصلب ، لم يجر تناولها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف كما لم يجر تناول التدابير المشمولة بالترتيب المتعلق بالتجارة الدولية في المنسوجات والذى يضفي الطابع المؤسسي على الحماية " المشروطة " لقطاع بأكمله من قطاعات التجارة الدولية ذى أهمية حاسمة للبلدان النامية •

٩ ــ ما هي اذن بعض الآثار المترتبة على هذا الاعتماد على تدابير الحماية " المرنة "؟ أولا ، ان تلك التدابير ، على خلاف المعدلات التعريفية لا تشكل " توازنا متبادلا في المزايا " مستمدا من مفاوضات تجرى على أساس المعاملة بالمثل • ويتوقف استحداثها والاستمساك بها على تطبيق وتفسير معايير معينة ، وعلى الأوضاع في البلدان المستوردة ، وعلى خصائص الواردات ذاتها • ومن ثم ، فقد أصبح تفسير شتى المصطلحات المستخدمة في وصف الشروط المبررة لاستحداث تلك التدابير قضية ذات أهمية أساسية في العلاقات التجارية الدولية • وانني أشير الى تعابير مثل " الأذى الجسيم " و" الأذى " و " الأذى المادى " و " الضرر الجسيم " و " زعزعة الأسواق "، وكذلك " التهديد " أو " الخطر الحقيقي " من ذلك ، وهي أمور تتعلق بالوضع القائم في البلد المستورد ، وكذلك الى تلك التي تتعلق بالمصطلحات التي تعرّف البلدان أو المنتجات التي يمكن اتخاذ تلك التدابير ضدها ، مثل " الاعانة " و " اغراق الأسواق " و " الأسعار الأدنى كثيرا من الأسعار السائدة في البلد المستورد " و " الزعزعة " و " الاجحاف " وما الى ذلك • وثمة تركيبات شتى من تلك المفاهيم تستخدم لأجل توفير المبرر القانوني ، أو على الأقل ، المبرر السياسي لاستحداث تدابير حمائية تربو وتزيد على المعدلات التعريفية الملزمة • بل قد يستخدم مصطلح " التنافس " لتبرير الانسحاب من المعاملة بموجب نظام الأفضليات المعمم •

١٠ ــ وسوف يتم الى حد ما ، تعريف تلك المصطلحات أو المعايير في ظل ما يسمى " قانون الدعوى " • وينص نظام ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على استحداث " قانون الدعوى " المذكور من خلال الاعتماد الشديد على الأفرقة أو الخبراء غير المتحيّزين في الاطار العام للغات وضمن مختلف الاتفاقات على السواء • ويتمخض نهج " قانون الدعوى " عن تعريف المصطلحات بناء على تفسير متفق عليه في حالة معينة • ويصبح هذا التفسير من بعد هو الأساس بالنسبة للدعاوى المقبلة • ويستطيع المرء أن يتنبأ بوجود مشكلة هنا ، لأن " قانون الدعوى " المذكور الذى يعرّف المفاهيم المبررة لتنفيذ التدابير الحمائية في حالات خاصة على أساس منازعات بين عدد صغير نسبيا من البلدان ، قد لا يكون هو الملائم على سبيل التعميم ، وبالتالي ، قد لا يصلح للتطبيق العالمي •

Digitized by UNOG Library

١١ — ويثور السؤال بشأن مدى ما سوف يفضي اليه هذا التزايد في النزعة القانونية من انضباط أكثر فعالية في اللجوء الى التدابير المقيدة للتجارة • اذ يلوح أن اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تحدد الظروف التي يجوز فيها تطبيق تدابير غير تعريفية معينة • وهي من جهة أخرى لا تزيد بالضرورة من صعوبة تطبيق تلك التدابير • ويلوح أن الاهتمام بتوفير مزيد من المرونة في اتخاذ التدابير الحمائية قد كان مساويا في الأهمية لمحاولة تحرير التجارة ان لم يكن أكثر أهمية منها • ويبدو أن ما بذل من محاولات لتوفير مزيد من الدقة لمعايير فرض القيود ، وأهمها قيد " الأذى " ، قد صادف قسطا من التوفيق أقل بعض الشيء مما صادفته الجهود المبذولة لتحديد كيفية امكان اتخاذ التدابير التقييدية ، بما في ذلك من خلال " الاتفاق " فيما بين البلدين المعنيين المصدر والمستورد •

١٢ — ويقودنا هذا الى قضية ما يسمى بالتجارة " الموجهة " • وعندما أتحدث عن التجارة الموجهة فانني أشير الى نظم الاستيراد التي قد لا تتوافر فيها مستويات عالية من الحماية بالمعنى التعريفي التقليدي ، ولكنها عبارة عن آليات " توجه " نطاق وطبيعة منافسة الواردات ، وذلك على سبيل المثال ، بأن تضمن أن لا تتجاوز المنتجات المستوردة نسبة مئوية معينة من السوق الداخلية ، أو أن تعرض للبيع بأسعار لا تهدد هوامش ربح المنتجين المحليين • وبعبارة أخرى ، يقوم البلد المستورد بفرض كميات وأسعار المنتجات المستوردة التي تباع في سوقه المحلية •

١٣ — ويمكن القول بأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف اشتملت هي نفسها على مفهوم التجارة " الموجهة " الى حد أن اتفاقات معينة وفرت الأساس " لتوجيه " الأسعار أو غيرها من العوامل بالنسبة للتجارة في قطاع بذاته • وفضلا عن ذلك ، تم استحداث ترتيبات أخرى ، في آن واحد مع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، لتوجيه التجارة خارج اطار الغات • وتبعا لذلك ، ونتيجة لتوجيه التجارة في قطاعات هامة مثل قطاعات الصلب ، والمنسوجات ، والسيارات ، ولحوم الأبقار ، هناك ما يغرى اغراء واضحا بامتداد هذا النهج الى قطاعات أخرى •

١٤ — فما هي الأسباب التي يستند اليها الاتجاه الى الاعتماد على تدابير مرنة للحماية ، بما في ذلك التجارة " الموجهة " ؟ يلوح لي أن الاجابة عن هذا السؤال هي فشل النظام الراهن في توفير الآلية القانونية للتصدي بقدر كاف للتحولات في الميزة المقارنة من بلد الى آخر أو من مجموعة بلدان الى أخرى • وتستند اتفاقات التجارة " الموجهة " الى مفاهيم غريبة عن نظام ما قبل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، أي أن التجارة يجب أن تجرى وفقا لمستوى الأسعار السائد في البلد المستورد ، وأن هناك " مستويات غير مقبولة لدخول الأسواق " ، وأن للبلدان الحق في التمسك " بالحد الأدنى من الانتاج القابل للبقاء " ، وأن هناك بلدانا معينة وارداتها هي بالطبيعة " المنخفضة الكلفة " ، وبالتالي ، مزعزعة للسوق • ولست أنشد أن أؤيد أو أدين المفهوم القائل بأن التجارة ينبغي أن تكون موجهة ، فما يهمني هو أنه اذا كان ينبغي للتجارة أن توجه ، فيجب أن توجه وفقا لقواعد يتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف وتقوم على أسس اقتصادية سليمة ، وأن تكون ، قبل كل شيء ، منصفة في انطباقها •

١٥ — ومن رأى دراسات عديدة أن الاستزادة من التفاصيل القانونية في العلاقات التجارية الدولية قد أدت ليس فحسب الى مزيد من الانضباط في اللجوء الى التدابير التقييدية بل وأيضا الى اطار أكثر فعالية للتوفيق في المنازعات التجارية • بيد أن تعاظم الاتجاه نحو اتخاذ تدابير تقييدية تقع خارج القيود المنشأة بالاشتراك فيما بين الغات والمفاوضات التجارية المتعددة

Digitized by UNOG Library

لأطراف عن طريق ما يسمى بقيود التصدير " الطوعية "، يثير سؤالا هو ، هل يقصد فقط بقواعد نظام للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن تنطبق على الدعاوى الصغرى ؟ ان النتيجة المترتبة على ذلك هي أن الدعاوى ذات الأهمية الكبرى على أساس سياسي ، خارج الاطار القانوني ، وأن تستند الى علاقات القوة ، لا الى الاعتبارات القانونية •

" الحكم المشروط للدولة الأكثر رعاية "

١٦ — من الواضح تماما أنه لا يمكن ، في نظام ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، الاستمرار في اعتبار مبدأ المعاملة غير المشروطة بمقتضى حكم الدولة الأكثر رعاية " حجر الزاوية " في العلاقات التجارية الدولية • وحتى قبل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، قامت معظم البلدان التجارية الرئيسية بتطبيق أنظمة استيرادية مختلفة على قطاعات مختلفة وبالنسبة لبلدان موردة مختلفة • وكان هناك دائما تفضيل لبعض البلدان على بلدان أخرى ، اما لأنها أعضاء في اتحاد جمركي أو في منطقة تجارة حرة ، واما لأنها قبلت " مستوى معادلا للحقوق والالتزامات" في الغات • يضاف الى ذلك أنه نشأ في بعض الحالات وضع متناقض من حيث ان تحديد البلدان الأخرى التي تستحق الحصول على معاملة تعريفية تفضيلية (أي لانخفاض مستويات التنمية فيها) قد وفر أيضا أساسا لتطبيق القيود الكمية على أساس تمييزي (أي " البلدان الموردة بنفقات منخفضة ")• وكان هذا التمايز يتم اما بمقتضى مواد الغات واما من خلال " تغطية قانونية " مثل الاعفاءات أو الوسائل المعادلة • أضف الى ذلك أن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف شهدت احياء ما يسمى بالحكم " المشروط " للدولة الأكثر رعاية ، الذى يختلف عن هذه الأنظمة التمييزية السابقة من حيث ان المعاملة الأكثر مواتاة (أو الأقل مواتاة) تسوغ لا على أساس المعايير المستقرة وانما فقط على أساس كون بلد ما قد قبل أو لم يقبل بعض الالتزامات الجديدة على أساس المعاملة بالمثل • ولئن كانت اتفاقات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لا تقتضي في حد ذاتها تطبيقا مشروطا للمزايا التي تتضمنها ، فمن الواضح أن بعض الموقعين يعتزمون تطبيقها على هذا الأساس • ويثير ذلك فيما يبدو خطر " العدوى " ، مع ما يصاحب ذلك من قيام بلدان أخرى باقتفاء أثر من سبقها وتمديد تطبيق الحكم " المشروط " المذكور الى مجالات أخرى ، بما في ذلك المجالات التي يعتزم جديا اجراء مفاوضات بشأنها في المستقبل •

١٧ — ويثور سؤال بديهي عن السبب الكامن وراء السماح للحكم غير المشروط ، الذى استمر الدفاع عنه بقوة خلال تلك السنوات الكثيرة — وخاصة في مواجهة انتشار الاتحادات الجمركية واتفاقات التجارة الحرة وكذلك اقامة نظام الأفضليات المعمم — بأن يصبح باطراد أقل أهمية • أعتقد أن الرد يكمن في قيام القوى الاقتصادية الرئيسية بالاقرار ضمنيا بأن نظام الغات الأصلي لا يمكن أبدا أن يطبق تطبيقا فعالا على النطاق العالمي • ومن ثم ، فنحن نشاهد أنظمة مختلفة للتجارة بين فئات مختلفة من البلدان وفي داخل قطاعات مختلفة للمنتوجات •

الاستنتاجات

١٨ — لقد حاولت في تعليقاتي السابقة أن أحدد الخصائص المميزة لنظام ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، التي تميزه بوضوح شديد عن النظام الذى كان قائما عند اعتماد اعلان طوكيو • وقد تصدى النشاط التفاوضي الذى تم تنفيذا للاعلان ، وكذلك النشاط التفاوضي الذى جرى في خط مواز له ، بالدرجة الأولى ، للمشاكل التي كانت قائمة في عام ١٩٧٣ والتي كانت تبدو خطرة جدا على النظام في ذلك الحين •

Digitized by UNOG Library

١٩ ــ ويمكن للمرء أن ينظر الى نظام ما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من منظورين • الأول هو أن النظام استطاع ، من خلال التعديلات المناسبة التي تستهدى بالواقع ، أن يتغلب الى حد كبير على تلك المشاكل وهو يستجيب لاحتياجات بيئة اقتصادية دولية متغيرة • ولقد قيل الكثير عن الطريقة التي أدى بها وجود القواعد والمبادىء الدولية الى دعم جهد الحكومات في مقاومة الضغوط الحمائية ، وكيف كان من الممكن أن يزداد الوضع سوءا لو لم يحدث ما حدث •

٢٠ ــ ومن جهة أخرى ، فان وجهة النظر الأخرى، وقد تكون أكثر تشاؤما ، تثير الشكوك حول قدرة أى نظام على الاستمرار لمدة طويلة على أساس الولاء الكاذب لقواعده ومبادئه العامة في الوقت الذى يبدو فيه في الواقع أن الدور الرئيسي للاطار القانوني هو اضفاء الصفة القانونية ــ وحتى في هذه الحالة لا يكون ذلك في كل الأحوال ــ على تدابير تتعارض مع هذه القواعد والمبادىء • فبموجب هذه القواعد والمبادىء، ينظر الى التجارة الدولية على أنها معوّقة ، في المقام الأول ، بسبب التعريفات فحسب ، التي ينبغي الالتزام بها عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف مع ما يقترن بها من امتيازات وتساهلات ومزايا أخرى تقدم على أساس غير مشروط بمقتضى حكم " الدولة الأكثر رعاية "، ما عدا حصول البلدان النامية على معاملة أكثر مؤاتاة • وفي الواقع يجرى استحداث نظام مختلف تماما ، اذ يتزايد باطراد توجيه التجارة عن طريق آليات مرنة تؤثر في كميات الواردات وأسعارها ، ويتم تبادل المزايا فيما بين مجموعات محدودة من البلدان ، وتحصل البلدان النامية على معاملة أقل مؤاتاة ، بدلا من المعاملة التفضيلية •

٢١ ــ وقد يكون الوقت حان للقيام بالتفكير الجدى • هل يمكن الابقاء على النظام الراهن الى ما لا نهاية على أساس كل حالة على حدة، والاستجابة للضغوط عندما تظهر ــ وربما نقول ، عن طريق سدّ الثقوب وطلاء الخدوش ؟ ألم يحن الوقت ، على الأقل ، لبدء التفكير في نظام جديد ذى طبيعة أكثر عالمية وشمولا وترابطا ؟ وهنا يمكن أن نعيد الى الأذهان أن اعلان طوكيو نص على ايلاء الاعتبار لادخال تحسينات على الاطار الدولي لسير التجارة في العالم ، تلك التحسينات التي قد تكون مستصوبة في ضوء التقدم المحرز في المفاوضات • وقد يكون الوقت حان لمعالجة المشكلة من المنظور المقابل، ألا وهو الدخول في مفاوضات بهدف تحسين الاطار الدولي •

٢٢ ــ ولكننا نحتاج ، من أجل تصميم مثل هذا النهج ، الى أن نواجه بوضوح المشاكل التي يتعين مجابهتها • لقد تم التفاوض على الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في فترة قصيرة نسبيا لأن القائمين على صياغته فهموا بوضوح ما كانوا يحاولون انجازه ، أى الحيلولة دون عودة النزعة الحمائية والتمييز اللذين سادا في العشرينات والثلاثينات • ونحن نعيش الآن في عصر أكثر دينامية ، وقد تكون مهمتنا أكثر صعوبة ــ أى مهمة تصميم نظام لا يعبر عن واقع العلاقات التجارية الدولية فحسب وانما يضمن أيضا بصورة أكثر فعالية أن توفر التجارة بالفعل آلية فعالة للتنمية الاقتصادية •

٢٣ ــ وفي المستقبل ، سيتعين على أى نظام للعلاقات التجارية أن يكون معدا للاجابة عن الأسئلة التالية :

'١' هل ينبغي أن تكون التجارة " موجهة "، واذا كان الأمر كذلك ، فبأية معايير توجه ؟

Digitized by UNOG Library

'٢' هل هنالك درجات " غير مقبولة " لدخول الأسواق ، واذا كان الأمر كذلك ، فعلى أية مستويات ؟ (وسيتطلب ذلك دراسة كل ما يشكل فعلا أذى أو ضررا أو زعزعة للسوق) ؛

'٣' كيف ينبغي للبلدان أن تتكيف مع التحولات في الميزة المقارنة من مجموعة من البلدان الى مجموعة أخرى ؟

'٤' كيف يمكن تصميم اطار قانوني يوفر فوائد متكافئة للبلدان ذات المستويات الانمائية المختلفة و/ أو ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ؟

'٥' كيف يمكن انشاء نظام تفاوضي من شأنه بطريقة أو بأخرى أن يعوض البلدان الصغيرة والضعيفة اقتصاديا عن افتقارها الى القوة التفاوضية ؟

'٦' ماذا ينبغي أن يكون دور الحكومات والمؤسسات في السيطرة على التجارة ، بما في ذلك السيطرة عن طريق اتباع تدابير تقييدية للتجارة مثل الممارسات التجارية التقييدية ؟

٢٤ — لقد استهللت كلمتي هذه موضحا أن تعليقاتي تقوم على أساس ما يمكن استخلاصه من التحليلات الشديدة التنوع لنتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتطورات التي حدثت حتى الآن في تنفيذها • وأشعر أن هناك ميلا شديدا في تلك التحليلات الى استخلاص أحكام قيمية بل وربما الى الافراط في تبسيط الأمور • ولم يكن هذا هو القصد من كلمتي • فان نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يمكن اعتبارها اخفاقا أو نجاحا باهرا ، أو أمرا وسطا بين هذا وذاك ، بحسب البلد المعني •

٢٥ — بيد أنني أجزم بأن نظام العلاقات التجارية لما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يتضمن تناقضات أساسية • وأعتقد أنه يجب حل هذه التناقضات اذا أريد للتجارة الدولية أن تستمر في النمو وفي توفير وسائل التعجيل بالتنمية الاقتصادية •

٢٦ — وأود أن أذكركم بأن الوظائف الرئيسية للأونكتاد تتضمن ما يلي :

(أ) صياغة مبادىء وسياسات بشأن التجارة الدولية والمشكلات ذات الصلة تحقيقا للتنمية الاقتصادية ؛ و

(ب) تقديم مقترحات لوضع المبادىء والسياسات المذكورة موضع التنفيذ ، واتخاذ كل الاجراءات الأخرى التي تدخل في اختصاصه وتكون ذات صلة بهذه الغاية ، مع مراعاة الاختلافات في النظم الاقتصادية ومراحل التنمية •

٢٧ — وأود أن أقترح اغتنام هذه الفرصة لبدء النظر في ما يلزم من المبادىء والسياسات الجديدة أو المنقحة لحل التناقضات التي ينطوي عليها نظام التجارة الدولية لما بعد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ولتوفير الأسس لنظام عالمي محسن وأكثر شمولا وواقعية • والمجلس هو المحفل المناسب أكثر من غيره لمناقشة هذه المسائل بصراحة وبدون التزام من جانب أي من المشاركين فيه • وقد تمهد تلك المناقشة الطريق أمام احتمال انشاء نظام محسن •

Digitized by UNOG Library

المرفق الرابع

الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

ألف - زيادة مستوى الخدمات المقدمة الى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية والى الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى (أ)

في الفرع جيم من الوثيقة TD/B/L.257 المتعلقة بتقديم الخدمات الى بعض اجتماعات الأونكتاد ، قدمت اقتراحات لزيادة مستوى الخدمات المسموح بها للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية من فريق بست لغات الى فريق بست لغات وفريق مصغر ، وللفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى من فريق بست لغات وفريق مصغر الى فريقين بست لغات وفريق مصغر . والآثار المالية المترتبة على هذه الاقتراحات هي :

(أ) الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية : فريق مصغر اضافي لكل اسبوع واحد من الاجتماعات - ٢١ ٠٠٠ دولار ؛

(ب) الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى : فريق اضافي بست لغات لكل اسبوعين من الاجتماعات - ٧٠ ٠٠٠ دولار .

باء - الفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بشروط تسجيل السفن (ب)
(قرار لجنة النقل البحرى ٤٣ (د إ - ٣)

١ - توصي لجنة النقل البحرى، في القرار ٤٣ (د إ - ٣) ، بأن يدعو مجلس التجارة والتنمية الى الانعقاد خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ فريقا تحضيريا حكوميا دوليا يعنى بمسألة أساطيل التسجيل المفتوح وأن يوجه المجلس ، لدى اتمام عمل الفريق الحكومي الدولي ، الدعوة الى الجمعية العامة كيما تعقد مؤتمرا للمفوضين .

٢ - وتشير التقديرات الى أن الفريق التحضيرى الحكومي الدولي الذى سينعقد في جنيف عام ١٩٨٢ ، سيحتاج الى فريق كامل وفريق مصغر من المترجمين الشفويين بست لغات ، وثلاث قاعات اجتماعات ، و ٢٠٠ صفحة من الوثائق في المجموع ، وعلى هذا الأساس تقدر تكاليف عقد الفريق الدولي الحكومي لمدة ثلاثة أسابيع بمبلغ ٢٥٨ ٠٠٠ دولار .

(أ) مضمون الوثيقة TD/B/L.597/Add.1 (أنظر الفقرة ٥٩٤ أعلاه) .

(ب) المرفق الثالث لتقرير لجنة النقل البحرى عن دورتها الاستثنائية الثالثة ، الذى صدر في الأصل بوصفه الوثيقة TD/B/C.4/L.152/Add.1 . للاطلاع على التقرير ، أنظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون ، الملحق رقم ٣ (TD/B/855). أنظر أيضا الفقرة ٤١٧ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

٣ ــ وتقدر الآثار المالية لمؤتمر المفوضين بمبلغ ٠٠٠ ٢٤٤ دولار على أساس الافتراضات التالية : سيعقد المؤتمر في جنيف لمدة اسبوعين ، وستقدم له الخدمات بست لغات مما يتطلب فريقين كاملين وفريقا مصغرا من المترجمين الشفويين وأربع قاعات اجتماعات ، وسيزود بما مجموعه ١٥٠ صفحة من الوثائق .

Digitized by UNOG Library

المرفق الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للمجلس (أ)

١ - المسائل الاجرائية :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة ؛

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب توجيه نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الرابعة والعشرين .

٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٤ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي .

٥ - تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-ا - ٩) عن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية .

٦ - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأعمال التحضيرية للدورة .

٧ - الحمائية والتكيف الهيكلي .

٨ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة .

٩ - التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية .

(أ) كما وافق عليه المجلس في جلسته ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ (أنظر الفقرة ٦٠١ أعلاه) ، ورهنا بوضع الصيغة النهائية له في الجزء الثاني من الدورة الثالثة والعشرين بالنظر الى عدم البت في مسألة عقد دورة على المستوى الوزاري .

Digitized by UNOG Library

١٠ ــ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد في صدد الانتخابات ؛

(ب) الاعلان عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تسمية الهيئات الدولية الحكومية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(هـ) ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد ؛

(و) خدمات مؤتمرية اضافية للأونكتاد (مقرر المجلس ٢٣٣ (د ــ ٢٢)، الفقرة ٣) ؛

(ز) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ح) الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس ؛

( ) ...

[يستكمل عند الضرورة]

١١ ــ مسائل أخرى .

١٢ ــ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس

الدول الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية (أ)

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
أفغانستان
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
أنغولا
أوروغواى
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بنن
بورما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
زامبيا
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
سورينام
السويد
سويسرا

(أ) أنظر الفقرتين ٥٥٣ـ٥٥٤ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس (تابع)

سيراليون
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قبرص
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
لختنشتاين
لكسمبرغ

ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

Digitized by UNOG Library

المرفق السابع

الدول الأعضاء في اللجان الرئيسية للمجلس (أ)

لجنة السلع الأساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية - الأتحادية)
اندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رواندا
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس

(أ) أنظر الفقرة ٥٨٢ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق السابع (تابع)

لجنة السلع الأساسيـــة

هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

Digitized by UNOG Library

المرفق السابع (تابع)
لجنة المصنوعـــات

اتحاد الجمهوريـــــات الاشتراكية السوفياتيـة
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواى
ايران
أيرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطيـــة الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ليبريـا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيـا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٣)

Digitized by UNOG Library

المرفق السابع (تابع)

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواى
أوغندا
ايران
أيرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية

جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا

كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٧)

Digitized by UNOG Library

المرفق السابع (تابع)

لجنة النقل البحـــري

اتحاد الجمهوريـــــات الاشتراكية السوفياتيـة
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
اندونيسيا
أوروغواى
أوغندا
ايـران
ايطاليـا
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطيـــة الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قبرص
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٦)

Digitized by UNOG Library

المرفق السابع (تابع)

لجنة نقل التكنولوجيا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
الصومال
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ليبريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩١)

Digitized by UNOG Library

المرفق السابع (تابع)

لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
أوروغواى
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية

جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
زامبيا
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
غيانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قطر
كندا

كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليمن الديمقراطية
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٨)

Digitized by UNOG Library

الجـــزء الرابـــــع

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشـــــرين

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
في الفترة من ٤ الى ٦ تشـــرين
الثاني / نوفمـــبر ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

مقدمـــــة

١ ــ عقد الجزء الثاني من الدورة الثالثة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في الفترة من ٤ الى ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ للنظر في تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجـــل والميزانية البرنامجية عن دورتها الرابعة (البند ٩ (د) من جدول الأعمال) وفي مسائل معلقة أخرى (بنود جدول الأعمال ١ (هـ) ، و ٢ ، و ٦ ، و ١١ (هـ)) .

٢ ــ ويتضمن هذا التقرير عرضا لأعمال المجلس في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين (١) .

٣ ــ وقبل أن تطرح على المجلس البنود الموضوعية من جدول الأعمال في الجزء الثاني مـــن الدورة ، دعا الرئيس الأمين العام للأونكتاد الى التحدث أمام المجلس عن مشاركته في اجتماع قمة كانكون لرؤساء الدول أو الحكومات وعن مسائل أخرى تهم الأونكتاد .

٤ ــ وقال الأمين العام للأونكتاد ، رادا على بيان الرئيس وملاحظا الاهتمام الكبير بمختلـــف الأحداث الدولية الأخيرة ، انه كان محظوظا بمرافقة الأمين العام للامم المتحدة الذى دعي بصفة ضيف خاص الى الاجتماع الدولي المعني بالتعاون والتنمية المعقود في كانكون بالمكسيك ، فـي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨١ . وبوصفه عضوا في فريق الأمين العام للامم المتحدة ، فقد حضر الجلسة الافتتاحية وكذلك المناقشات التي دارت حول بعض المواضيع المحددة ، مثل تلك المتعلقة بالسلع الأساسية والتجارة والتصنيع .

٥ ــ وهو لا يعتقد أن ما يمكن أن يقوم به من تقييم سيكون جد مختلف عمّا سبق الاستماع اليـــه أو مشاهدته . وكما كان يتوقع ، لم يكن اجتماع كانكون محفلا لأى تفحص متعمق للقضايا أو لتسويتها . فالحكومات المشاركة في اجتماع كانكون كانت تدرك أنها لا تمثل الا جزءا من المجتمع الدولي ، ولذلك لم تسع الى اتخاذ قرارات تهم المجتمع الدولي بأجمعه . بيد أن الاجتماع ساهم في ايجاد وعـــي أفضل على أعلى المستويات بأهمية المسائل المطروحة في اطار الحوار بين الشمال والجنوب ، كمـــا أنه ربّما أوجد أيضا مناخا أفضل للمستقبل . وكان ثمة خطر لحدوث مجابهة عنيفة في وجهات النظر وزيادة في التوترات ، مما كان سيجعل الوضع بعد كانكون أسوأ حالا مما كان عليه من قبل . وان عدم نشوء أى مأزق في كانكون يعتبر في حد ذاته مساهمة .

٦ ــ وهو يشعر بأن المناخ مؤات عقب الاجتماع ويعتقد أن المشاركين أنفسهم يشعرون بجـــدوى الحدث وبارتياح نسبي نظرا لتوقعاتهم . اذ هناك على الأقل في المرحلة التالية مباشرة لاجتمـــاع كانكون نوع من القوة الدافعة مصحوبة باستعداد أكبر للتصدى للمشاكل ذات الأهمية في اطار الحوار بين الشمال والجنوب . واذا ما تم اغتنام هذه الفرصة والاستفادة منها ، فقد يدلّل اجتماع كانكـون على أنه يبشر بالخير أو يوفر نقطة انطلاق لأحداث مقبلة . الا أنه ليس لديه انطباع بأنه قد حدث في كانكون بين عشية وضحاها تغير جذرى في الآراء أو تراجع في المواقف بخصوص قضايا عديدة تـم التعبير في صددها عن وجهات النظر بصراحة أكبر .

٧ ــ ومما يشجعه بوجه خـــاص أن المسائل والأنشطة التي تقع ضمن اختصاص الأونكتاد قـــد لقيت اهتماما كبيرا . اذ انصبت المناقشة حول التجارة على قضيتين أساسيتين : الحمائية وتثبيـــت

---

(١) للاطلاع على عرض أكمل للأعمال ، أنظر المحاضر الموجزة للجلسات ٥٦٧ ــ ٥٦٩ (TD/B/SR.567-569) .

Digitized by UNOG Library

أسواق السلع الأساسية • وأعلن بعض المشتركين بالتحديد عن اعتزام أو قرار حكوماتهم تصديق اتفاق انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية • هذا وتركّز الاهتمام على الحاجة الى التعجيل بعملية تثبيت أسواق السلع الأساسية ، كما أشير الى مسألة تثبيت حصائل السلع الأساسية • وفي سياق الخلاصة المقدمة من الرؤساء المشاركين ، تمت الاشارة الى هذه القضايا المطروحة أمام الأونكتاد والى الحاجة الى التقدم في صدد وضع اتفاق دولي جديد للحبوب والى تحسين نظام الأفضليات المعمم • وكانت الاشارة الى الاتفاق على ضرورة استكمال الاجراءات اللازمة لبدء تشغيل الصندوق المشترك بارزة بوجه خاص • وفي هذا الصدد ، قال انه يسره أن يلاحظ قيام ٦٩ بلدا بتوقيع الاتفاق حتى الآن •

٨ ــ وفيما يتعلق بمسألة المفاوضات الشاملة التي لقيت اهتماما كبيرا قبل الاجتماع وأثناءه ، فان الخلاصة التي اعدها الرؤساء المشاركون تتضمن نصا متفقا عليه يعكس ما ساد من أخذ وعطاء • وجاء في تلك الخلاصة ما يفيد أن " رؤساء الدول والحكومات يؤكدون استصواب القيام على سبيل الاستعجال في اطار الأمم المتحدة بتأييد توافق في الآراء بشأن بدء مفاوضات شاملة على أساس يقبله الجميع وفي ظروف توحي باحتمال احراز تقدم ذى مغزى • وأصرت بعض البلدان على وجوب عدم المساس باختصاص الوكالات المتخصصة "(٢) • ورغم أن العديد من القضايا الأساسية المشمولة بالمفاوضات الشاملة لا تزال في حاجة الى مفاوضة والى حل ، يبدو الآن أن ثمة التزاما عاما ببدء هذه المفاوضات • ومن المنتظر أن يتم القيام بمحاولة للتوصل الى توافق في الآراء في اطار الأمم المتحدة وأن تتناول الجمعية العامة المسألة عما قريب •

٩ ــ وهو يعتقد أن على الأونكتاد استلهام الروح التي سادت في كانكون ثم المضي قدما • اذ سوف تثار المسائل في محافل شتى ، وعلى كل محفل أن يبذل قصاراه • وينبغي للأونكتاد ذاته أن يعرض للمسائل قيد النظر بعزم متجدد وبمزيد من الشعور بالالحاح •

١٠ ــ وقال السيد كوريا أنه بعد كانكون خاطب اللجنة الثانية للجمعية العامة بصدد نتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا وبصدد مسائل أخرى خاصة بالأونكتاد ، بما فيها المسائل التي أثيرت في " تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨١ " ، الذى دارت حوله مناقشات مطوّلة في الجزء الأول من دورة المجلس الحالية • وخاطب رئيس مؤتمر باريس اللجنة الثانية أيضا تلبية لدعوة المؤتمر •

١١ ــ وتطرق الى المسائل المطروحة امام دورة المجلس المستأنفة فلاحظ ان من بين هذه المسائل مسألة عقد دورة وزارية • اذ لا يزال مقتنعا بما لتلك الدورة الوزارية من فائدة • وفضلا عن المقررات المؤسسية التي اتخذت في صدد هذا الموضوع في كل من نيروبي ومانيلا ، من الضرورى للأونكتاد ، وسائر المحافل المختصة ، أن تتجاوب مع قوة الدفع التي نشأت إثر اجتماع كانكون • وأعرب عن أمله في أن يولي المجلس مسألة عقد دورة وزارية أكمل اعتبار • ويبدو الآن أن ثمة أسبابا موضوعية وسياسية دعت الى مثل ذلك الاجتماع بوصفه حلقة هامة من سلسلة أحداث تمتد على مدى السنوات القادمة وتفضي الى الأونكتاد السادس •

---

(٢) A/36/631 و Corr.1 ، المرفق ، الفقرة ٩ •

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وانشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى أو المتصلة بتلك التقارير والانشطة : الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية

(البند ٩(د) من جدول الاعمال)

١٢ــ كان أمام المجلس للنظر في هذا البند من جدول الأعمال تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الرابعة (TD/B/WP/L.8 and Add. 1 - 5) بالصيغة المعدلة والمستكملة في الوثيقة TD/B/L.611)(٣) .

١٣ــ وقام بعرض تقرير الفرقة العاملة في الجلسة ٥٦٧ المعقودة في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ رئيسها الذي وجه الانتباه الى توصيات الفرقة العاملة . وقال، ملاحظا أن الفرقة العاملة قد نظرت في خطة الأونكتاد المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٩ وكذلك في أنشطة الأونكتاد المتصلة بالمساعدة التقنية، انه على الرغم مما جرى من مناقشات عامة مفيدة حول هذا الموضوع الأخير ، الا انه لم يكن هناك متسع من الوقت يكفي لاعطاء جميع المسائل المطروحة حقها من الدراسة . ولذلك السبب قررت الفرقة العاملة ادراج البند مرة اخرى في جدول أعمال دورتها القادمة .

١٤ــ وأبرز ممثل جامايكا في سياق الاشارة الى النقاط التي أثارها رئيس الفرقة العاملة(٤)، انعدام التوافق في الآراء وانعدام النقاش في اطار المجلس . وأشار بصفة خاصة الى الاقتراح القائل بأن على الأمين العام للأونكتاد عند قيامه بتنقيح الخطة المتوسطة الأجل المقترحة على النحو المناسب أن يفعل ذلك في ضوء المناقشات التي دارت في اطار الفرقة العاملة . وأضاف يقول أنه لا ينبغي أن يؤخذ ذلك على أنه يمثل سابقة في صدد معالجة هذه المسألة . اذ يبدو واضحا من تقرير الفرقة العاملة أن هناك تباينا شديدا في الآراء بخصوص فحوى الخطة المقترحة . ويبدو أنه أعرب عن آراء اكثر من جانب وفود مفردة من مجموعة واحدة على نحو يغير أو يضعف على ما يبدو الولايات المتفق عليها في قرارات المؤتمر والمجلس، وحسبما هي مشروحة في الخطة المقترحة، أكثر مما أعرب عنه على انفراد أعضاء مجموعات أخرى في صدد الابقاء على تلك الولايات ، حتى وان أدلى بهذه البيانات نيابة عن المجموعات . وعليه ، ينبغي ألا يحمل هذا الاختلال في التقرير الأمين العام للأونكتاد لدى أخذه في الحسبان الآراء التي عبر عنها الأعضاء المشار اليهم من المجموعة الأولى ، على تغيير ولايات الجمعية العامة أو المؤتمر أو المجلس . وفي حين أنه من المحتمل جدا أن قيمة تقرير الفرقة العاملة تكمن في كونه يعكس آراء متباينة ، الا أنه من المهم ألا يسترشد الأمين العام للأونكتاد ،

---

(٣) سيعمم تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الرابعة بشكل مؤقت بوصفه الوثيقة TD/B/WP(IV)/Misc.2 ، ثم سيصدر في وقت لاحق بوصفه الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الثالثة والعشرون ، الملحق رقم ٤ (TD/B/882) .

(٤) الفقرات ٢٧١ــ٢٧٧ من تقرير الفرقة العاملة (الفقرات ١ــ٧ من TD/B/L.611) .

Digitized by UNOG Library

وهو يحيط علما بما تم التعبير عنه من آراء مختلفة ، الا بالولايات المحددة في قرارات ومقـــــررات كل من الجمعية العامة والمؤتمر والمجلس ، لا بالتفسيرات التي قدمها كل وفد أو مجموعة على حدة .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٥ــ أيد المجلس في الجلسة ذاتها (٥٦٧) التوصيات المقدمة من الفرقة العاملة ، وعليه قـــام بما يلي :

(أ) أحاط علما بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها الرابعة ؛

(ب) أذن للأمين العام للأونكتاد أن يدخل ما يعتبره مناسبا من تنقيحات على مشـــروع الخطة المتوسطة الاجل المقترحة للفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٩ في ضوء مناقشات الفرقة العاملة ؛

(ج) قرّر ابلاغ أجهزة الأمم المتحدة المختصة بأنه تعذر تقرير أولويات نسبية متفق عليها فيما يتصل بمختلف البرامج الفرعية للخطة المتوسطة الأجل ؛

(د) طلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يحيل تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الرابعة الى الهيئات المناسبة في الأمم المتحدة لتنظر فيه بالاضافة الى التعليقات المتصلة به (أنظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى ، (أ)).

١٦ــ وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء ان بلدان المجموعة التي شاركت في الدورة الرابعة للفرقـة العاملة قد أبدت ارتياحها للطابع الايجابي لمداولات الفرقة العاملة . وقد سنحت لها الفرصة عندئذ للاشارة الى أن بلدان المجموعة باء التي شاركت في أعمال الفرقة العاملة مقتنعة بأن الخطة المتوسطـة الأجل يمكن أن تكون أداة نافعة للتوصل الى استخدام أرشد للموارد الموجودة تحت تصرف الأونكتاد ولكن ليس من المحقق بعد ما اذا كان بوسع الفرقة العاملة تحقيق ذلك الاحتمال .

١٧ــ وأضافت ان المجموعة باء تأسف لأن الفرقة العاملة عجزت عن تعريف جوهر البرامج المقترحـة في الخطة المتوسطة الأجل ومدتها وأولوياتها بشكل أوضح . بيد أنها تأمل وتتوقع أن تأخذ الأمانة في كامل اعتبارها ، لدى قيامها بتنقيح الخطة المقترحة ، التعليقات والاقتراحات العديدة التـــي قدمتها جميع الوفود خلال دورة الفرقة العاملة . وهي تتطلع ، بالأخص ، الى أن تجرى ، في الخطـة المنقحة محاولة محكمة للفصل بين الأنشطة التي منح الأونكتاد فيها ولاية محددة والأنشطة المقترحـة التي ليست لديه بشأنها أية ولاية حتى الآن . ومضت تقول ان مجموعتها لم تسمع أى اعتراض علـــى ذلك الاقتراح أثناء الدورة ، وأشارت الى أن الأمانة تعهدت باعداد صيغة منقحة للخطة المتوسطـــة الاجل في ضوء دراسة الفرقة العاملة للوثيقة الأصلية . هذا وطلبت من الأمانة أن تعطي أعضاء الفرقة العاملة فرصة دراسة الخطة المتوسطة الأجل المنقحة قبل ارسالها الى لجنة البرنامج والتنسيق وسائر الهيئات المركزية المختصة في الأمم المتحدة . وعلى أى حال ، فهي تتوقع من لجنة البرنامج والتنسيق ومن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومن الجمعية العامة أن تراعي ، لدى شروعها فـــي النظر في الخطة المتوسطة الأجل ، التعليقات والاقتراحات التي قدمتها جميع الوفود فيما يتعلـــق ببرامج الأونكتاد المحددة مراعاة كاملة ، وان تقوم جميع هذه الهيئات باياء اهتمام مناسب لتلـــك التعليقات عند تفحص الفروع المتصلة بالأونكتاد في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل الشاملـــة فالمجموعة باء يهمها بشكل خاص أن لا تفترض أمانة الأونكتاد ان اية صيغة للخطة المتوسطة الأجـــل

Digitized by UNOG Library

تشكل اساسا للميزانيات البرنامجية المقبلة • وفي هذا الصدد ، قالت انها لا ترى ضرورة لتكـــرار الآراء التي سبق لبلدان المجموعة باء الاعراب عنها حول الحاجة الى تقييـد الميزانية •

١٨ــ واضافت تقول ان بلدان المجموعة باء التي شاركت في أعمال الفرقة العاملة تشعر بالقلـق ازاء عدد من الفروع في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة ، كما تتجلى في تقريرها • من ذلك مثـلا أنه في حين ان المجموعة باء تؤيد كل التأييد اتخاذ اجراء لصالح أقل البلدان نموا ، حسبما هو متوخى في مؤتمر باريس (٥) ، الا أنها تعتقد أن برنامج العمل الجديد الاساسي لصالح اقل البلدان نموا يعكس بشكل متماسك ومتوازن أعمال متابعة المؤتمر ودور الأونكتاد في تلك العملية • والمجموعة تهتم بالابقاء على الحلول التي تم التوصل اليها على الصعيد الوزاري فيما يتصل ببرنامج العمـل الجديد الزاخر ، ولذلك فهي تحث أمانة الأونكتاد على التمسك بصورة صارمة بالولاية التي عهـدت اليها في باريس • هذا وتأسف مجموعتها أيضا لكون الأمانة لم تقم بتوفير البيانات المالية بخصـوص احتياجات الأونكتاد من الموظفين وغيرها من الاحتياجات للمساعدة على تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر في فترة السنتين ١٩٨٢ ــ ١٩٨٣ ، وكذا في فترة الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٤ ــ ١٩٨٩ •

١٩ــ وعلاوة على هذه الاعتبارات ، قالت ان بلدان المجموعة المشاركة في أعمال الفرقة العاملـة تعتقد ان الدورة الرابعة للفرقة العاملة تشكل بادرة مناقشة ذات فائدة كبيرة محتملة لأنشطة الأونكتاد المتصلة بالمساعدة التقنية • وتعتقد ان من المحتمل ان الأونكتاد لم يقدر ، في الماضي ، أهميـة مساعدته التقنية على مدى السنين حق قدرها • ومن ثمة ، ان المجموعة باء ترى أن تلك المساعـدة تتطلب اهتماما خاصا من قبل المجتمع الدولي •

٢٠ــ وقالت في الختام ان الاسئلة والتعليقات التي قدمها عدد من الوفود في الفرقة العاملـة قد ولدت جملة معلومات ومفاهيم تستلزم اهتماما مستمرا في اطار الأونكتاد • وترحب مجموعتها ترحيبا خاصا بقرار الفرقة العاملة مواصلة نظرها في مسألة المساعدة التقنية في دورتها القادمة بهدف وضـع مبادئ توجيهية تجعل برنامج الأونكتاد للتعاون التقني أكثر اتجاها نحو برامج وأنشطة انمائيـة الوجهة •

٢١ــ وتحدث الناطق باسم مجموعة الـ٧٧ فقال انه يتعين ، لتقييم أعمال الفريق العامل ، وضـع القضايا المطروحة عليه ، ولا سيما الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٩ ، في منظورهـا الصحيح • فالخطة هي عنصر من العناصر في عملية أوسع اضطلعت بها الأمم المتحدة بالنسبة لكافـة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وكان من ثم ضروريا أن يتواءم ذلك العنصر مع الاطار العام الموضـوع لهذا الغرض • وليست قيمة تلك الخطة ، في منظمة كالأونكتاد ، وفي الظروف الحالية غير المستقـرة ، في استقراء ، بقدر ما هي في تقييم الولايات الراهنة ، في لحظة معينة ، وتحديد المبادئ التوجيهية الرئيسية للمستقبل • وينبغي ، ثانية ، أن تشكل تلك المبادئ التوجيهية الرئيسية اطارا مرنا بقـدر كاف يمكن تعديله بمقررات تتخذ في المستقبل • ولا يخربن عن البال ان الدورة السادسة للمؤتمـر ، وموعدها ليس ببعيد ، الى جانب الدورة الحالية للجمعية العامة ، سيكون لهما حتما تأثيرهما علـى برنامج العمل •

٢٢ــ ومن هنا صعبت مهمة الأمانة في ان تعكس المقررات القائمة بصورة أمينة قدر الامكان ، داخـل الاطار المسموح لها به ، مع اللجوء الى نزر يسير من الحصانة ، لولاه لافتقدت الخطة كل قيمة لهـا • وان مجموعة الـ٧٧ لترى ان النتائج التي تحققت انما تعكس في الواقع مجمل المبادئ التوجيهية التـي تسير على هداها أنشطة الأونكتاد ، والتي وضعت في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية •

---

(٥) للاطلاع على تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود فـي باريس في الفترة من ١ الى ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، انظر A/CONF.104/22 •

Digitized by UNOG Library

٢٣- وقد ناقش الفريق العامل برامج الاونكتاد الموضوعية كلها تقريبا مناقشة شديدة العمق، بيد أن ثمة نقطتين ينبغي أن يكون موقف مجموعة الـ٧٧ منهما مفهوما كل الفهم . وتتصل أولاهما بتنقيح النص في ضوء المناقشات حول مشروع الخطة . وقد ذكرت الامانة في هذا الصدد بوضوح شديد في عدة مناسبات أن العديد من التغييرات، لا سيما التغييرات الموضوعية، ينبغي - ان لم يعكس رأيا توافقيا أكثر اتصافا بالطابع الرسمي - أن يعكس مجمل الآراء التي برزت، لا مواقف آحاد البلدان أو المجموعات، مما سيدرج في تقرير الفريق العامل . ومجموعة الـ٧٧ تؤيد هذا النهج . غير أنها تود الاشارة الى أن الخلافات التي ظهرت في مناسبات شتى حول تفسير الولايات المتعلقة ببعض البرامج الموضوعية، مثل البرنامج الموضوع لأقل البلدان نموا، أو برامج القضايا النقدية والمالية أو غيرها من البرامج، لم تحل .

٢٤- وتتصل النقطة الثانية بمسألة الاولويات . ان التجربة المستفادة من أعمال الدورة الرابعة للفريق العامل انما تؤكد فحسب تشكك مجموعة الـ٧٧ في محتملات التوصل ولا سيما في الظروف الحالية الى اتفاق رسمي بشأن الأهمية النسبية للبرامج الفرعية . اذ ينبغي، كما اشارت مجموعة الـ٧٧ خلال المناقشة العامة في الفريق العامل، أن تنبع الأولويات بصورة طبيعية تماما عن المقررات المتخذة من المجلس ومن المؤتمر أو الجمعية العامة .

٢٥- ولاحظ الناطق باسم مجموعة الـ٧٧، فيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية، أنه لم تكن هناك فسحة من الوقت تتسع لأكثر من مجرد تبادل عام للآراء . ويعكس التقرير موقف مجموعة الـ٧٧ من الأهمية التي توليها لذلك النوع من النشاط في الاونكتاد، ولاختصاصه في ضوء ولاياته وولايات الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة . وتوحي القضايا التي نوقشت بامكان اجراء نقاش مثمر عندما يعود الفريق الى هذا الموضوع في دورته الخامسة .

٢٦- وتحدث ممثل السودان معلقا على الملاحظات التي أبداها الناطق باسم المجموعة بشأن دور الاونكتاد في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا واجراءات الرصد والاستعراض المنصوص عليها في الفصل الثالث من برنامج العمل الجديد الاساسي المعتمد من المؤتمر فقال ان أمانة المؤتمر في رأيه تختص اختصاصا كاملا بأداء المهام المتوخاة في البرنامج الثامن من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة (TD/B/WP/17/Add.1). ويرى وفده في الواقع انه لولا ذلك التقرير المقدم من الاونكتاد لتعذر ضمان وجود رصد واستعراض فعليين . وأكد ايضا الحاجة الى مساعدة من الاونكتاد في الاعداد الموضوعي للاجتماعات الاستعراضية القطرية المفردة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الاخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب توصية نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الثالثة والعشرين : قرار المؤتمر ١١٤ (د-٥) بشأن القضايا المؤسسية

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٧- كانت أمام المجلس في دورته الثالثة والعشرين اضافة الى مذكرة الأمين العام للأونكتاد التي كانت مطروحة على المجلس في الجزء الأول من الدورة (TD/B/L.595) ، تستكمل ماتوفر في الجزء الأول من الدورة من معلومات عن قيام أمانة الأونكتاد بتنفيذ أحكام قرار المجلس ٢٣١ (د-٢٢) بشأن ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد • وتتعلق الاضافة (TD/B/L.595/Add.1) بالفقرة ٢٦ من ذلك القرار الخاصة بموافاة الدول الأعضاء في جنيف بقوائم دورية بكل المناصب الشاغرة ، وموافقة المقر الرئيسي للامم المتحدة على ذلك التي وردت في موعد لم يسمح بتعميمها في الجزء الأول من الدورة •

٢٨- وتحدث ممثل الجماهيرية العربية الليبية ، مشيرا الى الفرع العاشر من قرار المجلس ٢٣١ (د-٢٢) فلاحظ أن مذكرة الأمين العام للأونكتاد (TD/B/L.595) تسرد المحصلة الفعلية أو المتوقعة لجهد أمانة الأونكتاد البحثي في امور منها مايتعلق "بتقرير التجارة والتنمية" ، وورقات المناسبات ومجموعة الطبعات الثانية • ومع ذلك فهو يرى أن روح الفقرة ٢٩ من القرار ٢٣١ (د-٢٢) تقضي بأن تعمد أمانة الأونكتاد ، في حدود الموارد المتاحة ، ومن خلال اعادة تشكيل هيكل أنشطة البحث وتعزيز عملها الفني ، الى التماس تقوية قدرتها البحثية ، لا الى مجرد نشر نتائج بحوثها على نطاق أوسع • وهو يأمل أن تهتم التقارير المرحلية المقبلة بهذا الجانب •

٢٩- وأضاف انه من المأمول ، كيما يتسنى ضمان جودة الترجمة الشفوية العربية ، زيادة عدد المترجمين الشفويين الدائمين العرب في جنيف ، على ان يناظر ذلك تقليل الاعتماد على المترجمين الشفويين المؤقتين • وبالمثل ، ينبغي تعزيز قسم الترجمة العربية بالقدر المناسب من أجل تفادي وجوه التفاوت التي لاحظها في نوعية الترجمة من وثيقة الى أخرى •

٣٠- ورحب بمبادرة الأمانة الى اصدار تقرير مرحلي عن تنفيذ قرار المجلس ٢٣١ (د-٢٢) وأعرب عن أمله في أن تواصل الأمانة تقديم مثل تلك التقارير الى كل دورة من دورات المجلس العادية •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣١- احاط المجلس علما ، في جلسته ٥٦٧ المعقودة في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، بمذكرة الأمين العام للأونكتاد بشأن تنفيذ أمانة الأونكتاد لقرار المجلس ٢٣١ (د - ٢٢) (TD/B/L.595 and Add.1) وبالتعليقات المبداة عليها في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين •

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٢- اتفق المجلس في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين ، بموجب مقرره ٢٣٧ (د-٢٣) على أن يتخذ القرار النهائي فيما يتعلق بمكان انعقاد الأونكتاد السادس في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين ، في ضوء أى عرض يقدمه بلد عضو في المجموعة الافريقية بتوفير تسهيلات الضيافة .

٣٣- وفي جلسة المجلس ٥٦٨ المعقودة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، أشار ممثل غابون الى مقرر المجلس ٢٣٧ (د-٢٣) وقال ان بلده ، وهو بلد نام افريقي فقير في الموارد البشرية والمادية ، قرر عرض استضافة الأونكتاد السادس ، بغية معاونة الأونكتاد على الاضطلاع بمسؤولياته . وعليه ، يسعده ان يقوم ، نيابة عن حكومة ورئيس دولة غابون ، بدعوة المؤتمر الى الانعقاد في ليبرفيل غابون ، في الفترة أيار / مايو - حزيران / يونيه ١٩٨٣ . وتدرك حكومته ، وهي توجه هذه الدعوة ، عظم قدر المهام التي تنطوى عليها وستبذل قصاراها ، مع الاستعانة بكل أعضاء المنظمة ، من أجل ضمان انجاح المؤتمر .

٣٤- وقال المتحدث باسم المجموعة الافريقية ان اعضاء مجموعته يؤيدون بالاجماع العرض الذى تقدمت به غابون لاستضافة الاونكتاد السادس . ونوه في هذا الصدد بأن حكومة غابون وشعبها مشهوران في القارة الافريقية بكرم الضيافة والمقدرة التنظيمية . وانه ليسعد افريقيا حقا ان ترحب بانعقاد المؤتمر فيها للمرة الثانية في أقل من ٢٠ سنوات . وأعرب في النهاية عن عميق امتنانه لحكومة وشعب غابون .

٣٥- وعرض الرئيس مشروع قرار (TD/B/L.612) كان قد قدمه نتيجة للمشاورات غير الرسمية التي اجراها في فريق الاتصال ، وأشار الى عدد من التنقيحات في النص .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٣٦- اعتمد المجلس في نفس الجلسة مشروع القرار الذى قدمه الرئيس ، بالصيغة التي تقحه هو بها (للاطلاع على النص ، انظر المرفق الاول أدناه ، القرار ٢٤٥ (د-٢٣)) (٦) .

---

(٦) عمم نص القرار بصيغته المعتمدة على المجلس في الوثيقة TD/B/881 .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بهـــا

(البنود ١ (هـ) و ١١ (هـ) و ١٣ من جدول الأعمـــال)

ألف - افتتاح الجزء الثاني من الدورة الثالثة والعشرين

٣٧- افتتح رئيس المجلس السيد حسن علي دبّاغ، الجزء الثاني من الدورة الثالثة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ .

باء - العضوية والحضـــور (٧)

٣٨- مثلت في الجزء الثاني من الدورة الثالثة والعشرين الدول التالية الأعضاء في الأونكتـــاد والتي هي أعضاء في المجلس: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، اثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، اسبانيا، استراليا، اسرائيل، اكوادور، المانيا (جمهورية - الاتحاديـــة)، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا، اوروغواي، ايران، ايرلندا، ايطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بورما، بوروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكوسلوفاكيا، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلوروسيـــا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبيـــة، الدانمرك، رومانيا، زائير، ساحل العاج، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، الصومال، الصين، العراق، عمان، غابـــون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، قطر، كندا، كوبـــا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لبنان، لكسمبرغ، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحـــدة الأمريكية، اليابان، اليمن الديمقراطية، يوغوسلافيا، اليونان .

٣٩- ومثلت في الدورة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٤٠- ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعـــة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة الاستشارية **الحكومية الدولية للملاحة البحرية**، المنظمة العالمية للملكية الفكرية . كما مثل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

---

(٧) للاطلاع على قائمة المشتركين، أنظر الوثيقة TD/B/INF.112 .

Digitized by UNOG Library

٤١- ومثلت في الدورة المنظمات **الحكومية الدولية التالية** : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الاتحاد الاقتصادى الاوروبي** ، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، اللجنة **الحكومية الدولية للهجرة** ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، منظمة الدول الأمريكية ، منظمة الوحدة الافريقية •

٤٢- ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية : فئة عامة : الاتحاد المسيحي الديمقراطي العالمي ، رابطة المحامين الدولية ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، رابطة القانون الدولي ، الاتحاد العالمي للعمل • فئة خاصة : رابطة النقل الجوى الدولية •

٤٣- واشتركت منظمة التحرير الفلسطينية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د-٢٩) •

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الرابعة والعشرين للمجلس وتنظيم اعمال الدورة

(البند ١ (هـ) من جدول الاعمال)

٤٤- كان المجلس قد قرر في الجزء الأول من دورته الثالثة والعشرين ارجاء النظر في مسألة عقد دورة على المستوى الوزارى قبل الدورة السادسة للمؤتمر الى الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين (٨) •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٥- أحاط الرئيس المجلس علما ، في جلسته ٥٦٨ المعقودة في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، بالمشاورات التي أجراها في هذا الصدد منذ الجزء الأول من الدورة ، وباعتزامه الاستمرار فيها •

٤٦- وفي نفس الجلسة ، أحاط المجلس علما بما يفهمه الرئيس من ان الحكومات على علم بالاجراءات القائمة لعقد دورة وزارية للمجلس في أى وقت خلال عام ١٩٨٢ ، اذا استجدت في المستقبل القريب تطورات تستلزم ذلك (أنظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى (ب)) •

٤٧- ومن ثم أكد المجلس جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الرابعة والعشرين ، بنصه الوارد في المرفق الخامس بتقريره عن الجزء الأول من الدورة ، مع حذف الجملة الثانية من الحاشية (٩) •

دال - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ١١ (هـ) من جدول الأعمال)

٤٨- كان معروضا على المجلس في اطار هذا البند مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.610 and Add.1) ، تتضمن اقتراحات وتعديلات بشأن الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٨٢ كما أقره المجلس بموجب مقرره ٢٤٤ (د-٢٣) •

---

(٨) **انظر الجزء الثالث اعلاه ، الفقرة ٥٩٩ •**

(٩) للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت ، بصيغته المؤكدة من المجلس ، أنظر المرفق الثاني أدناه •

Digitized by UNOG Library

٤٩- وذكر الرئيس، في جلسة المجلس ٥٦٩ المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، انه تم التوصل الى اتفاق خلال المشاورات غير الرسمية التي أجراها فريق الاتصال على جميع التعديلات المقترح ادخالها على الجدول الزمني باستثناء ادراج دورة ثالثة كانت مجموعة الـ ٧٧ قد طلبت عقدها لاجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (TD/B/L.610، الفرع ٣).

٥٠- وقال المتحدث باسم المجموعة باء انه لا يسع أعضاء مجموعته، باستثناء تركيا، الموافقة على أي قرار يتخذ لتقرير عقد دورة أخرى لاجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وقد بذل الرئيس قصاراه أثناء المشاورات غير الرسمية للتوصل الى توافق في الآراء بصدد هذه المسألة وكاد ان ينجح في ذلك. وتأسف المجموعة باء لتعذر التوصل في النهاية الى توافق في الآراء.

٥١- وأعرب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ عن أسفه لتعذر التوصل الى توافق في الآراء على الرغم من التنازلات التي كانت مجموعته مستعدة لاجرائها في صدد هذه المسألة. فلابد اذن من طرح المسألة للتصويت.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٢- وأقر المجلس في نفس الجلسة التعديلات التي اقترح ادخالها على الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٨٢ بموجب الفرعين ١ و ٢ من الوثيقة TD/B/L.610 والفرعين ١ و ٢ من الوثيقة TD/B/L.610/Add.1، وقرر في تصويت بنداء الأسماء جرى بأغلبية ٥٤ صوتا مقابل ٢٠ صوتا وامتناع ١٧ أعضاء عن التصويت (١٠)، تضمين الجدول الزمني لاجتماعات ١٩٨٢ بندا لدورة ثالثة

---

(١٠) كانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون: الأرجنتين، الأردن، اكوادور، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أوروغواي، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بورما، بوليفيا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، رومانيا، زائير، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، شيلي، الصين، العراق، غابون، غانا، غواتيمالا، الفلبين، فنزويلا، قطر، كوبا، كولومبيا، الكويت، لبنان، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، الهند، يوغوسلافيا.

المعارضون: اسبانيا، استراليا، اسرائيل، المانيا (جمهورية - الاتحادية)، ايرلندا، ايطاليا، بلجيكا، الدانمرك، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هولندا، انولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الممتنعون: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، بلغاريا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، والجمهورية الديمقراطية الألمانية.

Digitized by UNOG Library

اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (أنظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ٢٤٦ (د-٢٣)) (١١) .

٥٣- ووجّه المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ الانتباه الى التفاهم الذي توصل اليه فريق الاتصال التابع للرئيس من انه ينبغي للرئيس ان يقوم بمشاورات بغية التوصل الى حل يقبله الجميع للمشاكل التي تنطوي عليها الأنشطة التي تدور داخل الأونكتاد بصدد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

٥٤- وأبدى الرئيس استعداده لاجراء المشاورات المطلوبة على ان يكون مفهوما ان هذه هي رغبة كل أعضاء المجلس (١٢) .

٥٥- وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته ترى انه يجب البت في المسائل التي تتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات عن طريق توافق الآراء . وان الأمر لم يجر للأسف على ذلك النسق في هذه الحالة ولذا فقد اضطر أعضاء المجموعة دال الى الامتناع عن التصويت . وترى مجموعته ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو عنصر هام لتسهيل احراز تقدم اجتماعي واقتصادي في البلدان النامية ، وقضية ينبغي أن تتناولها لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأشار في هذا الصدد الى التحفظات التي أبدتها المجموعة دال بشأن الفقرتين ١٣ و ١٥ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥) بغية امتثال مبدأ العالمية والمساواة بين الدول امتثالا دقيقا (١٣) .

٥٦- وترى المجموعة دال انه ينبغي لطرائق ممارسة الأنشطة المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد ان تكون محل مشاورات اضافية ، وهي تأمل أن تيسر المشاورات التي يرتقب من الرئيس القيام بها ايجاد حل لقضايا مثل قضية حق كل الدول في الاشتراك في اجتماعات الأونكتاد بصدد هذا الموضوع ومسألة توفير الوثائق والتقارير النهائية المتعلقة بتلك الاجتماعات لكل الدول الأعضاء في الأونكتاد .

٥٧- وبيّن ممثل اسرائيل ان موقف بلده ، بوصفه بلدا ناميا ، في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية غني عن البيان وكذلك تنفيذ وتحقيق هذا المفهوم عن طريق التعاون

---

(١١) للاطلاع على الجدول الزمني للاجتماعات بصيغته المنقحة والمتضمنة لهذه التعديلات ، أنظر TD/B/INF.110/Rev.1 .

(١٢) للاطلاع على الاجراء الذي اتخذه المجلس في هذا الصدد ، أنظر الفقرة ٦٦ أدناه .

(١٣) أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) ، الجزء الثاني ، الفقرة ٢٥٠ .

Digitized by UNOG Library

الاقتصادى والتقني الواسع النطاق لبلده مع عدد كبير من البلدان النامية في مختلف القارات . بيد ان وفده يرغب في ان يؤكد من جديد رأيه الثابت المبين ، في جملة أمور ، في الدورتين العشرين والحادية والعشرين للمجلس (١٤) ، بأن أنشطة وبرامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في اطار الأونكتاد ، بما في ذلك الاجتماع المقترح للخبراء الحكوميين من البلدان النامية ، ينبغي ان تكون مفتوحة لاشتراك جميع البلدان النامية استنادا الى مبدأى المساواة في السيادة والعالمية .

٥٨ــ وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ان مجموعته تأسف لاقتضاء الاضطلاع بتصويت على هذه القضية ، نظرا لأن هذا يتنافى مع ممارسة العمل في الأونكتاد عن طريق التوافق في الآراء . وأعضاء مجموعته على استعداد للاشتراك في **مشاورات تعقد فيما بين الدورة الحالية والدورة الرابعة والعشرين ، برئاسة رئيس المجلس ، لبحث الأنشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في اطار الاونكتاد وانها على ثقة بأن هذه المشاورات ستحقق نتيجة ايجابية .**

٥٩ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته شأنها شأن غيرها من المجموعات تأسف لاقتضاء الاضطلاع بتصويت على مسألة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وان المشتركين في المناقشات بشأن هذه المسألة يدركون مقدار ما تم الاضطلاع به من جهود وانهم كانوا على وشك الاتفاق على طريقة اجرائية لادراج الاجتماعات المقترحة للخبراء الحكوميين من البلدان النامية في الجدول الزمني للاجتماعات .

٦٠ــ وكثيرا ما وجهت المجموعة باء الانتباه الى أهمية التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وبينت ان من رأيها ان يقوم الأونكتاد بدور جهة الوصل في هذا الصدد . وانه يمثل أحد الطرق الرئيسية لمساعدة العملية الانمائية بين البلدان النامية . ومن ثم فان المجموعة باء ترحب تماما باعتزام الرئيس الاضطلاع بمشاورات مع كافة المجموعات ، وهذا يمثل عنصرا من أكثر العناصر فعالية وايجابية التي نجمت عن **الدورة الحالية** .

٦١ــ وبيّن انه لا يرى ضرورة لأن يتكلم طويلا عن المبدأ الذى توليه مجموعته أهمية كبيرة . وسبق ان بيّن آخرون انه ينبغي الاضطلاع بالأنشطة في ميدان التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية باتفاق وتأييد الجميع . وينبغي ان يشترك جميع أعضاء الأونكتاد في عملية اتخاذ القرارات. وأضاف انه يرغب في ان يكرر اصرار مجموعته على احترام مبدأى العالمية والمساواة في السيادة ، اذ يمثلان أساس جميع أنشطة الأمم المتحدة ، بما في ذلك الأنشطة التي تتصل بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وان المجموعة باء لا ترى ان بوسعها التخلي عن تمسكها بهذين المبدأين ، وبخاصة في ضوء المشاورات التي سيعقدها الرئيس . وترى انه لا ينبغي ان يتقرر شيء **في الدورة الحالية** من شأنه المساس بنتيجة هذه المفاوضات .

---

(١٤) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، الفقرة ١٥٢ والمجلد الثاني ، الفقرة ٤٤٢ .

Digitized by UNOG Library

٦٢— وينبغي للمجلس الآن ان يترك تماما عملية التصويت التي تمت • وان مجموعته ترجو للرئيس النجاح في جهوده بغية ان تؤدي الى دورة مفيدة للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أو المجلس ، يمكن فيها اعطاء كامل مسألة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية زخما جديدا •

٦٣— وقال ممثل فنلندا ، الذي تكلم أيضا بالنيابة عن الدانمرك والسويد والنرويج ، ان البلدان الشمالية تؤيد الملاحظات التي أدلى بها المتحدث باسم المجموعة باء • وترى فعليا انه لا غنى لتعجيل تنمية البلدان النامية عن ان تجد هذه البلدان طرقا ووسائل لزيادة تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها • وبالاضافة الى ذلك ، فان هذا يمثل عنصرا أساسيا لتحقيق اندماجها بصورة أكمل في الاقتصاد العالمي • وينبغي للمجتمع الدولي ككل ان يواصل جهوده لتحقيق وتعزيز أهدافها • وكانت هذه وما فتئت تمثل السياسة المتسقة للبلدان الشمالية •

٦٤— وعليه ، فان ما واجهته قضية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في اطار الأونكتاد من عقبات لا ينبغي ان تمس جوهر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية كان مدعاة لقلق عظيم • وينطوي هذا على مسائل مبدئية هامة • ونظرا لأن موقف البلدان الشمالية ازاء هذه المسائل ثابت ، فانه ليس بوسعها الا أن تأسف لطرح هذه المسألة للتصويت ، وأيضا نظرا لأن الرئيس أخذ على عاتقه الشروع في سلسلة من المشاورات بغية الوصول الى حل للمشكلة العامة الأساسية •

٦٥— وكانت البلدان الشمالية تفضل ان يتم الوصول الى توافق في الآراء في **الدورة الحالية** استنادا الى ما قدمه الرئيس بصورة غير رسمية من الآراء الحكيمة في فريق الاتصال • وترى هذه البلدان ان هذه الآراء تمثل أساسا مناسبا للاتفاق بين جميع المجموعات • ونظرا لتعذر الوصول الى توافق في الآراء ، فانه كان لا مناص من ان تدلي بصوت معارض في التصويت الذي جرى توا • وترجو مخلصة ان تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يواجه فيها المجلس هذه المشاكل فيما يتصل بالأنشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد • وعلى الرغم من انه تحتم اجراء تصويت على المسألة ، فان البلدان الشمالية ترجو ان يقوم الأونكتاد بدور ايجابي من الآن في الجهود التي تستهدف الوصول الى حل للمشكلة الأساسية المعينة •

٦٦— وفي نفس الجلسة (٥٦٩) ، فوض المجلس بالاجماع رئيسه بعقد مشاورات بين الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين للمجلس تستهدف الوصول الى حلول مقبولة بصفة عامة للمشاكل التي تتضمنها الأنشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد (أنظر المرفق الأول أدناه ، مقررات أخرى (ج)) •

هاء — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة
(البند ١٣ من جدول الأعمال)

٦٧— لاحظ المجلس في جلسته (الختامية) ٥٦٩ المعقودة في ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ان تقريره عن الجزء الثاني من الدورة الثالثة والعشرين سيشكل جزءا من تقريره السنوي الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، وفوض المقرر اعداد التقرير عن الجزء الثاني من الدورة الثالثة والعشرين بعد اختتام الدورة •

Digitized by UNOG Library

واو ـ اختتام الـــدورة

٦٨ـ أعلن الرئيس ، في نفس الجلسة ، اختتام الدورة الثالثة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية. ولاحظ ، قبل ان يفعل هذا ، انه على الرغم من انهم لم يحققوا النتيجة الايجابية المرجوّة ، فانه لا يشعر بفتور الهمة أو بخيبة أمل من جراء الاختلاف في الآراء المبداة خلال الجزء الثاني مـــن الدورة . فهو يرى وجود عدد من العناصر الايجابية . وتتسم كافة المشاورات غير الرسمية الـــتي أجراها بسمة مشجعة هي ان الجميع متفقون على بعض المبادئ الأساسية . فلم ترد في أي وقـت من الأوقات اشارة الى ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لا يمثل نشاطا غير أساسي للأونكتاد ، بل على العكس ، فان الجميع متفقون على انه ينبغي ابقاء الأنشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في اطار الأونكتاد وانها تخدم غرضا طيبا جدا .وأردف قائلا ان الاختلافات ، التي لا يرغب في ان يقلل من شأنها ، كانت تدور حول الأساليب والتفاصيـــل . ويمثل هذا ، حاشاه ان يكون مثبطا للهمم ، علامة صحة ، نظرا لأن هذه الاختلافات تظهـــر ان هناك اهتماما حقيقيا بالمسألة وان المجلس يواجه مشاكله بشجاعة وبثقة في النفس بدلا من اخفائها . فاذا ما ووجهت المشكلة وجها لوجه وتحدد بوضوح ، ينبغي ان يكون من الممكن ايجاد حل لها . واستطرد قائلا انه بروح الرجاء والتفاؤل يتشرف بقبول المهمة التي أناطها المجلس به لاجـــراء مشاورات بشأن مسألة الأنشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

القرار والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين

الصفحة

القرار

٢٤٥ (د-٢٣) الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : مكان وتاريخ انعقادها ومدتها ٣٤٨

مقرر

٢٤٦ (د-٢٣) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ٣٤٩

مقررات اخرى اتخذها المجلس في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين

(أ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الرابعة ٣٥٠

(ب) مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزاري قبل الدورة السادسة للمؤتمر ٣٥٠

(ج) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ٣٥١

اجراءات اخرى اتخذها المجلس ٣٥١

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

القرار والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين

القـــرار

٢٤٥ (د-٢٣) - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: مكان وتاريخ انعقادها ومدتها

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يحيط علما بقرار الجمعية العامة ٣٤/١٩٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الذى رجت فيه الجمعية العامة من مجلس التجارة والتنمية أن يوصي بمكان وتاريخ ومدة انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

واذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٣١/١٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن خطة المؤتمرات ، والرسالة المؤرخة في ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ، والموجهة الى الأمين العام للأونكتاد من البعثة الدائمة لغابون (أ) ،

واذ يشير الى مقرره ٢٣٧ (د-٢٣) المؤرخ في ٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ والذى أيد فيه المقرر الذى اتخذته مجموعة أمريكا اللاتينية بأن تعقد الدورة السابعة للمؤتمر في أحد بلدان أمريكا اللاتينية على أن يكون مفهوما أن البت النهائي بشأن مكان الانعقاد في أمريكا اللاتينية سوف يتخذ في الوقت والمكان المناسبين ، وأحاط فيه علما مع الاهتمام برغبة كوبا في استضافة الدورة السابعة للمؤتمر ،

واذ يشير أيضا الى الفقرة ٣ من ذلك المقرر ، التي وافق فيها المجلس من حيث المبدأ على ايصاء الجمعية العامة بأن تنعقد الدورة السادسة للمؤتمر في بلد عضو في المجموعة الافريقية ، وذلك تلبية لطلب مجموعة أمريكا اللاتينية وعلى أن يكون مفهوما أن البت النهائي بخصوص مكان الانعقاد سوف يتخذ في الجزء الثاني من دورة المجلس الثالثة والعشرين في ضوء أى عرض بتسهيلات الاستضافة يتقدم به بلد عضو في المجموعة الافريقية ،

واذ يسجل مع التقدير البيان الذى ألقاه ممثل غابون ناقلا فيه الدعوة الموجهة من حكومته لاستضافة الدورة السادسة للمؤتمر ،

١ - يوصي الجمعية العامة بأن تقوم ، في دورتها السادسة والثلاثين ، بالدعوة الى عقد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ليبرفيل بغابون في أيار / مايو - حزيران / يونيه ١٩٨٣ ، مسبوقة باجتماع لكبار المسؤولين في ليبرفيل ؛

(أ) TD/B/880 .

Digitized by UNOG Library

٢ - يعرب عن تقديره وامتنانه لحكومة غابون لعرضها الكريم باستضافة الدورة السادسة للمؤتمر ؛

٣ - يقرر أن يكون للدورة السادسة للمؤتمر جدول أعمال انتقائي ، تدعمه وثائق مختصرة وعملية الاتجاه ، وأن تنظم على وجه يكفل حضور الوزراء وغيرهم من مقرري السياسة الرفيعي المستوى ، ويتيح لجميع الوفود المساهمة بصورة فعالة في عملية اتخاذ القرارات في الدورة ؛

٤ - يرجو الأمين العام للأونكتاد أن يقدم اليه في دورته الرابعة والعشرين ، في ضوء مشاورات مع الحكومات ، مشروع جدول أعمال مؤقت للمؤتمر ، كما يرجوه أن يباشر الأعمال التحضيرية اللازمة للمؤتمر ؛

٥ - يقرر عقد دورة استثنائية للمجلس ، مدتها اسبوع واحد ، بالاقتران مع الدورة العادية السادسة والعشرين في آذار/ مارس ١٩٨٣ ، للنظر في اقتراحات مضمونيه بالاجراءات التي سيوصي المؤتمر باتخاذها في دورته السادسة ، ولدفع عجلة المفاوضات بشأنها .

الجلسة ٥٦٨

٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١

المقرر

٢٤٦ (د-٢٣) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يقرر ادخال التعديلات التالية في الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٨٢ بالصيغة المعتمدة في مقرره ٢٤٤ (د-٢٣) المؤرخ في ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ :

الاجتماع	التاريخ (١٩٨٢)
فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بمرفق ضمان ائتمانات التصدير	١١ - ٢٢ كانون الثاني / يناير (لم يسبق تحديد تاريخ له)
بس* - فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالشاى	٣ - ٧ أيار/ مايو (بدلا من ٢٢-٢٦ آذار/ مارس)
بس - الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالشاى	١٠ - ١٤ أيار/ مايو (بدلا من ٢٩ آذار/ مارس- ٢ شباط/ فبراير)
بس - فريق الخبراء الحكوميين المعني بالموز	٢٨ حزيران/ يونيه - ٢ تموز/ يوليه (بدلا من ٢٢-٢٦ شباط/ فبراير)

* رمز مختصر للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية .

Digitized by UNOG Library

الاجتماع	التاريخ (١٩٨٢)
الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى	٢٥ تشرين الأول / اكتوبر - ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر (بدلا من ١ - ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

يقرر كذلك النص في الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٨٢ على عقد دورة ثالثة لاجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية المعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية •

الجلسة ٥٦٩
٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١

مقررات اخرى اتخذها المجلس في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين

(أ) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الرابعة (ب)

في الجلسة المعقودة في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ قام المجلس بما يلي :

١ - أحاط علما بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الرابعة (ج) ؛

٢ - وفوض الأمين العام للأونكتاد سلطة الاضطلاع بما يراه مناسبا من تنقيحات في ضوء المناقشات التي جرت في الفرقة العاملة ؛

٣ - وقرر أن يبلغ هيئات الأمم المتحدة المختصة بأنه لم يتمكن من وضع ما يتعين ايلاؤه من اولويات نسبية متفق عليها الى مختلف البرامج الفرعية في الخطة المتوسطة الأجل ؛

٤ - ورجا من الأمين العام للأونكتاد أن يحيل تقرير الفرقة العاملة عن دورتها الرابعة الى الهيئات المناسبة في الأمم المتحدة للنظر فيها ، جنبا الى جنب مع ما أدلى به من التعقيبات عليها •

(ب) مسألة عقد دورة للمجلس على المستوى الوزارى قبل الدورة السادسة للمؤتمر (د)

في الجلسة ٥٦٨ المعقودة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، أحاط المجلس علما ، بعد أن أبلغه الرئيس بمشاوراته غير الرسمية التي عقدها منذ الجزء الاول للدورة الثالثة والعشرين وباعتزامه مواصلتها ، بما يفهمه الرئيس من أن الحكومات تدرك الاجراءات القائمة لعقد دورة للمجلس على المستوى الوزارى في اى وقت من عام ١٩٨٢ اذا اقتضت التطورات في المستقبل القريب ذلك •

(ب) انظر الفقرة ١٥ أعلاه •

(ج) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثالثة والعشرون ، الملحق رقم ٤ (TD/B/882) •

(د) انظر الفقرتين ٤٥ - ٤٦ أعلاه •

Digitized by UNOG Library

(ج) التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (هـ)

في الجلسة ٥٦٩ المعقودة في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، فوض المجلس بالاجماع رئيسه بالاضطلاع بمشاورات بين الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين للمجلس ، تستهدف الوصول الى حل مقبول بصفة عامة للمشاكل التي تنطوي عليها الانشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الاونكتاد .

اجراءات اخرى اتخذها المجلس

١ - في الجلسة ٥٦٧ المعقودة في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، أحاط المجلس علما بمذكرة الأمين العام للأونكتاد (و) بشأن تنفيذ الامانة لقرار المجلس ٢٣١ (د-٢٢) وبالتعقيبات المعداة بشأنها في الجزء الثاني من دورته الثالثة والعشرين (ز) .

٢ - وفي الجلسة ٥٦٨ المعقودة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة والعشرين بالصيغة المعتمدة في جلسته ٥٦٥ (ح) .

(هـ) انظر الفقرة ٦٦ أعلاه .

(و) TD/B/L.595 و Add.1 .

(ز) انظر الفقرة ٣١ اعلاه .

(ح) انظر الفقرة ٤٧ اعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للمجلس (أ)

١ - المسائل الاجرائية :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير بشأن وثائق التفويض ؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة .

٢ - مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي اعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة ، وتتطلب توجيه نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته الرابعة والعشرين .

٣ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، ومع مراعاة ما قد يقتضيه الامر من تطوير اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

٤ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي .

٥ - تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ا - ٩) عن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية .

٦ - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأعمال التحضيرية للدورة .

٧ - الحماية والتكيف الهيكلي .

٨ - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والانشطة .

٩ - التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية .

(أ) كما وافق عليه المجلس في جلسته الـ ٥٦٥ المعقودة في ٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ وأكده في جلسته ٥٦٨ المعقودة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ (انظر الفقرة ٤٧ أعلاه).

Digitized by UNOG Library

١٠ ــ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها :

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد في صدد الانتخابات ؛

(ب) الاعلان عن اى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(د) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(هـ) ترشيد الآلية الدائمة للأونكتاد ؛

(و) خدمات مؤتمرية اضافية للاونكتاد (مقرر المجلس ٢٣٣ (د ــ ٢٢ ، الفقرة ٣)) ؛

(ز) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ح) الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس ؛

( ) ...

[يستكمل حسب الاقتضاء]

١١ ــ مسائل أخرى .

١٢ ــ اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经营处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 22.00

GA/OR/36, Suppl. 15

03751–March 1982–600

Digitized by UNOG Library